

صَلَاةُ الْمَفَاتِيحِ

شَرْحُ

مَشِيكَاةِ الْمَصَابِيحِ

لِلْمَعْلَمَةِ الْحَمِيدَةِ

أَبِي الْيَحْيَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَارِكَهُوَزِيِّ

رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى

تَقْدِيمُ تَضِيئَةِ الشَّيْخِ

الذَّكُورِ وَصِيِّ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبَّاسٍ مَوْظِعَهُ اللَّهُ

الْمُدَرِّسِ بِالسُّنَنِ الْوَرَامِ وَالْإِسْنَادِ الْمَشَارِ بِجَارِئَةِ أُمِّ الْهَزْزِيِّ - بِمَكَّةَ الْكَرِيمَةِ

حَقَّقَهُ وَضَحَّ أَمْرَئِيهِ

الشَّيْخُ مُحَمَّدُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَفِينٍ

عَفَا اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَوْ أَلَدَتْهُ

الْمَجْلَدُ الْتَّاسِعُ

كِتَابُ فَصَائِلِ الْقُرْآنِ - كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

حَدِيثُ (٢١٢٩ - ٢٤٠٣)

مَدَارُ الْقَبْلِ لِلنَّبِيِّ وَالنَّبِيِّ وَالنَّبِيِّ

مَرْكَاتُ الْمَفَاتِيحِ
شَرْحُ
مَشِيكَاهِ الْمَصَابِيحِ
الْمَجْلَدُ التَّاسِعُ

ح محمد سليمان أمين، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المباركفوري، عبيد الله محمد

مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح / عبيد الله محمد المباركفوري؛

محمد سليمان أمين - الرياض، ١٤٣٨ هـ

١٤ مج

ردمك ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٨٧٦٥-٢ (مجموعة)

٩٧٨-٦٠٣-٠١-٨٧٧٤-٤ (ج٩)

١- الحديث - شرح - أ- أمين، محمد سليمان (محقق) ب- العنوان

١٤٣٦/٧١٢٣

ديوي ٢٣٧،٢

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٧١٢٣

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٨٧٦٥-٢ (مجموعة)

٩٧٨-٦٠٣-٠١-٨٧٧٤-٤ (ج٩)

جميع الحقوق محفوظة للمحقق وللناشر

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣٨ هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام
ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي
لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من المحقق والناشر.

صِفَتْ وَصَمِّمَتْ وَلِإِخْرَاجِ

مَدَارِ الْقُلُوبِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْلِيغِ

الرياض - المملكة العربية السعودية

شارع الأمير سطاتم بن عبدالعزيز

ت: ٢٦٨١٠٤٥ - ف: ٤٣٥١٣٩٥

جوال: ٠٠٩٦٦٥٥٢٢٩٣٩٣٨

darulqabas@yahoo.com

صَرْحُ الْعَالِمِ الْمَفَاتِيحِ

شَرْحُ

مِشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ

لِلْعَلَّامَةِ الْحَبِيبِ

أَبِي الْمُحَسِّنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَارِكَفُورِيِّ

رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى

تَقْدِيمُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ

الدُّكُورِ وَصِيِّ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبَّاسٍ مَفِظَةِ اللَّهِ

الْمُدَرِّسِ بِالسُّجَّارِ الْهَرَامِ وَالْإِسْتَاذِ الشَّارِعِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْيَوْمَى - بَمَدَنَةِ الْبَلَدَةِ

حَقَّقَهُ وَفَرَّجَ أُمُورَهُ

الشَّيْخُ مُحَمَّدُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَمِينٍ

عَفَرَ اللَّهُ لِرُؤُوسِهِ

الْمَجْلَدُ الثَّامِسُ

كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ - كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

حَدِيثُ (٢١٢٩ - ٢٤٠٣)

مَدَارُ الْقَلْبِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْضِيحِ



٨ - كِتَابُ فَصَائِلِ الْقُرْآنِ

(كِتَابُ فَصَائِلِ الْقُرْآنِ) عموماً وبعض سورته وآياته خصوصاً، والفضائل جمع فضيلة. قال الجوهري: الفضل والفضيلة خلاف النقص والنقيصة. واختلف هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟ فذهب أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني: إلى أنه لا فضل لبعضه على بعض؛ لأنَّ الأفضل يشعر بنقص المفضول، وكلام الله حقيقة واحدة لا نقص فيه، وقال قوم وهم الجمهور بالترفضيل؛ لظواهر الأحاديث كحديث: «أَلَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ»، وحديث إنَّ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، قال القرطبي: إنه الحق، وقال ابن الحصار: العجب ممن يذكر الاختلاف في ذلك مع النصوص الواردة في التفضيل، وقال الغزالي في «جواهر القرآن»: لعلك أن تقول: قد أشرت إلى تفضيل بعض آيات القرآن على بعض، والكلام كلام الله، فكيف يكون بعضها أفضل من بعض، فاعلم: أنَّ نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين آية الكرسي وآية المداينة، وبين سورة الإخلاص وسورة «تبت»، وترتاع على اعتقاد الفرق نفسك الخوارة المستغرقة بالتقليد، فقلد صاحب الرسالة ﷺ، فهو الذي أنزل عليه القرآن، وقال: «يَسْ قُلُوبُ الْقُرْآنِ»، و«فَاتِحَةُ الْكِتَابِ أَفْضَلُ سُورَةِ الْقُرْآنِ»، و«آيَةُ الْكُرْسِيِّ سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ»، و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، وغير ذلك مما لا يحصى، انتهى.

ثم اختلفوا، فقال قوم: الفضل راجع إلى عِظَمِ الأجر، ومضاعفة الثواب بحسب انفعالات النفس وخشيتها وتدبرها، وتفكرها عند ورود أوصاف العلي. وقال آخرون: بل يرجع إلى ذات اللفظ، وأن ما تضمنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ﴾ والآية [البقرة: ١٦٣] وآية الكرسي وآخر سورة الحشر وسورة الإخلاص من الدلالة على وحدانيته وصفاته ليس موجوداً، مثلاً في ﴿تَبَّتْ يَدَايَ لِهَبِّ وَتَبَّ ①﴾، وما كان مثلها فالتفضيل إنما هو بالمعاني العجيبة وكثرتها لا من حيث الصفة.

قال القسطلاني: ولعل الخلاف في هذه المسألة - أي: مسألة التفضيل - يلتفت إلى الخلاف المشهور أن كلام الله شي واحد أم لا، وعند الأشعري أنه لا يتنوع في ذاته بل بحسب متعلقاته، وليس لكلام الله الذي هو صفة ذاته بعض لكن بالتأويل والتعبير وفهم السامعين اشتمل على أنواع المخاطبات ولولا تنزله في هذه المواقع لما وصلنا إلى فهم شي منه، انتهى.

وقيل: التحقيق أنه لا خلاف في المعنى، بل الأول محمول على ذات القرآن وحقيقته، والثاني على غيرهما كما علم، وارجع للبسط إلى «الإلتقان» (ج ٢ ص ١٥٦، ١٥٧) للسيوطي، ولشيخ الإسلام ابن تيمية كتاب نفيس في هذا الموضوع سماه: «جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن» بين فيه حكمة الله في تفاضل بعض السورة والآيات مع أنها كلها من كلام الله ﷻ وقد استطرد فيه إلى دقائق من علوم اللغة وأسرار العربية، وبيان مذاهب العلماء، فيما اختلفوا فيه من مسائل أصول الدين، والانتصار لمذهب السلف في الصفات، ومنها صفة الكلام، وفيه: من حقائق التفسير ولطائف البحث ما لا تجده في كتاب غيره، فعليك أن تطالعه. ثم المعتمد أن القرآن بمعنى القراءة مصدر بمعنى المفعول، أو فعلان من القراءة بمعنى الجمع؛ لجمعه السور وأنواع العلوم وإنه مهموز، وقراءة ابن كثير إنما هي بالنقل كما قال الشافعي:

وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنُ دَوَائُنَا

خلافًا لمن قال: إنه من قرنت الشيء بالشيء لقرن السور والآيات فيه.



الفصل الأول

٢١٢٩ - [١] عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ».

{رواه البخاري} {صحيح}

الشرح

٢١٢٩ - قوله: (خَيْرُكُمْ)، وفي رواية: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ»، ولا فرق بينهما في المعنى؛ لأن قوله: «خَيْرُكُمْ» تقديره: أخيركم، ولا شك أن أخيرهم هو أفضلهم. (مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ) كذا للأكثر، وللرخسي «أو علمه»، وهي للتنويع لا للشك وكذا لأحمد عن غندر، وعفان عن شعبة، وزاد غندر في أوله: «إن»، وأكثر الرواة عن شعبه يقولونه بالواو، وكذا وقع عند أحمد عن بهز، وعند أبي داود عن حفص بن عمر، كلاهما عن شعبة، وكذا أخرجه أحمد والترمذي من حديث علي.

قال الحافظ: وهي أظهر من حيث المعنى؛ لأنَّ التي بأو تقتضي إثبات الخيرية المذكورة لمن فعل أحد الأمرين فيلزم أنَّ من تعلم القرآن ولو لم يُعَلِّمهُ غيره، أن يكون خيراً ممن عمل بما فيه مثلاً، وإن لم يتعلمه، ولا يقال: يلزم على رواية الواو أيضاً أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون أفضل ممن عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره، لأنَّنا نقول: يحتمل أن يكون المراد بالخيرية من جهة حصول التعليم بعد العلم، والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدي بخلاف من يعمل فقط، والقرآن أشرف العلوم، فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف ممن تعلم غير القرآن، وإن علمه ولا شك أنَّ الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره، جامع بين النفع القاصر والنفع المتعدي ولهذا كان أفضل. فإن قيل: فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه، قلنا: لا؛ لأنَّ المخاطبين بذلك كانوا فقهاء النفوس؛ لأنهم كانوا أهل اللسان، فكانوا يدرون معاني القرآن بالسليقة أكثر

مما يديرها من بعدهم بالاكْتِسَابِ ، فكان الفقه لهم سَجِيَّةً فمن كان في مثل شأنهم شاركهم في ذلك ، لا من كان قارئاً أو مقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه أو يقرئه .

فإن قيل : فيلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أفضل غناء في الإسلام بالمجاهدة والرباط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً . قلنا : حرف المسألة يدور على النفع المتعدي ، فمن كان حصوله عنده أكثر كان أفضل ، فلعل «من» مضمرة في الحديث ، ولا بد مع ذلك من مراعاة الإخلاص في كل صنف منهم ، ويحتمل أن تكون الخيرية وإن أطلقت لكنها مقيدة بناس مخصوصين خوطبوا بذلك كان اللائق بحالهم ذلك ، أو المراد : خير المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه ، أو المراد : مراعاة الحيثية ؛ لأن القرآن خير الكلام ، فمتعلمه خير من متعلم غيره بالنسبة إلى خيرية القرآن ، وكيف ما كان فهو مخصوص بمن علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عيئاً ، انتهى كلام الحافظ ، باختصار يسير .

وقال الطيبي : أي : خير الناس باعتبار التعلم والتعليم من تعلم القرآن وعلمه . **وقال ميرك :** أي : من خيركم . **قال القاري :** ولا يتوهم أن العمل خارج عنهما ؛ لأن العلم إذا لم يكن مورثاً للعمل ، فليس علماً في الشريعة إذا جمعوا على أن من عصى الله فهو جاهل ، قال : إذا كان خير الكلام كلام الله ، فكذلك خير الناس بعد النبيين من يتعلم القرآن ويعلمه ؛ لكن لا بد من تقييد التعلم والتعليم بالإخلاص ، انتهى .

وقال السندي : قوله : «خَيْرُكُمْ...» إلخ . يراد بمثله أنه من جملة الأخيار لا أنه أفضل من الكل ، وبه يندفع التدافع بين الأحاديث الواردة بهذه العنوان . ثم المقصود في مثله بيان أن وصف تعلم القرآن وتعليمه من جملة خيار الأوصاف ، فالموصوف به يكون خيراً من هذه الجهة ، أو يكون خيراً إن لم يعارض هذا الوصف معارض ، فلا يرد أنه كثيراً ما يكون المرء متعلماً أو معلماً القرآن ، ويأتي بالمنكرات فكيف يكون خيراً . وقد يقال المراد : من تعلم القرآن وعلمه مع مراعاته عملاً ، وإلا فغير المراعي يعد جاهلاً .

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ (ج ١ ص ٥٧، ٥٨، ٦٨) وَالتِّرْمِذِيُّ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ. وَأَبُو دَاوُدَ فِي أَوَاخِرِ الصَّلَاةِ وَابْنُ مَاجَهَ فِي «السَّنَةِ»، وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ حَبَانَ (ج ١ ص ٢٨١، ٢٨٢) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرَى» وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالدَّارِمِيِّ وَعَنْ سَعْدٍ عِنْدَ الدَّارِمِيِّ وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ.

٢١٣٠ - [٢] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي الصُّفَّةِ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُوَ كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بُطْحَانَ أَوْ الْعَقِيقِ، فَيَأْتِي بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ فِي غَيْرِ إِيْمٍ وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ؟» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّنَا نُحِبُّ ذَلِكَ قَالَ: «أَفَلَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمُ أَوْ يَقْرَأُ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَةٍ أَوْ نَاقَتَيْنِ، وَثَلَاثٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ، وَأَرْبَعٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَمِنْ أَعْدَائِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ».

{رَوَاهُ مُسْلِمٌ} {صَحِيحٌ}

الشرح

٢١٣٠ - قوله: (وَنَحْنُ فِي الصُّفَّةِ) بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء: مكان مظلل في مؤخر المسجد، أعد لنزول الغرباء فيه ممن لا مأوى له ولا أهل. قال ابن حجر: كانت هي في مؤخر المسجد معدة لفقراء أصحابه الغير المتأهلين، وكانوا يكثرون تارة حتى يبلغوا نحو المائتين، ويقولون أخرى لإرسالهم في الجهاد وتعليم القرآن. وقال الجزري: أهل الصفة: فقراء المهاجرين ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه، فكانوا يأوون إلى موضع مظلل في مسجد المدينة. قال الكرمانى: وكانوا سبعين ويقولون حيناً ويكثرون. وقال السيوطي: عدهم أبو نعيم في «الحلية» أكثر من مئة.

(أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُوَ)، أي: يذهب في الغدوة وهي أول النهار. (إِلَى بُطْحَانَ) بضم الباء الموحدة وسكون الطاء المهملة: اسم واد بقرب المدينة، سمي بذلك؛ لسعته وانبساطه من البطح، وهو البسط. (أَوْ الْعَقِيقِ) بفتح العين المهملة وبقافين

الأولى مكسورة بينهما ياء تحتية ساكنة، قيل: أراد العقيق الأصغر، وهو على ثلاثة أميال أو ميلين من المدينة، وفيه بئر رومة، وهناك عقيق أكبر، وإنما خصهما بالذكر؛ لأنهما من أقرب الأودية التي كانوا يقيمون فيها أسواق الإبل إلى المدينة. والظاهر: أن «أو» للتنويع لكن في «جامع الأصول» (ج ٩ ص ٣٧٥) أو قال: «إِلَى الْعَقِيقِ» فدل على أنه شك من الراوي؛ قاله القاري.

(فَيَأْتِي بِنَاقَتَيْنِ كُومَاوَيْنِ) تثنية كوماء، بفتح الكاف وسكون الواو، وبالمد قلبت الهمزة واوًا، وهي الناقة العظيمة السنام، وأصل الكوم: العلو، أي: فيحصل ناقتين مشرفتي السنام عاليتيه عظيمتيه. وإنما ضرب المثل بها؛ لأنها كانت من أحب الأموال إليهم، وأنفس المتأجر لديهم. (فِي غَيْرِ إِثْمٍ)، أي: في غير ما يوجب إثمًا كسرقة وغصب، سمي موجب الإثم إثمًا مجازًا.

(وَلَا قَطْعَ رَحِمٍ) أي: في غير ما يوجبه، وهو تخصيص بعد تعيم. (كُلُّنَا نَحِبُ ذَلِكَ) بالنون وفي «جامع الأصول»: «كلنا يحب ذلك» بالياء، قاله القاري. قلت: وهكذا وقع في «المصابيح» و«الترغيب» بالياء، والذي في «صحيح مسلم»: «نحب» بالنون كما في «المشكاة»، وكذا في «جامع الأصول» المطبوعة (ج ٩ ص ٣٧٥). (أَفَلَا يَغْدُو)، أي: ألا يترك ذلك فلا يغدو. (أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمُ) بالتشديد وفي نسخة صحيحة بالتخفيف، قاله القاري.

قلت: وقع في بعض النسخ من «صحيح مسلم»: «فَيَتَعْلَمُ»، وهكذا في المصابيح. (أَوْ يَقْرَأُ) بالرفع والنصب فيهما. قال القاري، قال ميرك: هذه الكلمة يحتمل أن تكون عرضًا أو نفيًا، وفيه: أن الفاء مانعة من كونها للعرض ثم قال، وقوله: (فَيَعْلَمُ أَوْ يَقْرَأُ) منصوبان على التقدير الأول، مرفوعان على الثاني. قلت: ويجوز نصبهما على الثاني أيضًا؛ لأنه جواب النفي، ثم قال: ويعلم من التعليم في أكثر نسخ «المشكاة» وصحح في «جامع الأصول» من العلم، وكلمة «أو» يحتمل الشك والتنويع. انتهى.

وفي «الشرح»: أنه صحح في «جامع الأصول» بفتح الياء وسكون العين ف«أو» شك من الراوي؛ دفعًا لتوهم كونه من التعليم فيكون «أو» للتنويع كذا ذكره الطيبي وعلى التنويع قوله: «آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ» تنازع فيه الفعلان وقوله: (خَيْرٌ)

خبر مبتدأ محذوف، أي: هما أو الغدو. (خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ وَثَلَاثٍ)، أي: من الآيات. (خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ)، أي: من الإبل. قال ابن حبان: هذا الخبر أضمر فيه كلمة وهي: لو تصدق بها، يريد بقوله: «فَيَتَعَلَّمُ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ وَثَلَاثٍ» لو تصدق بها؛ لأن فضل تعلم آيتين من كتاب الله أكبر من فضل ناقتين وثلاث، وعدادهن من الإبل لو تصدق بها؛ إذ محال أن يشبه من تعلم آيتين من كتاب الله في الأجر بمن نال بعض حطام الدنيا.

(وَمِنْ أَعْدَادِهِنَّ) جمع عدد. (مِنَ الْإِبِلِ) بيان للأعداد. قيل: من أعدادهن متعلق بمحذوف تقديره: وأكثر من أربع آيات خير من أعدادهن من الإبل، فخمس آيات خير من خمس إبل وعلى هذا القياس. وقيل: يحتمل أن يراد، أن آيتين خير من ناقتين ومن أعدادهما من الإبل، وثلاث خير له من ثلاث. ومن أعدادهن من الإبل، وكذا أربع.

والحاصل: أن الآيات تفضل على أعدادهن من النوق وعلى أعدادهن من الإبل كذا ذكره الطيبي، ويوضحه ما قيل: إنه متعلق بقوله: (آيَتَيْنِ) (وَوَثَلَاثٍ) (وَأَرْبَعٍ)، ومجرور «أعدادهن» عائد إلى «الأعداد» التي سبق ذكرها، و(مِنَ الْإِبِلِ) بدل من «أعدادهن»، أو بيان له يعني: آيتان خير من عدد كثير من الإبل، وكذلك ثلاث وأربع آيات منه؛ لأن قراءة القرآن تنفع في الدنيا والآخرة نفعاً عظيماً بخلاف الإبل، انتهى. والحاصل: أنه ﷺ أراد ترغيبهم في الباقيات وتزهيدهم عن الفانيات، فذكر هذا على سبيل التمثيل والتقريب إلى فهم العليل، وإلا فجميع الدنيا أحقر من أن يقابل بمعرفة آية من كتاب الله تعالى، أو ثوابها من الدرجات العلى، كذا في «المراقبة». وفي الحديث: الحث على تعلم القرآن وتعليمه وتلاوته. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في فضائل القرآن من الصلاة، وأخرجه أيضاً أحمد وابن حبان (ج ١ ص ١٧٩) وأبو داود في أواخر الصلاة وعنده: «كَوَمَاوَيْنِ زَهْرَاوَيْنِ» أي: سميتين مائلتين إلى البياض من كثرة السمن، «بغير إثم بالله ولا قطع رحم»، قالوا: كلنا يا رسول الله، قال: «فَلَا تَغْدُو أَحَدُكُمْ كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَيَتَعَلَّمُ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ، وَإِنْ ثَلَاثٌ فَثَلَاثٌ مِثْلُ أَعْدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ»، وفي «صحيح ابن حبان»: «وَوَثَلَاثٌ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعٌ خَيْرٌ مِنْ أَعْدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ».

٢١٣١ - [٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «أُيْحِبُّ أَحَدُكُمْ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ أَنْ يَجِدَ فِيهِ ثَلَاثَ خَلِفَاتٍ عِظَامٍ سِمَانٍ».
 قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «فَثَلَاثُ آيَاتٍ يَقْرَأُ بِهِنَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثِ
 خَلِفَاتٍ عِظَامٍ سِمَانٍ».
 [رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢١٣١ - قوله: (أَنْ يَجِدَ فِيهِ)، أي: في أهله، يعني: في محلهم. وقيل:
 أي: في رجوعه إليهم. وقيل: أي: في طريقه. (ثَلَاثُ خَلِفَاتٍ) بفتح الخاء
 المعجمة وكسر اللام: جمع خلفه وهي الحامل من النوق، وهي من أعز أموال
 العرب، من خلفت الناقة، أي: حملت. وقيل: الخلفة الحامل من النوق إلى أن
 يمضي عليها نصف أمدها، ثم هي عشاء جمعها عشار. (عِظَامٍ) في الكمية.
 (سِمَانٍ) في الكيفية جمع سمينه، أي: كثيرة الشحم والبدسم. (قُلْنَا: نَعَمْ)، أي:
 بمقتضى الطبيعة، أو على وفق الشريعة؛ ليكون للأخرة ذريعة. (قَالَ)، أي: فإذا
 قلتم ذلك وغفلتم عما هو أولى.

(فَثَلَاثُ آيَاتٍ)، أي: فاعلموا أن قراءة ثلاث آيات خير من ثلاث خلفات. وقال
 الطيبي: الفاء في «فَثَلَاثُ آيَاتٍ» جزاء شرط محذوف، فالمعنى: إذا تقرر ما زعتم
 أنكم تحبون ما ذكرت لكم، فقد صحَّ أن يفضل عليها ما أذكره لكم من قراءة ثلاث
 آيات؛ لأنَّ هذا من الباقيات الصالحات، وتلك من الزائدات الفانيات. (يَقْرَأُ بِهِنَّ
 أَحَدُكُمْ) قال الطيبي: الباء زائدة أو للإلصاق.

(فِي صَلَاتِهِ) بيان للأكمل وتقييد للأفضل. (خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثِ خَلِفَاتٍ عِظَامٍ
 سِمَانٍ) قال الطيبي: التكرير للتعظيم والتفخيم، وفي الأول للشيوخ في الأجناس
 فلذلك لم يعرف الثاني. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في فضائل القرآن وأخرجه أيضاً ابن ماجه في
 باب ثواب القرآن.

٢١٣٢ - [٤] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ». [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢١٣٢ - قوله: (الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ)، أي: الحاذق من المهارة، وهي الحذق؛ جاز أن يريد به جودة الحفظ أو جودة اللفظ، وأن يريد به كليهما، وأن يريد به ما هو أعم منهما، قاله القاري. وقال النووي: الماهر الحاذق الكامل، الحفظ الذي لا يتوقف ولا يشق عليه القراءة؛ لجودة حفظه وإتقانه.

(مَعَ السَّفَرَةِ) جمع سافر، ككاتب وكتبة، والسافر: الرسول، والسفرة: الرسل؛ لأنهم يسفرون إلى الناس برسالات الله، وقيل: السفرة: الكتبة؛ قاله النووي.

وقال ميرك: أي: الكتبة، جمع سافر من السفر، وأصله الكشف، فإن الكاتب يبين ما يكتب ويوضحه، ومنه قيل للكتاب: سفر بكسر السين؛ لأنه يكشف الحقائق ويسفر عنها، والمراد بها: الملائكة الذين هم حملة اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ (١٥) كِرَامٍ بَرَرَةٍ (١٦) [عس: ١٥، ١٦] سموا بذلك؛ لأنهم ينقلون الكتب الإلهية المنزلة إلى الأنبياء، فكأنهم يستسخونها. وقيل: السفرة الملائكة الكاتبون لأعمال العباد. وقيل: مشتق من السفارة بمعنى الإصلاح، والسافر: بمعنى السفير، والسفرة بمعنى: السفراء والمراد بهم حيثئذ الملائكة النازلون بأمر الله بما فيه مصلحة العباد من حفظهم عن الآفات والمعاصي، وإلهامهم الخير في قلوبهم، أو المراد: الملائكة النازلون بالوحي إلى الأنبياء؛ لأنهم كالسفراء بين الله وبين رسله يسفرون بالوحي إليهم. والمعية في التقرب إلى الله تعالى.

(٢١٣٢) البُخَارِيُّ (٤٩٣٧) فِي تَفْسِيرِ ﴿عَسَ﴾، وَمُسْلِمٌ (٧٩٨/٢٤٤) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَفِي الصَّلَاةِ التَّرْمِذِيُّ (٢٩٠٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبَرَى» (٨٠٤٧) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ وَفِي نَوَائِجِهِ.

وقيل: يريد أنه يكون في الآخرة رفيقاً لهم في منازلهم، أو هو عامل بعملهم. قال القاضي عياض: يحتمل أن يكون المراد بكونه مع الملائكة أن يكون له في الآخرة منازل يكون فيها رفيقاً للملائكة؛ لاتصافه بصفاتهم من حمل كتاب الله تعالى، ويحتمل أن يراد أنه عامل بعملهم، وسالك مسلكهم من كونهم يحفظونه ويؤدونه إلى المؤمنين، ويكشفون لهم ما يلتبس عليهم، فذلك الماهر.

وقال التوريشتي: المعنى الجامع بين الماهر بالقرآن وبين الملائكة المكرمين، أن الماهر بالقرآن تعلم التنزيل واستظهره؛ حتى صار من خزنة الوحي، وأمناء الكتاب وحفظة السفر الكريم؛ ليسفر عن الأمة بما استبهم عليهم من ذلك، ويبين لهم حقائقه كما أن السفارة يردونه إلى أنبياء الله المرسلين، ويكشفون به الغطاء مما التبس عليهم من الأمور المكنونة حقائقها. (الْكِرَام) جمع الكريم، أي: المكرمين على الله المقربين عنده لعصمتهم ونزاهتهم عن دنس المعصية والمخالفة. (الْبَرَّة) جمع البار، أي: المطيعين من البر وهو الطاعة. (وَيَتَعَتَّعُ فِيهِ)، أي: يتردد في تلاوته لضعف حفظه.

وقال القاري: أي: يتردد ويتبدل عليه لسانه ويقف في قراءته لعدم مهارته، والتعنت في الكلام التردد فيه من حصر أو عيٍّ يقال: تعنت لسانه إذا توقف في الكلام ولم يطعه لسانه. (وَهُوَ)، أي: القرآن، أي: حصوله. (عَلَيْهِ)، أي: على ذلك القارئ. (شَاقٌّ)، أي: شديد يصيبه مشقة جملة حالية. (لَهُ أَجْرَانِ)، أي: أجر قراءته وأجر لتحمل مشقته، وهذا تحريض على تحصيل القراءة.

قال النووي: له أجران: أجر بالقراءة، وأجر بتعنته في تلاوته ومشقته، وليس معناه أن الذي يتتعنت عليه له من الأجر أكثر من الماهر به، بل الماهر أفضل وأكثر أجراً؛ لأنه مع السفارة وله أجور كثيرة، ولم يذكر هذه المنزلة لغيره، وكيف يلحق به من لم يعتن بكتاب الله تعالى وحفظه وإتقانه، وكثرة تلاوته، ودرايته كاعتنائه حتى مهر فيه. انتهى.

قلت: اختلف هل له ضعف أجر الماهر، أو يضاعف له أجره وأجر الماهر أعظم وأكثر؟ قال ابن التين وغيره: هذا أظهر؛ لأن المضاعفة للماهر لا تحصي، فإن الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف وأكثر، والأجر شيء مقدر، وهذا له أجران

من تلك المضاعفات . قال القسطلاني : ولمن رجح القول الأول أن يقول : الأجر على قدر التعب والمشقة لكن لا نسلم أن الحافظ الماهر خال من مشقة ؛ لأنه لا يصير كذلك إلا بعد عناء كثير ومشقة شديدة غالباً . (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في تفسير «سورة عبس» ، ومسلم في فضائل القرآن واللفظ له ، وأخرجه أيضاً الترمذي في فضائل القرآن وأبو داود في أواخر الصلاة وابن ماجه في ثواب القرآن والدارمي .

٢١٣٣ - [٥] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا عَلَى اثْنَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ». [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢١٣٣ - قوله: (لَا حَسَدَ)، أي: لا غبطة . قال الحافظ : الحسد: تمنى زوال النعمة عن المنعم عليه، وخصه بعضهم بأن يتمنى ذلك لنفسه، والحق إنه أعم وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم أو قول أو فعل وينبغي لمن خطر له ذلك أن يكرهه كما يكره ما وضع في طبعه من حب المنهيات ، واستثنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافر أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى ، فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته . وأما الحسد المذكور في الحديث ، فهو الغبطة وأطلق الحسد عليها مجازاً ، وهي أن يتمنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه ، والحرص على هذا يسمى : منافسة ، فإن كان في الطاعة فهو محمود ، ومنه : ﴿فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [الطائفين: ٢٦] وإن كان في المعصية ، فهو مذموم ومنه : «وَلَا تَنَافَسُوا» ، وإن كان في الجائزات فهو مباح ، فكأنه قال في الحديث : لا غبطة أعظم ، أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين . انتهى . وقال النووي : قال العلماء : الحسد قسمان : حقيقي ، ومجازي .

(٢١٣٣) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ الْبُخَارِيُّ (٧٥٢٩) فِي التَّوْحِيدِ، وَمُسْلِمٌ (٨١٥/٢٦٦) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٣٦) فِي الْبِرِّ، وَالتَّسَائِي فِي «الْكُبْرَى» (٨٠٧٢) فِي فَضْلِ الْقُرْآنِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٢٠٩) فِي الزُّهْدِ.

فالحقيقي: تمنى زوال النعمة عن صاحبها، وهذا حرام بإجماع الأمة مع النصوص الصحيحة. **وأما المجازي:** فهو الغبطة وهو أن يتمنى مثل النعمة التي على غيره من غير زوالها عن صاحبها، فإن كانت من أمور الدنيا كانت مباحة، وإن كانت طاعة، فهي مستحبة، والمراد بالحسد في هذا الحديث معناه المجازي، أي: لا غبطة محبوبة إلا في هاتين الخصلتين، وما في معنهما، وحاصله: أنه لا تنبغي الغبطة في الأمور الخسيسة. وإنما تنبغي في الأمور الجليلة كالقيام بالقرآن والجود، قلت: ويؤيد إرادة الغبطة ما عند البخاري في فضائل القرآن من حديث أبي هريرة بلفظ: «فسمعه جار له فقال: ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان فعملت مثل ما يعمل فلان» فلم يتمنّ الزوال والسلب، بل أن يكون مثله. (إِلَّا عَلَى اثْنَيْنِ)، أي: إلا على وجود شيئين، أو في أمرين. وفي رواية: «إِلَّا فِي اثْنَيْنِ»، وكذا في حديث ابن مسعود عند الشيخين وغيرهما، وحديث أبي هريرة عند البخاري.

قال الحافظ: تقول حسدته على كذا، أي: على وجود ذلك له. وأما حسدته في كذا فمعناه: حسدته في شأن كذا، وكأنها سببية. وقال العيني بعد ذكر الروایتين: كلمة «عَلَى» تأتي بمعنى «فِي» كما في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] وقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكٍ سُلْطَانٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: في ملكه. انتهى. ومعنى «إِلَّا فِي اثْنَيْنِ»، أي: لا حسد محمودًا إلا في شأن خصلتين. (رَجُلٌ) بالجر على البدلية. وقيل: بالرفع على تقدير: هما، أو أحدهما أمر رجل أو خصلة رجل، فلما حذف المضاف اكتسب إليه إعرابه. (آتَاهُ اللَّهُ) بالمد في أوله أي: أعطاه من الإيتاء، وهو الإعطاء.

(الْقُرْآنَ)، أي: مَنْ عَلَيْهِ بحفظه له كما ينبغي وبتعليمه. (فَهُوَ يَقُومُ بِهِ) المراد بالقيام به: العمل مطلقًا أعم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها، ومن تعليمه والحكم والفتوى بمقتضاه. ولأحمد من حديث يزيد بن الأخنس السلمي: «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ وَيَتَّبِعُ مَا فِيهِ»، ولفظ حديث ابن مسعود: «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا»، واللام في (الْحِكْمَةَ) للعهد؛ لأنَّ المراد بها: القرآن فلا تخالف بين لفظي الحديثين. (آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ) قال النووي: أي: ساعاتهما وواحدة آنا وأنا وإني وإنو أربع لغات انتهى.

وقال في «الصراح»: آناء الليل: ساعاته واحدها إني مثل معي وإمعاء وإنى وإنو أيضاً. يقال: مضى إنوان وإنيان من الليل. انتهى. (وَرَجُلٌ) بالوجهين. (آَنَاءُ اللَّهِ مَا لَا) نكرة؛ ليشمل القليل والكثير. (فَهُوَ يُنْفِقُ)، أي: لله في وجوه الخير، ففي رواية لأحمد: «فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي الْحَقِّ»، وفي رواية لمسلم: «فَتَصَدَّقَ بِهِ»، وكذا عند ابن حبان (ج ١ ص ٢٩٠) قال: فيه بيان أن قوله ﷺ: «فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ آَنَاءُ اللَّيْلِ وَآَنَاءُ النَّهَارِ أَرَادَ بِهِ فَهُوَ يَتَصَدَّقُ بِهِ».

(مِنْهُ)، كذا في جميع النسخ، وكذا في «المصابيح» وهي رواية أحمد (ج ٢ ص ٣٦ - ٨٨) والترمذي وابن حبان، والذي في «صحيح البخاري ومسلم» فهو ينفقه. (آَنَاءُ اللَّيْلِ وَآَنَاءُ النَّهَارِ)، أي: أوقاتها سرّاً وعلانية. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في فضائل القرآن وفي التوحيد، ومسلم في فضائل القرآن وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٩، ٣٦، ٨٨، ١٣٣) والترمذي في فضائل القرآن وابن ماجه في الزهد، وابن حبان (ج ١ ص ٢٨٩، ٢٩٠).



٢١٣٤ - [٦] وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأُتْرُجَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الثَّمَرَةِ لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلْوٌ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

- وَفِي رِوَايَةٍ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالْأُتْرُجَةِ، وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالثَّمَرَةِ» (*).

الشرح

٢١٣٤ - قوله: (مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ)، أي: ويعمل به كما في الرواية الآتية وهي زيادة مفسرة للمراد، وإن التمثيل وقع للذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما اشتمل عليه من أمر ونهي لا مطلق التلاوة، وعبر بالمضارع؛ لإفادة تكريره لها ومداومته عليها حتى صارت دأبه وعادته، كفلان يقري الضيف ويحمي الحريم ويعطي اليتيم. قال القسطلاني: إثبات القراءة في قوله: «يقرأ القرآن» على صيغة المضارع ونفيها في قوله: «لَا يَقْرَأُ»، ليس المراد منها حصولها مرة ونفيها بالكلية، بل المراد منهما: الاستمرار والدوام عليها، وأنَّ القراءة دأبه وعادته، أو ليس ذلك من هجيره، كقولك: فلان يقري الضيف ويحمي الحريم. (مَثَلُ الْأُتْرُجَةِ) بضم الهمزة والراء بينهما مثناة ساكنة وآخره جيم مشددة مفتوحة، وفيه لغات.

قال في «القاموس»: الأترج والأترجة والترنج والترنجة معروف، وهي أحسن

(٢١٣٤) عَنْ أَبِي مُوسَى؛ الْبُخَارِيُّ (٥٠٢٠ و ٧٥٦٠) فِي التَّوْحِيدِ، وَفِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ، وَمُسْلِمٌ (٢٤٣/

٧٩٧) فِي الصَّلَاةِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٣٠) فِي الْأَدَبِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٦٥) فِي الْأَمْثَالِ، وَالنَّسَائِيُّ (٨/

١٢٤) فِي الْوَلِيْمَةِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢١٤) فِي السُّنَنِ.

(*) الْبُخَارِيُّ (٥٠٥٩) عَنْهُ فِيهِ.

الثمار الشجرية وأنفسها عند العرب انتهى. قال التوربشتي: المثل عبارة عن المشابهة بغيره في معنى من المعاني؛ لإدناء المتوهم عن المشاهد، وكان النبي يخاطب بذلك العرب ويحاوهم ولم يكن ليأتي في الأمثال بما لم تشاهده، فيجعل ما أورده للتيان مزيداً للإبهام، بل يأتيهم بما شاهدوه وعرفوه ليلبغ ما انتحاه من كشف الغطاء ورفع الحجاب، ولم يوجد فيما أخرجه الأرض من بركات السماء. لا سيما من الثمار الشجرية التي آنتها العرب في بلادهم أبلغ في هذا المعنى من الأترجة، بل هي أفضل ما يوجد من الثمار في سائر البلدان الأخرى، وأجدى لأسباب كثيرة جامعة للصفات المطلوبة منها، والخواص الموجودة فيها، فمن ذلك كبر جرمها وحسن منظرها، وطيب طعمها، ولين ملمسها، وذكاء أرجها، تملأ الأكف بكبر جرمها ويكسيها ليناً، وتفعم الخياشيم طيباً، ويأخذ بالأبصار صبغة ولوناً فاقع لونها تسر الناظرين، تتوق إليها النفس قبل التناول، تفيد أكلها بعد الالتذاذ بذواقها، طيب نكهة، ودباغ معدة، وقوة هضم، اشتركت الحواس الأربع دون الاحتذاء بها، البصر والذوق والشم واللمس، وهذه الغاية القصوى في انتهاء الثمرات إليها، وتدخل أجزاؤها الأربع في الأدوية الصالحة للأدواء المزمنة. والأوجاع المقلقة والأسقام الخبيثة والأمراض الردية كالفالج والقوة والبرص واليرقان واسترخاء العصب والبواسير إلى آخر ما قال.

وقال الحافظ: قيل: الحكمة في تخصيص الأترجة بالتمثيل دون غيرها من الفاكهة التي يجمع طيب الطعم والريح كالتفاحة؛ لأنه يتداوى بقشرها وهو مفرح بالخاصية، ويستخرج من حبها دهن له منافع. وقيل: إن الجن لا تقرب البيت الذي فيه الأترج، فناسب أن يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين، وغلاف حبه أبيض فيناسب قلب المؤمن، وفيها أيضاً من المزايا كبر جرمها وحسن منظرها وتفريح لونها، ولين ملمسها وفي أكلها مع الالتذاذ طيب نكهة ودباغ معدة وجودة هضم، ولها منافع أخرى مذكورة في «المفردات». انتهى. (رَيْحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ) قيل: خص صفة الإيمان بالطعم وصفة التلاوة بالريح؛ لأن الإيمان ألزم للمؤمن من القرآن؛ إذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة، وكذلك الطعم ألزم للجوهر من الريح، فقد يذهب ريح الجوهر ويبقى طعمه. وقيل: شبه الإيمان بالطعم الطيب؛ لكونه خيراً باطنياً لا يظهر لكل أحد، والقرآن بالريح الطيب ينتفع بسماعه

كل أحد ويظهر بمحاسنه لكل سامع . وقال المظهري : فالمؤمن الذي يقرأ القرآن هكذا من حيث أن الإيمان في قلبه ثابت طيب الباطن ، ومن حيث أنه يقرأ القرآن ويستريح الناس بصوته ، ويثابون بالاستماع إليه ، ويتعلمون منه طيب الريح مثل الأترجة يستريح الناس بريحتها . (وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ) ، أي : ويعمل به كما في الرواية الآتية . (مَثَلُ الثَّمَرَةِ) بالمشاة الفوقية وسكون الميم . (وَطَعْمُهَا حُلْوٌ) بضم الحاء وسكون اللام . (كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ) الحنظل ، نبات يمتد على الأرض كالبطيخ ، وثمره يشبه ثمر البطيخ ، لكنه أصغر منه جدًّا ، ويضرب المثل بمرارته . (مَثَلُ الرِّيحَانَةِ) هي كل نبت طيب الريح من أنواع المشموم . قال الطيبي : إن هذا التشبيه والتمثيل في الحقيقة وصف لموصوف اشتمل على معنى معقول صرف لا يبرزه عن مكنونه إلا تصويره بالمحسوس المشاهد ، ثم إن كلام الله المجيد له تأثير في باطن العبد وظاهره ، وإن العباد متفاوتون في ذلك ، فمنهم : من له النصيب الأوفر من ذلك التأثير وهو المؤمن القارئ ، ومنهم : من لا نصيب له البتة وهو المنافق الحقيقي ، ومنهم : من تأثر ظاهره دون باطنه وهو المرائي أو بالعكس ، وهو المؤمن الذي لا يقرؤه . وإبراز هذه المعاني وتصويرها إلى المحسوسات ما هو مذكور في الحديث ولم يجد ما يوافقها ويلائمها أقرب ولا أحسن ولا أجمع من ذلك ؛ لأن المشبهات والمشبّه بها واردة على التقسيم الحاصر ؛ لأن الناس إما مؤمن أو غير مؤمن ، والثاني إمّا منافق صرف أو ملحق به ، والأول إمّا مواظب على القراءة أو غير مواظب عليها ؛ فعلى هذا قس الأثمار المشبه بها ، ووجه الشبه في المذكورات منتزع من أمرين محسوسين طعم وريح وليس بمفرق كما في قول امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعِنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

انتهى .

وقال التوربشتي : إن الشارع ﷺ أشار في ضرب هذا المثل إلى معان لا يهتدى إليها إلا من أيد بالتوفيق ، فمنها : أنه ضرب المثل بما ينبته الأرض ، ويخرجه الشجر للمشابهة التي بينها وبين الأعمال ، فإنها من ثمرات النفوس ، والمثل وإن ضرب المؤمن نفسه فإن العبرة فيه بالعمل الذي يصدر منه ؛ لأن الأعمال هي الكاشفة عن حقيقة الحال .

ومنها: أنه ضرب مثل المؤمن بالأترجة والتمرّة وهما مما يخرج من الشجر، وضرب مثل المنافق بما تنبت الأرض تنبيهاً على علو شأن المؤمن وارتفاع عمله، ودوام ذلك وبقائه ما لم يبس الشجرة، وتوقيفاً على ضعة شأن المنافق وإحباط عمله وقلة جدواه وسقوط منزلته. ومنها: أن الأشجار المثمرة لا تخلو عن يغرسها فيسقيها ويصلح أودها ويربيها، وكذلك المؤمن يقيض له من يؤدبه ويعلمه ويهذبه ويلم شعثه ويسويه، ولا كذلك الحنظلة المهملة المتروكة بالعراء أذل من نقع الفلد، والمنافق الذي وكل إلى شيطانه وطبعه وهواه والله أعلم. انتهى.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في فضائل القرآن والأطعمة، والتوحيد، ومسلم في فضائل القرآن، والسياق المذكور للبخاري في الأطعمة وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ٣٩٧، ٤٠٣ - ٤٠٤، ٤٠٨) والترمذي في الأمثال، والنسائي في الإيمان وابن ماجه في السنة، والدارمي في فضائل القرآن، وابن حبان في «صحيحه» (ج ١ ص ٢٨٥) وأخرجه أبو داود في الأدب من حديث أنس. (وَفِي رِوَايَةٍ...) إلخ. هذه الرواية من أفراد البخاري أوردها في آخر فضائل القرآن.

(الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ)، فيه: دليل على أن المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه لا مطلق التلاوة، وهي زيادة مفسرة للمراد من الرواية السابقة التي لم يقل فيها ويعمل به، وفي الحديث: فضيلة حامل القرآن وقارئه وضرب المثل للتقريب للفهم.

٢١٣٥ - [٧] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ». [رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢١٣٥ - قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ)، أي: بالإيمان به وتعظيم شأنه والعمل به، والمراد بالكتاب: القرآن البالغ في الشرف وظهور البرهان مبلغاً، لم

يبلغه غيره من الكتب المنزلة على الرسل المتقدمة . قال الطيبي : أطلق الكتب على القرآن ليثبت له الكمال ؛ لأنَّ اسم الجنس إذا أطلق على فرد من أفرادهِ يكون محمولاً على كماله . وبلوغه إلى حد هو الجنس كله كأن غيره ليس منه . (أَقْوَامًا) ، أي : درجة أقوام ويكرمهم في الدَّارين ، بأن يحييهم حياة طيبة في الدنيا ، ويجعلهم من الذين أنعم الله عليهم في العقبى . (وَيَضَعُ) ، أي : يذل . (به) ، أي : بالإعراض عنه وترك العمل بمقتضاه . (آخَرِينَ) وهم من لم يؤمن به أو من آمن به ولم يعمل به ؛ قال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦] وقال : ﴿ وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٢] .

قال الطيبي : فمن قرأه وعمل بمقتضاه مخلصاً رفعه الله ، ومن قرأه مرأياً غير عامل به وضعه الله أسفل السافلين . (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في «فضائل القرآن» من رواية عامر بن واثلة أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بعسفان وكان عمر يستعمله على مكة فقال : من استعملت على أهل الوادي؟ فقال ابن أبزى فقال : ومن ابن أبزى؟ قال : مولى من موالينا ، قال : فاستخلف عليهم مولى؟ ! قال : إنه قارئ لكتاب الله ﷻ وإنه عالم بالفرائض . قال عمر : أما إن نبيكم ﷺ قد قال : «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهِذَا الْكِتَابَ...» إلخ . قال الأبى : المعنى : أن هذا الأمير رفعه الله ﷻ على هؤلاء المؤمر عليهم .

وقال بعضهم : إن الله سبحانه وتعالى يرفع من عمل بالعلم ويضع من لم يعمل به ، والعلم من حيث أنه علم لا يضع ، والحديث أخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ٣٥) وابن ماجه في السنة والدارمي في فضائل القرآن .



٢١٣٦ - [٨] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ، إِذْ جَالَتْ الْفَرَسُ، فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ، فَقَرَأَ فَجَالَتْ، فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتْ الْفَرَسُ فَأَنْصَرَفَ، وَكَانَ ابْنُهُ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا، فَأَشْفَقَ أَنْ تُصِيبَهُ، وَلَمَّا أَخْرَهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «اقْرَأْ يَا بْنَ حُضَيْرٍ، اقْرَأْ يَا بْنَ حُضَيْرٍ». قَالَ: فَأَشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَطَأَ يَحْيَى، وَكَانَ مِنْهَا قَرِيبًا، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَأَنْصَرَفْتُ إِلَيْهِ، وَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَخَرَجْتُ حَتَّى لَا أَرَاهَا قَالَ: «وَتَذَرِي مَا ذَاكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ دَنَتْ لَصَوْتِكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحْتَ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفَلْظُ لِلْبُخَارِيِّ. وَفِي مُسْلِمٍ: «عَرَجَتْ فِي الْجَوِّ»، بَدَلُ: «خَرَجَتْ»، عَلَى صِيغَةِ الْمُتَكَلِّمِ]

الشرح

٢١٣٦ - قوله: (أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ) بالتصغير فيهما والحاء المهملة والضاد المعجمة. (قَالَ)، أي: يحكي عن نفسه. (بَيْنَمَا) بالميم. (هُوَ)، أي: أسيد. (يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ)، أي: في الليل. وقال القاري: أي: في بعض أجزاء الليل وساعاته، وفي رواية مسلم: بينما هو ليلة يقرأ في مربده بكسر الميم وفتح الباء الموحدة، هو الموضع الذي يبس فيه التمر كالبيدر للحنطة ونحوها. (سُورَةَ الْبَقَرَةِ)، وفي حديث البراء الآتي: أنه كان يقرأ سورة الكهف. وقد قيل: إن الرجل الذي كان يقرأها هو أسيد بن حضير. قال الكرمانى: لعله قرأهما يعني السورتين الكهف والبقرة، أو كان ذلك الرجل هو غير أسيد بن حضير، هذا هو الظاهر. (وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ) وفي رواية: مربوط بالتذكير وهما صحيحان؛ لأنَّ الفرس يقع على الذكر والأنثى.

(إِذَا جَالَتْ) كذا في رواية مسلم، وفي البخاري: «إذ جالت». قال العيني: هو جواب لقوله: (بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ). وقال القاري: هو ظرف لا (يَقْرَأُ)، وجالت من الجولان، أي: وثبت واضطربت شديداً. وقيل: أي: دارت وتحركت كالمضطرب المنزعج من مخوف نزل به. (فَسَكَتَ)، أي: أسيد عن القراءة. (فَسَكَتَتْ)، أي: الفرس عن الاضطراب. قيل: تحرك الفرس كان لنزول الملائكة؛ لاستماع القرآن خوفاً منهم، وسكونها لعروجهم إلى السماء، أو لعدم ظهورهم، أو تحرك الفرس لوجدان الذوق بالقراءة، وسكونها لذهاب ذلك الذوق منها بترك القراءة؛ ذكره القاري. (فَأَنْصَرَفَ)، أي: أسيد من الصلاة. (وَكَانَ ابْنُهُ)، أي: ابن أسيد (يَحْيَى) قال الحافظ: يحيى بن أسيد بن حضير الأنصاري ذكر ابن القداح أنه شهد الحديبية مع أبيه. وقال أبو عمر: كان في سن من يحفظ ولا أعلم له رواية وبه كان يكنى أبوه أسيد بن حضير. (قَرِيبًا مِنْهَا) أي: من الفرس في ذلك الوقت. (فَأَشْفَقَ)، أي: خاف أسيد. (أَنْ تُصِيبَهُ)، أي: الفرس ابنه يحيى في جولانها فذهب أسيد إلى ابنه؛ ليؤخره عن الفرس.

(وَلَمَّا أَخَّرَهُ) بقاء معجزة مشددة وراء من التأخير، أي: أخر أسيد ابنه يحيى عن الموضع الذي كان به خشية عليه، يعني: أخره عن قرب الفرس، وهذه رواية القاسبي. ووقع عند غيره «فلما اجتراه» بجيم وتاء مثناة من فوق وراء مشددة من الاجترار، أي: فلما جر أسيد ابنه من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأه الفرس. (رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وهكذا في «جامع الأصول» (ج ٩ ص ٢٧٩)، والذي في البخاري: رفع رأسه إلى السماء حتى ما يراها. قال الحافظ: كذا فيه باختصار، وقد أورده أبو عبيد في «فضائل القرآن» كاملاً ولفظه: «رفع رأسه إلى السماء، فإذا هو بمثل الظلة فيها أمثال المصابيح عرجت إلى السماء حتى ما يراها»، وفي رواية إبراهيم ابن سعد عند مسلم والنسائي: «فقلت إليها، فإذا مثل الظلة فوق رأسي فيها أمثال السرج، فعرجت في الجو حتى ما أراها». انتهى. ولم أجد السياق الذي ذكره المصنف عند البخاري، والظاهر: أنه تبع في ذلك الجزري، وقوله: (إِذَا) للمفاجأة، و(الظِّلَّة) بضم الظاء المعجمة وتشديد اللام: هي الغاشية. وقيل:

السحابة؛ ذكره المنذري.

وقال العيني: هي شي مثل الصفة فأول بسحابة تظلل. **وقال القاري:** هي ما يقي الرجل من الشمس كالسحاب والسقف وغير ذلك، أي: شيء مثل السحاب على رأسه بين السماء والأرض. **وقال ابن بطال:** هي السحابة كانت فيها الملائكة ومعها السكينة فإنها تنزل أبدًا مع الملائكة. انتهى. والضمير في «فيها» للظلة، والمصابيح جمع مصباح، أي: أمثال السرج. (فَلَمَّا أَصْبَحَ)، أي: أسيد. (حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ)، أي: حكاه بما رآه لفرعه منه. (فَقَالَ: اقْرَأْ يَا بَنَ حُضَيْرٍ، اقْرَأْ يَا بَنَ حُضَيْرٍ) مرتين، وفي رواية مسلم: ثلاث مرات، ومعناه: كان ينبغي لك أن تستمر على قراءتك، وتغنم ما حصل لك من نزول السكينة والملائكة، وتسكث من القراءة التي هي سبب بقائها؛ قاله النووي.

قال الطيبي: يريد أن «اقرأ» لفظ أمر وطلب للقراءة في الحال، ومعناه: تحضيض وطلب للاستزادة في الزمان الماضي، أي: هلاً زدت وكأنه ﷺ استحضر تلك الحالة العجيبة الشأن، فأمره تحريضاً عليه، والدليل على أن المراد من الأمر الاستزادة وطلب دوام القراءة والنهي عن قطعها قوله: (فَأَشْفَقْتُ...) إلخ. **وقال الحافظ:** قوله: (اقْرَأْ يَا بَنَ حُضَيْرٍ) أي: كان ينبغي أن تستمر على قراءتك وليس أمراً له بالقراءة في حالة التحديث، وكأنه استحضر صورة الحال، فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى، فكأنه يقول: استمر على قراءتك؛ لتستمر لك البركة بنزول الملائكة واستماعها لقراءتك، وفهم أسيد ذلك فأجاب بعذره في قطع القراءة وهو قوله: (فَأَشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَطَأَ يَحْيَى)، أي: خشيت إن استمريت على القراءة أن تطأ الفرس ولدي، ودل سياق الحديث على محافظة أسيد على خشوعه في صلاته؛ لأنه كان يمكنه أول ما جالت الفرس أن يرفع رأسه وكأنه كان بلغه حديث النهي عن رفع المصلي رأسه إلى السماء، فلم يرفعه حتى اشتد به الخطب. ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته، فلهذا تمادى به الحال ثلاث مرات. انتهى كلام الحافظ. **وقال السندي:** علم من أول الأمر أن ما حصل لفرسه من علامات أن قراءته مقبولة محضورة فأمره بالقراءة فيما بعد لما ظهر فيها من البركات، أو هذا الأمر منه لبيان أنك لا تجعل مثله مانعاً من القراءة فيما بعد بل

امض على قراءتك فيما بعد. والله أعلم.

(فَانْصَرَفْتُ) وفي رواية: وانصرفت. (إِلَيْهِ)، أي: انصرفت عن الصلاة إلى يحيى ترحمًا عليه. (وَرَفَعْتُ)، وفي البخاري: رفعت. (فَخَرَجْتُ)، أي: من بيتي. (حَتَّى لَا أَرَاهَا)، أي: الظلة أو المصباح. قال القسطلاني: قوله: (فَخَرَجْتُ) بالخاء والجيم، كذا لجميعهم. قال عياض: وصوابه «فخرجت» بالعين. انتهى. قلت: وهكذا وقع عند مسلم، والنسائي وأبي عبيد. (دَنَتْ)، أي: نزلت وقربت. (لِصَوْتِكَ)، أي: بالقراءة، وفي رواية مسلم: كانت تستمع لك، وعند أبي عبيد وكان أسيد بن حضير حسن الصوت، وعند الإسماعيلي: «أَقْرَأُ أَسِيدٌ فَقَدْ أُوتِيَتْ مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»، وفيه: إشارة إلى الباعث على استماع الملائكة لقراءته. (وَلَوْ قَرَأْتَ)، أي: ولو دمت على قراءتك، وعند أبي عبيد: أما إنك لو مضيت. (لَأَصْبَحْتَ)، أي: الملائكة. (لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ)، أي: لا تخفى ولا تستتر الملائكة من الناس، وعند أبي عبيد: «لرأيت الأعاجيب». (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه في فضائل القرآن وأخرجه الحاكم (ج ١ ص ٥٥٤) بنحوه باختصار، وقال فيه: فالتفت فإذا أمثال المصباح مدلاة بين السماء والأرض، فقال: يا رسول الله ما استطعت أن أَمْضِي، فقال: «تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ نَزَلَتْ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَمَا إِنَّكَ لَوْ مَضَيْتَ لَرَأَيْتَ الْعَجَائِبَ»، وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي. (عَرَجْتُ)، من العروج على صيغة المؤنث الغائبة، أي: صعدت الملائكة وارتفعت فيه؛ لكونه قطع القراءة التي نزلت لسماعها. (فِي الْجَوِّ) بفتح وتشديد الواو ما بين السماء والأرض. (بَدَلًا: فَخَرَجْتُ)، أي: مكان هذه الكلمة. (عَلَى صِغَةِ الْمُتَكَلِّمِ)، أي: في هذه وعلى صيغة الغائبة في تلك. قال الحافظ: قال النووي: في هذا الحديث: جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة كذا أطلق وهو صحيح، لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلاً والحسن الصوت. قال: وفيه فضيلة قراءة القرآن، وأنها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة. قلت - قائله الحافظ: الحكم المذكور أعم من الدليل، فالذي في الرواية إنما نشأ عن قراءة خاصة من سورة خاصة بصفة خاصة، ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر وإلا لو كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ، وقد أشار في آخر الحديث بقوله: (لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ) إلى أن الملائكة؛ لاستغراقهم في الاستماع كانوا يستمرون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم،

وفيه: منقبة لأسيد بن حضير وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل، وفضل الخشوع في الصلاة، وأن التشاغل بشيء من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد يفوت الخير الكثير، فكيف لو كان بغير المباح؟ انتهى.

٢١٣٧ - [٩] وَعَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ، وَإِلَى جَانِبِهِ حِصَانٌ مَرْبُوطٌ بِشَاطِنَيْنِ، فَتَغَشَّتُهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَذْنُو وَتَذْنُو، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَنَّى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «بَلِّغْ السَّكِينَةَ تَنَزَّلَتْ بِالْقُرْآنِ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢١٣٧ - قوله: (كَانَ رَجُلٌ)، قيل: هو أسيد بن حضير كما تقدم من حديثه نفسه، لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة، وفي هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف. قال الحافظ: وهذا ظاهره التعدد. وقد وقع قريب من القصة التي لأسيد لثابت بن قيس ابن شماس لكن في سورة البقرة أيضًا، وأخرج أبو داود من طريق مرسله. قال: قيل: للنبي ﷺ ألم تر ثابت بن قيس لم تزل داره البارحة تزهو بمصاييح؟ قال: «فلعلَّه قرأ سورة البقرة» فسئل، قال: قرأت سورة البقرة. ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعًا أو من كل منهما. انتهى كلام الحافظ. (حِصَانٌ) بكسر الحاء وفتح الصاد المهملتين: فحل كريم من الخيل. قال القاري: هو الكريم من فحل الخيل من التحصن أو التحصين؛ لأنهم يحضونه صيانه لمائه فلا ينزونه إلا على كريمة ثم كثر ذلك حتى سموا به كل ذكر من الخيل، والجملة حالية. (بِشَاطِنَيْنِ) ثنية شطن بفتح الشين المعجمة والطاء المهملة آخره نون، وهو الحبل الطويل الشديد الفتل، ولعلَّه ربط باثنين لأجل جموحه وشدة صعوبته. (فَتَغَشَّتُهُ)، أي: الرجل.

(سَحَابَةٌ)، أي: سترته ظلة كسحابة فوق رأسه. (فَجَعَلْتُ)، أي: شرعت السحابة. (تَدْنُو وَتَذْنُو) مرتين أي: تقرب منه قليلاً قليلاً. (وَجَعَلَ)، أي: شرع. (فَرَسُهُ) المربوط بشطنين. (يَنْفِرُ) بفتح أوله وكسر الفاء من النفور. وقد وقع في رواية لمسلم: تنقز بقاف وزاي وخطأه عياض. قال الحافظ: فإن كان من حيث الرواية فذاك وإلا فمعناها واضح. انتهى.

وقال النووي: معنى: ينقز بالقاف والزاي: يثب. (تِلْكَ السَّكِينَةُ) قال القاري: أي: السكون والطمأنينة التي يطمئن إليها القلب، ويسكن بها عن الرعب. قال الطيبي: فإن المؤمن تزداد طمأنينته بأمثال هذه الآيات إذا كوشف بها. وقيل: هي الرحمة. وقيل: الوقار. وقيل: ملائكة الرحمة. انتهى.

وقال النووي: قد قيل في معنى السكينة هنا أشياء المختار منها: أنها شيء من مخلوقات الله تعالى فيه طمأنينة ورحمة ومعه الملائكة. (تَنَزَّلْتُ) بتاء ونون وتشديد الزاي وبعد اللام تاء تأنيث، وفي رواية الكشميهني: «تَنَزَّلُ» بتائين بلا تاء تأنيث بعد اللام. (بِالْقُرْآنِ)، أي: بسببه ولأجله، وفي رواية الترمذي: «نَزَلْتُ مَعَ الْقُرْآنِ - أو - عَلَى الْقُرْآنِ». قال التوربشتي: وإظهار هذه الأمثال للعباد من باب التأييد الإلهي يؤيد به المؤمن، فيزداد يقيناً ويطمئن قلبه بالإيمان؛ إذا كوشف بها. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في تفسير سورة الفتح وفي فضائل القرآن، وأخرجه مسلم فيه وكذا الترمذي، وأخرجه أحمد (ج ٤ ص ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٨).



٢١٣٨- [١٠] وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ أَجِبْهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي قَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]؟». ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ؟». فَأَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّكَ قُلْتَ: «لَأُعَلِّمَنَّكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ»، قَالَ: «﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢١٣٨- قوله: (وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى) بضم الميم وفتح العين واللام المشددة على لفظ اسم مفعول من التعلية. واختلف في اسم أبي سعيد. فقيل: اسمه رافع بن المعلى. وقيل: الحارث بن المعلى. وقيل: أوس بن المعلى. وقيل: الحارث بن أوس بن المعلى. وقيل: الحارث بن نفع بن المعلى.

قال ابن عبد البر: من قال فيه: رافع بن المعلى فقد أخطأ؛ لأنَّ رافع بن المعلى قتل ببدر، وأصح ما قيل فيه الحارث بن نفع بن المعلى بن لوزان بن حارثة بن زيد ابن ثعلبة من بني زريق الأنصاري الزرقي، أمه أُميمة بنت قرط بن خنساء من بني سلمة له صحبة، يعد في أهل الحجاز مات سنة (٧٣) وقيل: (٧٤) وهو ابن أربع وثمانين سنة. قال ابن عبد البر: لا يعرف في الصحابة إلا بحديثين: أحدهما: هذا يعني الذي نحن في شرحه، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث. والثاني: عند الليث بن سعد. قال أبو سعيد بن المعلى: كنا نغدو إلى السوق على عهد رسول الله ﷺ، فنمر على المسجد، فنصلي فيه، فمررنا يوماً ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر، فقلت: لقد حدث أمر، فجلست فقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية:

(٢١٣٨) الْبُخَارِيُّ (٤٤٧٤) فِي التَّفْسِيرِ وَالْفَضَائِلِ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٥٨)، وَالتَّسَائِي (١٣٩/٢) فِي الصَّلَاةِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٧٨٥) فِي ثَوَابِ التَّسْبِيحِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى.

﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] حتى فرغ من الآية فقلت لصاحبي: تعال نركع ركعتين قبل أن ينزل رسول ﷺ، فنكون أول من صلى، فتوارينا بعماد فصليناها، ثم نزل رسول ﷺ فصلى للناس الظهر يؤمئذ. (كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ)، أي: مسجد النبي ﷺ. (فَلَمْ أُجِبْهُ)؛ لأنه ﷺ منعهم من الكلام في الصلاة ومن قطعها، وظن أبوسعيد أن الخطاب في الآية لمن هو خارج عن الصلاة، وزاد في تفسير سورة الأنفال حتى صليت، وكذا وقعت هذه الزيادة في «المصابيح» وبعض «نسخ المشكاة».

(﴿أَسْتَجِيبُوا﴾)، أي: أجيئوا، فالسين زائدة للتأكيد. (﴿لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾) قال صاحب «المدارك»: المراد بالاستجابة: الطاعة والامثال، وبال دعوة البعث والتحريض، ووحد الضمير ولم يشنه؛ لأنَّ استجابة الرسول كاستجابة الباري جلَّ وعلا. وإنما يذكر أحدهما مع الآخر للتوكيد. وقيل: وحد الضمير؛ لأن دعوة الله تسمع من الرسول. وقوله تعالى: ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، أي: من علوم الديانات والشرائع؛ لأن العلم حياة، كما أن الجهل موت، وفيه: دليل على أن إجابة النبي ﷺ في الصلاة فرض يعصي المرأ بتركه، وأنه حكم يختص بالنبي ﷺ. واختلف في أنَّ إجابة الرسول تبطل الصلاة أم لا؟ فقال بعض الشافعية: لا تبطلها؛ لأن الصلاة أيضًا إجابة.

قال الطيبي والبيضاوي: ظاهر الحديث يدل على هذا. وقيل: كان دعاه لأمر لا يحتمل التأخير، وللمصلي أن يقطع الصلاة بمثله. انتهى. والأظهر من الحديث أن الإجابة واجبة مطلقًا في حقه ﷺ كما يفهم من إطلاق الآية أيضًا، ولا دلالة في الحديث على البطلان وعدمه، وسيأتي مزيد الكلام في ذلك. (أَلَا) بالتخفيف. (أُعَلِّمَكَ) من التعليم. (أَعْظَمَ سُورَةَ فِي الْقُرْآنِ)، أي: أفضل. وقيل: أكثر أجرًا ومضاعفة في الثواب بحسب انفعالات النفس وخشيتها وتدبرها. قال ابن التين: معناه: أن ثوابها أعظم من غيرها. وقال الطيبي: إنما قال: أعظم سورة اعتبارًا بعظيم قدرها وتفردا بالخاصية التي لم يشاركها فيها غيرها من السور، ولا شتمالها على فوائد ومعان كثيرة مع وجازة ألفاظها. انتهى. واستدل به على جواز تفضيل بعض القرآن على بعض وقد سبق الكلام فيه. (قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ) بالفوقية. (مِنْ)

الْمَسْجِدِ)، قيل: لم يعلمه بها ابتداء؛ ليكون ذلك أدعى لتفريغ ذهنه وإقباله عليها بكليته.

(فَأَخَذَ بِيَدِي) بالإنفراد. (فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ) من المسجد. (إِنَّكَ قُلْتَ: لَأُعَلِّمَنَّكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ) قال القسطلاني: ولأبي ذر والأصيلي: «فِي الْقُرْآنِ»، قال القاري: سميت سورة الفاتحة أعظم سورة؛ لاشتغالها على المعاني التي في القرآن من الثناء على الله بما هو أهله والتعبد بالأمر والنهي وذكر الوعد؛ لأن فيه ذكر رحمة الله على الوجه الأبلغ الأشمل. وذكر الوعيد لدلالة يوم الدين، أي: الجزاء وإشارة المغضوب عليهم عليه، وذكر تفرد بالملك وعبادة عباده إياه واستعانتهم بولاه وسؤالهم منه، وذكر السعداء والأشقياء وغير ذلك مما اشتمل عليه جميع منازل السائرين ومقامات السالكين ولا سورة بهذه المثابة في القرآن، فهي أعظم كيفية وإن كان في القرآن أعظم منها كمية.

(قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هي كما صرح بها في تفسير الأنفال عند البخاري. قال القاري: أي: هي سورة الحمد لله رب العالمين فلا دلالة على كون البسملة منها أم لا. انتهى. وسيأتي مزيد الكلام في ذلك. (هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي) اللام للعهد من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الأنعام: ٨٧]، وفي هذا تصريح بأن المراد بالسبع المثاني في الآية الكريمة هو الفاتحة، وهذا هو الحق، فإن قيل في الحديث السبع المثاني، وفي القرآن سبْعًا من المثاني. أجيب: بأنه لا اختلاف بين الصيغتين إذا جعلنا «من» للبيان، وإنما سميت السبع؛ لأنها سبع آيات بلا خلاف إلا أن منهم من عد ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ دون التسمية ومنهم من مذهبه على العكس؛ قاله الزمخشري. قلت: الأول قول الحنفية والعكس قول الشافعي، فإنهم يعدون التسمية من الفاتحة ولا يعدون ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية.

قال الطيبي: وعد التسمية أولى؛ لأن أنعمت لا يناسب وزانه وزان فواصل السور، ولحديث ابن عباس ﴿يُسَمِّي اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ الآية السابعة. واختلف في تسميتها مثاني، فقيل: لأنها تشنى على مرور الأوقات، أي: تكرر، فلا تنقطع وتدرس فلا تندرس. وقيل: لأنها تشنى في كل ركعة أي: تعاد. وقيل: لأنها تشنى بسورة أخرى، أو لأنها نزلت مرة بمكة، ومرة بالمدينة؛ تعظيمًا لها واهتمامًا بشأنها. وقيل: لأنها يشنى بها على الله تعالى. وقيل: لأنها استثنيت لهذه الأمة لم

تنزل على من قبلها. والمثاني صيغة جمع، واحده مثناة، والمثناة كل شي يثنى، من قولك: ثنيت الشيء ثنيا، أي: عطفته وضممت إليه آخر؛ قاله القسطلاني.

وقال العيني: هو جمع مثني الذي هو معدول عن اثنين اثنين. وقيل: مثني بمعنى الثناء كالمحمدة بمعنى الحمد. وقيل غير ذلك. (وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ) عطف على السبع عطف صفة على صفة. وقيل: هو عطف عام على خاص. قال الثوربشتي: إن قيل: كيف صحَّ عطف القرآن على السبع المثاني، وعطف الشيء على نفسه مما لا يجوز؟ قلت: ليس كذلك، وإنما هو من باب ذكر الشيء بوصفين: أحدهما معطوف على الآخر والتقدير: آتيك ما يقال له السبع المثاني والقرآن العظيم، أي: الجامع لهذين النعتين. وقال الطيبي: عطف القرآن على السبع المثاني المراد منه الفاتحة وهو من باب عطف العام على الخاص؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، وإليه أوماً ﷺ بقوله: (أَلَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ)، حيث نكر السورة وأفردتها؛ ليدل على أنك إذا تقصيت سورة في القرآن؛ وجدتها أعظم منها، ونظيره في النسق لكن من عطف الخاص على العام ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨]، انتهى. وهو معنى قول الخطابي.

قال الحافظ: وفيه بحث؛ لاحتمال أن يكون قوله: (وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ) محذوف الخبر، والتقدير: ما بعد الفاتحة مثلاً فيكون وصف الفاتحة. انتهى. بقوله هي: (السَّعُ الْمَثَانِي)، ثم عطف قوله: (وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ)، أي: ما زاد على الفاتحة وذكر ذلك؛ رعاية لنظم الآية ويكون التقدير: والقرآن العظيم هو الذي أوتيته زيادة على الفاتحة. انتهى: (الَّذِي أُوتِيَتْهُ)؛ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ﴾ الآية [الحجر: ٨٧] أو خصصته بالإعطاء، وفيه: دليل على جواز إطلاق القرآن على بعضه، ويدل له قوله تعالى: ﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف: ٣] يعني: سورة يوسف. قال ابن التين: في قوله: (قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) دليل على أن ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ليست آية من القرآن كذا قال وعكس غيره؛ لأنه السورة ويؤيده أنه لو أراد ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الآية لم يقل: هي السبع المثاني؛ لأن الآية الواحدة لا يقال لها: سبع فدل على أنه أراد بها السورة و«الحمد لله» رب العالمين من أسمائها، وفيه: قوة لتأويل الشافعي في حديث أنس، قال:

كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين. قال الشافعي: أراد السورة، وتعقب: بأن هذه السورة تسمى سورة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ولا تسمى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وهذا الحديث يرد هذا التعقب. قال الحافظ: وفي الحديث: أن إجابة المصلي دعاء النبي ﷺ لا تفسد الصلاة، هكذا صرح به جماعة من الشافعية وغيرهم، وفيه: بحث لاحتمال أن تكون إجابته واجبة مطلقاً، سواء كان المخطاب مصلياً أو غير مصلي، إمّا كونه يخرج بالإجابة من الصلاة أو لا يخرج، فليس من الحديث ما يستلزمه، فيحتمل أن تجب الإجابة ولو خرج المجيب من الصلاة إلى ذلك جنح بعض الشافعية، وهل يختص هذا الحكم بالنداء، ويشمل ما هو أعم حتى تجب إجابته إذا سأل؟ فيه بحث. وقد جزم ابن حبان بأن إجابة الصحابة في قصة ذي اليمين كان كذلك. انتهى.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) أي: بهذا اللفظ في فضائل القرآن، وأخرجه أيضاً في تفسير الفاتحة والأنفال والحجر، وأخرجه أبو داود في أواخر الصلاة وابن ماجه في ثواب القرآن، والدارمي في فضائل القرآن، وأخرج أحمد والترمذي وابن خزيمة، والحاكم نحوه من حديث أبي هريرة لكن جعل القصة لأبي بن كعب، كما سيأتي في الفصل الثاني. وجمع البيهقي بأن القصة وقعت لأبي بن كعب ولأبي سعيد بن المعلى. قال الحافظ: ويتعين المصير على ذلك؛ لاختلاف مخرج الحديثين واختلاف سياقهما.

٢١٣٩ - [١١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي تَقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢١٣٩ - قوله: (لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ)، أي: خالية عن الذكر والطاعة، فتكون كالمقابر، وتكونون كالموتى فيها. قال التوربشتي: أي: اجعلوا لبيوتكم

حصة من الذكر والتلاوة والصلاة؛ لئلا تكون كالمقابر التي تورط أهلها في مهاوي الفناء، فقصرت مقدرتهم عن العمل، وذلك نظير قوله ﷺ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَخْذُوهَا قُبُورًا»، وقد مرَّ الحديث مبين المعنى فيما تقدم من الكتاب. انتهى. وقيل: المعنى: لا تدفنوا موتاكم فيها، ويدل على المعنى الأول قوله: (إِنَّ الشَّيْطَانَ) استئناف كالتعليل. (يَنْفِرُ) بكسر الفاء، أي: يتباعد ويخرج ويشرد.

قال النووي: هكذا ضبطه الجمهور ينفر، ورواه بعض رواة مسلم: «يَقْرُ» - أي: من الفرار - وكلاهما صحيح. (مَنْ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ)، وفي رواية الترمذي: «وَأَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي تُقْرَأُ الْبَقَرَةُ فِيهِ لَا يَدْخُلُهُ الشَّيْطَانُ»، وفي حديث سهل بن سعد عند ابن حبان: «مَنْ قَرَأَهَا - يعني: سورة البقرة - لَيْلًا لَمْ يَدْخُلِ الشَّيْطَانُ بَيْتَهُ ثَلَاثَ لَيَالٍ، وَمَنْ قَرَأَهَا نَهَارًا لَمْ يَدْخُلِ الشَّيْطَانُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، وخصَّ سورة البقرة بذلك؛ لطولها وكثرة أسماء الله تعالى والأحكام فيها. وقد قيل: فيها ألف أمر، وألف نهي، وألف حكم، وألف خبر؛ كذا في «المروقة».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في باب استحباب صلاة النافلة في بيته قبيل فضائل القرآن، وأخرجه أيضاً الترمذي في فضائل القرآن.

٢١٤٠ - [١٢] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَأُوا الزَّهْرَاوِينَ: الْبَقَرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ غَيَاتَانِ، أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا، اقْرَأُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ، وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبُطْلَةُ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢١٤٠ - قوله: (اقْرَأُوا الْقُرْآنَ)، أي: اغتنموا قراءته وداوموا عليه. (فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ)، أي: لقارئيه بأن يتمثل بصورة يراه الناس، كما

يجعل الله لأعمال العباد صورة ووزناً لتوضع في الميزان، والله على كل شيء قدير، فليقبل المؤمن هذا وأمثاله ويعتقد بإيمانه أنه ليس للعقل في مثل هذا سبيل؛ قاله العزيزي. (اَقْرُؤُوا)، أي: على الخصوص. (الزَّهْرَاوَيْنِ) تشية الزهراء، تأنيث الأزهر، وهو المضيء الشديد الضوء، أي: المنيرتين لنورهما وهدايتهما وعظم أجرهما لقارئتهما، فكأنهما بالنسبة إلى ما عداهما عند الله مكان القمرين من سائر الكواكب.

قال في «المفاتيح»: سميتا الزهراوين؛ لأنهما نوران ولا شك أن نور كلام الله أشد وأكثر ضياء، وكل سورة من سور القرآن زهراء، لما فيها من نور بيان الأحكام والمواعظ وغير ذلك من الفوائد، ولما فيها من شفاء الصدور وتنوير القلوب وتكثر الأجر لقاريها. (البَقْرَةُ وَسُورَةُ آلِ عِمْرَانَ) بالنصب على البدلية، أو بتقدير: أعنى ويجوز رفعهما وسميتا زهروان؛ لكثرة أنوار الأحكام الشرعية والأسماء الحسنى الإلهية فيهما، وذكر السورة في الثانية دون الأولى لبيان جواز كل منهما. (فَإِنَّهُمَا)، أي: ثوابهما الذي استحقه التالي العامل بهما أو هما يتصوران ويتشكلان ويتجسدان. (تَأْتِيَانِ)، أي: تحضران. (كَأَنَّهُمَا عَمَامَتَانِ) بفتح المعجمة وتخفيف الميمين، أي: سحابتان تظلان صاحبهما عن حر الموقف، وإنما سمي غماماً؛ لأنه يغم السماء، أي: يسترها. (أَوْ غَيَايَتَانِ) مثني «غاية» بفتح غين معجمة وتخفيف ياءين مثنيتين تحت، وهي كل شي أظل الإنسان فوق رأسه من سحابة وغيره وغيرهما؛ قاله الجزري. وقال المناوي: هي ما أظل الإنسان فوقه وأراد به ما له صفاء وضوء؛ إذا لغاية ضوء شعاع الشمس. وقال القاري: قيل: الغمامة: ما يغم الضوء ويمحوه لشدة كثافته، والغياية ما يكون أدون من الغمامة في الكثافة وأقرب إلى رأس صاحبه كما يفعل بالملوك فيحصل عنده الظل والضوء جميعاً. وقال الحفني: غيايتان، أي: لهما نور وضياء زيادة على حصول الاستظلال بهما، فهو أبلغ مما قبله؛ لأن غايته إنهما يظلان كالسحابتين وليس فيهما نور. (أَوْ فِرْقَانِ) تشية فرق بكسر الفاء وسكون الراء، أي: قطيعان، يعني: طائفتان وجماعتان. (مِنْ طَيْرٍ) جمع طائر. (صَوَافٍ) جمع صافة، وهي الجماعة الواقعة على الصف تقول: صففت القوم؛ إذا أقمتهم في الحرب، وغيرها على خط مستو، وصف الإبل قوائمه، أي: وضعتها صفّاً فهي صافة وصوآف، وصف الطائر جناحيه، أي:

بسطهما ولم يحركهما، والمعنى: باسطات أجنحتها متصلًا بعضها ببعض، بحيث لا يكون بينهما فرجة، والمراد: أنهما يقيان قارئهما من حر الموقف وكرب يوم القيامة، وليست «أَوْ» للشك ولا للتخير في تشبيه السورتين ولا للترديد، بل للتنويع وتقسيم القارئ، فالأول: لمن يقرؤهما ولا يفهم المعنى، والثاني: للجامع بين التلاوة ودراية المعنى، والثالث: لمن ضم إليهما التعليم والإرشاد.

(تُحَاجَّانِ)، أي: السورتان تدافعان الجحيم والزبانية أو تجادلان وتخاصمان الرب. (عَنْ أَصْحَابَيْهِمَا) وهو كناية عن المبالغة في الشفاعة؛ قاله القاري. وقال الثوربشتي: الأصل في المحاجة أن يطلب كل واحد من المتخاصمين أن يرد صاحبه عن حجته ومحجته، وأريد به هاهنا مدافعة السورتين عن صاحبهما والذب عنه. وقال الشوكاني: يحاجان أن يقيمان الحجة لصاحبه ويجادلان عنه وصاحبهما: هو المستكثر من قراءتهما، وظاهر الحديث: أنهما يتجسمان حتى يكونا كأحد هذه الثلاثة التي شبههما بها ﷺ ثم يقدرهما الله تعالى على النطق بالحجة، وذلك غير مستبعد من قدرة القادر القوي الذي يقول للشيء: كن فيكون. (اقْرَأُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ)، قال الطيبي: تخصيص بعد تخصيص بعد تعميم أمر أولاً بقرءة القرآن وعلق بها الشفاعة، ثم خص الزهراوين وأناط بهما التخلص من حر يوم القيامة بالمحاجة وأفرد ثالثاً البقرة وأناط بها الأمور الثلاثة الآتية إيماء إلى أن لكل خاصة يعرفها الشارع.

(فَإِنَّ أَخَذَهَا)، أي: في المواظبة على تلاوتها والتدبر في معانيها والعمل بما فيها. (بَرَكَهٌ)، أي: زيادة ونماء، وقيل: أي: منفعة عظيمة. (وَتَرَكَهَا) بالنصب ويجوز الرفع. (حَسْرَةٌ)، أي: تلهف وتأسف على ما فات من الثواب، وقيل: أي: ندامة يوم القيام. (وَلَا يَسْتَطِيعُهَا)، أي: لا يقدر على تحصيلها. (الْبَطْلَةُ) بفتح الباء والطاء المهملة، أي: أصحاب البطالة والكسالة لطولها ولتعودهم الكسل. وقال معاوية بن سلام أحد رواة هذا الحديث: بلغني أنَّ البطلة السحرة، يعني: لزيغهم عن الحق وإنهما كهم في الباطل. قال القاري: وقيل: البطلة: السحرة؛ لأن ما يأتون به باطل سماهم باسم فعلهم الباطل، أي: لا يؤهلون لذلك ولا يوفقون له لطمس قلوبهم بالمعاصي، ويمكن أن يقال: معناه: لا تقدر على إبطالها، أو على

صاحبها السحرة؛ لقوله تعالى فيها: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٠٢].

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ (ج ٥ ص ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٧) وَابْنُ حِبَانَ (ج ١ ص ٢٨٠) وَالْحَاكِمُ (ج ١ ص ٥٦٤).

٢١٤١ - [١٣] وَعَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِهِ، الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالْ عِمْرَانِ كَانَهُمَا عِمَامَتَانِ، أَوْ ظِلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ، أَوْ كَانَهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ تَحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبَيْهِمَا». [رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢١٤١ - قوله: (وَعَنِ النَّوَّاسِ) بفتح النون وتشديد الواو. (بْنِ سَمْعَانَ) بكسر السين وفتحها. (يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ)، أي: متصورًا أو بثوابه، وفي رواية الترمذي: «يَأْتِي الْقُرْآنُ»، (وَأَهْلِهِ) عطف على القرآن. (الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ)، دل على أن من قرأ ولم يعمل به لم يكن من أهل القرآن، ولا يكون شفيعًا لهم، بل يكون القرآن حجة عليهم. (تَقْدُمُهُ) بضم الدال، أي: تتقدم أهله أو القرآن. (سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالْ عِمْرَانِ) بالجر. وقيل: بالرفع، قال الطيبي: الضمير في «تقدمه» للقرآن، أي: يقدم ثوابهما ثواب القرآن. وقيل: يصور الكل بحيث يراه الناس كما يصور الأعمال للوزن في الميزان، ومثل ذلك يجب اعتقاده إيمانًا، فإن العقل يعجز عن أمثاله. (كَانَهُمَا عِمَامَتَانِ أَوْ ظِلَّتَانِ) بضم الظاء، أي: سحابتان. (سَوْدَاوَانِ)؛ لكثافتها وارتكام البعض منهما على بعض، وذلك من المطلوب في الظلال.

(بَيْنَهُمَا شَرْقٌ) بفتح الشين المعجمة وسكون الراء بعدها قاف، وقد روي بفتح الراء والأول أشهر كما قال النووي، أي: ضوء ونور الشرق هو الشمس تنبئها على أنهما مع الكثافة لا يستران الضوء. وقيل: أراد بالشرق الشق وهو الانفراج، أي:

بينهما فرجة وفصل كتمييزهما بالبسملة في المصحف، والأول أشبه وهو أنه أراد به الضوء لاستغنائه بقوله: ظلتان عن بيان البيونة، فإنهما لا تسميان ظلتين إلا وبينهما فاصلة اللّهُمَّ إلا أن يقال: فيه تبيان أنه ليست ظلة فوق ظلة، بل متقابلتان بينهما بيونة. وقال المنذري: قوله: (بَيْنَهُمَا شَرْقٌ)، هو بفتح المعجمة وقد تكسر وبسكون الراء بعدهما كاف، أي: بينهما فرق يضيء. (وَكَاثَهُمَا فِرْقَانِ)، أي: طائفتان. (تُحَاجَّانِ)، وفي رواية الترمذي: «تجادلان».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في فضائل القرآن، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ١٨٣) والترمذي في فضائل القرآن وفي الباب عن بريدة أخرجه أحمد والدارمي مطولاً والحاكم مختصراً (ج ١ ص ٥٦٠) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

٢١٤٢ - [١٤] وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ! أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَكَ أَعْظَمُ؟». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ! أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَكَ أَعْظَمُ؟». قُلْتُ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾. قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ!».

{صحيح} [رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

الشرح

٢١٤٢ - قوله: (يَا أَبَا الْمُنْذِرِ) بصيغة الفاعل كنية أبي بن كعب. (أَيُّ آيَةٍ)، اسم استفهام معرب لازم للإضافة، ويجوز تذكيره وتأنيثه عند إضافته إلى المؤنث. (مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَكَ؟)، أي: حال كونه مصاحباً لك، قال الطيبي: وقع موقع البيان لما كان يحفظه من كتاب الله؛ لأنَّ مع كلمة تدل على المصاحبة، انتهى. وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ممن حفظ القرآن كله في زمنه ﷺ، وكذا ثلاثة من بني عمه. (أَعْظَمُ) قال إسحاق بن راهويه وغيره: هذا راجع إلى عظم أجر قاري ذلك وجزيل ثوابه، أي: أعظم أجراً وأكثر ثواباً. (قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) فرض الجواب أولاً، وأجاب ثانياً؛ لأنه جوز أن يكون حدث أفضلية شيء من الآيات غير التي كان

يعلمها، فلما كرر عليه السؤال ظن أن مراده عليه الصلاة والسلام طلب الإخبار عما عنده فأخبره بقوله: (قُلْتُ: اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) إلى آخر الآية، كذا ذكره ابن حجر. قال القاري: والأولى أن يقال: فرض أولاً أدباً، وأجاب ثانياً طلباً، فجمع بين الأدب والامثال كما هو دأب أرباب الكمال.

قال الطيبي: سؤاله عليه الصلاة والسلام من الصحابي قد يكون للحث على الاستماع، وقد يكون للكشف عن مقدار علمه وفهمه، فلما راعى الأدب أولاً ورأى أنه لا يكتفي به علم أن المقصود استخراج ما عنده من مكنون العلم، فأجاب. وقيل: انكشف له العلم من الله تعالى ببركة تفويضه وحسن أدبه في جواب مسأله. وقال النووي: قال العلماء: إنما تميزت آية الكرسي بكونها أعظم لما جمعت من أصول الأسماء والصفات من الإلهية والوحدانية والحياة والعلم والملك والقدرة والإرادة، وهذه السبعة أصول الأسماء والصفات. والله أعلم. (قَالَ)، أي: أَيْ. (فَضْرَبَ)، أي: النبي ﷺ. (فِي صَدْرِي)، أي: محبة. وتعديته بـ «في» نظير قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي دُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥]، أي: أوقع الصلاح فيهم حتى يكونوا محلاً له، وفيه: إشارة إلى امتلاء صدره علماً وحكمة.

(لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ) بلفظ الأمر الغائب بفتح التحتية وسكون الهاء وكسر النون، وفي بعض النسخ بهمزة بعد النون وهي الأصل فحذفت تخفيفاً، أي: ليكن العلم هيناً لك، يقال: هنأني الطعام يهنئني ويهنأني ويهنؤني، أي: صار هيناً وساغ، وتقول العرب في الدعاء: ليهنك الولد، أي: ليسرك، ويقال: هنئ الطعام، أي: تهناً به وكل أمر أتاك من غير تعب ومشقة فهو هنيء، وهذا دعاء له بتيسير العلم ورسوخه فيه، ويلزمه الإخبار بكونه عالماً وهو المقصود، وفيه: منقبة عظيمة لأبي، ودليل على كثرة علمه. وفيه: تبجيل العالم فضلاء أصحابه وتكنيتهم، وجواز مدح الإنسان في وجهه إذا كان فيه مصلحة، ولم يخف عليه الإعجاب ونحوه لكمال نفسه ورسوخه في التقوى.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في فضائل القرآن، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ١٤٢) وأبو داود في أواخر الصلاة وابن أبي شيبة وزاد أحمد وابن أبي شيبة «والذي نفسي بيده إن لهذه الآية ﴿وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البند: ٩] تقدس الملك عند ساق العرش».

٢١٤٣ - [١٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ، فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ، وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً، وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ». فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ سَيَعُودُ». فَرَصَدْتُهُ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ لَا أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ؟». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً، وَعِيَالًا؛ فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ». فَرَصَدْتُهُ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، أَنَّكَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ، ثُمَّ تَعُودُ، قَالَ: دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا: إِذَا أُوْتِيتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾. حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرُبُكَ شَيْطَانٌ، حَتَّى تُصْبِحَ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ؟»، قُلْتُ: زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ، وَهُوَ كَذُوبٌ، وَتَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ». قُلْتُ: لَا، قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢١٤٣ - قوله: (وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ)، أي: في حفظ زكاة الفطر من رمضان، أي: فوض إلى ذلك، فالوكالة بمعناها اللغوي، وهو

(٢١٤٣) الْبُخَارِيُّ (٢٣١١ و ٣٢٧٥) فِي الْوَكَالَةِ وَغَيْرِهَا، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى (١٠٧٩٥) فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

مطلق تفويض أمر للغير. وقال الطيبي: الإضافة لأدنى ملابسة؛ لأنها شرعت لجبر ما عسى أن يقع في صومه تفريط، فهي بمعنى اللام. (فَأَتَانِي آتٍ) كقاض. (فَجَعَلَ)، أي: طفق وشرع. (يَحْثُو) بإسكان الحاء المهملة بعدها مثناة، أي: يغرف ويأخذ بكفيه، يقال: حثا يحثو وحثي يحثي. (مِنَ الطَّعَامِ)، وكان تمرًا كما في رواية النسائي وغيره. (فَأَخَذَتْهُ)، أي: الذي حثا من الطعام. (لَارْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، أي: لأذهبن بك أشكوك إليه يقال: رفعه إلى الحاكم، إذا حضره للشكوى.

(قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ) لما أخذه. وقيل: أي: إني فقير في نفسي. (وَعَلَيَّ عِيَالٌ)، أي: أنفقتهم إظهارًا لزيادة الاحتياج أو (عَلَيَّ) بمعنى لي، (وَلِي)، وللشمسيهني: وبني بالموحدة بدل اللام، وكذا في «جامع الأصول». (حَاجَةٌ)، أي: حاجة زائدة. (شَدِيدَةٌ)، أي: صعبة كموت، أو نفاس، أو مطالبة دين أو جوع مهلك وأمثالها مما اشتد الحاجة إلى ما أخذته، وهو تأكيد بعد تأكيد. قال الطيبي: إشارة إلى أنه في نفسه فقير وقد اضطر الآن إلى ما فعل لأجل العيال وهذا للمحتاجين. وفي رواية النسائي: فقال: إنما أخذته لأهل بيت فقراء من الجن، وفي رواية الإسماعيلي: ولا أعود. وفيه: دلالة على جواز رؤية الجن، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرْنَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧] فالمعنى: إنا لا نراهم على صورهم الأصلية التي خلقوا عليها؛ لبعد التباين بيننا وبينهم في ذلك؛ لأنهم أجسام نارية في غاية الخفاء والاشتباه، بخلاف ما إذا تمثلوا بصور أخرى كثيفة.

(فَخَلَّيْتُ عَنْهُ)، أي: تركت، يقال: خلَّى الأمر وعنه تركه، وخلَّى سبيله؛ أطلقه. (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لما أتته: (مَا فَعَلَ) على بناء الفاعل. (أَسِيرُكَ)، أي: مأخوذك. (الْبَارِحَةَ)، أي: الليلة الماضية. قال الطيبي: فيه: إخباره عليه الصلاة والسلام بالغيب. وتمكن من أبي هريرة من أخذه الشيطان، ورده خاسئًا وهو كرامة ببركة متابعة النبي ﷺ، يعلم منه إعلاء حال المتبوع. قلت: وفي حديث معاذ بن جبل عند الطبراني: أن جبريل جاء إلى النبي ﷺ، فأخبره بذلك، أي: بمجيء الشيطان لأخذ ذلك الطعام. (أَمَّا) بالتخفيف للتنبيه. (إِنَّهُ) بكسر الهمزة. (قَدْ كَذَبَكَ) بتخفيف الذال، أي: في إظهار الحاجة. (وَسَيَعُودُ)، أي: في الأخذ فكن على حذر منه. (فَرَصَدْتُهُ)، أي: ترقبته وانتظرته. (فَجَاءَ يَحْثُو) حال مقدرة؛ لأنَّ

الحثو عقب المجيء لا معه، ويحتمل أن يكون التقدير: فجاء فجعل يحثو؛ اعتماداً على ما سبق قاله القاري. قلت: هذه رواية اللكشميّهني والمستملي ووقع عند أبي ذر عن الحموي «فجعل» بدل «فجاء». (فَرَّصَدْتُهُ)، أي: المرة الثالثة.

(وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ أَنْتَ) قال ابن حجر: أي: هذا المجيء الذم جئته آخر ثلاث مرات (أَنْتَ) تعليل لما تضمنه كلامه أنه لا يطلقه. انتهى. قال القاري: والظاهر: أن (هَذَا) مبتدأ و(آخِرُ) بدل منه والخبر (أَنْتَ). (تَزْعُمُ)، أي: تظن أو تقول: (لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ)، وفي نسخة: تزعم أن لا تعود ثم تعود. وقال الطيبي: قوله: (أَنْتَ تَزْعُمُ) بفتح الهمزة صفة لثلاث مرات على أن كل مرة موصوفة بهذا القول الباطل، والضمير مقدر أي فيها. انتهى. فقوله: (هَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ)، يدل على أنه في المرة الأولى أيضاً وعد بعدم العود وهو ساقط اختصاراً.

قال القسطلاني: ولأبي ذر: إِنَّكَ بكسر الهمزة، وفي نسخة مقروءة على الميدومي: إِنَّكَ تزعم أنك لا تعود. (دَعْنِي)، وفي رواية النسائي: خَلَّ عَنِي. (أَعْلَمْتُكَ) بالجزم جواب «دعني» وبالرفع خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب «دَعْنِي».

(يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا) صفة لكلمات. قال الطيبي: وهو مطلق لم يعلم منه، أي: النفع فيحمل على المقيد في حديث علي عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَهَا - يعني: آية الكرسي - حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ أَمَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى دَارِهِ، وَدَارِ جَارِهِ وَأَهْلِ دُورَاتِهِ حَوْلَهُ»، رواه البيهقي في «شعب الإيمان». انتهى. قلت: الظاهر أن المراد بالنفع هو ما يأتي في الحديث من قوله: «لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ»، وفي رواية النسائي: «أعلمك كلمات إذا قلتها لم يقربك ذكر ولا أنثى من الجن». (إِذَا أُوَيْتَ) بالقصر على المشهور، أي: أتيت. (إِلَى فِرَاشِكَ) للنوم وأخذت مضجعك، وفي البخاري: قلت: ما هنَّ؟ - أي: الكلمات - قال: «إذا أويت إلى فراشك. (حَتَّى تَخْتُمَ الْآيَةَ)» - أي: إلى ﴿وَهُوَ أَعْلَى الْعَظِيمِ﴾ وزاد معاذ ابن جبل في روايته عند الطبراني وخاتمة سورة البقرة ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ إلى آخرها. (فَإِنَّكَ)، أي: إذا فعلت ذلك. (لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ) متعلق بقوله: (حَافِظٌ) بمعنى حافظ من عند الله، أو من جهة أمر الله وقدره، أو من بأس الله ونقمته كقوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِّنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]. (وَلَا

يَقْرَبُكَ) بفتح الراء والموحدة.

وقال الحافظ: بفتح الراء وضم الموحدة، وفي رواية: «ولا يقربك». قال القسطلاني: بفتح الراء والموحدة ونون التوكيد الثقيلة، كذا في اليونينية، وفي غيرها: «ولا يقربك» بإسقاط النون، ونصب الموحدة عطفًا على السابق المنصوب بـ(لَنْ) و(لَا) زائدة؛ لتأكيد النفي. (شَيْطَانٌ) قال القسطلاني: وفي نسخة: - أي: للبخاري - الشَّيْطَان. (حَتَّى تُصْبِحَ) غاية لما بعد «لَنْ». (قُلْتُ: زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا)، وفي رواية البخاري بعده: «فخليت سبيله». قال: «مَا هِيَ؟»، قلت: قال لي: «إِذَا أُوتِيتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَاقْرَأْ آيَةَ الْكَرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾»، وقال لي: «لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ»، وكانوا أحرص شي على الخير فقال النبي ﷺ: (أَمَّا) بالتخفيف. (إِنَّهُ) بكسر الهمزة. (صَدَقَكَ) بتخفيف الدال، أي: فيما قاله في آية الكرسي. (وَهُوَ كَذُوبٌ) هو من التتميم البليغ الغاية في الحسن؛ لأنه لما أُوهم مدحه بوصفه الصدق في قوله: (صَدَقَكَ) استدرك نفي الصدق عنه بصيغة مبالغة، والمعنى: صدقك في هذا القول مع أن عادته الكذب المستمر، وهو كقولهم قد يصدق الكذوب. (وَتَعَلَّمَ)، كذا في أكثر النسخ من «المشكاة»، وفي بعضها: «تَعَلَّمَ» بإسقاط الواو كما في البخاري، أي: أتعلم. (مَنْ تُخَاطِبُ)، أي: بالتعيين الشخصي. (مُنْذُ) بالنون وللحموي والمستملي مذ. (ثَلَاثَ لَيَالٍ؟ قُلْتُ: لَا) أعلم. (ذَاكَ شَيْطَانٌ) من الشياطين.

قال الطيبي: نكر لفظ الشيطان بعد سبقه منكرًا في قوله: (لَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ)؛ ليؤذن بأن الثاني غير الأول على ما هو المشهور أن النكرة إذا أعيدت بلفظها كانت غير الأولى، ووجه تغايرهما أن الأول مطلق شائع في جنسه؛ لأنَّ القصد منه نفي قربان تلك الماهية له، والثاني فرد من أفراد ذلك الجنس، أي: شيطان من الشياطين، فلو عرف لأوهم خلاف المقصود؛ لأنه إما أن يشار إلى السابق أو إلى المعروف، والمشهور بين الناس وكلاهما غير مراد. وكان من الظاهر أن يقال: شيطانًا بالنصب؛ لأنَّ السؤال في قوله: (مَنْ تُخَاطِبُ) عن المفعول فعدل إلى الجملة الاسمية وشخصه باسم الإشارة؛ لمزيد التعيين ودوام الاحتراز عن كيد ومكره، فإن قلت: قد وقع عند البخاري فيما روى عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: «إِنْ

شيطاناً تفلت على البارحة»، الحديث .

وفيه: «لولا دعوة أخي سليمان لأصبح مربوطاً بسارية»، وهذا يدل على أنه امتنع من إمساكه من أجل دعوة سليمان عليه السلام حيث قال: «وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي»، قال الله تعالى: ﴿فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ﴾ [ص: ٣٦] ثم قال: ﴿وَالشَّيْطَانُ﴾ وفي حديث الباب أن أبا هريرة: أمسك الشيطان الذي رآه أجيب باحتمال أن الذي هم النبي ﷺ أن يوثقه هو رأس الشياطين الذي يلزم من التمكن منه التمكن من الشياطين فيضاهي حينئذ سليمان في تسخيرهم والتوثق منهم، والمراد بالشيطان في حديث أبي هريرة هذا شيطانه بخصوصه أو آخر في الجملة، فلا يلزم من تمكنه منه استتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن، أو الشيطان الذي هم به النبي ﷺ تبدى له في صفته التي خلق عليها، وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هيئتهم، والذي تبدى لأبي هريرة في حديث الباب كان على هيئة الآدميين، فلم يكن في إمساكه مضاهاة لملك سليمان والعلم عند الله تعالى .

وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: أن الشيطان قد يعلم ما ينتفع به المؤمن، وأن الحكمة قد يتلقاها الفاجر، فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه، فينتفع بها، وأن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن، ولا يكون بذلك مؤمناً، وأن الكذاب قد يصدق، وأن الشيطان من شأنه أن يكذب، وأنه قد يتصور ببعض الصور فتمكن رؤيته، وأن من أقيم في حفظ شيء؛ سمي وكيلاً، وأن الجن يأكلون من طعام الإنس، وأنهم يظهرون للإنس، لكن بالشرط المذكور وإنهم يتكلمون بكلام الإنس وإنهم يسرقون ويخدعون .

وفيه: فضل آية الكرسي، وفيه: جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها كذا في «الفتح». (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)، أي: في الوكالة وأخرجه في صفة إبليس من بدأ الخلق وفي «فضائل القرآن» مختصراً، وأخرجه أيضاً النسائي والإسماعيلي وأبونعيم كما في «الفتح»، وقد وقع لأبي بن كعب عند النسائي وأبي أيوب الأنصاري عند الترمذي، وأبي أسيد الأنصاري عند الطبراني، وزيد بن ثابت عند أبي الدنيا قصص في ذلك إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة إلا قصة معاذ بن جبل عند الطبراني، وهو محمول على التعدد .

٢١٤٤ - [١٦] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ فَقَالَ: أَبَشِّرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيْتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيَتْهُ.

{رَوَاهُ مُسْلِمٌ} {صَحِيحٌ}

الشرح

٢١٤٤ - قوله: (بَيْنَمَا)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة» والذي في «صحيح مسلم»: بَيْنَا، وكذا نقله في «جامع الأصول». (جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، قال ابن الملك - تبعاً للطبيي: أي: بين أوقات وحالات هو عنده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال ميرك: بينا وبينما وبين معناها الوسط وبين ظرف، إمّا للمكان كقولك: جلست بين القوم وبين الدار أو للزمان الذي كان جبريل قاعداً عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (سَمِعَ)، وفي رواية الحاكم: «إِذْ سَمِعَ». (نَقِيضًا) بالنون والقاف والضاد المعجمة، أي: صوتاً شديداً كصوت نقض خشب البناء عند كسره قاله القاري.

وقال النووي: أي: صوتاً كصوت الباب؛ إذا فتح. (مِنْ فَوْقِهِ)، وفي رواية الحاكم: «مِنْ السَّمَاءِ»، أي: من جهة السماء. (فَرَفَعَ)، أي: جبريل. (رَأْسَهُ، فَقَالَ)، أي: جبريل. قال الطبيي: الضمائر الثلاثة في «سمع» و«رفع»، وقال: راجعة إلى جبريل؛ لأنه أكثر اطلاعاً على أحوال السماء. وقيل: للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقيل: الأولان راجعان للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والضمير في «قال» لجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لأنه حضر عنده للإخبار عن أمر غريب. ووقف عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال ابن حجر: هو المختار واختاره غير واحد؛ ذكره القاري، وفي رواية

الحاكم: «ثم قال» موضع «فقال» وهذا يؤيد ما قاله الطيبي. (هَذَا)، أي: هذا الصوت. (بَابٌ)، أي: صوت باب. (مِنْ السَّمَاءِ)، أي: من سماء الدنيا. (فُتِحَ الْيَوْمُ)، أي: الآن. (فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ)، هذا من قول الراوي في حكايته لحال سمعه من رسول الله ﷺ أو بلغه منه. (فَقَالَ)، أي: جبريل. (هَذَا)، أي: النازل (مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزَلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ)، هذا يدل على أنه نزل بالفاتحة وخواتيم سورة البقرة ملك غير جبريل. وقيل: إِنَّ جبريل نزل قبل هذا الملك معلماً ومخبراً بنزول الملك فهو مشارك له في إنزالها.

وقال القرطبي: إِنَّ جبريل نزل بها أولاً بمكة، ثم أنزل هذا الملك ثانياً بثوابها. (فَسَلَّمَ)، أي: الملك النازل. (فَقَالَ)، وفي بعض النسخ: «وقال»، وهكذا في مسلم، أي: الملك. (أَبْشِيرُ) بفتح الهمزة وكسر الشين، أي: افرح. (بِنُورَيْنِ) سماهما نورين؛ لأنَّ كلا منهما يكون لصاحبه نوراً يسعى أمامه؛ أو لأنه يرشده ويهديه بالتأمل فيه إلى الطريق القويم والمنهج المستقيم. (أُوتِيَتْهُمَا لَمْ يُؤْتِيَتْهُمَا) بصيغة المجهول، أي: لم يعطهما. (فَاتِحَةُ الْكِتَابِ) بالجر: وجوز الوجهان الآخران.

(وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ)، وهي من ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ﴾ إلى آخر السورة كذا قيل: والأظهر بصيغة الجمع أن يكون من قوله: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. (لَنْ تَقْرَأَ) الخطاب له عليه الصلاة والسلام، والمراد: هو وأمته؛ إذ الأصل مشاركتهم له في كل ما أنزل عليه إلا ما اختص به. (بِحَرْفٍ مِنْهُمَا)، أي: بكل حرف من الفاتحة وخواتيم البقرة. قال التوربشتي: الباء زائدة يقال: أخذت بزمام الناقة وأخذت زمامها، ويجوز أن يكون لإصاق القراءة به، وأراد بالحرف الطرف منها، فإن حرف الشيء طرفه وكني به عن كل جملة مستقلة بنفسها.

(إِلَّا أُعْطِيَتْهُ)، أي: أعطيت ما اشتملت عليه تلك الجملة من المسألة، كقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ وكقوله: ﴿عُفْرَانُكَ﴾ وكقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ونظائر ذلك، ويكون التأويل في غير المسألة فيما هو حمد وثناء أعطيت ثوابه. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في فضائل القرآن والحاكم (ج ١ ص ٥٨٥)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هكذا، إنما أخرج مسلم هذا الحديث

مختصراً ووافقه الذهبي . وقال : وأخرج مسلم بعضه ، وفيه أَنَّ الحديث عند مسلم والحاكم سواء ليس بين سياقيهما فرق إلا في بعض الألفاظ والمعنى واحد ، فاستدراك الحاكم ليس بشيء ، والحديث عزاه المنذري في الترغيب والجزري في «جامع الأصول» للنسائي أيضاً .

٢١٤٥ - [١٧] وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْأَيَّتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، مَنْ قَرَأَ بِهِمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ» .
[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢١٤٥ - قوله : (وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) هو عقبة بن عمرو الأنصاري البصري . (الْأَيَّتَانِ) ، أي : الكائنتان . (مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ) ، أي : آمن الرسول إلى آخر السورة وآخر الآية الأولى ﴿الْمَصِيدُ﴾ ، ومن ثم إلى آخر السورة آية واحدة ، وأما ما ﴿اُكْتُسِبَتْ﴾ فليست رأس آية باتفاق العادين . (مَنْ قَرَأَ بِهِمَا) ، هذا لفظ البخاري في باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة من فضائل القرآن . وفي رواية له : «مَنْ قَرَأَهُمَا» ، أي : بدون الباء ، وكذا وقع عند مسلم وابن ماجه ، وفي رواية أخرى للبخاري : «مَنْ قَرَأَ بِالْأَيَّتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ» ، قال في «المصابيح» : فإن قلت : ما هذه الباء التي في قوله : «بِالْأَيَّتَيْنِ» . قلت : ذهب بعضهم إلى أنها زائدة . وقيل : ضمن الفعل معنى التبرك فعدي بالباء ، وعلى هذا تقول : قرأت بالسورة ، ولا تقول : قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك . قاله السهيلي ، ولأبي الوقت قرأ «الْأَيَّتَيْنِ» بحذف الباء .

(فِي لَيْلَةٍ) وأخرجه علي بن سعيد العسكري في ثواب القرآن بلفظ : «مَنْ قَرَأَهُمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ أَجْزَأَتَا» ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ إلى آخر السورة ذكره الحافظ . (كَفَتَاهُ) بالتخفيف ، أي : أغتناه عن قيام تلك الليلة بالقرآن وأجزأتا عنه من ذلك . وقيل :

(٢١٤٥) مُسْلِمٌ (٨٠٧/٢٥٥) عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، وَالبُخَارِيُّ (٤٠٠٨) فِي الْمَغَازِي ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٩٧) ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٦٨) فِي الصَّلَاةِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٨١) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (٨٠٠٥) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ .

أجزاء عنه عن قراءة القرآن مطلقاً، سواء كان داخل الصلاة أم خارجها. وقيل: معناه: كفتاه كل سوء ووقته من كل مكروه. وقيل: كفتاه شر الشياطين. وقيل: دفعنا عنه شر الثقلين الإنس والجن أو شر آفات تلك الليلة. وقيل: معناه: كفتاه ما حصل له بسببهما من الثواب عن طلب ثواب شي آخر، وكأنهما اختصتا بذلك لما تضمنته من الثناء على الصحابة بجميل انقيادهم إلى الله، وابتهاهم ورجوعهم إليه وما حصل لهم من الإجابة إلى مطلوبهم. قلت: ويؤيد الوجه الأول ما ورد عن أبي مسعود رفعه: «مَنْ قَرَأَ خَاتِمَةَ الْبَقَرَةِ أَجْرَأَتْ عَنْهُ قِيَامَ لَيْلَةٍ»، ويؤيد الوجه الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا وَأَنْزَلَ مِنْهُ آيَتَيْنِ خَتَمَ بِهِمَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ لَا يُقْرَأُ فِي دَارٍ، فَيُقْرَبُهَا الشَّيْطَانُ ثَلَاثَ لَيَالٍ»، أخرجه الحاكم (ج ١ ص ٥٦٢) وصححه كذا في «الفتح».

وقال الشوكاني في «تحفة الذاكرين» بعد ذكر هذه الوجوه: ولا مانع من إرادة هذه الأمور جميعها ويؤيد ذلك ما تقرر في علم المعاني والبيان من أن حذف المتعلق مشعر بالتعميم، فكأنه قال: كفتاه من كل شر أو من كل ما يخاف وفضل الله واسع.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في «المغازي»، وفي «فضائل القرآن» ومسلم فيه، واللفظ للبخاري وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ١١٨ - ١٢١ - ١٢٢) والترمذي في فضائل القرآن وأبو داود في أواخر الصلاة وابن ماجه في صلاة الليل والدارمي.



٢١٤٦ - [١٨] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ؛ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢١٤٦ - قوله: (مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ؛ عُصِمَ)، أي: حفظ. (مِنَ الدَّجَالِ)، أي: من شره، وفي رواية أبي داود والترمذي والنسائي: «مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ»، وهو كذا في بعض نسخ مسلم. قال النووي: قيل: سبب ذلك ما في أولها من العجائب والآيات فمن تدبرها لم يفتن بالدجال، وكذا في آخرها قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ [الكهف: ١٠٢].

قال الطيبي: ويمكن أن يقال: إن أولئك الفتية كما عصموا من ذلك الجبار كذلك يعصم الله القاري من الجبارين. قيل: ولا مانع من الجمع واللام فيه للعهد، وهو الذي في آخر الزمان يدعي الألوهية، ويحتمل أن يكون للجنس، فإن الدجال من يكثر منه الكذب والتلبس، ومنه الحديث: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ»، أي: كذابون موهون. وقال السيوطي في «حاشية أبي داود»: قال القرطبي: اختلف المتأولون في سبب ذلك، فقيل: لما في قصة أصحاب الكهف من العجائب والآيات، فمن وقف عليها لم يستغرب أمر الدجال ولم يهله ذلك فلم يفتن به. وقيل: لقوله تعالى: ﴿لِنُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] تمسكًا بتخصيص البأس بالشدة والدنية وهو مناسب لما يكون من الدجال من دعوى الإلهية واستيلائه وعظم فتنته؛ ولذلك عظم ﷺ أمره وحذر عنه وتعوذ من فتنته، فيكون معنى الحديث: أن من قرأ هذه الآيات وتدبرها، ووقف على معناها حذره فأمن منه. وقيل: ذلك من خصائص هذه السورة كلها، فقد روي: «من حفظ سورة الكهف، ثم أدركه الدجال لم يسلط عليه»، وعلى هذا يجتمع رواية من روى أول

سورة الكهف مع رواية من روى من آخرها ويكون ذكر العشر على جهة الاستدراج في حفظها كلها، انتهى كلام السيوطي. واعلم: أنه وقع في رواية مسلم وأبي داود: (مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ)، وفي رواية الترمذي: «مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ» كما سيأتي.

ف قيل: وجه الجمع بين العشر وبين الثلاث: أن حديث العشر متأخر ومن عمل بالعشر، فقد عمل بالثلاث، وقيل: حديث الثلاث متأخر، ومن عصم بالثلاث فلا حاجة إلى العشر، وهذا أقرب إلى أحكام النسخ. قال ميرك: بمجرد الاحتمال لا يحكم بالنسخ. وقال القاري: النسخ لا يدخل في الأخبار. وقيل: حديث العشر في الحفظ، وحديث الثلاث في القراءة فمن حفظ العشر وقراً الثلاث كفي وعصم من فتنة الدجال، وفيه: أنه وقع في رواية للنسائي: «مَنْ قَرَأَ الْعَشْرَ»، وهي تنافي هذا الجمع.

وقال الشوكاني: لا منافاة بين رواية الثلاث الآيات والعشر الآيات؛ لأن الواجب العمل بالزيادة فيقرأ عشر آيات من أولها. انتهى. واعلم أيضاً: أنه أخلف الرواة في أن العشر من أولها أو من آخرها فقال شعبة: عن قتادة - عند أحمد والترمذي - من أول الكهف، وكذا قال هشام عنه عند مسلم وهمام عنه عند أحمد، ومسلم وأبي داود والنسائي وسعيد عنه عند أحمد وقال شعبة: عند أحمد ومسلم وأبي داود والنسائي في اليوم واللييلة - من آخر الكهف، وهكذا قال هشام في روايته عند أبي داود، وقد تقدم وجه الجمع في كلام السيوطي المذكور.

وقال الشوكاني: وأما اختلاف الروايات بين أن تكون العشر من أولها أو من آخرها فينبغي الجمع بينهما بقراءة العشر الأوائل والعشر الأواخر، ومن أراد أن يحصل على الكمال، ويتم له ما تضمنته هذه الأحاديث كلها، فليقرأ سورة الكهف كلها يوم الجمعة ويقرأ كلها ليلة الجمعة، انتهى.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في فضائل القرآن وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ١٩٦ و ج ٦ ص ٤٤٦ - ٤٤٩) وأبو داود في الملاحم، والنسائي في «السنن الكبرى» وفي اليوم واللييلة، وفي الباب عن أبي سعيد أخرجه الطبراني في «الأوسط». قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٢١٤٧ - [١٩] وَ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَعِجْزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟». قَالُوا: وَكَيْفَ يَقْرَأُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ». [رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢١٤٧ - قوله: (أَيَعِجْزُ أَحَدُكُمْ) بكسر الجيم من باب ضرب يضرب والهمزة للاستفهام الاستخباري. (قَالُوا: وَكَيْفَ يَقْرَأُ)، أي: أحد. (ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟)؛ لأنه يصعب على الدوام عادة، وفي حديث أبي سعيد عند البخاري: فشق ذلك عليهم. وقالوا: أيتنا يطيق ذلك يا رسول الله؟ (قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾)، أي: إلى آخره أو سورته. (تَعْدِلُ) بالتأنيث ويجوز التذكير، أي: تساوي.

(ثُلُثَ الْقُرْآنِ) اختلفوا في معنى كون سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن، فقال قوم: هي ثلث باعتبار معاني القرآن؛ لأنه أحكام وأخبار وتوحيد وقد اشتملت هي على القسم الثالث فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار ويستأنس لهذا بما وقع في رواية لمسلم: «إِنَّ اللَّهَ جَزَأَ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ فَجَعَلَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ الْقُرْآنِ»، واعترض: بأنه يلزم منه أن تكون آية الكرسي وآخر الحشر كل منهما ثلث القرآن ولم يرد ذلك، لكن قال أبو العباس القرطبي: أنها اشتملت على اسمين من أسماء الله تعالى متضمنين جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الأحد الصمد؛ لأنهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال، وبيان ذلك أن الأحد يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال؛ لأنه الذي انتهى سؤده، فكان يرجع الطلب منه وإليه ولا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا لمن حاز جميع فضائل الكمال،

(٢١٤٧) مُسْلِمٌ (٨١١/٢٥٩) فِي الصَّلَاةِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبْرِ (١٠٥٣٧) فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

وذلك لا يصلح إلا لله تعالى فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات المقدسة كانت بالنسبة إلى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثاً. انتهى.

وقال قوم: المثلية محمولة على تحصيل الثواب، ومعنى كونها تعدل ثلث القرآن أن ثواب قراءتها يحصل للقاري مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وضعفه ابن عقيل، فقال: لا يجوز أن يكون المعنى: فله أجر ثلث القرآن. واحتج بحديث: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ؛ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»، واستدل ابن عبد البر، لذلك بقول ابن راهويه ليس معناه: أن من قرأها ثلاث مرات كان كمن قرأ القرآن كله هذا لا يستقيم ولو قرأها مائتي مرة. وقيل: المراد: ثواب قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ﴾ يضاعف بقدر ثواب ثلث القرآن بغير تضعيف وهي دعوى بغير دليل، ويؤيد الإطلاق حديث أبي الدرداء هذا وغيره مما ورد في معناه.

وقيل: المراد: من عمل بما تضمنته من الإخلاص والتوحيد، كان كمن قرأ ثلث القرآن، وأدعى بعضهم أن قوله: (تَعْدِلُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ) يختص بصاحب الواقعة؛ لأنه لما ردها في ليلته، كان كمن قرأ ثلث القرآن بغير ترديد. قال القاسبي: ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها، فلذلك استقل عمله فقال له الشارع ذلك؛ ترغيباً له في عمل الخير وإن قل. ولا يخفى ما في هذه الدعوى، وقال ابن عبد البر: من لم يتأول هذا الحديث أخلص ممن أجاب فيه بالرأي. وقال الزرقاني: السكوت في هذه المسألة وشبهها أفضل من الكلام فيها وأسلم.

قال السيوطي: وإلى هذا نحا جماعة كابن حنبل وإسحاق بن راهويه، وإنه من المتشابه الذي لا يدرى معناه وإياه أختار. انتهى. قلت: ظاهر أحاديث الباب ناطق بتحصيل الثواب مثل «مَنْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، وحديث أبي أيوب عند أحمد والترمذي بلفظ: «مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ﴾ فَقَدْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، وحديث أبي بن كعب عند أبي عبيد: «مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ﴾ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، صريح كل منهما في أن قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ﴾ تعدل ثلث القرآن. وكذا يدل عليه حديث أبي هريرة عند مسلم، والترمذي: «احْشُدُوا فَسَاقِرَ عَلَيْنَكُمْ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، فخرج يقرأ: قل هو الله أحد، ثم قال: «أَلَا إِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، فقوله ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ﴾

تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ) يحمل على أن قراءتها تعدل قراءة ثلث القرآن. ويحصل لقارئها ثواب قراءة ثلث القرآن، فإن الروايات يفسر بعضها بعضاً، وإذا حمل ذلك على ظاهره، فهل ذلك الثلث من القرآن معين، أو أي ثلث كان منه؟ فيه نظر. وعلى الثاني فمن قرأها ثلاثاً؛ كان كمن قرأ ختمة كاملة، والله عَزَّ وَجَلَّ أن يجازي عبده على اليسير بأفضل مما يجازي على الكثير، ونقول بما ثبت عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكل ما جهلناه من وجهه وتعليقه فنرده إليه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا ندري لم تعدل قراءة هذه قراءة ثلث القرآن. قال الشوكاني: قد علل كونها تعدل ثلث القرآن بعلة ضعيفة واهية، والأحسن أن يقال: إن ذلك لسر لم نطلع عليه، وليس لنا الكشف عن وجهه. انتهى.

هذا وقد بسط الكلام في معنى هذه المعادلة شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته التي أشرنا إليها ونصر القول الأول وزيف، وضعف ما عدها، فعليك أن تراجعها. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، أي: عن أبي الدرداء وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ١٩٥، ج ٦ ص ٤٤٣) والدارمي.

٢١٤٨ - [٢٠] وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

{صحيح}

الشرح

٢١٤٨ - قوله: (وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في فضائل القرآن. (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٣ ص ٨) ولأبي سعيد حديث آخر أخرجه أحمد والبخاري في فضائل القرآن والنذور والتوحيد، ومالك وأبو داود والنسائي عنه: أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يرددها، فلما أصبح جاء إلى النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكر ذلك له وكان الرجل يتقالها، فقال رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

وفي الباب عن أبي أيوب عند أحمد والترمذي والنسائي وأبي هريرة عند مسلم

والترمذي، وقتادة بن النعمان عند البخاري تعليقًا والنسائي والإسماعيلي موصولاً وأنس عند الترمذي وأبي مسعود عند أحمد والنسائي.

٢١٤٩ - [٢١] وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ، فَيَخْتِمُ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «سَلُّوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ». فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢١٤٩ - قوله: (بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ)، أي: أرسله أميرًا عليها وقوله: (عَلَى سَرِيَّةٍ) متعلق ببعث ولا يصح أن يتعلق بصفة لرجل لفساد المعنى ولا بحال؛ لأنَّ رجلاً نكرة ولم يقل في سرية؛ لأنَّ «على» تفيد معنى الاستعلاء والرجل. قيل: هو كلثوم بن الهدم، وفيه نظر؛ لأنهم ذكروا أنه مات في أول الهجرة قبل نزول القتال. وقيل: هو كرز بن زهدم الأنصاري وسماه بعضهم كلثوم بن زهدم، وأمَّا من فسره بأنه قتادة بن النعمان، فأبعد جدًّا وهذا ظاهر.

(وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ)؛ لأنه كان إمامهم. (فِي صَلَاتِهِمْ)، أي: التي يصلونها بهم. (فَيَخْتِمُ) لهم، أي: قراءته. (بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) السورة إلى آخرها. وهذا يدل على أنه كان يقرأ بغيرها ثم يقرؤها في كل ركعة، وهذا هو الظاهر، ويحتمل أنه يختم بها آخر قراءته، فيختص بالركعة الأخيرة وعلى الأول، فيؤخذ منه جواز الجمع بين السورتين غير الفاتحة في كل ركعة. (فَلَمَّا رَجَعُوا)، أي: من السرية. (ذَكَرُوا ذَلِكَ)، أي: فعله، هذا يدل على أن صنيعه ذلك لم يكن موافقًا لما ألفوه من النبي ﷺ. (سَلُّوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ فَسَأَلُوهُ) لم تحتّم بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. (فَقَالَ) الرجل: أختم بها.

(لَأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ)، قال ابن التين: إنما قال: إِنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ؛ لأن فيها أسماء وصفاته، أسماء مشتقة من صفاته. وقال غيره: يحتمل أن يكون الصحابي المذكور قال ذلك مستنداً لشيء سمعه من النبي ﷺ، إمّا بطريق النصوصية، وإمّا بطريق الاستنباط. وقد أخرج البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» بسند حسن عن ابن عباس أن اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا: صف لنا ربك الذي تعبد، فأنزل الله ﷻ: قل هو الله أحد إلى آخرها فقال: «هَذِهِ صِفَةُ رَبِّي ﷻ»، وعن أبي بن كعب قال: قال المشركون للنبي ﷺ: انسب لنا ربك، فنزلت سورة الإخلاص، الحديث. وهو عند ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» وصححه الحاكم.

قال ابن دقيق العيد: قوله: «لَأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ»، يحتمل أن يكون مراده أن فيها ذكر صفة الرحمن، كما لو ذكر وصف فغير عن الذكر بأنه الوصف وإن لم يكن نفس الوصف، ويحتمل غير ذلك إلا أنه لا يختص ذلك بهذه السورة، لكن لعل تخصيصها بذلك؛ لأنه ليس فيها إلا صفات الله ﷻ فاختصت بذلك دون غيرها. (وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَقْرَأَهَا)، أي: لذلك دائماً، فإن من أحب شيئاً؛ أكثر من ذكره، فجاؤوا فأخبروا النبي ﷺ.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ)، قال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يكون سبب محبة الله له محبته لهذه السورة، ويحتمل أن يكون لما دل عليه كلامه؛ لأن محبته لذكر صفات الرب دالة على صحة اعتقاده. قال المازري: ومن تبعه محبة الله لعباده إرادته ثوابهم وتنعيمهم. وقيل: هي نفس الإثابة والتنعيم لا الإرادة، فعلى الأول هي من صفات الذات - وهي ما استحقه فيما لم يزل ولا يزال - وعلى الثاني من صفات الفعل - وهي ما استحقه فما لا يزال دون الأزل -، وأمّا محبة العباد له تعالى، فلا يبعد فيها الميل منهم إليه تعالى وهو متقدس عن الميل، وقيل: محبتهم له تعالى: استقامتهم على طاعته.

وقيل: الاستقامة ثمرة: المحبة، وحقيقة المحبة له: ميلهم إليه تعالى؛ لاستحقاقه سبحانه وتعالى المحبة من جميع وجوهها. قال الطيبي: وتحريره أن حقيقة المحبة ميل النفس إلى ما يلائمها من اللذات وهي في حقه تعالى محال فيحمل محبته لهم: إمّا على إرادة الإثابة، أو على الإثابة نفسها. وأمّا محبة العباد

له تعالى فيحتمل أن يراد بها الميل إليه تعالى، وصفاته؛ لاستحقاقه تعالى إياها من جميع وجوهها، وأن يراد بها نفس الاستقامة على طاعته تعالى، فيرجع حاصل هذا الوجه إلى الأول؛ لأن الاستقامة ثمرة المحبة. انتهى. وفيه: دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس إليه والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجراناً لغيره. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في أول كتاب التوحيد، ومسلم في «فضائل القرآن» وأخرجه أيضاً النسائي في «الكبرى» كما في «الترغيب».

٢١٥٠ - [٢٢] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحْبَبْتُ هَذِهِ السُّورَةَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ قَالَ: «إِنَّ حُبَّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَزَوَى الْبُخَارِيُّ مَعْنَاهُ] {صحيح}

الشرح

٢١٥٠ - قوله: (إِنَّ رَجُلًا) هو كلثوم بن الهدم على أن هذه القصة غير القصة التي وقعت في حديث عائشة المتقدم. ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تفسير لقوله: (هَذِهِ السُّورَةُ)، أو بدل. (قَالَ: إِنَّ حُبَّكَ إِيَّاهَا)، أي: حبك لسورة قل هو الله أحد، والحب مصدر مضاف إلى فاعله، وارتفاعه بالابتداء وخبره قوله: (أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ)؛ لأنها صفة الرحمن، فحبها يدل على حسن اعتقاده في الدين ومعناه يدخلك الجنة؛ لأنَّ الدخول في المستقبل، ولكنه لما كان محقق الوقوع، فكانه قد وقع، فأخبر بلفظ الماضي.

قال الحافظ: دل تبشيره له بالجنة على الرضا بفعله، وعبر بالماضي في قوله: (أَدْخَلَكَ)، وإن كان دخول الجنة مستقبلاً تحقيقاً لوقوع ذلك. انتهى. قال الطيبي: فإن قلت: ما التوفيق بين هذا الجواب وبين الجواب في الحديث السابق: «أَخْبَرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ؟». قلت: هذا الجواب ثمرة ذلك الجواب؛ لأنَّ الله تعالى إذا أحبه أدخله الجنة وهذا من وجيز الكلام وبليغه، فإنه اقتصر في الأول على السبب عن

المسبب، وفي الثاني عكسه. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن.

(وَرَوَى الْبُخَارِيُّ) في باب الجمع بين السورتين في ركعة من كتاب الصلاة. (مَعْنَاهُ)، فيه: اعتراض على المصنف ودفع عنه كما لا يخفى. واعلم: أن السياق المذكور رواه الترمذي معلقاً من رواية مبارك بن فضالة عن ثابت البناني عن أنس. ووصله الدارمي عن يزيد بن هارون عن مبارك بن فضالة، وهو طرف من حديث طويل أخرجه الترمذي أيضاً موصولاً من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس قال: كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، فكان كلما افتتح سورة يقرأ لهم في الصلاة يقرأ بها، افتتح بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلّمه أصحابه، فقالوا: إنك تقرأ بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بسورة أخرى، فإما أن تقرأ بها، وإما أن تدعها وتقرأ بسور أخرى. قال: ما أنا بتاركها إن أحببت أن أؤمكم بها؛ فعلت، وإن كرهتم؛ تركتكم، وكانوا يرونه أفضلهم ويكرهون أن يؤمهم غيره، فلما أتاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر، فقال: «يا فلان؛ مَا يَمْنَعُكَ مِمَّا يَأْمُرُ بِهِ أَصْحَابُكَ وَمَا يَحْمِلُكَ أَنْ تَقْرَأَ هَذِهِ السُّورَةَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ؟»، قال: يا رسول الله! إني أحبها، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ حُبَّهَا؛ أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ».

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث عبيد الله بن عمر عن ثابت، وقد روى مبارك بن فضالة عن ثابت عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله! إني أحب هذه السورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، قال: «إِنَّ حُبَّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ». انتهى. وأورده البخاري مطولاً تعليقاً بصيغة التصحيح، أي: بلفظ الجزم حيث قال: وقال عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس: كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حتى يفرغ منها، ثم يقرأ بسورة أخرى معها الحديث.

قال الحافظ: هذا التعليق وصله الترمذي، والبخاري عن إسماعيل بن أبي أوس والبيهقي (ج ٢ ص ٦١) من رواية محرز بن سلمة كلاهما عن عبد العزيز

الدراوردي عن عبيد الله بطوله. قال الترمذي: حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله عن ثابت قال. وقد روى مبارك بن فضالة عن ثابت، فذكر طرفاً من آخره وذكر الطبراني في «الأوسط» أن الدراوردي تفرد به عن عبيد الله. وذكر الدارقطني في «العلل» إن حماد بن سلمة خالف عبيد الله في إسناده، فرواه عن ثابت عن حبيب ابن سيبعة مرسلًا قال: وهو أشبه بالصواب. وإنما رجحه؛ لأن حماد بن سلمة يقدم في حديث ثابت لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة، وقد وافقه مبارك في إسناده فيتحمل أن يكون لثابت فيه شيخان. انتهى.

قلت: وأخرجه الحاكم (ج ١ ص ٢٤٠) من رواية إبراهيم بن حمزة الزبيري عن الدراوردي، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وقال: وأورده البخاري تعليقاً. واعلم: أن الظاهر أن قصة حديث عائشة عند الشيخين، وقصة حديث أنس عند الترمذي والبخاري قصتان متغايرتان، لا أنهما قصة واحدة، ويدل على تباينهما أن في حديث أنس إنه كان يبدأ بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي حديث عائشة أن أمير السرية كان يختم بها، وفي هذا أنه كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يصرح بذلك في قصة الآخر، وفي هذا أن النبي ﷺ سأل، وفي حديث عائشة أنه ﷺ أمرهم أن يسألوا أميرهم، وفي هذا أنه قال: «إِنَّهُ يُحِبُّهَا فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»، وأمير السرية قال: «إِنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ فَبَشِّرْهُ بِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ».

٢١٥١ - [٢٣] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ تَرَ آيَاتِ أَنْزَلَتْ اللَّيْلَةَ لَمْ يَرِ مِثْلُهُنَّ قَطُّ» ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾.

[رواه مسلم] {صحيح}

الشرح

٢١٥١ - قوله: (أَلَمْ تَرَ) بصيغة المعلوم، أي: أَلَمْ تَعْلَمْ. (أَنْزَلَتْ) صفة للآيات. (اللَّيْلَةَ) نصب على الظرفية. قال الطيبي: (أَلَمْ تَرَ) كلمة تعجب

(٢١٥١) مُسْلِم (٢٦٤/٨١٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٠٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (٨٠٣٠) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ.

وتعجيب، وأشار إلى سبب التعجب بقوله: (لَمْ يَرِ مِثْلُهُنَّ)، أي: في باب التعوذ وهو بصيغة المجهول، ورفع (مِثْلُهُنَّ)، (قَطُّ)؛ لتأكيد النفي في الماضي، يعني: لم تكن آيات سورة كلهن؛ تعويذاً للقاري من شر الأشرار مثل هاتين السورتين؛ ولذلك كان رسول الله ﷺ يتعوذ من عين الجان وعين الإنسان، فلما نزلت المعوذتان أخذ بهما وترك ما سواهما، ولما سحر؛ استشفى بهما وإنما كان كذلك؛ لأنهما من الجوامع في هذا الباب.

(قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ...) إلخ. خبر مبتدأ محذوف، أي: هي ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ...﴾ إلخ. وفي الحديث: بيان عظم فضل هاتين السورتين، وفيه: دليل واضح على كونهما من القرآن، وفيه: أنَّ لفظة (قُلْ) من القرآن ثابتة من أول السورتين بعد البسملة، وقد أجمعت الأمة على هذا كله؛ قاله النووي. وأمّا ما نسب إلى ابن مسعود من إنكار قرآنية المعوذتين. فقليل: إن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل، قاله ابن حزم في أوائل «المحلى» والنووي في «شرح المذهب» و«شرح مسلم» والفخر الرازي في أوائل «تفسيره».

وقيل: بل النقل عنه صحيح وكونهما من القرآن، قد ثبت القطع بذلك في عصره لكن لم يثبت عنده القطع بذلك، أي: أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عند ابن مسعود. وقيل: غير ذلك في تأويل ما حكى عن ابن مسعود. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في فضائل القرآن وكذا الترمذي والدارمي ورواه النسائي في الاستعاذة. وأخرجه أحمد (ج ٤ ص ١٤٤، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢).



٢١٥٢ - [٢٤] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا، فَقَرَأَ فِيهِمَا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ، وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

وَسَنَدُكَرُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي بَابِ الْمِعْرَاجِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الشرح

٢١٥٢ - قوله: (كَانَ إِذَا أَوَى) بالقصر ويمد. (إِلَى فِرَاشِهِ) بكسر الفاء، أي: أتاه للنوم وأخذ مضجعه واستقر فيه. (جَمَعَ كَفَّيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا) من النفث بفتح النون وسكون الفاء بعدها مثلثة قيل النفث إخراج ريح من الفم مع شيء من الريق. وقال الجزري في «النهاية»: النفث شبيه بالنفخ، وهو أقل من التفل؛ لأنَّ التفل لا يكون إلا ومعه شيء من الريق.

(فَقَرَأَ فِيهِمَا) اختلفوا في توجيه الفاء، فإنه يدل على تأخير القراءة من النفث، والظاهر العكس. فقيل: المراد: ثم أراد النفث؛ فقرأ. وقيل: الفاء بمعنى الواو. وقيل: تقديم النفث على القراءة مخالفة للسحرة البطلة. وقيل: هي سهو من الراوي أو الكاتب والله تعالى أعلم.

قال المظهر: الفاء للتعقيب، وظاهره يدل على أنه ﷺ نفث في كفيه أولاً، ثم قرأ، وهذا لم يقل به أحد وليس فيه فائدة، ولعلَّ هذا سهو من الكاتب أو الراوي؛ لأنَّ النفث ينبغي أن يكون بعد التلاوة ليوصل بركة القرآن واسم الله تعالى إلى بشرة القاري أو المقروء له. انتهى. وتعقبه الطيبي: فقال: من ذهب إلى تخطئة

(٢١٥٢) الْبُخَارِيُّ فِي الطَّبِّ (٥٧٤٨) وَالذَّعَوَاتُ (٦٣١٩) وَفَصَائِلُ الْقُرْآنِ (٥٠١٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٥٦) فِي الْأَدَبِ،، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٠٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٧٥) فِي الدَّعَاءِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكُبَرَى» (١٠٦٢٤) فِي التَّفْسِيرِ، كُلُّهُمْ عَنْ عَائِشَةَ.

الرواة الثقات العدول، ومن اتفقت الأمة على صحة روايته وضبطه وإتقانه بما سنح له من الرأي، الذي هو أوهن من بيت العنكبوت، فقد خطأ نفسه وخاض فيما لا يعنيه هلاً قاس هذه الفاء على ما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الحل: ٩٨] وقوله: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] على أن التوبة عين القتل ونظائره في كتاب الله العزيز غير عزيز، والمعنى: جمع كفيه، ثم عزم على النفث فيهما فقرأ فيهما، أو لعل السر في تقديم النفث على القراءة؛ مخالفة السحرة البطلة على أن أسرار الكلام النبوي جلت عن أن تكون مشروع كل وارد. وبعض من لا يدل له في علم المعاني لما أراد التفصي عن الشبهة تشبث أنه جاء في صحيح البخاري بالواو، وهي تقتضي الجمع لا الترتيب وهو زور وبهتان، حيث لم أجد فيه وفي «كتاب الحميدي»، و«جامع الأصول» (ج ٥ ص ٧٣) إلا بالفاء. انتهى. وقد ثبت في رواية أبي ذر عن الكشميهني يقرأ - بلا فاء ولا واو - فيهما، وفي رواية: إذا أوى إلى فراشه نفث في كفيه بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وبالمعوذتين جميعاً.

قال الحافظ: أي: يقرؤها وينفث حالة القراءة. (يَبْدَأُ بِهِمَا)، أي: يبدأ بالمسح بيديه. (عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ) قال في «شرح المشكاة»: قوله: (يَبْدَأُ) بيان لجملة قوله: (يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ)، لكن قوله: (مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ)، وقوله: (يَبْدَأُ) يقتضيان أن يقدر يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده، ثم ينتهي إلى ما أدبر من جسده. وفي رواية: ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فيه نظر، فإن الحديث من أفراد البخاري أخرجه في فضائل القرآن من رواية عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بالسياق المذكور، وفي الدعوات مختصراً، وأخرج في الطب من رواية يونس عن ابن شهاب بنحوه، ولا بن شهاب حديث آخر أخرجه البخاري في الوفاة النبوية من رواية يونس وفي فضائل القرآن من رواية مالك وفي الطب من رواية معمر كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة: أن رسول الله ﷺ، إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه وأمسح بيده رجاء بركتها، وأخرجه أيضاً مسلم في الطب من رواية مالك ومعمر ويونس وزيد بن سعد، وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه في الطب.

قال الحافظ: رواية عقيل عن ابن شهاب، وإن اتحد سندها بالسابق - أي: بحديث مالك ومن وافقه - لكن فيها أنه كان يقرأ بالمعوذات عند النوم - وفي رواية مالك: إن ذلك كان عند الوجع، فهي مغايرة لحديث مالك المذكور، فالذي يترجح أنهما حديثان عن ابن شهاب بسند واحد عند بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض قال: وقد جعلهما أبو مسعود الدمشقي حديثاً واحداً، فعقبه أبو العباس الطريقي، وفرق بينهما خلف الواسطي وتبعه المزي، والله أعلم. انتهى. ولعل صاحب المشكاة قلد الجزري، حيث عزا رواية عقيل عن ابن شهاب في «جامع الأصول» (ج ٥ ص ٧٤) إلى البخاري ومسلم أو تبع في ذلك أبا مسعود الدمشقي ومن وافقه فمعنى قوله: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»، أي: على أصل الحديث ولا يخفى ما فيه، ورواية الكتاب أخرجها الترمذي في الدعوات، وأبو داود في الأدب، وابن ماجه في الدعاء.

(وَسَنَذْكُرُ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، وبعده على ما في «المصابيح» انتهى به إلى سدره المنتهى، فأعطي ثلاثاً، أعطي الصلوات الخمس وخواتيم سورة البقرة وغفر لمن لا يشرك بالله من أمته شيئاً، المقحّمات. (في باب المِعْرَاج) وهو إمّا لتكرره حوله إليه، أو لكونه أنسب بذلك الباب، والله أعلم.



الفصل الثاني

٢١٥٣ - [٢٥] عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْقُرْآنُ يُحَاجُّ الْعِبَادَ لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَالْأَمَانَةُ وَالرَّحْمُ تُنَادِي: إِلَّا مَنْ وَصَلَنِي؛ وَصَلَهُ اللَّهُ وَمَنْ قَطَعَنِي؛ قَطَعَهُ اللَّهُ».

[رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»]

الشرح

٢١٥٣ - قوله: (ثَلَاثَةٌ)، أي: أشياء تكون. (تَحْتَ الْعَرْشِ) المراد: أنها تجسم ويكون لها قرب مكانة عنده تعالى بحيث تشفع لمن قام بحدود القرآن كان سبباً لنجاته، وإلا كان سبباً لهلاكه. قال المناوي: قوله: (ثَلَاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ) عبارة عن اختصاص الثلاثة من الله بمكان بحيث لا يضيع أجر من حافظ عليها، ولا يهمل مجازاة من ضيعها وأعرض عنها. (الْقُرْآنُ يُحَاجُّ الْعِبَادَ)، أي: يحتاج عن العباد العاملين دون غيرهم. وقال القاري: أي: يخاصمهم فيما ضيعوه وأعرضوا عنه من أحكامه وحدوده، أو يحتاج لهم ويخاصم عنهم بسبب محافظتهم حقوقه كما تقدم يحتاجان عن أصحابهما، وكما ورد القرآن حجة لك أو عليك فنصب العباد بنزع الخافض. (لَهُ)، أي: للقرآن.

(ظَهْرٌ وَبَطْنٌ) قيل: ظهره لفظه، وبطنه معناه، وقيل: ظهره: ما ظهر تأويله، وبطنه: ما بطن تفسيره. وقيل: ظهره: ما يظهر بيانه، وبطنه: ما احتجج إلى تفسيره. وقيل: ظهره: تلاوته كما أنزل، وبطنه: التدبر له والتفكير فيه. وقيل: الظهر: صورة القصة مما أخبر الله سبحانه من غضبه على قوم وعقابه إياهم، فظاهر ذلك إخبار عنهم وباطنه عظة، وتنبیه لمن يقرأ ويسمع من الأمة، وهذا وجه حسن لولا اختصاصه ببعض دون بعض، فإن القرآن متناول لجملة التنزيل وفي

(٢١٥٣) الْبَغَوِيُّ (٣٤٣٣) فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ «التَّرْغِيبِ» لِحُمَيْدِ ابْنِ زَنْجَوَيْهِ بِسَنَدِهِ.

حمل قوله: (لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ) على هذا الوجه تعطيل لما عداه. وقيل: ظهره ما استوى المكلفون فيه من الإيمان به والعمل بمقتضاه وموجبه وبطنه ما وقع التفاوت في فهمه بين العباد على حسب مراتبهم في الأفهام والعقول وتباين منازلهم في المعارف والعلوم، وإنما أردف قوله يحاج العباد بقوله: (لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ)؛ لينبه على أن كلا منهم إنما يطالب بقدر ما انتهى إليه من علم الكتاب وفهمه. (وَالْأَمَانَةُ)، وهي كل حق لله أو الخلق؛ لزم أداءه وفسرت في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧٢] بأنها الواجب من حقوق الله؛ لأنه الأهم.

(وَالرَّحْمُ) استعيرت للقرابة بين الناس. (تُنَادِي) بالتأنيث. قال في «المرقاة»: أي: قرابة الرحم أو كل واحدة من الأمانة والرحم. وقيل: كل من الثلاثة. انتهى. وفي «حاشية المشكاة» عن الطيبي: فالقرآن يحاج والأمانة كذا والرحم تنادي ولم يذكر للثاني ما هو له من البيان؛ اعتماداً على الأول أو على الثاني، أي: والأمانة تحاج أو تنادي، انتهى. (أَلَا) حرف تنبيه. (مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ)، أي: بالرحمة. (وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللَّهُ)، أي: بالإعراض عنه وهو يحتمل إخباراً ودعاءً.

قال القاضي: إنما خص هذه الثلاثة بالذكر؛ لأن ما يحاوله الإنسان إما أن يكون دائراً بينه وبين الله تعالى لا يتعلق بغيره، وإما أن يكون بينه وبين عامة الناس أو بينه وبين أقاربه وأهله، فالقرآن وصله إلى أداء حقوق الربوبية والأمانة تعم الناس، فإن دماءهم وأموالهم وأعراضهم وسائر حقوقهم أمانات فيما بينهم، فمن قام بها فقد أقام العدل، ومن واصل الرحم وراعى الأقارب بدفع المخاوف والإحسان إليهم في أمور الدين والدنيا، فقد أدى حقها، وقدم القرآن؛ لأن حقوق الله أعظم ولاشتماله على القيام بالآخرين، وعقبه بالأمانة؛ لأنها أعظم من الرحم؛ ولاشتمالها على أداء حق الرحم، وصرح بالرحم مع اشتمال الأمرين الأولين محافظتها؛ تنبيهاً على أنها أحق حقوق العباد بالحفظ. كذا ذكره القاري. والحديث نقله السيوطي في «الجامع الصغير» عن الحكيم الترمذي، ومحمد بن نصر بلفظ: «ثَلَاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْقُرْآنُ لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ يُحَاجُّ الْعِبَادَ، وَالرَّحْمُ تُنَادِي: صَلِّ مَنْ وَصَلَنِي وَقَطَعْ مَنْ قَطَعَنِي، وَالْأَمَانَةُ». انتهى. أي: تنادي بأن احفظ من حفظني واقطع من خان فيّ.

(رَوَاهُ) المصنف، أي: البغوي. (في «شَرْحِ السُّنَّةِ»)، قال الجزري: وفي إسناده كثير بن عبد الله وهو واه؛ ذكره القاري، وقد تقدم أن الحديث ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وعزاه للحكيم الترمذي ومحمد بن نصر. قال العيزي: بإسناد ضعيف.

٢١٥٤ - [٢٦] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ: اقْرَأْ وَارْتَقِ وَرَتَّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّ مَنْزِلَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرُؤُهَا.

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ] {حسن}

الشرح

٢١٥٤ - قوله: (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بالواو. (يُقَالُ)، أي: في الآخرة عند دخول الجنة. (لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ)، أي: من يلازمه بالتلاوة والعمل. (اقْرَأْ وَارْتَقِ) أمر من الارتقاء، أي: اصعد، وفي رواية أحمد والترمذي: «اقْرَأْ وَارْقِ»، وهو أمر من رَقِيَ يَرْقِي رَقِيًّا، أي: اصعد إلى درجات الجنة وارتفع فيها، يقال: رَقِيَ الْجَبَلُ، وفيه: وإليه رَقِيًّا وَرُقِيًّا، أي: صعد. (وَرَتَّلْ)، أي: اقرأ بالترتيل ولا تستعجل في قراءتك. (كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا) من تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

(فَإِنَّ مَنْزِلَكَ)، وفي رواية أحمد والترمذي: «فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ» وكذا وقع في بعض النسخ من سنن أبي داود: (عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرُؤُهَا) قال الخطابي في «المعالم» (ج ١ ص ٢٨٩): قد جاء في الأثر «أن عدد آي القرآن على قدر درج الجنة، يقال للقراري: ارق في الدرج على قدر ما كنت تقرأ من آي القرآن، فمن استوفى قراءة جميع القرآن استولى على أقصى درج الجنة، ومن قرأ جزءًا منها كان رقيه في الدرج على قدر ذلك»، فيكون منتهى الثواب عند منتهى القراءة. انتهى.

(٢١٥٤) أَبُو دَاوُدَ (١٤٦٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩١٤)، وَالتَّسَائِيُّ فِي «الْكُبْرَى» (٨٠٥٦) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وقال التوربشتي: الصحبة: الملازمة للشيء إنساناً كان أو حيواناً، أو مكاناً أو زماناً ويكون بالبدن هو الأصل والأكثر، ويكون بالعناية والهمة وصاحب القرآن هو الملازم له بالهمة والعناية، ويكون ذلك تارة بالحفظ والتلاوة، وتارة بالتدبر له والعمل به، فإن ذهبنا فيه إلى الأول، فالمراد من الدرجات بعضها دون بعض والمنزلة التي في الحديث هي ما يناله العبد من الكرامة على حسب منزلته في الحفظ والتلاوة لا غير، وذلك لما عرفنا من أصل الدين أن العامل بكتاب الله المتدبر له أفضل من الحافظ، والتالي له إذا لم ينل شأنه في العمل والتدبر، وقد كان في الصحابة من هو أحفظ لكتاب الله من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأكثر تلاوة منه، وكان هو أفضلهم على الإطلاق، لسبقه عليهم في العلم بالله وبكتابه وتدبره وعمله به. وإن ذهبنا إلى الثاني وهو أحق الوجهين وأتمهما، فالمراد من الدرجات التي يستحقها بالآيات سائرهما. وحيثُ يُقدر التلاوة في القيامة على مقدار العمل، فلا يستطيع أحد أن يتلو آية إلا وقد أقام ما يجب عليه فيها، واستكمال ذلك إنما يكون للنبي صلى الله عليه وسلم، ثم الأمة بعده على مراتبهم ومنازلهم في الدين، كل منهم يقرأ على مقدار ملازمته إياه تدبراً وعملاً. وقد ورد في الحديث - رواه ابن مردويه والبيهقي عن عائشة - «أن درجات الجنة على عدد آيات القرآن»، وفي هذا دليل على صحة ما ذهبنا إليه. انتهى.

وقيل: المراد: أن الترقى يكون دائماً فكما أن قراءته في حال الاختتام استدعت الافتتاح الذي لا انقطاع له، كذلك هذه القراءة والترقي في المنازل التي لا تنهاى وهذه القراءة لهم كالتسبيح للملائكة لا تشغلهم عن مستلذاتهم، بل هي أعظم مستلذاتهم.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٢ ص ١٩١). (وَالْتِّرْمِذِيُّ) وصححه. (وَأَبُو دَاوُدَ) وسكت عنه ونقل المنذري تصحيح الترمذي وأقره. (وَالنَّسَائِيُّ) وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه كما في «الترغيب» و«الكنز»، والحاكم (ج ١ ص ٥٥٣) وسكت عنه. وقال الذهبي: صحيح. والبيهقي (ج ٢ ص ٥٣) وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد بلفظ: «يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ إِذَا دَخَلَ الْجَنَّةَ: اقْرَأْ وَاصْعَدْ فَيَقْرَأُ وَيَصْعَدُ بِكُلِّ آيَةٍ دَرَجَةً حَتَّى يَقْرَأَ آخِرَ شَيْءٍ مَعَهُ»، هذا لفظ ابن ماجه وقوله: معه صريح في أن المراد بصاحب القرآن: حافظ دون الملازم للقراءة في المصحف.

٢١٥٥ - [٢٧] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي لَيْسَ فِي جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْبَيْتِ الْخَرِبِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ]

الشرح

٢١٥٥ - قوله: (إِنَّ الَّذِي لَيْسَ فِي جَوْفِهِ)، أي: قلبه. (شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْبَيْتِ الْخَرِبِ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة، أي: الخراب؛ لأن عمارة القلوب بإيمان وقراءة القرآن وزينة الباطن بالاعتقادات الحقة والتفكير في نعماء الله تعالى. وقال الطيبي: أطلق الجوف وأريد به القلب إطلاقاً لاسم المحل على الحال، وقد استعمل على حقيقته في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] واحتيج لذكره؛ ليطمئنت القلوب بالخبر بجامع أن القرآن إذا كان في الجوف يكون عامراً مُزَيَّنًا بحسب قلة ما فيه وكثرته، وإذا خُلِيَ عما لا بد فيه من التصديق والاعتقاد الحق والتفكير في آلاء الله ومحبه وصفاته؛ يكون كالبيت الخرب الخالي عما يعمره من الأثاث والتجمل. انتهى.

قال القاري بعد نقل كلام الطيبي هذا ما لفظه: وكأنه عدل عن ظاهر المقابلة المتبادر إلى الفهم، وإذا خُلِيَ عن القرآن لعدم ظهور إطلاق الخراب عليه. انتهى. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ) في فضائل القرآن وأخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ٢٣٢) والحاكم (ج ١ ص ٥٥٤) كلهم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس. (وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ)، وفي نسخ الترمذي الموجودة عندنا: حديث حسن صحيح، والحديث صححه الحاكم أيضاً، وتعبه الذهبي، فقال: قابوس لين. قلت: قابوس هذا كان ابن معين شديد الحط عليه على أنه وثقه في رواية، ووثقه أيضاً يعقوب بن سفيان. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وكذا قال العجلي وضعفه النسائي والدارقطني وأبو حاتم.

(٢١٥٥) التِّرْمِذِيُّ (٢٩١٣) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. قُلْتُ: وَاسْتَدْرَكَهُ الْحَاكِمُ (١/٥٤٤)، وَقَدْ ضَعَّفَ النَّسَائِيُّ رَاوِيَهُ قَابُوسَ بْنَ أَبِي ظَبْيَانَ.

يتطلب من الله حوائجه لا يعطيه، بل يعطيه أكمل الإعطاء فإنه من كان لله كان الله له .

قال الشوكاني: في الحديث دليل على أن المشتغل بالقرآن تلاوة وتفكيرًا يجازيه الله أفضل جزاء ويشبهه بأعظم إثابة . (وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ) ، جملة استثنائية قائمة مقام العلة للجملة السابقة ، سواء يكون من تنمة كلام الله ﷻ ، على أنه حيثئذ فيه التفات ، أو على أنه من كلام النبي ﷺ وهو الأظهر ؛ لئلا يحتاج إلى ارتكاب الالتفات ، أو على أنه من كلام بعض الرواة على ما نقل عن البخاري أنه قال : هذا من كلام أبي سعيد الخدري الراوي أدرجه في الحديث ، ولم يثبت رفعه لكن فيه نظر ، فإن هذه الجملة بانفرادها ذكرها السيوطي في «الجامع الصغير» برواية البيهقي وأبي يعلى عن أبي هريرة مرفوعًا ، ولفظه : «فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ الرَّحْمَنِ عَلَى سَائِرِ خَلْقِهِ» ، كذا قال القاري في «شرح الحصن» .

وقال الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص ٢٦٢): هذه الكلمة لعلها خارجة مخرج التعليل لما تقدمها من أنه يعطي المشتغل بالقرآن أفضل ما يعطي الله السائلين ، ووجه التعليل : أنه لما كان كلام الرب ﷻ فائقًا على كل كلام كان أجر المشتغل به فوق كل أجر ، والحديث لولا أن فيه ضعفًا لكان دليلًا على أن الاشتغال بالتلاوة عن الذكر وعن الدعاء يكون لصاحبه هذا الأجر العظيم ، انتهى .

قلت: حديث أبي هريرة الذي ذكره السيوطي أخرجه أيضًا ابن عدي من رواية شهر بن حوشب عنه مرفوعًا . **قال الحافظ:** وفي إسناده عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف ، وأخرجه ابن الضريس - وكذا الدارمي - من وجه آخر عن شهر بن حوشب مرسلًا ، ورجاله لا بأس بهم ، وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده من حديث عمر بن الخطاب ، وفي إسناده صفوان بن أبي الصهباء مختلف فيه ، وأخرجه ابن الضريس أيضًا من طريق الجراح بن الضحاك عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفعه : «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» ، ثم قال : «وَفَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ» ، وذلك أنه منه ، وحديث عثمان هذا تقدم بدون هذه الزيادة وقد بين العسكري أنها من قول أبي

عبد الرحمن السلمي. وقال المصنف: يعني: البخاري في «خلق أفعال العباد». وقال أبو عبد الرحمن السلمي فذكره وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعاً، وأخرجه العسكري أيضاً عن طاوس والحسن من قولهما، انتهى كلام الحافظ.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ. (وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. (وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) ذَكَرَ الْحَافِظُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «الْفَتْحِ» وَعَزَاهُ لِلتِّرْمِذِيِّ، وَقَالَ: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا عَطِيَّةَ الْعَوْفِيَّ فِيهِ ضَعْفٌ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْهَمْدَانِيُّ أَيْضًا ضَعِيفٌ وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُ مِنَ السِّتَةِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَرْجُمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ هَذَا. ثُمَّ قَالَ: حَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ فَلَمْ يَحْسُنْ، وَنَقَلَ الْحَافِظُ كَلَامَ الذَّهَبِيِّ هَذَا فِي تَهْذِيبِهِ وَسَكَتَ عَنْهُ. وَقَالَ الصَّغَانِيُّ: إِنَّهُ مَوْضُوعٌ كَمَا فِي «الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» لِلشُّوْكَانِيِّ وَ«تَذَكُّرَةِ الْمَوْضُوعَاتِ» لِلْفَتْنِيِّ، وَعِنْدِي فِي الْحُكْمِ بِكَوْنِهِ مَوْضُوعًا نَظَرٌ.

٢١٥٧- [٢٩] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ: الْم حَرْفٌ. أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَا مٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ».

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا)

{صحيح}

الشرح

٢١٥٧- قوله: (مَنْ قَرَأَ حَرْفًا)، المراد بالحرف: حرف البناء المعبر عنه بحرف الهجاء. (مِنْ كِتَابِ اللَّهِ)، أي: القرآن. (فَلَهُ بِهِ)، أي: بسبب ذلك الحرف أو بدله. (حَسَنَةٌ وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا)، أي: مضاعفة بالعشر وهو أقل التضاعف

(٢١٥٧) التِّرْمِذِيُّ (٢٩١٠) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، كَذَا قَالَ.

الموعود بقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦١] ﴿وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] والحرف يطلق على حرف الهجاء والمعاني والجملة المفيدة والكلمة المختلف في قراءتها وعلى مطلق الكلمة.

ولذا قال رسول الله ﷺ: (لَا أَقُولُ الْم حَرْفٌ أَلِفٌ حَرْفٌ وَلَا مٌ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ)، قال الشوكاني: والحديث: فيه التصريح بأن قاري القرآن له بكل حرف منه حسنة، والحسنة بعشر أمثالها. ولما كان الحرف فيه يطلق على الكلمة المتركة من حرف أوضح النبي ﷺ، أن المراد هنا: الحرف البسيط المنفرد لا الكلمة، وهذا أجر عظيم وثواب كبير ولله الحمد.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) من طريق أيوب بن موسى عن محمد بن كعب القرظي عن عبد الله بن مسعود. (وَالدَّارِمِيُّ) فيه نظر، فإن الدارمي لم يروه مرفوعاً، بل رواه موقوفاً من طريق عطاء بن السائب عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود، قال: تعلموا هذا القرآن فإنكم توجرون بتلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إنني لا أقول لكم بألف، ولكن بألف ولام وميم بكل حرف عشر حسنات.

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا)، أي: لا متنا، تمييز عن نسبة غريب، وفي نسخ الترمذي: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وقد تقدم معنى الغريب والتنبه على أنواع الغريب، وارجع إلى «شرح الزرقاني على منظومة البيقونية» (ص ٥١) و«شرح الألفية» للسخاوي (ص ٣٤٥) و«تدريب الراوي» للسيوطي (ص ١٩٢) قال الترمذي: ويروى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن مسعود رواه أبو الأحوص عن عبد الله بن مسعود، ورفع بعضهم ووقفه بعضهم، انتهى.

قلت: وقفه عطاء بن السائب عن أبي الأحوص كما تقدم، ورفع صالح بن عمر عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عند الحاكم (ج ١ ص ٥٥٥) والطبراني.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بصالح بن عمر وتعبه الذهبي، فقال: صالح ثقة خرج له مسلم، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف، انتهى.

قلت: وخالف الدارمي صالح بن عمر فرواه عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً.

٢١٥٨ - [٣٠] وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ قَالَ: مَرَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الْأَحَادِيثِ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: أَوْقَدْ فَعَلَوْهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَّا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةً». فَقُلْتُ: مَا الْمَخْرُجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْآمِنِ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، هُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلُقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا يَنْقُضِي عَجَائِبُهُ، هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهُ الْجِنُّ إِذْ سَمِعَتْهُ، حَتَّى قَالُوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾. مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ، وَفِي الْحَارِثِ مَقَالٌ] {ضَعِيفٌ جَدًّا}

الشرح

٢١٥٨ - قوله: (وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ) تابعي من أصحاب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد سبق ترجمته. (مَرَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ)، وفي الدارمي: دخلت المسجد. قال الطيبي: «فِي الْمَسْجِدِ» ظرف، والممرور به محذوف، يدل عليه قوله: (فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الْأَحَادِيثِ)، أي: أحاديث الناس وأباطيلهم من الأخبار والحكايات والقصص، ويتركون تلاوة القرآن وما يقتضيه من الأذكار والآثار والخوض أصله الشروع في الماء والمرور فيه، ويستعار للشروع في الأمور، وأكثر ما ورد في القرآن ورد فيما يذم الشروع فيه نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

(فَأَخْبَرْتُهُ)، أي: الخبر كذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وهكذا في «جامع

الأصول» (ج ٩ ص ٢٥٢) والذي في «جامع الترمذي»: فقلت: يا أمير المؤمنين! ألا ترى الناس قد خاضوا في الأحاديث؟! وللدارمي: فقلت: ألا ترى أن أناساً يخوضون في الأحاديث في المسجد؟! (أَوْ قَدْ فَعَلُوهَا)، قال الطيبي: أي: ارتكبوا هذه الشنيعة وخاضوا في الأباطيل، فإن الهمة والواو العاطفة يستدعيان فعلاً منكراً معطوفاً عليه، أي: فعلوا هذه الفعلة الشنيعة. وقال القاري: أي: أتركوا القرآن وقد فعلوها؟ أي: وخاضوا في الأحاديث. (أَمَّا) للتنبيه. (أَلَا) للتنبيه أيضاً. (إِنَّهَا) الضمير للقصة. (سَتَكُونُ فِتْنَةً)، أي: عظيمة، وفي الدارمي: «سَتَكُونُ فِتْنًا»، قال ابن الملك: يريد بالفتنة ما وقع بين الصحابة، أو خروج التتار أو الدجال أو دابة الأرض، انتهى. قال القاري: وغير الأول لا يناسب المقام كما لا يخفى.

(قُلْتُ: مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا) بفتح الميم اسم ظرف، أو مصدر ميمي، أي: ما طريق الخروج والخلاص من تلك الفتنة يا رسول الله! قال الطيبي: أي: موضع الخروج، أو السبب الذي يتوصل به إلى الخروج عن الفتنة. (قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ)، أي: طريق الخروج منها تمسك كتاب الله على تقدير مضاف. (فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ)، أي: من أحوال الأمم الماضية. (وَحَبْرٌ مَا بَعْدَكُمْ)، وهي الأمور الآتية من أشراط الساعة وأحوال القيامة وفي العبارة تفنن. (وَحُكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ) بضم الحاء وسكون الكاف، أي: ما يقع بينكم من الوقائع والحوادث. قال القاري: أي: حاكم ما وقع أو يقع بينكم من الكفر والإيمان، والطاعة والعصيان، والحلال والحرام وسائر شرائع الإسلام، ومباني الأحكام. (هُوَ الْفَصْلُ)، كذا وقع في الدارمي، وهكذا في «جامع الأصول»، وعند الترمذي وهو الفصل، أي: الفاصل بين الحق والباطل، أو المفصول والمميز فيه الخطأ والصواب، وما يترتب عليه الثواب والعذاب وصف بالمصدر مبالغة.

(لَيْسَ بِالْهَزْلِ)، أي: جد كله وحق جميعه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والهزل في الأصل القول المعرى عن المعنى المرضي، واشتقاقه من الهزال ضد السمن، والحديث مقتبس من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ ۖ وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ [الطارق: ١٣-١٤]. (مَنْ تَرَكَهُ)، أي: القرآن إيماناً وعملاً. (مِنْ جَبَّارٍ)، أي: متكبر بين التارك بـ«من جبار» ليدل على أن الحامل له على الترك، إنما هو التجبر والحماقة. قال الطيبي: من ترك العمل بآية أو بكلمة من القرآن مما يجب العمل

به، أو ترك قراءتها من التكبر كفر، ومن ترك عجزاً أو كسلاً أو ضعفاً مع اعتقاد تعظيمه فلا إثم عليه، أي: بترك القراءة، ولكنه محروم، ذكره القاري. (قَصْمُهُ)، أي: أهلكه أو كسر عنقه وأصل القصم الكسر والإبانة. (وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى)، أي: طلب الهداية من الضلالة. (فِي غَيْرِهِ) من الكتب والعلوم التي غير مأخوذة منه ولا موافقة معه. (أَضَلُّهُ اللَّهُ)، أي: عن طريق الهدى وأوقعه في سبيل الردى. (وَهُوَ)، أي: القرآن. (حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ)، أي: المحكم القوي، والحبل مستعار للوصل، ولكل ما يتوصل به إلى شيء أي: الوسيلة القوية إلى معرفة ربه وسعادة قربه. (وَهُوَ الذِّكْرُ)، أي: ما يذكر به الحق تعالى، أو ما يتذكر به الخلق، أي: يتعظ. (الْحَكِيمُ)، أي: ذو الحكمة.

(هُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ) بالتأنيث والتذكير، أي: لا تميل عن الحق. (بِهِ)، أي: باتباعه. (الْأَهْوَاءُ)، أي: الهواء إذا وافق هذا الهدى حفظ من الردى. وقيل: معناه: لا يصير به مبتدعاً وضالاً، يعني: لا يميل بسببه أهل الأهواء والآراء، وإنما زاغ من اتبع المتشابهات وترك المحكمات والأحاديث النبوية التي هي مينة للمقاصد القرآنية. وقال الطيبي: أي: لا يقدر أهل الأهواء على تبديله وتغييره وإمالاته، وذلك إشارة إلى وقوع تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فالباء للتعدي. وقيل: الرواية من الإزاغة بمعنى الإمالة، والباء لتأكيد التعدي، أي: لا يميله الأهواء المضلة عن نهج الاستقامة إلى الاعوجاج، وعدم الإقامة كفعل اليهود بالتوراة حين حرفوا الكلم عن مواضعه؛ لأنه تعالى تكفل بحفظه قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

(وَلَا تَلْبَسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ)، أي: لا تتعسر عليه ألسنة المؤمنين ولو كانوا من غير العرب، قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾ [الدخان: ٥٨] ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧] وقيل: لا يختلط به غيره بحيث يشبه الأمر ويلبس الحق بالباطل فإن الله تعالى يحفظه أو يشبهه كلام الرب بكلام غيره؛ لكونه كلاماً معصوماً دالاً على الإعجاز. (وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ)، أي: لا يصلون إلى الإحاطة بكنهه حتى يقفوا عن طلبه وقوف من يشبع من مطعوم، بل كلما اطلعوا على شيء من حقائقه اشتاقوا إلى آخر، أكثر من الأول، وهكذا فلا شبع ولا سامة. (وَلَا يَخْلُقُ) بفتح الياء وضم اللام، وبضم الياء وكسر اللام من خلق الثوب إذا بلى وكذلك أخلق.

(عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ)، أي: لا تزول لذة قراءته وطراوة تلاوته، واستماع أذكاره وأخباره من كثرة تكراره وترداده. قال القاري: و(عَنْ) على بابها، أي: لا يصدر الخلق من كثرة تكراره كما هو شأن كلام غيره تعالى، وهذا أولى مما قاله ابن حجر من أن (عَنْ) بمعنى مع، انتهى. قلت: قد وقع في بعض نسخ الترمذي: «عَلَى» مكان (عَنْ) وهو يؤيد ما قاله ابن حجر.

(وَلَا يَنْقُضِي) بالتأنيث والتذكير. (عَجَائِبُهُ)، أي: لا تنتهي لطائفه ودقائقه وغرائبها التي يتعجب منها. قيل: كالعطف التفسيري للقريتين السابقتين ذكره الطيبي. (هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهُ الْجَنُّ)، أي: لم يقفوا ولم يلبثوا. (إِذْ سَمِعْتُهُ)، أي: القرآن. (حَتَّى قَالُوا)، أي: لم يتوقفوا ولم يمكثوا وقت سماعهم له عنه، بل أقبلوا عليه لما بهرهم من شأنه فبادروا إلى الإيمان على سبيل البداهة؛ لحصول العلم الضروري وبالغوا في مدحه حتى قالوا: (إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا)، أي: شأنه من حيثية جزالة المبني وغزارة المعنى. (يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ)، أي: يدل على الصواب، أو يهدي الله به الناس إلى طريق الحق. (فَأَمَّا بِهِ)، أي: بأنه من عند الله ويلزم منه الإيمان برسول الله. (مَنْ قَالَ بِهِ)، أي: من أخبر به. (صَدَقَ)، أي: في خبره، أو من قال قولاً ملتبساً به، بأن يكون على قواعده ووفق قوانينه وضوابطه صدق.

(وَمَنْ عَمِلَ بِهِ)، أي: بما دل عليه. (أَجَرَ) بضم الهمزة، أي: أثيب في عمله أجراً عظيماً وثواباً جسيماً؛ لأنه لا يحث إلا على مكارم الأخلاق والأعمال ومحاسن الآداب. (وَمَنْ حَكَمَ بِهِ)، أي: بين الناس. (عَدَلَ)، أي: في حكمه؛ لأنه لا يكون إلا بالحق. (وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ)، أي: من دعا الخلق إلى الإيمان به والعمل بموجبه. (هُدًى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) روي مجهولاً، أي: من دعا الناس إلى القرآن وفق للهداية، وروي معروفاً كأن المعنى من دعا الناس إليه هداهم.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ) من طريق حمزة الزيات عن أبي المختار الطائي عن ابن أخي الحارث عن الحارث عن علي وأبوالمختار الطائي وابن أخي الحارث كلاهما مجهول، ورواه الدارمي أيضاً من طريق عمرو بن مرة عن أبي البختری عن الحارث. (وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ) الذي في الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات، وإسناده مجهول، أي:

لجهالة أبي المختار الطائي وابن أخي الحارث. (وَفِي الْحَارِثِ)، أي: الراوي للحديث عن علي. (مَقَالٌ)، أي: مطعن والذي في الترمذي وفي حديث الحارث مقال، انتهى.

وقال الصنعاني: هذا حديث موضوع كما في «الفوائد المجموعة» و«التذكرة»، وعندني في الحكم بكونه موضوعاً نظر فإن ما ذكروه من الكلام في هذا الحديث وفي الحارث الأعور: لا يقتضي أن يكون الحديث موضوعاً وله شاهد ضعيف من حديث معاذ بن جبل عند الطبراني ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٧ ص ١٦٤) وقال: وفيه عمرو بن واقد وهو متروك.

٢١٥٩ - [٣١] وَعَنْ مُعَاذِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ، أَلْبَسَ وَالِدَاهُ تَاجًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ضَوْؤُهُ أَحْسَنُ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ فِي بُيُوتِ الدُّنْيَا، لَوْ كَانَتْ فِيكُمْ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِالَّذِي عَمِلَ بِهِذَا؟».

{رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ} {ضعيف}

الشرح

٢١٥٩ - قوله: (وَعَنْ مُعَاذٍ) بضم الميم ابن أنس. (الْجُهَنِيُّ) بضم الجيم وفتح الهاء. (مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ)، أي: فأحكمه كما في رواية، أي: فأتقنه قاله القاري. وقال ابن حجر: أي: حفظه عن ظهر قلب، وفي رواية أحمد: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَكْمَلَهُ».

(ضَوْؤُهُ أَحْسَنُ) اختاره على أنور وأشرق إعلاماً، بأن تشبيه التاج مع ما فيه من نفائس الجواهر بالشمس ليس بمجرد الإشراق والضوء، بل مع رعاية من الزينة والحسن. (مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ) حال كونها. (فِي بُيُوتِ الدُّنْيَا)، فيه تتميم صيانة من الإحراق وكلال النظر بسبب أشعتها كما أن قوله: (لَوْ كَانَتْ)، أي: الشمس على الفرض والتقدير. (فِيكُمْ)، أي: في بيوتكم تتميم للمبالغة، فإن الشمس مع

ضوئها وحسنها لو كانت داخله في بيوتنا كانت آنس وأتم مما لو كانت خارجة عنها.

وقال الطيبي: أي: في داخل بيوتكم. وقال ابن الملك: أي: في بيت أحدكم. وعند أحمد: «فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الدُّنْيَا لَوْ كَانَتْ فِيهِ»، (فَمَا ظَنُّكُمْ)، أي: إذا كان هذا جزاء والديه لكونهما سبباً لوجوده. (بِاللَّذِي عَمِلَ بِهَذَا؟)، وفي رواية أحمد والحاكم: «عَمِلَ بِهِ»، قال الطيبي: استقصار للظن عن كنه معرفة ما يعطى للقاري العامل به من الكرامة والملك مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، كما أفادته ما الاستفهامية المؤكدة لمعنى تحير الظان.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٣ ص ٤٤٠). (وَأَبُو دَاوُدَ) والحاكم (ج ١ ص ٥٦٧) كلهم من طريق زبان بن فائد عن سهل بن معاذ عن أبيه. وقد سكت عنه أبو داود. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد وتعقبه الذهبي فقال: قلت: زبان ليس بالقوي. وقال المنذري: سهل بن معاذ ضعيف، ورواه عنه زبان بن فائد وهو ضعيف أيضاً، انتهى.

٢١٦٠ - [٣٢] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ جُعِلَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ مَا احْتَرَقَ».

[رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢١٦٠ - قوله: (لَوْ جُعِلَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ)، أي: جلد لم يدبغ، وقيل المراد به: مطلق الجلد، إمّا على التجريد، أو على أنه يطلق عليه وعلى ما لم يدبغ كما في «القاموس». (ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ)، قال الطيبي: (ثُمَّ) ليست لتراخي الزمان، بل لتراخي الرتبة بين الجعل في الإهاب والإلقاء في النار، وإنهما أمران متنافيان لرتبة

(٢١٦٠) الْبَغَوِيُّ (١١٨٠) فِي شَرْحِ السُّنَّةِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٥٤/٤) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِمَعْنَاهُ.

القرآن وأن الثاني أعظم من الأول.

قال القاري: والأظهر أنها بمعنى الفاء. (مَا احْتَرَقَ)، أي: الإهاب ببركة القرآن. قيل: كان هذا في عصره ﷺ لو ألقى المصحف في عهده في النار، لا تحرقه النار، وهذا كان معجزة له كسائر معجزاته. وقيل: معناه: من كان القرآن في قلبه لا تحرقه نار، هكذا حكى عن أحمد بن حنبل وأبي عبيد. وقيل: هذا على سبيل الفرض. والتقدير: مبالغة في بيان شرف القرآن وعظمته، أي: من شأنه ذلك على وتيرة قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ﴾ الآية [الحشر: ٢١].

وقال التوربشتي: المعنى: لو قدر أن يكون القرآن في إهاب ما مست النار ذلك الإهاب ببركة مجاورته للقرآن، فكيف بالمؤمن الذي تولى حفظه وقطع في تلاوته ليله ونهاره؟ والإهاب الجلد الذي لم يدبغ، وإنما ضرب المثل به، والله أعلم؛ لأن الفساد إليه أسرع ولفح النار فيه أنفذ ليسه وجفافه بخلاف المدبوغ للينه، وقد رأينا في الشاهد أن الجلد الذي لم يدبغ يفسده وهج الشمس بأدنى ساعة وتخرجه عن طبعه، ورأينا المدبوغ يقوى على ذلك للينه. والمراد بالنار المذكورة في الحديث: نار الله الموقدة المميزة بين الحق والباطل التي لا تطعم إلا الجنس الذي بعد عن رحمة الله، دون النار التي تشاهد، فهي وإن كانت محرقة بأمر الله أو تقديره أيضاً فإنها مسلطة على الذرات القابلة للحرق لا ينفك عنه إلا في الأمر النادر الذي ينزع الله عنها الحرارة، كما كان من أمر خليل الرحمن صلوات الله عليه وسلامه والله أعلم، انتهى كلام التوربشتي.

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ١٥١ - ١٥٥) وأبو يعلى والطبراني من طريق ابن لهيعة عن مِشْرَعِ بْنِ هَاعَانَ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَعَزَاهُ فِي «الْكَتَرِ» (ج ١ ص ٤٧٧) للبيهقي في الشعب، وابن الضريس والحكيم الترمذي أيضاً، وله شواهد من حديث عصمة بن مالك عند الطبراني، وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف، ومن حديث سهل بن سعد عند الطبراني أيضاً، وفيه عبد الوهاب بن الضحاك وهو متروك، ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان كما في «الكتز» (ج ١ ص ٤٦١).

٢١٦١ - [٣٣] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَاسْتَظْهَرَهُ، فَأَحَلَّ حَلَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَشَفَّعَهُ فِي عَشْرَةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، كُلُّهُمْ قَدْ وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَخَفِصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّائِي لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ].

الشرح

٢١٦١ - قوله: (مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَظْهَرَهُ)، أي: حفظه تقول: قرأت القرآن عن ظهر قلبي، أي: قرأته من حفظي قاله الجزري. وقال في «المفاتيح»: استظهر إذا حفظ القرآن واستظهر إذا طلب المظاهرة، وهي المعاونة، واستظهر إذا احتاط في الأمر وبالغ في حفظه وإصلاحه، وهذه المعاني الثلاثة جائزة في هذا الحديث، يعني: من حفظ القرآن وطلب القوة والمعاونة في الدين، واحتاط في حفظ حرمة واتباع أوامره ونواهيه، والله أعلم، انتهى. واللفظ المذكور لأحمد والترمذي، وفي رواية لأحمد: «مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ فَاسْتَظْهَرَهُ وَحَفِظَهُ»، ولا بن ماجه: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَحَفِظَهُ».

قال السندي: من قرأ القرآن، أي: غيباً ولو بالنظر وقوله: «حَفِظَهُ»، أي: بمراعاة بالعمل به والقيام بموجبه، أو المراد بالحفظ: قراءته غيباً ولا يتركه، ويحتمل أن من داوم على قراءته حتى حفظه، وعلى الوجهين ينبغي أن يعتبر مع ذلك العمل به أيضاً، إذ غير العامل يعد جاهلاً، ورواية الترمذي صريحة في اعتبار أنه يقرأ بالغيب وإتيانه به، انتهى.

(فَأَحَلَّ حَلَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ)، أي: اعتقد حلاله حلالاً وحرامه حراماً، وليست هذه الكلمة عند أحمد وابن ماجه. (أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ)، أي: ابتداء وإلا فكل مؤمن يدخلها. (وَشَفَّعَهُ) بتشديد الفاء، أي: قبل شفاعته. (كُلُّهُمْ)، أي: كل العشرة.

(٢١٦١) أَحْمَدُ (١/١٤٨، ١٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٠٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٦) عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ، وَخَفِصُ بْنُ سُلَيْمَانَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

(قَدْ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ)، أي: بالذنوب لا بالكفر نعوذ بالله منه وإفراد الضمير للفظ الكل.

قال الطيبي: فيه: ردُّ على من زعم أن الشفاعة إنما تكون في رفع المنزلة دون حط الوزر بناء على ما افتروه، أن مرتكب الكبيرة يجب خلوده في النار، ولا يمكن العفو عنه والوجوب هنا على سبيل المواعدة. (رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩). (وَالْتِّرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن. (وَابْنُ مَاجَهَ) في السنة كلهم من طريق حفص بن سليمان عن كثير بن زاذان عن عاصم بن ضمرة عن علي. (وَالدَّارِمِيُّ)، كذا في جميع النسخ المطبوعة بالهند، وكذا وقع في النسخة التي على هامش المرقاة، ولم يقع في النسخ التي اعتمد عليها القاري في شرحه إلا في نسخة واحدة حيث قال بعد ذكر قول المصنف: (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ) ما لفظه، وفي نسخة صحيحة والدارمي، انتهى. والظاهر: أن ما وقع في تلك النسخة وفي النسخ «المطبوعة» من زيادة (وَالدَّارِمِيُّ) خطأ من الناسخ فإني لم أجِد هذا الحديث في مسند الدارمي.

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، وبعده لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس له إسناد صحيح. (وَحَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّائِي) بإسكان الياء. (لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ) ليست هذه الجملة في نسخ الترمذي الموجودة عندنا. (يُضَعَّفُ) بالتشديد، أي: ينسب إلى الضعف. (فِي الْحَدِيثِ)، أي: في رواية الحديث. قلت: حفص بن سليمان هذا هو حفص بن أبي داود الأسدي أبو عمر البزار الكوفي الغاضري القاري صاحب عاصم بن أبي النجود وصاحب قراءة حفص المعروفة التي يقرأ لها الناس بمصر والهند. قال الحافظ في «التقريب»: متروك الحديث مع إمامته في القراءة، انتهى.

وقال البخاري في «الضعفاء»: تركوه، وقال مسلم وأحمد والنسائي وأبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن المديني وأبوزرعة وأبو حاتم: أيضاً ضعيف الحديث. وقال ابن خراش: كذاب متروك. وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث. وقال يحيى بن سعيد عن شعبة: أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يروه وكان يأخذ كتب الناس فينسخها، يعني: أنه ينسخ كتباً لم يسمعها فيحدث بها كأنها من

سماعه، ولذلك قال ابن معين: كان حفص وأبو بكر يعني ابن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر وكان كذاباً، وكان أبو بكر صدوقاً، انتهى. وفي سنده أيضاً كثير بن زاذان وهو مجهول.

قال ابن معين: لا نعرفه، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: شيخ مجهول. فالحديث ضعيف جداً لضعف حفص القاري وجهالة كثير بن زاذان، وله شاهد ضعيف من حديث جابر رواه الطبراني في الأوسط ذكره الهيثمي (ج ٧ ص ١٦٢) وقال: فيه جعفر بن الحارث وهو ضعيف.

٢١٦٢ - [٣٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَنْ كَعْبٍ: «كَيْفَ تَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَقَرَأَ أَمَّ الْقُرْآنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أُنْزِلَتْ فِي التَّوْرَةِ، وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ، وَلَا فِي الزَّبُورِ، وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلَهَا، وَإِنَّهَا سَبْعٌ مِنَ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى الدَّارِمِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا أُنْزِلَتْ» وَلَمْ يَذْكُرْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ] {صحيح}

الشرح

٢١٦٢ - قوله: (كَيْفَ تَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ فَقَرَأَ أَمَّ الْقُرْآنِ)، يعني: الفاتحة وسميت بها؛ لاحتوائها واشتمالها على ما في القرآن إجمالاً، أو المراد بالأم: الأصل، فهي أصل قواعد القرآن ويدور عليها أحكام الإيمان. قال الطيبي: فإن قلت: كيف طابق هذا جواباً عن السؤال بقوله: «كَيْفَ تَقْرَأُ؟»؛ لأنه سؤال عن حالة القراءة لا نفسها. قلت: يحتمل أن يقدر فقراً القرآن مرتلاً ومجوداً، أو يحتمل أنه عليه الصلاة والسلام سأل عن حال ما يقرأه في الصلاة، أي سورة جامعته حاوية لمعاني القرآن أم لا؟ فلذلك جاء بأم القرآن وخصها بالذكر، أي: هي جامعته لمعاني القرآن وأصل لها كذا في «المراقبة». قلت: ويؤيد الاحتمال الثاني صدر الحديث الذي حذفه المصنف.

(وَلَا فِي الْفُرْقَانِ)، أي: في بقية القرآن. (مِثْلُهَا) بالرفع، أي: سورة مثلها. (وَأِنَّهَا سَبْعٌ)، أي: سبع آيات. (مِنَ الْمُثَانِي)، أي: هي المثاني. (فَمِنْ) ببيانيتها ويحتمل أن تكون تبعيضية. (وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ) قيل: هو من إطلاق الكل على الجزء للمبالغة. (الَّذِي أُعْطِيَتْهُ)، أي: ولم يعطه نبي غيره.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)، أي: من أوله إلى آخره في فضائل القرآن من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خرج على أبي بن كعب، فقال رسول الله ﷺ: «يَا أَبِيَّ وَهُوَ يَصْلِي» فالتفت أبي فلم يجبه وصلى أبي فخفف، ثم انصرف إلى رسول الله ﷺ، فقال: السلام عليك يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، مَا مَنَعَكَ يَا أَبِيَّ أَنْ تُجِيبَنِي إِذْ دَعَوْتُكَ»، فقال: يا رسول الله. إني كنت في الصلاة، قال: «أَفَلَمْ تَحْذَرِ مَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْكَ أَنْ ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾» [الأفعال: ٢٤] قال: بلى، ولا أعود إن شاء الله، قال: «أَتُحِبُّ أَنْ أَعْلَمَكَ سُورَةً لَمْ يَنْزِلْ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلُهَا»، قال: نعم يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ: «كَيْفَ تَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ...»، إلخ.

قال الحافظ في «الفتح»: قد اختلف فيه على العلاء أخرجه الترمذي من طريق الدراوردي، والنسائي من طريق روح بن القاسم، وأحمد من طريق عبد الرحمن ابن إبراهيم، وابن خزيمة من طريق حفص بن ميسرة كلهم عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة روى عنه قال: خرج النبي ﷺ على أبي بن كعب فذكر الحديث. وأخرجه الترمذي، يعني: في سورة الحجر وابن خزيمة والحاكم (ج ١ ص ٥٥٧) من طريق عبد الحميد بن جعفر عن العلاء مثله لكن قال عن أبي هريرة عن أبي بن كعب روى عنه، وأخرجه الحاكم (ج ١ ص ٥٥٨) من طريق شعبة عن العلاء نحوه لكن قال: عن أبيه عن أبي بن كعب، ورجح الترمذي كونه من مسند أبي هريرة. وقد أخرجه الحاكم أيضاً (ج ١ ص ٥٥٨) من طريق الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نادى أبي ابن كعب، وهو مما يقوي ما رجحه الترمذي، انتهى كلام الحافظ بتغيير سير.

(وَرَوَى الدَّارِمِيُّ)، أي: من طريق الدراوردي عن العلاء. (وَلَمْ يَذْكُرْ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ)، أي: قصته الكائنة في صدر الحديث.

٢١٦٣ - [٣٥] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَأَقْرَءُوهُ، فَإِنَّ مَثَلَ الْقُرْآنِ لِمَنْ تَعَلَّمَ فَقَرَأَ وَقَامَ بِهِ، كَمَثَلِ جِرَابٍ مَحْشُوٍّ مِسْكًا تَفُوحُ رِيحُهُ كُلِّ مَكَانٍ، وَمَثَلُ مَنْ تَعَلَّمَهُ فَرَقَدَ وَهُوَ فِي جَوْفِهِ، كَمَثَلِ جِرَابٍ أَوْكِيٍّ عَلَى مِسْكٍ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ]

الشرح

٢١٦٣ - قوله: (تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ)، أي: لفظه ومعناه: قال أبو محمد الجويني: تعلم القرآن وتعليمه فرض كفاية؛ لثلاثين قطع عدد التواتر فيه فلا يتطرق إليه تبديل وتحريف. قال الزركشي: وإذا لم يكن في البلد أو القرية من يتلو القرآن أثموا بأسرهم. قال ابن حجر: وفيه وقفة إذ المخاطب به جميع الأمة، فحيث كان فيهم عدد التواتر ممن يحفظ فلا إثم على أحد، نعم يتعين في عدد التواتر المذكور أن يكونوا متفرقين في بلاد الإسلام بحيث لو أراد أحد أن يغير أو يحرف شيئاً منعه، انتهى. وظاهر كلام الزركشي أن كل بلد لا بد فيه أن يكون ممن يتلو القرآن في الجملة؛ لأن تعلم بعض القرآن فرض عين على الكل، فإذا لم يوجد هناك أحد يقرأ أثموا جميعاً كذا في «المراقبة».

(فَأَقْرَءُوهُ)، أي: بعد التعلم لو عقيبه، وفي الترمذي: «وَأَقْرَءُوهُ»، أي: بالواو، وكذا وقع في بعض نسخ «المشكاة»، وهكذا نقله المنذري في «الترغيب»، والجزري في «جامع الأصول»، و«الحصن» وعلي المتقي في «الكنز». قال الطيبي: الفاء في قوله: (فَأَقْرَءُوهُ) كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣٠]، أي: تعلموا القرآن وداوموا على تلاوته، والعمل بمقتضاه يدل عليه التعليل بقوله: (فَإِنَّ مَثَلَ الْقُرْآنِ لِمَنْ تَعَلَّمَ فَقَرَأَ)، وفي الترمذي: «تَعَلَّمَهُ فَقَرَأَهُ»، وهكذا نقله في «الترغيب» و«الحصن».

(٢١٦٣) التِّرْمِذِيُّ (٢٨٧٦) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَالتَّسَائِيُّ فِي «الْكُبْرَى» (٨٧٤٩) فِي السِّيَرِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢١٧) فِي الْمُقَدِّمَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وَقَامَ بِهِ)، أي: داوم على قراءته وعمل به. (كَمَثَلِ جِرَابٍ) بكسر الجيم وعاء معروف، وفي «الصحاح»: والعامّة تفتحها، وفي «القاموس»: ولا يفتح أو هي لغية، وفي القسط من باب اللطف قول من قال لا تكسر القصعة ولا تفتح الجراب، وخصّ الجراب هنا بالذكر؛ احتراماً لأنه من أوعية المسك. قال الطيبي: التقدير: فإن ضرب المثل لأجل من تعلمه كضرب المثل للجراب، فمثل مبتدأ والمضاف محذوف، واللام في (لِمَنْ تَعَلَّمَ) متعلق بمحذوف، والخبر قوله: (كَمَثَلِ) على تقدير المضاف أيضاً، والنشبيه إمّا مفرد وإمّا مركب. (مَحْشُوٌّ) بتشديد الواو كمدعو، أي: مملو. (مِسْكَاً) نصبه على التمييز.

(تَفُوحٌ) وفي الترمذي: «يَفُوحٌ» بالتذكير، وكذا في «الترغيب» و«الكنز» و«الحصن». (رِيحُهُ)، أي: تظهر وتصل رائحته من فاح المسك يفوح فوحاً انتشرت رائحته ولا يقال في الكريهة أو عام. (كُلُّ مَكَانٍ) وفي الترمذي: «فِي كُلِّ مَكَانٍ»، قال ابن الملك: يعني: صدر القاري كجراب، والقرآن فيه كالمسك فإنه إذا قرأ وصلت بركته إلى تاليه وسامعيه. قال القاري: ولعلّ إطلاق المكان للمبالغة، ونظيره قوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحاف: ٢٥] ﴿وَأَوْتِنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦] مع أنّ التدمير والإيتاء خاص. (وَمَثَلُ مَنْ تَعَلَّمَهُ) بالرفع والنصب. (فَرَقَدَ)، وفي الترمذي: «فَيْرُقَدُ» بصيغة المضارع، وهكذا في «الترغيب» و«الكنز» و«الحصن» و«جامع الأصول»، أي: ينام ويغفل عنه، ولا يشتغل به على الوجه المذكور؛ لأنه من كان كذلك كأنه نائم، وذلك بقرينة مقابلته بقوله: (فَقَرَأَ وَقَامَ بِهِ)، وقيل: رقد، أي: نام عن القيام بالقرآن في الليل وقام به، أي: في الليل. (وَهُوَ)، أي: القرآن.

(فِي جَوْفِهِ)، أي: في قلبه وهي جملة حالية. (أَوْكِي) بصيغة المجهول من أوكيت السقاء، إذا ربطت فمه بالوكاء، والوكاء بالكسر الخيط الذي يشد به الأوعية. (عَلَى مِسْكِ) المعنى: أنه ملاء مسكاً وربط فمه على المسك، أي: لأجله يعني القرآن في صدره كالمسك في الجراب، فإن قرأ تصل البركة إلى بيته وإلى السامعين ويحصل منه استراحة وثواب إلى حيث يصل إليه صوته، فهو كجراب مملو من مسك إذا فتح رأسه تصل رائحته المسك إلى كل مكان حوله. ومن تعلم القرآن ولم يقرأه لم تصل بركته منه لا إلى نفسه ولا إلى غيره فيكون كجراب

مشدود رأسه، وفيه مسك فلا تصل رائقته إلى أحد.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ. (وَالنَّسَائِيُّ) فِي «الْكَبْرِى». (وَابْنُ مَاجَهَ) فِي السَّنَةِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ حَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» كُلَّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالحَدِيثَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مَطْوَلًا بِذِكْرِ السَّبَبِ وَحَسَنَهُ، وَابْنُ مَاجَهَ مُخْتَصَرًا. وَصَدَرَ الْحَدِيثُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثًا وَهُمْ ذُووُ عَدَدٍ فَاسْتَقْرَأَهُمْ فَاسْتَقْرَأَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، يَعْنِي: مَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ فَأَتَى عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَحَدَثِهِمْ سَنًّا، فَقَالَ: «مَا مَعَكَ يَا فُلَانُ؟»، فَقَالَ: مَعِيَ كَذَا وَكَذَا وَسُورَةُ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ: «أَمَعَكَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَأَنْتَ أَمِيرُهُمْ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِهِمْ: وَاللَّهِ مَا مَعْنِي أَنْ أَتَعْلَمَ الْبَقَرَةَ إِلَّا خَشْيَةً أَنْ لَا أَقُومَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ...»، الْحَدِيثُ.

٢١٦٤ - [٣٦] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ ﴿حَمَّ﴾

الْمُؤْمِنِ إِلَى ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ حِينَ يُصْبِحُ حَفِظَ بِهِمَا حَتَّى يُمَسِّي، وَمَنْ قَرَأَ بِهِمَا حِينَ يُمَسِّي حَفِظَ بِهِمَا حَتَّى يُصْبِحَ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢١٦٤ - قوله: (مَنْ قَرَأَ حَمَّ الْمُؤْمِنِ) بفتح الميم وكسرها وجر المؤمن

ونصبه قاله القاري. وفي رواية الدارمي: «فَاتِحَةُ حَمَّ الْمُؤْمِنِ»، أي: من قرأ سورة حم التي يقال لها: المؤمن. (إِلَى إِلَيْهِ الْمَصِيرُ)، يعني: ﴿حَمَّ﴾ ① تَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ② غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ③ [غافر: ١]. (وَآيَةُ الْكُرْسِيِّ)، الواو لمطلق الجمع فيجوز تقديمها وتأخيرها، ويدل على ذلك تقديم آية الكرسي في رواية الدارمي وابن السني. (حِينَ يُصْبِحُ)، أي: قبل صلاة الصبح، أو بعدها وهو ظرف (قَرَأَ)، (حَفِظَ بِهِمَا)،

أي: بقراءتهما وبركتهما.

(حَتَّى يُمِيسِيَ)، أي: يدخل الليل؛ لأن الإمساء ضد الإصباح كما أن المساء ضد الصباح على ما في «القاموس» و«الصحاح»، وفي رواية ابن السني: «عَصِمَ ذَلِكَ الْيَوْمُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ»، وللدارمي: «لَمْ يَرَ شَيْئًا يَكْرَهُهُ حَتَّى يُمِيسِيَ».

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ)، وأخرجه أيضاً أحمد وابن حبان كما في «الحصن» وابن السني (ص ٢٢٠). (وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، تفرّد به عبد الرحمن ابن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة المدني عن زرارة بن مصعب عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وعبد الرحمن هذا ضعيف. قال البخاري وأحمد: منكر الحديث. وقال الترمذي: قد تكلم بعض أهل العلم في عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة المليكي من قبل حفظه.

٢١٦٥- [٣٧] وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْفِي عَامٍ أَنْزَلَ مِنْهُ آيَاتِينَ خَتَمَ بِهِمَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَلَا تُقْرَأُ فِي دَارٍ ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَيَقْرَبَهَا الشَّيْطَانُ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢١٦٥- قوله: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا)، أي: أجرى القلم على اللوح، وأثبت فيه مقادير الخلائق على وفق ما تعلق به الإرادة. (قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْفِي عَامٍ) كنى به عن طول المدة وتمادى ما بين التقدير والخلق من الزمن، فلا ينافي عدم تحقق الأعوام قبل السماء، والمراد: مجرد الكثرة، فلا ينافي ما روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر مرفوعاً: «كَتَبَ اللَّهُ مُقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»، إذ المراد: طول الأمد بين

(٢١٦٥) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٨٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِ (١٠٨٠٢) فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، كِلَاهُمَا عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢٦٠/٢).

التقدير والخلق.

وقيل : وجه الجمع بين الحديثين : أنه من الجائز أن لا يكون كتابة الكوائن في اللوح المحفوظ دفعة واحدة ، بل ثبتها الله فيه شيئاً فشيئاً فيكون كتابة هذا الكتاب في اللوح قبل أن يخلق السماوات والأرض بألفي عام والمقادير الأخر بخمسين ألف عام . **قال الطيبي :** كتابة مقادير الخلائق قبل خلقها بخمسين ألف سنة لا تنافي كتابة الكتاب المذكور بألفي عام لجواز اختلاف أوقات الكتابة في اللوح ، ولجواز أن لا يراده به التحديد ، بل مجرد السبق الدال على الشرف ، انتهى . **وقيل :** يجوز أن يكون المقادير كلها مكتوباً قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف عام ويكون الكتاب المذكور أيضاً مثبتاً فيه إذ ذاك . ثم أمر الله تعالى ملائكته بإفراد كتابة هذا الكتاب على حدة في الزمان الذي بعده قبل خلق السماوات والأرض بألفي عام تشريعاً وتكريماً ، كما ينتخب ويفرد من الكتاب الكبير بعض أبوابه وفوائده وأنزل من هذا المفرد المنتخب الآيتين المذكورتين مختوماً بهما سورة البقرة .

وقيل : الكتابة بمعنى إظهار الكتابة ، والمراد : أنه أظهر كتابة هذا الكتاب على طائفة من الملائكة قبل خلق السماوات والأرض بألفي عام . **قال الطيبي :** لعلّ الخلاصة : أن الكوائن كتبت في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات بخمسين ألف عام ، ومن جملتها كتابة القرآن ثم خلق الله خلقاً من الملائكة وغيرهم فأظهر كتابة القرآن عليهم قبل أن يخلق السماوات والأرض بألف عام . وخصّ من ذلك هاتان الآيتان وأنزلهما مختوماً بهما أولى الزهراوين . (أَنْزَلَ)، أي : الله - تعالى - (مِنْهُ)، أي : من جملة ما في ذلك الكتاب المذكور . (آيَتَيْنِ) هما آمن الرسول إلى آخره .

(خَتَمَ بِهِمَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ)، أي : جعلهما خاتمتها . (وَلَا تُقْرَأُ فِي دَارٍ)، أي : في مكان من بيت وغيره . (ثَلَاثَ لَيَالٍ)، أي : في كل ليلة منها . (فَيُقْرَبُهَا) بفتح الموحدة على أنه منصوب في جواب النفي . **وقيل :** بالرفع والراء مفتوحة ؛ لأن قرب المتعدي بالكسر ، ومضارعه بالفتح بخلاف قرب اللازم ، فإنه يضم فيهما . ففي «القاموس» قرب ككرم ، دني وقربه كسمع ، انتهى . ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا

نَقَرَبُوا إِلَيْهِ ﴿الْإِسْرَاءُ: ٣٢﴾ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ [الْأَنْفَالُ: ١٥٣] ونحوهما.

(الشَّيْطَانُ)، هذا لفظ الدارمي، وللترمذي: «شَيْطَانُ»، أي: فضلاً عن أن يدخلها فعبّر بنفي القرب ليفيد نفي الدخول بالأولى. قال الطيبي: أي: توجد قراءة يعقبها قربان، يعني: أن الفاء للتعقيب عطفاً على المنفي، والنفي سلط على المجموع. وقيل: يحتمل أن تكون للجمعية، أي: لا تجتمع القراءة وقرب الشيطان. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ)، وأخرجه أيضاً النسائي في اليوم والليلة، وابن حبان في «صحيحه» والحاكم (ج ١ ص ٥٦٢) إلا أن عنده: «وَلَا يُقْرَأُ فِي بَيْتٍ فَيَقْرَبُهُ شَيْطَانٌ ثَلَاثَ لَيَالٍ»، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، كذا في النسخ الحاضرة من «المشكاة»، وهكذا وقع في النسخ الحاضرة من «جامع الترمذي»، لكن قال المنذري في «الترغيب» والشوكاني في «تحفة الذاكرين» بعد ذكر هذا الحديث: رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب.

٢١٦٦ - [٣٨] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ]

الشرح

٢١٦٦ - قوله: (مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ) تقدم الكلام عليه.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن. (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) أصل الحديث عند مسلم كما سبق.



(٢١٦٦) التِّرْمِذِيُّ (٢٨٨٦) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ، وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ» عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

٢١٦٧ - [٣٩] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا وَقَلْبُ الْقُرْآنِ ﴿يَس﴾ وَمَنْ قَرَأَ ﴿يَس﴾ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ] {ضعيف}

الشرح

٢١٦٧ - قوله: (وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَس)، أي: لبه وخالصة سورة يس. قال الطيبي: لاحتوائها مع قصرها على البراهين الساطعة والآيات القاطعة، والعلوم المكنونة والمعاني الدقيقة والمواعيد الفائقة والزواجر البالغة. وقال الغزالي: إن الإيمان صحته بالاعتراف بالحشر والنشر وهو مقرر فيها بأبلغ وجه، فكانت قلب القرآن لذلك واستحسن هذا الفخر الرازي. وقال في «اللمعات»: قلب الشيء زبدته، وقد اشتملت هذه السورة الشريفة على زبدة مقاصد القرآن على وجه أتم وأكمل مع قصر نظمها وصغر حجمها، وذكر النسفي وجهًا آخر من شاء الوقوف عليه رجع إلى «الإتقان» و«المراقبة».

(كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ)، أي: ثوابها. (عَشْرَ مَرَّاتٍ)، أي: من غيرها ولله تعالى أن يخص ما شاء من الأشياء بما أراد من مزيد الفضل كليلته القدر من الأزمنة، والحرم من الأمكنة. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ)، وأخرجه أيضًا محمد بن نصر، والبيهقي في «الشعب» كلهم من طريق هارون أبي محمد عن مقاتل بن حيان عن قتادة عن أنس، وهارون هذا مجهول. وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه أبوبكر البزار كما في «تفسير الحافظ ابن كثير» وعزاه في «الكنز» للبيهقي في «الشعب».

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وكذا نقله المنذري في «الترغيب» والشوكاني في «تحفة الذاكرين». ووقع في نسخ الترمذي الموجودة عندنا: هذا حديث حسن غريب، وقال بعد هذا: لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن أي: عن الحسن بن صالح عن هارون أبي محمد، قال: وهارون أبو محمد شيخ مجهول.

٢١٦٨ - [٤٠] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى قَرَأَ طه ﴿١﴾ وَيس ﴿٢﴾ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْفِ عَامٍ، فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ الْقُرْآنَ، قَالَتْ: طُوبَى لَأُمَّةٍ يَنْزِلُ هَذَا عَلَيْهَا، وَطُوبَى لِأَجْوَابِ تَحْمِلُ هَذَا، وَطُوبَى لِلْأَلْسِنَةِ تَتَكَلَّمُ بِهِذَا».

[رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢١٦٨ - قوله: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرَأَ طه وَيَس) قال القاري: أي: أظهر قراءتهما وبين ثواب تلاوتهما، وقال ابن الملك: أي: أفهمهما ملائكته وألهمهم معناهما. وقال ابن حجر: أمر بعضهم بقراءتهما على البقية؛ إعلامًا لهم بشرفهما، ويحتمل بقاؤه على ظاهره وأنه تعالى أسمعهم كلامه النفسي بهما إجلالًا لهما بذلك، وهذا الإسماع يسمى قراءة كما أن الكلام النفسي يسمى قرآنًا حقيقة، انتهى كلام القاري. قلت: لا حاجة إلى تأويل الحديث، وصرفه عن ظاهره إلى ما ذكره بل تبقيته وإمراره على ظاهره هو المتعين، فسورة طه ويس من القرآن، والقرآن كلام الله غير مخلوق، والله تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وكما شاء ليس كمثله شيء، وحمل ذلك على الكلام النفسي والقول بأنه أسمعهم كلامه النفسي مما لا دليل عليه لا من كتاب ولا من سنة، ولا من قول صحابي فحمله على ظاهره هو الصواب المتعين.

(قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْفِ عَامٍ) الكلام فيه مثل الكلام في ما ذكر في حديث النعمان بن بشير من كتابة الكتاب قبل خلق السماوات والأرض بألفي عام المخصوص منه بالإنزال الآيتان من آخر سورة البقرة.

(فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ الْقُرْآنَ)، ظاهر الحديث: أن الملائكة خلقوا قبل خلق السماوات والأرض بزمان كثير. قيل: المراد بالقرآن المصدر، أي: القراءة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (١) فَإِذَا قَرَأَهُ فَأُنْصِتْ لَهُ ﴿٢﴾ [القيامة: ١٧-١٨] وقال

(٢١٦٨) الدَّارِمِيُّ (٤٥٦/٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ زَعَمَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (١٠٨/١) أَنَّهُ مُضَوَّعٌ، وَتَبِعَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الموضوعات» (٢٣٨).

أهل العربية: يقال: قرأت الكتاب قراءة وقرآنًا منه قول حسان:

صَحُّوْا بِأَشْمَطَ عُنُوَانِ السُّجُوْدِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَشْبِيْحًا وَقُرْآنًا

وقيل: المراد به: القرآن، أي: الكلام نفسه لا مسمى المصدر كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] وفي قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] وغالب ما يذكر لفظ القرآن، إنما يراد به نفس الكلام لا يراد به التكلم بالكلام والقراءة به، وعلى هذا فإنما أطلق القرآن على طه ويس تفخيماً لسانهما.

وقيل: إنه يطلق حقيقة على البعض؛ لأنه موضوع للمقدار المشترك بين الكل والأجزاء. وقيل: المراد: القرآن كله فلما وجدوا فيه طه ويس قالوا: (طوبى) فعلى من الطيب، يعني: الراحة والطيب حاصل. (لَا مُةٌ يَنْزِلُ) بصيغة المجهول أو المعلوم. (هَذَا)، أي: القرآن فإنه أقرب مذكور، أو ما ذكر من طه ويس خصوصاً وهو ظاهر من السياق. وقيل: المراد بطوبى: شجرة في الجنة في كل بيت من بيوت الجنة منها غصن. (تَحْمِلُ هَذَا)، أي: بالحفظ والمحافظة. (تَتَكَلَّمُ بِهِذَا)، أي: تقرأه غيباً أو نظراً.

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ) عن إبراهيم بن المنذر عن إبراهيم بن المهاجر بن المسمار عن عمر بن حفص بن ذكوان عن مولى الحرقة - عبد الرحمن بن يعقوب - عن أبي هريرة، وإبراهيم بن المهاجر هذا ضعيف، وشيخه عمر بن حفص. قال أحمد: تركنا حديثه وحرقناه. وقال علي: ليس بثقة. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. فالحديث ضعيف جداً، والحديث زاد نسبه في «الكنز» إلى ابن خزيمة وابن أبي عاصم والعقيلي في «الضعفاء» والطبراني في «الأوسط» وابن عدي في «الكامل» وابن مردويه والبيهقي في «الشعب» وغيره. وقال: قال العقيلي: فيه إبراهيم بن المهاجر بن مسمار منكر الحديث، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، ونقل عن ابن حبان أنه موضوع وتعبه ابن حجر، انتهى.

قلت: قال الذهبي في «الميزان» (ج ١ ص ٣٢): في ترجمة إبراهيم بن المهاجر بعد ذكر هذا الحديث، قال البخاري: إنه منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف.

وروى عن عثمان بن سعيد عن يحيى : ليس به بأس وانفرد عنه بهذا الحديث إبراهيم ابن المنذر الحزامي .

وقال الحافظ في «اللسان» (ج ١ ص ١١٥) : قال ابن حبان : في هذا الحديث إنه متن موضوع . وقال في «الضعفاء» : إبراهيم بن المهاجر بن مسمار منكر الحديث جدًّا ، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد ، وكان ابن معين عرض القول فيه ، انتهى . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٧ ص ٥٦) : بعد عزو الحديث إلى الطبراني ، فيه إبراهيم بن مهاجر بن مسمار ، وضعفه البخاري بهذا الحديث ، ووثقه ابن معين .

٢١٦٩ - [٤١] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ ﴿حَمْدَ﴾ الدُّخَانَ فِي لَيْلَةٍ، أَصْبَحَ يَسْتَغْفِرُ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعُمَرُ بْنُ أَبِي خَنْثَمٍ الرَّائِي يُضَعِّفُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ - يَغْنِي: الْبَخَارِيُّ -: هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ]

الشرح

٢١٦٩ - قوله: (مَنْ قَرَأَ حَمْدَ الدُّخَانَ فِي لَيْلَةٍ) ، أي ليلة كانت . وقال في «الأزهار» : المراد بالليلة المبهمة : ليلة الجمعة المبينة في الحديث الآتي ، والدليل على ذلك قوله ﷺ في الحديث الأول : - يعني : هذا الحديث - (يَسْتَغْفِرُ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ) ، وفي الحديث الثاني : - يعني : الآتي - «غُفِرَ لَهُ» ، والظاهر : أن هذا مبين ، انتهى . قال شيخنا : ليس في قوله : (لَيْلَةٍ) في هذا الحديث إبهام حتى يقال : إن قوله : «فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ» ، في الحديث الآتي مبين له فتفكر ، انتهى .

وقال في «أشعة اللمعات» : وقع في الحديث الثاني ؛ التخصيص بليلة الجمعة ، وفي الحديث الأول ؛ التعميم فقراءتها في ليلة الجمعة أولى لتحصل الفضيلة المذكورة قطعًا . (أَصْبَحَ) ، أي : دخل في الصباح ، أو صار بعد القراءة . (يَسْتَغْفِرُ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ) ، أي : يطلبون له من الله المغفرة .

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) من طريق عمر بن أبي خثعم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأخرجه أيضًا محمد بن نصر في «كتاب الصلاة» والأصبهاني ورواه الدارقطني كما في «اللالي» (ج ١ ص ١٢١) من طريق عمر بن راشد عن يحيى ابن أبي كثير قال: وعمر يضع الحديث.

(وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) وبعده لا نعرفه إلا من هذا الوجه. (وَعُمَرُ بْنُ أَبِي خَثْعَمٍ) بفتح خاء معجمة وسكون مثناة وفتح مهملة هو عمر بن عبد الله بن أبي خثعم نسب هاهنا إلى جده. (الرَّأَوِي) لهذا الحديث. (يُضَعَّفُ)، أي: في الحديث قلت. قال أبوزرعة: هو واهي الحديث حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمئة حديث لأفسدتها. وقال ابن عدي: منكر الحديث. وبعض حديثه لا يتابع عليه. (وَقَالَ مُحَمَّدٌ)، أي: ابن إسماعيل. (يَغْنِي)، أي: يريد الترمذي بمحمد. (الْبُخَارِيُّ)، وهذا من كلام المصنف. (هُوَ)، أي: عمر بن أبي خثعم.

(مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وقد تقدم في (ص ١٠٦) في باب السنن وفضائلها من الجزء الثاني أن البخاري يطلق هذا اللفظ على من لا تحل الرواية عنه كما في «التدريب» (ص ١٢٧). واعلم: أن ابن الجوزي أورد هذا الحديث في موضوعاته، وقال: إن عمر هذا هو عمر بن راشد تبع فيه ابن حبان. وقد رد ذلك الدارقطني فقال: خلط أبوحاتم، أي: جعلها واحدًا، وأنهما اثنان. وقال الذهبي: عمر بن راشد غير عمر ابن خثعم، ذاك عمر بن عبد الله وهو صاحب حديث سورة الدخان، انتهى. قال السيوطي: ولم يجرح بكذب فلا يلزم أن يكون حديثه موضوعًا.



٢١٧٠ - [٤٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ ﴿حَمْدَ﴾
الدُّخَانَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ غُفِرَ لَهُ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ضَعِيفٌ، وَهَشَامُ أَبُو الْمَقْدَامِ الرَّائِي يُضَعَّفُ]

الشرح

٢١٧٠ - قوله: (غُفِرَ لَهُ) ذنوبه، أي: الصغائر. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) من طريق زيد بن حباب عن هشام أبي المقدام عن الحسن عن أبي هريرة، وأخرجه أيضاً ابن السني في عمل «اليوم والليلة» (ص ٢١٨) وابن أبي داود والبيهقي وغيره كما في «الآلي» (ج ١ ص ١٢١، ١٢٢). (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ضَعِيفٌ)، وفي بعض النسخ: غريب فقط، وفي بعضها: ضعيف فقط، والذي في الترمذي هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه. (وَهَشَامُ أَبُو الْمَقْدَامِ الرَّائِي يُضَعَّفُ)، قال الحافظ في «التقريب»: هشام بن زياد بن أبي يزيد وهو هشام بن أبي هشام أبو المقدام، ويقال له أيضاً: هشام بن أبي الوليد المدني متروك، انتهى.

قلت: ضعفه عبد الله بن أحمد والنسائي وأبوزرعة وأبو حاتم والدارقطني وابن سعد والعجلي ويعقوب بن سفيان. وقال الدوري عن ابن معين: ليس بثقة. وقال في موضع آخر: ضعيف ليس بشي، وقال البخاري: يتكلمون فيه.

وقال أبو داود: غير ثقة. وقال النسائي وعلي بن الجنيدي الأزدي: متروك الحديث. وقال النسائي: أيضاً ليس بثقة ومرة ليس بشيء، ويقال: إنه أخذ كتاب حفص المنقري عن الحسن، فروى عن الحسن وعنده عن الحسن أحاديث منكورة.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به، وترك ابن المبارك حديثه. وقال أبو بكر بن خزيمة: لا يحتج بحديثه كذا في «تهذيب التهذيب»، قال الترمذي: ولم يسمع الحسن من أبي هريرة، انتهى. فالحديث ضعيف من وجهين. وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات».

وقال: باطل، فيه محمد بن زكريا - عَنَدَ ابن أبي داود - وهو وضاع وتعقبه السيوطي فقال: الحديث له طرق كثيرة عن أبي هريرة بعضها على شرط الصحيح أخرجه الترمذي والبيهقي في «الشعب» من عدة طرق.

٢١٧١ - [٤٣] وَعَنِ الْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْمُسَبِّحَاتِ قَبْلَ أَنْ يَرْقُدَ، يَقُولُ: «إِنَّ فِيهِنَّ آيَةً خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ آيَةٍ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ مُرْسَلًا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢١٧١ - قوله: (كَانَ يَقْرَأُ الْمُسَبِّحَاتِ) بكسر الباء نسبة مجازية وهي السور التي في أوائلها سبحة، أو سبح بالماضي أو يسبح أو سبح بالأمر، وهي سبعة ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] والحديد والحشر والصف والجمعة والتغابن والأعلى. (قَبْلَ أَنْ يَرْقُدَ) بضم القاف من نصر، أي: ينام. (يَقُولُ) استئناف لبيان الحامل له على قراءة تلك السور كل ليلة قبل أن ينام. (إِنَّ فِيهِنَّ)، أي: في السور المسبحات. (آيَةً)، أي: عظيمة. (خَيْرٌ)، أي: هي خير. (مِنْ أَلْفِ آيَةٍ)، قيل: هي لو أنزلنا هذا القرآن، وهذا مثل اسم الله الأعظم من بين سائر الأسماء في الفضيلة فعلى هذا (فِيهِنَّ)، أي: في مجموعهن وعن الحافظ ابن كثير أنها ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، انتهى.

قال القاري: والأظهر أنها هي الآية التي صدرت بالتسبيح و(فِيهِنَّ) بمعنى جميعهن والخيرية لمعنى الصفة التنزيهية الملتزمة للنعوت الإثباتية. وقال الطيبي: أخفى الآية فيها كإخفاء ليلة القدر في الليالي، وإخفاء ساعة الإجابة في يوم الجمعة محافظة على قراءة الكل؛ لثلاث تشذ تلك الآية. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن والدعوات. (وَأَبُو دَاوُدَ) في الأدب وأخرجه النسائي في الكبرى وابن السني في

(٢١٧١) عَنِ الْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ؛ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٥٧) فِي الْأَدَبِ مِنْ وَجْهَيْنِ: وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكُبْرَى» (٨٠٢٦) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ.

«عمل اليوم والليلة» (ص ٢١٩) كلهم من طريق بقية بن الوليد عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن أبي بلال عن العرباض بن سارية.

(وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ)، أي: من طريق معاوية بن صالح عن بحير بن سعد. (عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ) بفتح الميم وسكون العين وخفة الدال المهملتين الكلاعي أبو عبد الله الشامي الحمصي ثقة عابد يرسل كثيراً من أوساط التابعين. قال: أدركت سبعين رجلاً من أصحاب النبي ﷺ مات سنة ثلاث ومئة، وقيل بعد ذلك. (مُرْسَلًا)، أي: بحذف الصحابي.

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)، قال المنذري في «مختصر السنن» بعد نقل تحسين الترمذي: وفي إسناده بقية بن الوليد عن بحير بن سعد، وبقية فيه مقال، وأخرجه النسائي من حديث معاوية بن صالح عن بحير بن سعد مرسلًا، انتهى. قلت: بقية كثير التدليس وروى هذا الحديث عن بحير بالنعنة.

٢١٧٢ - [٤٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ سُورَةَ فِي الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً، شَفَعَتْ لِرَجُلٍ، حَتَّى غُفِرَ لَهُ وَهِيَ: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾». [رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ] [حسن]

الشرح

٢١٧٢ - قوله: (إِنَّ سُورَةَ)، أي: عظمة. (فِي الْقُرْآنِ)، أي: كائنة فيه، وفي الترمذي: «مِنَ الْقُرْآنِ»، (ثَلَاثُونَ آيَةً) خبر مبتدأ محذوف، أي: هي ثلاثون، والجملة صفة لاسم إن. (شَفَعَتْ) بالتخفيف خبر إن قاله الطيبي. وقيل: خبر إن هو (ثَلَاثُونَ)، وقوله: (شَفَعَتْ) خبر ثان. (لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ) متعلق بـ(شَفَعَتْ)، وهو يحتمل أن يكون بمعنى المضى في الخبر، يعني: كان رجل يقرؤها ويعظم قدرها،

(٢١٧٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَبُو دَاوُدَ (١٤٠٠) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٩١) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ، وَقَالَ: حَسَنٌ، وَالتَّسَائِيُّ (٧١٠) فِي التَّفْسِيرِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٨٦) فِي ثَوَابِ الْقُرْآنِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٩٧/٢).

فلما مات شفعت له حتى دفع عنه عذابه. ويحتمل أن يكون الماضي بمعنى المستقبل، أي: تشفع لمن يقرأها في القبر أو يوم القيامة كذا في «المراقبة».

وقال في «اللمعات»: إن حمل قوله: (شَفَعْتُ لِرَجُلٍ) على معنى الماضي كما هو ظاهر كان إخباراً عن الغيب، وأن يجعل بمعنى تشفع، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤] كان تحريضاً على المواظبة عليها، ويحمل رجل على العموم كما في ثمرة خير من جرادة. (وَهِيَ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ)، أي: إلى آخرها وفي سوق الكلام على الإبهام، ثم التفسير تفخيم للسورة، إذ لو قيل: إن سورة تبارك شفعت لم تكن بهذه المنزلة. وقد استدل بهذا الحديث من قال: البسملة ليست من السورة وآية تامة منها؛ لأن كونها ثلاثين آية إنما يصح على تقدير كونها آية تامة منها، والحال: أنها ثلاثون من غير كونها آية تامة منها، فهي إما ليست بآية منها كمذهب أبي حنيفة ومالك والأكثرين، وإما ليست بآية تامة بل هي جزء من الآية الأولى كرواية في مذهب الشافعي.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٢ ص ٢٩٨). (وَالْتَرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ) في الكبرى. (وَأَبْنُ مَاجَهَ) في باب ثواب القرآن، وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحاكم (ج ١ ص ٥٦٥) وابن الضريس وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان». قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقد سقط لي في سماعي هذا الحرف، وهي سورة الملك ووافقه الذهبي على تصحيحه.

واعلم: أنه اختلف في اسم راوي هذا الحديث عباس الجشمي عن أبي هريرة أهو عباس بالموحدة والسين المهملة أم عياش بالياء التحتية والشين المعجمة، ورجح الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على «المسند» (ج ١٥ ص ١٢٨) بعد البحث عن ذلك أنه عياش بالتحية والشين المعجمة. وقال بعد ذكر تخريج الحديث **وتصحيحه:** والعجب للحافظ المنذري لم يعترض في الترغيب على تحسين الترمذي وتصحيح ابن حبان، والحاكم، ولم يعقب عليهم. ثم جاء في «تهذيب السنن» بعد أن خرج الحديث، وأشار إلى تحسين الترمذي فنقل شيئاً لا ندري من أين جاء به فقال: - وقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» من رواية عياش الجشمي عن أبي هريرة كما أخرجه أَبُو دَاوُدَ ومن ذكر معه، وقال: لم يذكر

سَمَاعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرِيدُ أَنَّ عِيَاشًا الْجَشْمِيَّ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي نَسَبَهُ «لِلتَّارِيخِ الْكَبِيرِ» لَمْ نَجِدْهُ فِيهِ - أَي: فِي تَرْجُمَةِ عَبَّاسِ الْجَشْمِيِّ مِنْ بَابِ عَبَّاسٍ وَتَرْجُمَةِ عِيَاشٍ مِنْ بَابِ عِيَاشٍ - ثُمَّ هُوَ لَمْ يَتَرَجِّمْ لَهُ فِي «الصَّغِيرِ» وَلَا ذَكَرَهُ فِي «الضَّعْفَاءِ»، فَلَا نَدْرِي أُنْتَى لَهُ هَذَا الْكَلَامُ عَنِ الْبُخَارِيِّ؟ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي «الْكَبِيرِ» فِي مَوْضِعٍ آخَرَ غَيْرِ مِظَنَّتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢١٧٣ - [٤٦] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ضَرَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خِبَاءَهُ عَلَى قَبْرِ وَهُوَ لَا يَحْسَبُ أَنَّهُ قَبْرٌ، فَإِذَا فِيهِ إِنْسَانٌ يَقْرَأُ سُورَةَ ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ حَتَّى خَتَمَهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هِيَ الْمَانِعَةُ، هِيَ الْمُنْجِيَةُ تُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ] {ضعيف}

الشرح

٢١٧٣ - قوله: (ضَرَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خِبَاءَهُ) بكسر الخاء المعجمة والمد، أي: خيمته. قال الطيبي: الخباء، أحد بيوت العرب من وبر أو صوف ولا يكون من شعر، ويكون على عمودين أو ثلاثة. (عَلَى قَبْرٍ)، أي: موضع قبر. (وَهُوَ)، أي: الصحابي.

(لَا يَحْسَبُ) بفتح السين وكسرها، أي: لا يظن. (أَنَّهُ قَبْرٌ)، أي: أن ذلك الموضع موضع قبر قد تقدم أن البناء والجلوس على القبور والمشى والوطء عليها ممنوع، سواء كانت القبور ظاهرة بحدبتها، أو مندرسة مستوية بالأرض بحيث لا يظهر لها أثر فقوله: (وَهُوَ لَا يَحْسَبُ أَنَّهُ قَبْرٌ) محمول على الاعتذار من ضرب الخباء على القبر، وأما عدم ذكر تقويض خيمته وتنحيه عن ذلك الموضع بعد العلم، فهو لا يستلزم عدم وقوعه في نفس الأمر. وأما من ذهب إلى جواز ذلك بعد اندراس

القبور فحمل قوله: «وَهُوَ لَا يَحْسَبُ أَنَّهُ قَبْرٌ» على مجرد بيان الحال، ولا يخفى ما فيه. وهذه القراءة المسموعة كالتسبيح للملائكة على وجه الالتذاذ، لا على سبيل التكليف لتحصيل الأجر والثواب، فإن البرزخ أمر غيبي وليس بعالم التكليف. وأمّا قوله ﷺ: (هِيَ الْمُنْجِيَةُ)، فمعناه: أن تلاوة هذه السورة في الحياة الدنيا تكون سبباً لنجاة تاليها من عذاب القبر، واللّه أعلم. (فَإِذَا) للمفاجأة. (فِيهِ)، أي: في ذلك المكان. (إِنْسَانٌ يَقْرَأُ سُورَةَ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ حَتَّى خَتَمَهَا)، وفي الترمذي: «فَإِذَا قَبُرُ إِنْسَانٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْمُلْكِ حَتَّى خَتَمَهَا».

(فَاتَى النَّبِيُّ ﷺ)، أي: صاحب الخيمة. (فَأَخْبَرَهُ)، أي: بما سمعه، وفي الترمذي: فقال: يا رسول الله ضربت خبائي على قبر، وأنا لا أحسب أنه قبر فإذا فيه إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها. (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هي)، أي: سورة الملك. (الْمَانِعَةُ)، أي: تمنع من عذاب القبر، أو من المعاصي التي توجب عذاب القبر.

وقال في «المفاتيح»: أي: هذه السورة تمنع من قارئها العذاب. (هِيَ الْمُنْجِيَةُ) يحتمل أن تكون مؤكدة لقوله: «هِيَ الْمَانِعَةُ»، وأن تكون مفسرة ومن ثمة عقبه بقوله: «تُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»، (مِنْ عَذَابِ اللَّهِ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة»، وفي الترمذي: «مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»، وهكذا نقله المنذري في الترغيب وابن القيم في كتاب الروح (ص ١٢٨) والجزري في «جامع الأصول» (ج ٩ ص ٣٦٥) والشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص ٢٧٢).

(وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) في سنده يحيى بن عمرو بن مالك النكري بضم النون وهو ضعيف، ويقال إن حماد بن زيد كذبه كذا في «التقريب» فالحديث ضعيف، وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وابن مسعود ذكر أحاديثهم في «الكنز» (ج ١ ص ٥١٧، ٥٢٨، ٥٢٦).



٢١٧٤ - [٤٦] وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ: ﴿الْمَ نَزِيلٌ﴾ وَ﴿تَبَارَكَ الَّذِي يَبْدُوهُ الْمَلِكُ﴾.

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَكَذَا فِي شَرْحِ الشُّنَّةِ، وَفِي الْمَصَابِيحِ غَرِيبٌ]

الشرح

٢١٧٤ - قوله: (كَانَ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ ﴿الْمَ نَزِيلٌ﴾) بالرفع على الحكاية، وفي رواية: حتى يقرأ تنزيل السجدة، والمراد: سورة السجدة. (وَتَبَارَكَ الَّذِي يَبْدُوهُ الْمَلِكُ)، أي: سورة الملك. قال الطيبي: حتى غاية لا ينام، ويحتمل أن يكون المعنى: إذا دخل وقت النوم لا ينام حتى يقرأهما، وأن يكون لا ينام مطلقاً حتى يقرأهما، والمعنى: لم يكن من عادته النوم قبل القراءة فتقع القراءة قبل دخول وقت النوم، أي وقت كان، ولو قيل: كان النبي ﷺ يقرأهما بالليل لم يفد هذه الفائدة، انتهى.

قال القاري: والفائدة هي إفادة القبلية ولا يشك أن الاحتمال الثاني أظهر؛ لعدم احتياجه إلى تقدير يفضي إلى تضيق. (رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٣ ص ٣٤٠). (وَالْتِّرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن وفي الدعوات. (وَالدَّارِمِيُّ) وأخرجه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد» والنسائي وابن السني في «اليوم والليلة» (ص ٢١٧) كلهم من حديث أبي الزبير عن جابر. وذكر السيوطي هذا الحديث في الدر. وقال: أخرجه أبو عبيد في فضائله وأحمد وعبد بن حميد والدارمي والترمذي والنسائي والحاكم وصححه وابن مردويه.

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ)، كذا وقع في جميع النسخ من «المشكاة» لكن ليس في «جامع الترمذي» تصحيح هذا الحديث ولا تحسينه، بل كلام الترمذي يدل على أنه حديث مضطرب الإسناد، ولذا قال المناوي بعد تخريجه: وفيه اضطرب، انتهى. قلت: قال الترمذي: هكذا روى الثوري وغير واحد هذا

(٢١٧٤) التِّرْمِذِيُّ (٢٨٩٢) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبْرِ (١٠٥٤٤) فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَنْ جَابِرٍ.

الحديث عن ليث بن أبي سليم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ نحوه، وروى زهير هذا الحديث عن أبي الزبير قال: قلت له: أسمعته من جابر؟ قال: لم أسمعته من جابر، إنما سمعته من صفوان أو ابن صفوان، وكأن زهيراً أنكر أن يكون هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر.

قال الترمذي: وقد روى شبابة عن مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر نحو حديث ليث، انتهى. قلت: رواية زهير أخرجه الحاكم (ج ٢ ص ٤١٢) قال: حدثنا جعفر بن محمد نا الحارث بن أبي أسامة نا أبو النصر نا أبو خيثمة زهير بن معاوية. قال: قلت لأبي الزبير: أسمعت أن جابراً يذكر أن النبي ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ ﴿الْمَرْ ۝ نَزِيلٌ ۝ السَّجْدَةِ ۝ تَبَرَّكَ الَّذِي يَدِيهِ الْمُلْكُ﴾؟ فقال أبو الزبير: حدثني صفوان، أو أبو صفوان هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه؛ لأن مداره على حديث ليث بن أبي سليم عن أبي الزبير. (وكذا)، أي: هو. (في «شرح السنة» وفي «المصباح» غريب)، أي: هو غريب.

قال الطيبي: هذا لا ينافي كونه صحيحاً؛ لأن الغريب قد يكون صحيحاً، انتهى. قلت: نعم الغرابة لا تنافي الصحة لكن في كون هذا الحديث صحيحاً نظر؛ لأن مداره على ليث بن أبي سليم ولا يبعد أن يكون صحيحاً لغيره، أي: لتعدد طرقه.

٢١٧٥، ٢١٧٦ - [٤٧، ٤٨] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا زُلْزِلَتْ تَعْدِلُ نِصْفُ الْقُرْآنِ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» تَعْدِلُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ، وَقُلْ يَتَأَيَّهَا الْكَافِرُونَ تَعْدِلُ رُبْعُ الْقُرْآنِ.

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢١٧٥، ٢١٧٦ - قوله: (إِذَا زُلْزِلَتْ)، أي: سورة إذا زلزلت. (تَعْدِلُ)، أي: تساوي وتماثل. (نِصْفُ الْقُرْآنِ...) إلخ. قيل: يحتمل أن سورة

الزلزلة تعدل نصف القرآن؛ لأنَّ أحكام القرآن تنقسم إلى أحكام الدنيا وأحكام الآخرة، وهذه السورة تشمل على أحكام الآخرة كلها إجمالاً وزادت على القارة بإخراج الأثقال وتحديث الأخبار. وأمَّا تسميتها في حديث أنس عند الترمذي وابن أبي شيبه وأبي الشيخ: «ربع القرآن»، فلأن الإيمان بالبعث ربع الإيمان في الحديث الذي رواه الترمذي: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ بِعَثْنِي بِالْحَقِّ، وَيُؤْمِنُ بِالْمَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ» فاقضى هذا الحديث أنَّ الإيمان بالبعث الذي قررته هذه السورة ربع الإيمان الكامل الذي دعا إليه القرآن فهي ربع من وجه ونصف من وجه.

وقال الطيبي: يحتمل أن يقال: المقصود الأعظم بالذات من القرآن بيان المبدأ والمعاد. وإذا زلزلت مقصورة على ذكر المعاد مستقلة ببيان أحواله، فيعادل من طريق المعنى نصفه، وما جاء أنها ربع القرآن فتقريره أن يقال: القرآن يشتمل على تقرير التوحيد والنبوات وبيان أحكام المعاش وأحوال المعاد، وذلك إتمام أربعة. وهذه السورة إجمالاً مشتملة على القسم الأخير من الأربع، ﴿وَقُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ ① محتوية على القسم الأول منها؛ لأن البراءة عن الشرك والتدين بدين الحق إثبات للتوحيد، فتكون كل واحدة منها ربع القرآن. وهذا تلخيص كلام التوربشتي. فإن قلت: هلاً حملوا المعادلة على التسوية في الثواب على المقدار المنصوص عليه؟ قلت: منعهم من ذلك لزوم فضل ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ على سورة إخلاص.

والقول الجامع ما ذكره الشيخ التوربشتي من قوله: ونحن وإن سلطنا هذا المسلك بمبلغ علمنا نعتقد ونعترف أن بيان ذلك على الحقيقة، إنما يتلقى من قبل الرسول ﷺ، فإنه هو الذي ينتهي إليه في معرفة حقائق الأشياء والكشف عن خفيات العلوم. فأما القول الذي نحن بصدده ونحوم حوله على مقدار فهمنا، وإن سلم من الخلل والزلل لا يتعدى عن ضرب من الاحتمال، انتهى.

(وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ)؛ لأن علوم القرآن ثلاثة: علم التوحيد، وعلم الشرائع والأحكام، وعلم الأخبار والقصص. وهذه السورة مشتملة على القسم الأول فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار، وقيل في بيان وجهه غير ذلك. (وَقُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ

الْكَافِرُونَ» تَعْدِلُ رُبْعَ الْقُرْآنِ)، قيل: السر في كون سورة الكافرون ربعا، وسورة الإخلاص ثلثا، مع أن كلا منهما يسمى الإخلاص إن سورة الإخلاص اشتملت من صفات الله ما لم تشتمل عليه الكافرون، وأيضا فالتوحيد إثبات إلهية المعبود وتقديسه ونفي إلهية ما سواه. وقد صرحت الإخلاص بالإثبات والتقديس ولوحت إلى نفي عبادة غيره، والكافرون صرحت بالنفي ولوحت بالإثبات والتقديس، فكان بين الرتبتين من التصريحتين والتلويعين ما بين الثلث والرابع.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن واللفظ المذكور لحديث ابن عباس رواه الترمذي، وكذا ابن الضريس ومحمد بن نصر والحاكم (ج ١ ص ٥٦٦) وأبو الشيخ والبيهقي في «الشعب» كلهم من رواية يمان بن المغيرة العنزي عن عطاء عن ابن عباس. قال الحاكم: صحيح الإسناد. وتعبه المناوي: فقال: ليس كذلك فإن مداره على يمان، ويمان ضعيف. وقال الذهبي في «تخليصه» بعد نقل تصحيح الحاكم: بل يمان، ضعفه. وقال الشوكاني بعد ذكر جروح الأئمة في يمان: فالعجب من الحاكم حيث صحح حديثه. وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يمان بن المغيرة، انتهى.

قلت: قال البخاري وأبو حاتم عن يمان: هذا هو منكر الحديث يروي المناكير التي لا أصول لها فاستحق الترك. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ضعيف الحديث. وأما ابن عدي فقال: لا أرى به بأسا كذا في «تهذيب التهذيب» و«الميزان». وأما حديث أنس فأخرجه الترمذي، وكذا ابن مردويه والبيهقي من طريق الحسن بن سلم بن صالح العجلي عن ثابت البناني عنه بلفظ: «مَنْ قَرَأَ إِذَا زُلْزِلَتْ عُدِلَتْ لَهُ بِنِصْفِ الْقُرْآنِ، وَمَنْ قَرَأَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ عُدِلَتْ لَهُ بِرُبْعِ الْقُرْآنِ، وَمَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ عُدِلَتْ لَهُ بِثُلْثِ الْقُرْآنِ».

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الحسن بن سلم، انتهى. والحسن هذا مجهول. قال في «تهذيب التهذيب»: هو شيخ مجهول له حديث واحد في فضل إذا زلزلت، رواه عن ثابت وعنه محمد بن موسى الحرشي أخرجه الترمذي واستغربه وكذا فعله الحاكم أبو أحمد، انتهى. وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه ابن السني.

٢١٧٧- [٤٩] وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فَقَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ «الْحَشْرِ» وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَاتَ شَهِيدًا، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمْسِي كَانَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢١٧٧- قوله: (مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ)، أي: يدخل في الصباح. (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) التكرار للإلحاح في الدعاء، فإنه خبر لفظاً دعاء معني، أو التثليث لمناسبة الآيات الثلاث حتى لا يمنع القاري عن قراءتها والتدبر في معانيها والتخلق بأخلاق ما فيها.

(فَقَرَأَ)، قال القاري: أي: بعد التعوذ المذكور وبه يندفع أخذ الظاهرية بظاهر قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]. قال الطيبي: هذه الفاء مقابلة لما في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾؛ لأن الآية توجب تقديم القراءة على الاستعاذة ظاهراً، والحديث بخلافه فاقتضى ذلك أن يقال: فإذا أردت القراءة فاستعذ، ولا يحسن هذا التأويل في الحديث، انتهى.

قلت: قوله: (فَقَرَأَ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة» بالفاء، والذي في «جامع الترمذي»: «وَقَرَأَ»، بالواو وهكذا في «جامع الأصول» (ج ٩ ص ٣٥٦) و«تحفة الذاكرين» (ص ٦٠) نقلاً عن الترمذي، وكذا وقع عند أحمد (ج ٥ ص ٢٦) وابن السني (ص ٢١٨).

(ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْحَشْرِ)، أي: من قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ﴾ [الحشر: ٢٢] إلى آخر السورة فإنها مشتملة على الاسم الأعظم عند

كثيرين . (يُصَلُّونَ عَلَيْهِ)، أي: يدعون له بتوفيق الخير ودفع الشر أو يستغفرون له . (وَمَنْ قَالَهَا)، أي: الكلمات المذكورة . (كَانَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ)، أي: بالمرتبة المسطورة والظاهر: أن هذا نقل بالمعنى اقتصاراً من بعض الرواة، وهذا لفظ الترمذي، وللدارمي: «وَأِنْ قَالَهَا مَسَاءً فَمِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ» .

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ) في فضائل القرآن وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ٢٦) وابن السني (ص ٢١٨) كلهم من طريق خالد بن طهمان عن نافع بن أبي نافع عن معقل بن يسار وخالد بن طهمان صدوق وكان قد خلط قبل موته بعشر سنين .

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة ووقع في نسخ الترمذي الموجودة عندنا: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وكذا نقله الشوكاني في «تحفة الذاكرين» . وقال: وأخرجه أيضاً الدارمي وابن السني، قال النووي في «الأذكار»: بإسناد فيه ضعف . وقال المنذري في «الترغيب»: رواه الترمذي من رواية خالد بن طهمان وقال: حديث غريب وفي بعض النسخ حسن غريب .

٢١٧٨ - [٥٠] وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَتِي مَرَّةً ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مُجِبِيَّ عَنْهُ ذُنُوبَ خَمْسِينَ سَنَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ» .

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَفِي رَوَايَتِهِ: «خَمْسِينَ مَرَّةً» وَلَمْ يَذْكُرْ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ»] {ضَعِيفٌ}

الشرح

٢١٧٨ - قوله: (مَنْ قَرَأَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَتِي مَرَّةً قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، أي: إلى آخره أو هذه السورة . (مُجِبِيَّ عَنْهُ)، أي: عن كتاب أعماله . (إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ)، قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «أشعة اللمعات» ما محصله: إن لهذا الاستثناء معنيين: أحدهما: أنَّ هذا الذنب، أي: الدين لا يمحي عنه ولا يغفر، وجعل الدين

من جنس الذنوب تهويلاً لأمره وتشديداً. والثاني: إنه لا يمحي عنه ذنوبه إذا كان عليه الدين ولا تؤثر قراءة هذه السورة في محوها، والله أعلم.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن عن محمد بن مرزوق البصري عن حاتم بن ميمون أبي سهل عن ثابت البناني عن أنس، وأخرجه أيضاً محمد بن نصر من هذا الطريق كما في «اللائي» (ج ١ ص ١٢٤). قال الترمذي: هذا حديث غريب. قلت: حاتم بن ميمون ضعيف. قال البخاري: روى منكرًا كانوا يتقون مثل هؤلاء المشائخ. وقال ابن حبان: منكر الحديث، على قلته يروي عن ثابت ما لا يشبه حديثه، لا يجوز الاحتجاج به كذا في «تهذيب التهذيب». (وَالدَّارِمِيُّ) من طريق أم كثير الأنصارية عن أنس وأخرجه أيضاً أبويعلى ومحمد بن نصر كما في «اللائي» (ج ١ ص ١٢٤) وابن السني (ص ٢٢١). (وَفِي رِوَايَتِهِ)، أي: الدارمي، وكذا في رواية ابن السني. (خَمْسِينَ مَرَّةً)، أي: بدل. (مِثْنِي مَرَّةً)، قال القاري: وهي أظهر في المناسبة بين الثواب والعمل المترتب عليه، ووجه الرواية الأولى مفوض إليه ﷺ. (وَلَمْ يَذْكُرْ)، أي: الدارمي في روايته. (إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ) للحديث طرق وألفاظ عند ابن عدي وابن عساكر والإسماعيلي والخطيب وابن الضريس والبيهقي والبخاري وغيرهم ذكرها علي المتقي في «الكنز» والسيوطي في «اللائي» وفي تعقباته على ابن الجوزي وفي كلها مقال من شاء الوقوف عليها رجع إلى «اللائي».

٢١٧٩ - [٥١] وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَنَامَ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ قَرَأَ مِائَةَ مَرَّةٍ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ لَهُ الرَّبُّ: يَا عَبْدِي! ادْخُلْ عَلَى يَمِينِكَ الْجَنَّةَ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢١٧٩ - قوله: (فَتَنَامَ) عطف على «أراد» والفاء للتعقيب. (عَلَى يَمِينِهِ)، أي: على وجه السنة. (ثُمَّ قَرَأَ مِائَةَ مَرَّةٍ)، ثم للتراخي في الرتبة. (إِذَا كَانَ)، كذا في

جميع النسخ من «المشكاة»، وكذا نقله الجزري في «الحصن» وفي الترمذي فإذا كان. (يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَقُولُ لَهُ الرَّبُّ) الشرط مع جزاءه الذي هو «يقول» جزاء للشرط الأول الذي هو «من»، ولم يعمل الشرط الثاني في جزائه أعني: «يقول»؛ لأن الشرط ماض فلم يعمل فيه إذا فلا يعمل في الجزاء كما في قول الشاعر:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

(ادْخُلْ عَلَى يَمِينِكَ الْجَنَّةَ)، قال الطيبي: قوله: (عَلَى يَمِينِكَ) حال من فاعل «ادخل» فطابق هذا قوله: (فَنَامَ عَلَى يَمِينِهِ)، يعني: إذا أطعت رسولي واضطجعت على يمينك، وقرأت السورة التي فيها صفاتي، فأنت اليوم من أصحاب اليمين فاذهب من جانب يمينك إلى الجنة.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)، في فضائل القرآن بإسناد الحديث السابق، فهو ضعيف أيضاً كالأول. (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)، كذا في أكثر النسخ من «المشكاة»، وفي بعضها حديث غريب كما في نسخ الترمذي الحاضرة، ويمكن أن يوجه ما في أكثر نسخ المشكاة إن كان صواباً بأنه حسنه لتعدد طرقه، فقد قال الترمذي بعد ذلك: وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضاً عن ثابت.

٢١٨٠- [٥٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَقَالَ: «وَجَبَتْ». قُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «الْجَنَّةُ».

لَرَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ أ

الشرح

٢١٨٠- قوله: (سَمِعَ رَجُلًا) لم يعرف اسمه. (يَقْرَأُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، أي: السورة بتمامها. (وَجَبَتْ)، أي: له. (قُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ)، أي: وما معنى قولك: جزاء لقراءته وجبت، أو ما فاعل وجبت، وفي رواية مالك والحاكم فسألتها ماذا يا

(٢١٨٠) التِّرْمِذِيُّ (٢٨٩٧) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَالتَّسَائِيُّ (١٧١/٢) فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

رسول الله أي: ماذا أردت بقولك: «وَجَبَتْ».

(قَالَ: الْجَنَّةُ)، أي: بمقتضى وعد الله وفضله الذي لا يخلفه كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩] قال الباجي: يحتمل أن يريد بذلك تنبيه أبي هريرة، ومن كان معه على كثرة فضل هذه السورة وكثرة الثواب لقاريها، وزاد في رواية مالك قال أبو هريرة: فأردت أن أذهب إلى الرجل فأبشره، ثم فرقت أن يفوتني الغداء مع رسول الله ﷺ فأثرت الغداء مع رسول الله ﷺ ثم ذهبت إلى الرجل فوجدته قد ذهب.

(رَوَاهُ مَالِكٌ) في أواخر الصلاة عن عبيد الله بن عبد الرحمن عن عبيد بن حنين عن أبي هريرة قال: أقبلت مع رسول الله ﷺ فسمع رجلاً... إلخ. (وَالْتَرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن. (وَالنَّسَائِيُّ) في عمل «اليوم والليلة» وأخرجه أيضاً ابن السني (ص ٢٢١) والحاكم (ج ١ ص ٥٦٦) كلهم من طريق مالك بن أنس. قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث مالك بن أنس، يعني: وهو إمام حافظ فلا يضره التفرد.

٢١٨١ - [٥٣] وَعَنْ فَرْوَةَ بِنِ نَوْفَلٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي شَيْئًا أَقُولُهُ، إِذَا أَوَيْتُ إِلَى فِرَاشِي، فَقَالَ: «أَقْرَأْ ﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا لَكُمُ الْكُفْرُ﴾، فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشَّرِّ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢١٨١ - قوله: (وَعَنْ فَرْوَةَ بِنِ نَوْفَلٍ) الأشجعي الكوفي مختلف في صحبته، والصواب: أَنَّ الصحبة لأبيه وهو من الطبقة الواسطة من التابعين قاله في «التقريب». وقال في «تهذيب التهذيب»: ذكره ابن حبان في ثقات التابعين قتل في

(٢١٨١) عَنْ فَرْوَةَ بِنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَبُو دَاوُدَ (٥٠٥٥) فِي الْأَدَبِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٠٣) فِي الدَّعَوَاتِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِ (١٠٦٣٨) فِي التَّفْسِيرِ.

خلافة معاوية سنة خمس وأربعين. (عَنْ أَبِيهِ) نوفل بن فروة الأشجعي صحابي نزل الكوفة روى عنه بنوه فروة وعبد الرحمن وسحيم. (إِذَا أُوْتِ) بالقصر. (إِلَى فِرَاشِي) بكسر الفاء، وهذا لفظ الترمذي، وفي رواية الدارمي وكذا أحمد وابن السني والحاكم: عند منامي. (اقْرَأْ)، أي: إذا أخذت مضجعك كما في رواية الدارمي.

(﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكُفْرُونَ﴾)، أي: إلى آخرها، زاد في رواية أبي داود وأحمد والدارمي وابن السني: «ثُمَّ نَمَ عَلَى خَاتِمَتِهَا»، (فَإِنَّهَا)، أي: هذه السورة. (بَرَاءَةٌ مِنَ الشَّرِّكِ)، أي: ومفيدة للتوحيد. قال الشوكاني: وإنما كانت براءة من الشرك لما فيها من التبري من عبادة ما يعبده المشركون.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن. (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الأدب. (وَالدَّارِمِيُّ)، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ٤٥٦) وابن حبان والحاكم (ج ١ ص ٥٦٥) ج ٢ ص ٥٣٨) وابن السني (ص ٢٢٠) كلهم من طريق أبي إسحاق عن فروة بن نوفل عن أبيه. واختلف فيه على أبي إسحاق في وصله وإرساله، فروى بعض أصحابه عنه عن فروة بن نوفل: أنه أتى النبي ﷺ، كما عند الترمذي وابن حبان والنسائي، وروى بعضهم عنه عن فروة بن نوفل عن أبيه، أي: موصولاً.

قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: حديث نوفل في ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكُفْرُونَ﴾ مختلف فيه مضطرب الإسناد لا يثبت، وتعقبه الحافظ في «الإصابة» فقال في ترجمته: نوفل زعم ابن عبد البر بأنه حديث مضطرب وليس كما قال، بل الرواية التي فيها عن أبيه أرجح وهي الموصولة رواته ثقات فلا يضره مخالفة من أرسله، وشرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه في الاختلاف، وأمّا إذا تفاوتت فالحكم للرأجح بلا خلاف. وقد أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي مالك الأشجعي عن عبد الرحمن بن نوفل الأشجعي عن أبيه، انتهى. وقد ذكر الترمذي هذا الاختلاف ثم رجح الرواية الموصولة حيث قال: هذا، أي: الموصول، يعني: بذكر عن أبيه أشبه وأصح، وفي الباب أحاديث ذكرها الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص ٨٦) والهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠ ص ١٢١).

٢١٨٢- [٥٤] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْجُحْفَةِ، وَالْأَبْوَاءِ، إِذْ غَشِيَتْنَا رِيحٌ وَظَلَمَتْهُ شَدِيدَةٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ بِ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ وَيَقُولُ: «يَا عُقْبَةُ تَعَوَّذْ بِهِمَا، فَمَا تَعَوَّذَ مُتَعَوِّذٌ بِمِثْلِهِمَا».

{صحيح} [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

الشرح

٢١٨٢- قوله: (بَيْنَ الْجُحْفَةِ) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة قرية خربة قريبة من البحر بينها وبين مكة خمس مراحل، أو ستة، وفي «فاء الوفاء»: هي قرية كانت كبيرة ذات منبر على نحو خمس مراحل وثلثي مرحلة من المدينة، وعلى نحو أربع مراحل ونصف من مكة، وفي «المحلى»: قرية جامعة على اثنين وثمانين ميلاً من مكة، وكان اسمها مهيدة - كمرحلة وقيل: كعميشة - فأجحف السيل بأهلها فسميت الجحفة. قال ابن الكلبي: كان العمالق يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بني عييل، وهم إخوة عاد حرب فأخرجوهم من يثرب فنزلوا الجحفة، وكان اسمها يومئذ مهيدة فجاءهم سيل واجتشفهم، أي: استأصلهم فسميت الجحفة كذا في «الفتح»، وهي التي دعا النبي ﷺ بنقل حمى المدينة إليها فانتقلت إليها فلا يمر بها أحد إلا حم وهي ميقات أهل الشام قديماً ومصر والمغرب، والموضع الذي يحرم المصريون الآن، رابغ بوزن فاعل، قريب من الجحفة. قيل: بينها وبينه نحو ستة أميال.

(وَالْأَبْوَاءِ) بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمد كحلواء جبل بين مكة والمدينة وعنده بلد ينسب إليه. وقيل: قرية من أعمال الفرع وبه توفيت أم النبي ﷺ بينها وبين الجحفة عشرون أو ثلاثون ميلاً. قيل: سميت بذلك؛ لأن السيول تتبوءها أي تحلها. وقيل: لما كان فيها من الوباء وهي على القلب وإلا لقل الوباء وارجع إلى «فاء الوفاء» (ص ١٠١٦، ١٠١٧ - ١١١٨، ١١١٩).

(فَجَعَلَ)، أي: طفق وشرع. (يَتَعَوَّذُ بِأَعُوذِ رَبِّ الْفَلَقِ)، أي، الصبح. وقيل: الخلق. وقيل: سجن أو واد أو جب في جهنم. وقيل: الفلق كل ما انفلق، أي: انشق عن شيء من الحيوان والصبح والحب والنوى، وكل شيء من نبات وغيره. قيل: تفسيره بالصبح أولى؛ لأن مقصود العائد من الاستعاذة أن يتغير حاله بالخروج من الخوف إلى الأمن وبالتخلص عن وحشة الهم والحزن إلى الفرح والسرور والصبح أدل على هذا لما فيه من زوال الظلمة بإشراق أنوار الصبح وتغيير وحشة الليل وثقله بسرور الصبح وخفته.

(وَأَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ)، أي: بهاتين السورتين المشتملتين على ذلك. (فَمَا تَعَوَّذَ مُتَعَوَّذٌ بِمِثْلِهِمَا)، أي: بل هما أفضل التعاويذ، ومن ثم لما سحر عليه الصلاة والسلام مكث مسحوراً سنة حتى أنزل الله عليه ملكين يعلمانه أنه يتعوذ بهما ففعل فزال ما يجده من السحر. (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة وفيه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن.

٢١٨٣ - [٥٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ قَالَ: خَرَجْنَا فِي لَيْلَةِ مَطَرٍ، وَظُلُمَةٍ شَدِيدَةٍ نَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَذَرَكْنَاهُ، فَقَالَ: «قُلْ»، قُلْتُ: مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ، حِينَ تُصْبِحُ وَحِينَ تُمَسِّي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ]

الشرح

٢١٨٣ - قوله: (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ) بمعجمة وموحدتين مصغراً الجهنني حليف الأنصار صحابي. (فِي لَيْلَةِ مَطَرٍ)، وفي رواية: في ليلة مطيرة، أو ذات مطر. (وَظُلُمَةٍ)، أي: وفي ظلمة. (نَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، أي: ليصلي لنا كما في رواية أبي داود والترمذي، وعند عبد الله بن أحمد والنسائي: قال: - أي: عبد الله بن خبيب - أصابنا طشٌّ وظلمة فانتظرنا رسول الله ﷺ ليصلي بنا،

(٢١٨٣) أَبُو دَاوُدَ (٥٠٨٢) فِي الْأَدَبِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٧٥) فِي الدَّعَوَاتِ، وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٠/٨) فِي الاسْتِعَاذَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ.

وللنسائي أيضًا: قال: كنت مع رسول الله ﷺ في طريق مكة فأصبت خلوة من رسول الله ﷺ فدنوت منه فقال: «قُلْ».

(فَأَدْرَكَنَاهُ)، أي: لحقناه. (فَقَالَ: قُلْ)، أي: اقرأ. (قُلْتُ: مَا أَقُولُ؟)، أي: ما أقرأ؟ (قَالَ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، محل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ نصب باقراً مقدراً وقوله: (وَالْمَعْوِذَتَيْنِ) بكسر الواو وتفتح عطف عليه، والمراد بهما: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ السورتان. قال السندي: جملة (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أريد بها السورة المعهودة على أنها مفعول لفعل مقدر مثل قل: أي: قل هذه السورة المصدرة بـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ المعوذتين عطف عليها.

(حِينَ تَصْبِحُ) من الإصباح ظرف للفعل المقدر. (وَحِينَ تُمْسِي) من الإمساء. (تَكْفِيكَ) بالتأنيث، أي: السور الثلاث. (مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)، قال الطيبي: أي: تدفع عنك كل سوء فـ«مِنْ» زائدة في الإثبات على مذهب جماعة، وعلى مذهب الجمهور أيضًا؛ لأن (تَكْفِيكَ) متضمنة للنفي كما يعلم من تفسيرها بتدفع. ويصح أن تكون لابتداء الغاية، أي: تدفع عنك من أول مراتب السوء إلى آخرها، أو تبعيضية، أي: بعض كل نوع من أنواع السوء، ويحتمل أن يكون المعنى تغنيك عما سواها، أي: مما يتعلق بالتعوذ من الأوراد. قلت: وقع في رواية النسائي: «تَكْفِيكَ كُلِّ شَيْءٍ»، أي: بحذف «من». وفي الحديث: دليل على أن تلاوة هذه السور عند المساء وعند الصباح تكفي التالي من كل شيء يخشى منه كائنًا ما كان.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الدعوات. (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الأدب. (وَالنَّسَائِيُّ) في الاستعاذة وأخرجه أيضًا عبد الله بن أحمد في «زياداته على المسند» (ج ٥ ص ٣٦٢) كلهم من طريق أبي سعيد أسيد بن أبي أسيد البراد عن معاذ بن عبد الله عن أبيه، وأخرجه البخاري في «التاريخ» والنسائي أيضًا من طريق زيد بن أسلم عن معاذ وأورده من وجهين عن معاذ بن عبد الله عن أبيه عن عقبة بن عامر وله عن عقبة طرق أخرى عند النسائي وغيره مطولاً ومختصراً.

قال الحافظ في «الإصابة» (ج ٢ ص ٣٠٣): ولا يبعد أن يكون الحديث محفوظاً من الوجهين، فإنه جاء أيضًا من حديث ابن عباس الجهني، ومن حديث جابر بن عبد الله الأنصاري انتهى. والحديث صححه الترمذي ونقل المنذري في «مختصر السنن» و«الترغيب» تصحيح الترمذي وأقره.

٢١٨٤ - [٥٦] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْرَأُ سُورَةَ هُودٍ أَوْ سُورَةَ يُوسُفَ؟ قَالَ: «لَنْ تَقْرَأَ شَيْئًا أَبْلَغَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾». [رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالْدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢١٨٤ - قوله: (أَقْرَأُ) بحذف همزة الاستفهام، أي: أأقرأ ويحتمل أن يقرأ المرسوم بالمد فيفيد الاستفهام من غير حذف. (سُورَةُ هُودٍ أَوْ سُورَةُ يُوسُفَ)، أي: أَقْرَأُ إحداهما؛ لدفع السوء عني وقوله: «أَقْرَأُ»، كذا في النسخ الحاضرة، وهكذا هو في رواية الحاكم، لكن الذي عند أحمد والنسائي والدارمي: أقرئني سورة هود وسورة يوسف. وكذا عند ابن حبان وابن السني، وهكذا نقله الجزري في «جامع الأصول» (ج ٩ ص ٣٧٠). (لَنْ تَقْرَأَ شَيْئًا أَبْلَغَ عِنْدَ اللَّهِ)، أي: أتم وأعظم في باب التعوذ؛ لدفع السوء وغيره، وهذا لفظ النسائي وأحمد في رواية. وللدارمي وأحمد في رواية أخرى: «لَنْ تَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ سُورَةً أَحَبَّ إِلَيَّ اللَّهِ وَلَا أَبْلَغَ عِنْدَهُ»، وكذا عند ابن حبان والحاكم. (مِنْ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ)، أي: من هذه السورة.

وقال الطيبي: أي: من هاتين السورتين على طريقة قوله: «تَعَوَّذُ بِهِمَا...» إلخ. وقال ابن الملك: والمراد: التحريض على التعوذ بهاتين السورتين، انتهى. وكأنهما أرادا أن الحديث من باب الاكتفاء بإحدى القريتين عن الأخرى، ولينفق الحديثان ويطابقا ما في حديث مسلم في المعوذتين لم ير مثلهن.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٤ ص ١٤٩، ١٥٥). (وَالنَّسَائِيُّ) في الاستعاذة. (وَالْدَّارِمِيُّ) وأخرجه أيضاً ابن حبان في «صحيحه» وابن السني (ص ٢٢٢) والحاكم (ج ٢ ص ٥٤٠)، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، والحديث عزاه في «الكنز» للبيهقي والطبراني أيضاً.

الفصل الثالث

٢١٨٥ - [٥٧] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«أَعْرَبُوا الْقُرْآنَ، وَاتَّبِعُوا غَرَائِبَهُ، وَغَرَائِبُهُ فَرَائِضُهُ وَحُدُودُهُ».

{ضعيف}

الشرح

٢١٨٥ - قوله: (أَعْرَبُوا) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة وكسر الراء. (الْقُرْآنَ)، المراد بإعراب القرآن: معرفة معاني ألفاظه وتبيينها، وليس المراد: الإعراب المصطلح عليه عند النحاة وهو ما يقابل اللحن. قال في «اللمعات»: أي: بينوا معانيه وأظهروها، والإعراب: الإبانة والإفصاح، وهذا يشترك فيه جميع من يعرف لسان العرب، ثم ذكر ما يخص بأهل الشريعة من المسلمين بقوله: (وَاتَّبِعُوا غَرَائِبَهُ) وفسر الغرائب بالفرائض من الأحكام الواجبة والحدود الشاملة لها ولغيرها حتى السنن والآداب، وسماها غرائب لاختصاصها بأهل الدين أو؛ لأن الإيمان غريب فأحكامه تكون غرائب، انتهى. وقيل المعنى: أعربوا القرآن، أي: بينوا ما في القرآن من غرائب اللغة وبدائع الإعراب وقوله: (وَاتَّبِعُوا غَرَائِبَهُ) لم يرد به غرائب اللغة؛ لئلا يلزم التكرار ولهذا فسر به بقوله: (وَغَرَائِبُهُ فَرَائِضُهُ وَحُدُودُهُ)، والمراد بالفرائض: المأمورات وبالحدود المنهيات.

وقال الطيبي: يجوز أن يراد بالفرائض فرائض المواريث وبالحدود حدود الأحكام، أو يراد بالفرائض: ما يجب على المكلف اتباعه وبالحدود ما يطلع به على الأسرار الخفية والرموز الدقيقة. قال: وهذا التأويل قريب من معنى خير: «أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منها ظهر وبطن...» الحديث فقله: «أَعْرَبُوا الْقُرْآنَ» إشارة إلى ما ظهر منه وفرائضه وحدوده إلى ما بطن منه، انتهى.

وقال القاري: وحاصل المعنى: بينوا ما دلت عليه آياته من غرائب الأحكام

وبدائع الحكم وخوارق المعجزات، ومحاسن الآداب وأماكن المواعظ من الوعد والوعيد، وما يترتب عليه من الترغيب والترهيب، أو بينوا إعراب مشكل ألفاظه وعباراته ومحامل مجملاته ومكنونات إشاراته، وما يرتبط بتلك الإعرابات من المعاني المختلفة باختلافها؛ لأن المعنى تبع للإعراب.

٢١٨٦ - [٥٨] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّسْبِيحُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّوْمِ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ».

{ضعيف}

الشرح

٢١٨٦ - قوله: (قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ) فرضاً كانت أو نفلاً. (أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ)؛ لكونها منضمة إلى عبادة أخرى؛ ولأن الصلاة محل مناجاة الرب، وأفضل عبادات البدن الظاهرة، ولكون القراءة فيها بالحضور أقرب وأحرى.

(وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ)، أي: وإن كانا في الصلاة، والمراد: التسبيح والتكبير وأمثالهما من سائر الأذكار؛ لكون القرآن كلام الله وفيه حكمه وأحكامه. وقيل؛ لأن التسبيح والتكبير والتحميد والتهليل بعض القرآن، ولذلك فضلوا القيام في الصلاة على الركوع والسجود من جهة أن القيام فيها محل قراءة القرآن، وهذه الأفضلية إنما هي فيما لم يرد فيه ذكر بخصوصه، أي: هذا الحكم إنما هو في غير الأوقات التي يطلب فيها التسبيح ونحوه، فهو عقب الصلاة أفضل من قراءة القرآن، وأمّا ذات القرآن، فهي أفضل من غيرها مطلقاً والكلام إنما هو في الاشتغال.

(وَالتَّسْبِيحُ)، أي: ونحوه وترك التكبير اكتفاء. (أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ)، وقد اشتهر

أَنَّ العبادة المتعدية أفضل من اللازمة، لكن ينبغي أن يخص هذا الحكم بما عدا ذكر الله فيستثنى الذكر منه قاله في «اللمعات». وقال القاري: قوله: (مِنَ الصَّدَقَةِ)، أي: من الصدقة المالية المجردة عن الذكر؛ لأن المقصود من جميع العبادات والخير ذكر الله.

(وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّوْمِ)، أي: صوم التطوع، قيل: أي: في بعض الأحيان وإلا فصدقة بتمرة على غير مضطر لا تساوي صوم يوم لما يترتب عليه من المشقة. وقيل؛ لأن الصدقة نفع متعدد والصوم قاصر. وقال في «اللمعات»: جعلها أفضل منه من جهة أن الصوم إمساك المال عن نفسه، ثم إنفاقه عليها وفي الصدقة إنفاق على الغير وجهة أفضلية الصوم المشار إليها بقوله ﷺ: «كُلُّ عَمَلٍ بَنِي آدَمَ يُضَاعَفُ، الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» باقية ولا شك أن اختلاف الجهات يعتبر في أمثال هذه المسائل وإلى هذا أشار بقوله: (وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ)، انتهى.

وقال الطيبي: قيل: ما تقدم من أن «كل عمل بني آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها...» الحديث: يدل على أن الصوم أفضل، ووجه الجمع أنه إذا نظر إلى نفس العبادة كانت الصلاة أفضل من الصدقة، والصدقة أفضل من الصوم. وإذا نظر إلى كل واحد منها وما يؤول إليه من الخاصة التي لم يشاركها غيره فيها كان الصوم أفضل، انتهى.

(وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ)، أي: وقاية من النار، أي: مما يجر إليها في الدنيا ومن عذاب الله في العقبى، وإذا كان هذا من فوائد الصوم للفضول فما بالك بالصدقة التي هي أفضل منه.



٢١٨٧ - [٥٩] وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قِرَاءَةُ الرَّجُلِ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ الْمُصْحَفِ أَلْفُ دَرَجَةٍ، وَقِرَاءَتُهُ فِي الْمُصْحَفِ تُضَعَّفُ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَلْفِي دَرَجَةٍ».

{ضعيف}

الشرح

٢١٨٧ - قوله: (وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ) بن أبي أوس الثقفي الطائفي. قال في «التقريب»: مقبول من أوساط التابعين. وقال في تهذيب التهذيب: ذكره ابن حبان في «الثقات». (عَنْ جَدِّهِ)، أي: أوس بن أبي أوس الثقفي الصحابي، وهو غير أوس بن أوس الثقفي الصحابي الذي تقدم حديثه في الفصل الثاني من باب الجمعة (ج ٢ ص ٢٨٠). قال في «التقريب»: أوس بن أبي أوس واسم أبي أوس حذيفة الثقفي صحابي وهو غير الذي قبله - يعني: أوس بن أوس - على الصحيح.

وقال في «تهذيب التهذيب» (ج ٥ ص ٥٤١) و«الإصابة» (ج ١ ص ٨٩): في ترجمة أوس بن أوس الثقفي نقل عباس الدوري عن ابن معين أن أوس بن أوس الثقفي وأوس بن أبي أوس واحد. وقيل: إن ابن معين أخطأ في ذلك، وأن الصواب أنهما اثنان وقد تبع ابن معين جماعة على ذلك منهم أبو داود، والتحقيق: أنهما اثنان، ومن قال في أوس بن أوس، أوس بن أبي أوس أخطأ كما قيل في أوس بن أبي أوس أوس بن أوس وهو خطأ. وأمّا أوس بن أبي أوس فاسم والده حذيفة كما سيأتي. وقال في (ج ١ ص ٨٢) من «الإصابة»: أوس بن حذيفة بن ربيعة الثقفي هو أوس بن أبي أوس وهو والد عمر بن أوس وجد عثمان بن عبد الله بن أوس. قال أحمد في «مسنده» (ج ٤ ص ٨): أوس بن أبي أوس هو أوس بن حذيفة.

وقال البخاري في «تاريخه»: (ج ١ ص ١٦، ١٧) أوس بن حذيفة الثقفي والد عمرو بن أوس، ويقال: أوس بن أبي أوس، ويقال: أوس بن أوس له صحبة،

وكذا قال ابن حبان في الصحابة. وقال أبونعيم في «معرفة الصحابة»: اختلف المتقدمون في أوس هذا، فمنهم من قال: أوس بن حذيفة، ومنهم من قال: أوس ابن أبي أوس، وكنى أباه، ومنهم من قال: أوس بن أوس. وأمّا أوس بن أوس الثقفي - الذي تقدم حديثه في الجمعة - فروى عنه الشاميون. وقيل: فيه أوس بن أبي أوس أيضًا، قال: وتوفي أوس بن حذيفة سنة تسع وخمسين، انتهى.

(قِرَاءَةُ الرَّجُلِ) المراد بالرجل: الشخص، فيشمل الأنثى والخشى فهو وصف طردي. (الْقُرْآنُ فِي غَيْرِ الْمُصْحَفِ)، أي: من حفظه. (أَلْفُ دَرَجَةٍ)، أي: ذات ألف درجة. قال الطيبي: ألف درجة خبر لقوله: (قِرَاءَةُ الرَّجُلِ) على تقدير مضاف، أي: ذات ألف درجة ليصح الحمل كما في قوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَتٌ﴾، أي: ذوو درجات. (تُضَعَّفُ) بتشديد العين، أي: تزداد، وفي «الجامع الصغير» و«مجمع الزوائد»: «تُضَاعَفُ»، أي: تتضاعف في الثواب. (عَلَى ذَلِكَ)، أي: على ما ذكر من القراءة في غير المصحف.

(إِلَى أَلْفِي دَرَجَةٍ)؛ لحظ النظر في المصحف وحمله ومسه. قيل: ومحل ذلك إذا كانت قراءته في المصحف أخشع كما هو الغالب، فإن كان عن ظهر قلب أخشع كان أفضل. قال النووي في «الأذكار»: قال أصحابنا: قراءة القرآن في المصحف أفضل من القراءة من حفظه، وهو المشهور عن السلف عليهم السلام، وهذا ليس على إطلاقه بل إن كان القاري من حفظه يحصل له من التدبر والتفكير وجمع القلب والبصر أكبر مما يحصل من المصحف، فالقراءة من الحفظ أفضل وإن استويا فمن المصحف أفضل، أي؛ لأنه ضم إلى عبادة القراءة عبادة النظر في المصحف فلاشتمال هذه على عبادتين كان أفضل.

قال: وهذا مراد السلف. وقيل: إن زاد خشوعه وتدبره وإخلاصه في أحدهما فهو الأفضل وإلا فالنظر، ويدل كلام الطيبي على أن التمكن من التفكير والتدبر واستنباط المعاني في صورة القراءة من المصحف أكثر. قال في «اللمعات»: وفي كليته نظر.

٢١٨٨ - [٦٠] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُلُوبُ تَصْدَأُ كَمَا يَصْدَأُ الْحَدِيدُ إِذَا أَصَابَهُ الْمَاءُ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا جِلَاؤُهَا؟ قَالَ: «كَثْرَةُ ذِكْرِ الْمَوْتِ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ».

[رَوَى النَّبَيْهِيُّ الْأَحَادِيثَ الْأَرْبَعَةَ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ] {ضعيف}

الشرح

٢١٨٨ - قوله: (تصدأ) بالهمز، أي: يعرض لها دنس ووسخ بتراكم الغفلات وتزاحم الشهوات. (كَمَا يَصْدَأُ)، أي: يتوسخ من صدأ الحديد كسمع وصدؤ ككرم علاه الصدأ، وهو مادة لونها يأخذ من الحمرة والشقرة تتكون على وجه الحديد ونحوه بسبب رطوبة الهواء.

(وَمَا جِلَاؤُهَا؟) بكسر الجيم، أي: آلة جلاء صدأ القلوب من وسخ العيوب. (كَثْرَةُ ذِكْرِ الْمَوْتِ)، وهو الواعظ الصامت ويوافقه الحديث المشهور «أكثر ذكر هادم اللذات» بالمهملة والمعجمة، أي: قاطعها أو مزيلها من أصلها. (وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ) بالرفع ويجوز جره وهو الواعظ الناطق فهما بلسان الحال وبيان القول يبردان عن قلوب الرجال أوساخ محبة الغير من الجاه والمال.

(رَوَى النَّبَيْهِيُّ الْأَحَادِيثَ الْأَرْبَعَةَ...) إلخ. الحديث الأول، أي: حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم أيضاً (ج ٢ ص ٤٣٩) بلفظ: «أَعْرَبُوا الْقُرْآنَ وَالتَّمَسُّوا غَرَائِبَهُ»، وفي سنده عبد الله بن سعيد المقبري، ونسبه السيوطي في «الجامع الصغير»، وعلى المتقي في «كنز العمال» لابن أبي شيبة أيضاً، ونسبه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٧ ص ١٦٣) إلى أبي يعلى، وقال: فيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو متروك. وقد ذكره الثلاثة بلفظ: «التَّمَسُّوا غَرَائِبَهُ»، بدل قوله: «اتَّبِعُوا غَرَائِبَهُ»، ورواه أيضاً البيهقي في «الشعب» والديلمي بأطول من هذا كما في «الكنز». وفي الباب عن ابن مسعود عند الطبراني في «الأوسط» ذكره الهيثمي،

وقال: فيه نهشل وهو متروك. والحديث الثاني - أي: حديث عائشة - عزاه في «الجامع الصغير» و«كنز العمال» إلى الدارقطني في «الإفراد» والبيهقي في «الشعب»، ولا يدرى حال سنده.

والحديث الثالث - أي: حديث عثمان بن عبد الله بن أوس عن جده - أخرجه أيضاً ابن عدي والطبراني في «الكبير» كما في «الجامع الصغير» و«الكنز» و«مجمع الزوائد»، قال الهيثمي: وفيه أبو سعيد بن عوذ، وثقه ابن معين في رواية وضعفه في أخرى، وبقية رجاله ثقات. قلت: قال الذهبي في «الميزان» (ج ٢ ص ١٦٣) والحافظ في «اللسان» (ج ٦ ص ٣٨٣): أبو سعيد بن عوذ المكتب حدث عن بعض التابعين، اسمه رجاء بن الحارث ضعيف، روى أحمد بن أبي مريم عن يحيى بن معين؛ ليس به بأس، وروى غيره عن ابن معين: ضعيف. ثم ذكرا هذا الحديث ونقلوا عن ابن عدي، أنه قال: مقدار ما يرويه أبوسعيد بن عوذ غير محفوظ، وفي الباب عن أبي سعيد أخرجه الحكيم الترمذي والبيهقي في الشعب بإسناد ضعيف، وعن عمرو بن أوس أخرجه ابن مردويه، وعن ابن مسعود أخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في «الشعب»، وعن عبادة بن الصامت، أخرجه الحكيم الترمذي كما في «الجامع الصغير». والحديث الرابع - أي: حديث ابن عمر - رواه أيضاً محمد بن نصر وأبو نعيم في «الحلية» والخرائطي في «اعتلال القلوب» والخطيب في «التاريخ»: كما في «الكنز» ولم أقف على حال سنده.



٢١٨٩- [٦١] وَعَنْ أَيُّفَعِ بْنِ عَبْدِ الْكَلَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ سُورَةِ الْقُرْآنِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ قَالَ: فَأَيُّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «آيَةُ الْكُرْسِيِّ» ﴿٢﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٣﴾. قَالَ: فَأَيُّ آيَةٍ يَا نَبِيَّ اللَّهِ تُحِبُّ أَنْ تُصَيِّبَكَ وَأُمْتِكَ؟ قَالَ: «خَاتِمَةُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّهَا مِنْ خَزَائِنِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تَحْتِ عَرْشِهِ، أَعْطَاهَا هَذِهِ الْأُمَّةَ، لَمْ تَتْرُكْ خَيْرًا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ». [رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢١٨٩- قوله: (وَعَنْ أَيُّفَعِ بْنِ عَبْدِ الْكَلَاعِيِّ) بفتح الهمزة وسكون التحتانية وفتح الفاء بعدها عين مهملة بوزن أحمد. (بْنِ عَبْدِ) بالتثنية. (الْكَلَاعِيُّ) بفتح الكاف وخفة اللام وبالعين المهملة، منسوب إلى ذي الكلاع قبيلة في اليمن. وقيل: موضع منه. و«أَيُّفَعٌ» هذا ذكره الحافظ في «الإصابة» في القسم الرابع من حرف الألف، وهو مخصوص بمن ذكر في الكتب المؤلفة في الصحابة على سبيل الوهم والغلط. قال في (ج ١ ص ١٣٥): «أَيُّفَعُ بْنُ عَبْدِ الْكَلَاعِيِّ» تابعي صغير استدركه أبو موسى المدني. وقال: أخرجه الإسماعيلي في «الصحابة». قال الإسماعيلي: حدثنا أحمد بن الحسن، حدثنا الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن صفوان بن عمرو السكسكي الحمصي، قال: سمعت أيفع بن عبد الكلاعي على منبر حمص يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَدْخَلَ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلَ النَّارِ النَّارَ، قَالَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ كَمْ لِبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ...» الحديث. وقد تابعه أبو يعلى عن الهيثم ابن خارجة، عن الوليد. رجال إسناده ثقات، إلا أنه مرسل أو معضل، ولا يصح لأيفع سماع من صحابي، وإنما ذكر ابن أبي حاتم روايته عن راشد بن سعد المقرئ^(*) الحمصي من ثقات أوساط التابعين. وقال عبدان: سمعت محمد بن

(٢١٨٩) الدَّارِمِيُّ (٣٣٨٠) عن أيفع بن عبد الله الكلاعي. أحد التابعين. مرسلًا.

(*) هكذا بالأصل، والصواب: «المقرئي» انظر: «سير أعلام النبلاء» تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط

المثنى يقول: مات أيفع سنة ست ومائة.

وقال الدارمي في «مسنده»: أخبرنا يزيد بن هارون، عن حريز بن عثمان، عن أيفع بن عبد، عن النبي ﷺ في فضل آية الكرسي وهو مرسل أيضاً أو معضل، انتهى كلام الحافظ. هذا وقد ظن المصنف والجزري وغيرهما أن أيفع بن عبد هذا هو أيفع بن ناكورا - بالنون وضم الكاف - المعروف بذي الكلاع الحميري، وهذا خطأ والصواب أنه غيره، الأول متأخر وهذا زمنه متقدم عليه، واختلف في اسمه واسم أبيه، فقيل: أسمىفع، سميفع، ويقال: أيفع بن ناكورا. وقيل: ابن حوشب ابن عمرو بن يعفر بن يزيد الحميري، وكان يكنى أبا شرحبيل، ويقال: أبا شرحبيل، بعث إليه النبي ﷺ جريراً فأسلم.

قال ابن عبد البر: كان - يعني: أيفع بن ناكورا المعروف بذي الكلاع - رئيساً في قومه مطاعاً متبوعاً، فكتب إليه النبي ﷺ في التعاون على الأسود ومسيمة وطليحة، وكان الرسول إليه جرير بن عبد الله البجلي، فأسلم وخرج مع جرير وذي عمر إلى النبي ﷺ فمات النبي ﷺ قبل أن يصلأ إليه.

قال ابن عبد البر: ولا أعلم لذي الكلاع صحبة أكثر من إسلامه واتباعه النبي ﷺ في حياته، وقدم في زمن عمر، فروى عنه وشهد صفين مع معاوية، وقتل بها سنة سبع وثلاثين قتله الأشتر النخعي، وقيل: غيره. قال: ولا أعلم له رواية إلا عن عمر وعوف بن مالك، ونقل الحافظ عن معجم الشعراء للمرزباني أنه قال: أسمىفع بن الأكور ذو الكلاع الأصغر مخضرم له مع عمر أخبار، ثم بقي إلى أيام معاوية.

(أَيُّ سُورَةِ الْقُرْآنِ أَعْظَمُ)، أي: في شأن التوحيد، فلا ينافي ما مر في الفاتحة أنها أعظم سورة القرآن. وقيل: إنها أعظم بعد الفاتحة. وقال ابن حجر: حديث الفاتحة طرقه كلها صحيحة بخلاف هذا الحديث. وقال في «اللمعات»: قد سبق أن أعظم سورة في القرآن فاتحة الكتاب، فيعتبر تعدد الجهات، ففاتحة الكتاب أعظم من جهة جامعيتها لمقاصد القرآن، ووجوب قراءتها في الصلاة، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ؛ لبيان توحيد الحق سبحانه، وآية الكرسي؛ لجامعية صفاته الثبوتية والسلبية، وعظمته وجلالته، وخواتيم سورة البقرة؛ لاشتمالها على الدعاء الجامع لخير الدنيا والآخرة والله تعالى أعلم.

(فَأَيُّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ أَعْظَمُ)، أي: في بيان صفاته تعالى. (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)، أي: إلى آخرها. (تُحِبُّ أَنْ تُصَيِّكَ وَأُمَّتَكَ)، أي: خيرها وبركتها، وقيل: ثوابها وفائدتها. (قَالَ: خَاتِمَةُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ)، أي: من ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾، أي: هي التي أحب أن تنالني وأمتي فائدتها قبل بقية القرآن. (مِنْ تَحْتِ عَرْشِهِ) خبر بعد خبر، أي: نزولها من تحت عرشه، أو التقدير: من خزائن رحمة الله الكائنة، أو كائنة من تحت عرشه، وهذا بحسب الإعراب، وأما معناه: فأنا على حقيقة إدراكه في حجاب. (أَعْطَاهَا هَذِهِ الْأُمَّةَ)، أي: بخصوصها. (إِلَّا اشْتَمَلَتْ)، أي: تلك الخاتمة. (عَلَيْهِ)، أي: على ذلك الخير عبارة وإشارة. قال الطيبي: أما خير الآخرة، فإن قوله: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ إلى قوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾؛ إشارة إلى الإيمان والتصديق، وقوله: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ إلى الإسلام والانقياد والأعمال الظاهرة، وقوله: ﴿وَالِلَكَ الْمَصِيرُ﴾؛ إشارة إلى جزاء العمل في الآخرة، وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾؛ إشارة إلى المنافع الدنيوية، والله أعلم.

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ) في فضائل القرآن. قال: حدثنا أبو المغيرة - عبد القدوس بن الحجاج الحمصي ثنا صفوان بن عمرو السكسكي، حدثني أيفع بن عبد الكلاعي قال: قال رجل: يا رسول الله... إلخ. ورجاله ثقات إلا أنه مرسل أو معضل كما تقدم، ولم أقف على من خرجه غيره.

٢١٩٠ - [٦٢] وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ».

[رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ] {ضعيف}

الشرح

٢١٩٠ - قوله: (وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ) بضم عين مهملة وفتح ميم مصغراً، ابن سويد اللخمي، حليف بني عدي الكوفي، ويقال: الفرسى بفتح الفاء

(٢١٩٠) الدَّارِمِيُّ (٣٣٧٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٣٧٠) فِي الشُّعَبِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا.

والراء ثم مهملة نسبة إلى فرس له سابق كان يقال: القبطي بكسر القاف وسكون الموحدة، وربما قيل ذلك لعبد الملك، ثقة فقيه تغير حفظه، وربما دلس من أوساط التابعين، مات سنة ست وثلاثين، وله مئة وثلاث سنين كذا في التقريب.

(شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ)، أي: جسماني وروحاني بأن تقرأ وتتلّى، ثم يتفل في المريض، أو تكتب وتمحى وتسقى، وتخلف الشفاء؛ لسوء الطوية وضعف الإيمان واليقين وعدم الإخلاص. قال الطيبي: يشمل داء الجهل والكفر والمعاصي والأمراض الظاهرة. ولقد بين ابن القيم في كتابه «الطب النبوي» وجه كون الفاتحة شفاء من الأدوية؛ سيّما من السم، فعليك أن تراجع ما كتب فيه في رقية اللديغ بالفاتحة. وأمّا مسألة شرب المريض ما كتب في الإناء من القرآن بعد غسله للاستشفاء فراجع لذلك (الإتقان ج ٢ ص ١٦٦).

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ) عن قبيصة بن عقبة السوائي عن الثوري عن عبد الملك بن عمير ورجاله ثقات إلا أنه مرسل. (وَالْبَيْهَقِيُّ...) إلخ. قال السيوطي في «الإتقان» (ج ٢ ص ١٦٣): أخرج البيهقي وغيره من حديث عبد الله بن جابر: «فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»، وأخرج الخلعي في «فوائده» من حديث جابر بن عبد الله: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا السَّامَ، وَالسَّامُ الْمَوْتُ». وأخرج سعيد ابن منصور في «سننه» والبيهقي في «الشعب» عن أبي سعيد، وأبو الشيخ في «الثواب» عن أبي هريرة وأبي سعيد معاً: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنَ السَّمِّ».

٢١٩١ - [٦٣] وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ قَرَأَ آخِرَ آلِ عِمْرَانَ فِي لَيْلَةٍ، كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ.

الشرح

٢١٩١ - قوله: (مَنْ قَرَأَ آخِرَ آلِ عِمْرَانَ)، أي: من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] إلى آخر السورة. (فِي لَيْلَةٍ)، أي: أولها أو آخرها،

وقد ثبت قراءته عليه الصلاة والسلام أول ما استيقظ من نومه من الليل لصلاة التهجد.

(كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ)، أي: ثواب صلاة التهجد. وقال القاري: أي: كتب من القائمين بالليل.

٢١٩٢ - [٦٤] وَعَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: مَنْ قَرَأَ سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ إِلَى اللَّيْلِ. [رَوَاهُمَا الدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢١٩٢ - قوله: (وَعَنْ مَكْحُولٍ) الشامي التابعي المشهور. (صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ)، أي: دعت له واستغفرت.

(رَوَاهُمَا الدَّارِمِيُّ) أمّا أثر عثمان، فرواه عن إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عثمان وابن لهيعة قد تقدم الكلام فيه.

وأما أثر مكحول، فرواه عن محمد بن المبارك عن صدقة بن خالد عن يحيى بن الحارث الذماري الغساني الشامي عن مكحول وهو مقطوع، والمقطوع في اصطلاحهم ما جاء عن التابعي، أو من دونه من قوله أو فعله موقوفاً عليه وهو ليس بحجة كالموقوف وهو المروي عن الصحابي قولاً له أو فعلاً أو تقريراً إلا إذا كان ذلك مما لا مجال للاجتهاد فيه، فيكون في حكم المرفوع كالأخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص مثلاً، والأمر هاهنا كذلك، وهكذا يقال في أثر عثمان.



٢١٩٣ - [٦٥] وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَتَمَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ بِآيَتَيْنِ، أُعْطِيَتْهُمَا مِنْ كَنْزِهِ الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَعَلَّمُوهُنَّ وَعَلِّمُوهُنَّ نِسَاءَكُمْ، فَإِنَّهَا صَلَاةٌ، وَقُرْبَانٌ، وَدُعَاءٌ».

[رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا].

الشرح

٢١٩٣ - قوله: (وَعَنْ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون التحتية وبالراء مصغراً. (بْنِ نُفَيْرٍ) بضم النون وفتح الفاء وسكون التحتانية وبالراء ابن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي ثقة جليل من كبار تابعي أهل الشام مخضرم، ولأبيه صحبة فكأنه ما وفد إلا في عهد عمر، مات سنة ثمانين، وقيل: بعدها قاله في «التقريب». وقال في «التهذيب»: أدرك زمن النبي ﷺ، وروى عنه وعن أبي بكر الصديق مرسلًا، وعن عمر بن الخطاب وفي سماعه منه نظر، وعن أبيه وأبي ذر وخلق، وعنه ابنه عبد الرحمن ومكحول وأبو الزاهرية وغيرهم.

(أُعْطِيَتْهُمَا) بصيغة المجهول، وفي رواية الحاكم: «أُعْطَانِيَهُمَا»، (مِنْ كَنْزِهِ)، أي: المعنوي أو الحسي. (فَتَعَلَّمُوهُنَّ)، أي: كلمتهما. (وَعَلِّمُوهُنَّ نِسَاءَكُمْ) لعل تخصيصهن؛ لكونهن أولى بتعليمهن من غيرهن، لا لأن غيرهن لا يعلمهن، وزاد في رواية الحاكم: «وَأَبْنَاءَكُمْ».

(فَإِنَّهَا)، أي: كلمتهما أو كل واحدة من الآيتين، وفي بعض النسخ من «السنن» للدارمي: «فَإِنَّهُمَا»، أي: بضمير التثنية. (صَلَاةٌ)، أي: رحمة خاصة لقائلها، أو رحمة عظيمة لما فيها من النص على رفع الإصر عن هذه الأمة أو استغفار أو ما يصلى بها. قال القاري: وهو الأظهر؛ لأن الاستغفار دعاء فيكرر. (وَقُرْبَانٌ) بضم القاف وكسرها، أي: ما يتقرب به إلى الله تعالى وقوله: «قُرْبَانٌ»، كذا في النسخ الحاضرة من «المشكاة» وهكذا في بعض النسخ من سنن الدارمي، ووقع في بعضها «قُرْآنٌ» بدل «قُرْبَانٌ»، وهكذا وقع في رواية الحاكم، والمعنى:

أنها صلاة، أي: جملة الآيتين يصلي بهما، يعني: يقرأ بهما المصلي في صلاته وقرآن، أي: يتلى بهما قرآنًا، يعني: يتلو بهما التالي في تلاوته.

والحاصل: أنهما لفظ منزل عليه ﷺ متعبد بتلاوته كغيرهما. (وَدُعَاءٌ)، أي: ويدعى بهما، يعني: يدعو بهما الداعي في دعائه، والمراد: أنهما مشتملتان على الدعاء، وهذا لا ينافي أن غيرهما منه ما هو مشتمل على الدعاء. قال الطيبي: الضمير في أنها راجع إلى معنى الجماعة من الكلمات والحروف في قوله: «بِآيَتَيْنِ» على طريقة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] ولم يرد بالصلاة الأركان؛ لأنها غيرها، ولا الدعاء للتكرار، بل أراد الاستغفار نحو غفرانك واغفر لنا. وأما القربان فإمّا إلى الله كقوله: ﴿وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، وإمّا إلى الرسول كقوله: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ﴾.

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا)، وكذا الحاكم (ج ١ ص ٥٦٢) وأبو داود في «مراسيله»، وأخرجه الحاكم أيضًا مسندًا موصولًا، عن جبير بن نفير، عن أبي ذر، ومدار المرسل والموصول على معاوية بن صالح الراوي عن أبي الزاهرية، عن جبير. قال الحاكم بعد روايته عن أبي ذر: هذا حديث صحيح على شرط البخاري. قال الذهبي: كذا قال، ومعاوية لم يحتج به البخاري.

وقال المنذري في «الترغيب»: معاوية بن صالح لم يحتج به البخاري، إنما احتج به مسلم. قلت: قال أبو حاتم لا يحتج به، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وقال أبو إسحاق الفزاري: ما كان بأهل أن يروى عنه. ووثقه أحمد وابن معين وعبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة والنسائي والعجلي والبزار وابن حبان، وأخرج له مسلم في صحيحه والتعديل مقدم على الجرح المبهم؛ سيما إذا كان من متعنت، فحديثه صحيح أو حسن لذاته.



٢١٩٤ - [٦٦] وَعَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْرَءُوا سُورَةَ هُودٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

[رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا]

الشرح

٢١٩٤ - قوله: (وَعَنْ كَعْبٍ)، هو كعب بن ماته الحميري المعروف بكعب الأبحار، من ثقات كبار التابعين مخضرم قد سبق ترجمته. (اقْرَءُوا سُورَةَ هُودٍ) يصرف ولا يصرف. (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) لم يذكر ثواب قراءتها لظهوره، أو أشار إلى كثرته وعدم إحصائه، والله أعلم.

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ) من طريق عبد الله بن رباح، عن كعب وهو مرسل ونسبه السيوطي في «الجامع الصغير» إلى البيهقي في «الشعب». وقال: أخرجه عن كعب الأبحار مرسلًا. قال العزيزي: قال الحافظ ابن حجر: مرسل صحيح الإسناد.

٢١٩٥ - [٦٧] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَضَاءَ لَهُ النُّورَ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ».

[رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى {حسن}]

الشرح

٢١٩٥ - قوله: (أَضَاءَ لَهُ)، أي: في قلبه أو قبره أو يوم حشره في الجمع الأكبر، قاله القاري. (النُّورَ)، قيل: أي: نور السورة، أو نور أجرها. وقيل: أي: نور الهداية والإيمان، والحمل على ظاهره أولى لعدم ما ينافيه عقلاً وشرعاً كما لا يخفى. (مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ)، أي: مقدار ما بينهما من الزمان. قال الطيبي: قوله: «أَضَاءَ» له يجوز أن يكون لازماً وقوله: «مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ» ظرف فيكون إشراق

(٢١٩٤) الدارمي (٣٤٠٣) مُرْسَلًا.

(٢١٩٥) البيهقي في «الدعوات» عنه (٥٢٦).

ضوء النور فيما بين الجمعيتين بمنزلة إشراق النور نفسه بمبالغة، ويجوز أن يكون متعدياً فيكون «ما بين» مفعولاً به، وعلى الوجهين فسرت الآية: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧]، انتهى.

وقوله: (أَضَاءَ لَهُ النُّورَ)، كذا في النسخ الحاضرة من «المشكاة» ووقع عند الحاكم (ج ٢ ص ٣٦٨) والبيهقي في «سننه» (ج ٣ ص ٢٤٩): «أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ»، وهكذا نقله الجزري في «الحصن» والسيوطي في «الجامع الصغير» والشوكاني في «تحفة الذاكرين» وعليّ المتقى في «الكنز»، فالظاهر في نسخ «المشكاة» أن «مَا بَيْنَ» فاعل لـ «أَضَاءَ» على كونه لازماً، ومفعول على كونه متعدياً. قال الشوكاني: معنى إضاءة النور له ما بين الجمعيتين: أنه لا يزال عليه أثرها وثوابها في جميع الأسبوع.

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ)، وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ٢ ص ٣٦٨) من رواية نعيم بن حماد الخزاعي المروزي، عن هشيم، عن أبي هاشم يحيى بن دينار الرماني، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٣ ص ٢٤٩). قال الحاكم: صحيح الإسناد. وقال الذهبي: نعيم ذو مناكير. قلت: نعيم بن حماد هذا من الحفاظ الكبار كان أحمد يوثقه. وقال ابن معين: كان من أهل الصدق إلا أنه يتوهم الشيء فيخطئ فيه. وقال العجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. روى عنه البخاري مقروناً، وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً، وأصحاب السنن إلا النسائي. وقال النسائي: ضعيف. ونسبه أبوبشر الدولابي إلى الوضع، وتعقب ذلك ابن عدي: بأن الدولابي كان متعصباً عليه؛ لأنه كان شديداً على أهل الرأي.

قال الحافظ: هذا هو الصواب. وقال في «التقريب»: صدوق يخطئ كثيراً فقيه عارف بالفرائض. وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه. وقال: باقي حديثه مستقيم والحديث عزاه المنذري في «الترغيب» للنسائي أيضاً، ورواه الدارمي وسعيد بن منصور، عن هشيم، عن أبي هاشم بإسناده موقوفاً على أبي سعيد بلفظ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ»، ورواه البيهقي في الشعب عن أبي سعيد بهذا اللفظ مرفوعاً. وروى النسائي في «اليوم والليلة» والطبراني في «الأوسط» والحاكم أيضاً (ج ١ ص ٥٦٤) من طريق يحيى بن

أبي كثير عن شعبة، عن أبي هاشم بإسناده أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنْزِلَتْ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَقَامِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا ثُمَّ خَرَجَ الدَّجَالُ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ...» الحديث. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي، وقال الهيثمي (ج ٧ ص ٥٣) بعد عزوه للطبراني: ورجاله رجال الصحيح.

قال الحاكم والبيهقي: وبمعناه رواه سفيان الثوري عن أبي هاشم، فأوقفه. وقال النسائي بعد تخريجه: رفعه خطأ والصواب موقوفًا، ثم رواه من رواية الثوري وغندر عن شعبة موقوفًا، ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١ ص ٢٣٩) وفي أسانيدهم كلها كما ترى أبو هاشم يحيى بن دينار الرماني، والأكثر بل كلهم على توثيقه. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة. وروى أحمد (ج ٣ ص ٤٣٩) وابن السني (ص ٢١٧) والطبراني من حديث معاذ بن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَرَأَ أَوَّلَ سُورَةِ الْكَهْفِ وَآخِرَهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا مِنْ قَدَمِهِ إِلَى رَأْسِهِ، وَمَنْ قَرَأَهَا كُلَّهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» وفي إسناده ابن لهيعة، وقد سبق الكلام فيه واختلف أيضًا في رفعه ووقفه.

٢١٩٦ - [٦٨] وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ قَالَ: اقْرَءُوا الْمُنَجِّيةَ وَهِيَ ﴿الْم - تَنْزِيلٌ﴾ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَقْرُوهَا مَا يَقْرَأُ شَيْئًا غَيْرَهَا، وَكَانَ كَثِيرَ الْخَطَايَا، فَنَشَرَتْ جَنَاحَهَا عَلَيْهِ، قَالَتْ: رَبِّ اغْفِرْ لَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُكْثِرُ قِرَاءَتِي، فَشَفَعَهَا الرَّبُّ تَعَالَى فِيهِ، وَقَالَ: اكْتُبُوا لَهُ بِكُلِّ خَطِيئَةٍ حَسَنَةً، وَارْفَعُوا لَهُ دَرَجَةً.

الشرح

٢١٩٦ - قوله: (وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ) تقدم أنه تابعي. (اقْرَءُوا)، أي: في أول الليل، كما يشعر به صنيع خالد وعمله. (الْمُنَجِّيةَ)، أي: من عذاب القبر وعقاب الحشر، وقيل: من عذاب الدنيا والآخرة. (وَهِيَ ﴿الْم - تَنْزِيلٌ﴾) التي

فيها آية السجدة. (فَإِنَّهُ)، أي: الشأن. (بَلَّغْنِي)، قيل: أي: عن الصحابة فإنه لقي سبعين منهم. (أَنَّ رَجُلًا)، أي: من هذه الأمة.

(كَانَ يَقْرُؤُهَا مَا يَقْرَأُ شَيْئًا غَيْرَهَا)، أي: لم يجعل لنفسه وردًا غيرها. (فَنَشَرَتْ)، أي: بعد ما تصورت السورة أو ثوابها على صورة طير. (جَنَاحَهَا عَلَيْهِ)، أي: لتظله أو جناح رحمتها على الرجل القارئ، حماية له. (قَالَتْ) بلسان القول، وهو بدل بعض أو اشتغال من نشرت؛ لأن النشر مشتمل على الشفاعة الحاصلة بقولها: رب اغفر له. (يُكْثِرُ) من الإكثار. (فَشَفَّعَهَا) بالتشديد، أي: قبل شفاعتها. (فِيهِ)، أي: في حقه. (بِكُلِّ خَطِيئَةٍ)، أي: بدلها. (حَسَنَةً)، أي: فضلًا وإحسانًا وكرمًا وامتنانًا.

٢١٩٧ - [٦٩] وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّهَا تُجَادِلُ عَنْ صَاحِبِهَا فِي الْقَبْرِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ مِنْ كِتَابِكَ، فَشَفِّعْنِي فِيهِ، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ مِنْ كِتَابِكَ فَأَمْحُني عَنْهُ، وَإِنَّهَا تَكُونُ كَالطَّيْرِ تَجْعَلُ جَنَاحَهَا عَلَيْهِ، فَتَشْفَعُ لَهُ فَيَمْنَعُهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَقَالَ فِي ﴿تَبَرَّكَ﴾: مِثْلُهُ، وَكَانَ خَالِدًا لَا يَبِيتُ حَتَّى يَقْرَأَهُمَا.

الشرح

٢١٩٧ - قوله: (وَقَالَ)، أي: خالد. (أَيْضًا)، أي: مثل قوله الأول موقوفًا. (إِنَّهَا)، أي: السورة ﴿آلَ ١١ تَزِيلُ﴾، (تُجَادِلُ)، أي: تخاصم وتدفع غضب الرب وعذاب القبر. (عَنْ صَاحِبِهَا)، أي: من يكثر قراءتها فإن صاحب الشيء ملازم له. (تَقُولُ) بيان المجادلة. (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ)، أي: إذ كنت. (مِنْ كِتَابِكَ)، أي: القرآن المكتوب في اللوح المحفوظ. (فَشَفِّعْنِي فِيهِ) بالتشديد، أي: فأقبل شفاعتي في حقه.

(وَإِنْ لَمْ أَكُنْ مِنْ كِتَابِكَ)، أي: على الفرض والتقدير. (فَأَمْحُني) بضم الحاء. (عَنْهُ)، أي: عن كتابك؛ فإنك تمحو ما تشاء وتثبت، وعندك أم الكتاب.

قال ابن حجر: ونظير ذلك تدلل بعض خواص الملك عليه بقوله: إِنْ كُنْتُ عَبْدَكَ فَشَفِّعْنِي فِي كَذَا وَإِلَّا فَبِعْنِي، وقال الطيبي: هو كما يقول الأب لابنه الذي لم يراع حقه: إِنْ كُنْتَ لَكَ أَبًا فِرَاعِ حَقِّي، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ لَكَ أَبًا فَلَنْ تِرَاعِي حَقِّي، انتهى. ومراده: أَنْ المِرَاعَاةَ لازمة واقعة البتة، فلا ترديد في الحقيقة، ولما كانت مراعاة حق الأب أَلْزَمَ من مراعاة الابن لم يقل كما يقول الابن لأبيه، مع أنه كان أظهر في المناسبة قاله القاري.

(وَأِنَّهَا)، أي: وقال خالد: إنها. (تَكُونُ)، أي: في القبر. (كَالطَّيْرِ تَجْعَلُ جَنَاحَهَا عَلَيْهِ)؛ حماية له، وقيل: لتظله. (فَتَشْفَعُ) بسكون الشين وفتح الفاء. (وَقَالَ)، أي: خالد. (فِي تَبَارَكَ)، أي: في فضيلة سوره. (مِثْلُهُ)، أي: مثل ما قال في سورة السجدة. (وَكَانَ)، في «سنن الدارمي»: فكان. (لَا يَسِيتُ)، أي: لا يرقد.

٢١٩٨ - [٧٠] وَقَالَ طَاوُسٌ: فَضَّلْنَا عَلَى كُلِّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ بَسِيتَيْنِ

[رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ]

حَسَنَةً.

الشرح

٢١٩٨ - قوله: (وَقَالَ طَاوُسٌ)، أي: ابن كيسان التابعي المشهور. (فُضِّلْنَا) بالتشديد، أي: سورة ﴿الْعَمَّ ۝ تَنْزِيلٌ﴾، وسورة ﴿تَبَرَّكَ﴾. (عَلَى كُلِّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ بَسِيتَيْنِ حَسَنَةً)، قال القاري: هذا لا ينافي الخبر الصحيح، أن البقرة أفضل سور القرآن بعد الفاتحة؛ إذ قد يكون في المفضلون مزية لا توجد في الفاضل، أو له خصوصية بزمان أو حال، كما لا يخفى على أرباب الكمال؛ أما ترى أَنَّ قراءة «سبح» و«الكافرون» و«الإخلاص» في الوتر أفضل من غيرها، وكذا سورة «السجدة» و«الدهر» بخصوص فجر الجمعة، أفضل من غيرهما، فلا يحتاج في الجواب إلى ما قاله ابن حجر أَنَّ ذاك حديث صحيح، وهذا ليس كذلك، انتهى كلام القاري. قال شيخنا في «شرح الترمذي» (ج ٤ ص ٤٨): ما ذكره القاري من

وجه الجمع بين هذين الحديثين لا ينفي الاحتياج إلى ما ذكر ابن حجر فتفكر، انتهى. وقيل: المراد: تفضيلهما في الإنجاء من عذاب القبر والمنع منه. (رواه الدارمي)، أي: مقطوعاً، يعني: موقوفاً على التابعي من قوله، ولكنه في حكم المرفوع المرسل، فإن مثله لا يقال بالرأي. واعلم: أن ما ذكره المصنف عن خالد ابن معدان إنما هو حديثان؛ أحدهما: قد تم على قوله: «درجة»، ورواه الدارمي عن أبي المغيرة عن عبدة عن خالد بن معدان، ورجاله لا بأس بهم. والثاني: تم على قوله: «حتى يقرأهما»، رواه الدارمي عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح الحضرمي عن أبي خالد عامر بن جشيب، وبحير بن سعد عن خالد بن معدان به، وعبد الله بن صالح المصري كاتب الليث صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، قاله في «التقريب»، وقول طاووس أثر ثالث رواه الدارمي، وكذا ابن السني (ص ٢١٧) من طريق ليث بن أبي سليم عن طاووس، وأخرجه الترمذي من هذا الطريق بلفظ: تفضلان على كل سورة من القرآن بسبعين حسنة، وليث بن أبي سليم. قال الحافظ: إنه صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك، وكان الأولى أن يفصل المصنف بين الآثار الثلاثة، ويقول في الآخر: روى الأحاديث أو الآثار الثلاثة الدارمي كعادته في مثل هذا. وأما ما وقع في رواية الترمذي: «بسبعين»، فالظاهر: أنه من تصحيف الناسخ، والله أعلم. يدل على ذلك أنه ذكره السيوطي في «الدر» بلفظ: «بستين»، كما في «المشكاة» وعزاه للترمذي والدارمي وابن مردويه، ويدل عليه أيضاً رواية ابن السني. وفي الباب عن ابن مسعود أخرجه الحاكم (ج ٢ ص ٤٩٨)، وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، قال: يؤتى الرجل في قبره فتؤتى رجلاه، فتقول رجلاه: ليس لكم على ما قبلي سبيل، كان يقوم يقرأ بي سورة الملك ثم يؤتى من قبل صدره - أو قال: بطنه - فيقول: ليس لكم على ما قبلي سبيل كان يقرأ بي سورة الملك، ثم يؤتى من رأسه فيقول: ليس لكم على ما قبلي سبيل كان يقرأ بي سورة الملك، قال: فهي المانعة، تمنع من عذاب القبر، وهي في التوراة سورة الملك من قرأها في ليلة، فقد أكثر وأطاب.

وأخرجه النسائي مختصراً بلفظ: «مَنْ قَرَأَ ﴿تَبَرَكَ الَّذِي يَبْدِيهِ الْمَلِكُ﴾ [الملك: ١] كُلَّ لَيْلَةٍ مَنَعَهُ اللَّهُ عَذَابَ الْقَبْرِ»، وكنا في عهد رسول الله ﷺ نسميها

المانعة؛ لأنها في كتاب الله ﷻ سورة المانعة من قراءها في كل ليلة فقد أكثر وأطاب.

٢١٩٩ - [٧١] وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ ﴿يَس﴾ فِي صَدْرِ النَّهَارِ قُضِيَتْ حَوَائِجُهُ».

[رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا]

الشرح

٢١٩٩ - قوله: (وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ) بفتح الراء والموحدة وعطاء، هذا من مشاهير التابعين، تقدم ترجمته. (مَنْ قَرَأَ يَس) بالسكون. (فِي صَدْرِ النَّهَارِ)، أي: أوله. (قُضِيَتْ حَوَائِجُهُ)، أي: دينية ودنيوية، أو آخرة أو مطلقاً وهو الأظهر. (رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا) رجال إسناده ثقات، إلا شجاع بن الوليد بن قيس السكوني، وهو صدوق ورع، له أوهام، كذا في «التقريب»، وفي الباب عن ابن عباس عند أبي الشيخ بلفظ: «مَنْ قَرَأَ يَس لَيْلَةً أضعف على غيرها من القرآن عشراً، ومن قراها في صدر النهار وقدمها بين يدي حاجته قضيت».

٢٢٠٠ - [٧٢] وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ الْمُرْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ ﴿يَس﴾ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، فَافْرُؤُوهَا عِنْدَ مَوْتَاكُمْ».

[رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ] {ضعيف}

الشرح

٢٢٠٠ - قوله: (وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ) بفتح الميم وسكون المهملة وكسر القاف. (بْنِ يَسَارٍ) بفتح التحتية. (الْمُرْنِيُّ) بضم الميم وفتح الزاي. (ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ)، أي:

(٢١٩٩) الدَّارِمِيُّ (٣٤١٨) عن عطاء، بلغني... فرفعه.

(٢٢٠٠) الْبَيْهَقِيُّ (٢٤٥٨) في «الشعب».

طلبًا لرضاه لا غرضًا سواه. وقال المناوي: أي: ابتغاء النظر إلى وجه الله تعالى في الآخرة، أي: لا للنجاة من النار ولا للفوز بالجنة، ويؤيد الأول رواية أحمد والنسائي وغيرهما بلفظ: «يس، قَلْبُ الْقُرْآنِ وَلَا يَقْرُوهَا رَجُلٌ يُرِيدُ بِهَا اللَّهَ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ إِلَّا غَفَرَ لَهُ فَاقْرَؤُوهَا عَلَى مَوْتَاكُمْ».

(غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)، أي: الصغائر، وكذا الكبائر إن شاء، قاله القاري. (فَاقْرَؤُوهَا عِنْدَ مَوْتَاكُمْ)، أي: من حضره الموت. قال الطيبي: الفاء جواب شرط محذوف، أي: إذا كانت قراءة يس بالإخلاص تمحو الذنوب؛ فاقْرَؤُوهَا عند من شارف الموت حتى يسمعها ويجريها على القلب، فيغفر له ما قد سلف.

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ) وأخرج نحوه أحمد والنسائي وغيرهما كما تقدم، وفي الباب عن جندب بن عبد الله عند ابن حبان وغيره وعن أبي هريرة عند الدارمي وابن السني (ص ٢١٧) والطبراني والبيهقي والعقيلي وغيرهم.

٢٢٠١ - [٧٣] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامًا، وَإِنَّ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ لُبَابًا، وَإِنَّ لُبَابَ الْقُرْآنِ الْمُفَصَّلُ. [رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢٢٠١ - قوله: (إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامًا) بفتح السين، أي: علوا ورفعة، مستعار من سنام البعير، ثم كثر استعماله فيها حتى صار مثلاً. (وَإِنَّ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ)، إمّا لطولها واحتوائها على أحكام كثيرة، أو لما فيها من الأمر بالجهاد وبه الرفعة الكبيرة، قاله القاري. وقال الشوكاني: سنام الشيء أعلاه، فالمعنى: أن سورة البقرة أعلى القرآن وأرفعه. قيل: والمراد بكونها سنامًا للقرآن: أنها جمعت من الأحكام ما لم يجمعه غيرها. وقيل: لطولها طولاً يزيد على كل سورة من سور القرآن.

والظاهر: أن هذه الفضيلة لها ثابتة من غير نظر إلى طولها أو جمعها لكثير من الأحكام، ولهذا كان أخذها بركة، وكان الشيطان يفر من البيت الذي تقرأ فيه. (وَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ)، أي: مما يصح أن يكون له لب. (لُبًّا) بضم اللام، أي: خلاصة هي المقصودة منه.

قال الدارمي: الباب: الخالص. (وَإِنَّ لُبَّابَ الْقُرْآنِ الْمُفَصَّلُ)؛ لأنه فصل فيها ما أجمل في غيره، وهو من الحجرات إلى آخر القرآن على المشهور.

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ)، أي: موقوفاً وأخرجه أيضاً الطبراني، وفي سندهما عاصم بن بهدلة المقرئ وهو صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في «الصحيحين» مقرون، قاله الحافظ في «التقريب». وقال الهيثمي بعد عزو الحديث للطبراني: وفيه عاصم بن بهدلة، وهو ثقة وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح، انتهى. وأخرجه الحاكم (ج ١ ص ٥٦١) وفيه أيضاً عاصم بن بهدلة، وليس فيه ذكر لباب القرآن، وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي والحاكم (ج ١ ص ٥٦٠)، وليس فيه أيضاً ذكر «لباب القرآن» وعن معقل بن يسار عند أحمد والطبراني كما في «الكنز» وليس فيه أيضاً ذكر تلك الجملة.

٢٢٠٢ - [٧٤] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لِكُلِّ شَيْءٍ عَرُوسٌ، وَعَرُوسُ الْقُرْآنِ الرَّحْمَنُ».

الشرح

٢٢٠٢ - قوله: (لِكُلِّ شَيْءٍ)، أي: مما يصح أن يكون له عروس. (عَرُوسٌ)، أي: جمال وزينة وحسن وبهاء. (وَعَرُوسُ الْقُرْآنِ الرَّحْمَنُ)؛ وذلك لتكرر قوله: ﴿فِي آيِ الْآلَاءِ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣] قاله في «اللمعات». وقال القاري: لاشتمالها على النعماء الدنيوية، والآلاء الأخروية، ولاحتوائها على أوصاف الحور العين التي من عرائس أهل الجنة، ونعوت حليهن وحللهن.

وقال الطيبي: العروس يطلق على الرجل والمرأة عند دخول أحدهما على

الآخر، وأراد الزينة فإن العروس تحلى بالحلي وتزين بالثياب، أو أراد الزلفى إلى المحبوب والوصول إلى المطلوب. وقال الحفني: العروس مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فشبه سورة الرحمن بالعروس بجامع الحسن والميل والطرب بكل، فإن العارف إذا قرأ سورة الرحمن وتذكر النعم المكررة فيها حصل له الطرب بقدر مقامه وصفاء باله.

٢٢٠٣ - [٧٥] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْوَاقِعَةِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ لَمْ تُصِبْهُ فَاقَةٌ أَبَدًا». وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَأْمُرُ بِنَاتِهِ يَقْرَأَنَّ بِهَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ. [رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ]

الشرح

٢٢٠٣ - قوله: (لَمْ تُصِبْهُ فَاقَةٌ)، أي: حاجة وفقر. (أَبَدًا)، قال القاري: أي: لم يضره فقر لما يعطى من الصبر الجميل والوعد الجزيل، أو لم يصبه فقر قلبي لما يعطى من سعة القلب والمعرفة بالرب، والتوكل والاعتماد عليه، وتسليم النفس، وتفويض الأمر إليه، لما يستفيد من آيات هذه السورة سيما ما يتعلق فيها بخصوص ذكر الرزق من قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣] وقوله ﷻ: ﴿وَتَحْمِلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، انتهى.

وقال في «اللمعات»: قد حضَّ الشارع على بعض العبادات المؤثرة في الأمور الدنيوية التي حصولها ممد ومعين على الدين وأمور الآخرة؛ وليكونوا مشغولين بالعبادة على أي وجه كان، فذلك يورث المحبة بها ومحبتها تفضي إلى محبة من أتى بها؛ لأن محبة المنعم جلية، ومن هذه الجهة امتنانه تعالى بقوله: ﴿أَمَذَّكُمْ بِأَعْلَمٍ وَبَيْنَ ۖ وَحَتَّ وَعْيُونِ﴾ [الشعراء: ١٣٣ - ١٣٤] وأمثال ذلك.

(فِي كُلِّ لَيْلَةٍ)، وفي بعض النسخ: كل ليلة، أي: بإسقاط «في». (رَوَاهُمَا)، أي: الحديثين. (الْبَيْهَقِيُّ) حديث على لم أقف على سنده ولا على من خرجه غير البيهقي.

وقال العزيزي: إسناده حسن، وحديث ابن مسعود أخرجه أيضاً ابن السني (ص ٢١٨) ونسبه السيوطي في «الإتقان» (ج ٢ ص ١٦٥) للبيهقي والحاثر بن أبي أسامة وأبي عبيد، وإسناده ابن السني حسن.

٢٢٠٤ - [٧٦] وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ هَذِهِ السُّورَةَ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾. [رَوَاهُ أَحْمَدُ]

الشرح

٢٢٠٤ - قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ هَذِهِ السُّورَةَ) سورة (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) قال القاري: أي، محبة زائدة وهي نظير ما ورد في سورة «الفتح»: «هي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس» رواه البخاري وغيره عن عمر مرفوعاً، فزيادة المحبة في الفتح لما فيها من البشارة بالفتح والإشارة بالمغفرة، وفي هذه السورة؛ لاشتمالها على تيسير الأمور في كل معسور بقوله: ﴿وَيُيسِّرْكَ لِلْيُسْرَى﴾ [الأعلى: ٨]، وكان ﷺ يواظب على قراءتها في أول ركعات الوتر، وقراءة الإخلاصين في الركعتين الآخرين، ويمكن أن يكون محبته ﷺ لها لما فيها من قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٨ - ١٩] وهو شاهد على كون القرآن حقاً وحجة على المشركين وأهل الكتاب. (رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ١ ص ٩٦) من طريق ثوير بالمثلثة مصغراً، ابن أبي فاختة عن أبيه عن علي وثوير ضعيف متروك، فالحديث ضعيف الإسناد جداً.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٧ ص ٣٦): بعد ذكره رواه أحمد، وفيه ثوير ابن أبي فاختة وهو متروك وذكره الحافظ بن كثير في «تفسيره»، وقال: تفرد به أحمد ولم يعله، وعلي المتقى في «كنز العمال» ونسبه أيضاً للبزار والدورقي وابن مردويه وأعله بثوير بن أبي فاختة.

٢٢٠٥ - [٧٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَقْرِئْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «اقْرَأْ ثَلَاثًا مِنْ ذَوَاتِ (الر)» فَقَالَ: كَبُرَتْ سِنِّي، وَاشْتَدَّ قَلْبِي، وَغَلِظَ لِسَانِي، قَالَ: «فَاقْرَأْ ثَلَاثًا مِنْ ذَوَاتِ ﴿حَم﴾» فَقَالَ: مِثْلَ مَقَالَتِهِ. قَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرِئْنِي سُورَةَ جَامِعَةٍ، فَأَقْرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾، حَتَّى فَرَّغَ مِنْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَزِيدُ عَلَيْهَا أَبَدًا، ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ مَرَّتَيْنِ». [رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ]

الشرح

٢٢٠٥ - قوله: (أَتَى رَجُلٌ)، لم يسم، وفي رواية مختصرة من حديث أنس ذكره الجزري في «جامع الأصول» وعزاه لرزين. قال: أي: أنس، بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذ جاءه أعرابي. (أَقْرِئْنِي) بفتح الهمزة وكسر الراء من الإقراء، أي: علمني.

(اقْرَأْ ثَلَاثًا)، أي: ثلاث سور. (مِنْ ذَوَاتِ (الر) بغير المد، وهي رواية أحمد، لكن بإفراد لفظه: «ذَاتِ» بدل (ذَوَاتِ)، وفي بعض النسخ من «المشكاة»: «مِنْ ذَوَاتِ الرَّاءِ» بالمد والهمزة، وهي رواية أبي داود والحاكم، وكذا نقله الجزري في «جامع الأصول» (ج ٥ ص ٣٦٦)، أي: من السورة التي تبدأ بهذه الحروف الثلاثة التي تقرأ مقطعة، ألف، لام، را، والذي في القرآن منها خمس سور هي مع أرقام ترتيبها في المصحف: ١٠ يونس، ١١ هود، ١٢ يوسف، ١٤ إبراهيم، ١٥ الحجر. (كَبُرَتْ) بضم الباء وتكسر. (سِنِّي)، أي: كثر عمري. (وَاشْتَدَّ قَلْبِي)، أي: غلب عليه قلة الحفظ وكثرة النسيان.

(وَعَلِظَ) بضم اللام. (لِسَانِي)، أي: ثقل بحيث لم يطاوعني في تعلم القرآن لا تعلم السور الطوال. (قَالَ)، فإن كنت لا تستطيع قراءتها. (فَاقْرَأْ ثَلَاثًا مِنْ ذَوَاتِ

﴿حَمَّ﴾، فَإِنْ أَقْصَرَ ذَوَاتُ حَمٍ أَقْصَرَ مِنْ ذَوَاتِ «الرَّا»، وَفِي «الْمُسْنَدِ»: «مِنْ ذَاتِ حَمٍّ»، أَي: مِنْ السُّورِ الَّتِي تَبْدَأُ بِهَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ حَاءٍ، مِيمٍ، وَهِيَ فِي الْقُرْآنِ سَبْعُ سُورٍ: ٤٠ غَافِرٍ، ٤١ فَصَّلَتْ، ٤٢ الشُّورَى، ٤٣ الزَّخْرَفُ، ٤٤ الدُّخَانُ، ٤٥ الْجَاثِيَةُ، ٤٦ الْأَحْقَافُ. (فَقَالَ) الرَّجُلُ. (مِثْلَ مَقَالَتِهِ) الْأُولَى، وَوَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَقْرَأُ ثَلَاثًا مِنَ الْمُسَبِّحَاتِ»، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْمُسَبِّحَاتِ: السُّورَةُ الَّتِي تَبْدَأُ بِمَادَّةِ التَّسْبِيحِ، وَهِيَ سَبْعُ سُورٍ: ١٧ الْإِسْرَاءُ، ٥٧ الْحَدِيدُ، ٥٩ الْحَشْرُ، ٦١ الصَّفِّ، ٦٢ الْجُمُعَةُ، ٦٤ التَّغَابُنُ، ٨٧ الْأَعْلَى.

(أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ جَامِعَةً)، أَي: بَيْنَ وَجَازَةِ الْمَبَانِي وَغَزَاةِ الْمَعَانِي، أَوْ لِلْمَطَالِبِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْآخِرَوِيَّةِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ عَلَى سَبِيلِ الْإِيْجَازِ. (فَأَقْرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا زُلْزِلَتْ)، كَأَنَّهُ طَلِبَهُ لِمَا يَحْصُلُ بِهِ الْفَلَاحُ إِذَا عَمِلَ بِهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: «سُورَةُ جَامِعَةً»، وَفِي هَذِهِ السُّورَةِ آيَةٌ زَائِدَةٌ لَا مَزِيدَ عَلَيْهَا ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزُّلْزَلَةُ: ٨]، وَلِأَجْلِ هَذَا الْجَمْعِ الَّذِي لَا حُدُودَ لَهُ، قَالَ ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ: «لَمْ يَنْزَلْ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَائِدَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [٧] وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزُّلْزَلَةُ: ٧، ٨]»، وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّهَا وَرَدَتْ لِبَيَانِ الْإِسْتِقْصَاءِ فِي عَرْضِ الْأَعْمَالِ وَالْجَزَاءِ عَلَيْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَسِيبَتٍ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٤٧].

(حَتَّى فَرَعَ مِنْهَا)، أَي: النَّبِيُّ أَوْ الرَّجُلُ. (فَقَالَ الرَّجُلُ)، هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ: حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْهَا قَالَ الرَّجُلُ. (وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَزِيدُ عَلَيْهِ أَبَدًا)، أَي: عَلَى الْعَمَلِ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا أَقْرَأْتَنِيهِ مِنْ فِعْلِ الْخَيْرِ وَتَرْكِ الشَّرِّ، وَلَعَلَّ الْقَصْدَ بِالْحَلْفِ تَأْكِيدَ الْعَزْمِ، لَا سِيَّمَا بِحُضُورِهِ ﷺ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْمُبَايَعَةِ وَالْعَهْدِ. قَالَ الطَّبِيبِيُّ: فَكَأَنَّهُ قَالَ: حَسْبِيَ مَا سَمِعْتُ، وَلَا أَبَالِي أَنْ لَا أَسْمَعَ غَيْرَهَا وَقَوْلُهُ: (لَا أَزِيدُ عَلَيْهِ)، كَذَا فِي النُّسخِ الْحَاضِرَةِ مِنْ «الْمِشْكَاةِ»، وَالَّذِي فِي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: «لَا أَزِيدُ عَلَيْهَا». وَهَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ وَابْنِ السَّنِيِّ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْجَزْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»، وَفِي «الْحَصَنِ» وَالْحَافِظُ بْنُ كَثِيرٍ

في «تفسيره» والشوكاني في «فتح القدير».

(ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ)، أي: ولَّى دبره وذهب. (أَفْلَحَ)، أي: فاز وظفر بالمطلوب. (الرُّوَيْجِلُ) تصغير رجل. قال في «اللسان»: وتصغيره: رجيل ورويجل، على غير قياس حكاه سيبويه، وفي «التهذيب»: تصغير الرجل رجيل، وعامتهم يقولون: رويجل صدق، ورويجل سوء، على غير قياس يرجعون، أي: الرَّاجِلُ، كذا حكاه الشيخ أحمد محمد شاكر في «شرح مسند الإمام أحمد». قال الطيبي: هو تصغير تعظيم لبعد غوره، وقوة إدراكه، وهو تصغير شاذ؛ إذ قياسه رجيل.

(مَرَّتَيْنِ) إمَّا للتأكيد، أو مرة للدنيا ومرة للآخرة. وقيل: لشدة إعجابه عليه الصلاة والسلام منه، وقوله: «قَالَ: أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ مَرَّتَيْنِ»، كذا في «سنن أبي داود»، وعند أحمد وكذا ابن السني: قال: «أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ»، أي: وقع مكرراً وهكذا ذكره الشوكاني.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٢ ص ١٦٩). (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة، وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ٢ ص ٥٣٦) وابن السني (ص ٢١٩) وابن عبد الحكم في فتوح مصر (ص ٢٥٨ - ٢٥٩) وابن حبان في «صحيحه»، كما ذكره الشيخ أحمد محمد شاكر في «شرح المسند» ونسبه المنذري في «مختصر السنن» والحافظ ابن كثير في «تفسيره» والجزري في «الحصن» والشوكاني في «فتح القدير» (ج ٥ ص ٤٦٥) للنسائي أيضاً ونسبه أيضاً الشوكاني لمحمد بن نصر، والطبراني وابن مردويه، والبيهقي. والحديث إسناده صحيح سكت عليه أبو داود والمنذري. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين واستدرك عليه الذهبي فقال: بل صحيح.

قال الشيخ أحمد شاكر: يريد أنه صحيح ولكن ليس على شرطهما، وهو كما قال، فإن عياش بن عباس روى له مسلم فقط وعيسى بن هلال راوي الحديث عن عبد الله بن عمرو لم يرو له واحد منهما.



٢٢٠٦ - [٧٨] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ آيَةَ فِي كُلِّ يَوْمٍ؟» قَالُوا: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْرَأَ آيَةَ فِي كُلِّ يَوْمٍ؟ قَالَ: «أَمَّا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ: ﴿الْهَآكُمُ التَّكَاثُرُ﴾؟».

[رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ]

الشرح

٢٢٠٦ - قوله: (قَالُوا: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْرَأَ آيَةَ فِي كُلِّ يَوْمٍ)، أي: لا يستطيع كل أحد هذه القراءة على طريق المواظبة. (قَالَ: أَمَّا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ الْهَآكُمُ التَّكَاثُرُ)، أي: إلى آخرها، أو هذه السورة فإنها كقراءة ألف آية في الثواب، أو في التزهيد عن الدنيا والترغيب في علم اليقين بالعقبى.

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ)، وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ١ ص ٥٦٦ - ٥٦٧) من طريق حفص بن ميسرة، عن عقبة بن محمد بن عقبة عن نافع عن ابن عمر. قال الحاكم: رواة هذا الحديث كلهم ثقات، وعقبة هذا غير مشهور، وذكر الذهبي في «تلخيص المستدرک» والحافظ في «اللسان» (ج ٤ ص ١٧٩) كلام الحاكم هذا وأقواه، والحديث ذكره المنذري في «الترغيب» ونسبه للحاكم، وقال: رجال إسناده ثقات إلا أن عقبة لا أعرفه.



٢٢٠٧ - [٧٩] وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عَشْرَ مَرَّاتٍ بُنِيَ لَهُ بِهَا قَصْرٌ فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَرَأَ عَشْرِينَ مَرَّةً بُنِيَ لَهُ بِهَا قَصْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَرَأَهَا ثَلَاثِينَ مَرَّةً بُنِيَ لَهُ بِهَا ثَلَاثَةُ قُصُورٍ فِي الْجَنَّةِ». فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا لَنُكْثِرَنَّ قُصُورَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ».

[رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢٢٠٧ - قوله: (وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) التابعي الكبير المشهور. (مُرْسَلًا) بحذف الصحابي، وقد تقدم أن مراسيل سعيد بن المسيب أصح المرسلات على ما ذكره السيوطي عن الإمام أحمد. وقال الحاكم في «علوم الحديث» (ص ٢٥ - ٢٦): «أصح المراسيل كما قال ابن معين مراسيل ابن المسيب؛ لأنه من أولاد الصحابة وأدرك العشرة، وفقه أهل الحجاز، وأول الفقهاء السبعة الذين يعتد مالك بإجماعهم كإجماع كافة الناس، وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره. (وَمَنْ قَرَأَهَا)، أي: السورة.

(ثَلَاثِينَ مَرَّةً بُنِيَ لَهُ ثَلَاثَةُ قُصُورٍ فِي الْجَنَّةِ)، لعله كور ليعلم إن كل ما زاد من الأعداد زيد له من الإمداد. (إِذَا) بالتنوين جواب وجزاء فيه معنى التعجب. (لَنُكْثِرَنَّ) من الإكثار. (قُصُورَنَا)، قال الطيبي: أي: إذا كان الأمر على ما ذكرت من أن جزاء عشر مرات قصر في الجنة، فأنا نكثر قصورنا بكثرة قراءة هذه السورة فلا حد للقصور حينئذ ولا أوسع من الجنة شيء.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَوْسَعُ)، أي: أكثر عطاء. (مِنْ ذَلِكَ)، أو قدرته ورحمته أوسع، فلا تعجب. وقال في «اللمعات»: الظاهر: أن يكون غرض

عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إظهار الميل والرغبة في تكثير الثواب، كما يظهر من قوله: «إذا لنكثر» مع تضمنه شيئاً من الاستبعاد، فيكون الجواب: أن ثواب الله وفضله ورحمته أوسع، فارغبوا فيه ولا تستعبدوه. وكلام الطيبي منحصر في التعجب والاستبعاد، وما ذكرنا أظهر فتدبر، انتهى.

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ) عن عبد الله بن يزيد عن حيوة عن أبي عقيل زهرة بن معبد. قال الدارمي: وكان من الأبدال أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: إن نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ قَرَأَ...» إلخ. قال الحافظ بن كثير بعد ذكره: وهذا مرسل جيد، انتهى. وروى الإمام أحمد (ج ٣ ص ٤٣٧) وابن السني (ص ٢٢١) من طريق ابن لهيعة عن زبان بن فائد عن سهل بن معاذ، عن أبيه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ حَتَّى يَخْتِمَهَا عَشْرَ مَرَّاتٍ بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ»، فقال عمر: إذا نستكثر يا رسول الله، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكْثَرَ وَأَطْيَبَ»، وابن لهيعة فيه كلام وزبان ضعيف، فالحديث ضعيف، ولهذا صدره المنذري في «الترغيب» بلفظة: روى.

٢٢٠٨ - [٨٠] وَعَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ مِائَةَ آيَةٍ لَمْ يُحَاجَّهُ الْقُرْآنُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَمَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ مِائَتِي آيَةٍ كُتِبَ لَهُ ثَنُوثٌ لَيْلَةٍ، وَمَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ خَمْسُمِائَةٍ إِلَى أَلْفٍ أَصْبَحَ وَلَهُ قِنْطَارٌ مِنَ الْأَجْرِ». قَالُوا: وَمَا الْقِنْطَارُ؟ قَالَ: «اِثْنَا عَشَرَ أَلْفًا». [رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢٢٠٨ - قوله: (وَعَنِ الْحَسَنِ)، أي: البصري. (مُرْسَلًا)؛ لأنه تابعي حذف الصحابي. (مَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ مِائَةَ آيَةٍ يُحَاجَّهُ الْقُرْآنُ) بتشديد الجيم من المحاجة، وهي المخاصمة، أي: لم يخاصمه في تقصيره. (تِلْكَ اللَّيْلَةَ)، أي: من جهتها. وقال في «اللمعات»: أي: لم يأخذه الله ولم يسأله عن أداء حق القرآن في تلك الليلة، يعني: أن قراءة هذا القدر من القرآن في ليلة تكفي في دفع مخاصمة القرآن، وأداء حقه في تلك الليلة. وقيل: المراد به: الحث على قيام الليل. وعليه

يدل صنيع المنذري في «الترغيب» والهيثمي في «مجمع الزوائد»، حيث أوردنا أمثال هذا الحديث في باب صلاة الليل، وتقدم حديث عبد الله بن عمرو مختصراً بنحو ذلك في الفصل الثاني من باب صلاة الليل.

(قُنُوتُ لَيْلَةٍ)، أي: طاعتها أو قيامها. (أَصْبَحَ وَلَهُ قِنْطَارٌ)، أي: ثواب بعده أو بوزنه. (مِنْ الْأَجْرِ)، قال في «اللمعات»: القنطار وزن أربعين أوقية من ذهب أو ألف ومائتا دينار، أو ملاً مسك الثور ذهباً أو فضة، كذا في «القاموس»، والمقصود: المبالغة في كثرة الثواب والمناسب حملة على المعنى الأخير. قلت: ويؤيده ما وقع في حديث أبي سعيد الخدري عند الدارمي من قوله: القنطار ملء مسك الثور ذهباً. (قَالُوا)، أي: الصحابة. (وَمَا الْقِنْطَارُ؟ قَالَ)، أي: النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون ضمير «قالوا» لأصحاب الحسن وضمير قال للحسن.

(اثنَا عَشَرَ أَلْفًا)، أي: ديناراً، وروى ابن حبان في «صحيحه» عن أبي هريرة مرفوعاً: «الْقِنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ أَوْقِيَةٍ، وَالْأَوْقِيَةُ خَيْرٌ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، وروى الطبراني عن أبي أمامة مثله. (رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ)، عن أبي النعمان عن وهب عن يونس عن الحسن أن نبي الله ﷺ قال: «مَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ...» إلخ. وقد سبق الكلام في مراسيل الحسن البصري وذكرنا هناك أن الإمام أحمد قال: إنها من أضعف المراسيل. وقال العراقي: مراسيل الحسن عندهم شبه الريح. وقال ابن المديني: مراسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها. وقال أبو زرعة: كل شيء. قال الحسن: قال رسول الله ﷺ، وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث. وقال يحيى بن سعيد القطان: ما قال الحسن في حديثه، قال رسول الله ﷺ، إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين. قال الحافظ: ولعله أراد ما جزم به الحسن. قلت: والحديث المذكور هاهنا مما رواه عنه الثقة وأيضاً قد جزم به الحسن حيث قال: قال نبي الله ﷺ، فالظاهر أن مرسله هذا ليس من مراسيله التي لا أصل لها. ويؤيده ما ورد في الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي أمامة وأبي هريرة وأنس وأبي الدرداء، وتميم الداري، وفضالة بن عبيد، وعبد الله ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً بنحو ذلك بالفاظ وطرق مختصراً ومطولاً من شاء الوقوف عليها رجع إلى «الترغيب» للمنذري و«مجمع الزوائد» و«عمل اليوم والليلة» لابن السني و«السنن» للدارمي.

١ - بَابُ

(بَابُ) بِالْتَنْوِينِ وَيُسَكَّنُ وَهُوَ فِي تَوَابِعِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي مِرَاعَاتُهَا مِنَ الْفَوَاضِلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بَابُ آدَابِ التَّلَاوَةِ وَدُرُوسِ الْقُرْآنِ.

الفصل الأول

٢٢٠٩ - [١] عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنَ الْإِبِلِ فِي عَقْلِهَا».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢٠٩ - قوله: (تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ) مِثْلُ تَعَاهَدُوهُ، أَي: تَفْقِدُوهُ، وَرَاعُوهُ بِالْمَحَافَظَةِ، وَوَاضَبُوا عَلَى قِرَاءَتِهِ، وَدَاوَمُوا عَلَى تَكَرُّارِ دِرَاسَتِهِ؛ لِئَلَّا يَنْسَى. قَالَ التَّوْرِبِشْتِي: الْعَهْدُ وَالتَّعَاهُدُ هُوَ التَّحْفِظُ بِالشَّيْءِ، وَتَجْدِيدُ الْعَهْدِ بِهِ، وَمَعْنَاهُ هَاهُنَا: التَّوْصِيَةُ بِتَجْدِيدِ الْعَهْدِ بِقِرَاءَتِهِ؛ لِئَلَّا يَذْهَبَ عَنْهُ. (لَهُوَ) اللَّامُ لِتَوْكِيدِ الْقِسْمِ، أَي: الْقُرْآنُ. (أَشَدُّ تَفْصِيًّا) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدُودَةِ، وَتَخْفِيفِ التَّحْتِيَةِ بَعْدَهَا مَنْصُوبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَي: أَسْرَعَ تَفَلُّتًا وَتَخْلُصًا وَذَهَابًا وَخُرُوجًا. قَالَ التَّوْرِبِشْتِي: التَّفْصِيُّ مِنَ الشَّيْءِ: التَّخْلُصُ مِنْهُ، تَقُولُ: تَفْصَيْتُ مِنَ الدِّيُونِ إِذَا خَرَجْتَ مِنْهَا.

(٢٢٠٩) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ (٥٠٣٣) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ، مُسْلِمٌ (٧٩١/٢٣١) فِي الصَّلَاةِ عَنْ أَبِي مُوسَى.

(مِنَ الْإِبْلِ فِي عُقْلِهَا)، وفي رواية: «بِعُقْلِهَا»، وفي أخرى: «مِنْ عُقْلِهَا»، وهي بضمّتين، ويجوز سكون القاف جمع عقال بكسر أوله، ككتب وكتاب، وهو الحبل الذي يشد به ذراع البعير، يقال: عقلت البعير أعقله عقلاً إذا ثبنت وظيفه إلى ذراعه فشدّهما جميعاً في وسط الذراع، وذلك الحبل هو العقال، والمعنى: أن صاحب القرآن إذا لم يتعهده بتلاوته والتحفظ به والتذكر حالاً فحالاً، كان أشدّ ذهاباً من الإبل، إذا تخلصت من العقال؛ فإنها تنفلت حتى لا تكاد تلحق. قال القرطبي: من رواه «مِنْ عُقْلِهَا»، فهو على الأصل الذي يقتضيه التعدي من لفظ التفصي، ومن رواه بالباء أو بكلمة. «في» يحتمل أن يكون بمعنى. «مِنْ»، أو بمعنى الظرف أو بمعنى المصاحبة، يعني: مع عقْلها.

والحاصل: تشبيه من يتفلسف من القرآن بالناقة التي تفلت من عقْلها، وبقيت متعلقة به، كذا قال، **والتحرير:** إن التشبيه وقع بين ثلاثة بثلاثة، فحامل القرآن شبه بصاحب الناقة، والقرآن بالناقة والحفظ بالربط. قال الطيبي: ليس بين القرآن والناقة مناسبة؛ لأنه قديم وهي حادثة لكن وقع التشبيه في المعنى. وفي هذا الحديث، وكذا في الحديث الذي يليه زيادة على حديث ابن عمر الآتي بعدهما؛ لأن في حديث ابن عمر تشبيه أحد الأمرين بالآخر وفي هذا إن هذا أبلغ في النفور من الإبل؛ لأن من شأن الإبل تطلب التفلت ما أمكنها، فمتى لم يتعاهدها صاحبها برباطها تفلتت، فكذلك حافظ القرآن إذا لم يتعاهده تفلت بل هو أشدّ في ذلك.

وقال ابن بطال: هذا الحديث يوافق الآيتين، قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا بِكَ قَوْلًا نَفِيلاً﴾ [الزمر: ٥٠] وقوله: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧] فمن أقبل عليه بالمحافظة والتعاهد يسر له، ومن أعرض عنه تفلت منه. قال الطيبي: وإنما كان كذلك؛ لأن القرآن ليس من كلام البشر، بل هو من كلام خالق القوى والقدر، وليس بينه وبين البشر مناسبة قريبة؛ لأنه حادث وهو قديم لكن الله ﷻ بلطفه العميم وكرمه القديم من عليهم، ومنحهم هذه النعمة العظيمة، فينبغي له أن يتعاهده بالحفظ والمواظبة عليه ما أمكنه، فقد يسره تعالى للذكر، وإلا فالطاقة البشرية تعجز قواها عن حفظه. وفيه: وفي حديثي ابن مسعود وابن عمر، الحض على محافظة القرآن بدوام دراسته، وتكرار تلاوته وضرب الأمثال؛ لإيضاح المقاصد. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ٣٩٧، ٤١١).

٢٢١٠ - [٢] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ، بَلْ نُسِيٍّ وَاسْتَذَكِرُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ». [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

- وَزَادَ مُسْلِمٌ: «بِعَقْلِهَا».

الشرح

٢٢١٠ - قوله: (بِئْسَ مَا)، «مَا» نكرة موصوفة مفسرة لفاعل «بِئْسَ»، (لِأَحَدِهِمْ)، أي: لأحد الناس. (أَنْ يَقُولَ)، هو المخصوص بالذم، كقوله تعالى: ﴿يَسْمَا أَشْتَرَا بِوَعْدِ أَنْفُسِهِمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٩٠]، أي: بِئْسَ الشَّيْءُ شَيْئًا كَانَتْ لِأَحَدِهِمْ، قوله: (نَسِيتُ) بفتح النون وكسر السين مخففة. (آيَةُ كَيْتٍ وَكَيْتٍ)، أي: آية كذا وكذا، وهو بفتح التاء على المشهور وحكى الجوهري فتحها وكسرها عن أبي عبيدة. قال القرطبي: (كَيْتٌ وَكَيْتٌ) يعبرُ بهما عن الجمل الكثيرة، والحديث الطويل. وأطلق هاهنا باعتبار كون الآية مشتملة على مضمون جملة وإلا فالظاهر آية كذا وكذا. (بَلْ نُسِيٍّ) بضم النون وتشديد المهملة المكسورة.

قال القرطبي: رواه بعض رواة مسلم مخففاً.

قال الحافظ: وكذا هو في «مسند أبي يعلى»، وكذا أخرجه ابن أبي داود في كتاب الشريعة من طرق متعددة مضبوطة بخط موثوق به على كل سين علامة التخفيف. قلت: - قائله الحافظ - والتثقيل هو الذي وقع في جميع الروايات في البخاري، وكذا في أكثر الروايات في غيره، ويؤيده ما وقع في رواية أبي عبيد في الغريب بعد قوله: «كيت وكيت» ليس هو نُسِيٍّ ولكنه نُسِيٍّ الأول بفتح النون وتخفيف السين، والثاني بضم النون وتثقيل السين. قال الخطابي: (نُسِيٍّ)، يعني: عوقب بالنسيان على ذنب كان منه، أو على سوء تعهده بالقرآن حتى نسيه.

وقال القرطبي: التثقيل معناه: أنَّه عوقب بوقوع النسيان عليه؛ لتفريطه في

معاهدته واستذكاره، قال: ومعنى التخفيف: أن الرجل ترك غير ملتفت إليه وهو كقوله: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي: تركهم في العذاب، أو تركهم من الرحمة. وقال في «اللمعات»: (بُئِسَ مَا لِأَحَدِهِمْ...) إلخ. أي: بُئِسَ شَيْئًا كَأَنَّهَا لِأَحَدِهِمْ قوله: (نَسِيْتُ آيَةً كَيْتٌ وَكَيْتٌ) فإنه يشعر بتركه وعدم مبالاته بها، بل يقول: (نُسِّي) بلفظ المجهول من التفعيل؛ تحسُّراً، أو إظهاراً للخذلان على تقصيره في إحراز هذه السعادة وحفظها، أو تحرزاً عن التصريح بارتكاب المعصية وتادباً مع القرآن العظيم، انتهى.

واعلم: أنه اختلف في متعلق الذم من قوله: (بُئِسَ) على أوجه ذكرها الحافظ في «الفتح» وأرجحها عنده: أن سبب الذم ما فيه من الإشعار بعدم الاعتناء بالقرآن؛ إذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد وكثرة الغفلة، فلو تعاوده بالتلاوة والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره، فإذا قال الإنسان: نسيت الآية الفلانية، فكأنه شهد على نفسه بالتفريط، فيكون متعلق الذم ترك الاستذكار والتعاهد؛ لأنه الذي يورث النسيان. وقال عياض: أولى ما يتأول عليه الحديث ذم الحال لا ذم القول، أي: بُئِسَتِ الحالة حالة من حفظ القرآن فغفل عنه حتى نسيه. وقد عقد البخاري في «صحيحه» باب: نسيان القرآن، وهل يقول: نسيت آية كذا وكذا؟ ثم أورد فيه حديث عائشة قالت: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ في سورة بالليل، فقال: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي - كَذَا وَكَذَا - آيَةً كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا». قال الحافظ: وفي رواية معمر عن هشام عند الإسماعيلي: «كُنْتُ نَسِيْتُهَا» بفتح النون ليس قبلها همزة. ثم ذكر البخاري حديث ابن مسعود هذا الذي نحن في شرحه.

قال الحافظ: كأنه يريد، أي: بهذه الترجمة أن النهي عن قول: نسيت آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ، بل للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المقتضية لقول هذا اللفظ. ويحتمل أن ينزل المنع والإباحة عن حالتين، فمن نشأ نسيانه عن اشتغاله بأمر ديني كالجهاد لم يمتنع عليه قول ذلك؛ لأن النسيان لم ينشأ عن إهمال أمر ديني، وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النبي ﷺ من نسبة النسيان إلى نفسه، ومن نشأ نسيانه عن اشتغاله بأمر دنيوي ولا سيما إن كان محظوراً؛ امتنع عليه لتعاطيه أسباب النسيان، انتهى.

وقال النووي: في حديث ابن مسعود كراهة قوله: نسيت آية كذا، وهي كراهة تنزيه وإنه لا يكره قوله: «أُنْسِيْتُهَا»، وإنما نهى عن «نسيتهَا»؛ لأنه يتضمن التساهل فيها والتغافل عنها، وقال الله تعالى: ﴿أَنْتَكَ ءَايَتُنَا فَنَسِيْنَهَا﴾ [طه: ١٢٦].

(وَاسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ) السين للمبالغة، أي: واطبوا على تلاوته، واطلبوا من أنفسكم المذاكرة والمحافظة به. قال الطيبي: وهو عطف من حيث المعنى على قوله: «بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ»، أي: لا تقصروا في معاهدته، واستذكروه. وفي رواية مسلم: «اسْتَذْكِرُوا» بغير واو. «فَإِنَّهُ» وفي رواية مسلم: «فَهُوَ»، (أَشَدُّ تَفْصِيًّا)، أي: تفلتًا وتشردًا.

(مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ) «مِنْ» متعلق بـ«تفصيًا» وتخصيص الرجال بالذكر؛ لأن حفظ القرآن من شأنهم. (مِنْ النَّعَمِ) بفتحتين. قال النووي: النعم أصلها الإبل والبقرة والغنم، والمراد هنا: الإبل خاصة؛ لأنها التي تعقل، انتهى. وهو متعلق بـ«أشدُّ»، أي: أشد من تفصي النعم المعقلة.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وأخرجه أيضًا أحمد (ج ١ ص ٣٨١ - ٤١٧ - ٤٢٣ - ٤٢٩ - ٤٣٨ - ٤٤٩) والترمذي في القراءات والنسائي وغيرهم. (وَزَادَ مُسْلِمٌ بِعُقْلِهَا) بضميتين، ووقعت هذه الزيادة عند أحمد والترمذي أيضًا، لكن عند الترمذي بلفظ: «مِنْ عُقْلِهِ»، وكذا عند مسلم في الموقوف، ولأحمد في رواية: «مِنْ عُقْلِهَا»، وفي أخرى: «بِعُقْلِهِ أَوْ مِنْ عُقْلِهِ».

قال النووي: المراد برواية الباء «مِنْ» كما في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] على أحد القولين في معناها، وقوله: «عُقْلِهِ» صحيح أيضًا، أي؛ لأن النعم تذكر وتؤنث.



٢٢١١ - [٣] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢١١ - قوله: (إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ)، أي: مع القرآن، والمراد بالصاحب: الذي ألفه. قال عياض: المؤلف: المصاحبة، وهو كقوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الفرقان: ٢٤] وقوله: ألفه، أي: ألف تلاوته، وهو أعم من أن يألفها نظراً من المصحف، أو عن ظهر قلب، فإن الذي يداوم على ذلك يذل له لسانه ويسهل عليه قراءته، فإذا هجره ثقلت عليه القراءة وشقت عليه، وقوله: «إِنَّمَا» يقتضي الحصر على الراجح، لكنه حصر مخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك.

(كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ)، أي: مع إبله المعقلة. و(الْمُعَقَّلَةِ) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد القاف المفتوحة، أي: المشدودة بالعقال، شبه درس القرآن، واستمرار تلاوته بربط البعير الذي يخشى منه الشراد والهروب، فما زال التعاهد موجوداً، فالحفظ موجود، كما أن البعير ما دام مشدوداً بالعقال، فهو محفوظ، وخص الإبل بالذكر؛ لأنها أشد الحيوان الأنسي نفوراً وفي تحصيلها بعد استمكان نفورها صعوبة.

(إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا)، أي: تعهدا ولازمها. (أَمْسَكَهَا)، أي: استمر إمساكه لها، يعني: أبقاها على نفسه. (وَإِنْ أَطْلَقَهَا)، أي: أرسلها وحلها من عقلها.

(ذَهَبَتْ) أي: انفلتت، وفي رواية ابن ماجه: «إِنْ تَعَاهَدَهَا صَاحِبُهَا بِعُقْلِهَا أَمْسَكَهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ عُقْلَهَا ذَهَبَتْ»، وفي رواية لمسلم: «وَإِذَا قَامَ صَاحِبُ الْقُرْآنِ فَقَرَأَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ذَكَرَهُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ نَسِيَهُ»، وفي الحديث: حض على درس القرآن وتعاذه. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ١٧ - ٢٣ - ٣٠ - ٣٦ - ٦٤ - ١١٢) ومالك في أواخر الصلاة، والنسائي وابن ماجه في ثواب القرآن.

٢٢١٢ - [٤] وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِقْرُؤُوا الْقُرْآنَ مَا اِتْلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢١٢ - قوله: (اِقْرُؤُوا الْقُرْآنَ)، أي: داوموا على قراءته. (مَا اِتْلَفْتُمْ)، أي: اجتمعت. (عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ)، أي: ما دامت قلوبكم تألف القراءة. (فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ) بأن صارت قلوبكم في فكرة شيء سوى قراءتكم، وصارت القراءة باللسان مع غيبة الجنان، يعني: صار القلب مخالفاً للسان.

(فَقُومُوا عَنْهُ)، أي: اتركوا قراءته حتى ترجع قلوبكم. قال الطيبي: قوله: «اِقْرُؤُوا الْقُرْآنَ مَا اِتْلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ...» إلخ. يعني: اقرؤوا على نشاط منكم وخواطركم مجموعة، فإذا حصل لكم ملالة وتفرق القلوب، فاتركوه، فإنه أسلم من أن يقرأ أحد من غير حضور القلب، يقال: قام بالأمر: إذا جدَّ فيه وداوم عليه، وقام عن الأمر: إذا تركه وتجاوز عنه. ويحتمل كما في «الفتح» أن يكون المعنى: اقرؤوا والزمو الاِتِّلافَ على ما دل عليه وقاد إليه، فإذا وقع الاختلاف، أي: أو عرض عارض شبهة يقتضي المنازعة الداعية إلى الافتراق، فاتركوا القراءة، وتمسكوا بالمحكم الموجب للألفة، وأعرضوا عن المتشابه المؤدي إلى الفرقة، قال: وهو كقوله ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُشَابِهَ مِنْهُ فَاحْذَرُوهُمْ»، قال: ويحتمل أنه نهى عن القراءة، إذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء بأن يتفرقوا عند الاختلاف ويستمر كل منهم على قراءته، ومثله ما تقدم عن ابن مسعود لما وقع بينه وبين الصحابين الآخرين الاختلاف في الأداء، فترافعوا إلى النبي ﷺ فقال: «كُلُّكُمْ مُحْسِنٌ»، انتهى.

قال ابن الجوزي: كان اختلاف الصحابة يقع في القراءات واللغات، فأمروا بالقيام عند الاختلاف؛ لئلا يجحد أحدهم ما يقرؤه الآخر، فيكون جاحدا لما

أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» وَفِي «الْإِعْتَصَامِ»، وَمُسْلِمٌ فِي الْقَدْرِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ (ج ٤ ص ٣١٣) وَالنَّسَائِيُّ.

٢٢١٣ - [٥] وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ: كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَتْ مَدًّا مَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يَمُدُّ بِ«بِسْمِ اللَّهِ»، وَيَمُدُّ بِ«الرَّحْمَنِ»، وَيَمُدُّ بِ«الرَّحِيمِ».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صَحِيحٌ}

الشرح

٢٢١٣ - قوله: (وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ) بضم السين مبنياً للمفعول والساأل هو قتادة، كما يدل عليه رواية البخاري عن قتادة قال: سألت أنس بن مالك عن قراءة النبي ﷺ فقال: كان يمد مدًّا، أي: يمد الحرف الذي يستحق المد. (كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ)، أي: على أي صفته كانت، هل كانت ممدودة، أو مقصورة، أو متوسطة؟ (فَقَالَ: كَانَتْ مَدًّا) بالتونين من غير همز، أي: ممدودة أو ذات مد لكن لما يستحق المد، والمراد بالمد هنا: المد الطبيعي الذي يقال له: المد الذاتي والأصلي؛ لكونه لازماً لذوات حروف المد وطبائعها، وهو إشباع الحروف الذي بعد ألف أو واو أو ياء، كالألف والواو في قالوا، والياء في قيل. ويحصل هذا المد بإتمام الحركة أو أشباع الحروف بقدر ألف؛ لأنه إن لم يقرأ كذلك لم يتم النطق بذلك الحرف. وأما المد المعروف الذي يبحث عنه أصحاب علم التجويد، فهو المد الفرعي، وله سببان، وقوع السكون والهمزة بعد حروف المد، والسكون إما أن يكون لازماً سواء كان من جهة الإدغام، كما في ﴿دَابَّةٍ﴾ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، أو من غير إدغام، كما في حروف المد التي وقعت في أوائل السور مثل ألف، لام، ميم، كاف، صاد، نون، قاف، أو يكون السكون

(٢٢١٣) الْبُخَارِيُّ (٥٠٤٦) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٦٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الشَّمَائِلِ» (٣١٥)، وَالنَّسَائِيُّ (١٧٩/٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٥٣) فِي الصَّلَاةِ سِوَى التِّرْمِذِيِّ فِي «الشَّمَائِلِ» عَنْ أَنَسٍ.

عارضياً كما في ﴿نَسْتَعِينُ﴾ و﴿الْمُقْلِحُونَ﴾ و﴿أُولِي الْأَلْبَابِ﴾. وأمّا الهمزة فهي إمّا أن تكون في نفس الكلمة، مثل ﴿السَّمَاءِ﴾ و﴿السُّوءِ﴾ و﴿وَجَاءَ﴾ أو في كلمة أخرى نحو ﴿مَا أَنْزَلَ﴾ و﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾ و﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾. واختلف القراء في مقدار هذا المد، فقال بعضهم: يمد بقدر ألف ونصف، وقال بعضهم: يمد بقدر ألفين ونصف ألف إلى ثلاث ألفات أو أربع ألفات وتفصيل ذلك في كتب التجويد كذا في «أشعة اللمعات». وقال الحافظ: المد عند القراء على ضربين: أصلي: وهو إشباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء، وغير أصلي: وهو ما إذا أعقب الحرف الذي هذه صفته همزة وهو متصل ومنفصل، فالمتصل: ما كان من نفس الكلمة، والمنفصل: ما كان بكلمة أخرى، فالأول: يؤتى فيه بالألف والواو والياء ممكنات من غير زيادة، والثاني: يزداد في تمكين الألف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها إلا به من غير إسراف، والمذهب الأعدل: أنه يمد كل حرف منها ضعفي ما كان يمدّه أولاً. وقد يزداد على ذلك قليلاً، وما أفرط فهو غير محمود، والمراد هنا: الضرب الأول، انتهى. وقال القاري: إذا وجد حرف المد الذي هو شرط المد ولم يوجد أحد السببين الموجبين للزيادة، وهما الهمز والسكون، فلا بد من المد بقدر ألف اتفاقاً، وقدّر بمقدار قولك أو كتابتك ألف أو عقد أصبع ويسمى طبيعياً وذاتياً وأصلياً، وإذا وجد أحد السببين فلا بد من الزيادة ويسمى فرعياً، ثم إن كان السبب الهمز ففي مقدار الزيادة على الأصل خلاف كثير بين القراء في مراتب المتصل والمنفصل مع اتفاقهم على مطلق المد هو في المتصل، وخلاف بعضهم في المنفصل، وأقل الزيادة ألف ونصف، وأكثرها أربع، وإن كان السبب هو السكون، فإن كان لازماً سواء كان يكون مشدداً أو مخففاً نحو ﴿دَابَّةٌ﴾ و﴿صَّ﴾ فكلهم يقرؤون على نهج واحد وهو مقدار ثلاث ألفات، وإن كان عارضياً نحو ﴿يَعْمَلُونَ﴾ فيجوز فيه القصر، وهو قدر ألف والتوسط وهو ألفان والمد وهو ثلاثة، وللمسألة تفصيل طويل يجز بسطها إلى ملالة وتثقل.

(ثُمَّ قَرَأَ)، أي: أنس. (يَمُدُّ بِ«بِسْمِ اللَّهِ»)، أي: اللام التي قبل الهاء من الجلالة الشريفة. وقال القاري: أي: في ألف الجلالة مدّاً أصلياً بقدر ألف. (وَيَمُدُّ بِ«الرَّحْمَنِ»)، أي: بالميم التي قبل النون. (وَيَمُدُّ بِ«الرَّحِيمِ»)، أي: بالحاء المد الطبيعي الذي لا يمكن النطق بالحرف إلا به من غير زيادة عليه، لا كما يفعله

بعضهم من الزيادة عليه، نعم، إذا كان بعد حرف المدهمز متصل بكلمته أو سكون لازم كـ ﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿الْمَآقَةُ﴾ وجب زيادة المد أو منفصل عنها، أو سكون عارض كـ ﴿يَأْتِيَهَا﴾ أو الوقف على ﴿الرَّحِيمُ﴾ جاز، قاله القسطلاني. وقال القاري: قوله: «وَيَمُدُّ بِالرَّحِيمِ»، أي: في يائه مدًّا أصليًّا أو عارضيًّا، فإنه يجوز في نحوه حالة الوقف ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر مع الإسكان، ووجه آخر بالقصر والرُّوم: وهو إتيان بعض الحركة بصوت خفي، وقوله: بِ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ بموحدة قبل الموحدة التي في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ كأنه حكى لفظ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ كما حكى لفظ ﴿الزَّحْنِ﴾ في قوله: وَيَمُدُّ بِ﴿الرَّحْمَنِ﴾، أو جعله كالكلمة الواحدة علمًا لذلك، ووقع عند أبي نعيم: يمدُّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ويمدُّ ﴿الزَّحْنِ﴾ ويمدُّ ﴿الزَّحْنِ﴾ ويمدُّ ﴿الرَّحِيمِ﴾ من غير موحدة في الثلاثة.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في فضائل القرآن، وأخرجه أيضًا أَبُو دَاوُدَ والنسائي وابن ماجه في الصلاة، والترمذي في «الشَّمَالِ». وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك سمعت رسول الله ﷺ قرأ في الفجر ﴿قَءَ﴾ فمرَّ بهذا الحرف ﴿لَهَا طَلْعُ نَضِيدُ﴾ فمدَّ ﴿نَضِيدُ﴾ وهو شاهد جيد لحديث أنس.

٢٢١٤ - [٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّي يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢١٤ - قوله: (مَا أَذِنَ اللَّهُ) بكسر الذال المعجمة من الأذن بفتحيتين، ومعناه: الاستماع والاصغاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِرَبِّهَا﴾ [الانشقاق: ٢].

وقال الشاعر:

صُمِّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذِكْرْتُ بِهِ وَإِنْ ذِكْرْتُ بِشَرٍّ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا

وَأَمَّا الْإِذْنَ بِمَعْنَى الْإِطْلَاقِ وَالْإِبَاحَةِ، فَهُوَ بِكَسْرِ الهمزة وسكون الذال وليس ذلك مرادًا هنا، وكلاهما مشترك في أن الماضي بكسر الذال والمضارع بفتحها كفرح يفرح. (لِشْيٍ) بالشين المعجمة. (مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ)، «مَا» الأولى نافية، والثانية مصدرية، أي: ما استمع لشي كاستماعه لصوت نبي. قال السندي: «مَا أَذِنَ اللَّهُ»، إلخ. أي: ما استمع لشي مسموع كاستماعه لنبيٍّ، والمراد: جنس النبي والقرآن القراءة، أو كلام الله مطلقًا، ولما كان الاستماع بمعنى الإصغاء على الله تعالى محالًا؛ لأنه من شأن من يختلف سماعه بكثرة التوجه وقلته وسماعه تعالى لا يختلف. قالوا: هذا كناية عن تقرّبه القارئ وإجزال ثوابه، أي؛ لأنّ ذلك ثمرة الإصغاء، انتهى. قلت: لا حاجة إلى هذا التأويل، فإنه يفضي ويؤدي إلى نفي صفة الاستماع، بل نحمله على ظاهره، ونفوض حقيقة معناه إلى الله تعالى. (يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ) هو من التغني، بمعنى: الترنم والتطريب، أي: يحسن صوته ويرققه ويحزنه. قال في «اللمعات»: المراد بالتغني: تحسين الصوت وتطبيبه وتزيينه، وترقيقة وتحزينة، بحيث يورث الخشية ويجمع الهمم، ويزيد الحضور، ويبعث الشوق ويرق القلب، ويؤثر في السامعين مع رعاية قوانين التجويد، ومراعاة النظم في الكلمات والحروف، كما جاء في الحديث: أيُّ الناس أحسن صوتًا للقرآن؟ قال: «مَنْ إِذَا سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ أَرَيْتَ أَنَّهُ يَخْشَى اللَّهَ»، وهو الصوت الطبيعي للعرب بحسن غاية الطبيعية المراد بلحن العرب، وإليه الإشارة بقول أبي موسى الأشعري: لحبرته تحبيرًا. وأمّا التكلف برعاية قوانين الموسيقى فمكروه، وإذا أدى إلى تغيير القرآن فحرام بلا شبهة، وسيأتي من الأحاديث ما يدل على ذلك، انتهى.

قلت: اختلف في معنى التغني على أقوال كما سيأتي؛ ومعناه عند الشافعي وأصحابه وأكثر العلماء هو: تحسين الصوت به. قال ابن بطال: وبذلك فسرّه ابن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك، والنضر بن شميل، ويؤيده في الرواية الأخرى قوله: «يَجْهَرُ بِهِ». قال الطيبي: لأنها جملة مبينة بيان لقوله: «يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»، فلم يكن المبين على خلاف البيان، كذلك «يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» في هذه الرواية بيان لقوله: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِنَبِيِّ»، أي: صوته فكيف يحمل على غير حسن الصوت؟ وقال الحافظ: ظواهر الإخبار ترجح أن المراد: تحسين الصوت ويؤيده قوله: «يَجْهَرُ بِهِ»، فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة، وإن كانت غير مرفوعة، فالرواي

أعرف بمعنى الخبر من غيره، ولا سيّما إذا كان فقيهاً. وقد جزم الحليمي: بأنها من قول أبي هريرة والعرب تقول: سمعت فلاناً يتغنّى بكذا أي: يجهر به، ويشهد أيضاً لما قال الشافعي الحديث الآخر: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»، ويؤيده أيضاً رواية الطبراني لحديث الباب بلفظ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِنَبِيِّ فِي التَّرْنَمِ فِي الْقُرْآنِ»، وعنده في رواية أخرى: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ»، وهذا اللفظ عند مسلم أيضاً كما سيأتي. وعند ابن أبي داود والطحاوي: «حَسَنِ التَّرْنَمِ بِالْقُرْآنِ». قال الطبري: والترنم لا يكون إلا بالصوت إذا حَسَّنَهُ القارئ وطرب به، قال: ولو كان معناه الاستغناء كما قيل لما كان لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معنى، وأخرج ابن ماجه والكجى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً: «لَلَّهِ أَشَدُّ أَذْناً - أي: استماعاً - لِلرَّجُلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ مِنْ صَاحِبِ الْقَيْنَةِ إِلَى قَيْنَتِهِ»، والقينة: المغنية. وروى عمر بن شبة، عن عبيد بن عمير قال: كان داود عليه السلام يتغنّى، يعني: حين يقرأ يَبْكِي وَيُبْكِي، وعن ابن عباس: إن داود كان يقرأ الزبور بسبعين لحناً، ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم، وكان إذا أراد أن يبكي نفسه لم يبق دابة في بَرٍّ ولا بَحْرٍ إلا أنصت له واستمعت وبكت. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في فضائل القرآن وفي التوحيد، ومسلم في فضائل القرآن، وأخرجه أيضاً أحمد في مواضع وأبو داود والنسائي في الصلاة، والدارمي وغيرهم.

٢٢١٥ - [٧] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا

أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ». [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢١٥ - قوله: (مَا أَذِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ)، أي: ما استمع الله لشيء. (مَا أَذِنَ)،

أي: ما استمع. (لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ) صفة كاشفة، قاله القاري. وقال التوربشتي:

(٢٢١٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»، مُسْلِمٌ (٧٩٢/٢٣٣) فِي الصَّلَاةِ، وَالنَّسَائِيُّ

فِيهِمَا.

لا أرى هذه الزيادة وردت مورد الاشتراط لـ «أَذِنَ اللَّهُ»، بل ورد مورد البيان؛ لكون كل نبي حسن الصوت، ومنه الحديث: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا حَسَنَ الْوَجْهِ حَسَنَ الصَّوْتِ». (بِالْقُرْآنِ) حال كونه.

(يَجْهَرُ بِهِ)، أي: في صلاته، أو تلاوته، أو حين تبليغ رسالته، ولا بد من تقدير مضاف عند قوله: (لِنَبِيِّ)، أي: لصوت نبي، والنبي جنس شائع في كل نبي، فالمراد بالقرآن: القراءة، قاله القسطلاني، واللفظ المذكور للبخاري في باب قول النبي ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ» ورواه مسلم بلفظ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنَ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ».

وفي رواية للبخاري: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِنَبِيِّ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» وقال صاحب له: يريد يجهر به والضمير في «لَهُ» لأبي هريرة، والصاحب المذكور هو أبو سلمة الراوي عن أبي هريرة، كما يدل عليه ما رواه ابن أبي داود عن محمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات» بلفظ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»، قال ابن شهاب: وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة: «يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» يجهر به، فالظاهر: أن التفسير المذكور في تلك الرواية مدرج من قول أبي سلمة. وقد تقدم في كلام الحافظ أن الحلبي جزم بأنه من قول أبي هريرة، وظاهر الرواية التي نحن في شرحها، أن قوله: «يَجْهَرُ بِهِ» من أصل الحديث، أي: مرفوع من قول النبي ﷺ لا مدرج من قول الراوي، والله أعلم. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) واللفظ للبخاري كما تقدم وأخرجه أبو داود والنسائي بلفظ مسلم.

٢٢١٦ - [٨] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ

بِالْقُرْآنِ». [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢١٦ - قوله: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ)، أي: لم يحسن صوته به، فسر بذلك الشافعي كما تقدم. وقيل: أي: لم يجهر به، فسر بذلك راوي الحديث

كما سبق أيضاً، وقيل: أي: لم يستغن به عن الناس، أو عن غيره من أخبار الأمم الماضية والكتب المتقدمة، فسر به وكيع وابن عيينة واختاره ابن حبان، حيث ترجم في «صحيحه» (ج ١ ص ٢٨٣) لحديث سعد بن أبي وقاص المروي بلفظ: الحديث الذي نحن في شرحه ذكر الزجر عن أن لا يستغني المرء بما أوتي من كتاب الله جل وعلا وارتضاه أبو عبيد، وقال: إنه جائز في كلام العرب، واستشهد لذلك بقوله ﷺ في الخيل: «وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا تَعْفُفًا»، ولا خلاف في هذا أنه مصدر تغنى بمعنى استغنى، يعني: طلب الغنى بها عن الناس بقرينة قوله: «تَعْفُفًا»، ورجحه التوربشتي أيضاً. وقال المعنى: ليس من أهل سنتنا وممن تبعنا في أمرنا وهو وعيد، ولا خلاف بين الأمة أن قارئ القرآن مثاب على قراءته، مأجور من غير تحسين صوته، فكيف يحمل على كونه مستحقاً للوعيد وهو مثاب مأجور، انتهى.

وقيل: أي: لم يترنم به، وقيل: أي: لم يتحزن، ويؤيده ما رواه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» وأبو نعيم في «الحلية» بسند ضعيف عن بريدة مرفوعاً: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ بِالْحُزْنِ فَإِنَّهُ نَزَلَ بِالْحُزْنِ»، وقيل: المراد بالتغني: التلذذ والاستحلاء له، كما يستلذ أهل الطرب بالغناء، فأطلق عليه تغنياً من حيث أنه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء، قاله ابن الأنباري في «الزاهر». وقيل: معناه: التشاغل به، تقول العرب: تغنى بالمكان أقام به، ويؤيده بيت الأعشى:

وَكُنْتُ امْرَأً زَمَنًا بِالْعِرَاقِ خَفِيفَ الْمَنَاحِ طَوِيلَ التَّغْنِي

أي: طويل الإقامة، فيكون معنى الحديث: الحث على ملازمة القرآن، وأن لا يتعدى إلى غيره. وقيل: هو أن يجعله هجيراً، كما يجعل المسافر والفارغ هجيراً الغناء. قال ابن الأعرابي: كانت العرب إذا ركبت الإبل تتغنى، وإذا جلست في أفنيتهما، وفي أكثر أحوالها، فلما نزل القرآن أحب النبي ﷺ أن يكون هجيراًهم القراءة مكان التغني، وقيل: المراد: من لم يغنه القرآن ولم ينفعه في إيمانه، ولم يصدق بما فيه من وعد ووعد. وقيل: معناه من لم يرتح لقراءته وسماعه.

وقيل: المعنى: من لم يطلب غنى النفس وهو الغنى المعنوي لا المحسوس الذي هو ضد الفقر. وقيل: معناه: من لم يتطلب غنى اليد ولم يرجه بملازمة تلاوته. قال الحافظ بعد بسط الكلام في سرد هذه الأقوال والتأويلات: وفي الجملة

ما فسر به ابن عيينة ليس بمدفوع، وإن كانت ظواهر الأخبار ترجح أن المراد: تحسين الصوت، ويؤيده قوله: «يَجْهَرُ بِهِ» إلى آخر ما ذكرنا من كلامه في شرح الرواية الأولى.

ثم قال الحافظ: والحاصل: أنه يمكن الجمع بين أكثر هذه التأويلات المذكورة، وهو أنه يحسن به صوته جاهرًا به مترنمًا على طريق التحزن، مستغنيًا به عن غيره من الأخبار، طالبًا به غنى النفس، راجيًا به غنى اليد، ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم؛ لأن للتطريب تأثيرًا في رقة القلب وإجراء الدمع، وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالألحان، إما تحسين الصوت، وتقديم حسن الصوت على غيره، فلا نزاع في ذلك. قال: والذي يتحصل من الأدلة أن حُسْنَ الصوت بالقرآن مطلوب، فإن لم يكن حسنًا فليحسنه ما استطاع، كما قال ابن مليكة أحد رواة حديث سعد بن أبي وقاص. وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح. ومن جملة تحسينه: أن يراعي فيه قوانين النغم، فإن الصوت الحسن يزداد حسنًا بذلك، وإن خرج عنها أثر ذلك في حسنه وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل القراءات، فإن خرج عنها لم يقف تحسين الصوت بقبح الأداء. ولعل هذا مستند من كره القراءة بالأنغام؛ لأنَّ الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعي الأداء، فإن وجد من يراعيهما معًا فلا شك أنه أرجح من غيره؛ لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت، ويجتنب الممنوع من حرمة الأداء، والله أعلم، انتهى.

وقال ابن القيم بعد ذكر الاختلاف في تفسير التغني بالقرآن وفي مسألة تحسين الصوت به وقراءته بالألحان، وذكر احتجاج كل فريق ما لفظه: وفصل النزاع أن يقال: التطريب والتغني على وجهين؛ أحدهما: ما اقتضته الطبيعة وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين وتعليم، بل إذا خلى وطبعه واسترسلت طبيعته جاءت بذلك التطريب والتلحين، فذلك جائز، وإن أعان طبيعته فضل تزيين وتحسين، كما قال أبو موسى للنبي ﷺ: رلو علمت إنك تسمع لحبرته تحبيرًا والحزين ومن هاجه الطرب والحب والشوق لا يملك من نفسه دفع التحزين والتطريب في القراءة، ولكن النفوس تقلبه وتستحليه لموافقته الطبع وعدم التكلف والتصنع، فهو مطبوع لا متطبع وكلف لا متكلف، فهذا هو الذي كان السلف يفعلونه ويستمعونه وهو

التغني الممدوح المحمود، وهو الذي يتأثر به السامع والتالي، وعلى هذا الوجه تحمل أدلة أرباب هذا القول كلها.

والوجه الثاني: ما كان من ذلك صناعة من الصنائع وليس في الطبع السماحة به، بل لا يحصل إلا بتكلف وتصنع وتمرن كما يتعلم أصوات الغناء بأنواع الإلحان البسيطة، والمركبة على إيقاعات مخصوصة، وأوزان مخترعة، لا تحصل إلا بالتعليم والتكلف، فهذه هي التي كرهاها السلف وعابوها وذموها ومنعوا القراءة بها، وأدلة أرباب هذا القول إنما تتناول هذا الوجه، وبهذا التفصيل يزول الاشتباه ويتبين الصواب من غيره، وكل من له علم بأحوال السلف يعلم قطعاً أنهم براء من القراءة بالألحان الموسيقية المتكلفة التي هي إيقاع وحركات موزونة معدودة محدودة، وإنهم أتقى لله من أن يقرؤوا بها ويسوغوها، ويعلم قطعاً أنهم كانوا يقرؤون بالتحزين والتطريب، ويحسنون أصواتهم بالقرآن ويطربونه بشجي تارة، وبطرب تارة، وبشوق تارة، وهذا أمر في الطبائع تقاضيه، ولم ينه عنه الشارع مع شدة تقاضي الطبائع له، بل أرشد إليه وندب إليه، وأخبر عن استماع الله لمن قرأ به. وقال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»، وفيه وجهان؛ أحدهما: أنه إخبار بالواقع الذي كلنا نفعله، والثاني: أنه نفي لهدي من لم يفعله عن هديه وطريقته ﷺ، انتهى.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [الملك: ١٣] من كتاب التوحيد. قال الحافظ في شرح هذا الحديث بعد ذكر الروایتين المتقدمتين: الحديث واحد إلا أن بعضهم رواه بلفظ: «مَا أَدْنَى اللَّهِ»، وبعضهم رواه بلفظ: «لَيْسَ مِنَّا»، انتهى. وروي بلفظ: «لَيْسَ مِنَّا» عن سعد بن أبي وقاص وأخرجه أحمد (ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٥) وأبو داود وابن ماجه والدارمي وابن حبان (ج ١ ص ٤٨٣) والحاكم (ج ١ ص ٥٦٩، ٥٧٠) وغيرهم وعن أبي لبابة بن عبد المنذر أخرجه أبو داود من طريقه البيهقي (ج ٢ ص ٥٤) وعن ابن عباس أخرجه الحاكم (ج ١ ص ٥٧٠) والبزار والطبراني، قال الهيثمي: رجال البزار رجال الصحيح، وعن عائشة أخرجه أبو يعلى والبزار بسند ضعيف، وعن ابن الزبير أخرجه البزار أيضاً.

٢٢١٧ - [٩] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: «اقْرَأْ عَلَيَّ». قُلْتُ: اقْرَأْ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي» فَقَرَأْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ، حَتَّى أَتَيْتُ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ» فَالْتَمْتُ إِلَيْهِ، فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرِفَانِ. [متفق عليه] {صحيح}

الشرح

٢٢١٧ - قوله: (وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ) جملة حالية. (اقْرَأْ عَلَيْكَ)، أي: أقرأ عليك؟ (وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ) بضم الهمزة، أي: القرآن والجملة حالية، أي: جريان الحكمة على لسان الحكيم أحلى، وكلام المحبوب على لسان الحبيب أولى. (إِنِّي أَحِبُّ)، أي: في بعض الأحوال. (أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي)، قال ابن بطال: يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره؛ ليكون عرض القرآن سُتَّةً. ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويتفهمه، وذلك أن المستمع أقوى على التدبر، ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ؛ لاشتغاله بالقراءة وأحكامها، وهذا بخلاف قراءته هو ﷺ على أبي بن كعب، فإنه أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة، ومخارج الحروف ونحو ذلك.

(فَقَرَأْتُ) عليه. (سُورَةَ النَّسَاءِ)، أي: من أولها كما في رواية لمسلم. (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ)، أي: أحضرنا منهم شهيداً يشهد عليهم بما فعلوا وهو نبينهم، وهو استفهام توبيخ، أي: فكيف حال هؤلاء الكفار، أو صنيعهم إذا جئنا من كل أمة بنبيهم يشهد على كفرهم؟ كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، «فَكَيْفَ» في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، والعامل في إذا هو هذا المقدار، أو في محل نصب بفعل محذوف، أي: فكيف يكونون أو يصنعون؟ ويجري فيها الوجهان النصب على التشبيه بالحال، كما هو مذهب سيويه، أو على

(٢٢١٧) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ الْبُخَارِيُّ (٥٠٤٩) (٥٠٥٠) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ، مُسْلِمٌ (٢٤٧/١٠٠) فِي الصَّلَاةِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٦٨) فِي الْعِلْمِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٢٥)، وَالتَّسَائِي فِي «الْكَبْرِ» (٨٠٧٧) فِي التَّفْسِيرِ.

التشبيه بالظرفية كما هو مذهب الأخفش وهو العامل في إذا أيضًا. و(مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ) متعلق بـ«جِئْنَا»، والمعنى: أنه يؤتى بنبي كل أمة يشهد عليها ولها.

(وَجِئْنَا بِكَ) يا محمد. (عَلَى هَؤُلَاءِ)، أي: أمتك. (شَهِيدًا) حال، أي: شاهداً على من آمن بالإيمان وعلى من كفر بالكفر وعلى من نافق بالنفاق. وقيل: أي: تشهد على صدق هؤلاء الشهداء؛ لحصول علمك بعقائدهم لدلالة كتابك وشرعك على قواعدهم. قال أبو حيان: الأظهر: أنَّ هذه الجملة في موضع جر عطفاً على «جِئْنَا» الأول، أي: فكيف يصنعون في وقت المجيئين.

قال الحافظ: وقع في رواية محمد بن فضالة الظفري أنَّ ذلك كان وهو ﷺ في بني ظفر، أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني وغيرهما من طريق يونس بن محمد بن فضالة عن أبيه، أن النبي ﷺ أتاهم في بني ظفر ومعه ابن مسعود وناس من أصحابه فأمر قارئاً فقرأ، فأتى على هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾، فبكى حتى ضرب لحياه وجنباه(*) فقال: «يَا رَبِّ، هَذَا عَلَى مَنْ أَنَا بَيْنَ ظَهْرَيْهِ فَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ أَرَهُ؟»، وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد بن المسيب قال: لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ إِلَّا يُعْرَضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أُمْتُهُ غَدَوَةٌ وَعَشِيَّةٌ فَيَعْرِفُهُمْ بِسِمَاهُمْ وَأَعْمَالِهِمْ، فلذلك يشهد عليهم، ففي هذا المرسل ما يرفع الإشكال الذي تضمنه حديث ابن فضالة، انتهى كلام الحافظ.

(قَالَ) رسول الله ﷺ. (حَسْبُكَ)، أي: يكفيك ما قرأته. قال الجزري: حسبك، بمعنى: اسكت وحقيقته كافيك. (الآنَ)، أي: إذا وصلت إلى هذه الآية، فلا تقرأ شيئاً آخر، فإني مشغول بالتفكير في هذه الآية، وجاءني البكاء والحالة المانعة من استماع القرآن. وفي رواية للبخاري: «أَمْسِكْ»، وفي أخرى: قال لي: «كُفَّ - أو - أَمْسِكْ» على الشك.

(فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرَّفَانِ) بسكون الذال المعجمة وكسر الراء، أي: تطلقان دمعهما، يعني: تسيلان دمعاً، يقال: ذرفت العين تذرّف، إذا جرى دمعها، وهو خبر المبتدأ وهو «عَيْنَاهُ»، و«إِذَا» للمفاجأة، وهذا لفظ البخاري. ولمسلم: «فَرَأَيْتَ دُمُوعَهُ تَسِيلُ». وبكاؤه ﷺ لفرط رحمته على المفرطين، أو لعظم ما تضمنته الآية من هول

المطع وشدة الأمر.

وقال في «فتوح الغيب» عن الزمخشري: إن هذا كان بكاء فرح لا بكاء جزع؛ لأنه تعالى جعل أمته شهداء على سائر الأمم كما قال الشاعر:

طَفَحَ الشُّرُورُ عَلَيَّ حَتَّى أَنَّهُ مِنْ عِظَمِ مَا قَدْ سَرَّنِي أَبْكَانِي

وقال ابن بطال: إنما بكى ﷺ عند تلاوة هذه الآية؛ لأنه مثل لنفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له إلى شهادته لأمته بالتصديق، وسؤاله الشفاعة لأهل الموقف، وهو أمر يحق له طول البكاء، انتهى.

قال الحافظ: والذي يظهر أنه بكى رحمة لأمته؛ لأنه علم أنه لا بد أن يشهد عليهم بعلمهم^(*)، وعملهم قد لا يكون مستقيماً، فقد يفضى إلى تعذيبهم، انتهى. وفي الحديث: استحباب استماع القراءة والإصغاء إليها والبكاء عندها والتدبر فيها.

قال النووي: البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين قال الله تعالى: ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٩] ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مرم: ٥٨] والأحاديث فيه كثيرة، قال: فإن عزَّ عليه البكاء تباكى لخبر أحمد والبيهقي: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ بِحُزْنٍ وَكَاتِبَةٍ، فَإِذَا قَرَأْتُمُوهُ فَابْكُوا فَإِنْ لَمْ تَبْكُوا فَتَبَاكُوا...» الحديث.

وقال الغزالي: يستحب البكاء مع القراءة وعندها. وطريق تحصيله أن يحضر قلبه الحزن والخوف بتأمل ما فيه من التهديد والوعيد الشديد، والوثائق والعهود، ثم ينظر تقصيره في ذلك، فإن لم يحضره حزن فليبك على فقد ذلك وإنه من أعظم المصائب.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) واللفظ للبخاري في باب قول المقرئ للقارئ: حسبك، من فضائل القرآن إلا قوله: «فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي»، فإنه وقع عنده في رواية أخرى، وإلا قوله: «وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ»، فإنه لمسلم وحده. والحديث أخرجه أيضاً البخاري في التفسير وأحمد (ج ١ ص ٣٧٤ - ٣٨٠) والترمذي في التفسير وأبو داود في آخر العلم وابن ماجه في «الزهد».

(*) هكذا بالمطبوع والصواب: عملهم: انظر «فتح الباري».

٢٢١٨ - [١٠] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَنْ كَعْبٍ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ» قَالَ: اللَّهُ سَمَّانِي لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَقَدْ ذُكِرْتُ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ.
- وَفِي رَوَايَةٍ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾» قَالَ: وَسَمَّانِي؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَبَكَى (*).

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢١٨ - قوله: (قَالَ لِأَبِي بَنْ كَعْبٍ) الأنصاري الخزرجي النجاري الصحابي الجليل رضي الله عنه. (إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ) مطلق فيتناول: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] وغيرها قوله: «أَقْرَأَ عَلَيْكَ»، كذا وقع في عامة الروايات والسياق المذكور هنا للبخاري في التفسير من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، لكن فيها: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أُقَرِّكَ الْقُرْآنَ»، أي: أعلمك بقراءتي عليك كيف تقرأ، فلا منافاة بين قوله: «أَقْرَأَ عَلَيْكَ» و«أُقَرِّكَ». قال أبو عبيد: المراد بالعرض على أبي ليتعلم أبي منه القراءة ويتثبت فيها؛ وليكون عرض القرآن سنة وللتنبية على فضيلة أبي بن كعب وتقدمه في حفظ القرآن، وليس المراد أن يستذكر منه النبي ﷺ شيئاً بذلك العرض. قال القاري: ووجه تخصيصه بذلك أنه بذل جهده في حفظ القرآن وما ينبغي له حتى قال ﷺ: «أَقْرُؤْكُمْ أَبِي»، ولما قيض له من الإمامة في هذا الشأن أمر الله نبيه ﷺ أن يقرأ عليه؛ ليأخذ عنه رسم التلاوة كما أخذه النبي ﷺ عن جبريل، ثم يأخذه على هذا النمط الآخر عن الأول والخلف عن السلف، وقد أخذ عن أبي بشر كثير من التابعين ثم عنهم من بعدهم وهكذا، فسرى سر تلك القراءة عليه حتى سرى سره في الأمة إلى الساعة.

(قَالَ: أَلَلَّه) بمد الهمزة وكان في الأصل أَلَلَّه بهمزتين، وكان الأولى للاستفهام

(٢٢١٨) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسٍ؛ الْبُخَارِيُّ (٤٩٦٠ و ٤٩٦١) فِي التَّفْسِيرِ، مُسْلِمٌ (٧٩٩/٢٤٥) فِي الصَّلَاةِ.

(*) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: فِيهِمَا عَنْهُ.

وقلبت الثانية ألفاً، ويجوز حذفها للعلم بها، وهذا معنى قول الطيبي: بالمد بلا حذف وبالحذف بلا مد. (سَمَانِي لَكَ)، أي: ذكرني باسمي لك. قال الحافظ: أي: هل نصَّ عليَّ باسمي، أو قال: اقرأ على واحد من أصحابك فاخترتني أنت. قال القرطبي: تعجب أبي من ذلك؛ لأنَّ تسمية الله له ونصه عليه ليقراً عليه النبي ﷺ تشريف عظيم، فلذلك بكى إماماً فرحاً وإماماً خشوعاً.

وقال الطيبي: والمقصود التعجب إماماً هضماً، أي: أنى لي هذه المرتبة، وإماماً استلذاً بهذه المنزلة الرفيعة. (قَالَ: نَعَمْ)، وفي رواية لهما: قال: «اللَّهُ سَمَّاكَ لي». قال الحافظ: وفي رواية للطبراني من وجه آخر عن أبي بن كعب: قال: «نَعَمْ بِاسْمِكَ وَنَسَبِكَ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى»، (قَالَ: وَقَدْ ذُكِرْتُ) بصيغة المجهول، أي: أوقع ذلك والحال أني قد ذكرت على الخصوص، وبهذا الوجه المخصوص. قال الطيبي: تقرب للتعجب. (عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، أي: مع عظمتي وحقارتي.

(فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ) بفتح المعجمة والراء، أي: تساقطتا بالدموع إماماً فرحاً وسروراً بذلك، وإماماً خشوعاً وخوفاً من التقصير في شكر تلك النعمة، وفي الحديث: استحباب القراءة على أهل العلم، وإن كان القارئ أفضل من المقروء عليه. (وَفِي رِوَايَةٍ) للشيخين. (إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا)، كذا في هذه الرواية وهي رواية شعبة عن قتادة عن أنس، وبين في رواية همام عن قتادة عند البخاري: أن تسمية السورة لم يحمله قتادة عن أنس، فإنه قال في آخر الحديث بعد روايته بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ»، قال: آله سمانى لك؟ قال: «اللَّهُ سَمَّاكَ» فَجَعَلَ أَبِي يَبْكِي، قال قتادة: فأنبئت أنه قرأ عليه ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وسقط بيان ذلك من رواية سعيد بن أبي عروبة عند البخاري. قال الحافظ: وقد أخرجه الحاكم وأحمد والترمذي من طريق زر بن حبیش عن أبي نفسه مطولاً، ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ»، قال: فقرأ عليه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، والجمع بين الروایتين حمل المطلق على المقيد لقراءته ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ دون غيرها، انتهى.

وقال القاري: يحتمل أن هذه الرواية مبينة للقرآن في الرواية الأولى، ويحتمل أن يكون قضية أخرى، انتهى. قلت: الاحتمال الأول هو الظاهر.

قال القرطبي: خص هذه السورة بالذكر لما اشتملت عليه من التوحيد والرسالة والإخلاص والصحف والكتب المنزلة على الأنبياء، وذكر الصلاة والزكاة والمعاد وبيان أهل الجنة والنار مع وجازتها؛ ولتحقيق قوله تعالى فيها: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [البينة: ٢]. قال الحافظ: في تخصيص أبي بن كعب: التنويه به في أنه أقرأ الصحابة، فإذا قرأ عليه النبي ﷺ مع عظيم منزلته كان غيره بطريق التبعية له.

(قَالَ: وَسَمَّانِي)، أي: لك كما في رواية. (فَبَكَّى) سرورًا وفرحًا بتسمية الله إياه في أمر القراءة، أو خوفًا من العجز عن قيام شكر تلك النعمة. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) سياق الرواية الأولى للبخاري كما تقدم، وسياق الرواية الثانية لكليهما. والحديث أخرجه البخاري في المناقب وفي التفسير، ومسلم في فضائل القرآن وفي كتاب الفضائل أي المناقب، وأخرجه أيضًا أحمد والترمذي في المناقب والنسائي وغيرهم، وفي الباب عن أبي حبة البدر، أخرجه أحمد (ج ٣ ص ٤٨٩) وابن قانع في «معجم الصحابة» والطبراني وابن مردويه ذكره الشوكاني في «فتح القدير».

٢٢١٩ - [١١] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ.

- وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ؛ فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ. [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢١٩ - قوله: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ) بفتح الفاء، أي: يسافر أحد والسفر اسم واقع للغزو وغيره. (بِالْقُرْآنِ)، قال الطيبي: الباء زائدة؛ لأنها دخلت على المفعول به الذي ناب عن الفاعل، وليست هي كما في قوله: «لَا تُسَافِرُوا»، فإنها حال، أي: حال كونكم مصاحبين له، ذكره القاري. وقال في «اللمعات»:

(٢٢١٩) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ (٢٩٩٠)، وَمُسْلِمٌ (١٨٦٩/٩٢) (١٨٦٩/٩٤) فِي الْجِهَادِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦١٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٨٧٩).

قوله: «بِالْقُرْآنِ»، أي: في الرواية الأولى حال والباء للمصاحبة، أي: مصاحباً بالقرآن. (إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ)، أي: الكفار، يعني: دار الحرب خوفاً من الاستهانة به. قيل المراد بالقرآن بعض ما نسخ وكتب في عهده، وقد كان يكتب بعض الصحابة لنفسه للحفظ أو للتلاوة، وإن لم يكن مجموعاً كله في مصحف واحد، فالمراد بالقرآن: المصحف التي كتب عليها، أو كان هذا إخباراً عن الغيب.

وقال الباجي: يريد المصحف لما كان القرآن مكتوباً فيه سماه قرآناً، ولم يرد ما كان منه محفوظاً في الصدور؛ لأنه لا خلاف أنه يجوز لحافظ القرآن الغزو، وإنما كان ذلك؛ لأنه لا إهانة للقرآن في قتل الغازي. وإنما الإهانة للقرآن بالعبث بالمصحف والاستخفاف به، وقد روي مفسراً: نهى أن يُسافرَ بالمصحف، رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، انتهى.

قال الأبي: لم يكن المصحف مكتوباً حينئذٍ فلعله من الإخبار عن مغيب، أو لعله كان مكتوباً في رقاع فيصح، ويتقرر النهي عن السفر بالقليل والكثير منه لا سيّما على القول أن القرآن اسم جنس يصدق على القليل والكثير. وأمّا على القول بأنه اسم للجمع، فيتعلق النهي بالقليل؛ لمشاركته الكل في العلة، فإن حرمة القليل منه كالكثير، انتهى.

قلت: روى مفسراً - أي: بلفظ: المصحف - محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عند أحمد (ج ٢ ص ٧٦) وعقد البخاري في «صحيحه» باب كراهة السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه إلى أرض العدو وهم يعلمون القرآن.

قال الحافظ: أشار البخاري بذلك إلى أن المراد بالنهي عن السفر بالقرآن السفر بالمصحف خشية أن يناله العدو ولا السفر بالقرآن نفسه، قال: وادعى المهلب أن مراد البخاري بذلك تقوية القول بالتفرقة بين العسكر الكثير والطائفة القليلة، فيجوز في تلك دون هذه، والله أعلم.

قال النووي: في الحديث النهي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار لليلة المذكورة في الحديث الآتي: وهي خوف أن ينالوه فينتهكوا حرمة، فإن أمنت هذه العلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهر عليهم فلا كراهة ولا منع عنه حينئذٍ

لعدم العلة، هذا هو الصحيح وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون.

وقال مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً.

وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة: الجواز مطلقاً، والصحيح عنه ما سبق.

واتفق العلماء على أنه يجوز أن يكتب إليهم كتاباً فيه آية أو آيات، والحجة فيه كتاب النبي ﷺ إلى هرقل، انتهى. وقال ابن عبد البر: اجمع الفقهاء أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه.

واختلفوا في الكبير المأمون عليه: فمنع مالك أيضاً مطلقاً وفصل أبو حنيفة وأدار الشافعية الكراهة مع الخوف وجوداً وعدمًا. وقال بعضهم كالمالكية: واستدل به على منع بيع المصحف من الكافر؛ لوجود المعنى المذكور فيه، وهو التمكن من الاستهانة به ولا خلاف في تحريم ذلك وإنما وقع الاختلاف، هل يصح لو وقع ويؤمر بإزالة ملكه عنه أم لا؟ واستدل به على منع تعليم الكافر القرآن، وبه قال مالك مطلقاً، وأجاز الحنفية مطلقاً، وعن الشافعي قولان، وفصل بعض المالكية: بين القليل لأجل مصلحة قيام الحجة عليهم، فأجازه، وبين الكثير فمנعه، ويؤيده قصة هرقل حيث كتب إليه النبي ﷺ بعض الآيات. ونقل النووي الاتفاق على جواز الكتابة إليهم بمثل ذلك، كذا في «الفتح».

قال الباجي: لا يجوز أن يعلم أحداً من ذراري الكفار القرآن؛ لأن ذلك سبب لتمكنهم منه ولا بأس أن يقرأ عليهم احتجاجاً عليهم به، ولا بأس أن يكتب إليهم بالآية ونحوها على سبيل الوعظ، كما كتب ﷺ إلى ملك الروم: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ﴾ الآية [آل عمران: ٦٤]، انتهى.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، رواه البخاري عن القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر، ومسلم من طريق يحيى بن يحيى عن مالك به، وأخرجه أحمد (ج ٢ ص ٧ - ٦٣) وابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك وزاد: «مخافة أن يناله العدو» ورواه ابن وهب عن مالك فقال: «خشية أن يناله العدو». وأخرجه أبو داود عن القعني عن مالك فقال: قال مالك: أراه مخافة، فذكره، قال أبو عمر: كذا قال يحيى بن يحيى الأندلسي ويحيى بن بكير وأكثر الرواة عن مالك: جعلوا التعليل من كلامه ولم يرفعه. وأشار إلى أن ابن وهب تفرد برفعها وليس كذلك لما تقدم من رواية أحمد

وابن ماجه، وهذه الزيادة رفعها أيضًا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أخرجها إسحاق بن راهوية في «مسنده» عن محمد بن بشر، وأحمد في «مسنده» (ج ٢ ص ٥٥) عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله، وكذلك أخرجها مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق الليث عن نافع، ومسلم من طريق حماد عن أيوب عن نافع بلفظ: «فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ»، وأحمد (ج ٢ ص ٦) من طريق ابن عليه (ج ٢ ص ١٠) من طريق سفيان عن أيوب بلفظ: «فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ»، وكذا رواها مسلم من طريق ابن عليه والثقفى عن أيوب، ورفعها أيضًا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أخرجها أحمد (ج ٢ ص ١٢٨) من طريق سليمان بن بلال عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو.

قال الحافظ بعد ذكر جملة من هذه الروايات: فصَحَّ أنه مرفوع وليس بمدرج، ولعلَّ مالكًا كان يجزم به ثم صار يشك في رفعه، فجعله من تفسير نفسه، انتهى. قيل: ولم يذكر البخاري ومسلم التعليل المذكور في روايتهما عن مالك للاختلاف عليه في رفعه ووقفه. وقد تقدم أن الحفاظ غير مالك اثبتوا رفعه، فيكون هو الراجح المعتمد.

(وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ) رواها من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر. (لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ)، أي: المصحف لا القرآن نفسه، والمراد بالمصحف: ما كتب فيه القرآن كله، أو بعضه متميزًا إلا في ضمن كلام آخر، فلا ينفيه ما كتبه ﷺ في كتابه إلى هرقل من قوله: ﴿يَتَاهَلُ الْكِتَابُ﴾ الآية. (فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ)، أي: من أن يصيبه الكافر فلا يراعي حرمة بل يحقره، أو يحرقه أو يلقيه في مكان غير لائق به، وهذه الرواية أخرجها أيضًا أحمد (ج ٢ ص ٦، ١٠).



الفصل الثاني

٢٢٢٠ - [١٢] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: جَلَسْتُ فِي عَصَابَةٍ مِنْ ضَعْفَاءِ الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَسْتَتِرُ بِبَعْضٍ مِنَ الْعُرَى، وَقَارِئٌ يَقْرَأُ عَلَيْنَا؛ إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَكَتَ الْقَارِئُ فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟» قُلْنَا: كُنَّا نَسْتَمِعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ أُمِرْتُ أَنْ أَصْبِرَ نَفْسِي مَعَهُمْ». قَالَ: فَجَلَسَ وَسَطْنَا لِيَعْدِلَ بِنَفْسِهِ فِينَا، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا، فَتَحَلَّقُوا وَبَرَزَتْ وُجُوهُهُمْ لَهُ، فَقَالَ: «أُبَشِّرُوا يَا مَعْشَرَ صَعَالِكِ الْمُهَاجِرِينَ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ بِنِصْفِ يَوْمٍ، وَذَلِكَ خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ».

[رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

الشرح

٢٢٢٠ - قوله: (جَلَسْتُ فِي عَصَابَةٍ) بالكسر، أي: جماعة. قال الجزري: العصابة الجماعة من الناس، وكذلك من الخيل والطيور. (مِنْ ضَعْفَاءِ الْمُهَاجِرِينَ)، يعني: أصحاب الصفة. (لَيَسْتَتِرُ) بلام التأكيد المفتوحة من الاستتار. (مِنَ الْعُرَى)، أي: من أجله، بضم العين وسكون الراء، أي: من كان ثوبه أقل من ثوب صاحبه كان يجلس خلف صاحبه تسترًا به. والمقصود: بيان فقرهم واحتياجهم وإنه لم يكن على أبدانهم ثياب تكفي للتستر، ومن أجل ذلك كان يجلس بعضهم خلف بعض ليحصل الاستتار. وقيل: المراد: العري مما عدا العورة، فالتستر لمكان المروءة، فإنها لا تسمح بانكشاف ما لا يعتاد كشفه.

(وَقَارِئٌ يَقْرَأُ عَلَيْنَا) القرآن لنستمع ونتعلم. (إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) إذ للمفاجأة. (فَقَامَ عَلَيْنَا)، أي: وقف، يعني: كُنَّا غَافِلِينَ عَنْ مَجِيئِهِ فَنَظَرْنَا، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ فَوْقَ

رؤوسنا يستمع إلى كتاب الله. (سَكَتَ الْقَارِئُ)، أي: تأدبًا لحضوره وانتظارًا لما يقع من أموره. (فَسَلَّمَ)، أي: فلما سكت القارئ سلم الرسول، واستدل بذلك على كراهة السلام على قارئ القرآن؛ لأنه ﷺ لم يسلم عليهم إلا إذا سكت القارئ فتأمل.

(مَا كُنتُمْ تَصْنَعُونَ؟)، إنما سألهم مع علمه بهم ليجيبهم بما أجابهم مرتبًا على حالهم. (قُلْنَا: كُنَّا نَسْتَمِعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ) في أبي داود. قلنا: يا رسول الله، إنه كان قارئ لنا يقرأ علينا، فكنا نستمع إلى كتاب الله، أي: إلى قراءته أو إلى قارئه. (جَعَلَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ أُمِرْتُ) بصيغة المجهول. (أَنْ أَصْبِرَ نَفْسِي مَعَهُمْ)، أي: أحبس نفسي معهم؛ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨] أراد به: زمرة الفقراء الملازمين لكتاب الله المتوكلين على الله المقربين عند الله. (قَالَ)، أي: أبو سعيد. (فَجَلَسَ) رسول الله ﷺ. (وَسَطْنَا) بسكون السين وقد يفتح، أي: بينا لا بجانب أحدنا. (لِيَعْدِلَ) بكسر الدال، أي: ليسوي. (بِنَفْسِهِ)، أي: نفسه الكريمة بجلوسه. (فِينَا)، أي: يسوي نفسه ويجعلها عديلة مماثلة لنا بجلوسه فينا؛ تواضعًا ورغبة فيما نحن فيه.

قال الطيبي: أي: ليجعل نفسه عديلاً ممن جلس إليهم، ويسوى بينه وبين أولئك الزمرة رغبة فيما كانوا فيه وتواضعًا لربه ﷺ، انتهى. وقيل: معناه: جلس النبي ﷺ وسط الحلقة ليسوي بنفسه الشريفة جماعتنا؛ ليكون القرب من النبي ﷺ لكل رجل منا سواءً أو قريباً من السواء، يقال: عدل فلان بفلان سَوَّى بينهما. (ثُمَّ قَالَ)، أي: أشار. (بِيَدِهِ هَكَذَا)، أي: اجلسوا حلقة. (فَتَحَلَّقُوا)، أي: قبالة وجهه عليه الصلاة والسلام، دل عليه قوله: (وَبَرَزْتُ)، أي: ظهرت. (وُجُوهُهُمْ لَهُ) بحيث يرى عليه الصلاة والسلام وجه كل أحد منهم، قاله القاري. وقال الجزري: تحلقوا، أي: صاروا حلقة مستديرة. (أَبْشِرُوا) أمر من الإخبار، أي: افرحوا.

(يَا مَعْشَرَ صَعَالِيكِ الْمُهَاجِرِينَ) بفتح الصاد المهملة، أي: جماعة الفقراء من المهاجرين الصابرين، جمع صعلوك بضم الصاد وهو الفقير. (بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) تلميح إلى قوله تعالى: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا آتِنَا لَنَا نُورَنَا﴾ [النجم: ٨]. (تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) استئناف فيه معنى التعليل. (قَبْلَ أَغْنِيَاءِ

النَّاسِ)، أي: الشاكرين المؤدين حقوق أموالهم بعد تحصيلها مما أحل الله لهم، فإنهم يوقفون في العرصات للحساب من أين حصلوا المال؟ وفي أين صرفوه؟ (وَذَلِكَ)، أي: نصف يوم القيامة.

(خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُنْ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، وإِذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] فمخصوص بالكافرين ﴿فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ ⑨ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ⑩ [المدثر: ٩، ١٠] وروى أحمد ومسلم عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «إِنَّ فَقْرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ يَسْبِقُونَ الْأَغْنِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى الْجَنَّةِ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا»، أي: سنة. ووجه الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد، أن يقال المراد بكل من العديدين إنما هو التكثير لا التحديد، فتارة عبر به وأخرى بغيره؛ تفنناً ومآلها واحد أو أخبر أولاً بأربعين كما أوحى إليه ثم أخبر بخمسمائة عام زيادة من فضله على الفقراء ببركته ﷺ أو التقدير: بأربعين خريفاً إشارة إلى أقل المراتب وبخمسمائة عام إلى أكثرها. ويدل عليه ما رواه الطبراني عن مسلمة بن مخلد ولفظه: «سَبَقَ الْمُهَاجِرُونَ النَّاسَ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا إِلَى الْجَنَّةِ ثُمَّ يَكُونُ الزُّمْرَةُ الثَّانِيَةُ مِائَةَ خَرِيفٍ»، فالمعنى: أن يكون الزمرة الثالثة مائتين، وهلم جرأً، وكأنهم محصورون في خمس زمر، أو الاختلاف باختلاف مراتب أشخاص الفقراء في حال صبرهم ورضاهم وشكرهم وهو الأظهر المطابق لما في «جامع الأصول» (ج ٥ ص ٤٨٦) حيث قال: وجه الجمع بينهما أن الأربعين أراد به تقدم الفقير الحريص على الغني الحريص، وأراد بخمسمائة تقدم الفقير الزاهد على الغني الرغب، فكان الفقير الحريص على درجتين من خمس وعشرين درجة من الفقير الزاهد. وهذه نسبة الأربعين إلى الخمسمائة ولا تظن أن هذا التقدير وأمثاله يجري على لسان الرسول ﷺ جزافاً ولا بالاتفاق بل لسرٍّ أدركه ونسبة أحاط بها علمه، فإنه لا ينطق عن الهوى، فإن فطن أحد من العلماء إلى شيء من هذه المناسبات وإلا فليس طعنًا في صحتها، انتهى.

وقال العلقي: ويمكن الجمع بينهما: بأن سَبَّاقَ الفقراء يسبقون سَبَّاقَ الأغنياء بأربعين عامًا وغير سَبَّاقِ الأغنياء بخمسمائة عام؛ إذ في كل صنف من الفريقين سَبَّاقٌ. وقال بعض المتأخرين: يجمع بأن هذا السبق يختلف بحسب أحوال الفقراء والأغنياء، فمنهم: من يسبق بأربع، ومنهم: من يسبق بخمسمائة، كما يتأخر

مكث العصاة من الموحدين في النار بحسب جرائمهم، ولا يلزم من سبقهم في الدخول ارتفاع منازلهم، بل قد يكون المتأخر أعلى منزلة وإن سبقه غيره في الدخول، فالمزية مزيتان: مزية سبق، ومزية رفعة. قد تجتمعان وقد تنفردان، انتهى.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) في أواخر العلم وفي إسناده المعلى بن زياد القردوسي البصري. قال المنذري في «مختصر السنن»: فيه مقال. قلت: قال الحافظ في «التقريب»: هو صدوق قليل الحديث زاهد اختلف قول ابن معين فيه. وقال في «التهذيب» (ج ١٠ ص ٢٣٧): قال إسحاق بن منصور عن ابن معين وأبو حاتم: ثقة. وقال أحمد ابن سعيد بن مريم: سألت ابن معين عن معلى بن زياد، فقال: ليس بشيء ولا يكتب حديثه. وقال ابن عدي: هو معدود من زهاد أهل البصرة ولا أرى برواياته بأساً ولا أدري من أين. قال ابن معين: لا يكتب حديثه، انتهى.

وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو بكر البزار: ثقة، انتهى.

والحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه منه، آخره من طريق عطية، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِخَمْسِمِائَةِ عَامٍ»، وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه وابن حبان: «يَدْخُلُ الْفُقَرَاءُ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِخَمْسِمِائَةِ عَامٍ نِصْفِ يَوْمٍ» لفظ الترمذي، ولفظ ابن ماجه: «فُقَرَاءُ الْمُؤْمِنِينَ»، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال المنذري في «الترغيب» بعد ذكر تصحيح الترمذي: رواه محتج بهم في الصحيح.



٢٢٢١ - [١٣] وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ». [رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٢١ - قوله: (زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ)، أي: بتحسين أصواتكم عند القراءة، فإن الكلام الحسن يزيد حسنًا وزينة بالصوت الحسن. وهذا أمر مشاهد، ولما رأى بعضهم أن القرآن أعظم من أن يحسن بالصوت بل الصوت أحق بأن يحسن بالقرآن، قال: معناه: زينوا أصواتكم بالقرآن. قال الخطابي: هكذا فسرته غير واحد من أئمة الحديث، وزعموا أنه من باب المقلوب، كما يقال: عرضت الناقة على الحوض؛ وإنما هو عرضت الحوض على الناقة، وكقولهم: إذا طلعت الشعري واستوى العود على الحرباء، أي: استوى الحرباء على العود. ثم روى بإسناده عن شعبة، قال: نهاني أيوب أن أحدث: «زينوا القرآن بأصواتكم»، قال: ورواه معمر عن منصور عن طلحة عن البراء، فقدم الأصوات على القرآن وهو الصحيح، ثم أسنده الخطابي من طريق عبد الرزاق عن معمر بلفظ: «زَيِّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ»، وأخرج بهذا اللفظ الحاكم (ج ١ ص ٥٧١، ٥٧٢) أيضًا.

قال الخطابي: والمعنى: أشغلوا أصواتكم بالقرآن والهجوا به، واتخذوه شعارًا وزينة، يعني: ارفعوا به أصواتكم واجعلوا ذلك هجيراكم؛ ليكون ذلك زينة لها، قلت: لا حاجة إلى حمله على القلب بل هو محمول على ظاهره، لما يأتي من قوله ﷺ: «فَإِنَّ الصَّوْتِ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا». قال في «اللمعات»: ولا محذور في ذلك؛ لأن ما يزين الشيء يكون تابعًا له وملحقًا به كالحلي بالنسبة إلى العروس، وأيضًا المراد بالقرآن: قراءته وهو فعل العبد. وفيه: دليل على أن تحسين الصوت بالقرآن مستحب، وذلك مقيد برعاية التجويد وعدم التغيير، انتهى.

(٢٢٢١) أَبُو دَاوُدَ (١٤٦٨)، وَالتَّسَائِي (١٨٠.١٧٩/٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٤٢) فِي الصَّلَاةِ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٣/٩) فِي التَّوْحِيدِ، كُلُّهُمْ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَوَصَلَهُ الْحَاكِمُ (٥٧٥/١) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ وَرَوَاهُ: «فَإِنَّ الصَّوْتِ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا».

وقال المناوي: قيل: معنى الحديث: الحث على الترتيل الذي أمر به في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [الزمل: ٤] ، والمعنى: زينوا القرآن بالترتيل والتجويد وتلين الصوت وتحزينه. وقيل: أراد بالقرآن: القراءة، والمعنى: زينوا قراءة القرآن بأصواتكم الحسنة ويشهد لصحة هذا وإن القلب لا وجه له: حديث أبي موسى، أن النبي ﷺ استمع قراءته، فقال: «لَقَدْ أُوتِيتَ مِرْمَارًا مِنْ مَرَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»، فقال: لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيرًا، أي: حسنت قراءته تحسینًا وزينتها، ويؤيد ذلك تأييدًا لا شبهة فيه حديث ابن مسعود مرفوعًا: «إِنَّ حُسْنَ الصَّوْتِ يُزِينُ الْقُرْآنَ» أخرجه البزار بسند ضعيف، ورواه الطبراني بلفظ: «حُسْنُ الصَّوْتِ زِينَةُ الْقُرْآنِ»، ويؤيده أيضًا حديث ابن عباس عند الطبراني بسند ضعيف: «لِكُلِّ شَيْءٍ حِلْيَةٌ وَحِلْيَةُ الْقُرْآنِ حُسْنُ الصَّوْتِ»، حديث أنس: «لِكُلِّ شَيْءٍ حِلْيَةٌ وَحِلْيَةُ الْقُرْآنِ الصَّوْتُ الْحَسَنُ»، أخرجه البزار بإسناد ضعيف.

قال القاري: يعني: كما أن الحل والحلي يزيد الحسناء حسنًا، وهو أمر مشاهد فدل على أن رواية العكس محمولة على القلب لا العكس، فتدبر ولا منع من الجمع، انتهى.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٤ ص ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٤). (وَأَبُو دَاوُدَ) والنسائي. (وَابْنُ مَاجَهَ) في الصلاة. (وَالدَّارِمِيُّ) في فضائل القرآن كلهم من طريق طلحة عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء، وعلقه البخاري في باب قول النبي ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ» من كتاب التوحيد، ووصله في خلق أفعال العباد وأخرجه أيضًا ابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما»، والحاكم وبسط طرقة، والبيهقي (ج ٢ ص ٥٣) وفي الباب عن ابن عباس، أخرجه الطبراني في «الكبير» والدارقطني في الأفراد، وعن أبي هريرة أخرجه أبونصر السجزي في «الإبانة» وعن عائشة عند أبي نعيم في «الحلية».



٢٢٢٢ - [١٤] وَعَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، ثُمَّ يَنْسَاهُ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْذَمًا».

[رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢٢٢٢ - قوله: (مَا مِنْ أَمْرٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ)، أي: بالنظر أو بالغيب، يعني: يحفظه على ظهر قلبه. (ثُمَّ يَنْسَاهُ)، أي: بالنظر أو بالغيب، أو المعنى: ثم يترك قراءته نسي أو ما نسي. قال في «اللمعات»: ظاهر الحديث نسيانه بعد حفظه فقد عد ذلك من الكبائر. وقيل: المراد به: جهله بحيث لا يعرف القراءة. وقيل: النسيان يكون بمعنى الذهول، وبمعنى الترك، وهو هاهنا بمعنى الترك، أي: ترك العمل وقراءته. قلت: المتبادر من النسيان الواقع في هذا الحديث وأمثاله هو النسيان بعد الحفظ عن ظهر القلب، فهو المراد منه.

(إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْذَمًا) من الجزم بمعنى القطع، وذكر في تفسيره أقوال. فقيل: مقطوع اليد، قاله أبو عبيد. وقيل: الأجزم هاهنا بمعنى المجذوم، أي: مقطوع الأعضاء، يعني: الذي ذهبت أعضائه كلها إذ ليست يد القاري أولى من سائر أعضائه يقال: رجل أجزم إذا تساقطت أعضاؤه من الجذام. وقيل: المراد به: أجزم الحجة، أي: لا حجة له ولا لسان يتكلم به، يقال: ليس له يد، أي: لا حجة له. وقيل: خالي اليد من الخير صفرها من الثواب كنى باليد عما تحويه اليد.

قال الحافظ: اختلف في معنى أجزم، فقيل: مقطوع اليد. وقيل: مقطوع الحجة. وقيل: مقطوع السبب من الخير. وقيل: خالي اليد من الخير، وهي متقاربة. وقيل: يحشر مجذومًا حقيقة، ويؤيده أن في رواية زائدة بن قدامة عند عبد بن حميد: «أَتَى اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ مَجْذُومٌ»، انتهى. والحديث فيه وعيد شديد لمن حفظ القرآن ثم نسيه، وقد عدَّ الرافعي وغيره نسيان القرآن من الكبائر.

قال الحافظ: اختلف السلف في نسيان القرآن، فمنهم: من جعل ذلك من الكبائر، وأخرج أبو عبيد من طريق الضحاك بن مزاحم موقوفاً، قال: ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه إلا بذنب أحدثه؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَا أَصْبَكُمْ مِنْ مَّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] ونسيان القرآن من أعظم المصائب؛ واحتجوا أيضاً بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعاً: «عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةِ الْقُرْآنِ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»، وفي إسناده ضعف. وقد أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسل نحوه، ولفظه: «أَعْظَمَ مِنْ حَامِلِ الْقُرْآنِ وَتَارِكِهِ»، أي: بعد ما كان حامله ثم نسيه، ومن طريق أبي العالية موقوفاً: كنا نعد من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى ينساه، وإسناده جيد، ومن طريق ابن سيرين بإسناد صحيح في الذي ينسى القرآن، كانوا يكرهونه ويقولون فيه قولاً شديداً، ولأبي داود عن سعد بن عباد مرفوعاً: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ثُمَّ نَسِيَهُ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ أَجْذَمٌ»، وفي إسناده أيضاً مقال، وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والرؤياني. واحتج بأن الإعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن، ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون بأمره.

وقال القرطبي: من حفظ القرآن أو بعضه فقد علّت رتبته بالنسبة إلى من لم يحفظه، فإذا أخل بهذه الرتبة الدينية حتى ترحزح عنها ناسب أن يعاقب على ذلك، فإن ترك معاهدة القرآن يفضي إلى الجهل، والرجوع إلى الجهل بعد العلم شديد، انتهى. قلت: حديث أنس عند أبي داود والترمذي قد تقدم في باب المساجد. وقد بينا هناك ما فيه من الكلام، ونزيد هاهنا أن الدارقطني بيّن أن فيه انقطاعاً آخر، وهو أن ابن جريج راويه عن المطلب بن عبد الله لم يسمع من المطلب، كما أن المطلب لم يسمع من أنس شيئاً، فلم يثبت الحديث بسبب ذلك، ذكره ابن حجر المكي في «الزواجر» (ج ١ ص ١١١).

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة من طريق ابن إدريس، عن يزيد بن أبي زياد عن عيسى بن فائد عن سعد بن عباد. (وَالدَّارِمِيُّ) في فضائل القرآن من طريق شعبة عن يزيد عن عيسى عن رجل عن سعد بن عباد، وكذا أخرجه أحمد (ج ٥ ص ٢٨٤ - ٢٨٥) وقد سكت عليه أبو داود. وتقدم عن الحافظ أنه قال: إن في إسناده مقالاً. وقال المنذري: في إسناده يزيد بن أبي زياد الهاشمي، مولاهم

الكوفي لا يحتج بحديثه . وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : عيسى بن فائد رواه عن من سمع سعد بن عبادة ، ففي سند أبي داود انقطاع ، وفي سند أحمد والدارمي جهالة لكون الواسطة بين عيسى وسعد رجلاً مبهمًا لا يدري من هو ، وأيضًا عيسى هذا مجهول . قال الحافظ في «التقريب» : عيسى بن فائد أمير الرقة مجهول وروايته عن الصحابة مرسله ، وقال في «تهذيب التهذيب» : عيسى بن فائد عن سعد بن عبادة في الذي ينسب القرآن . وقيل : عن رجل عن سعد . وقيل : عن عبادة بن الصامت . وقيل : غير ذلك . قال ابن المديني : لم يرو عنه غير يزيد بن أبي زياد . وقال ابن عبد البر : هذا إسناد روي في هذا المعنى ، وعيسى بن فائد لم يسمع من سعد بن عبادة ولا أدركه ، قلت - قاله الحافظ : - وقال ابن المديني : مجهول ، انتهى . وقال في «الميزان» : عيسى بن فائد لا يدري من هو عن سعد بن عبادة حديث : «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَنَسِيَهُ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ أَجْذَمٌ» ، رواه ابن إدريس عن يزيد بن أبي زياد عنه ، وهذا منقطع ، وعيسى يتأمل حاله . ثم قد رواه شعبة وجريير وخالد بن عبد الله وابن فضيل عن يزيد ، فأدخلوا رجلاً بين ابن فائد وبين سعد . وقيل غير ذلك ، انتهى . وعلى هذا فسكوت أبي داود على هذا الحديث معترض ، ورواية يزيد عن عيسى عن عبادة بن الصامت أخرجها عبد الله بن أحمد (ج ٥ ص ٣٢٢ - ٣٢٧ - ٣٢٨) .

٢٢٢٣ - [١٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَمْ يَفْقَهُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ» .

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٢٣ - قوله : (لَمْ يَفْقَهُ) بفتح القاف ، وهذا لفظ الترمذي وابن ماجه ورواه أبو داود والدارمي بلفظ : «لَا يَفْقَهُ» ، (مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ) ؛ لأن من قرأ

(٢٢٢٣) أَحْمَدُ (٢/١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٩٣ ، ١٩٥) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٩٤) ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٤٧) فِي الصَّلَاةِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٤٩) فِي الْقِرَاءَاتِ ، وَالتَّسَائِي فِي «الكبرى» (٨٠٦٧) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

في دون هذه المدة لا بد أن يسرع في التلاوة فيغفل عن التدبر فيه، ولا يكون له هم إلا أداء الألفاظ. قال في «المجمع»: «لَمْ يَفْقَهُ...» إلخ. أي: لم يفهم ظاهر معانيه من قرأه في أقل من هذه المدة، وأمّا فهم دقائقه فلا يفي به الأعمار، والمراد: نفي الفهم لا نفي الثواب، انتهى.

قال السندي: قوله: «لَمْ يَفْقَهُ» أخبار بأنه لا يحصل الفهم والفقہ المقصود من قراءة القرآن فيما دون ثلاث، أو دعاء عليه بأن لا يعطيه الله تعالى الفهم، وعلى التقديرين فظاهر الحديث كراهة الختم في ما دون ثلاث، وكثير منهم أراد ذلك في الأعم الأغلب. وأمّا من غلبه الشغل فيجوز له ذلك، انتهى. قلت: لا شك في أن ظاهر الحديث كراهة ختم القرآن في أقل من الثلاث، ويؤيده ما روي عن عائشة أنها قالت: «ولا أعلم نبي الله قرأ القرآن كله في ليلة». رواه مسلم. وعن عائشة: «كان رسول الله ﷺ لا يختم القرآن في أقل من ثلاث» رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن»، ويؤيده أيضاً ما روى ابن أبي داود وسعيد بن منصور، عن عبد الله بن مسعود موقوفاً: «لَا تَقْرُؤُوا الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ». ورواه الطبراني في «الكبير» بلفظ: «لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ، اقْرَؤْهُ فِي سَبْعٍ».

قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وروى أبو عبيد عن معاذ بن جبل: أنه كان يكره أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث، وقد اختلف السلف في مدة الختم. قال الترمذي: قال بعض أهل العلم: لا يقرأ القرآن في أقل من ثلاث؛ للحديث الذي روي عن النبي ﷺ، ورخص فيه بعض أهل العلم، وروي عن عثمان بن عفان أنه كان يقرأ القرآن في ركعة يوتر بها، وروي عن سعيد بن جبير: أنه قرأ القرآن في ركعة في الكعبة، انتهى.

قلت: ذهب أحمد وإسحاق وغيرهما من الأئمة إلى كراهة ختم القرآن فيما دون الثلاث. وذهب جماعة على جواز ذلك، منهم عثمان وتميم الداري وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وثابت البناني وسعيد بن جبير وعطاء بن السائب وغيرهم ذكرهم محمد بن نصر في قيام الليل. قال الحافظ بعد ذكر حديث عبد الله ابن عمر، والذي نحن في شرحه: وشاهده عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن ابن مسعود: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ فِي سَبْعٍ وَلَا تَقْرَؤْهُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ»، ولأبي عبيد من طريق الطيب بن سليمان عن عمرة عن عائشة: «أن النبي ﷺ كان لا يختم القرآن في

أقل من ثلاث»، وهذا اختيار أحمد وأبي عبيد وإسحاق بن راهويه وغيرهم. وثبت عن كثير من السلف: اقرؤوا القرآن في دون ذلك، قال: وَأَغْرَبَ بعض الظاهرية فقال: يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث.

وقال النووي: أكثر العلماء على أنه لا تقدير في ذلك، وإنما هو بحسب النشاط والقوة، فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، والله أعلم، انتهى كلام الحافظ. **قلت:** قال النووي في «الأذكار» بعد ذكر عادات السلف المختلفة في القدر الذي كانوا يختمون فيه القرآن: والمختار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف فليقتصر على قدر يحصل له معه كمال فهم ما يقرؤه، وكذا من كان مشغولاً بنشر العلم أو فصل الحكومات ما بين المسلمين، أو غير ذلك من مهمات الدين، والمصالح العامة للمسلمين؛ فليقتصر على قدر لا يحصل بسببه إخلال بما هو مرصود له ولا فوات كماله، من لم يكن من هؤلاء المذكورين؛ فليستكثر ما أمكنه من غير خروج إلى حدّ الملل أو الهذرمة في القراءة. وقد كره جماعة من المتقدمين الختم في يوم وليلة، ويدل عليه ما روينا بالأسانيد الصحيحة في «سنن أبي داود» والترمذي والنسائي وغيرها عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: «لَا يَفْقَهُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ»، انتهى.

وقال القاري: جرى على ظاهر الحديث جماعة من السلف، فكانوا يختمون القرآن في ثلاث دائماً. وكرهوا الختم في أقل من ثلاث ولم يأخذ به آخرون؛ نظراً إلى أن مفهوم العدد ليس بحجة، فختمه جماعة في يوم وليلة مرة، وآخرون مرتين وآخرون ثلاث مرات، وختمه في ركعة من لا يحصون كثرة، وزاد آخرون على الثلاث، انتهى. **قلت:** والمختار عندي: ما اختاره الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد وغيرهم وذلك لحديث عبد الله بن عمرو، وحديث عائشة والنبي ﷺ أحق أن يتبع.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في أواخر القراءات. (وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ) في الصلاة، وكذا ابن ماجه، وأخرجه أحمد (ج ٢ ص ١٦٤ - ١٦٥ - ١٨٩، ١٩٣، ١٩٥) وأبو داود الطيالسي والنسائي في «فضائل القرآن»، وصححه الترمذي، ونقل المنذري والحافظ والنووي تصحيح الترمذي، وسكتوا عليه.

٢٢٢٤ - [١٦] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ، وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٢٢٤ - قوله: (الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ)، أي: بقراءته. (كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ)، أي: كالمعلن بإعطائها. (وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ) وقد قال الله تعالى: ﴿إِنْ بُدِّدُوا أَلْصَدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] فالظاهر من الحديث: أَنَّ السِّرَّ أَفْضَلُ مِنَ الْجَهْرِ، كما أشار إليه التَّسَائِيُّ، حيث عقد على هذا الحديث باب: فضل السر على الجهر، لكن الذي يقتضيه أمره ﷺ لأبي بكر: «ارْفَعْ مِنْ صَوْتِكَ» أَنَّ الاعتدال في القراءة أفضل، فإِذَا مَا أَنْ يَحْمِلَ الْجَهْرُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْمَبَالِغَةِ وَالسَّرِّ عَلَى الْإِعْتِدَالِ، أَوْ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْحَالُ تَقْتَضِي السَّرَّ، وَإِلَّا فَالْإِعْتِدَالُ فِي ذَاتِهِ أَفْضَلُ، قاله السندي.

وقال الترمذي: معنى هذا الحديث: أَنَّ الذي يسر بقراءة القرآن أفضل من الذي يجهر بقراءة القرآن؛ لأن صدقة السِّرِّ أفضل عند أهل العلم من صدقة العلانية، وإنما معنى هذا عند أهل العلم؛ لكي يأمن الرجل من العجب؛ لأن الذي يُسِرُّ بالعمل لا يُخَافُ عليه بالعجب ما يُخَافُ عليه في العلانية، انتهى. قلت: وردت أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة، وأحاديث تقتضي الإسرار وخفض الصوت، فمن الأول: ما تقدم من حديث أبي هريرة عند الشيخين: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّي حَسَنَ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»، ومن الثاني: حديث عقبة هذا وحديث معاذ بن جبل، أخرجه الحاكم (ج ١ ص ٥٥٥) بلفظ حديث عقبة وصححه على شرط البخاري ووافقه الذهبي.

قال النووي في «الأذكار»: والجمع بينهما: أَنَّ الإسرار أبعد من الرياء، فهو أفضل في حق من يخاف ذلك، فإن لم يخف الرياء فالجهر أفضل، بشرط أن لا

يؤدي غيره من مصلٍّ أو نائمٍ أو غيرهما، يعني: أن الإخفاء أفضل حيث خاف الرياء، أو تأذي مصلون أو نيام بجهره، والجهر أفضل في غير ذلك؛ لأن العمل فيه أكبر؛ ولأنه يتعدى نفعه إلى غيره، أي: من استماع أو تعلم، أو اقتداء، أو انزجار، أو كونه شعاراً للدين؛ ولأنه يوقظ قلب القارئ ويجمع همه إلى الفكر ويصرف سمعه إليه؛ ولأنه يطرد النوم عنه ويزيد في النشاط ويوقظ غيره من نائم وغافل وينشطه، فمتى حضره شيء من هذه النيات، فالجهر أفضل، انتهى.

قال السيوطي: ويدل لهذا الجمع حديث أبي داود بسند صحيح عن أبي سعيد: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر، وقال: «أَلَا إِنَّ كُلَّكُمْ مُنَاجِ رَبِّهِ فَلَا يُؤْذِنَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرْفَعَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ»، قلت: ويدل له أيضاً ما روى الديلمي في مسند الفردوس عن ابن عمر مرفوعاً: «السِّرُّ أَفْضَلُ مِنَ الْعَلَانِيَةِ، وَالْعَلَانِيَةُ أَفْضَلُ لِمَنْ أَرَادَ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ»، ذكره الذهبي في ترجمة عبد الملك بن مهران عن عثمان بن زائدة عن نافع عن ابن عمر. قال السيوطي: وقال بعضهم: يستحب الجهر ببعض القراءة والإسرار ببعضها؛ لأن المسرَّ قد يَمَلُّ فيأنس بالجهر، والجاهر قد بكل فيستريح بالأسرار.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) الحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن وأبو داود في الصلاة، كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة الحضرمي عن عقبة وحسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود. وقال المنذري: في إسناده إسماعيل بن عياش، وفيه مقال، ومنهم من يصحح حديثه عن الشاميين وهذا الحديث شامي الإسناد، انتهى. وأخرجه النسائي في الزكاة من طريق معاوية ابن صالح عن بحير بن سعد، وكذا عبد الله بن أحمد (ج ٤ ص ١٥١ - ١٥٨) وأخرجه النسائي أيضاً في الصلاة من طريق زيد بن واقد عن كثير بن مرة وعبد الله ابن أحمد (ج ٤ ص ٢٠١) من طريق زيد بن واقد عن سليمان بن موسى عن كثير بن مرة، فالحديث حسن بل صحيح، وفي الباب عن معاذ بن جبل، أخرجه الحاكم وصححه، وعن أبي أمامة، رواه الطبراني في «الكبير» من طريقين في أحدهما بشير ابن نمير، وهو متروك وفي الأخرى إسحاق بن مالك، ضعفه الأزدي، كذا في «مجمع الزوائد».

٢٢٢٥ - [١٧] وَعَنْ صُهَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ]

الشرح

٢٢٢٥ - قوله: (وَعَنْ صُهَيْبٍ) بالتصغير. (مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ)، جمع محرم بمعنى الحرام الذي هو المحرم والضمير للقرآن، والمراد: فردًا من هذا الجنس، يعني: هو كافر؛ لاستحلاله الحرام المنصوص عليه في القرآن، وخص القرآن لعظمته، وإلا فمن استحل المجمع على تحريمه المعلوم ضرورة كافر أيضًا. قال الطيبي: من استحل ما حرمه الله فقد كفر مطلقًا، وخص ذكر القرآن لعظمته وجلالته.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في فضائل القرآن عن محمد بن إسماعيل الواسطي، نا وكيع، نا أبو فروة يزيد بن سنان، عن أبي المبارك عن صهيب. (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ)، في نسخ الترمذي الموجودة عندنا: ليس إسناده بذلك، يعني: ليس بالقوي، فكان المصنف ذكره بالمعنى. وقال الترمذي أيضًا بعد ذكر الاختلاف في سنده، وأبو المبارك رجل مجهول. قلت: ولم يدرك صهيبًا، فالحديث منقطع أيضًا. قال الحافظ في «التقريب»: أبوالمبارك عن عطاء مجهول، وروايته عن صهيب مرسلة.

وقال في «التهذيب»: أبو المبارك روى عن عطاء بن أبي رباح وأرسل عن صهيب. قال الترمذي: مجهول. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: هو شبيه بالمجهول. وقال الذهبي في «الميزان» في أبي المبارك: هذا لا يدري من هو وخبره منكر. وقال بعد ذكر الحديث من طريق

الترمذي المذكورة هو: منقطع. قال الترمذي: ليس إسناده بالقوي. قال الذهبي وأبو المبارك: لا تقوم به حجة لجهالته، انتهى.

قال الترمذي: وقد خولف وكيع في روايته، فروى محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه فزاد في الإسناد عن مجاهد عن سعيد المسيب عن صهيب ولا يتابع محمد بن يزيد على روايته. وقال البخاري: يزيد بن سنان ليس بحديثه بأس إلا رواية ابنه محمد عنه، فإنه يروي عنه مناكير، انتهى. قلت: رواه من هذا الطريق الذهبي في «الميزان» والبيهقي في «شعب الإيمان». قال الذهبي: محمد بن يزيد الذي جود سنده ليس بعمدة كأبيه، انتهى. قلت: يزيد بن سنان والد محمد بن يزيد ضعفه أحمد وابن المديني وأبو داود والدارقطني والنسائي. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان الغالب عليه الغفلة يكتب حديثه ولا يحتج به فالحديث بطريقه ضعيف. قال في «تنقيح الرواة» وفي الباب عن أنس عند أبي نعيم وعن جابر عند الخطيب في «تاريخه».

٢٢٢٦ - [١٨] وَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلُكٍ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا هِيَ تَنْعَتُ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا. [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ] {ضعيف}

الشرح

٢٢٢٦ - قوله: (وَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ) بن عبد الرحمن الفهمي، يكنى أبا الحارث، فقيه أهل مصر. قال في «التقريب»: ثقة ثبت، فقيه إمام مشهور ولد في قرية في أسفل مصر يوم الخميس لأربع عشرة من شعبان سنة أربع وتسعين، روى عن ابن أبي مليكة وعطاء والزهري وغيرهم، وحدث عنه خلق كثير، منهم ابن المبارك، قدم بغداد سنة إحدى وستين ومائة، وعرض عليه المنصور ولاية مصر فأبى واستعفاه. قال يحيى بن بكير: رأيت من رأيت فلم أر مثل الليث، وفي

(٢٢٢٦) أَبُو دَاوُدَ (١٤٦٦)، وَالنَّسَائِيُّ (١٨١/١) عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٢٣) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ.

رواية: ما رأيت أكمل من الليث، وقال أيضًا: الليث أفقه من مالك، ولكن كانت الحظوة لمالك، وقال نحو ذلك الشافعي.

قال ابن حبان في «الثقات»: كان من سادات أهل زمانه فقهًا وورعًا وعلمًا وفضلًا وسخاء، كان دخله كل سنة ثمانين ألف دينار ما وجبت عليه زكاة، مات في يوم الجمعة نصف شعبان سنة خمس وسبعين ومائة، وقد أفرد الحافظ ترجمة رسالة سماها «الرحمة الغيثية بالترجمة اللثيية»، طبعت ببولاق مصر مع «الخلاصة في أسماء الرجال» للخزرجي. (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) بالتصغير. (عَنِ يَعْلَى) بفتح التحتية وسكون المهملة وفتح اللام والقصر كيرضى. (بْنِ مَمْلِكٍ) بفتح الميم الأولى واللام بعدها كاف، عن قراءة النبي ﷺ، أي: عن صفتها.

(فَإِذَا هِيَ تَنْعَتُ)، أي: تصف وتبين بالقول أو بالفعل بأن تقرأ كقراءته ﷺ. (قِرَاءَةٌ مُفَسَّرَةٌ) بفتح السين المشددة من الفسر وهو البيان، أي: مبينة. (حَرْفًا حَرْفًا)، أي: مرتلة، مجردة مميزة غير مخالطة، بل كان يقرأ بحيث يمكن عد حروف ما يقرأ، والمراد: حسن الترتيل والتلاوة على نعت التجويد و(حَرْفًا حَرْفًا)، حال، أي: حال كونها مفصولة الحروف نحو أدخلتهم رجلاً رجلاً، أي: منفردين. قال الطيبي: نعتها لقراءته ﷺ يحتمل وجهين؛ أحدهما: أن تقول: كانت قراءته كيت وكيت. والثاني: أن تقرأ قراءة مرتلة مبينة، وتقول: كان النبي يقرأ مثل هذه القراءة. والحديث: يدل على استحباب قراءة القرآن مرتلة مبينة.

قال في «شرح المذهب»: قد اتفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع. قالوا: وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزئين في قدر ذلك الزمان بلا ترتيل، قالوا: واستحباب الترتيل للتدبر؛ لأنه أقرب إلى الإجلال والتوقير وأشد تأثيرًا في القلب، ولهذا يستحب للأعجمي الذي لا يفهم معناه. وقال الجزري في «النشر»: اختلف هل الأفضل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرتها؟ وأحسن بعض أئمتنا، فقال: إن ثواب قراءة الترتيل أجل قدرًا، وثواب الكثرة أكثر عددًا؛ لأن بكل حرف عشر حسنات، انتهى.

قال القاري: ولا شك أن اعتبار الكيفية أولى من اعتبار الكمية، وقد بسط الكلام في ذلك ابن القيم في «زاد المعاد» (ج ١ ص ٩٠) فأجاد فعليك أن تراجع.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) فِي أَوَاخِرِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الشَّمَائِلِ». (وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ) فِي الصَّلَاةِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (ج ٦ ص ٢٩٤ - ٣٠٠) وَالحَاكِمُ (ج ١ ص ٣١٠) وَالحَدِيثُ سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَنَقَلَ الْمُنْذَرِيُّ كَلَامَ التِّرْمِذِيِّ هَذَا وَأَقْرَهُ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَأَقْرَهُ الذَّهَبِيُّ وَالحَدِيثُ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ تَقْدُمُ فِي آخِرِ بَابِ صَلَاةِ اللَّيْلِ.

٢٢٢٧ - [١٩] وَعَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ، يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثُمَّ يَقِفُ.

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، لِأَنَّ اللَّيْثَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ مُلْكَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ]

الشرح

٢٢٢٧ - قوله: (وَعَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) بالتصغير. (يُقَطِّعُ) مِنَ التَّقْطِيعِ، وَهُوَ جَعَلَ الشَّيْءَ قِطْعًا قِطْعًا. (قِرَاءَتَهُ)، زَادَ فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالحَاكِمِ: آيَةُ آيَةٍ يَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ كُلِّ آيَةٍ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا فَيَسِنُ الْوَقْفَ عَلَى رُؤُوسِ الْآيِ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا كَمَا صَرَحَ بِهِ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْقُرَاءِ، حَيْثُ مَنَعَ الْوَقْفَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ خِلَافَ الْأُولَى. وَقَالَ الْقَارِي: قَوْلُهُ: «يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ»، أَيُّ: يَقْرَأُ بِالْوَقْفِ عَلَى رُؤُوسِ الْآيَاتِ.

(يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، ثُمَّ يَقِفُ)، كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْحَاضِرَةِ، وَهَكَذَا وَقَعَ فِي «الشَّمَائِلِ» لِلتِّرْمِذِيِّ وَلَفْظُهُ فِي «جَامِعِهِ»: يَقْرَأُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثُمَّ يَقِفُ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، ثُمَّ يَقِفُ، وَذَكَرَ فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ» (ج ٣ ص ١٧) بِلَفْظٍ: «يَقُولُ» بَدَلَ يَقْرَأُ، وَقَوْلُهُ:

(ثُمَّ يَقِفُ)، أي: يمسك عن القراءة قليلاً، ثم يقرأ الآية التي بعدها، وهكذا إلى آخر السورة، وهذا بيان لقوله: «يَقْطَعُ» بدل أو حال أو استئناف.

واعلم: أن الوقف عند القراءة: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوسطها، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رَسْماً. ثم إنهم اختلفوا في أنواع الوقف والابتداء. فقال ابن الأنباري: الوقف على ثلاثة أوجه: تام، وحسن، وقبيح. وقال غيره: الوقف ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك. وقال السجاوندي: الوقف على خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز بوجه، ومرخص ضرورة. وقال ابن الجزري: أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر، ثم بين ما هو أقرب إلى الضبط عنده، وقال في ما ذكر لضبطه: وإن كان التعلق بما بعده من جهة اللفظ، أي: لا من جهة المعنى فهو المسمى بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء مما بعده للتعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئة عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة، يعني: الذي نحن في شرحه.

وقال القاري: الوقف المستحسن على أنواع ثلاثة، الحسن، والكافي، والتام. فيجوز الوقف على كل نوع عند القراءة. وقد أشار إليها الجزري بقوله:

وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ تَعَلَّقْ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَابْتَدِ
فَالْتَأَمَّ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَامْنَعَنَّ إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ جَوِّزٌ فَالْحَسَنُ

وشرحه يطول، قال: وهذا الوقف، يعني: المذكور في حديث أم سلمة، يسمى حسناً، انتهى. ومن أحب الوقوف على تعريفات أنواع الوقف والابتداء وما فيها من الاختلاف رجع إلى «الإتقان» وغيره من كتب هذا الفن. قال القاري: اختلف أرباب الفن في الوقف على رأس الآية، إذا كان هناك تعلق لفظي كما نحن فيه من تعلق الصفة والموصوف واستدل له بهذا الحديث وعليه الشافعي، وأجاب الجمهور عنه: بأن وقفه كان لبيان للسامعين رؤوس الآي، فالجمهور: على أن الوصل أولى فيها والجزري على أنه يستحب الوقف عليها بالانفصال، انتهى.

قلت: وإليه ذهب أبو عمرو من القراءة. قال السيوطي في «الإتقان» (ص ٨٧) بعد ذكر مذاهب القراءة في الوقف والابتداء: وكان أبو عمرو يتعمد رؤوس الآي، ويقول: هو أحب إلي، فقد قال بعضهم: إن الوقف عليه سنة.

وقال البيهقي في «الشعب» وآخرون: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات، وإن تعلقت بما بعدها؛ اتباعاً لهدي رسول الله ﷺ وسنته. ثم ذكر السيوطي حديث أم سلمة. وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (ج ١ ص ٩٠): كان رسول الله ﷺ يقف عند كل آية، وذكر الزهري: أن قراءة رسول الله ﷺ كانت آية آية، وهذا هو الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات، وإن تعلقت بما بعدها. وذهب بعض القراءة إلى تتبع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها واتباع هدي النبي ﷺ وسنته أولى، وممن ذكر ذلك البيهقي في «شعب الإيمان» وغيره. ورجح الوقوف على رؤوس الآي، وإن تعلقت بما بعدها، انتهى.

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «أشعة اللمعات» (ج ٢ ص ١٦٤): وعلى القواعد المقررة عند أرباب القراءة، الوصل في أمثال هذه الآيات أرجح؛ لكن إذا كان على رؤوس الآي، فالوقف عليها والابتداء بما بعدها سنة، انتهى. قلت: لا شك في كون هذا سنه، فيكون هو الأرجح والأولى؛ لأن الفضل والكمال في متابعة في كل حال، وما تفوه به الثوربشتي والطبيي هاهنا ليس مما يلتفت إليه.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في أول القراءات من «جامعه»، ورواه أيضاً في «شمائله» وأخرجه أيضاً عبد الله بن أحمد (ج ٦ ص ٣٠٢) وأبو داود في الحروف والحاكم (ج ٢ ص ٢٣١ - ٢٣٢) كلهم من طريق يحيى بن سعيد الأموي، وهو ثقة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة. (لأنَّ اللَّيْثَ) بن سعد. (رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلُوكٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ)، إنها وصفت قراءة النبي ﷺ حرفاً حرفاً، يعني: فزاد الليث بين ابن أبي مليكة وأم سلمة يعلى بن مملوك، فعلم أن إسناده حديث يحيى بن سعيد الأموي بدون ذكر يعلى بن مملوك بينهما منقطع.

(وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ)، أي: من حديث يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة، يعني: فيحمل على أن يحيى بن سعيد الأموي، أو ابن جريج ترك ذكر يعلى بن مملوك، فصار سند حديثه منقطعاً. قلت:

الحديث سكت عنه أَبُو دَاوُدَ. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي ونقل المنذري كلام الترمذي وأقره، وقد تعقبه الشيخ في شرح الترمذي بما توضيحه: أن في البخاري قال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من الصحابة. وقال ابن حبان في «الثقات»: رأى ثمانين من الصحابة، وتوفي سنة سبع عشرة ومائة وتوفيت أم سلمة اثنتين وستين أو في آخر إحدى وستين.

وصرح الحافظ في «تهذيبه»: أن ابن أبي مليكة روى عن أسماء وعائشة وأم سلمة وعلى هذا فلا يبعد سماعه من أم سلمة، فيجوز أن يكون ابن أبي مليكة سمع حديث التقطيع من أم سلمة مباشرة بلا واسطة، وحدث به ابن جريج كما سمعه وسمع حديث وصف القراءة حرفاً حرفاً بواسطة يعلى بن مملك، وحدث به الليث بن سعد كما سمعه. **والحاصل:** أنهما حديثان مختلفا السياق والمعنى مرويان عن أم سلمة، أحدهما: حديث نعت القراءة حرفاً حرفاً، حدث به أم سلمة يعلى بن مملك وهو حدث به ابن أبي مليكة، ورواه عنه الليث. **والثاني:** حديث التقطيع حدث به ابن أبي مليكة، وهو حدث به ابن جريج، وعلى هذا فالحديثان متصلان صحيحان ثابتان. **وقيل:** رواية الليث بن سعد من المزيدي متصل الأسانيد لتحقيق سماع ابن أبي مليكة من أم سلمة عند علماء الرجال. **وقيل:** رواية ابن جريج أصح؛ لأنه تابعه على إسناده نافع بن عمر الجمحي وهو ثقة ثبت. وقد صحح حديث ابن جريج الدارقطني وغيره، والله أعلم.



الفصل الثالث

٢٢٢٨ - [٢٠] عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَفِينَا الْأَعْرَابِيُّ وَالْعَجَمِيُّ، قَالَ: «اقْرَؤُوا فِكُلُّ حَسَنٌ، وَسَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يُقَامُ الْقِدْحُ يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ».

[رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبِهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ]

الشرح

٢٢٢٨ - قوله: (وَنَحْنُ نَقْرَأُ) جملة حالية. (وَفِينَا)، أي: معشر القراء، أو في جماعة الصحابة الموجودين. (الْأَعْرَابِيُّ) بفتح الهمزة، أي: البدوي ويجمع على الأعراب، والأعاريب، والنسبة إلى الأعراب أعرابي. وإنما قيل في النسب إلى الأعراب: أعرابي؛ لأنه لا واحد له على هذا المعنى؛ ألا ترى أنك تقول: العرب فلا يكون على هذا المعنى، وحكى الأزهري: رجل عربي إذا كان نسبه في العرب ثابتاً، وإن لم يكن فصيحاً، وجمعه العرب، كما تقول: رجل مجوسي ويهودي، والجمع بحذف ياء النسبة المجوس واليهود، ورجل معرب إذا كان فصيحاً، وإن كان عجمي النسب، ورجل أعرابي بالالف، إذا كان بدوياً سواء كان من العرب، أو من مواليهم، والأعرابي إذا قيل له: يا عربي، هش له، والعربي إذا قيل: يا أعرابي، غضب له، فمن نزل البادية أو جاور البادين وظعن بظعنهم، وانتوى بانتوائهم فهم أعراب، ومن نزل بلاد الريف واستوطن المدن والقرى العربية وغيرها ممن ينتمي إلى العرب فهم عرب، وإن لم يكونوا فصحاء.

(وَالْعَجَمِيُّ) نسبة إلى العجم، أي: غير العربي من الفارسي والرومي والحبشي كسلمان وصهيب وبلال قاله الطيبي. قال الطيبي: وقوله: «فِينَا» يحتمل احتمالين؛ أحدهما: أن كلهم منحصرون في هذين الصنفين، وثانيهما: إن فينا معشر العرب أصحاب النبي ﷺ، أو فيما بيننا تانك الطائفتان، وهذا الوجه أظهر؛ لأنه عليه

الصلاة والسلام فرق بين الأعرابي والعربي بمثل ما في خطبته مهاجر ليس بأعرابي حيث جعل المهاجر ضد الأعرابي، والأعراب ساكن البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة، والعرب اسم لهذا الجيل المعروف من الناس ولا واحد له من لفظه، سواء أقام بالبادية أو المدن، انتهى.

وحاصله: أن العرب أعم من الأعراب وهم أخص ومنه قوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]، (فَقَالَ: اقْرَؤُوا)، أي: القرآن كما تقرأون، وفي رواية أحمد (ج ٣ ص ٣٩٧) قال: - أي: جابر - فاستمع، فقال: «اقْرَؤُوا».

(فَكُلُّ حَسَنٍ)، أي: فكل قراءة من قراءتكم حسنة مرجوة، أو محصلة للثواب إذا آثرتم الآجلة على العاجلة، ولا عليكم أن لا تقيموا ألسنتكم إقامة القدح، وهو السهم قبل أن يعمل له ريش ولا نصل، والمقصود: أن قراءة الأعرابي والعجمي، وإن كانت بالنظر إلى خروج الألفاظ عن مخارجها، ورعاية صفاتها وقواعد لسان العرب غير مستقيمة، ولكن باعتبار ترتب الثواب عليها والقبول عند الله معتبرة. (وَسَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ)، أي: حروفه وألفاظه وجودونها بتفخيم المخارج وتمطيط الأصوات. وقال القاري: أي: يصلحون ألفاظه وكلماته ويتكلفون في مراعاة مخارجه وصفاته. (كَمَا يَقَامُ الْقِدْحُ) بكسر القاف وسكون الدال، أي: يبالغون في عمل القراءة كمال المبالغة؛ لأجل الرياء والسمعة والمباهاة والشهرة. والحاصل: أنهم يبالغون في التحسين والتطريب، ويجهدون غاية جهدهم في إصلاح الألفاظ ومراعاة صفاتها، ومراعاة قواعد الفن رياء وسمعة ومباهاة وشهرة، فليس غرضهم بهذا إلا طلب الدنيا. وفي الحديث: رفع الحرج وبناء الأمر على المساهلة فيما يتعلق بقراءة الألفاظ، والحروف على السجية والفطرة والحرص كل الحرص على فهم المعاني والعلم بالمقاصد، والاتباع لشرائعه وأحكامه.

قال الطيبي: فيه: رفع الحرج وبناء الأمر على المساهلة في الظاهر، وتحري الحسبة، والإخلاص في العمل، والتفكير في معاني القرآن، والغوص في عجائب أمره. (يَتَعَجَّلُونَهُ)، أي: يطلبون جزاءه وثوابه في الدنيا، فهو على حذف مضاف،

وقيل: أي: يشتركون بآياته ثمنًا قليلًا. (وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ)، قال الجزري: التأجل تفعل من الأجل، أي: لا يؤخرونه إلى أجل والأجل مدة معينة، انتهى. قال القاري: «لَا يَتَأَجَّلُونَهُ»، أي: بطلب الأجر في العقبي، بل يؤثرون العاجلة على الآجلة ويتأكلون ولا يتوكلون. والحديث رواه عبد الله بن أحمد (ج ٣ ص ٣٥٧) بلفظ: دخل النبي ﷺ المسجد، فإذا فيه قوم يقرءون القرآن قال: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَابْتَغُوا بِهِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ».

قال العزيزي: أي: اقرؤوه على الكيفية التي يسهل على ألسنتكم النطق بها مع اختلاف ألسنتكم فصاحة ولثغة، ولكنة من غير تكلف ولا مشقة في مخارج الحروف، ولا مبالغة، ولا إفراط في المد والهمز والإشباع، فقد كانت قراءة رسول الله ﷺ والتابعين له سهلة. «مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ قَوْمٌ يُقِيمُونَهُ إِقَامَةَ الْقُدْحِ، يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ»، أي: يطلبون بقراءته العاجلة، أي: عرض الدنيا والرفعة فيها ولا يلتفتون إلى الأجر في الدار الآخرة، وهذا من معجزاته ﷺ، فإنه إخبار عن غيب قبل مجيئه. (رواه أبو داود) في الصلاة. (وَالْبَيْهَقِيُّ)، وأخرجه أيضًا عبد الله ابن أحمد (ج ٣ ص ٣٥٧ - ٣٩٧) وسكت عنه أبو داود والمنذري وفي الباب عن سهل بن سعد عند أحمد (ج ٥ ص ٣٣٨) وأبي داود وغيرهما.

٢٢٢٩ - [٢١] وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونِ أَهْلِ الْعَشَقِ، وَلُحُونِ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ، وَسَيَجِيءُ بَعْدِي قَوْمٌ يُرْجَعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الْغِنَاءِ وَالنَّوْحِ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ».

[رواه البيهقي في شعب الإيمان ورزق في كتابه]

الشرح

٢٢٢٩ - قوله: (اقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ)، قال الجزري: اللحن والإلحان جمع لحن، وهو التطريب وترجيع الصوت وتحسين قراءة القرآن، أو

الشعر، أو الغناء. (وَأَصَوَاتِهَا)، أي: ترنماتها الحسنة التي لا يختل معها شيء من الحروف عن مخرجه؛ لأن ذلك يضاعف النشاط. قال القاري: وأصواتها عطف تفسيري، أي: بلا تكلف النغمات من المدات والحركات الطبيعة الساذجة عن التكلفات.

(وَأَيَّاكُمْ وَلِحُونَ أَهْلِ الْعِشْقِ)، أي: أصحاب الفسق من المسلمين، الذين يخرجون القرآن عن موضعه بالتمطيط بحيث يزيد أو ينقص حرفاً، فإنه حرام إجماعاً، وراجع «الفتح» من باب: من لم يتغنَّ بالقرآن، و«زاد المعاد» (ص ١٣٧) فإنهما بسطاً الكلام في ذكر اختلاف العلماء في القراءة بالألحان. قيل: المراد بلحون أهل العشق: ما يقرأ بها الرجل في مغازلة النساء في الأشعار برعاية القواعد الموسيقية والتكلف بها، ووقع في «مجمع الزوائد» و«الجامع الصغير» و«الإتقان» و«الكنز»: «أهل الفسق»، أي: بالفاء ثم السين المهملة بدل العشق، وهو تصحيف والصحيح: «أهل العشق».

(وَلِحُونَ أَهْلِ الْكِتَابِينَ)، أي: التوراة والإنجيل، وهم اليهود والنصارى، وكانوا يقرؤون كتبهم نحواً من ذلك، ويتكلفون لذلك ومن تشبه بقوم فهو منهم. قال في «جامع الأصول» (ج ٣ ص ١٦٤): ويشبه أن يكون ما يفعله القراء في زماننا بين يدي الوعاظ، وفي المجالس من اللحن الأعجمية التي يقرؤون بها نهى عنه رسول الله ﷺ. (يُرْجَعُونَ) بالتشديد، أي: يرددون أصواتهم. (بِالْقُرْآنِ)، قال الجزري: الترجيع ترديد الحروف كقراءة النصارى. (تَرْجِيعُ الْغِنَاءِ) بالكسر والمد بمعنى النغمة، أي: كترجيع أهل الغناء. (وَالنَّوْحُ) بفتح النون، أي: وأهل النياحة. قال القاري: المراد ترديداً مخرجاً لها عن موضوعها؛ إذ لم يتأت تلحينهم على أصول النغمات إلا بذلك، وقد عقد البخاري في «صحيحه» باب الترجيع، وذكر فيه حديث عبد الله بن مغفل، قال: رأيت النبي ﷺ يقرأ وهو على ناقته، أو جملة وهي تسير به وهو يقرأ سورة الفتح قراءة لينة يقرأ وهو يرجع.

قال الحافظ: الترجيع هو: تقارب ضروب الحركات في القراءة، وأصله الترديد وترجيع الصوت ترديده في الحلق، وقد فسره في حديث عبد الله بن مغفل في كتاب التوحيد بقوله: أأ بهمزة مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة أخرى، وهو محمول على إشباع المد في محله، وكان هذا الترجيع منه ﷺ اختياراً لا اضطراراً

لهز الناقة له ، فإنه لو كان لهز الناقة لما كان داخلاً تحت الاختيار فلم يكن عبد الله ابن مغفل يفعل له ويحكيه اختياراً؛ ليتأسى به وهو يراه من هز الناقة له ، ثم يقول : كان يرجع في قراءته ، فنسب الترجيع إلى فعله . وقد ثبت في رواية الإسماعيلي فقال : لولا أن يجتمع الناس علينا لقرأت ذلك اللحن ، أي : النغم ، وفي حديث أم هانئ المروي في «شمائل الترمذي» و«سنن النسائي» وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ له : كنت أسمع صوت النبي ﷺ وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن . وقال ابن أبي جمرة : معنى الترجيع : تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء ؛ لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة . (لَا يُجَاوِزُ) ، أي : قراءتهم . (حَنَاجِرُهُمْ) جمع حنجرة ، وهي الحلقوم مجرى النفس وهو كناية عن عدم القبول . قال الطيبي : التجاوز يحتمل الصعود والحدور ، أي : لا يصعد عنها إلى السماء ولا يرفعها الله بالقبول أو لا يصل ، ولا ينحدر قراءتهم إلى قلوبهم ؛ ليدبروا آياته ويتفكروا فيها ، ويعملوا بمقتضاه . (مَقْتُونَةٌ) بالنصب على الحالية ويرفع على أنه صفة أخرى لـ «قَوْمٌ» ، أي : مبتلى بحب الدنيا وتحسين الناس لهم . (قُلُوبُهُمْ) بالرفع على الفاعلية وعطف عليه قوله : (وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ) ، أي : يستحسنون قراءتهم ويستمعون تلاوتهم . (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ) ، وكذا الطبراني في «الأوسط» . قال الهيثمي : وفيه راو لم يسم . (وَرَزَيْنَ فِي كِتَابِهِ) ، أي : بلا سند ولا يوجد في شيء من أصوله .

٢٢٣٠ - [٢٢] وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ يَقُولُ : «حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ ، فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ

حُسْنًا» . [رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٣٠ - قوله : (حَسِّنُوا الْقُرْآنَ) ، أي : زينوه ، ففي رواية الحاكم : «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ» ، (بِأَصْوَاتِكُمْ) ، قال الطيبي : وذلك بالترتيل وتحسين الصوت بالتلحين

والتحزين، وهذا الحديث لا يحتمل القلب كما احتمله الحديث السابق لقوله: (فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا)، وفيه: طلب الجهر بالقراءة، وتحسين الصوت ومحلّه فيمن أمن من الرياء، ولم يؤذِ نحو مصلٍّ أو نائم.

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ) من طريق محمد بن بكر عن صدقة بن أبي عمران عن علقمة بن مرثد عن زاذان عن البراء، وكذا الحاكم (ج ١ ٥٧٥) ونسبه في «الجامع الصغير» و«الكنز» لمحمد بن نصر أيضًا.

٢٢٣١ - [٢٣] وَعَنْ طَاوُوسٍ مُرْسَلًا قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَحْسَنُ صَوْتًا لِلْقُرْآنِ؟ وَأَحْسَنُ قِرَاءَةً؟ قَالَ: «مَنْ إِذَا سَمِعْتَهُ يَقْرَأُ أُرِيتَ أَنَّهُ يَخْشَى اللَّهَ». قَالَ طَاوُوسٌ: وَكَانَ طَلَّقَ كَذَلِكَ. [رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٣١ - قوله: (مَنْ إِذَا سَمِعْتَهُ يَقْرَأُ أُرِيتَ) بصيغة المجهول من الإراءة، أي: حسبته وظننته. (أَنَّهُ يَخْشَى اللَّهَ)، أي: إذا قرأ حصل له الخوف لما يتدبره من المواعظ ولما فيه من الوعيد. قال السندي: أي: المطلوب من تحسين الصوت بالقرآن أن تنتج قراءته خشية الله، فمن رأيت فيه الخشية فقد حسن الصوت بالقرآن المطلوب شرعاً، فيعد من أحسن الناس صوتاً، انتهى. وقال في «اللمعات»: حاصل الجواب: أَنَّهُ يظهر في حسن صوته آثار الخشية والتحزن، فالخشية إنما يفهم من صوته وقراءته على الصفة المخصوصة، فمن يوجد في صوته هذه الصفة فهو أحسن صوتاً، فليس الجواب على الأسلوب الحكيم، كما قال الطيبي حيث اشتغل بالجواب عن الصوت الحسن بما يظهر الخشية في القاري والمستمع.

(وَكَانَ طَلَّقَ) بسكون اللام. (كَذَلِكَ)، أي: بهذا الوصف، وطلق هذا هو طلق ابن حبيب العنزي البصري صدوق من أوساط التابعين، روى عن ابن عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص وجابر وأنس وغيرهم وعنه طاووس، وهو من أقرانه

والأعمش ومنصور وغيرهم . قال مالك بن أنس : بلغني أن طلق بن حبيب كان من العباد ، وإنه هو وسعيد بن جبير وقراء كانوا معهم طلبهم الحجاج وقتلهم ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : كان مرجئاً عابداً .

وقال العجلي : مكي تابعي ثقة ، كان من أعبد أهل زمانه . وقال طاوس : كان طلق ممن يخشى الله تعالى كذا في تهذيب التهذيب .

(رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ) من طريق جعفر بن عون عن مسعر عن عبد الكريم عن طاوس قال : سئل النبي ﷺ ، قال في «تنقيح الرواة» : وأخرجه أيضاً عبد الرزاق مرسلاً . قال : وأخرجه محمد بن نصر في كتاب «الصلاة» والبيهقي في «الشعب» والخطيب متصلاً عن ابن عباس ، وقال : أي : الخطيب تفرد بوصله عن مسعر إسماعيل بن عمرو البجلي نزيل أصبهان ، ورواه غيره عن مسعر عن طاوس مرسلاً لم يذكر فيه ابن عباس ، انتهى . وإسماعيل المذكور ضعفه أبو حاتم والدارقطني وابن عقدة والعقيلي والأزدي . وقال الخطيب : صاحب غرائب ومناكير عن الثوري ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، فقال : يغرب كثيراً . وقال أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» : غرائب حديثه تكثره وذكره إبراهيم بن أرومة ، فأثنى عليه كذا في «تهذيب التهذيب» و«اللسان» . وفي الباب عن جابر عند ابن ماجه .

قال في «الزوائد» : إسناده ضعيف لضعف إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع والراوي عنه ، وعن ابن عمر عند السجزي والخطيب كما في «جامع الصغير» و«الكنز» ونسبه الهيثمي للطبراني في «الأوسط» . وقال : فيه حميد بن حماد وثقه ابن حبان وربما أخطأ ، وعن عائشة عند الديلمي في «مسند الفردوس» فالحديث حسن لشواهده .



٢٢٣٢ - [٢٤] وَعَنْ عَبِيدَةَ الْمَلِيكِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، لَا تَتَوَسَّدُوا الْقُرْآنَ، وَاتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ مِنْ آتَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَفْشُوهُ وَتَغَنَّوْهُ، وَتَدَبَّرُوْهُ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، وَلَا تَعَجَّلُوا ثَوَابَهُ، فَإِنَّ لَهُ ثَوَابًا».

[رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ]

الشرح

٢٢٣٢ - قوله: (وَعَنْ عَبِيدَةَ) بفتح المهملة وكسر الموحدة وبعدها ياء تحتها نقطتان وآخرها هاء. (الْمَلِيكِيِّ) بالتصغير. (وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ)، أي: بالنبي ﷺ والجملة معترضة من كلام البيهقي أو غيره ولم يذكره المصنف في أسمائه. قال الحافظ في «الإصابة» (ج ٢ ص ٤٥٠): عبدة بفتح أوله الأملوكي. وقيل: المليكي روى عنه المهاجر بن حبيب. قال ابن السكن: يقال له صحبة، وأخرج البخاري في «التاريخ» (ج ٣ ص ٨٣) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن المهاجر عن عبدة المليكي صاحب النبي ﷺ قال: «لا توسدوا القرآن» لم يرفعه، وأخرجه الطبراني من هذا الوجه، فقال: عن عبدة المليكي، عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول: «مُرُّ أَهْلَ الْقُرْآنِ لَا تَوَسَّدُوا الْقُرْآنَ»، فرفعه، ولم يقل صاحب النبي ﷺ، وأبو بكر بن أبي مريم: ضعيف، انتهى.

(يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ) خصوا بالخطاب؛ لأنهم يجب عليهم المبالغة في أداء حقوقه أكثر من غيرهم؛ لاختلاطه بلحمهم ودمهم، ويحتمل أن يراد بهم المؤمنون كلهم؛ لأنهم ما يخلوا عن بعض القرآن، أو المراد: بأهل القرآن: المؤمنون به كما في قوله: «يَا أَهْلَ الْبُقَرَةِ». (لَا تَوَسَّدُوا الْقُرْآنَ)، يقال: توسد فلان ذراعه إذا نام عليها وجعلها كالوسادة له، وهو كناية عن التكاثر والنوم عن تلاوة القرآن والتغافل عن القيام بحقوقه، أي: لا تهملوا تلاوة القرآن والانتفاع بهداه، فإن الذي يجعل القرآن وسادة، أو يضعه تحت وسادته للنوم؛ فإنما يعرض عن الانتفاع بمعانيه،

وعن الاهتداء بهداه، فإن الوسادة ممتهنة جعلت للاتكاء عليها، ووضع الرأس في النوم عليها.

قال القاري: أي: لا تجعلوه وسادة لكم تنامون عليه وتغفلون عنه، وعن القيام بحقوقه وتكاسلون في ذلك بل قوموا بحقه لفظاً وفهماً وعملاً وعلماً. (وَاتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ)، أي: اقرؤوه حق قراءته، واتبعوه حق متابعتة. (مِنْ آثَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)، أي: اتلوه تلاوة كثيرة مستوفية لحقوقها في ساعات الليل والنهار، أو اتلوه حق تلاوته حال كونها في ساعات هذا وهذا. **قال الطيبي:** (لَا تَتَوَسَّدُوا) يحتمل وجهين؛ أحدهما: أن يكون كناية رمزية عن التكاسل، أي: لا تجعلوه وسادة تنامون عنه بل قوموا به، واتلوه آثاء الليل وأطراف النهار. وثانيهما: أن يكون كناية تلويحية عن التغافل، فإن من جعل القرآن وسادة يلزم منه النوم فيلزم منه الغفلة، يعني: لا تغفلوا عن تدبر معانيه وكشف أسرارهِ، ولا تتوانوا في العمل بمقتضاه والإخلاص فيه. (وَأَفْشُوهُ)، أي: بالإسماع والتعليم والكتابة والتفسير والمدارسة والعمل.

(وَتَعَنَّنُوهُ) كذا في جميع النسخ الحاضرة، وذكره في «الكنز» بلفظ: «تَعَنَّنُوا بِهِ»، أي: حسنوا الصوت، وترنموا به أو استغنوا به، عن غيره. (تَدَبَّرُوا مَا فِيهِ)، أي: من الآيات الباهرة، والزواجر البالغة، والمواعيد الكاملة. (وَلَا تُعَجِّلُوا)، قال **القاري:** بتشديد الجيم المكسورة وفي نسخة بفتح التاء والجيم المشددة المفتوحة، أي: لا تستعجلوا. (ثَوَابُهُ)، **قال الطيبي:** أي: لا تجعلوه من الحظوظ العاجلة.

(فَإِنَّ لَهُ ثَوَابًا)، أي: مثوبة عظيمة آجلة.

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ) أي: مرفوعاً، ورواه موقوفاً أيضاً، كما في «الإتقان» وقد تقدم أنه أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» موقوفاً، والطبراني مرفوعاً وسنده ضعيف، وعزاه في «الكنز» لأبي نعيم وابن عساكر أيضاً.



٢ - بَابُ بَابِ اخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ وَجَمْعِ الْقُرْآنِ

(بَابُ) بالرفع والوقف، أي في توابع أخرى كاختلاف القراءات وجمع القرآن.

الفصل الأول

٢٢٣٣ - [١] عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأْنِيهَا فِكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّيْتُهِ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتُنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ» فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلْتُ» ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ» فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلْتُ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ]

الشرح

٢٢٣٣ - قوله: (سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الزاي المعجمة بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي، صحابي بن صحابي، وكان إسلامهما يوم الفتح، وكان هشام من فضلاء الصحابة وخيارهم ممن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ذكر الزهري أن عمر بن الخطاب كان يقول: إذا بلغه أمر ينكره أما ما بقيت أنا وهشام بن حكيم، فلا يكون ذلك، قال: كان هشام بن حكيم في نفر من أهل الشام يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر،

(٢٢٣٣) الْبُخَارِيُّ (٢٤١٩)، وَمُسْلِمٌ (٨١٨/٢٧٠) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٧٥)، وَالتَّسَائِي (٢٢٣٣) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٤٣) فِي الْقِرَاءَاتِ.

ليس لأحد عليهم إمارة. قال مالك: كانوا يمشون في الأرض بالإصلاح والنصيحة، قال: وكان هشام بن حكيم كالسائح لم يتخذ أهلاً ولا ولداً.

قال ابن سعد: وكان رجلاً مهيباً مات قبل أبيه، ووهم من زعم أنه استشهد بأجنادين. **قال الحافظ:** ليس له في البخاري رواية وأخرج له مسلم حديثاً واحداً مرفوعاً من رواية عروة عنه، وهذا يدل على أنه تأخر إلى خلافة عثمان وعلي، ووهم من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر. (يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ)، أي: في الصلاة كما في رواية أحمد (ج ١ ص ٤٠). (عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُوهَا)، أي: من القراءة. (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) هو الذي. (أَقْرَأْنِيهَا)، أي: سورة الفرقان، وهذه رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر بن الخطاب، وفي رواية عقيل، عن ابن شهاب: يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ. **قال ابن عبد البر:** في هذه الرواية بيان أن اختلافهما كان في حروف من السورة لا في السورة كلها، وهي تفسير لرواية مالك؛ لأن سورة واحدة لا تقرأ حروفها كلها على سبعة بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا قليل. (فَكَدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ) بفتح الهمزة وسكون العين وفتح الجيم. **قال القسطلاني:** ولأبي ذر في نسخة بضم الهمزة وفتح العين وتشديد الجيم المكسورة، أي: أن أخاصمه وأظهر بواذر غضبي عليه، وقيل: كدت أن أعجل عليه، أي: في الإنكار عليه والتعرض له. **قال ابن عبد البر:** فيه: دليل على تشددهم في أمر القرآن واهتمامهم بحفظ حروفه ولغاته، وضبطهم لقراءته المنسوبة حتى بلغ ذلك لهم، إن كاد عمر يعجل على هشام بن حكيم في صلاته. (ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى أَنْصَرَفَ). **قال العيني:** كالكرماني، أي: من القراءة وفيه نظر، فإن في رواية عقيل عن ابن شهاب: «فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم»، فيكون المراد هنا: حتى انصرف من الصلاة.

(ثُمَّ لَبَّيْتُهُ) بفتح اللام وموحدتين الأولى مشددة، والثانية ساكنة مأخوذ من اللبة بفتح اللام، وهي المنحر يقال: لَبَّيْتُ الرجل بالتشديد تليباً إذا جمعت ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جررته. (بِرِدَائِهِ)، أي: جمعته في موضع لَبَّيْتُهُ، أي: عنقه وأمسكته وجذبه به، ووقع في «سنن أبي داود»: فلببته بردائي، فيمكن الجمع بأن

التلييب وقع بالردائين جميعاً، وكان هذا من عمر على عادته في الشدة بالأمر بالمعروف وفعل ذلك عن اجتهاد منه لظنه أن هشاماً خالف الصواب، ولهذا لم ينكر عليه النبي ﷺ بل قال له: «أرسله». (فَجِئْتُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، في رواية عقيل: «فلبسته بردائه»، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ قال الحافظ: قوله: «كذبت»، فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن، أو المراد بقوله: «كذبت»، أي: أخطأت؛ لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ، وقوله: فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها... إلخ هذا قاله عمر استدلالاً على ما ذهب إليه من تخطئة هشام. وإنما ساغ له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابقته، بخلاف هشام، فإنه كان قريب العهد بالإسلام فخشي عمر أن لا يكون أتقن القراءة بخلاف نفسه، فإنه قد كان أتقن ما سمع وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله ﷺ قديماً ثم لم يسمح ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده؛ ولأن هشاماً من مسلمة الفتح فكان النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيراً، فنشأ اختلافهما من ذلك ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» إلا في هذه الواقعة. (أرسله) بهمزة قطع، وهو خطاب لعمر، أي: أطلق هشاماً؛ لأنه كان ممسوكاً بيده، وإنما أمر بإرساله قبل أن يقرأ لتسكن نفسه ويثبت جأشه، ويتمكن من إيراد القراءة التي قرأ؛ لئلا يدركه من الانزعاج ما يمنعه من ذلك، قاله الباجي. قال القاري: وإنما سومح عمر في فعله؛ لأنه ما فعل لحظ نفسه، بل غضباً لله بناء على ظنه. (اقرأ) يا هشام. (فقرأ)، أي: هشام. (القراءة التي سمعته)، أي: سمعت هشاماً إياها على حذف المفعول الثاني، قاله القاري. (يقرأ)، أي: يقرأها. (هكذا أنزلت)، أي: السورة، وهذا تصويب منه ﷺ لقراءة هشام. (ثم قال لي: اقرأ) أنت يا عمر، أمره بالقراءة؛ لأنه يحتمل أن يكون الخطأ والتغير من جهته. (فقرأت)، وفي رواية: «فقرأتها»، وفي رواية عقيل: «فقرأت القراءة التي أقرأني».

(فَقَالَ: هَكَذَا أُنْزِلْتُ) قال الزرقاني: لم يقع في شيء من الطرق تفسير الأحرف، التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان. نعم، اختلف الصحابة فمن دونهم

في أحرف كثيرة من هذه السورة، كما بينه ابن عبد البر في «التمهيد» بما يطول. وقال الحافظ: لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان، وقد تتبع أبو عمر ابن عبد البر ما اختلف فيه من القراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة، ثم أورده الحافظ ملخصاً في شرح باب «أنزل القرآن على سبعة أحرف» من فضائل القرآن، وزاد عليه زيادة كثيرة حتى بلغ جملة ما ذكر مما اختلف فيه من المتواتر والشاذ على نحو من مائة وثلاثين موضعاً. قال ابن عبد البر بعد ذكر ما ذكر من الاختلاف في حروف هذه السورة، واللّه أعلم بما أنكر منها عمر على هشام وما قرأ به عمر.

(إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزِلَ)، إلخ. هذا أورده النبي ﷺ؛ تطميناً لعمر؛ وتطبيعاً لقلبه؛ وتبييناً لوجه تصويب الأمرين المختلفين. قال الحافظ: وقد وقع عند الطبري من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده، قال: قرأ رجل، فغير عليه عمر فاخصمنا عند النبي ﷺ فقال الرجل: ألم تقرني يا رسول الله؟ قال: «بلى»، قال: فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي ﷺ في وجهه، قال: فضرب في صدره وقال: «أَبْعَدَ شَيْطَانًا»، قالها ثلاثاً، ثم قال: «يَا عُمَرُ، الْقُرْآنُ كُلُّهُ صَوَابٌ مَا لَمْ تَجْعَلْ رَحْمَةً عَذَابًا أَوْ عَذَابًا رَحْمَةً»، ومن طريق ابن عمر سمع عمر رجلاً يقرأ فذكر نحوه ولم يذكر فوقع في صدر عمر، لكن قال في آخره: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا كَافٍ شَافٍ»، ووقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام كأبي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل عند الطبري، وعمر بن العاص مع رجل في آية من الفرقان عند أحمد وابن مسعود مع رجل في سورة من «آل حم» رواه ابن حبان والحاكم، انتهى ملخصاً.

(عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) قد تواترت الأحاديث بلفظ: «سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» إلا في حديث الحسن عن سمرة رفعه: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ»، رواه الحاكم (ج ٢ ص ٢٢٣) وقال: حديث صحيح وليس له علة وأقره الذهبي. قال أبو شامة: يحتمل أن يكون بعضه أنزل على ثلاثة أحرف كجذوة والرهب، أو أراد أنزل ابتداء على ثلاثة أحرف ثم زيد إلى سبعة؛ توسعة على العباد، قال القسطلاني والزرقاني والأبّبي: الأكثر على أن لفظ السبع للحصر. وقيل: ليس المراد حقيقة العدد بل التسهيل والتوسعة والتيسير والشرف والرحمة، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه.

ويرده ما يأتي من حديث ابن عباس وحديث أبي بن كعب. قال الزرقاني: وفي حديث أبي بكرة عند أحمد: «فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة» فهذا يدل على أراد حقيقة العدد وانحصاره، انتهى.

قلت: ليس هذا اللفظ في حديث أبي بكرة عند أحمد في «مسنده» (ص ٤١ - ٥١) ولا ذكره الهيثمي (ج ٧ ص ١٥١) هذا، وقد تقدم شيء من الكلام في بيان معناه وما هو الراجح عندنا في كتاب العلم، ولا بأس لو توسع القول هاهنا ليزداد بصيرة وطمأنينة من يريد البسط، والله الموفق فنقول: قد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبوحاتم بن حبان البستي إلى خمسة وثلاثين قولاً، حكاه ابن النقيب في مقدمة «تفسيره» عنه بواسطة الشرف المزني المرسى كما في «الإتقان». قال المنذري: وأكثرها غير مختار. وقال ابن العربي: لم يأت في ذلك نص ولا أثر.

وقال المرسى بعد ذكرها: هذه الوجوه أكثرها متداخلة، ولا أدري مستندها ولا عمن نقلت ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها معارضة حديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح. وقال السيوطي في «الإتقان»: اختلف في معنى الحديث على نحو أربعين قولاً. وقال القاري: قيل: اختلف في معناه على أحد وأربعين قولاً، منها: إنه من المشكل الذي لا يدري معناه؛ لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء وعلى الكلمة وعلى المعنى وعلى الجهة. قلت: وهذا قول أبي جعفر محمد بن سعد النحوي ورجحه السيوطي أيضاً، حيث قال: المختار أن هذا من المتشابه الذي لا يدري تأويله ومن جملة هذه الأقوال: إن المراد بسبعة أحرف: سبع لغات مشهورة بالفصاحة من لغات العرب، وليس المراد: أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة في القرآن، وإلى هذا ذهب أبو عبيد وآخرون منهم ثعلب وأبو حاتم السجستاني، واختاره ابن عطية وصححه البيهقي في «الشعب».

وقال الأزهري وابن حبان: إنه المختار واختاره أيضاً الثوريشتي والسندي، ثم اختلف من ذهب إلى ذلك، فقال بعضهم: سبع لغات منها خمس في هوازن، واثنان لسائر العرب. وقيل: سبع لغات متفرقة لجميع العرب كل حرف منها لقبيلة

مشهورة. وقيل: سبع لغات أربع لعجز هوازن سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، وثلاث لقريش، وقيل: سبع لغات، لغة لقريش، ولغة لليمن، ولغة لجرهم ولغة لهوازن، ولغة لقضاة، ولغة لتميم ولغة لـ«طي» وقيل: لغة الكَعْبِيِّن كَعْب بن عمرو وكَعْب بن لوي، ولهما سبع لغات، وقيل: نزل بلغة قريش وهذيل وتيم الرباب والأزد، وربيعة وهوازن، وسعد بن بكر، واستنكر ذلك ابن قتيبة، وقال: لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤] فعلى هذا تكون اللغات السبع في بطون قريش، وبذلك جزم أبو علي الأهوازي. وأجيب: بأنه لا يلزم من هذه الآية أن يكون أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه، بل أرسل بلسان جميع العرب ولا يرد عليه كونه بعث إلى الناس كافة عرباً وعجمًا؛ لأنَّ القرآن أنزل باللغة العربية، وهو بلُّغُهُ إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغير العرب بألسنتهم.

وقيل: نزل بلغة مضر خاصة؛ لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر. وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضر أنهم هذيل وكنانة وقيس وضبة وتيم الرباب وأسد بن خزيمة وقريش، فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات، ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيع للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والأعراب ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقة. ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى، وزاد غيره أن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي بأن يغير كل أحد الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقرأني النبي ﷺ، ولئن سلم إطلاق الإباحة بقراءة المرادف ولو لم يسمع، لكن الإجماع من الصحابة في زمن عثمان الموافق للعرضة الأخيرة يمنع ذلك.

قال الحافظ: ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعاً له ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته «عَتَى حين»، أي: حتى حين، وكتب إليه: «إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ بِلُغَةِ هُذَيْلٍ، فَأَقْرَأِ النَّاسَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَلَا تُقْرِئْهُمْ بِلُغَةِ هُذَيْلٍ»، وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة.

قال ابن عبد البر: بعد أن أخرجه من طريق أبي داود بسنده: يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لا أن الذي قرأ به ابن مسعود لا يجوز قال: وإذا أبيضته قراءته على سبعة أوجه أنزلت؛ جاز الاختيار فيما أنزل. قال أبو شامة: ويحتمل أن يكون مراد عمر، ثم عثمان بقولهما: «نزل بلسان قريش»، أن ذلك كان أول نزوله ثم إن الله تعالى سهله على الناس، فجاز لهم أن يقرؤوه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب؛ لكونه بلسان عربي مبين، فأما من أراد قراءته من غير العرب فلاختيار له أن يقرأه بلسان قريش؛ لأنه الأولى، وعلى هذا يحمل ما كتب عمر إلى ابن مسعود؛ لأن جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير؛ فإذا لا بد من واحدة فلتكن بلغة النبي ﷺ.

وأما العربي المجهول على لغته، فلو كلف قراءة قريش لعسر عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأه بلغته. ويشير إلى هذا قوله في حديث أبي: «هُوَ عَلَى أُمَّتِي»، وقوله: «إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، وكأنه انتهى عند السبع؛ لعلمه أنه لا تحتاج لفظة من ألفاظه إلى أكثر من ذلك العدد غالباً، وليس المراد: أن كل لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه.

قال ابن عبد البر: وهذا مجمع عليه بل هو غير ممكن، بل لا يوجد في القرآن كلمة على سبعة أوجه إلا الشيء القليل مثل عبد الطاغوت. قال الحافظ: وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء، أي: الذين قالوا: إن المراد بالأحرف: اللغات، إن معنى قوله: «أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، أي: أنزل موسعاً على القاريء أن يقرأه على سبعة أوجه، أي: يقرأ بأي حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط، أو على هذه التوسعة، وذلك لتسهيل قراءته؛ إذ لو أخذوا بأن يقرؤوه على حرف واحد لشق عليهم، كما تقدم.

قال ابن قتيبة في أول تفسير المشكل له: كان من تيسير الله أن أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم، فالهذلي: يقرأ «عتى حين» يريد حتى حين، والأسدي: يقرأ «تعلمون» بكسر أوله، والتميمي: يهمز والقرشي لا يهمز، قال: ولو أراد كل فريق منهم أن يزول عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلاً وناشئاً وكهلاً لَشُقَّ عليه غاية المشقة، فيسر عليهم ذلك بِمَنَّةٍ. ولو كان المراد: إن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه، لقال

مثلاً: أنزل سبعة أحرف. وإنما المراد: أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان، أو ثلاثة، أو أكثر إلى سبعة، انتهى. وبعد هذا كله رد هذا القول بأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي من لغة واحدة، وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدل على أن المراد بالأحرف السبعة: غير اللغات، ومن جملة الأقوال المحكية في معنى الأحرف أن المراد بها: سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: أقبل، وتعالى، وهلم، وعجل، وأسرع، وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء لكن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي بل ذلك مقصور على السماع.

قال ابن عبد البر: أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات؛ لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة، قالوا: وإنما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: أقبل، وتعالى، وهلم، ثم ساق الأحاديث الدالة على هذا، وقد ذكرها السيوطي في «الإتقان» (ج ١ ص ٤٦، ٤٧) والحافظ في شرح حديث ابن عباس الآتي، قال الحافظ: ويمكن الجمع بين القولين: بأن يكون المراد بالأحرف: تغاير الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات، انتهى. ومنها: أن المراد بها: الأوجه التي يقع التغاير في سبعة أشياء ذكره ابن قتيبة. قال: فأولها ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته مثل، «ولا يُضَارُّ كَاتِبٌ» بنصب الراء ورفعها.

وثانيها: ما يتغير بتغير الفعل مثل «بَعْدُ بين أسفارنا» و«باعد» بلفظ الطلب والماضي.

وثالثها: ما يتغير بنقط بعض الحروف المهملة مثل «ثم ننشرها» بالراء والزاي.

ورابعها: ما يتغير بإبدال حرف قريب من مخرج الآخر مثل «طلح منضود» في قراءة على «وطلع منضود». وخامسها: ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] «وجاءت سكرة الحق بالموت».

وسادسها: ما يتغير بزيادة أو نقصان مثل «والذكر والأنثى وما خلق الذكر والأنثى».

وسابعها: ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادفها مثل ﴿كَالْعَيْنِ الْمَفْشُوشِ﴾ [القارعة: ٥] «والصوف المنفوش». وقال أبو الفضل الرازي في «اللوائح»: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف؛ الأول: اختلاف الأسماء من أفراد وتثنية وجمع أو تذكير وتأنيث. الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر. الثالث: وجوه الإعراب. الرابع: النقص والزيادة. الخامس: التقديم والتأخير. السادس: الإبدال. السابع: اختلاف اللغات كالفتح والإمالة والتفخيم والترقيق والإدغام والإظهار ونحو ذلك. قال الحافظ بعد ذكر ذلك: قد أخذ أبو الفضل كلام ابن قتيبة ونقحه.

قلت: وقريب من ذلك ما ذكره ابن الجزري حيث قال: قد تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها، وذلك إمَّا في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة، نحو «البخل» بأربعة أوجه، وبحسب بوجهين أو بتغير في المعنى فقط، نحو ﴿فَلَقَّيْءًا أَدُمٌ مِنْ رَبِّيهِ كَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] وأمَّا في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحوه «تبلو» و«تتلو» أو عكس ذلك نحو «الصراط» و«السرائط» أو بتغيرهما نحو «فامضوا» «فاسعوا». وأمَّا في التقديم والتأخير نحو «جاءت سكرة الحق بالموت»، أو في الزيادة والنقصان نحو «أوصى» و«وصى» و«الذكر والأثني»، فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها قال: وأمَّا نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتسهيل والنقل والإبدال مما يعبر عنه بالأصول، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، لأنَّ هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولئن فرض فيكون من الأول، انتهى.

ومنها: أن المراد بها: سبعة أصناف من الكلام، أي: سبعة أنواع كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن. والقائلون به اختلفوا في تعيين السبعة، فقيل: أمر ونهي ووعد ووعيد وقصص وحلال وحرام ومحكم ومتشابه، وأمثال، واحتجوا بما أخرجه أبو عبيد والحاكم والطحاوي والبيهقي من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، عن النبي قال: «كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ يَنْزَلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ زَاجِرٌ وَآمِرٌ وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ وَأَمْثَالٌ، فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ وَأَفْعَلُوا مَا أَمَرْتُمْ بِهِ وَانْتَهَوْا

عَمَّا نُهَيْتُمْ عَنْهُ وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَقُولُوا: ﴿ءَمَّا يَدُ كُلِّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧٧] وقد صححه ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه نظر؛ لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود. قال الذهبي بعد ذكر تصحيح الحاكم: قلت: منقطع. وقال الطحاوي: كان أهل العلم يدفعون هذا الإسناد بانقطاعه؛ لأنَّ أبا سلمة لا يتهياً في سَنِّه لقاء عبد الله بن مسعود ولا أخذه إياه عنه.

وقال ابن عبد البر: هذا حديث لا يثبت؛ لأنه لم يلق أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن مسعود، فالحديث ضعيف، والقول المبني عليه فاسد. وقد رده قوم من أهل النظر: منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران وابن عطية، والماوردي، والمازري، وأطنب الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به، وحاصله: أنَّه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذه الأوجه السبعة، ومن أراد البسط فليرجع إليه وإلى «الفتح» و«الإتقان» وسنذكر شيئاً منه في شرح حديث ابن عباس من هذا الفصل.

ومنها: أن المراد بها: «سبع قراءات» روى ذلك عن الخليل بن أحمد، وتعقب: بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل مثل ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠] ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣]. وأجيب: بأن المراد: أن كل كلمة تقرأ بوجه أو وجهين أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة، ويشكل على هذا أن في الكلمات ما قرئ على أكثر كذا في «الإتقان». وقال القسطلاني: هذا القول أضعف الوجوه، فقد بين الطبري وغيره أن اختلاف القراءة إنما هو حرف واحد من الأحرف السبعة. ومنها: أن المراد بها: الاختلاف في كيفية النطق بكلماتها من إدغام وإظهار وتفخيم وترقيق وإمالة وإشباع ومد وقصر، وتلين وتحقيق وتشديد وتخفيف؛ لأن العرب كانت مختلفة اللغات في هذه الوجوه، فيسر الله تعالى عليهم، ليقرأ كل إنسان بما يوافق لغته ويسهل عليه، ذكره النووي في «شرح مسلم».

وقال الطيبي: هو أصح الأقوال وأقربها إلى معنى الحديث، انتهى. قال القاري بعد ذكره عن «شرح مسلم»: وفيه: أنَّ هذا ليس على إطلاقه، فإن الإدغام مثلاً في مواضع لا يجوز الإظهار فيها، وفي مواضع لا يجوز الإدغام فيها، وكذلك البواقي، انتهى. ومن شاء الوقوف على بقية الأقوال رجع إلى «الإتقان».

تنبيهات:

الأول: قد تقدم في بيان القول الأول: أن أول نزول القرآن كان بلسان قريش ثم سهله الله تعالى على الناس فجوز لهم أن يقرؤوه على لغاتهم. قال الحافظ: وذلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة، كما في حديث أبي بن كعب: أن جبريل لقي النبي ﷺ وهو عند أضامة بني غفار فقال: الله يأمرك أن تقرأ على أمتك القرآن على حرف، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، فَإِنْ أُمِّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ...» الحديث. أخرجه مسلم، وإضامة بني غفار بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغير همز وآخره تاء تأنيث، هو مستنقع الماء كالغدير، وجمعه إضامًا كعصًا. وقيل: بالمد والهمز مثل إناء، وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى بني غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء؛ لأنهم نزلوا عنده. الثاني: قد اختلفوا أن الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، هل هي باقية إلى الآن يقرأ بها أم كان ذلك ثم استقر الأمر على بعضها.

قال القسطلاني: وإلى الثاني ذهب الأكثر كسفيان بن عيينة وابن وهب والطبري والطحاوي، انتهى. قلت: قال الطحاوي: وإنما كان ذلك رخصة لَمَّا كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد؛ لعدم علمهم بالكتابة والضبط؛ وإتقان الحفظ ثم نسخ بزوال العذر وتيسر الكتابة والحفظ، وكذا قال ابن عبد البر والباقلاني وآخرون، كذا في «المراقبة» و«الإتقان». قلت: وإلى الأول ذهب الباجي حيث قال: فإن قيل: هل تقولون: إن جميع هذه السبعة الأحرف ثابتة في المصحف؟ فالقراءة بجميعها جائزة، قيل لهم كذلك، نقول: والدليل على صحة ذلك: قول الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ولا يصح انفصال الذكر المنزل من قراءته، فيمكن حفظه دونها، ومما يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ظاهر قول النبي ﷺ يدل على أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ تيسيرًا على من أراد قراءته ليقراً كل رجل منهم بما تيسر عليه، وبما هو أخف على طبعه وأقرب إلى لغته، ونحن اليوم مع عجمة ألسنتنا وبعдна عن فصاحة العرب أحوج إلى ذلك، انتهى بتغيير يسير.

وقال العيني: اختلف الأصوليون، هل يقرأ اليوم على سبعة أحرف؟ فمنعه الطبري وغيره، وقال: إنما يجوز بحرف واحد اليوم، وهو حرف زيد، ونحنا إليه القاضي أبوبكر. **وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري:** اجمع المسلمون على أنه لا يجوز حظر ما وسعه الله تعالى من القراءات بالأحرف التي أنزلها الله، ولا يسوغ للأمة أن تمنع ما أطلقه الله بل هي موجودة في قراءتنا وهي مفرقة في القرآن غير معلومة بأعيانها، فيجوز على هذا، وبه قال القاضي: أن يقرأ بكل من نقله أهل التواتر من غير تمييز حرف من حرف، فيحفظ حرف نافع بحرف الكسائي وحمزة ولا حرج في ذلك؛ لأن الله تعالى أنزلها تيسيراً على عبده ورفقاً.

وقال الخطابي: الأشبه فيه ما قيل: إن القرآن أنزل مرخصاً للقاري بأن يقرأ بسبعة أحرف على ما تيسر، وذلك إنما هو فيما اتفق فيه المعنى أو تقارب، وهذا قبل إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فأما الآن فلا يسعهم أن يقرؤوه على خلاف ما أجمعوا عليه.

الثالث: اختلف القائلون باستقرار الأمر على بعض الأحرف السبعة، هل استقر ذلك في زمن النبوي أم بعده؟ **قال القسطلاني والزرقاني:** الأكثر على الأول واختاره أبوبكر الباقلاني وابن عبد البر وابن العربي وغيرهم؛ لأن ضرورة اختلاف اللغات ومشقة نطقهم بغير لغتهم اقتضت التوسعة عليهم في أول الأمر فأذن. لكل أن يقرأ على حرفه، أي: طريقته في اللغة إلى أن انضبط الأمر، وقد ربت الألسن وتمكن الناس من الاختصار على لغة واحدة فعارض جبريل النبي ﷺ القرآن مرتين في السنة الأخيرة، واستقر ما هو عليه الآن، فنسخ الله تعالى تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاختصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس، انتهى.

قلت: وهو اختيار الطحاوي، كما يدل عليه كلامه الذي ذكرنا في التنبيه الثاني، وحكى السيوطي في «الإتقان» عن الطبري، أنه قال: القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان جائزاً لهم ومرخصاً لهم فيها، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف إذا لم يجمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك إجماعاً شائعاً، وهم معصومون من الضلالة ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام. ولا شك أن القرآن نسخ منه في العرضة الأخيرة، فاتفق رأي الصحابة

على أن كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقر في العرصة الأخيرة وتركوا ما سوى ذلك، انتهى.

وقال البغوي في «شرح السنة» كما في «الفتح»: المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرصات على رسول الله ﷺ فأمر عثمان بنسخته في المصاحف وجمع الناس عليه وأذهب ما سوى ذلك؛ قطعاً لمادة الخلاف، فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع، كسائر ما نسخ ورفع، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم، انتهى.

الرابع: اختلف في أن القراءات السبعة التي يقرأها الناس اليوم، هل هذه الأحرف السبعة المذكورة في الحديث أو هي حرف واحد منها؟ قال الأبي في «الإكمال»: الأول ظاهر قول الباقلاني، والثاني نص قول ابن أبي صفرة، وهو ظاهر قول الطحاوي، والأظهر في المسألة مختار أبي عبد الله بن عرفة، أن المراد بالأحرف المذكورة في الحديث أحرف قراءات السبع اليوم، وقراءة يعقوب داخلة في ذلك؛ لأنه أخذها عن أبي عمرو؛ ولأن بذلك يظهر التسهيل والتيسير الذي هو سبب نزوله عليها، وبه أيضاً معجزة قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ لأنها محفوظة مع مرور مئين من السنين، وبه أيضاً تعرف ضعف قول ابن أبي صفرة؛ لأنها لو كانت واحدة من تلك الأحرف لزم أن توجد بقيتها وإن لم تحفظ؛ لاقتضاء الآية ذلك، انتهى.

وقال الحافظ: قال أبو شامة: ظن قوم أن قراءات السبع الموجودة الآن، هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل، قال: وقد بالغ أبوطاهر بن أبي هاشم في الرد على من نسب إلى ابن مجاهد، أن مراده بالقراءات السبع، الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، قال ابن أبي هاشم: إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها أن الجهات التي وجهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل، قال: فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعاً عن الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط؛ امتثالاً لأمر عثمان الذي وافقه عليه الصحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن. فَمِنْ ثَمَّ نشأ الاختلاف بين قُرَّاءِ الأمصار مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة.

وقال مكي بن أبي طالب: هذه القراءات التي يقرأ بها اليوم وصحت رواياتها عن الأئمة جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ثم ساق نحو ما تقدم قال، وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث، فقد غلط غلطاً عظيماً قال: ويلزم من هذا أن ما خرج من قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرآنًا وهذا غلط عظيم، انتهى. وقد بسط الحافظ الكلام في هذا في الفتح (ج ٢ ص ٤٣١)، (٤٣٢) فعليك أن تراجعهُ فإنه مفيد جدًا.

الخامس: وهو تمة الرابع، قال أبوشامة المقدسي: قد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس في الأحرف واحد منها؟ مال ابن الباقلاني إلى الأول وصرح الطبري، وجماعة بالثاني، قال الحافظ وهو المعتمد، قال: والحق: أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله المقطوع به، المكتوب بأمر النبي ﷺ وفيه بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة لا جميعها، قال، وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم، فهو مما كانت القراءة جوزت به توسعة على الناس وتسهيلًا، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وَكَفَّرَ بعضهم بعضًا، اختار الاقتصار على المأذون في كتابته وتركوا الباقي.

قال الطبري: وصار ما اتفق عليه الصحابة من الاقتصار، كمن اقتصر مما خير فيه على خصلة واحدة؛ لأن أمرهم بالقراءة على الأوجه المذكورة لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة، قال الحافظ: ويدل عليه قوله ﷺ في حديث الباب: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [الزمل: ٢٠] وقد قرر الطبري ذلك تقريرًا أطنب فيه ووهى من قال بخلافه، ووافقه على ذلك جماعة، منهم: أبو العباس بن عمار في «شرح الهداية»، وقال: أصح ما عليه الحُذَّاقُ أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لا كلها إلى آخر ما قال. (فَأَقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ)، أي: من أنواع القراءات بخلاف قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [الزمل: ٢٠] فإن المراد به: الأعم من المقدار والجنس والنوع قاله القاري. وقال القسطلاني: أي: من الأحرف المنزل بها، فالمراد بالتيسير في الآية غير المراد به في الحديث؛ لأن الذي في الآية المراد

به القلة والكثرة، والذي في الحديث ما يستحضره القاري من القراءات فالأول من الكمية والثاني من الكيفية.

وقال الحافظ: قوله: (مِنْهُ)، أي: من المنزل بالسبعة وفيه: إشارة إلى الحكمة في التعدد المذكور، وإنه للتيسير على القاري، وهذا يقوي قول من قال المراد بالأحرف: تأدية المعنى باللفظ المرادف، ولو كان من لغة واحدة؛ لأن لغة هشام بلسان قريش، وكذلك عمر، ومع ذلك فقد اختلف قراءتهما نبه على ذلك ابن عبد البر، انتهى.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، أي: معنى. (وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ) أخرجه مسلم بهذا اللفظ في فضائل القرآن عن يحيى بن يحيى عن مالك عن ابن شهاب، وأخرجه البخاري في الخصومات عن عبد الله بن يوسف التنيسي، عن مالك بنحوه، وأخرجه أيضاً في فضائل القرآن والتوحيد من طريق عقيل عن ابن شهاب، وفي فضائل القرآن أيضاً من طريق شعيب عنه، وفي استتابة المرتدين من طريق يونس عنه وأخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ٢٤، ٤٠، ٤٣) ومالك في أواخر الصلاة والترمذي في القراءة، وأبو داود والنسائي في الصلاة، والطيالسي وأبو عوانة وابن حبان وابن جرير والبيهقي (ج ٢ ص ٣٨٣).

قال السيوطي في الإتقان: ورد حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف» من رواية جمع من الصحابة، فسرده أسمائهم، ثم قال: فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً، وقد نص أبو عبيدة على تواتره. **وقال القاري:** حديث نزل القرآن على سبعة أحرف ادعى أبو عبيدة تواتره؛ لأنه ورد من أحد وعشرين صحابياً، ومراده التواتر اللفظي، وأما تواتره المعنوي، فلا خلاف فيه، انتهى.

قلت: ذكر الهيثمي في أواخر التفسير أحاديث ثلاثة عشر صحابياً منهم مع الكلام فيها من أراد الوقوف عليها؛ فليرجع إلى «مجمع الزوائد» (ج ٧ ص ١٥٠ - ١٥٤).



٢٢٣٤ - [٢] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ،
وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ خِلَافَهَا، فَجِئْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَعَرَفْتُ فِي
وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ، فَقَالَ: «كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ، فَلَا تَخْتَلِفُوا، فَإِنْ مَن كَانَ قَبْلَكُمْ
اِخْتَلَفُوا، فَهَلَكُوا».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٣٤ - قوله: (سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ)، أي: آية كما في رواية، وفي أخرى:
«يقرأ آية». قال الحافظ: هذا الرجل يحتمل أن يكون هو أبي بن كعب، فقد أخرج
الطبري من حديث أبي بن كعب أنه سمع ابن مسعود يقرأ آية قرأ خلافها، وفيه: أن
النبي ﷺ قال: «كلاكما محسن»، انتهى. قلت: لكن بين الطبري من هذه الطريق
أن السورة المذكورة سورة النحل، ويظهر من روايات أحمد أن الاختلاف كان في
سورة من آل حم يعني: الأحقاف، فقد روى هو (ج ١ ص ٤٢١، ٤٥٢) من طريق زر
ابن حبيش، عن ابن مسعود في هذه القصة. قال: أقرأني رسول الله ﷺ سورة
الأحقاف، وأقرأها رجلاً آخر، فخالفتني في آية منها، وعنده (ج ١ ص ٤١٩) من
طريق زر أيضاً، أقرأني رسول الله ﷺ سورة من الثلاثين من آل حم يعني:
الأحقاف. قال: وكانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين
الحديث. وعنده أيضاً (ج ١ ص ٤٠١) من طريق أبي وائل عن عبد الله قال: سمعت
رجلاً يقرأ حم الثلاثين يعني: الأحقاف... إلخ، وذكر العيني رواية لابن مسعود
من صحيح ابن حبان تدل على أن تلك الآية من سورة الرحمن والله أعلم.

(يَقْرَأُ خِلَافَهَا)، أي: غير قراءة ذلك الرجل، والضمير راجع إلى المصدر
المفهوم من قرأ. (فَجِئْتُ بِهِ)، أي: أحضرته، وفي رواية: فأخذت بيده، فأتيت
به. (فَأَخْبَرْتُهُ)، أي: بما سمعت من الخلاف. (فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ)
بتخفيف الياء، أي: آثار الكراهة؛ خوفاً من الاختلاف المتشابه باختلاف أهل
الكتاب؛ لأن الصحابة كلهم عدول، ونقلهم صحيح، فلا وجه للخلاف، قاله

القاري . وقال الطيبي : أي : للجدال الواقع بينهما ، وفي رواية زر المذكورة : «فغضب وتمعر وجهه» .

(كِلاُكُمَا مُحْسِنٌ) ، قال القاري : أي : في رواية القراءة وأفراد الخبر باعتبار لفظ : «كِلاُ» . وقال القسطلاني : فإن قلت : كيف يستقيم هذا القول مع إظهار الكراهية ؟ أجيب : بأن معنى الإحسان راجع إلى ذلك لقراءته وإلى ابن مسعود لسماعه من رسول الله ﷺ ثم تحريره الاحتياط ، والكراهية راجعة إلى جداله مع ذلك الرجل كما فعل عمر بهشام ، كما تقدم ؛ لأن ذلك مسبوق بالاختلاف . وكان الواجب عليه أن يقره على قراءته ، ثم يسأل النبي ﷺ عن وجهها .

وقال المظهري : الاختلاف في القرآن غير جائز ؛ لأن كل لفظ منه إذا جاز قراءته على وجهين أو أكثر ، فلو أنكر واحد أحدًا من ذينك الوجهين أو الوجوه ؛ فقد أنكر القرآن ولا يجوز في القرآن القول بالرأي ؛ لأن القرآن سنة متبعة ، بل عليهما أن يسألا عن ذلك ممن هو أعلم منهما . انتهى . وقال ابن الملك : إنما كره اختلاف ابن مسعود مع ذلك الرجل في القرآن ؛ لأن قراءته على وجوه مختلفة جائزة ، فإنكار بعض تلك الوجوه إنكار للقرآن ، وهو غير جائز . قال القاري : هذا وقع من ابن مسعود قبل العلم بجواز الوجوه المختلفة وإلا فحاشاه أن ينكر بعد العلم ما يوجب إنكاره وإنكار القرآن ، وهو من أجل الصحابة بعلم القرآن وأفقههم بأحكامه ، ولعل وجه ظهور الكراهية في وجهه عليه الصلاة والسلام إحضاره الرجل ، فإنه كان حقه أن يحسن الظن به ويسأل النبي ﷺ عما وقع له ، ويمكن أنه ظهرت الكراهية في وجهه عليه الصلاة والسلام عندما صنع عمر أيضًا لكن عمر لشدة غضبه ما شعر أو حلم عليه الصلاة والسلام لما رأى به من الشدة .

(فَلَا تَخْتَلَفُوا) ، أي : أيها الصحابة ، أو أيها الأمة وصدقوا بعضكم بعضًا في الرواية بشروطها المعتمدة ؛ قاله القاري . وقال القسطلاني : أي : لا تختلفوا اختلافًا يؤدي إلى الكفر أو البدعة كالاختلاف في نفس القرآن ، وفيما جازت قراءته بوجهين وفيما يوقع في الفتنة أو الشبهة .

(فَإِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ) ، أي : من بني إسرائيل . (اخْتَلَفُوا) بتكذيب بعضهم بعضًا . (فَهَلِكُوا) ، أي : باختلافهم ، وفي رواية : «فَاهْلِكُوا» بضم أوله .

وفي أخرى: «فَأَهْلَكَهُمْ»، أي: الله بسبب الاختلاف. قال الحافظ: وعند ابن حبان والحاكم (ج ٢ ص ٢٢٤) من طريق زر بن حبیش عن ابن مسعود في هذه القصة: «فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْإِخْتِلَافِ» انتهى. وكذا وقع عند أحمد (ج ١ ص ٤١٩) وفي رواية أخرى له (ج ١ ص ٤٢١، ٥٤٢): «فَإِنَّمَا هَلَكَ أَوْ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْإِخْتِلَافِ».

قال الحافظ: وفي الحديث: الحُضُّ على الجماعة، والتحذير من الفرقة والاختلاف، والنهي عن المراء في القرآن بغير حق، ومن شر ذلك أن يظهر دلالة الآية على شيء يخالف الرأي فَيَتَوَسَّلُ بالنظر وتدقيقه إلى تأويلها وحملها على ذلك الرأي ويقع اللجاج في ذلك والمناضلة عليه. انتهى.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في أول الخصومات، وفي ذكر بني إسرائيل وفي آخر فضائل القرآن من طريق عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة عن عبد الله بن مسعود، واللفظ المذكور له في الخصومات وأخرجه أيضاً أحمد من هذا الطريق (ج ١ ص ٣٩٣، ٤١١ - ٤١٢، ٤٥٦)، قال العيني: وأخرجه النسائي في «فضائل القرآن».



٢٢٣٥ - [٣] وَعَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ آخَرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرَ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَرَأَ فَحَسَنَ شَأْنَهُمَا فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ عَشَيْتَنِي ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفَضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظَرُ إِلَى اللَّهِ ﷻ فَقَالَ لِي: «يَا أَبُي، أُرْسِلْ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَردَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَردَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: أَقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَردَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَردَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: أَقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةً تَسْأَلْنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، وَأَخَرْتُ الثَّالِثَةَ: لِيَوْمٍ يَرْغُبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ ﷺ».

{رَوَاهُ مُسْلِمٌ} {صَحِيحٌ}

الشرح

٢٢٣٥ - قوله: (كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ)، أي: النبوي. (فَدَخَلَ رَجُلٌ)، وعند أحمد (ج ٥ ص ١٢٤) والطبري والبيهقي (ج ٢ ص ٣٨٥) من وجه آخر: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (يُصَلِّي) اسْتِنَافٌ أَوْ حَالٌ. (فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ)، أي: بالجنان أو باللسان.

(ثُمَّ دَخَلَ آخَرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ)، أي: فأنكرتها عليه أيضًا. وقيل: الظاهر أنه لم تكن قراءة هذا الآخر منكرة عند أبيي وإلا لذكر الإنكار عليه أيضًا. (فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ) دَلٌّ عَلَى أَنَّ أَبِيًّا أَيْضًا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهَا صَلَاةُ الضُّحَى أَوْ نَحْوَهَا مِنَ النَّوَافِلِ؛ قَالَه الْقَارِي. (دَخَلْنَا جَمِيعًا)، أي: كلنا أو مجتمعون. (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، أي: في حجرة من حجراته.

(فَقَرَأَ) بلفظ التثنية، أي: كلاهما. (فَحَسَّنَ) من التحسين. (شَأْنُهُمَا)، أي: قال: كلاهما محسن، أو قال: لكل واحد منهما أحسنت، وعند البيهقي، فقال: «أَحْسَنْتُمَا أَوْ أَصَبْتُمَا»، وفي رواية لعبد الله بن أحمد قال: «قد أحسستم». (فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ)، أي: خطر في قلبي من التكذيب من جهة تحسينه ﷺ قراءتهما ظناً مني أن كلام الله الواحد يكون على وجه واحد، ولا يجوز أن يقرأه كل رجل كيفما شاء. (وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ)، أي: ولا وقع في نفسي التكذيب والوسوسة؛ إذ كنت في الجاهلية، وهذا مبالغة؛ لأنه كان في الجاهلية جاهلاً، فلا يستبعد وقوع التكذيب والوسوسة؛ إذ ذاك. وأما بعد حصول اليقين والمعرفة، فهو بعيد وأمر عظيم.

قال النووي: معناه: وسوس لي الشيطان؛ تكذيباً للنبوة أشد مما كنت عليه في الجاهلية؛ لأنه في الجاهلية كان غافلاً أو متشككاً، فوسوس له الشيطان الجزم بالتكذيب. **وقال القاضي عياض:** معنى قوله: «سَقَطَ فِي نَفْسِي»، إنه اعترته حيرة ودهشة قال: وقوله: «وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»، معناه: أن الشيطان نزغ في نفسه تكذيباً لم يعتقه، قال: وهذه الخواطر إذا لم يستمر عليها لا يؤاخذ بها. **قال القاضي:** قال المازري: معنى هذا: أنه وقع في نفس أبي بن كعب نزغة من الشيطان غير مستقرة، ثم زالت في الحال حين ضرب النبي ﷺ بيده في صدره ففاض عرفاً انتهى.

وقال الطيبي: يعني: وقع في خاطري من تكذيب النبي ﷺ لتحسينه بشأنهما تكذيباً أكثر من تكذيبي إياه قبل الإسلام؛ لأنه كان قبل الإسلام غافلاً أو مشككاً. وإنما استعظم هذه الحالة؛ لأن الشك الذي داخله في أمر الدين إنما ورد على مورد اليقين. **وقيل:** فاعل سقط محذوف، أي: وقع في نفسي من التكذيب ما لم أقدر على وصفه ولم أعهد بمثله ولا وجدت مثله؛ إذ كنت في الجاهلية وكان أبي من أكابر الصحابة، وكان ما وقع له نزغة من نزغات الشيطان، فلما ناله بركة يد النبي ﷺ زال عنه الغفلة والإنكار، وصار في مقام الحضور والمشاهدة. انتهى.

قلت: وفي رواية عند أحمد: ما تخرج في نفسي من الإسلام ما تخرج يومئذ، وفي أخرى: ما حك في صدري شيء منذ أسلمت إلا إني قرأت آية وقرأها رجل

آخر غير قراءتي، الحديث. وفي رواية عند الطبري: فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى احمر وجهي، فضرب في صدري، فقال: «اللَّهُمَّ اخْسَأْ عَنْهُ الشَّيْطَانُ».

(فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ عَشِينِي)، أي: اعتراني وحصل لي من وسوسة الشيطان ونزغته. (ضَرَبَ فِي صَدْرِي)، قال القاضي: ضربه ﷺ في صدره؛ تثبيتاً له حين رآه قد غشبه ذلك الخاطر المذموم. (فَقِضْتُ) بكسر الفاء الثانية وسكون الضاد المعجمة. (عَرَقًا) بالتحريك تمييز، أي: فجري وسال عرقي من جميع بدني، من فاض الماء يفيض فيضاً؛ إذا كثر حتى سال وهذا أبلغ من «فاض عرقي»، فإن في الأول إشارة إلى أن العرق فاض منه، حتى كأن النفس فاضت منه، ومثله قول القائل: سألت عيني دمعاً.

(وَكَاثِمًا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ فَرَقًا)، أي: خوفاً. قيل: تمييز، والأظهر إن نصبه على المفعول له؛ قاله القاري. قال التوربشتي: الفرق بالتحريك: الخوف، أي: أصابني من خشية الله والهبة فيما قد غشيني ما أوقفني موقف الناظر إلى الله إجلالاً وحياء. وقال الطيبي: كان أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أفضل الصحابة ومن الموقنين وإنما طرأ عليه ذلك التلويث بسبب الاختلاف نزغة من الشيطان، فلما أصابته بركة ضربه ﷺ بيده على صدره، ذهبت تلك الهاجسة وخرجت مع العرق فرجع إلى اليقين، فنظر إلى الله تعالى خوفاً وخجلاً مما غشيه من الشيطان.

(فَقَالَ لِي)، أي: تسكيناً وتبييناً. (أُرْسِلَ إِلَيَّ) على بناء المجهول، أي: أرسل الله جبريل، وفي بعض النسخ من «المشكاة» على بناء المعلوم، أي: أرسل الله إليّ قاله القاري، قلت: وعند أحمد: «إِنَّ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى أُرْسَلَ إِلَيَّ».

(أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ) بلفظ الأمر، أو المتكلم المعلوم. قال الطيبي: «أَنْ» مفسرة، وجوز كونها مصدرية على مذهب سيويه وإن كانت داخلة على الأمر. (فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ)، أي: جبريل إلى الله تعالى. (أَنْ هَوَّنَ)، أي: سهل ويسر. قال القاري: «أَنْ» مصدرية ولا يضر كون مدخولها أمراً؛ لأنها تدخل عليه عند سيويه، أو مفسرة لما في «رددت» من معنى القول، يقال: رد إليه إذا رجع، قلت: قال الأبي: «أَنْ» مفسرة؛ لأن «رددت» في معنى القول، وهو رجع، أي: فرجعت إليه القول «أَنْ

هَوْنٌ» من معنى قوله في الحديث الآخر - عند مسلم - فقلت: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ». (فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ) ماض مجهول أو معلوم، أي: رد الله إليَّ الرسالة الثانية. (اِقْرَأْهُ) بصيغة الأمر أو المتكلم وهو بدون «أن» في جميع النسخ الحاضرة من المشكاة، وفي مسلم: «أَنْ اِقْرَأْهُ»، أي: بإثبات «أن» وكذا نقله في «جامع الأصول» (ج ٣ ص ٣٤) وهكذا وقع في «مسند الإمام أحمد» و«السنن» للبيهقي.

(فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: اِقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ)، كذا في هذه الرواية، وهي رواية عبد الله بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أُبَيِّ بن كعب، ووقع في طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى عند مسلم أيضًا بعده ثم جاءه الرابعة، فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، قال النووي: هذا مما يشكل معناه. وأقرب ما يقال في الجمع بين الروایتين: إنَّ قوله في الرواية الأولى: «فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ»، المراد بالثالثة: الأخيرة، وهي الرابعة، فسماها ثالثة مجازًا، وحملنا على هذا التأويل تصريحه في الرواية الثانية: أن الأحرف السبعة إنما كانت في المرة الرابعة، وهي الأخيرة ويكون قد حذف في الرواية الأولى أيضًا بعض المرات، انتهى.

(وَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا)، قال النووي: هذا يدل على سقط في الرواية الأولى ذكره بعض الرواة الثلاث، وقد جاءت مبينة في الرواية الثانية. انتهى. أي: لك بمقابلة كل دفعة رجعت إلى و«رَدَدْتُكَهَا» بمعنى: أرجعتك إليها، بحيث ما هونت على أمتك من أول الأمر. (مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا)، أي: إجابة مسألة، أي مسألة كانت. وقال النووي: معناه: مسألة مجابة قطعًا. وأمَّا باقي الدعوات فمرجوة ليست قطعية الإجابة. وقال الأبي: تقدم - أي: في كتاب الإيمان - ما في حديث: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ»، إن معناه: أن تلك الدعوة محققة الإجابة وأن غيرها على الرجاء، وأن كونها محققة الإجابة لا يمنع من قبول غيرها، ومن قبول غيرها هذا الحديث؛ لأنه لو لم تكن الأولى والثانية هنا مقبولتين؛ لم يكن لقوله لك بكل ردة مسألة فائدة.

وقال الطيبي: أي: ينبغي لك أن تسألنيها، فأجيبك إليها. (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي)، قالها مرتين، قيل: الأولى لأهل الكبائر، والأخرى لأهل الصغائر. وقيل العكس. وقيل: لما انقسم المحتاج إلى المغفرة من أمته إلى مُفَرِّط

وَمُفْرِطٍ اسْتَغْفِرُ ﷺ لِلْمَقْتَصِدِ الْمَفْرِطِ فِي الطَّاعَةِ، وَأُخْرَى لِلظَّالِمِ الْمُفْرِطِ فِي الْمَعْصِيَةِ، أَوِ الْأَوَّلَى لِلخَوَاصِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَخْلُو عَنْ تَقْصِيرٍ مَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُوهُ﴾ [عبس: ٢٣] والثانية للعوام، أَوِ الْأَوَّلَى فِي الدُّنْيَا، وَالْأُخْرَى فِي الْعَقْبَى.

(وَأَخَّرْتُ الثَّلَاثَةَ)، أَي: الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ، وَهِيَ الشَّفَاعَةُ الْكُبْرَى. (لِيَوْمٍ)، أَي: لِأَجْلِ يَوْمٍ أَوْ إِلَى يَوْمٍ. (يَرْغَبُ إِلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، أَي: يَحْتَاجُ إِلَى شَفَاعَتِي. (الْخَلْقُ كُلُّهُمْ) حِينَ يَقُولُونَ: نَفْسِي نَفْسِي. (حَتَّى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِالرَّفْعِ مَعْطُوفٌ عَلَى (الْخَلْقِ)، وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى رَفْعَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَتَفْضِيلِ نَبِينَا عَلَى الْكُلِّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ (ج ٥ ص ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩) وَابَيْهَقِيُّ (ج ٢ ص ٣٨٣) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ وَالطَّحَاوِيِّ فِي «مَشْكَلِهِ» (ج ٤ ص ١٩١) وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ (ج ٥ ص ١٢٧) أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى نَحْوَهُ.

٢٢٣٦ - [٤] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جَبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَرَأَجَعْتُهُ فَلَمْ أَزَلْ أُسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: بَلَّغْنِي أَنَّ تِلْكَ السَّبْعَةَ الْأَحْرُفَ، إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَمْرِ تَكُونُ وَاحِدًا لَا تَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ. [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢٣٦ - قوله: (وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ)، قَالَ الْحَافِظُ: هَذَا مِمَّا لَمْ يَصْرَحْ ابْنُ عَبَّاسٍ بِسَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ نَحْوَهُ، وَالحَدِيثُ مَشْهُورٌ عَنْ أَبِي، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِهِ كَمَا

(٢٢٣٦) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ الْبُخَارِيُّ (٤٩٩١) فِي بَدْءِ الْخَلْقِ، مُسْلِمٌ (٢٧٢/٨١٩) فِي الصَّلَاةِ.

تقدم وسيأتي أيضًا. (أَقْرَأَنِي جَبْرِيلُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ القرآن. (عَلَى حَرْفٍ) واحد، أي: أولاً. (فَرَجَعْتُهُ)، أي: الله أو جبريل، وفي رواية أَبِي الْمُتَقَدِّمَةِ: «فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ أَنْ هَوَّنَ عَلَى أُمَّتِي»، وفي رواية له عند مسلم أيضًا: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ».

(فَلَمْ أَرْزُلْ أَسْتَزِيدَهُ)، أي: اطلب من الله الزيادة، أو اطلب من جبريل أن يطلب من الله الزيادة في الأحرف للتوسعة والتخفيف. (وَيَزِيدُنِي)، أي: ويسأل جبريل ربه تعالى، فيزيدني. (حَتَّى انْتَهَى)، أي: طلب الزيادة والإجابة أو أمر القرآن. (إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ)، أي: أوجه، يجوز أن يقرأ بكل وجه منها. وقد تقدم الكلام في المراد منه وتحقيق ما هو الراجح منه، وفي رواية سليمان بن صرد عن أبي عبد الله بن أحمد (ج ٥ ص ١٢٤) قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبُي، إِنَّ مَلَكَائِنِ أَتَيَانِي فَقَالَ أَحَدُهُمَا: اقْرَأْ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ الْآخَرُ: زِدْهُ، فَقُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: اقْرَأْ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقَالَ الْآخَرُ: زِدْهُ، قَالَ: اقْرَأْ عَلَى ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ الْآخَرُ: زِدْهُ، فَقُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: اقْرَأْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، قَالَ الْآخَرُ: زِدْهُ، فَقُلْتُ: زِدْهُ، فَقُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: اقْرَأْ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ، قَالَ الْآخَرُ: زِدْهُ، فَقُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: اقْرَأْ عَلَى سِتَّةٍ، قَالَ الْآخَرُ: زِدْهُ، قَالَ: اقْرَأْ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَالْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ)، أي: الزهري راوي الحديث عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس. (بَلَّغْنِي) وجعل في رواية أحمد والبيهقي القول الآتي من كلام الزهري نفسه حيث وقع فيها عقب الحديث. قال الزهري: وإنما هذه الأحرف ... إلخ. (إِنَّ تِلْكَ السَّبْعَةَ الْأَحْرَفَ) بالنصب على الوصفية. وقيل: بالجر على الإضافة.

(فِي الْأَمْرِ تَكُونُ وَاحِدًا لَا تَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة» والذي في «صحيح مسلم»: «فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَكُونُ وَاحِدًا لَا يَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ»، وهكذا وقع في «جامع الأصول» (ج ٣ ص ٣٨) والفتح، وعند الطحاوي: «أَنَّ تِلْكَ السَّبْعَةَ الْأَحْرَفَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَكُونُ وَاحِدًا لَا يَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ»، ولأحمد والبيهقي: «وَأَمَّا هَذِهِ الْأَحْرَفُ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ يَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ»، ومعنى هذا الكلام: أَنَّ مَرْجِعَ الْجَمِيعِ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ اخْتَلَفَ اللَّفْظُ فِي هَيْئَتِهِ، وَأَمَّا الْاِخْتِلَافُ بِأَنْ يَصِيرَ

المثبت منفياً والحلال حراماً، فذلك لا يجوز في القرآن. قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وهذا لما كان من عند الله، فلم يجدوا فيه اختلافاً يسيراً، وكأن ابن شهاب قصد بذلك رد ما سبق في شرح حديث عمر من قول طائفة في بيان معنى الحديث: أن المراد بالأحرف السبعة: أن القرآن أنزل على سبعة أصناف من الكلام. واختلف القائلون به؛ فقليل: أمر ونهي وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، واحتجوا بما ذكرنا هناك من حديث ابن مسعود، وعند أبي عبيد وغيره مرفوعاً: قال: «كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ زَاجِرٌ وَآمِرٌ وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ وَأَمْثَالٌ»، الحديث. وقد تقدم أن هذا الحديث منقطع، وأجاب عنه آخرون من جهة النظر، فقال البيهقي: إِنَّ صَحَّ فمعنى قوله: في هذا الحديث سبعة أحرف، أي: سبعة أوجه كما فسرت في الحديث، وليس المراد الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى؛ لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على الوجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة؛ تهوينا وتيسيراً، والشيء الواحد لا يكون حراماً وحلالاً في حالة واحدة.

وقال ابن أبي عمر: إن مَنْ أَوَّلَ السبعة الأحرف بهذا، فهو عندي فاسد، وممن ضعف هذا القول ابن عطية، فقال: الإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحليل حرام ولا تحريم حلال ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة، وبه صرح الماوردي، حيث قال: هذا القول خطأ؛ لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف. وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام. وقال أبو علي الأهوازي وأبو العلاء الهمداني: قوله في الحديث: «زَاجِرٌ وَآمِرٌ...» إلخ. استئناف كلام آخر، أي: هو زاجر، أي: القرآن، ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة، وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد، ويؤيده، أنه جاء في بعض طرقه: «زَاجِرًا وَآمِرًا» بالنصب، أي: نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف حال كونه زاجراً... إلخ.

وقال أبو شامة: يحتمل أن التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف، أي: هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، أي: أنزله الله على هذه الأصناف لم يقتصر منها

على صنف واحد كغيره من الكتب. انتهى. قال القاري: وهو الظاهر المتبادر. وقال الحافظ: ومما يوضح أن قوله: «زَاجِرٌ وَآمِرٌ...» إلخ. ليس تفسير للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس، قال ابن شهاب: بلغني أن تلك الأحرف السبعة... إلخ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في ذكر الملائكة من بدء الخلق، وفي فضائل القرآن، ومسلم في فضائل القرآن وبلاغ الزهري من أفراد مسلم، والحديث مع هذه الزيادة أخرجه أحمد (ج ١ ص ٣١٣) والطحاوي في مشكله (ج ٤ ص ١٩٠) والبيهقي (ج ٢ ص ٣٨٤) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٩٩) بدون ذلك.



الفصل الثاني

٢٢٣٧ - [٥] عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْرِيلَ، فَقَالَ: «يَا جَبْرِيلُ! إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ مِنْهُمْ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْغُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ» قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ. [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

- وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ: قَالَ: «لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ كَافٍ» (*).

- وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ فَقَالَ: «إِنَّ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ أَتَيَانِي، فَقَعَدَ جَبْرِيلُ عَنْ يَمِينِي، وَمِيكَائِيلُ عَنْ يَسَارِي، فَقَالَ جَبْرِيلُ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدَّهُ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، فَكُلُّ حَرْفٍ شَافٍ كَافٍ» (**).

الشرح

٢٢٣٧ - قوله: (لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْرِيلَ)، أي: عند أحجار المراء كما في رواية أحمد (ج ٥ ص ١٣٢) وكذا وقع في حديث حذيفة عند أحمد (ج ٥ ص ٣٨٥، ٤٠٠، ٤٠٥) والبزار كما في «مجمع الزوائد» (ج ٧) (ص ٥٠) وأحجار المراء موضع بقاء قاله المجد. وقال في «النهاية»: فيه: إنه ﷺ كان يلقي جبرائيل بأحجار المراء. قال مجاهد: هي قباء، وقد تقدم أنه وقع في رواية مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب عند مسلم وغيره أن النبي ﷺ كان عند إضاءة بني غفار، فأثاه جبريل... الحديث. (إِنِّي بُعِثْتُ) بصيغة المجهول.

(إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ)، أي: لا يحسنون القراءة للمكتوب. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢] والأُمِّي من لا يكتب ولا يقرأ كتابًا، وقال ﷺ:

(٢٢٣٧) التِّرْمِذِيُّ (٢٩٤٤) فِي الْقِرَاءَاتِ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(*) أَبُو دَاوُدَ (١٤٧٧) عَنْ أَبِي.

(**) ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٧٣٧) مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ.

«إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ»، أراد أنهم على أصل ولادة أمهم لم يتعلموا الكتابة والحساب فهم على جبلتهم الأولى. (مِنْهُمْ الْعَجُوزُ) بفتح المهملة وهي المرأة المسنة. (وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ) وهما عاجزان عن التعلم للكبر. (وَالْغُلَامُ وَالْجَارِيَةُ) وهما غير متمكنين من القراءة للصغر.

(وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ)، المعنى: إني بعثت إلى أمة أميين منهم هؤلاء المذكورون فلو أقرأتهم على قراءة واحدة لا يقدرُونَ عليها. (قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ)، أي: فليقرأ كل بما يسهل عليه. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في القراءات وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ١٣٢) كلاهما من رواية عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قلت: عاصم هذا. قال في «التقريب»: إنه صدوق له أوهام وحديثه في الصحيحين مقرون. وقال العجلي: كان يختلف عليه في زر وأبي وائل. قلت: قد اختلف هنا على عاصم. فقال شيبان النحوي وزائدة: عن عاصم عن زر عن أبي بن كعب. وقال حماد بن سلمة: عنه عن زر عن حذيفة، أخرجه أحمد (ج ٥ ص ٤٠٠، ٤٠٥) والطحاوي في «مشكله» (ج ٤ ص ١٨٣) والبخاري، والحديث مشهور عن أبي.

قال القاري: الظاهر أن رواية أبي عن جبريل هذا الإجمال رواية عنه بالمعنى، والظاهر أن أبياً سمع من النبي ﷺ يحكي عن جبريل ما مر عنه من التفصيل إنه لم يزل يستزيده حتى انتهى إلى السبعة، فروى هنا حاصل ذلك فهو أنه بعد الاستزادة نزل على سبعة أحرف.

(وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ) (ج ٥ ص ١٢٤) أخرجاها من طريق سليمان بن صرد عن أبي بن كعب وأخرجها أيضاً الطحاوي (ج ٤ ص ١٨٩) وقد سكت عنها أبو داود والمندري. (قَالَ)، أي: جبريل بعد قوله: (سَبْعَةُ أَحْرَفٍ).

(لَيْسَ مِنْهَا)، أي: ليس حرف من تلك الأحرف. (إِلَّا شَافٍ)، أي: لأمرض الجهل. (كَافٍ) في أجزاء الصلاة، أو شاف للعليل في فهم المقصود، كاف للإعجاز في إظهار البلاغة. وقيل: أي: شاف لصدور المؤمنين للاتفاق في المعنى وكاف في الحجة على صدق النبي ﷺ كذا في «المرقاة». (وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ) أخرجها من طريق أنس عن أبي بن كعب، وأخرجها أيضاً أحمد (ج ٥ ص ١٢٢).

(فَقَالَ) لي. (جَبْرِيلُ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ) واحد. (قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ)، أي: اطلب زيادة قراءة القرآن على حرف واحد من الله، أو من جبريل ليعرض على الله بناء على أنه واسطة ثم لا يزال يقول له ذلك. وهو يطلب الزيادة ويجاب. (حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ فَكُلُّ حَرْفٍ شَافٍ)، أي: في إثبات المطلوب للمؤمنين. (كَافٍ) في الحجة على الكافرين.

٢٢٣٨ - [٦] وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّهُ مَرَّ عَلَى قَاصٍّ يَقْرَأُ، ثُمَّ يَسْأَلُ فَاسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ بِهِ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٢٣٨ - قوله: (مَرَّ عَلَى قَاصٍّ) بتشديد الصاد وهذا لفظ أحمد، وعند الترمذي: مَرَّ عَلَى قَارِئٍ، والقاص: من يحكي القصص والأخبار، ويطلق القصاص على الوعاظ أيضاً. والمراد به هنا: الواعظ بالقرآن بقرينة ما بعده. (يَقْرَأُ)، أي: القرآن على قوم وهو حال. (ثُمَّ يَسْأَلُ)، أي: يطلب منهم شيئاً من مال الدنيا بالقرآن وقوله: «يسأل» بلفظ المضارع في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة»، وكذا نقله الجزري عن «الترمذي» والذي في نسخ الترمذي الموجودة عندنا «ثم سأل»، أي: بلفظ الماضي، وهكذا وقع عند أحمد.

(فَاسْتَرْجَعَ)، أي: قال عمران: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]؛ لا ابتلاء القاص بهذه المصيبة التي هي السؤال من أموال الناس بالقرآن؛ لأنه بدعة ومعصية، وظهور البدعة والمعصية بين المسلمين مصيبة. أو لا ابتلاء عمران بمشاهدة هذه الحالة الشنيعة وهي مصيبة.

(مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ بِهِ)، أي: فليطلب من الله تعالى بالقرآن ما شاء من

أُمُورُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، لَا مِنْ النَّاسِ. أَوِ الْمَرَادُ: أَنَّهُ إِذَا مَرَّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ فَلْيَسْأَلْهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِآيَةِ عِقَابٍ فَيَتَعَوَّذْ إِلَيْهِ بِهَا مِنْهَا. وَإِمَّا أَنْ يَدْعُوا اللَّهَ عَقِيبَ الْقِرَاءَةِ بِالْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الدُّعَاءُ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ وَإِصْلَاحِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ. (فَإِنَّهُ)، أَيُ: الشَّانُ. (سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ)، أَيُ: بِلِسَانِ الْقَالَ أَوْ بَيَانِ الْحَالِ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٤ ص ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٥). (وَالْتِّرْمِذِيُّ) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ كِلَاهُمَا عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ الْبَصْرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ، وَخَيْثَمَةَ هَذَا قَالَ فِي «التَّقْرِيبِ» عَنْهُ: لَيْسَ الْحَدِيثُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «الثَّقَاتِ». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَيْضًا الطَّبْرَانِيُّ فِي «الكَبِيرِ» وَابْيَهَقِي فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» كَمَا فِي «الْكَنْزِ».



الفصل الثالث

٢٢٣٩ - [٧] عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ يَتَأَكَّلُ بِهِ النَّاسَ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ عَظُمَ لَيْسَ عَلَيْهِ لَحْمٌ». [رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ]

الشرح

٢٢٣٩ - قوله: (مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ يَتَأَكَّلُ بِهِ النَّاسَ)، أي: يطلب به الأكل من الناس. قال الطيبي: يعني: يستأكل كتعجل بمعنى استعجل، والباء في (به) للآلة، أي: أموالهم. (جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ عَظُمَ) بفتح العين وسكون الظاء. (لَيْسَ عَلَيْهِ لَحْمٌ)، أي: من جعل القرآن وسيلة إلى حطام الدنيا جاء يوم القيامة على أقبح صورة، وأسوأ حالة حيث عكس، وجعل أشرف الأشياء وأعزها واسطة إلى أذل الأشياء وأحقرها، وذريعة إلى أردئها وأدونها، وفي الحديث: وعيد شديد لمن يستأكل بالقرآن.

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ)، قال العريزي: بإسناد ضعيف، وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن عن أبي سعيد وصححه الحاكم رفعه: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ بِهِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الْقُرْآنَ يَتَعَلَّمُهُ ثَلَاثَ نَفَرٍ: رَجُلٌ يُبَاهِي بِهِ، وَرَجُلٌ يَسْتَأْكِلُ بِهِ، وَرَجُلٌ يَأْكُلُهُ لِلَّهِ»، وأخرجه أحمد وأبو يعلى والبزار عن عبد الرحمن بن شبل رفعه: «أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَغْلُوا فِيهِ وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ»، الحديث. قال الحافظ: سنده قوي.

وقال الهيثمي: رجال أحمد ثقات. وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود: سيجيء زمان يستل فيه بالقرآن فإذا سألوكم فلا تعطوهم. وأخرج الطبراني في «الأوسط» عن شيخه المقدم بن داود وهو ضعيف عن أبي هريرة رفعه: «أَقْرَأُوا

الْقُرْآنَ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ وَلَا تَخْفُوا عَنْهُ»، الحديث. وهذه الأحاديث شواهد لحديث بريدة وحديث عمران بن حصين المتقدم في الفصل الثاني.

٢٢٤ - [٨] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصَلَ السُّورَةِ حَتَّى يَنْزِلَ عَلَيْهِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

[رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

الشرح

٢٢٤ - قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصَلَ السُّورَةِ) بالصاد المهملة، أي: انفصالها وانقضائها، أو فصلها عن سورة أخرى. (حَتَّى يَنْزِلَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، ورواه الحاكم بلفظ: كان لا يعلم ختم السورة حتى تنزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ورواه البزار بلفظ: كان لا يعرف خاتمة السورة حتى تنزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فإذا نزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ علم أن السورة قد ختمت واستقبلت وابتدئت سورة أخرى. واستدل به الحنفية لما هو المختار عندهم في هذه المسألة من أن البسملة آية مستقلة في القرآن، وليست آية من الفاتحة ولا من غيرها من السور، وإنما أنزلت لافتتاح القراءة بها، وللфصل بين السورتين. قال الطيبي: هذا الحديث وما سرد في آخر هذا الباب دليلان ظاهران على أن البسملة آية من كل سورة أنزلت مكررة للفصل.

قال صاحب «اللمعات»: في دلالتهما على أنها جزء من كل سورة كما هو مذهب الشافعي خفاء ظاهر، نعم يدلان على أنها من القرآن أنزلت للفصل كما هو مذهبن، والله أعلم. قلت: ويدل على كونها آية من القرآن في كل موضع كتبت فيه إجماع المسلمين على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى والوفاق على إثباتها في المصاحف بخط القرآن مع المبالغة في تجريد القرآن عما ليس منه أسماء السور وأعداد الآي ولفظة آمين، واتفاق أئمة القراءات على قراءة البسملة في ابتداء كل

سورة سواء الفاتحة، أو غيرها من السور سوى براءة. هذا وقد تقدم الكلام في ذلك في باب القراءة في الصلاة فراجعه .

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) في الصلاة من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس وسكت عنه، ورواه أيضاً في «مراسيله» عن سعيد بن جبير أي: مرسلًا. وقال: المرسل أصح وأخرجه أيضا الحاكم (ج ١ ص ٢٣١) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٢) قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. وقال الذهبي في «تخليصه»: قلت: أمّا هذا فثابت، ورواه البزار أيضاً. قال الهيثمي (ج ٦ ص ٣١٠) بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح.

٢٢٤ ١ - [٩] وَعَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كُنَّا بِحِمَصَ فَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا هَكَذَا أُنْزِلَتْ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَقَرَأْتُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ» فَبَيْنَا هُوَ يَكْلُمُهُ إِذْ وَجَدَ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ، فَقَالَ: أَتَشْرَبُ الْخَمْرَ، وَتُكَذِّبُ بِالْكِتَابِ؟ فَضَرَبَهُ الْحَدَّ. [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢٤ ١ - قوله: (وَعَنْ عَلْقَمَةَ) بن قيس النخعي أنه. (قَالَ: كُنَّا بِحِمَصَ) بكسر الحاء وسكون الميم وهو غير منصرف، وقد ينصرف بلدة من بلاد الشام مشهورة. (فَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ سُورَةَ يُوسُفَ)، قال الحافظ: قوله: (كُنَّا بِحِمَصَ)، (فَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ)، إلخ. هذا ظاهره أن علقمة حضر القصة، وكذا أخرجه الإسماعيلي، وأخرجه أبونعيم فقال فيه: عن علقمة قال: كان عبد الله بحمص. وقد أخرجه مسلم بلفظ: عن علقمة عن عبد الله قال: كنت بحمص فقرأت... فذكر الحديث، وهذا يقتضي أن علقمة لم يحضر القصة، وإنما نقلها عن ابن مسعود، وكذا أخرجه أبو عوانة ولفظه: كنت جالسًا بحمص. وعند أحمد (ج ١ ص ٣٧٨) عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف بحمص.

(فَقَالَ رَجُلٌ: مَا هَكَذَا أُنْزِلَتْ)، أي: السورة ولم يعرف الحافظ اسم هذا الرجل

المبهم. نعم قيل: إنه نهيك بن سنان. قال الحافظ: ولم أر ذلك صريحاً، وفي رواية مسلم: فقال لي بعض القوم: اقرأ علينا فقرأت عليهم سورة يوسف، فقال رجل من القوم: واللّه ما هكذا أنزلت. وعند أحمد (ج ١ ص ٤٢٥) عن علقمة قال: أتى عبد الله الشام فقال له ناس من أهل حمص: اقرأ علينا فقرأ عليهم سورة يوسف، فقال رجل من القوم: واللّه ما هكذا أنزلت، وفيه مبهم آخر وهو السائل ولم يعرف اسمه أيضاً.

(فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَقَرَأْتُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، أي: في حضرته وهو يسمع وهذا السياق، هكذا وقع في جميع نسخ «المشكاة» الحاضرة عندنا، والذي في «صحيح البخاري»: قال: قرأت على رسول الله ﷺ، وفي رواية مسلم: قال: قلت: ويحك! واللّه لقد قرأتها على رسول الله ﷺ، وعند أحمد (ج ١ ص ٤٢٥): فقال عبد الله: ويحك! واللّه لقد قرأتها على رسول الله ﷺ هكذا، وله أيضاً (ج ١ ص ٣٧٨): قال: واللّه لك هذا أقرأنها رسول الله ﷺ. (فَقَالَ)، أي: رسول الله ﷺ لي. (أَحْسَنْتَ) هذه منقبة عظيمة لم يذكرها افتخاراً، بل تحديثاً بنعمة الله واحتجاجاً على عدو الله. (فَبَيَّنَا هُوَ)، أي: ابن مسعود. (يُكَلِّمُهُ)، أي: ذلك الرجل ويحتمل العكس قاله القاري. (إِذْ وَجَدَ)، أي: ابن مسعود. (مِنْهُ)، أي: من ذلك الرجل. (رِيحُ الْخَمْرِ)، قوله: (فَبَيَّنَا هُوَ يُكَلِّمُهُ)، إلخ. كذا وقع في جميع النسخ من «المشكاة» وهكذا نقله الجزري في «جامع الأصول» (ج ٣ ص ٤٠) والمجد بن تيمية في «المنتقى»، ولفظ البخاري: فقال: أحسنت ووجد منه ريح الخمر. ولمسلم: فبينما أنا أكلمه إذ وجدت منه ريح الخمر. والظاهر: أن المصنف تبع في ذلك الجزري.

(فَقَالَ) في رواية مسلم: قال: فقلت. (أَتَشْرَبُ الْخَمْرَ وَتُكَذِّبُ بِالْكِتَابِ)، هذا لفظ مسلم، وللبخاري: فقال: أتجمع أن تكذب بكتاب الله وتشرب الخمر، قال في «اللمعات»: لا شك أن ما ثبت كونه من كتاب الله يقيناً تكذيبه كفر، وكان ذلك معلوماً قطعاً عند الصحابة، خصوصاً لأمثال ابن مسعود وبعدهم يثبت ذلك بالتواتر. وقد ادعى الجمهور ذلك في القراءات السبع، وبعضهم في العشرة وإن لم يكن ما قرأ ابن مسعود في هذه القصة من هذا القبيل، فإطلاق تكذيب الكتاب المستلزم للكفر تغليظ وتشديد، ولذا لم يحكم بارتداده، واللّه أعلم، انتهى. وسيأتي مزيد الكلام في ذلك.

(فَضْرَبَهُ الْحَدَّ)، أي: فضربه ابن مسعود حد شرب الخمر وهذا لفظ البخاري، وفي رواية مسلم: لا تبرح حتى أجلك، قال: فجلدته الحد. وفي رواية لأحمد: لا أدعك حتى أجلك حدًا، قال: فضربه الحد. قال النووي: هذا محمول على أن ابن مسعود كانت له ولاية إقامة الحدود نيابة عن الإمام إمّا عمومًا، وإمّا خصوصًا. وعلى أن الرجل اعترف بشربها بلا عذر، وإلا فلا يجب الحد بمجرد ريحها. وعلى أن التكذيب كان بإنكار بعضه جاهلاً، إذ لو كذب به حقيقة لكفر، فقد أجمعوا على أن من جحد حرفًا مجمعًا عليه من القرآن كفر، انتهى. قال الحافظ: الاحتمال الأول جيد ويحتمل أيضًا أن يكون قوله: (فَضْرَبَهُ الْحَدَّ)، أي: رفعه إلى الأمير فضربه فأسند الضرب إلى نفسه مجازًا لكونه كان سببًا فيه.

وقال القرطبي: إنما أقام عليه الحد لأنه جعل له ذلك من له الولاية، أو لأنه رأى أنه قال عن الإمام بواجب؛ أو لأنه كان ذلك في زمان ولايته الكوفة فإنه وليها في زمن عمر وصدرًا من خلافة عثمان، انتهى. والاحتمال الثاني موجه وفي الأخير غفلة عمًا في أول الخبر إن ذلك كان بحمص ولم يليها ابن مسعود وإنما دخلها غازيًا وكان ذلك في خلافة عمر. وأمّا الجواب الثاني عن الرائحة فيرده النقل عن ابن مسعود إنه كان يرى وجوب الحد بمجرد وجود الرائحة، وقد وقع مثل ذلك لعثمان في قصة الوليد بن عقبة، ووقع عند الإسماعيلي إثر هذا الحديث النقل عن علي أنه أنكر على ابن مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها إذ لم يقر ولم يشهد عليه.

وقال القرطبي: في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرائحة كالحنفية، وقد قال به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز. قلت: - قائله الحافظ - والمسألة خلافية شهيرة وللمانع أن يقول إذا احتمل أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك، ولما حكى الموفق في «المغنى» (ج ٨ ص ٣٠٩) الخلاف في وجوب الحد بمجرد الرائحة اختار أن لا يحد بالرائحة وحدها، بل لا بد معها من قرينة كأن يوجد سكران أو يتقيأها ونحوه أن يوجد جماعة شهروا بالفسق ويوجد معهم خمر، ويوجد من أحدهم رائحة الخمر. وحكى ابن المنذر عن بعض السلف أن الذي يجب عليه الحد بمجرد الرائحة من يكون مشهورًا بإدمان شرب الخمر. وأمّا الجواب عن الثالث فجيد أيضًا لكن يحتمل أن يكون ابن مسعود كان لا يرى بمؤاخذه السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره.

وقال القرطبي: يحتمل أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن وهو الذي يظهر من قوله: (مَا هَكَذَا أُنْزِلْتُ)، فإن ظاهره أنه أثبت إنزالها ونفى الكيفية التي أوردها ابن مسعود. وقال الرجل ذلك، إمّا جهلاً منه، أو قلة حفظ، أو عدم تثبت بعثه عليه السكر، انتهى. وقال القاري: ظاهر الحديث: أنه ضربه حد الخمر بناء على ثبوت شربه بالرائحة، وهو مذهب جماعة ومذهبنا، ومذهب الشافعي خلافه؛ لأن الريح نحوه التفاح الحامض، وكذا السفرجل يشبه رائحة الخمر، ولاحتمال أنه شربها إكراهاً أو اضطراراً، وقد صح الخبر: «ادْرَأُوا الْحَدَّ بِالشُّبُهَاتِ»، ولعله حصل منه إقراراً أو قام عليه بينة، انتهى.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في فضائل القرآن، ومسلم في الصلاة وقد عرفت ما وقع من التصرف من المصنف في ألفاظ الحديث، فإن السياق المذكور بتمامه ليس لهما ولا لأحدهما، بل بعضه للبخاري وبعضه لمسلم، إلا قوله: على عهد رسول الله، فإنه ليس لأحد منهما ولم أجد زيادة لفظ: عهد، عند أحد ممن أورد هذا الحديث في كتابه، وقد أخرجه أحمد (ج ١ ص ٣٧٨، ٤٢٥) و أبو عوانة وغيرهما.



٢٢٤٢ - [١٠] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَقْتَلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عِنْدَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بُقَرَاءَ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ اسْتَحَرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَاءِ بِالْمَوَاطِنِ فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ لِعُمَرَ: كَيْفَ تَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ? قَالَ فَقَالَ عُمَرُ: هَذَا وَاللَّهِ خَيْرٌ فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي، حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِذَلِكَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابَّ عَاقِلٌ لَا تَتَّهَمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَتَّبِعُ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ، فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ? قَالَ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ فَلَمْ يَزَلْ أَبُو بَكْرٍ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسْبِ، وَاللَّخَافِ، وَصُدُورِ الرِّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ أَبِي خُرَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ حَتَّى خَاتِمَةِ بَرَاءَةٍ، فَكَانَتْ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ.

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٤٢ - قوله: (أَرْسَلَ إِلَيَّ) بتشديد الياء، أي: رجلاً. قال الحافظ: لم أقف على اسم الرسول إليه بذلك. (أَبُو بَكْرٍ) الصديق في خلافته. (مَقْتَلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ) هو مفعول من القتل ونصب على أنه ظرف زمان، بمعنى: أو أن قتلهم، والمراد: عقب زمان قتل أهل اليمامة، واليمامة بفتح التحتية وتخفيف الميم اسم مدينة باليمن وسميت باسم المصلوبة على بابها، وهي التي كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام وتعرف بالزرقاء لزرق عيناها، واسمها عنزة. وقال في النهاية: اليمامة هي

الصقع المعروف شرقي الحجاز ومدينتها العظمى حجر اليمامة، والمراد بأهل اليمامة هنا: من قتل بها من الصحابة في الواقعة مع مسيلمة الكذاب، وكان من شأنها أن مسيلمة ادعى النبوة وقوي أمره بعد موت النبي ﷺ بارتداد كثير من العرب، فجهز إليه أبوبكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة فحاربوه أشد محاربة إلى أن خذله الله وقتله وقتل في غصون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة. قيل: سبع مائة، وقيل: أكثر. (فَإِذَا عُمِرَ) كلمة «إِذَا» للمفاجأة، أي: قال زيد: فجنّته فإذا عمر. (عِنْدَهُ)، أي: عند أبي بكر. (قَدْ اسْتَحَرَّ) بسين مهملة ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة، ثم راء ثقيلة، أي: اشتد وكثر استفعل من الحر؛ لأن المكروه غالباً يضاف إلى الحر، كما أن المحبوب يضاف إلى البرد يقولون: أسخن الله عينه وأقر عينه، ومنه المثل: تولى حارها من تولى قارها.

(يَوْمَ الْيَمَامَةِ)، أي: وقعة اليمامة، أو يوم القتال الواقع في اليمامة. (بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ) سمي منهم في رواية سفيان عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت في «فوائد الدعاء» قولي سالمًا مولى أبي حذيفة. (وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ اسْتَحَرَّ الْقَتْلُ) بفتح همزة أن وتكسر، وفي البخاري: أن يستحر القتل. قال القسطلاني: بلفظ المضارع، أي: يشتد ولأبي ذر: أن استحر. (بِالْقُرَاءِ) متعلق بالفعل أو القتل. (بِالْمَوَاطِنِ)، أي: في المواطن، أي: الأماكن التي يقع فيها القتال مع الكفار، وفي رواية سفيان: وأنا أخشى أن لا يلقي المسلمون زحفاً آخر إلا استحر القتل بأهل القرآن.

قال الطيبي: قوله: «أَخْشَى أَنْ اسْتَحَرَّ الْقَتْلُ»، أي: أخشى استحراره. والمراد: الزيادة على ما كان يوم اليمامة؛ لأن الخشية إنما تكون مما لم يوجد من المكروه فقله: (أَنْ اسْتَحَرَّ) مفعول (أَخْشَى)، والفاء في (فَيَذْهَبَ) للتعقيب، ويحتمل أن يكون إن بالكسر، والجملة الشرطية دالة على مفعول (أَخْشَى)، (فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ) بقتل حفظته، أي: إلا أن يجمعه قبل أن يقتل الباقيون. قال القاري: قوله: (فَيَذْهَبَ) في بعض النسخ بالنصب، وهو ظاهر لفظاً ومعنى عطفاً على (اسْتَحَرَّ) على أن إن مصدرية وهي الرواية الصحيحة، وفي أكثر النسخ المصححة المقروءة على المشائخ بالرفع مع فتح الهمزة في أن، فقليل رفعه على أنه جواب شرط

محذوف، أي: فإذا استحر فيذهب، أو عطف على محل إني أخشى، أي: فيذهب حينئذ كثير من القرآن بذهاب كثير من قراء الزمان، انتهى.

قال الحافظ: هذا يدل على أن كثيرًا ممن قتل في وقعة اليمامة كان قد حفظ القرآن، لكن يمكن أن يكون المراد: إن مجموعهم جمعه لا أن كل فرد جمعه. (وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ) من الرأي، أي: أذهب إلى أن تأمر كتبة الوحي. (بِجَمْعِ الْقُرْآنِ) قبل تفرق القراء. (قُلْتُ) هو خطاب أبي بكر لعمر حكاه ثانيًا لزيد بن ثابت لما أرسل إليه، وهو كلام من يؤثر الإتيان وينفر من الابتداع، أي: قال أبو بكر: قلت. (لِعُمَرَ: كَيْفَ تَفْعَلُ) بصيغة الخطاب، وقيل: بالتكلم، أي: أنت أو نحن، وفي رواية: كيف أفعل. (شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، هذا لا ينافي ما ذكره الحاكم في «مستدركه» جُمِعَ القرآن ثلاث مرات، إحداها بحضرة النبي ﷺ، ثم أخرج بسند على شرط الشيخين عن زيد: «كنا عند النبي ﷺ نؤلف القرآن في الرقاع...» الحديث؛ لأن ذلك الجمع غير الجمع الذي نحن فيه.

ولذا قال البيهقي: يشبه أن يكون المراد: تأليف ما نزل من الآيات المفارقة في سورها وجمعها فيها؛ بإشارة النبي ﷺ كذا في «المرقاة». **قال الحافظ في «الفتح»:** **قال الخطابي وغيره:** يحتمل أن يكون ﷺ إنما لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاة ﷺ، ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك؛ وفاء لوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفًا، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق ﷺ بمشورة عمر. ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» بإسناد حسن عن عبد خير قال: سمعت عليًا يقول: أعظم الناس في المصاحف أجرًا أبو بكر - رحمة الله - على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله. وأمّا ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ...» الحديث. فلا ينافي ذلك؛ لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة. وقد كان القرآن كله كتب في عهد النبي ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور.

وأمّا ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال: قال علي: لما مات رسول الله ﷺ آليت أن لا آخذ عليّ ردائي إلا لصلاة جمعة حتى أجمع القرآن فجمعه. فإسناده ضعيف لانقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظًا، فمراده

بجمعه: حفظه في صدره قال: والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعته بين اللوحين وهم من رواته.

وقال الحافظ: ورواية عبد خير، يعني: التي تقدمت آنفاً أصح فهو المعتمد. ووقع عند ابن أبي داود أيضاً بيان السبب في إشارة عمر بن الخطاب بذلك، فأخرج من طريق الحسن: إن عمر سأل عن آية من كتاب الله قيل كانت مع فلان فقتل يوم اليمامة، فقال: إنا لله وأمر بجمع القرآن فكان أول من جمعه في المصحف؛ وهذا منقطع فإن كان محفوظاً حمل على أن المراد بقوله فكان أول من جمعه، أي: أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فنسب الجمع إليه لذلك، انتهى.

(هَذَا)، أي: جمع القرآن في مصحف واحد. (خَيْرٌ)، من تركه فإن قلت: كيف ترك رسول الله ﷺ ما هو خير؟ قلت: هذا خير في هذا الزمان وتركه كان خيراً في زمانه ﷺ لعدم تمام النزول واحتمال النسخ كما تقدم الإشارة إليه. (فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي) في ذلك، أي: في جمع القرآن. (حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِذَلِكَ) الذي شرح له صدر عمر. (وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ) إذ هو من النصيح لله ولرسوله ولكتابه ولعامة المسلمين، وأذن فيه عليه الصلاة والسلام بقوله في حديث أبي سعيد عند مسلم: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ»، وقد أعلم الله في القرآن بأنه مجموع في الصحف في قوله: ﴿يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً...﴾ الآية [البينة: ٢] وكان القرآن مكتوباً في الصحف لكن كانت مفرقة فجمعها أبو بكر في مكان واحد، فغاية ما فعله أبو بكر جمع ما كان مكتوباً قبل في مصحف، فلا يتوجه اعتراض الرافضة على الصديق. قال الحارث المحاسبي في كتاب «فهم السنن»: كتابة القرآن ليست بمحدثه، فإنه ﷺ كان يأمر بكتابه ولكنه كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والعصب، فإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعاً وكان ذلك بمنزلة أوراق. وجدت في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن متشراً فجمعها جامع وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء كذا في «الإتقان» (ج ١ ص ٥٨).

(قَالَ زَيْدٌ)، أي: ابن ثابت. (قَالَ أَبُو بَكْرٍ)، أي: لي بعد أن ذكر الأمر الذي هو توطئة للأمر بالجمع. (إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌ)، أشار إلى نشاطه وقوته وضبطه وإتقانه، وحدة نظره وبعده عن النسيان، وإنما قال: (شَابٌ)؛ لأن عمره كان حينئذ ما دون

خمس وعشرين سنة، وهي أيام الشاب. (عَاقِلٌ)، تعي المراد، أشار به إلى غزارة علمه وشدة تحقيقه. (لَا نَتَّهِمُكَ) بتشديد التاء، أي: لا ندخل عليك التهمة لعدالتك في شي مما تنقله، يقال: اتهمه بكذا كافتعله، أدخل عليه التهمة وظنه به، والتهمة بفتح الهاء وسكونها اسم من الاتهام وما يتهم عليه، وأشار به إلى عدم كذبه، وأنه صدوق.

(وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، قال الحافظ: ذكر له أربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك: كونه: شاباً فيكون أنشط لما يطلب منه، وكونه: عاقلاً فيكون أوعى له، وكونه: لا يتهم فتركن النفس إليه، وكونه: كان يكتب الوحي فيكون أكثر ممارسة له، وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفارقة.

(فَتَتَّبَعَ الْقُرْآنَ) أمر من باب التفعّل. (فَأَجْمَعُهُ) بصيغة الأمر، أي: جمعاً كلياً في مصحف واحد، وقد كان القرآن كله كتب في العهد النبوي لكن غير مجموع في موضع واحد. (فَوَاللَّهِ)، أي: قال زيد: فوالله. (لَوْ كَلَّفُونِي)، أي: أبوبكر وعمر ومن تبعهما، أو بناء على أن أقل الجمع اثنان، أو المراد به: أبوبكر والجمع للتعظيم. (نَقَلَ جَبَلٍ مِّنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ) نقله. (أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ)، قال الحافظ: كأنه جمع أولاً باعتبار أبي بكر ومن وافقه وأفرد باعتبار أنه الأمر وحده بذلك، ووقع في رواية: «لو كلفني» بالافراد أيضاً. وإنما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من التقصير في إحصاء ما أمر بجمعه لكن الله تعالى يسر له ذلك. (قَالَ)، أي: زيد. (قُلْتُ) لهم. (كَيْفَ تَفْعَلُونَ؟)، وفي رواية: كيف تفعلان؟ (فَلَمْ يَزَلْ أَبُو بَكْرٍ يُرَاجِعُنِي)، أي: يذكر أبوبكر السبب وأنا أدفعه.

(فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ) حال من الفاعل أو المفعول، أي: حال كوني أجمعه وقت التتبع من الأشياء التي عندي وعند غيري. (مِنَ الْعُسْبِ) بضم المهملة ثم موحدة جمع عسيب وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض، وقيل: العسيب طرف الجريدة العريض الذي لم ينبت عليه الخوص، والذي ينبت عليه الخوص هو السعف، ووقع في رواية ابن عيينة عن الزهري: القصب، والعسب، والكرانيف، وجرائد النخل، والكرانيف جمع كرناف، وهي أصول سعف النخل تبقى في الجذع بعد قطع السعف من النخلة،

ووقع في رواية للبخاري: «من الرقاع والأكتاف»، والرقاع بكسر الراء جمع رقعة، وقد يكون من جلد أو ورق أو كاغد، والأكتاف جمع كتف، وهو العظم العريض الذي يكون في أصل كتف الحيوان، كانوا إذا جف كتبوا فيه، وفي رواية: وقطع الأديم، وفي رواية ابن أبي داود: والصحف. (واللِّخَافِ) بكسر اللام ثم خاء معجمة خفيفة وآخره فاء جمع لخفة بفتح اللام وسكون الخاء المعجمة، وهي الحجر الأبيض الرقيق. وقيل: الخزف.

وقال الخطابي: اللخاف صفائح الحجارة الرقاق، وفي رواية ابن أبي داود: والأضلاع. وعنده من وجه آخر، والأقتاب، بقاف ومثناة وآخره موحدة جمع قتب بفتحيتين، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه، وعند ابن أبي داود أيضاً في المصاحف من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: قام عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأت به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعصب. قال: وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان، وهذا يدل على أن زيدا: كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوباً حتى يشهد به من تلقاه سماعاً مع كون زيد كان يحفظه وكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط. وعند ابن أبي داود أيضاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعدا على باب المسجد فممن جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه. ورجاله ثقات مع انقطاعه. وكأن المراد بالشاهدين: الحفظ والكتاب، أو المراد: أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد: أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن، وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ لا من مجرد الحفظ، ولذلك قال في آخر سورة التوبة كما سيأتي لم أجدها مع غيره؛ أي لم أجدها مكتوبة مع غيره لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة. قال السيوطي: أو المراد: أنهما يشهدان على أن ذلك مما عرض على النبي ﷺ عام وفاته، كما يستفاد مما أخرجه ابن أشتته في المصاحف وابن أبي شيبه في «فضائله» من طريق ابن سيرين عن عبيدة السلماني. قال: القراءة التي عرضت على النبي ﷺ في العام الذي قبض فيه هي القراءة التي يقرأها الناس اليوم، وأخرج ابن أشتته أيضاً عن ابن سيرين قال: كان

جبريل يعارض النبي ﷺ كل سنة في شهر رمضان مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه مرتين، فيرون أن تكون قراءتنا هذه العرضة الأخيرة. قال البغوي: يقال: إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة. التي بين فيها ما نسخ وما بقي وكتبها للرسول ﷺ وقرأها عليه وكان يقري الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر وجمعه، وولاه عثمان كتب المصاحف، انتهى.

(وَصُدُورِ الرِّجَالِ)، أي: الحفاظ منهم، والواو بمعنى مع، أي: أكتبه من المکتوب الموافق للمحفوظ في الصدور. قال القسطلاني: المراد بصدور الرجال: الذين جمعوا القرآن وحفظوه في صدورهم كاملاً في حياته ﷺ، كأبي بن كعب ومعاذ بن جبل، فيكون ما في الرقاع والأكتاف وغيرها تقريراً على تقرير، انتهى. وقال في «اللمعات»: قوله: (وَصُدُورِ الرِّجَالِ)، هذا هو الأصل المعتمد ووجدانه من العصب واللخاف وغيرها تقرير على تقرير، وقوله: لَمْ أَجِدْهَا مَعَ غَيْرِهِ، يعني: مكتوبة لا محفوظة، وكذا ما ورد في بعض الروايات إنهم يحلفون من عنده آية من القرآن، أو قام على ذلك شاهد أن المراد به: التأكيد والتحقيق والمبالغة في الاحتياط، وإلا فقد كان زيد وعدة من الأصحاب كأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء وغيرهم، حافظين له في حياته ﷺ، أقول: لا شبهة أن القرآن كان معلوماً بالقطع ومعروفاً عندهم ومتميزاً عما سواه وكان مجمعاً عليه ومقطوعاً به، لا أنه كان مشتبهاً وكان بعضه عند أحد ولا يعرفه آخر أو ينكر كونه قرآناً ويثبت بالحلف والشهادة حاشا من ذلك، وكانوا يبدون عن تأليف معجز ونظم معروف، وقد شاهدوا تلاوته من النبي ﷺ ثلاث وعشرين سنة فكان عن تزوير ما ليس منه مأموناً، وإنما كان الخوف من ذهاب شي من صحفه، انتهى.

(حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ) بضم الخاء وفتح الزاء. (الْأَنْصَارِيُّ) النجاري. قال الحافظ: وقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري، عن عبيد عن زيد بن ثابت مع خزيمة بن ثابت، أخرجه أحمد والترمذي، ووقع في رواية شعيب عن الزهري، كما تقدم في سورة التوبة عند البخاري، مع خزيمة الأنصاري. وقد أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» من طريق أبي اليمان عن شعيب فقال فيه خزيمة بن ثابت الأنصاري.

وكذا أخرجه ابن أبي داود، من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب، وقول من قال: عن إبراهيم بن سعد مع أبي خزيمة أصحُّ، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة وإن الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الأحزاب، فالأول اختلف الرواة فيه على الزهري، فمن قائل: مع خزيمة، ومن قائل: مع أبي خزيمة، ومن شاك فيه يقول: خزيمة، أو أبي خزيمة، والأرجح: أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة. وأبو خزيمة هذا هو: ابن أوس بن زيد بن أصرم بن ثعلبة بن غنم ابن مالك بن النجار، مشهور بكنيته لا يعرف اسمه، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنه وهو أخو مسعود بن أوس. وقيل: هو الحارث بن خزيمة. وفيه نظر، وأما خزيمة فهو ابن ثابت بن الفاكه الخطمي الأنصاري الأوسي يعرف بذي الشهادتين، جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته كشهادة رجلين يكنى أبا عماره شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد، وكانت راية خطمة بيده يوم الفتح، شهد صفين مع علي رضي الله عنه وقتل يومئذ سنة سبع وثلاثين، روى عنه ابنه عبد الله، وعماره، وجابر بن عبد الله.

(لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ) بالجر على البدلية، أي: لم أجدها مكتوبة مع غيره لما تقدم من أنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة، ولا يلزم من عدم وجدانه إيها حينئذ أن لا تكون تواترت عند من لم يتلقها من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما كان زيد يطلب التثبت عمن تلقاها بغير واسطة، ولعلمهم لما وجدها زيد عند أبي خزيمة تذكروها كما تذكرها زيد، وفائدة التبع: المبالغة في الاستظهار والوقوف عند ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، ولقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت، وعمر، وأبو خزيمة، وأبي بن كعب كما ورد ذلك في الروايات. (لَقَدْ جَاءَكُمْ) بدل من (آخِرَ)، (فَكَانَتْ الصُّحُفُ)، أي: التي جمع فيها زيد بن ثابت القرآن. (عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوْفَاهُ اللَّهُ)، في «موطأ» ابن وهب، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: جمع أبو بكر القرآن في قرطيس، وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر ففعل. (ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتِهِ)، أي: ثم كانت عند عمر بن الخطاب مدة حياته. (ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ)، أي: ثم بعد عمر كانت حفصة بنت عمر في خلافة عثمان إلى أن شرع عثمان في كتابة المصحف. وإنما كانت عند حفصة؛ لأن عمر أوصى بذلك فاستمر ما كان عنده عندها إلى أن طلبه منها من له

طلب ذلك . (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في تفسير سورة براءة، وفضائل القرآن، والأحكام، والتوحيد . وأخرجه أيضًا أحمد (ج ١ ص ١٠ - ١٣) والترمذي في تفسير سورة التوبة، وعزاه في «التنقيح» للنسائي، والطيالسي، وابن سعد، وابن أبي داود، وابن المنذر، وابن حبان، والطبراني، والبيهقي أيضًا .

٢٢٤٣ - [١١] وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ، وَكَانَ يُغَارِزِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَّةَ وَأَذْرَبِجَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَفْرَعَ حُذَيْفَةُ اخْتِلَافَهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكُ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: أَنَّ أَرْسَلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ تَرُدُّهَا إِلَيْكَ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَارْتَبِعُوا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا، حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفْقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: فَقَدْتُ أَبِيَّ مِنَ الْأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ، قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] فَالْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ .

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٤٣ - قوله: (قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ)، أي: المدينة في خلافته . (وَكَانَ)، أي:

عثمان. (يُعَازِي)، أي: يغزي. (أَهْلُ الشَّامِ) بالنصب على المفعولية. (فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَّةٍ وَأَذَرَ بِيْجَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ)، أي: كَانَ عثمان يجهز أهل الشام وأهل العراق لغزو أرمينية وأذر بيجان وفتحهما. قال الحافظ: إن أرمينية فتحت في خلافة عثمان وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي، وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على، ذلك وكان أمير أهل الشام على ذلك العسكر حبيب بن مسلمة الفهري، وكان حذيفة من جملة من غزا معهم، وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق. وإرمينية بكسر الهمزة وسكون الراء وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية مفتوحة خفيفة، وقد تثقل.

وقال ابن السمعاني: بفتح الهمزة. قال أبو عبيد: هي بلد معروف يضم كورًا كثيرة. وقيل: مدينة عظيمة بين بلاد الروم وخلاط. وقال ابن السمعاني: هي من جهة بلاد الروم، يضرب بحسناها وطيب هوائها وكثرة مياهها وشجرها المثل. وقيل: إنها من بناء أرمين من ولد يافث بن نوح والنسبة إليها أرميني بفتح الهمزة. قال الرشاطي: افتتحت سنة أربع وعشرين في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على يد سلمان بن ربيعة. وأذر بيجان، قال الحافظ: بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء. وقيل: بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وبعد الألف نون، وحكى ابن مكي كسر أوله وضبطها صاحب «المطالع» ونقله عن ابن الأعرابي بسكون الذال وفتح الراء، بلد كبير من نواحي جبال العراق، وهي الآن تبريز وقصباتها وهي تلي أرمينية من جهة غربيها، واتفق غزوهما في سنة واحدة، واجتمع في غزوة كل منهما أهل الشام وأهل العراق والذي ذكرته الأشهر في ضبطها، وقد تمد الهمزة وقد تحذف، وقد تفتح الموحدة، وقد يزداد بعدها ألف مع مد الأولى حكاه الهجري، وأنكره الجواليقي، انتهى. وقال الكرمانى: الأشهر عند العجم أذر بيجان بالمد والألف بين الموحدة والتحتانية هو بلدة تبريز وقصباتها. وقال القسطلاني: هو اسم اجتمعت فيه خمس موانع من الصرف: العجمة، والتعريف، والتأنيث، والتركيب، ولحاق الألف والنون وهو إقليم واسع، ومن مشهور مدنه تبريز، وهو صقع جليل ومملكة عظيمة. (فَأَفْرَعٌ) من الإفراغ. (حُدَيْفَةٌ) بالنصب مفعوله. (اخْتِلَافُهُمْ) بالرفع

فاعله، أي: أوقعه في الفزع والخوف اختلاف أهل العراق وأهل الشام. (في القراءة)، أي: قراءة القرآن، وذكر الحافظ هنا روايات توضح ما كان فيهم من الاختلاف، حيث قال وقع في رواية: «فيتنازعون في القرآن حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما ذعره». وفي رواية: «تذاكروا القرآن فاختلفوا فيه حتى كاد يكون بينهم فتنة»، وفي رواية: «إن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان فقال: يا أمير المؤمنين أدرك الناس، قال: وما ذاك؟ قال: غزوت فُرج أرمينية، فإذا أهل الشام يقرؤون بقراءة أبي بن كعب فيأتون بما لم يسمع أهل العراق، وإذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عبد الله بن مسعود فيأتون بما لم يسمع أهل الشام فيكفر بعضهم بعضاً. وفي رواية: إنه سمع رجلاً يقول: قراءة عبد الله بن مسعود وسمع آخر يقول: قراءة أبي موسى الأشعري فغضب ثم قام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: هكذا كان من قبلكم اختلفوا والله لأركبن إلى أمير المؤمنين. وفي رواية: إن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة قرأ هذا ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقرأ هذا «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْبَيْتِ» فغضب حذيفة واحمرت عيناه. وفي رواية: قال حذيفة: يقول أهل الكوفة: قراءة ابن مسعود، ويقول أهل البصرة: قراءة أبي موسى، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين؛ لأمرته أن يجعلها قراءة واحدة.

(أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ) أمر من الإدراك بمعنى التدارك، ومعناه بالفارسية: درياب أمت را دوستگیری کن. (قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ)، أي: القرآن. (اِخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى) بالنصب، أي: كاختلافهم في التوراة والإنجيل إلى أن حرفوا وزادوا ونقصوا. (فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ) بنت عمر بن الخطاب. (أَنَّ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ) التي كان أبو بكر أمر زيداً بجمعها وكانت بعد ما جمعه عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر كما تقدم. (نَنْسَخُهَا) بالجزم ويرفع، أي: ننقلها في المصاحف ثم نردها بضم الدال وفتحها. (إِلَيْكَ) والمصاحف جمع مصحف. قيل: الفرق بين الصحف والمصحف إن الصحف هي الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سوراً مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها إثر بعض فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً. وقد جاء عن عثمان إنه إنما فعل ذلك بعد أن

استشار الصحابة فأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال : قال علي : لا تقولوا في عثمان إلا خيراً ، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا . قال : ما تقولون في هذه القراءة فقد بلغني أن بعضهم يقول : إن قراءتي خير من قراءتك ، وهذا يكاد أن يكون كفرًا ؟ قلنا : فما ترى ؟ قال : نرى أن نجتمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف قلنا : فنعم ما رأيت .

(فَأَمَرَ) عثمان . (زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ) هو الأنصاري والبقية قرشيون وتقدم ترجمة زيد ابن ثابت في (ص ١٢٥) من الجزء الأول . (وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ) تقدم ترجمته في (ص ٦٦٢) من الجزء الأول . (وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ) سبق ترجمته في (ص ٣٤٣) من الجزء الثاني . (وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ) بن المغيرة المخزومي المدني له رؤية وكان من كبار ثقات التابعين روى عن أبيه وعمر وعثمان وعلي وأبي هريرة وحفصة وعائشة وأم سلمة وآخرين ، وروى عنه أولاده أبو بكر وعكرمة والمغيرة والشعبي وآخرون ذكره ابن سعد فيمن أدرك النبي ﷺ ورآه ولم يحفظ عنه شيئاً .

قال الواقدي : أحسبه كان ابن عشر سنين حين قبض النبي ﷺ وجزم بذلك مصعب الزبيري . قالت عائشة : كان عبد الرحمن رجلاً سرياً . وقال ابن سعد : كان من أشرف قريش مات أبوه في طاعون عمواس ، فخلف عمر بن الخطاب على امرأته فاطمة بنت الوليد بن المغيرة فكان عبد الرحمن في حجره مات سنة ثلاث وأربعين ، ووقع في النسخ الحاضرة من «المشكاة» عبد الله بدل عبد الرحمن وهو غلط . (فَنَسَخُوهَا) ، أي : الصحف ، أي : ما في الصحف التي أرسلتها حفصة إلى عثمان . (فِي الْمَصَاحِفِ) ، أي : المتعددة في «كتاب المصاحف» لابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين . قال : جمع عثمان اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار منهم أبي بن كعب ، وفي رواية مصعب بن سعد فقال عثمان : من أكتب الناس ؟ قالوا : كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت . قال : فأبي الناس أعرب ؟ وفي رواية : أفصح قالوا : سعيد بن العاص قال عثمان : فليمل سعيد . وليكتب زيد . ووقع عند أبي داود تسمية جماعة ممن كتب أو أملى ، منهم مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس وكثير بن أفلح ، وأبي بن كعب ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن عباس . قال الحافظ بعد ذكرهم : فهؤلاء تسعة عرفنا تسميتهم من الاثنى عشر ، وكأن ابتداء

الأمر كان لزيد وسعيد للمعنى المذكور فيهما في رواية مصعب، ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الآفاق فأضافوا إلى زيد من ذكر ثم استظهروا بأبي بن كعب في الإملاء، وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر هذا الحديث: إن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف، وقال: يا معشر المسلمين! أعزل عن نسخ كتابة المصاحف ويتولاها رجل، والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر يريد زيد بن ثابت. وأخرج ابن أبي داود من طريق خمير بن مالك سمعت ابن مسعود يقول: لقد أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان، ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بضعة وسبعين سورة، والعدر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالكوفة، ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر، وأيضاً فإن عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفاً واحداً، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي، فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره. وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال: بلغني إنه كره ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة، انتهى كلام الحافظ.

(وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ)، يعني: عبد الله وسعيد أو عبد الرحمن؛ لأن الأول: أسدي، والثاني: أموي، والثالث: مخزومي، وكلها من بطون قريش. (فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ)، وفي رواية: في عربية من عربية القرآن، وزاد الترمذي في روايته. قال ابن شهاب: فاختلفوا يومئذ في التابوت، والتابوه، فقال القرشيون: التابوت وقال زيد: التابوه، فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه التابوت، فإنه نزل بلسان قريش. (فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلسَانِهِمْ)، أي: لغة قريش. قال القاضي أبو بكر بن الباقلاني: معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قريش، أي: معظمه وإنه لم تقم دلالة قاطعة أن جميعه بلسان قريش فإن ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الرحرف: ٣] أنه نزل بجميع ألسنة العرب، ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو هما دون اليمن، أو قريشاً دون غيرهم فعليه البيان؛ لأن اسم العرب

يتناول الجميع تناولاً واحداً ولو ساءت هذه الدعوى لساغ للآخر أن يقول: نزل بلسان بني هاشم مثلاً؛ لأنهم أقرب إلى النبي ﷺ نسباً من سائر قريش. وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون قوله: نزل بلسان قريش، أي: ابتداء نزوله ثم أبيح أن يقرأ بلغة غيرهم. كما تقدم تقريره في شرح حديث «نزل القرآن على سبعة أحرف»، انتهى. وتكملته أن يقال: إنه نزل أولاً بلسان قريش أحد الحروف السبعة، ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهيلاً وتيسيراً كما سبق بيانه، فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف فحمل الناس عليه؛ لكونه لسان النبي ﷺ ولما له من الأولوية المذكورة. (فَفَعَلُوا) ذلك كما أمرهم.

قال القاري: فإن قيل: فلم أضاف عثمان هؤلاء النفر إلى زيد ولم يفعل ذلك أبوبكر؟ قلت: كان غرض الصديق جمع القرآن بجميع أحرفه ووجوهه التي نزل بها، وذلك على لغة قريش وغيرها، وكان غرض عثمان تجريد لغة قريش من تلك القراءات فَجَمَعَ أبي بكر غير جمع عثمان، فإن قيل: فما قصد بإحضار تلك الصحف؟ وقد كان زيد ومن أضيف إليه حفظة قلت: الغرض بذلك سد باب المقال، وأن يزعم زاعم أن في المصحف قرآناً لم يكتب؛ ولئلا يرى إنسان فيما كتبوه شيئاً مما لم يقرأ به، فينكره فالمصحف شاهدة بصحة جميع ما كتبوه. (حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ)، فكانت عندها حتى توفيت فأخذها مروان حين كان أميراً على المدينة من قبل معاوية فأمر بها فشقت. وقال: إنما فعلت هذا؛ لأنني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، رواه ابن أبي داود وغيره، ووقع في رواية فشقتها وحرقتها، وفي أخرى فغسلها غسلًا. قال الحافظ: ويجمع بأنه صنع بالصحف جميع ذلك من تشقيق ثم غسل ثم تحريق، ويحتمل أن يكون خرقها بالخاء المعجمة فيكون مزقها ثم غسلها. (وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ) بضمين، أي: ناحية ويجمع على آفاق. (بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا)، وفي رواية: فأرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف، واختلف في عدة المصاحف التي اكتتبها عثمان، فالمشهور إنها خمسة أرسل منها أربعة وأمسك واحداً. وقال الداني في «المقنع»: أكثر العلماء إنها أربعة أرسل واحداً للكوفة، وآخر للبصرة. وآخر للشام، وترك

واحدًا عنده. وقال أبو حاتم السجستاني فيما رواه عنه ابن أبي داود: كتبت سبعة مصاحف إلى مكة والشام واليمن والبحرين والبصرة والكوفة وحبس بالمدينة واحدًا.

(وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ)، أي: بما سوى المصحف الذي استكتبه والمصاحف التي نقلت منه وسوى الصحف التي كانت عند حفصة وردها إليها، ولهذا استدرك مروان الأمر بعدها وأعدمها أيضًا خشية أن يقع لأحد منهم توهم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر الأمر عليه كما تقدم. (مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي يحرق بفتح المهملة وتشديد الراء مبالغة في إذهابها وسدًا لمادة الاختلاف. ووقع في رواية سويد بن غفلة عن علي قال: لا تقولوا لعثمان في إحراق المصاحف إلا خيرًا، ومن طريق مصعب بن سعد قال: أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، أو قال: لم ينكر ذلك منهم أحد. قال ابن بطال: في هذا الحديث: جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار، وإن ذلك إكرام لها وصون عن وطئها بالأقدام. وقد أخرج عبد الرزاق من طريق طاوس إنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسمة إذا اجتمعت، وكذا فعل عروة وكرهه إبراهيم. وقال ابن عطية: هذا، أي: التحريق كان في ذلك الوقت، وأما الآن فالغسل أولى إذا دعت الحاجة إلى إزالته. قال العيني: وقال أصحابنا الحنفية: إن المصحف إذا بلي بحيث لا ينتفع به يدفن في مكان طاهر بعيد عن وطء الناس. وقال القاري: يتعين الغسل، بل ينبغي أن يُشرب مأؤه. قال شيخنا في «شرح الترمذي» بعد نقل كلام العيني: لو تأملت عرفت أن الاحتياط هو في الإحراق دون الدفن ولهذا اختار عثمان رضي الله عنه ذلك دون هذا، والله تعالى أعلم.

قلت: وإحراقه بقصد صيانتها بالكلية لا امتهان فيه بوجه، بل فيه دفع سائر صور الإهانة، فهو الأولى بل المتعين، وأما القول بتعيين الغسل ففساده ظاهر مع أنه لا يمكن في الأوراق المطبوعة كما لا يخفى. قال البغوي في «شرح السنة»: في هذا الحديث: البيان الواضح أن الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفتين القرآن المنزل من غير أن يكونوا زادوا أو نقصوا منه شيئًا باتفاق منهم من غير أن يقدموا شيئًا أو يؤخروه، بل كتبوه في المصاحف على الترتيب المكتوب في اللوح المحفوظ

بتوقيف جبريل ﷺ على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية بموضعها وأين تكتب.

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: كان قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، وهي التي قرأها النبي ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان زيد شهد العرضة الأخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده الصديق في جمعه وولاه عثمان كتبة المصاحف. قال السفاسقي: فكان جمع أبي بكر خوف ذهاب شيء من القرآن بذهاب حملته إذ أنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، وجمع عثمان لما كثر الاختلاف في وجوه قراءته حين قرؤا بلغاتهم حتى أدى ذلك إلى تخطئة بعضهم بعضاً، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مقتصرًا من اللغات على لغة قريش إذ هي أرجحها كذا في شرح البخاري للقسطلاني.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) أي: الزهري، وهذه القصة موصولة بالإسناد الذي روي به الحديث الأول، أي: قصة جمع عثمان ونسخه القرآن في المصاحف. وقد رواها البخاري موصولة مفردة في الجهاد، وفي المغازي في باب غزوة أحد وفي تفسير سورة الأحزاب. (فَأَخْبَرَنِي) هذا لأبي ذر ولغيره وأخبرني بالواو. (خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ) الأنصاري النجاري أبو زيد المدني من كبار ثقات التابعين أدرك زمن عثمان وسمع أباه وغيره من الصحابة وهو أحد فقهاء المدينة السبعة روى عنه الزهري وغيره مات سنة مائة، وقيل: سنة تسع وتسعين. (أَنَّهُ سَمِعَ) أباه. (زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: فَقَدْتُ) بفتح القاف.

(آيَةٌ مِنَ الْأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا)، أي: أنا والقرشيون الثلاثة. (الْمُصْحَفُ)، أي: المصاحف في زمن عثمان لا في زمن أبي بكر؛ لأن الذي فقده في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر سورة براءة. (قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا)، قال الحافظ: هذا يدل على أن زيداً لم يكن يعتمد في جمع القرآن على علمه ولا يقتصر على حفظه لكن فيه إشكال؛ لأن ظاهره إنه اكتفى مع ذلك بخزيمة وحده، والقرآن إنما يثبت بالتواتر والذي يظهر في الجواب أن الذي أشار إليه أن فقده فقد وجودها مكتوبة لا فقد وجودها محفوظة عنده وعند غيره. ويدل على هذا قوله في حديث جمع القرآن: فأخذت أتبعه من الرقاع والعصب، انتهى. (فَالْتَمَسْنَاهَا)، أي:

طلبناها. (مَعَ خُزَيْمَةَ) بضم الخاء وفتح الزاي المعجمتين. (بَنِ ثَابِتٍ) بن الفاكه. (الْأَنْصَارِيُّ) الخطمي الأوسي المعروف بذي الشهادتين من كبار الصحابة شهد بدرًا مع علي يوم صفين، فلما قتل عمار بن ياسر جرد سيفه فقاتل حتى قتل، وتقدم شيء من ترجمته في شرح حديث زيد بن ثابت، وهو غير أبي خزيمة بالكنية الذي وجد معه آخر التوبة كما بُين هناك.

(﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]) من الثبات مع النبي ﷺ والمراد: إلى آخر الآية. (فَالْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ)، قال القاري: فيه إشكال وهو أنه بظاهره يدل على أن تلك الآية ما كانت موجودة في المصحف - أي: الأولى التي كتبت في الجمع الأول جمع أبي بكر - وإنما كتبت في المصحف بعد ذلك - أي: في زمن عثمان - وهذا مستبعد جدًّا، فالصواب: أن يراد بالمصحف: المصحف التي كتبت في الجمع الأول ويكون ضمير المتكلم بالنون تعظيمًا، انتهى. قلت: قد وقع في نسخة القسطلاني من «صحيح البخاري» المصحف بدل المصحف. قال القسطلاني: قوله: (فِي الْمُصْحَفِ) بضم الصاد من غير ميم في الفرع، والذي في اليونينية بالميم، انتهى. ويؤيد ذلك ما وقع في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن ابن شهاب: إن فقدته آية الأحزاب إنما كان في خلافة أبي بكر، وقد جزم بذلك ابن كثير لكن هذا كله يخالف ما حققه الحافظ في «الفتح»، حيث قال تحت هذا الحديث: ظاهر حديث زيد بن ثابت هذا إنه فقد آية الأحزاب من المصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيمة بن ثابت. ووقع في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع إن فقدته إياها إنما كان في خلافة أبي بكر وهو وهم منه، والصحيح ما في الصحيح، وأن الذي فقدته في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر براءة. وأمَّا التي في الأحزاب ففقدتها لما كتب المصحف في خلافة عثمان، وجزم ابن كثير بما وقع في رواية ابن مجمع وليس كذلك والله أعلم، انتهى.

وتأول الحديث بعضهم بوجه يرتفع به الإشكال الذي أبداه القاري إذ قال: إن زيد بن ثابت قد التزم في كتابته الأولى أي: في جمعه القرآن وكتابته في المصحف في عهد أبي بكر أن يسمع الآية من جماعة من الحفاظ ويجدها مكتوبة عند اثنين، ولا يكتفي بمجرد الحفاظ دون الكتابة ولا بمجرد وجدانها مكتوبة عند واحد إلا أنه

لم يجد آخر سورة براءة مكتوبًا إلا عند أبي خزيمة، وإن كان قد سمعه من جماعة من الحفاظ وكان يحفظه بنفسه أيضًا، ووقع مثل هذا التفرد حين كتبت الصحف في المصاحف في عهد عثمان، وكان هذا التفرد في آية ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ (الآية، وكان زيد قد التزم في كتابته الثانية أيضًا مثل ما التزمه في الأولى مع أمر زائد، وهو العرض والمقابلة مع الصحف التي كتبت أولاً، أي: في عهد أبي بكر فاتفق أنه لم يجد آية ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ مكتوبة عند اثنين، وإن كانت مكتوبة في المصحف ومحفوظة في صدور الرجال، والله أعلم. (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في باب جمع القرآن من فضائل القرآن. وأخرجه أيضًا الترمذي في تفسير سورة التوبة والبيهقي (ج ٢ ص ٤١، ٤٢) ونسبه في «التفحيح» للنسائي وابن سعد وابن أبي داود وابن الأنباري والبيهقي وابن حبان أيضًا.

تنبیه:

قال ابن التين وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان: أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ. وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرؤه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجاً بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعا للخرج والمشقة في ابتداء الأمر فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت فاقتصر على لغة واحدة، وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقتصر عليها. وقال الحارث المحاسبي: المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان وليس كذلك إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهدته من المهاجرين والأنصار؛ لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن، فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق، وقد قال علي: لو وليت لعملت بالمصاحف التي عمل بها عثمان، كذا في «الإتقان».

٢٢٤٤ - [١٢] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ: مَا حَمَلَكُمْ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى الْأَنْفَالِ، وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي، وَإِلَى بَرَاءَةٍ، وَهِيَ مِنَ الْمِثْنَيْنِ، فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرٌ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّخِمْ الرَّخِيمِ﴾ وَوَضَعْتُمُوهَا فِي السَّبْعِ الطُّوْلِ؟ مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ عُثْمَانُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يَأْتِي عَلَيْهِ الزَّمَانُ وَهُوَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ السُّورُ ذَوَاتُ الْعَدَدِ، فَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ دَعَا بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ، فَيَقُولُ: «ضَعُوا هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا» فَإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ، فَيَقُولُ: «ضَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا» وَكَانَتِ الْأَنْفَالُ مِنْ أَوَائِلِ مَا نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةً مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ نَزُولًا، وَكَانَتْ قِصَّتُهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا، فَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَرَنْتُ وَلَمْ أَكْتُبِ السَّطْرَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّخِمْ الرَّخِيمِ﴾ وَوَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطُّوْلِ.

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ] {صحيح}

الشرح

٢٢٤٤ - قوله: (قُلْتُ لِعُثْمَانَ) بن عفان. (مَا حَمَلَكُمْ)، أي: ما الباعث لكم؟ (عَلَى أَنْ عَمَدْتُمْ) بفتح الميم، أي: قصدتم، وهذا لفظ أحمد، وعند الترمذي وأبي داود: ما حملكم إن عمدتم، أي: بدون (عَلَى)، (إِلَى الْأَنْفَالِ)، أي: سورة الأنفال. (وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي) المثاني من القرآن ما كان من سوره أقل من المئين، فإنهم قسموا القرآن إلى أربعة أقسام وجعلوا لكل قسم منه اسمًا، فقالوا: أول القرآن السبع الطول، ثم ذوات المئين، أي: ذوات مائة آية ونحوها، ثم المثاني ثم المفصل. والسبع الطول: هي من البقرة إلى الأعراف ست سور، واختلف في السابعة؛ فقيل: الفاتحة عدت منها مع قصرها لكثرة معانيها. وقيل: مجموع الأنفال وبراءة فهما كالسورة الواحدة، ولذا لم يفصل بينهما بسملة وسيأتي مزيد الكلام في ذلك، ويقال للقسم الثاني: المئون أيضًا، وسميت بذلك؛ لأن كل

سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها وهي إحدى عشرة سورة، والمثاني ما لم يبلغ مائة آية وهي عشرون سورة سميت بذلك؛ لأنها ثنت المئين، أي: كانت بعدها فهي لها ثوان، والمئون لها أوائل.

قال في «النهاية»: المثاني السورة التي تقصر عن المئين وتزيد على المفصل كان المئين جعلت مبادي والتي تليها مثاني، انتهى. ويسمى جميع القرآن مثاني؛ لاقتران آية الرحمة بآية العذاب. وقيل: لأن فيه بيان القصص الماضية فهو ثان لما تقدمه. وقيل: لتكرار القصص والمواظ فيه. وقيل: لغير ذلك وتسمى الفاتحة مثاني، أي: لأنها تشني في الصلاة. وقيل: لغير ذلك وقد بسطه في «الإتقان» (ج ١ ص ٥٣) فراجع إن شئت، وأما المفصل فسمي بذلك؛ لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة. وقيل: لقلة المنسوخ منه، ولهذا يسمى بالمحكم أيضاً. (وَالِإِلَى بَرَاءَةٍ) هي سورة التوبة وهي أشهر أسمائها، ولها أسماء أخرى تزيد على العشرة ذكرها السيوطي في «الإتقان» (ج ١ ص ٥٤).

(وَهِيَ مِنَ الْمِئِينَ)؛ لكونها مائة وثلاثين آية والمئين جمع المائة، وأصل المائة مائي كمعي والهاء عوض عن الياء، وإذا جمعت المائة قلت: مئون ولو قلت: مئات جاز. (فَقَرَرْتُمْ بَيْنَهُمَا)، أي: جمعتموهما. (وَوَضَعْتُمُوهَا) كذا وقع في رواية أحمد والترمذي، ولأبي داود: فجعلتموهما بضمير التثنية، وفي بعض النسخ من «سنن أبي داود»: فجعلتموها، أي: بضمير الوحدة، فضمير التثنية باعتبار أنهما سورتان وضمير الوحدة باعتبار أنهما سورة واحدة من حيث المعنى والقصة. (فِي السَّبْعِ الطُّوْلِ) بضم ففتح، قال ابن الأثير: جمع الطولى مثل الكبر في «الكبرى»، وهذا البناء يلزمه الألف واللام والإضافة، وهذا عند الترمذي وأبي داود وفي رواية أحمد الطوال، أي: بكسر الطاء وبالألف بعد الواو.

(مَا حَمَلَكُمُ عَلَى ذَلِكَ) تكرير للتأكيد. قال القاري: توجيه السؤال: إن الأنفال ليست من السبع الطول لقصرها عن المئين؛ لأنها سبع وسبعون آية وليست غيرها لعدم الفصل بينها وبين براءة. قلت: المراد بقول ابن عباس: إن الأنفال سورة قصيرة من المثاني، أي: السورة التي لا تبلغ أيها مائة؛ لأنها سبع وسبعون آية فجعلتموها داخلة في السبع الطول، وبراءة سورة طويلة؛ لأنها مائة وثلاثون آية

فينبغي لها أن تكون من الطول فجعلتموها من المئين، ثم بعد تقدير هذا الجعل لم تكتبوا بينهما سطر ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ فكانه سأل سؤالين وأجاب عثمان بما حاصله: إنه وقع الاشتباه في أمر هاتين السورتين، فإنه يحتمل أن تكونا سورة واحدة، وعلى هذا فيصح وضعها في السبع الطول، وعدم كتابة البسملة بينهما ويحتمل أن تكونا سورتين فصح وضع الفاصلة بينهما بالياض لمكان الاشتباه والاحتمال لعدم القطع بكونهما سورة واحدة فافهم. (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يَأْتِي عَلَيْهِ الزَّمَانُ)، أي: الزمان الطويل ولا ينزل عليه شيء وربما يأتي عليه الزمان. (وَهُوَ)، أي: النبي ﷺ والواو للحال. (يُنْزَلُ عَلَيْهِ) بصيغة المجهول وذكره الجزري بلفظ التأنيث فيكون معلوماً. (السُّورُ) كذا للترمذي، وعند أحمد: من السور.

(ذَوَاتُ الْعَدَدِ) صفة للسور على الروایتين، أي: السور المتعددة، أو ذوات الآيات المتعددة. (وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ)، في «جامع الترمذي»: فكان إذا نزل عليه الشيء، ولأحمد: وكان إذا أنزل عليه الشيء، أي: من القرآن. (دَعَا بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ)، أي: الوحي وهذا لفظ الترمذي، وعند أحمد: يدعوا بعض من يكتب عنده، ولفظ أبي داود: كان النبي ﷺ مما تنزل عليه الآيات فيدعوا بعض من كان يكتب له. (فَيَقُولُ: ضَعُوا هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا فَإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ، فَيَقُولُ: ضَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا)، هذا لفظ الترمذي، ووقع عند أحمد ذكر الأمر بالوضع ثلاث مرات. وهذا زيادة جواب تبرع به ﷺ للدلالة على أن ترتيب الآيات توقيفي وعليه الإجماع والنصوص المترادفة. أمّا الإجماع فنقله غير واحد منهم الزركشي في «البرهان» وأبو جعفر بن الزبير في «مناسبته»، وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ، وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين، انتهى. وأمّا النصوص الدالة على ذلك تفصيلاً أو إجمالاً، فقد سردها السيوطي في «الإتقان» (ج ١ ص ٦٠، ٦١)، وأمّا ترتيب السورة على ما هو عليه الآن فهل هو توقيفي أيضاً، أو هو باجتهاد من الصحابة ففيه خلاف فذهب طائفة من العلماء إلى الثاني منهم مالك والقاضي أبوبكر في أحد قوليه وابن فارس، وذهب جماعة إلى الأول منهم القاضي في أحد قوليه وأبو بكر بن الأنباري والبغوي وأبو جعفر النحاس وابن

الحصار والكرماني والطبيي، إن شئت الوقوف على أقوال هؤلاء وعلى النصوص التي احتجوا لما ذهبوا إليه فارجع إلى «الإتقان» (ج ١ ص ٦٢، ٦٣).

قال الزركشي في «البرهان»: والخلاف بين الفريقين لفظي؛ لأن القائل بالثاني يقول إنه رمز إليهم ذلك لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته ولهذا قال مالك: إنما ألفوا القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ مع قوله بأن ترتيب السور باجتهاد منهم فآل الخلاف إلى أنه هل هو بتوقيف قولي أو بمجرد إسناد فعلي؟ بحيث يبقى لهم فيه مجال للنظر وسبقه إلى ذلك أبو جعفر بن الزبير. وقال البيهقي في «المدخل»: كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتباً سورة وآياته على هذا الترتيب إلا الأنفال وبراءة لحديث عثمان، يعني: الذي نحن في شرحه ومال السيوطي إلى قول البيهقي حيث قال في «الإتقان» (ج ١ ص ٦٣) بعد بسط الخلاف وسرد أقوال العلماء في ذلك: والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال، انتهى. والقول الراجح المعول عليه عندنا هو: ما ذهب إليه البغوي وابن الأنباري والكرماني وغيرهم أن ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن تولاه النبي ﷺ كما أخبر به جبرائيل عن أمر ربه فجميع السور ترتيبها توقيفي، وكل ما يدل على خلاف هذا فهو مدفوع، وحديث ابن عباس الذي نحن في شرحه مدخول أيضاً كما ستعرف.

(وَكَاَنَتِ الْأَنْفَالُ مِنْ أَوَائِلِ مَا نَزَلَتْ) كذا عند الترمذي، ولأحمد: ما أنزل، أي: من الإنزال ولأبي داود من أول ما نزل عليه. (بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةً مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ نُزُولًا)، كذا في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة» بزيادة (نُزُولًا) بعد لفظ (الْقُرْآنِ)، وهكذا ذكره الجزري في «جامع الأصول» (ج ٢ ص ٢٣٢) والسيوطي في «الإتقان» (ج ١ ص ٦٠) والشوكاني في «فتح القدير» (ج ٢ ص ٣١٦) وكذا وقع في رواية البيهقي (ج ٢ ص ٤٢) ولم يقع هذا اللفظ عند أحمد والترمذي، ولا ذكره الحافظ في «الفتح»، ولفظ أبي داود: وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن. قال القاري: أي: فهي مدنية أيضاً وبينهما النسبة الترتيبية بالأولية والآخرية، فهذا أحد وجوه الجمع بينهما، ويؤيده ما وقع في رواية بعد ذلك فظننت أنها منها، وكأن هذا مستند من قال: إنهما سورة واحدة وهو ما أخرجه

أبو الشيخ عن دوق وأبو يعلى عن مجاهد وابن أبي حاتم عن سفيان وابن لهيعة كانوا يقولون: إن براءة من الأنفال، ولهذا لم تكتب البسملة بينهما مع اشتباه طرقها، ورد بتسمية النبي ﷺ لكل منها باسم مستقل، قال القشيري: الصحيح أن التسمية لم تكن فيها؛ لأن جبريل ﷺ لم ينزل بها فيها، وعن ابن عباس: لم تكتب البسملة في براءة لأنها أمان وبراءة نزلت بالسيف، وعن مالك: إن أولها لما سقط سقطت معه البسملة، فقد ثبت إنها كانت تعدل البقرة لطولها. وقيل: إنها ثابتة أولها في مصحف ابن مسعود ولا يعول على ذلك، انتهى. قلت: قوله: فظننت أنها منها. ثابت في هذه الرواية عند الثلاثة الذين عزى إليهم، الحديث، وكذا عند الحاكم والبيهقي، والظاهر: أن المصنف تبع في ذلك الجزري حيث ذكر هذا الحديث في «جامع الأصول» بدون تلك الجملة.

(وَكَاَنَتْ قِصَّتُهَا)، أي: الأنفال. (شَبِيهَةٌ بِقِصَّتِهَا)، أي: براءة ويجوز العكس قاله القاري. قلت: في رواية ابن حبان: فوجدت قصتها شبيهاً بقصة الأنفال وهذا وجه آخر معنوي، ولعل وجه كون قصتها شبيهة بقصتها أن في الأنفال ذكر العهود، وفي البراءة نبذها فضمت إليها.

(وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا)، أي: لم يبين لنا رسول الله ﷺ أن التوبة من الأنفال، أو ليست منها. (فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ)، أي: لما ذكر من عدم تبينه ووجود ما ظهر لنا من المناسبة بينهما. (قَرَنْتُ بَيْنَهُمَا وَلَمْ أَكْتُبْ)، أي: بينهما وسقط هذا اللفظ في جميع النسخ من «المشكاة» وهو ثابت عند الثلاثة، والمصنف تبع في ذلك الجزري. (سَطَرَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾)، أي: لعدم العلم بأنها سورة مستقلة؛ لأن البسملة كانت تنزل عليه ﷺ للفصل ولم تنزل ولم أكتب.

(وَوَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطُّوْلِ)، أي: ولكن فصلت بينهما بسطر لا كتابة فيه للاشتباه في أمرهما. قال الطيبي: دل هذا الكلام على أنهما نزلتا منزلة سورة واحدة وكمل السبع الطول بها. قلت: حاصل الكلام هنا: أن ترك البسملة لعدم الجزم بكونهما سورتين، وجعل الفرجة والفصل بينهما بالبياض لعدم الجزم بكونهما سورة واحدة، وأمّا الوضع في الطول فلائهما إن كانتا سورتين فلا بأس في وضعهما هناك. فقد تخلل بعض المئين في المثاني كسورة الرعد وسورة إبراهيم،

وإن كانتا سورة واحدة فهي في محلها بخلاف ما لو وضعتها في المثاني، فإن وضعها ثمة لم يكن مناسباً فلذلك أخرتها عن الست الطوال وقدمتها على المئين لأجل الاشتباه. ثم قيل: السبع الطول هي البقرة وبراءة وما بينهما وهو المشهور، ولكن روى النسائي والحاكم عن ابن عباس: إنها البقرة والأعراف وما بينهما. قال الراوي: وذكر السابعة فنسيتها وهو يحتمل أن تكون الفاتحة، فإنها من السبع المثاني، أو هي السبع المثاني ونزلت سبعتها منزلة المئين، ويحتمل أن تكون الأنفال بانفرادها أو بانضمام ما بعدها إليها، وصح عن ابن جبير إنها يونس، وجاء مثله عن ابن عباس ولعل وجهه أن الأنفال وما بعدها مختلف في كونها من المثاني، وإن كلا منهما سورة أو هما سورتان كذا في «المراقبة».

قال الحافظ: هذا الحديث يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان توقيفاً، ولما لم يفصح النبي بأمر براءة أضافها عثمان إلى الأنفال اجتهداً منه رضي الله تعالى عنه. يعني: فيكون دليلاً على أن ترتيب بعض السور كان من اجتهد الصحابة، لا بتوقيف النبي ﷺ، لكن الحديث ليس مما يصلح أن يؤخذ به في ترتيب القرآن الذي يطلب فيه التواتر.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ١ ص ٥٧). (وَالْتَرْمِذِيُّ) في تفسير سورة التوبة. (وَأَبُو دَاوُدَ) في باب من جهر بـ ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ من كتاب الصلاة، وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ٢ ص ٢٢١ - ٣٣٠) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٢) وابن حبان (ج ١ ص ١٨٦، ١٨٧) وابن أبي داود في «كتاب المصاحف» (ص ٣١، ٣٢) كلهم من طريق عوف بن أبي جميلة عن يزيد الفارسي عن ابن عباس ونسبه السيوطي أيضاً في «الدر المنثور» (ج ٣ ص ٧٠) لابن أبي شيبه والنسائي وابن المنذر وابن الأنباري وأبي عبيد وغيرهم. والحديث قد حسنه الترمذي. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وسكت عليه أبو داود.

وقال المنذري في «مختصر السنن»: أخرجه الترمذي. وقال: هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عوف عن يزيد الفارسي عن ابن عباس، ويزيد الفارسي قد روى عن ابن عباس غير حديث. ويقال هو يزيد بن هرمز وهذا الذي حكاه الترمذي هو الذي قاله عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وذكر غيرهما أنهما اثنان، وأن

الفارسي غير ابن هرمز، وأن ابن هرمز ثقة، والفارسي لا بأس به، انتهى كلام المنذري. قلت: يزيد بن هرمز من رجال مسلم متفق على توثيقه، ويزيد الفارسي من رجال السنن، قال أبو حاتم عنه: لا بأس به كما في «التهذيب» (ج ١١ ص ٣٧٤). وقال في «التقريب»: إنه مقبول. ونقل الحافظ حديث ابن عباس هذا في «الفتح» (ج ٢٠ ص ٤٣٧) في معرض الاحتجاج به على كون ترتيب الآيات في كل سورة توقيفاً وكون ترتيب بعض سور القرآن من اجتهاد الصحابة، وهذا يدل على أن الحديث حسن أو صحيح عنده، وعليه يدل صنيع البيهقي في «المدخل» والسيوطي في «الإتقان» كما سبق، وذكره الحافظ ابن كثير في «التفسير» وفي «فضائل القرآن» ولم يتكلم فيه، وكذا نقله الشوكاني في «تفسيره» من غير كلام فيه، ولم أجد أحداً من العلماء المتقدمين والمتأخرين إنه ضعفه أو أشار إلى ضعفه غير أن البخاري ذكر يزيد الفارسي هذا، في كتاب «الضعفاء الصغير» (ص ٣٧) وضعف الحديث جداً العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر وبسط الكلام في ذلك، ولنورد كلامه فإنه مهم جداً. والمسألة تحتاج إلى عناية كبيرة، فإن هذا الحديث مما يتطرق به المستشرقون وعبيدهم المتفرنجون إلى الطعن والتشكيك في ثبوت القرآن وترتيبه، فإن التواتر المعلوم من الدين بالضرورة أن القرآن بلغه رسول الله ﷺ لأتمه سوراً معروفة مفصلة مبينة مواضعها، يفصل بين كل سورتين منها بالبسملة إلا في أول براءة؛ لأن جبريل لم ينزل بها فيها ليس لعثمان رضى الله عنه ولا لغيره أن يرتب فيه شيئاً، ولا أن يبين موضع سورة أو يثبت البسملة ويتركها برأيه.

قال العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر في «شرح المسند» (ج ١ ص ٣٢٩، ٣٣٠) تحت هذا الحديث: في إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له يدور إسناده في كل رواياته على يزيد الفارسي الذي رواه عن ابن عباس تفرد به عنه عوف بن أبي جميلة وهو ثقة، قال: ويزيد الفارسي هذا اختلف فيه أهو يزيد بن هرمز أم غيره؟ قال البخاري في «التاريخ الكبير»: قال لي علي: قال عبد الرحمن: يزيد الفارسي هو ابن هرمز، قال: فذكرته ليحيى فلم يعرفه قال: وكان يكون مع الأمراء. وفي «تهذيب التهذيب»: قال ابن أبي حاتم: اختلفوا هل هو يعني ابن هرمز يزيد الفارسي أو غيره؟ فقال ابن مهدي وأحمد: هو ابن هرمز وأنكر يحيى بن سعيد القطان أن يكونا واحداً، وسمعت أبي يقول: يزيد بن هرمز

هذا ليس بيزيد الفارسي هو سواه، وذكر البخاري أيضًا في كتاب «الضعفاء الصغير» (ص ٣٧) وقال نحوًا من قوله في «التاريخ الكبير»، فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولًا حتى شبه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره، ويذكره البخاري في «الضعفاء» فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءة وسماعًا وكتابة في المصاحف، وفيه: تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه وحاشاه من ذلك فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له، تطبيقًا للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث. قال السيوطي في «تدريب الراوي» (ص ٩٩): في الكلام على أمارات الحديث الموضوع أن يكون منافيًا لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي.

وقال الحافظ في «شرح النخبة»: ومنها: ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضًا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي. **وقال الخطيب في كتاب «الكفاية» (ص ٤٣٢):** - ولا يقبل خبر الواحد في منافية حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة وكل دليل مقطوع به - وكثيرًا يضعف أئمة الحديث راويًا لانفراده برواية حديث منكر يخالف المعلوم من الدين بالضرورة، أو يخالف المشهور من الروايات فأولى أن تضعف يزيد الفارسي هذا بروايته هذا الحديث منفردًا به إلا أن البخاري ذكره في «الضعفاء»، وينقل عن يحيى القطان أنه كان يكون مع الأمراء ثم بعد كتابة ما تقدم وجدت الحافظ ابن كثير نقل هذا الحديث في «التفسير»، وفي كتاب «فضائل القرآن» المطبوع آخر التفسير، ووجدت أستاذنا العلامة السيد محمد رشيد رضا - رحمة الله عليه - علق عليه في الموضعين: **فقال في الموضع الأول بعد الكلام على يزيد الفارسي:** فلا يصح أن يكون ما انفرد به معتبرًا في ترتيب القرآن الذي يطلب فيه التواتر. **وقال في الموضع الثاني:** - فمثل هذا الرجل لا يصح أن تكون روايته التي انفرد بها مما يؤخذ به في ترتيب القرآن المتواتر - وهذا يكاد يوافق ما ذهبنا إليه فلا عبرة بعد هذا كله في هذا الموضع بتحسين الترمذي، ولا بتصحيح الحاكم، ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرة للحجة والدليل والحمد لله على التوفيق، انتهى كلامه باختصار يسير.

٩ - كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

(كِتَابُ الدَّعَوَاتِ) بفتح الدال والعين المهملتين، جمع دعوة بفتح أوله، وهو مصدر يراد به الدعاء وهو هنا السؤال، يقال: دعوت الله، أي: سألته. قال القاري: الدعوة بمعنى الدعاء، وهو طلب الأدنى بالقول من الأعلى شيئاً على جهة الاستكانة، انتهى. وقال الشيخ أبو القاسم القشيري في «شرح الأسماء الحسنى» ما ملخصه: جاء الدعاء في القرآن على وجوه؛ منها: العبادة ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠]. ومنها: الاستغاثة ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]. ومنها: السؤال ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. ومنها: القول دعواهم فيها ﴿دَعُونَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠] والنداء ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢] والثناء ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

اعلم: أن الدعاء والتضرع من أشرف أنواع الطاعات وأفضل العبادات أمر الله تعالى به عباده فضلاً وكرماً وتكفل لهم بالإجابة، وحكى القشيري في «الرسالة»، الخلاف في المسألة فقال: اختلف الناس في أن الأفضل الدعاء أم السكوت والرضا؟ فمنهم من قال: الدعاء في نفسه عبادة قال ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»، وقال: «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»، فالإتيان بما هو عبادة أولى من تركها، ثم هو حق الحق سبحانه وتعالى، فإن لم يستحب للعبد ولم يصل إلى حظ نفسه فلقد قام بحق ربه؛ لأن الدعاء إظهار فاقة العبودية. قال الحافظ: وهذا القول هو الذي ينبغي ترجيحه؛ لكثرة الأدلة الواردة في الحث عليه ولما فيه من إظهار الخضوع والافتقار. وقالت طائفة: السكوت والخمود تحت جريان الحكم أتم والرضا بما سبق به القدر أولى لما في التسليم من الفضل.

قال الحافظ: وشبهتهم أن الداعي لا يعرف ما قدر له فدعاؤه إن كان على وفق المقدور فهو تحصيل الحاصل، وإن كان على خلافه فهو معاندة. والجواب عن الأول: أن الدعاء من جملة العبادة لما فيه من الخضوع والافتقار، وعن الثاني: أنه

إذا اعتقد أنه لا يقع إلا ما قدر الله تعالى كان إذعائاً لا معاندة، وفائدة الدعاء تحصيل الثواب بامتنال الأمر ولا احتمال أن يكون المدعو به موقوفاً على الدعاء؛ لأن الله خالق الأسباب ومسبباتها. قال القشيري: وقالت طائفة: ينبغي أن يكون صاحب دعاء بلسانه وصاحب رضى بقلبه ليأتي بالأمرين جميعاً. قال: الأولى: أن يقال الأوقات مختلفة ففي بعض الأحوال الدعاء أفضل من السكوت وهو الأدب، وفي بعض الأحوال السكوت أفضل من الدعاء وهو الأدب. وإنما يعرف ذلك بالوقت فإذا وجد في قلبه إشارة إلى الدعاء فالدعاء أولى به، وإذا وجد إشارة إلى السكوت فالسكوت أتم. قال الحافظ: القول الأول: أعلى المقامات أن يدعو بلسانه ويرضى بقلبه، والثاني: لا يتأتى من كل أحد بل ينبغي أن يختص به الكامل قال القشيري: ويصح أن يقال ما كان للمسلمين فيه نصيب أو لله ﷻ فيه حق فالدعاء أولى لكونه عبادة، وإن كان لنفسك فيه حظ فالسكوت أتم، وعبر ابن بطال عن هذا القول لما حكاه بقوله: يستحب أن يدعوا غيره ويترك لنفسه، يعني: إن دعا غيره من المسلمين فحسن، وإن دعا لنفسه فالأولى تركه.

قال النووي في «شرح مسلم»: القول باستحباب الدعاء مطلقاً هو القول الصحيح الذي أجمع عليه العلماء وأهل الفتاوى في الأمصار في كل الأعصار، ودليلهم ظواهر القرآن والسنة في الأمر بالدعاء وفعله، والإخبار عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بفعله. وقال في «الأذكار»: المذهب المختار الذي عليه الفقهاء والمحدثون و جماهير العلماء من الطوائف كلها من السلف والخلف أن الدعاء مستحب. قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] وقال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] والآيات في ذلك كثير مشهورة. وأما الأحاديث الصحيحة فهي أشهر من أن تشهر، وأظهر من أن تذكر، واعلم: أن للدعاء آداباً يجب على الداعي مراعاتها، وقد ذكرها الجزري في «الحصن» والنووي في «الأذكار» وبسط الكلام عليها مع البحث عن أدلتها الشوكاني في «تحفة الذاكرين»، وكذا الغزالي في «الإحياء» والزبيدي، في شرحه فعليك أن تراجع هذه الكتب، وسيأتي التنبيه على بعض آداب الدعاء وشرائطه في شرح أحاديث الباب.

قال الغزالي في «الإحياء» (ج ١ ص ١٩٨): فإن قلت: فما فائدة الدعاء مع أن القضاء لا مرد له؟ فاعلم: أن من جملة القضاء رد البلاء بالدعاء، فالدعاء سبب لرد البلاء واستجلاب الرحمة، كما أن الترس سبب لرد السهم، والماء سبب لخروج النبات من الأرض، فكما أن الترس يدفع السهم فيتدافعان، فكذلك الدعاء والبلاء يتعالجان، وليس من شرط الاعتراف بقضاء الله تعالى أن لا يجعل السلاح. وقد قال تعالى: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] ولا أن لا يسقي الأرض بعد بث البذر، فيقال: إن سبق القضاء بالنبات نبت البذر وإن لم يسبق لم ينبت، بل ربط الأسباب بالمسببات هو القضاء الأول الذي هو كلمح البصر، وترتيب تفصيل المسببات على تفاصيل الأسباب على التدرج، والتقدير: هو القدر والذي قدر الخير قدره بسبب، والذي قدر الشر قدره لدفعه سبباً، فلا تناقض بين هذه الأمور عند من انفتحت بصيرته. ثم في الدعاء من الفائدة - أي: زيادة على الفائدة التي هي الإتيان بالسبب في رد البلاء - ما ذكرناه في الذكر وهو حضور القلب مع الله تعالى وهو منتهى العبادات.

ولذلك قال ﷺ: «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»، والغالب على الخلق إنه لا تنصرف قلوبهم إلى ذكر الله إلا عند إمام حاجة وإرهاق ملمة، فإن الإنسان إذا مسه الشر فذو دعاء عريض فالحاجة تحوج إلى الدعاء، والدعاء يرد القلب إلى الله ﷻ بالتضرع والاستكانة، فيحصل به الذكر الذي هو أشرف العبادات، ولذلك صار البلاء موكلاً بالأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل؛ لأنه يرد القلب بالافتقار والتضرع إلى الله وتمنع من نسيانه ويذكر بنعمته وإحسانه.



الفصل الأول

٢٢٤٥ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِّأُمَّتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ أَقْصَرَ مِنْهُ] {صحيح}.

الشرح

٢٢٤٥ - قوله: (لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ)، قال النووي: معناه: أن كل نبي له دعوة متيقنة الإجابة، وهو على يقين من إجابتها. وأما باقي دعواتهم فهم على طمع من إجابتها، وبعضها يجاب وبعضها لا يجاب، وذكر القاضي عياض: أنه يحتمل أن يكون المراد: لكل نبي دعوة لأُمَّته كما في الروایتين الأخيرتين، يعني: من روايات مسلم بلفظ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ دَعَا بِهَا فِي أُمَّتِهِ»، ولفظ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ دَعَاها لِأُمَّتِهِ»، والمراد: إن لكل منهم دعوة عامة مستجابة في حق الأمة، إمّا بإهلاكهم، وإمّا بنجاتهم. وأما الدعوات الخاصة، فمنها: ما يستجاب، ومنها: ما لا يستجاب. وقيل: معناه: أن لكل منهم دعوة تخصه لدنياه، أو لنفسه كقول نوح: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ﴾ [نوح: ٢٦] وقول زكريا: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْبُئِي﴾ [مريم: ٥٠] وقول سليمان: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٠] حكاه ابن التين. (فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ)، أي: استعجل في دعوته المقطوع بإجابتها. (وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي)، أي: ادخرت دعوتي المقطوع بإجابتها وجعلتها خبيئة من الاختباء وهو الستر. ووقع في رواية للشيخين: «وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُخْتَبِئَ»، وفي حديث أنس عند البخاري: «فَجَعَلْتُ دَعْوَتِي». قال الحافظ: وكأنه ﷺ أراد أن

(٢٢٤٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ (٦٣٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٠٢) فِي الدَّعَوَاتِ، وَمُسْلِمٌ (٣٣٨/١٩٩)، (٣٣٤/١٩٨)، (٣٣٥/١٩٨)، (٣٣٦/١٩٨) فِي الْإِيمَانِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٣٠٧) فِي الزُّهْدِ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

يؤخرها، ثم عزم ففعل ورجا وقوع ذلك فأعلمه الله به فجزم به . (شَفَاعَةً لِأُمَّتِي)، أي: أمة الإجابة، يعني: لأجل أن أصرفها لهم خاصة بعد العامة وفي جهة الشفاعة، أو حال كونها شفاعة.

(إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)، أي: مؤخرة إلى ذلك اليوم، وفي نسخة: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» على أنه ظرف للشفاعة قاله القاري. قلت: وفي «صحيح مسلم»: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أي: بدون إلى وكذا وقع في «المصابيح»، وهكذا نقله الجزري في «جامع الأصول» (ج ١١ ص ١٢٢)، فالظاهر: أن ما وقع في أكثر نسخ «المشكاة» بذكر «إلى» غلط من النساخ فهي، أي: الشفاعة. (نَائِلَةٌ)، أي: واصلة حاصلة.

(إِنْ شَاءَ اللَّهُ)، قاله ﷺ على جهة التبرك والامثال لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَئٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣] . (مَنْ مَاتَ) في محل نصب على أنه مفعول به (لنَائِلَةٍ)، (لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ) حال من فاعل (مَاتَ).

(شَيْئًا)، أي: من الأشياء، أو من الإشراك وهي أقسام؛ عدم دخول قوم النار، وتخفيف لبثهم فيها، وتعجيل دخولهم الجنة، ورفع درجات فيها. قال ابن بطال: في هذا الحديث: بيان فضل نبينا ﷺ على سائر الأنبياء حيث أثر أمته على نفسه وأهل بيته بدعوته المجابة، ولم يجعلها أيضًا دعاء عليهم بالهلاك، كما وقع لغيره ممن تقدم. وقال ابن الجوزي: هذا من حسن تصرفه ﷺ؛ لأنه جعل الدعوة فيما ينبغي ومن كثرة كرمه؛ لأنه أثر أمته على نفسه ومن صحة نظره؛ لأنه جعلها للمذنبين من أمته لكونهم أحوج إليها من الطائعين.

وقال النووي: فيه كمال شفقة النبي ﷺ على أمته ورأفته بهم واعتناؤه بالنظر في مصالحهم المهمة فأخر دعوته لأمته إلى أهم أوقات حاجتهم. وأما قوله: (فَهِيَ نَائِلَةٌ)، إلخ. ففيه: دليل لمذهب أهل الحق أهل السنة: أن كل من مات غير مشرك بالله تعالى لا يخلد في النار ولو مات مصرًا على الكبائر، يعني: ففيه رد على من أنكر ذلك، ويرى أن الشفاعة لرفع الدرجات وغيره، ولا شفاعة لأهل الكبائر بل هم مخلدون في النار.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في أواخر الإيمان. (وَلِلْبَخَارِيِّ أَقْصَرُ مِنْهُ)، فقد رواه في أول

الدعوات بلفظ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا، وَأُرِيدُ أَنْ أَخْبِيَّ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي فِي الْآخِرَةِ»، وفي باب المشيئة والإرادة من كتاب التوحيد بلفظ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ فَأُرِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَخْبِيَّ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وأخرجه مسلم مطولاً كما في «المشكاة» ومقتصرًا أيضًا كما عند البخاري. وأخرجه أحمد في مواضع منها: في (ج ٢ ص ٢٧٥)، ومنها: في صحيفة همام بن منبه (ج ٢ ص ٣١٣) ومالك في أواخر الصلاة والترمذي في الدعوات، وابن ماجه في ذكر الشفاعة، والخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ٣ ص ٤٢٤، ج ١١ ص ١٤١) وفي الباب عن أنس عند الشيخين وجابر عند مسلم، وابن عباس ضمن حديث مطول عند أبي يعلى وأحمد (ج ١ ص ٢٨١ - ٢٩٥) وعبد الله بن عمرو بن العاص ضمن حديث أيضًا عند أحمد (ج ٢ ص ٢٢٢) وعبادة بن الصامت عند أحمد والطبراني وعبد الرحمن بن أبي عقیل الثقفي عند الحاكم، والطبراني والبخاري، وأبي سعيد عند أحمد والبخاري وأبي يعلى والطبراني وأبي ذر عند البخاري، وأبي موسى عند أحمد والطبراني وابن عمر عند الطبراني.

٢٢٤٦ - [٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي اتَّخَذْتُ عِنْدَكَ عَهْدًا لَنْ تُخْلِفَنِيهِ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ آذَيْتُهُ، شَتَمْتُهُ، لَعَنْتُهُ، جَلَدْتُهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ صَلَاةً، وَزَكَاةً، وَقُرْبَةً تُقَرِّبُهُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢٤٦ - قوله: (اللَّهُمَّ إِنِّي اتَّخَذْتُ)، وقع في رواية لمسلم في أول الحديث: «اللَّهُمَّ إِنَّمَا مُحَمَّدٌ بَشَرٌ يَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، وَإِنِّي قَدْ اتَّخَذْتُ عِنْدَ اللَّهِ»، إلخ. وأخرج مسلم من حديث عائشة بيان سبب هذا الحديث قالت: دخل على رسول الله ﷺ رجلان فكلماه بشي ولا أدري ما هو، فأغضباه فاسبهما ولعنهما

(٢٢٤٦) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ (٦٣٦١)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٠١/٩٠) فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

فَلَمَّا خَرَجَا قُلْتُ لَهُ: فَقَالَ: «أَوْ مَا عَلِمْتَ مَا شَارَطْتُ عَلَيْهِ رَبِّي، قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَأَيُّ الْمُسْلِمِينَ لَعَنَتْهُ أَوْ سَبَّيْتُهُ فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَأَجْرًا»، وقوله: (اتَّخَذْتُ)، كذا في جميع النسخ بلفظ الماضي، وفي «المصابيح»: «اتَّخَذْتُ»، أي: بصيغة المضارع كما في «صحيح مسلم»، وهكذا نقله الجزري (ج ١ ص ٣٣٠) نعم وقع في روايات أخرى لمسلم: «اتَّخَذْتُ»، أي: بصيغة الماضي.

(عِنْدَكَ عَهْدًا)، أي: أخذت منك وعدًا أو أمانًا. (لَنْ تُخْلِفَنِيهِ) من الإخلاف؛ لأن الكريم لا يخلف وعده قيل: أصل الكلام إني طلبت منك حاجة اسعفني بها ولا تخيبي فيها، فوضع العهد موضع الحاجة مبالغة في كونها مقضية ووضع لن تخلفنيه موضع لا تخيبي. وقيل: وضع العهد موضع الوعد؛ مبالغة وإشعارًا بأنه وعد لا يتطرق إليه الخلف كالعهد، ولذلك استعمل فيه الخلف لا النقص لزيادة التأكيد. وقيل: أراد بالعهد الأمان، والمعنى أسألك أمانًا لن تجعله خلاف ما أترقبه وأرتجيه بأن تجعل ما بدر مني مما يناسب ضعف البشرية إلى مؤمن من أذية أنحوها نحوه أو دعوة أدعو بها عليه قربة تقربه بها إليك، فإنما أنا بشر أتكلم في الرضا والغضب فلا آمن أن أدعو على مسلم فيستضر به، وهذه الرأفة التي أكرم الله بها وجهه حتى حظي بها المسيء فما ظنك بالمحسن، وإنما وضع الاتخاذ موضع السؤال تحقيقًا للرجاء بأنه حاصل إذ كان موعودًا بإجابة الدعاء، ولهذا قال: «لَنْ تُخْلِفَنِيهِ»، أحل العهد المسؤول محل الشيء الموعود. ثم أشار إلى أن وعد الله لا يتأتى فيه الخلف فإن الألوهية تنافيه.

(فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ)؛ تمهيد لمعذرتة فيما يندر عنه صلوات الله وسلامه عليه، يعني: فيصدر مني ما يصدر من البشر، فأغضب نادرًا في بعض الأحيان بحكم البشرية. (فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ)، وفي رواية: «فَأَيُّ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، وهو بيان وتفصيل لما كان يلتمسه ﷺ بقوله: (اتَّخَذْتُ عِنْدَكَ عَهْدًا).

(أَذَيْتُهُ)، أي: بأي نوع من أنواع الأذى. (سَمَّمْتُهُ)، إلخ. بيان لقوله: (أَذَيْتُهُ) وتفصيل له، ولذا لم يعطف. ومن ثم أفرد الضمير في فاجعلها ردًا إلى الأذية. (لَعَنَتْهُ جَلَدَتْهُ)، أي: ضربته. قال الطيبي: ذكر هذه الأمور، أي: أنواع الإيذاء الثلاثة على سبيل التعداد من غير عاطف كقولك: واحد اثنان ثلاثة، وقابلها بما يقابلها من

أنواع التعطف، والألطف متناسقة، أي: بإثبات العاطف ليجمعها بإزاء كل واحد من تلك الأمور على سبيل الاستقلال، وليس من باب اللف والنشر، انتهى. قلت: وقع في الروايات الأخرى ذكر هذه الأمور بلفظ: «أَوْ» ففي رواية لمسلم: «فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَذِيَّتُهُ أَوْ سَبِيَّتُهُ أَوْ جَلَدَتْهُ فَاجْعَلْهَا لَهُ كَفَّارَةً وَقُرْبَةً»، وفي أخرى له: «فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبِيَّتُهُ أَوْ لَعْنَتُهُ أَوْ جَلَدَتْهُ فَاجْعَلْهَا زَكَاةً وَرَحْمَةً»، وفي حديث عائشة: «فَأَيُّ الْمُسْلِمِينَ لَعْنَتُهُ أَوْ سَبِيَّتُهُ فَاجْعَلْهُ زَكَاةً وَأَجْرًا».

(فَاجْعَلْهَا)، أي: تلك الأذية التي صدرت بمقتضى ضعف البشرية. وقيل: أي: الكلمات المفهومة شتمًا أو نحو لعنة. (لَهُ)، أي: لمن أذيته من المؤمنين. (صَلَاةً)، أي: رحمة ورأفة تخصه بها وإكرامًا وتلطفًا وتعطفًا توصله به إلى المقامات العلية. (وَزَكَاةً)، أي: طهارة له من الذنوب ونماء وبركة في الأعمال والأموال. (وَقُرْبَةً تُقَرِّبُهُ)، أي: تجعل ذلك المؤمن مقربًا. (بِهَا)، أي: بتلك القرية، أو بكل واحدة من الصلاة وأختيها. (إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)، أي: ولا تعاقبه بها في العقبى. ووقع في حديث أنس عند مسلم تقييد المدعو عليه بأن يكون ليس لذلك بأهل، ولفظه: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَرْضَى كَمَا يَرْضَى الْبَشَرُ، وَأَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، فَأَيُّمَا أَحَدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ أَنْ تَجْعَلَهَا لَهُ طَهُورًا وَزَكَاةً وَقُرْبَةً تُقَرِّبُهُ بِهَا مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وفيه قصة لأم سليم.

قال النووي: في الحديث: بيان ما كان عليه ﷺ من الشفقة على أمته، والاعتناء بمصالحهم والاحتياط لهم، والرغبة في كل ما ينفعهم. ورواية أنس تبين المراد بباقي الروايات المطلقة، وإنما يكون دعاؤه عليه رحمة وكفارة وزكاة، ونحو ذلك إذا لم يكن أهلاً للدعاء عليه والسب واللعن ونحوه، وما كان مسلمًا وإلا فقد دعا ﷺ على الكفار والمنافقين، ولم يكن ذلك رحمة لهم. قلت: وهذا هو الجواب عما استشكل بأنه لعن جماعة كثيرة منها المصور والعشار، ومن ادعى إلى غير أبيه والمحلل والسارق وشارب الخمر واكل الربا وغيرهم. فيلزم أن يكون لهم رحمة وطهورًا، فالمراد في الحديث: من لم يكن أهلاً لذلك ومن لعنه في حال غضبه على مقتضى ضعف البشرية، فمن فعل منهياً عنه فلا يدخل في ذلك. فإن قيل: كيف يدعو ﷺ بدعوة على من ليس لها بأهل، أو يسبه، أو يلعنه، أو نحو ذلك أجيب بأن المراد بقوله: ليس لها بأهل عندك في باطن أمره لا على ما يظهر مما

يقتضيه حاله وجنانيته حين دعائي عليه، يعني: أن المراد: ليس بأهل لذلك عند الله وفي باطن الأمر، ولكنه في الظاهر مستوجب له فيظهر له ﷺ استحقاقه لذلك بأمرة شرعية، ويكون في باطن الأمر ليس أهلاً لذلك فكأنه يقول: من كان باطن أمره عندك إنه ممن ترض عنه فاجعل دعوتي التي اقتضاها ما ظهر لي من مقتضى حاله حينئذ طهوراً وزكاة، وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه؛ لأنه ﷺ كان متعبداً ومأموراً بالحكم بالظواهر وحساب الناس في البواطن على الله فإنه هو المتولي للسرائر. فإن قيل: فما معنى قوله: «وَأَغْضِبُ كَمَا يَغْضِبُ الْبَشَرُ»، فإن هذا يشير إلى أن تلك الدعوة وقعت بحكم سورة الغضب، لا أنها على مقتضى الشرع فيعود السؤال. فالجواب: إنه يحتمل أنه ﷺ أراد أن دعوته عليه، أو سبه، أو جلده كان مما خير فيه بين أمرين عقوبة للجاني؛ أحدهما: هذا فعله، والثاني: تركه والزجر له بأمر آخر سوى ذلك فيكون الغضب لله تعالى حمله وبعثه على أحد الأمرين المخير فيهما وهو سبه أو لعنه أو جلده ونحو ذلك وليس ذلك خارجاً من حكم الشرع. ويحتمل أن يكون اللعن والسب يقع منه من غير قصد إليه فلا يكون في ذلك كاللعنة الواقعة رغبة إلى الله وطلباً للاستجابة. وأشار عياض إلى ترجيح هذا الاحتمال فقال: يحتمل أن يكون ما ذكره من سب ودعاء غير مقصود ولا منوي، لكن جرى على عادة العرب في دعم كلامها وصلة خطابها عند الحرج والتأكيد للعتب لا على نية وقوع ذلك كقولهم: عقري حلقي، و تربت يمينك، وفي قصة أم سليم المذكورة في حديث أنس عند مسلم الذي أشرنا إليه: لا كبرت سنك، وفي حديث معاوية عند مسلم أيضاً: «لَا أَشْبِعُ اللَّهَ بَطْنَهُ» ونحو ذلك لا يقصدون بشيء من ذلك حقيقة الدعاء فخاف ﷺ أن يصادف شيء من ذلك الإجابة وأشفق من موافقة أمثالها القدر فعاهد ربه ورغب إليه وسأله أن يجعل ذلك القول رحمة وكفارة وقربة وطهوراً وأجرًا. وإنما كان يقع هذا منه في النادر والشاذ من الأزمان ولم يكن ﷺ فاحشاً ولا متفشحاً ولا لعاناً ولا منتقمًا لنفسه.

قال الحافظ: وهذا الاحتمال الذي أشار عياض إلى ترجيحه حسن إلا أنه يرد عليه قوله: (جَلَدْتُهُ)، فإن هذا الجواب لا يتمشى فيه إذ لا يقع الجلد عن غير قصد، وقد ساق الجمع مساقاً واحداً إلا إن حمل على الجلد الواحدة فيتجه. ويحتمل أن يقال إنه كان لا يقول ولا يفعل ﷺ في حال غضبه إلا الحق لكن غضبه الله قد يحمله

على تعجيل معاقبه مخالفة وترك الاغضاء والصفح، ويؤيده حديث عائشة: ما انتقم لنفسه قط إلا أن تنتهك حرمت الله، وهو في الصحيح.

قال الحافظ: فعلى هذا فمعنى قوله: «لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ»، أي: من جهة تعين التعجيل قال. وفي الحديث: كمال شفقتك ﷺ على أمته وجميل خلقه وكرم ذاته حيث قصد مقابلة ما وقع منه بالجبر والتكريم، وهذا كله في حق المعين في زمنه واضح. وأما ما وقع منه بطريق التعميم لغير معين حتى يتناول من لم يدرك زمنه فما أظنه يشملهم والله أعلم، انتهى. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في الدعوات، ومسلم في الأدب واللفظ المذكور لمسلم، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٢٤٣) وأبو يعلى وقد جاء هذا الحديث من طرق مختلفة اللفظ باتفاق المعنى، فقد ورد عن عائشة وجابر وأنس عند مسلم وعن أبي سعيد عند أبي يعلى وسمرة بن جندب عند الطبراني وأبي الطفيل عامر بن واثلة عند الطبراني أيضاً وأنس وعائشة أيضاً عند أحمد بغير السياق الذي في «صحيح مسلم».

٢٢٤٧ - [٣] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا

يَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اِرْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلْيَعِزِّمْ مَسْأَلَتُهُ إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَلَا مُكْرَهَ لَهُ».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٤٧ - قوله: (إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ)، أي: طلب من الله وسأله شيئاً. (فَلَا يَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ)، إلخ. قال في «المفاتيح»: نهى عن قول: (إِنْ شِئْتَ) في الدعاء؛ لأن هذا شك في قبول الدعاء، ولأن لفظ: (إِنْ شِئْتَ) إذا قلته لأحد معناه: إني جعلت الخيرة إليك، يعني: لم يكن قبل قولك: إِنْ شِئْتَ مختاراً، بل لو لم تقل: إِنْ شِئْتَ كان يلزم عليه قبول الدعاء شاء أو لم يشأ، فإذا قلت: إِنْ شِئْتَ جعلته مخيراً وهذا لا يجوز في حق الله ﷻ فإنه لا حكم لأحد عليه وليس لأحد أن يكرهه، بل هو فعال لما يريد. فكيف يجوز أن يقال له: إِنْ شِئْتَ؟ بل يعزم السائل

مسألته وليسأل من غير شك وتردد، بل ليكن متيقناً في قبول الدعاء، فإن الله كريم لا بخل عنده وقدير لا يعجز عن شيء، انتهى.

وقال الباجي: معنى الحديث: لا يشترط مشيئة باللفظ، فإن ذلك أمر معلوم متيقن إنه لا يغفر إلا أن يشاء ولا يصح غير هذا، فلا معنى لاشتراط المشيئة؛ لأنها إنما تشترط فيمن يصح منه أن يفعل دون أن يشاء بالإكراه وغيره مما تنزه الله سبحانه عنه. وقد بين ذلك ﷺ في آخر الحديث بقوله: «فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ»، انتهى. مع أنه يتضمن إيهام الاستغناء الغير اللائق بمقام الدعاء والسؤال، فاللائق بالمقام تركه، والنهي للتحريم، أو للتنزيه فيه خلاف.

قال الحافظ: قال ابن عبد البر: لا يجوز لأحد أن يقول: اللَّهُمَّ أعطني إن شئت وغير ذلك من أمور الدين والدنيا؛ لأنه كلام مستحيل لا وجه له؛ لأنه لا يفعل إلا ما شاء وظاهره إنه حمل النهي على التحريم وهو الظاهر. وحمل النووي النهي في ذلك على كراهة التنزيه، وهو أولى يؤيده حديث الاستخارة. **قال: وقال الداودي:** لا يقل إن شئت كالمستثني ولكن دعاء البائس الفقير. **قلت:** وكأنه أشار بقوله: كالمستثنى إلى أنه إذا قالها على سبيل التبرك لا للاستثناء لا يكره وهو جيد، انتهى.

(ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ)، أي: ونحو ذلك فالمذكور كله أمثلة.

(وَلْيَعِزِّمْ) بكسر الزاء. (مَسْأَلَتُهُ)، أي: ليطلب جازماً من غير شك وتردد، والمراد بالمسألة: الدعاء. وقد وقع في رواية لأحمد ومسلم: «الدُّعَاءُ»، يقال: عزم الأمر وعليه عقد ضميره على فعله وصمم عليه، وعزم الرجل جدًّا في الأمر. **قال الجزري:** عزمت على الأمر إذا عقدت قلبك عليه وجددت في فعله، والعزم الجد والقطع، على فعل الشيء ونفي التردد عنه، والمعنى: لا تكن في دعائك متردداً، بل اجزم المسألة، انتهى.

وقال غيره: عزم المسألة الشدة في طلبها، والجزم بها من غير ضعف في الطلب ولا تعليق على مشيئة ونحوها، يعني: هو أن يجزم بوقوع مطلوبه ولا يعلق ذلك بمشيئة الله تعالى. **وقيل:** هو حسن الظن بالله تعالى في الإجابة. **وقال الداودي:** «لِيَعِزِّمِ الْمَسْأَلَةَ»، أي: يجتهد ويلح، ولا يقل: إن شئت كالمستثنى ولكن دعاء البائس الفقير. **قلت:** وأخرج الطبراني: في «الدُّعَاءِ» **قال الحافظ:** بسند رجاله ثقات إلا أن فيه عنينة بقية عن عائشة مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُلِحِّينَ فِي الدُّعَاءِ»،

قال ابن بطال: في الحديث: إنه ينبغي للدَّاعي أن يجتهد في الدعاء، ويكون على رجاء الإجابة، ولا يقنط من الرحمة فإنه يدعوا كريماً.

وقال ابن عيينة: لا يمنع أحدًا الدعاء ما يعلم في نفسه، يعني: من التقصير فإن الله تعالى قد أجاب دعاء شر خلقه وهو إبليس حين ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤]. (إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) استئناف فيه معنى التعليل، وفي رواية لمسلم: «فَإِنَّ اللَّهَ صَانِعٌ مَا شَاءَ». (وَلَا مُكْرَهَ) بكسر الراء، وفي حديث أنس عند الشيخين: «لَا مُسْتَكْرَهَ»، من الاستكراه، وهما بمعنى وقوله: (وَلَا مُكْرَهَ)، كذا وقع في أكثر النسخ بذكر العاطف، وفي بعضها: «لَا مُكْرَهَ»، أي: بحذفه، وهكذا في البخاري، وكذا في «المصابيح» و«جامع الأصول». (لَهُ)، أي: لله على الفعل أو لا يقدر أحد أن يكرهه على فعل أمر أراد تركه، ولا حكم لأحد عليه، بل يفعل ما يشاء فلا معنى لقوله: (إِنْ شِئْتَ)؛ لأنه أمر معلوم من الدين بالضرورة فلا حاجة إلى التقييد به مع أنه موهوم لعدم الاعتناء بوقوع ذلك الفعل، أو لاستعظامه على الفاعل على المتعارف بين الناس.

وقال الحافظ: المراد: أن الذي يحتاج إلى التعليق بالمشيئة ما إذا كان المطلوب منه يتأتى إكراهه على الشيء فيخفف الأمر عليه ويعلم بأنه لا يطلب منه ذلك الشيء إلا برضاه. وأما الله سبحانه فهو منزّه عن ذلك فليس للتعليق فائدة. وقيل: المعنى: أي سبب المنع أن فيه صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه والأول أولى، انتهى. وقد تقدم أن للدعاء شروطاً وآداباً كثيرة، وقد ذكر في هذا الحديث ما هو من أهم آدابه وأفرده بالذكر اهتماماً بشأنه.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في باب المشيئة والإرادة من كتاب التوحيد إلا أنه ليس فيه قوله: (إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ) بل أول الحديث: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ»، (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي...)، إلخ. وأخرجه في الدعوات مختصراً بلفظ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيَعَزِمَ الْمَسْأَلَةَ فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ»، وأخرج مسلم نحوه وكذا أحمد ومالك والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبة، وفي الباب عن أنس عند أحمد والشيخين والنسائي وأبي سعيد عند ابن أبي شيبة والبخاري في «الأدب المفرد».

٢٢٤٨ - [٤] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، وَلَكِنْ لِيَعِزِّمْ، وَلِيُعْظِمَ الرَّغْبَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ».

{رَوَاهُ مُسْلِمٌ} {صَحِيحٌ}

الشرح

٢٢٤٨ - قوله: (إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ)، أي: مثلاً. (وَلَكِنْ لِيَعِزِّمْ)، أي: ليجزم بالمسألة. (وَلِيُعْظِمَ) بالتشديد. (الرَّغْبَةَ)، أي: الميل فيه بالإلحاح. قال الحافظ: معنى قوله: (لِيُعْظِمَ الرَّغْبَةَ)، أي: يبالغ في ذلك بتكرار الدعاء والإلحاح فيه، ويحتمل أن يراد به الأمر بطلب الشيء العظيم الكثير ويؤيده ما في آخر هذه الرواية: (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ)، انتهى.

(فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ) الضمير المنصوب في (أَعْطَاهُ) يرجع إلى شيء، يعني: لا يعظم عليه إعطاء شيء، بل جميع الموجودات في أمره يسير وهو على كل شيء قدير، يقال: تعاطم زيداً هذا الأمر، أي: كبر وعظم عليه وعسر عليه. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وأخرجه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد» وابن حبان وأبو عوانة.

٢٢٤٩ - [٥] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ، أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْإِسْتِعْجَالُ؟ قَالَ: يَقُولُ: «قَدْ دَعَوْتُ، وَقَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ أَرِ يُسْتَجَابْ لِي، فَيَسْتَحْسِرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَدْعُ الدُّعَاءَ».

{رَوَاهُ مُسْلِمٌ} {صَحِيحٌ}

الشرح

٢٢٤٩ - قوله: (يُسْتَجَابُ) بصيغة المجهول من الاستجابة بمعنى الإجابة.

(٢٢٤٨) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ (٢٦٧٩/٩) فِيهِ.

(٢٢٤٩) مُسْلِمٌ (٢٧٣٥/٩٢) فِي الدُّعَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَبَعْضُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٦٣٤٠).

قال الشاعر :

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

(لِلْعَبْدِ)، أي: بعد شروط الإجابة وقوله: (يُسْتَجَابُ)، كذا وقع في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة» وكذا في «المصابيح»، ولمسلم: «لَا يَزَالُ يُسْتَجَابُ»، وهكذا نقله الجزري في «جامع الأصول» والحافظ والقسطلاني في «شرحيهما». (مَا) ظرف ليستجاب بمعنى المدة، أي: مدة كونه. (لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ)، أي: بمعصية مثل أن يقول: اللَّهُمَّ قدرني على قتل فلان وهو مسلم ليس مستوجباً للقتل، أو اللَّهُمَّ ارزقني الخمر أو الفلانة وهي محرمة عليه ويريد زناها.

(أَوْ قَطِيعَةَ رَحِمٍ)، أي: بالقطع بينه وبين أقاربه مثل أن يقول: اللَّهُمَّ بعد بيني وبين أبي وأمي أو أخي وما أشبه ذلك، فهو تخصيص بعد تعميم. قال الجزري: القطيعة الهجر والصد والرحم والأقارب والأهلون، والمراد: أن لا يصل أهله ويبرهم ويحسن إليهم. (مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ)، وفي رواية: «مَا لَمْ يَعْجَلْ» بفتح التحتية، والجيم بينهما عين ساكنة من سمع يعني: يقبل دعاؤه بشرط أن لا يستعجل. قال الطيبي: الظاهر ذكر العاطف في قوله: (مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ) لكنه ترك؛ تنبيها على استقلال كل من القيد، أي: يستجاب ما لم يدع بإثم يستجاب ما لم يستعجل.

(قَالَ)، أي: النبي ﷺ. (يَقُولُ)، أي: الداعي. (قَدْ دَعَوْتُ وَقَدْ دَعَوْتُ)، أي: مرة بعد أخرى، يعني: مرات كثيرة فتكرار. (دَعَوْتُ)؛ للاستمرار، أي: دعوت مرارا كثيرا. (فَلَمْ أَرِ يُسْتَجَابْ لِي) قال القاري: أي: لم أر آثار استجابة دعائي، وهو إما استبطاء أو إظهار بأس وكلاهما مذموم، أما الأول فلا لأن الإجابة لها وقت معين كما ورد، أن بين دعاء موسى وهارون على فرعون وبين الإجابة أربعين سنة. وأما القنوط فلا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون مع أن الإجابة على أنواع: منها: تحصيل عين المطلوب في الوقت المطلوب. ومنها: وجوده في وقت آخر لحكمة اقتضت تأخيرها. ومنها: دفع شر بدله أو إعطاء خير آخر خير من مطلوبه. ومنها: ادخاره ليوم يكون أحوج إلى ثوابه، انتهى.

قلت: المراد بالاستجابة في الحديث وفي قوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وقوله: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] ما هو أعم من تحصيل

المطلوب بعينه، أو ما يقوم مقامه ويزيد عليه، فكل داع يستجاب له بشروط الإجابة لكن تتنوع الإجابة فتارة تقع بعين ما دعا به وتارة بعوضه. وقد ورد في ذلك حديث صحيح أخرجه الترمذي والحاكم من حديث عبادة بن الصامت رفعه: «مَا عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا أَوْ صَرَفَ عَنْهُ السُّوءَ مِثْلَهَا»، ولأحمد من حديث أبي هريرة: «إِمَّا أَنْ يُعْجَلَ لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ»، وسيأتي حديث أبي سعيد في الفصل الثالث: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِنْهُمْ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يُعْجَلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا»، وإلى ذلك أشار القاري، وأشار إليه أيضاً ابن الجوزي بقوله: اعلم: أن دعاء المؤمن لا يرد غير أنه قد يكون الأولى له تأخير الإجابة، أو يعوض بما هو أولى له عاجلاً أو آجلاً، فينبغي للمؤمن أن لا يترك الطلب من ربه، فإنه متعبد بالدعاء كما هو متعبد بالتسليم والتفويض، وفي رواية للشيخين وغيرهما: «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ - أي: يجاب دعاء كل واحد منكم إذا سم الجنس المضاف يفيد العموم على الأصح - مَا لَمْ يُعْجَلَ يَقُولُ: - بيان لقوله: يعجل - دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي» - بضم المشناة التحتية وفتح الجيم - .

قال الباجي: قوله: «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ»، إلخ. يحتمل معنيين: أن يكون بمعنى الإخبار عن وجوب وقوع الإجابة. والثاني: الإخبار عن جواز وقوعها، فإذا كانت بمعنى الإخبار عن الوجوب فالإجابة تكون لأحد الثلاثة أشياء: إمَّا أن يعجل ما سأل فيه، وإمَّا أن يكفر عنه به، وإمَّا أن يدخر له، فإذا قال: دعوت فلم يستجب لي بطل وجوب أحد هذه الثلاثة الأشياء وعري الدعاء من جميعها. وإذا كان بمعنى جواز الإجابة فالإجابة تكون حينئذ بفعل ما دعا به خاصة، ويمنع من ذلك قول الداعي قد دعوت فلم يستجب لي؛ لأن ذلك من باب القنوط وضعف اليقين والسخط، انتهى.

(فَيُسْتَحْسِرُ)، أي: ينقطع ويمل ويفتر وهو بمهمات استفعال من حسر إذا أعى وتعب وانقطع عن الشيء. وقال الجزري: الاستحسار الاستنكاف عن السؤال وأصله من حسر الطرف إذا كل وضعف نظره، يعني: أن الداعي إذا تأخرت إجابته تضجر ومل فترك الدعاء واستنكف، انتهى. (عِنْدَ ذَلِكَ)، أي: عند رؤيته عدم الاستجابة في الحال.

(وَيَدْعُ) بفتح الدال المهملة. (الدُّعَاءُ)، أي: يتركه مطلقاً أو ذلك الدعاء. قال المظهري: من كان له ملالة من الدعاء لا يقبل دعاؤه؛ لأن الدعاء عبادة حصلت الإجابة، أو لم تحصل فلا ينبغي للمؤمن أن يمل من العبادة وتأخير الإجابة، إمّا لأنه لم يأت وقتها، فإن لكل شيء وقتاً مقدراً في الأزل فما لم يأت وقته لا يكون ذلك الشيء، وإمّا لأنه لم يقدر في الأزل قبول دعائه في الدنيا، وإذا لم يقبل دعاؤه يعطيه الله في الآخرة من الثواب عوضه، وإمّا أن يؤخر قبول دعائه ليلح ويبالغ في الدعاء، فإن الله تعالى يحب الإلحاح في الدعاء مع ما في ذلك من الانقياد والاستسلام وإظهار الافتقار، ومن يكثر قرع الباب يوشك أن يفتح له، ومن يكثر الدعاء يوشك أن يستجاب له فلا ينبغي أن يترك الدعاء.

وقال ابن بطال: المعنى: أنه يسأم فيترك الدعاء كالمانّ بدعائه، أو إنه أتى من الدعاء ما يستحق به الإجابة فيصير كالمبخل للرب الكريم الذي لا تعجزه الإجابة ولا ينقصه العطاء. وفي هذا الحديث: أدب من آداب الدعاء، وهو أنه يلزم الطلب ويديم الدعاء ولا يستبطن الإجابة ولا ييأس منها، لما في ذلك من الانقياد والاستسلام، وإظهار الافتقار، حتى قال بعض السلف: لأنّا أشدّ خشية أن أحرم الدعاء من أن أحرم الإجابة، وكأنه أشار إلى حديث ابن عمر الآتي في الفصل الثاني: «مَنْ فُتِحَ لَهُ مِنْكُمْ بَابُ الدُّعَاءِ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ»، الحديث.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وأخرج أيضاً مالك والبخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه نحوه مختصراً ومطولاً بالفاظ، وفي الباب عن أنس عند أحمد وأبي يعلى والبخاري والطبراني، وفيه أبو هلال الراسبي وهو ثقة، وفيه خلاف وبقية رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح، وعن عبادة بن الصامت أخرجه الطبراني في الأوسط، وفيه مسلمة بن علي وهو ضعيف كذا في «مجمع الزوائد».



٢٢٥٠ - [٦] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ
كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلٍ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٢٥٠ - قوله: (دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ)، أي: الشخص الشامل للرجل والمرأة. (لِأَخِيهِ)، في الدين، أي: المسلم. (بِظَهْرِ الْغَيْبِ)، أي: في غيبة المدعو له وفي السر. قال القاري: الظهر مقحم للتأكيد، أي: في غيبة المدعو له عنه، وإن كان حاضراً معه بأن دعا له بقلبه حيثنذ أو بلسانه ولم يسمعه.

(مُسْتَجَابَةٌ)، يعني: إذا دعا مسلم لمسلم بخير في غيبة، أي: بحيث لا يشعر ولو كان حاضراً في المجلس يستجاب دعاؤه؛ لأن هذا الدعاء أبلغ في الإخلاص لله تعالى، وليس للرياء ولا لطمع عوض وما كان كذلك يكون مقبولا. قال الطيبي: موضع بظهر الغيب نصب على الحال من المضاف إليه؛ لأن الدعوة مصدر أضيف إلى فاعله، ويجوز أن يكون ظرفاً للمصدر وقوله: (مُسْتَجَابَةٌ) خبر لها. (عِنْدَ رَأْسِهِ)، أي: الداعي. (مَلَكٌ) جملة مستأنفة مبينة لسبب استجابة دعا الشخص بالغيب. وتختلف الإجابة لعائق من عدم أكل الحلال، أو عدم صدق نية مثلاً. (مُوَكَّلٌ)، أي: بتأمين دعائه، أو بالدعاء له عند دعائه لأخيه. (كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ)، أي: أو دفع شر. (آمِينَ)، أي: استجب له يا رب دعاءه لأخيه فقوله: (وَلَكَ)، فيه: التفات، أو استحباب الله دعاءك في حق أخيك ولك أيها الداعي.

(بِمِثْلٍ) بكسر الميم وإسكان المثلثة وتنوين اللام يقال: هو مثله ومثيله بزيادة الياء، أي: عديله سواء، يعني: ولك مثل ما دعوت به لأخيك، قال الطيبي: الباء زائدة في المبتدأ كما في بحسبك درهم، انتهى. قال النووي: في هذا الحديث:

فضل الدعاء لأخيه المسلم بظهر الغيب، ولو دعا لجماعة من المسلمين حصلت هذه الفضيلة ولو دعا لجميع المسلمين، فالظاهر حصولها أيضًا، وكان بعض السلف إذا أراد أن يدعو لنفسه يدعو لأخيه المسلم بتلك الدعوة؛ لأنها تستجاب ويحصل له مثلها.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في الدعوات، وأخرجه أيضًا أحمد (ج ٥ ص ١٩٥) وأبو داود في أواخر الصلاة وابن ماجه في الحج، والبخاري في «الأدب المفرد» وابن أبي شيبة وأبو عوانة وابن حبان، وفي الباب عن أنس أخرجه البزار، وعن أم كرز أخرجه أبوبكر في «الغيلانيات» وعن أبي هريرة أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق».

٢٢٥١ - [٧] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ لَا تَوَافِقُوا مِنَ اللَّهِ سَاعَةً يُسْأَلُ فِيهَا عَطَاءٌ، فَيَسْتَجِيبَ لَكُمْ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ: «اتَّقِ دَعْوَةَ الْمُظْلُومِ». فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ] {صحيح}

الشرح

٢٢٥١ - قوله: (لَا تَدْعُوا)، أي: دعاء سوء. (عَلَى أَنْفُسِكُمْ)، أي: بالهلاك والويل ونحو ذلك عند التضجر في مصيبة المرض أو الموت مثلاً. (وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ)، أي: بالعمى واللعن ونحو ذلك وقد كثرت وغلبت هذه البلية في النساء فإنهن يدعون على أولادهن عند الضجر والملال.

(وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ)، قال القاري: أي: من العبيد والإماء بالموت وغيره. قلت: زاد في رواية أبي داود: «وَلَا تَدْعُوا عَلَى خَدَمِكُمْ» قبل قوله: «وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ» فالظاهر: أن المراد بالأموال في رواية مسلم: ما هو الأعم من العبيد والإماء.

(لَا تَوَافِقُوا) نهى للداعي، أي: وعلة النهي، أي: لا تدعوا على من ذكر لئلا

توافقوا. (مِنَ اللَّهِ سَاعَةً)، أي: ساعة إجابة. (يُسْأَلُ)، أي: الله. (فِيهَا عَطَاءٌ) بالنصب على أنه مفعول ثانٍ. قال القاري: وفي نسخة، يعني: من «المشكاة» بالرفع على أنه نائب الفاعل لـ (يُسْأَلُ)، انتهى. وفي رواية أبي داود: «لَا تُوَافِقُوا مِنَ اللَّهِ سَاعَةً نِيلَ فِيهَا عَطَاءٌ»، قال المظهر: العطاء ما يعطي من خير أو شر وأكثر استعمال العطاء يكون في الخير، والمعنى: هاهنا يسأل فيها مسألة.

(فَيَسْتَجِيبُ) بالرفع عطفاً على (يُسْأَلُ)، أو التقدير: فهو يستجيب. (لَكُمْ)، يعني: لا تدعوا دعاء سوء على ما ذكر مخافة أن يصادف دعوتكم ساعة إجابة فيستجاب دعاؤكم السوء، ثم تندموا على ما دعوتهم ولا ينفعكم الندامة، يعني: لا تدعوا إلا بخير. وقيل: (فَيَسْتَجِيبُ) منصوب؛ لأنه جواب (لَا تُوَافِقُوا)، قال الطيبي: جواب النهي من قبيل لا تدن من الأسد فيأكلك، على مذهب، أي: مذهب الكسائي ويحتمل أن يكون مرفوعاً، أي: فهو يستجيب.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في أثناء حديث جابر الطويل في آخر صحيحه، وأخرجه أيضاً أبو داود في أواخر الصلاة، وفي الباب عن أم سلمة بلفظ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ»، وقد تقدم في باب ما يقال عند من حضره الموت (ج ١ ص ٤٤٩).

(وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ: اتَّقِ)، أي: احذر. (دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ)، أي: لا تظلم أحداً بأن تأخذ منه شيئاً ظلماً أو تمنع أحداً حقه تعدياً، أو تتكلم في عرضه افتراء حتى لا يدعوا عليك، وتمام الحديث: «فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

(فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ)، في أوله لكونه في ضمن حديث طويل هناك، فأسقطه للتكرار وثبته عليه لا لكون الحديث أنسب بذلك الكتاب حتى يرد السؤال والجواب.



الفصل الثاني

٢٢٥٢ - [٩] عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾. [رواه أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه] {ضعيف}

الشرح

٢٢٥٢ - قوله: (الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ) هذه الصفة المقتضية للحصر من جهة تعريف المسند إليه، ومن جهة تعريف المسند، ومن جهة ضمير الفصل تقتضي أن الدعاء هو أعلى أنواع العبادة وأرفعها وأشرفها، وإلى هذا أشار بقوله: «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»، قال الطيبي: معنى الحديث: أن تحمل العبادة على المعنى اللغوي، إذ الدعاء هو إظهار غاية التذلل والافتقار إلى الله والاستكانة له، وما شرعت العبادات إلا للخضوع للباري وإظهار الافتقار وينصر هذا التأويل ما بعد الآية المتلوة ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦] حيث عبر عن عدم الافتقار والتذلل والخضوع بالاستكبار، ووضع عبادتي موضع دعائي وجعل جزاء ذلك الاستكبار الصغار والهوان.

وقيل: لا وجه لحمل العبادة على المعنى اللغوي ولا فائدة فيه، والأقرب أن يقال: إن العبادة سواء كانت دعاء أم غيره لا يخلو أن يقصد بها استدعاء رضوان الله تعالى واستدفاع سخطه، أو يقصد بها غرض دنيوي محض كالتوسعة في الرزق ليتنعم والشفاء من المرض ليتخلص من الألم، وعلى كل فذلك القصد يصح أن يسمى دعاء؛ لأنه دعاء قلبي وإذا اعتبرنا العبادات الشرعية سوى الدعاء وجدنا الشارع قد شرع الدعاء في كل منهما بما يوافق ذلك القصد فصار الدعاء عبارة عن الأمرين، السؤال باللسان والقصد بالجنان؛ لأن الدعاء باللسان إنما هو ترجمة

(٢٢٥٢) عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ؛ أَبُو دَاوُدَ (١٤٧٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٦٩) فِي الدَّعَوَاتِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكُبَرَى» (١١٤٦٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٢٨) فِي التَّحْقِيقِ.

لذلك القصد، فإذا صحَّ هذا فإننا إذا أفرزنا الدعاء من العبادة وهو القصد القلبي وترجمته اللسانية لم يبق من العبادة إلا صورتها. ولا شك أن القصد القلبي مع الترجمة عنه أكرم على الله تعالى وأشرف من صورة العبادة مجردة عن ذلك، ولهذا صحَّ أن «الدعاء مخ العبادة»، وهو معنى قوله: إن الدعاء هو العبادة على وزان قوله: «الحجُّ عَرَفَةٌ»، وقد يتوسع في هذا فيقال: إن صورة العبادة كالصوم دعاء بالحال، وبهذا يصح إن العبادات كلها دعاء. وقال ميرك: أتى بضمير الفصل والخبر المعرف باللام ليدل على الحصر في أن العبادة ليست غير الدعاء مبالغة، ومعناه: إن الدعاء معظم العبادة كما قال ﷺ: «الحجُّ عَرَفَةٌ»، أي: معظم أركان الحج الوقوف بعرفة.

قال القاري في «شرح الحصن» بعد نقل كلام ميرك: والأظهر أن الحصر حقيقي لا ادعائي، فإن إظهار العبد العجز، والاحتياج عن نفسه والاعتراف بأن الله تعالى قادر على إجابته سواء استجاب له أو لم يستجب، كريم غني لا بخل له ولا فقر ولا احتياج له إلى شيء حتى يدخر لنفسه ويمنعه من عباده هو عين العبادة بل مخها، انتهى.

(ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾) ذكر الآية بعد الحديث على وجه البيان؛ لأن في الآية الأمر بالدعاء والقيام بحكم الأمر هو العبادة. قال القاري: قيل: استدل بالآية على أن الدعاء عبادة؛ لأنه مأمور به والمأمور به عبادة.

وقال القاضي البيضاوي: لما حكم بأن الدعاء هو العبادة الحقيقية التي تستحق أن تسمى عبادة من حيث أنه يدل على أن فاعله مقبل بوجهه إلى الله تعالى معرض عن سواه لا يرجو، ولا يخاف إلا منه استدل عليه بالآية فإنها تدل على أنه أمر مأمور به إذا أتى به المكلف قبل منه لا محالة وترتب عليه المقصود ترتب الجزاء على الشرط، والمسبب على السبب وما كان كذلك كان أتم العبادات وأكملها، ويقرب منه قوله: «مُخُّ الْعِبَادَةِ»، أي: خالصها. وقيل: الاستدلال بالآية بتمامها وذلك؛ لأن أول الكلام مسوق للدعاء، فالمناسب به أن يقول: إن الذين يستكبرون عن دعائي، فإطلاق العبادة في موضع الدعاء ويدل على أن الدعاء عبادة.

قال الحافظ: هذه الآية ظاهرة في ترجيح الدعاء على التفويض، وأجاب عنها

من ذهب إلى أن الأفضل ترك الدعاء والاستسلام للقضاء بأن آخرها دل على أن المراد بالدعاء: - أي: في الآية - العبادة لقوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ واستدلوا بحديث النعمان يعني الذي نحن في شرحه. وأجاب الجمهور - أي: الذين قالوا: بترجيح الدعاء على التفويض - بأن الدعاء من أعظم العبادة، فهو كالحديث الآخر: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»، أي: معظم الحج وركنه الأكبر، ويؤيده حديث: «الدُّعَاءُ مِثْلُ الْعِبَادَةِ»، وقد تواردت الآثار عن النبي ﷺ بالترغيب في الدعاء والحث عليه.

وقال الشيخ تقي الدين السبكي: الأولى حمل الدعاء في الآية على ظاهره، وأما قوله بعد ذلك عن عبادتي فوجه الربط أن الدعاء أخص من العبادة فمن استكبر عن العبادة استكبر عن الدعاء، وعلى هذا فالوعيد إنما هو في حق من ترك الدعاء استكباراً، ومن فعل ذلك كفراً، وأما من تركه لمقصد من المقاصد فلا يتوجه إليه الوعيد المذكور، وإن كنا نرى أن ملازمة الدعاء والاستكثار أرجح من الترك لكثرة الأدلة الواردة في الحث عليه، انتهى.

قلت: الأمر في الآية: للاستحباب والوعيد ليس على ترك الدعاء مطلقاً بل على تركه استكباراً. (رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٤ ص ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦). (وَالْتِّرْمِذِيُّ) في تفسير سورتي البقرة والمؤمن وفي الدعوات. وقال: هذا حديث حسن صحيح. (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة وسكت عنه. ونقل المنذري تصحيح الترمذي وأقره. (وَالنَّسَائِيُّ) في «الكبرى». (وَابْنُ مَاجَهَ) في الدعاء وأخرجه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد» وابن أبي شيبة في «مصنفه» وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم (ج ١ ص ٤٩١) والطبراني في كتاب «الدعاء». قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي وأخرجه أبويعلى من حديث البراء كما في «الكنز».



٢٢٥٣ - [٩] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الدُّعَاءُ مُخُّ

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ] {ضعيف}

الْعِبَادَةِ.

الشرح

٢٢٥٣ - قوله: (الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ)، المخ بالضم نقي العظم والدماغ وشحمة العين وخالص كل شيء، والمعنى: إن الدعاء لب العبادَةِ وخالصها، وذلك؛ لأنَّ الداعي إنما يدعو الله عند انقطاع أمله مما سواه، وذلك حقيقة التوحيد والإخلاص ولا عبادة فوقهما.

قال ابن العربي: وبالمخ تكون القوة للأعضاء فكذا الدعاء مخ العبادَةِ به تتقوى عبادة العابدين، فإنه روح العبادَةِ.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الدعوات. وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة، انتهى. وابن لهيعة فيه مقال مشهور، وأخرج البخاري في الأدب المفرد عن أبي هريرة مرفوعاً: «أَشْرَفُ الْعِبَادَةِ الدُّعَاءُ».

٢٢٥٤ - [١٠] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٢٥٤ - قوله: (لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ) بالنصب على أنه خبر ليس، أي: أكثر كرامة، أي: شرفاً، يعني: أعلى قدرًا وأرفع درجة. وقيل: أي: أفضل وأشرف. (عَلَى اللَّهِ)، أي: عند الله. (مِنَ الدُّعَاءِ)، أي: من حسن السؤال والطلب؛ لأن فيه

(٢٢٥٣) التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧١) عَنْ أَنَسٍ فِيهِ، وَقَالَ: غَرِيبٌ.

(٢٢٥٤) التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧٠)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٢٩) فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

إظهار الفقر والعجز والتذلل والاعتراف بقوة الله وقدرته، والمعنى: ليس شيء من أنواع العبادات القولية أكرم عند الله من الدعاء؛ لأن شرف كل شيء يعتبر في بابه فلا يرد أن الصلاة أفضل العبادات البدنية، ولا يتوهم أنه مناف لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَفْقَنُكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] وقيل: الأظهر أن الدعاء أفضل من جميع الأذكار والطاعات.

وقيل: المراد بقوله: (أَكْرَمَ) أسرع قبولاً وأنفع تأثيراً. وقيل: يمكن أن يراد بالدعاء: الدعاء إلى الله تعالى فيكون المعنى: أكرم الأعمال هو الهداية إلى الله تعالى التي هي وظيفة الرسل والعلماء النائبين عنهم، وهذا معنى صحيح ولا يظهر فيه إشكال فتأمل.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ) في الدعوات وأخرجه أيضاً أحمد، والبخاري في «الأدب المفرد» وفي «التاريخ» وابن حبان والحاكم (ج ١ ص ٤٩٠). (وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وأقره الذهبي. قال الشوكاني: وإنما لم يصححه الترمذي؛ لأن في إسناده عمران ابن داود القطان ضعفه النسائي وأبو داود ومشاه أحمد. وقال ابن القطان: رواه كلهم ثقات إلا عمران، وفيه خلاف، انتهى. قلت: عمران هذا قال البخاري فيه: إنه صدوق يهمل، ووثقه عفان والعجلي.

وقال الساجي والحاكم: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث وضعفه أبو داود والنسائي. وقال ابن معين: ليس بالقوي. وقوله: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)، كذا وقع في النسخ المطبوعة في الهند من «المشكاة» وفي النسخة التي على هامش «المرقاة»، وهكذا نقله الشوكاني في «تحفة الذاكرين» وليس في نسخ الترمذي الموجودة عندنا لفظ حسن، وكذا لم يقع في متن «المرقاة» ولم يذكره البغوي أيضاً والحديث لا ينزل عن درجة الحسن.



٢٢٥٥ - [١١] وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزُدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءَ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرَّ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٢٥٥ - قوله: (لَا يَزُدُّ الْقَضَاءُ) بالنصب على المفعولية. (إِلَّا الدُّعَاءُ)، قال القاري أَخَذًا عَنِ التَّوْرِبَشْتِيِّ: القضاء هو الأمر المقدر. وتأويل الحديث: إنه إن أراد بالقضاء ما يخافه العبد من نزول المكروه به ويتوقاه، فإذا وفق للدعاء دفعه الله عنه فتسميته قضاء مجاز على حسب ما يعتقده المتوقى عنه يوضحه، قوله في الرقي: «هو من قدر الله»، وقد أمر بالتداوي والدعاء مع أن المقدور كائن لخفائه على الناس وجودًا وعدمًا. ولما بلغ عمر الشام وقيل له: إِنَّ بِهَا طَاعُونًَا رَجَعَ. فقال أبو عبيدة: أتفر من القضاء يا أمير المؤمنين؟ فقال: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم! نفر من قضاء الله إلى قضاء الله أو أراد برد القضاء، إن كان المراد حقيقته تهوينه وتيسير الأمر حتى كأنه لم ينزل، يؤيده قوله في الحديث الآتي: «إِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ»، انتهى.

وقيل: هكذا كله تكلف، وحقيقة المعنى: أن المراد بالقضاء: القضاء الذي علق رده بالدعاء وجعل الدعاء سببًا لرده، فإن القضاء لا ينافي السبب والمسبب، فمن جملة القضاء أن يكون شيء سببًا لحصول شيء، أو يكون سببًا لرده فالدعاء ورد البلاء به من قدر الله تعالى فقد يقضي بشيء على عبده قضاء مقيدًا بأن لا يدعوه، فإن دعاءه اندفع عنه فالدعاء كالترس والبلاء كالسهم.

(وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ) بضم الميم وتسكن. (إِلَّا الْبِرُّ) بكسر الباء وهو الإحسان والطاعة. والظاهر: أنه يزداد حقيقة قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْمُرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُقْصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١] وقال: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] والمعنى: أنه لو لم يكن بارًا لقصر عمره من القدر الذي كان إذا بر، والتفاوت إنما يظهر في التقدير المعلق لا فيما يعلم الله تعالى إن الأمر يصير إليه،

فإن ذلك لا يقبل التغيير، ولا يخفى ما بين الحصرين المستفادين من الجملتين من التناقض فيجب حمل القدر، أي: المقدر في الجملة الأولى على غير العمر فليتأمل ذكر في الكشف إنه لا يطول عمر الإنسان ولا يقصر إلا في كتاب، وصورته أن يكتب في اللوح إن لم يحج فلان أو يغز فعمره أربعون سنة، وإن حج وغزا فعمره ستون سنة فإذا جمع بينهما فبلغ الستين فقد عمر وإذا أفرد أحدهما فلم يتجاوز به الأربعين فقد نقص من عمره الذي هو الغاية وهو الستون، وذكر نحوه في «معالم التنزيل»، وقيل معناه: إذا برَّ لا يضيع عمره فكأنه زاد، وقيل: قدر أعمال البر سبباً لطول العمر كما قدر الدعاء سبباً لرد البلاء، فالبر على الوالدين وبقية الأرحام يزيد في العمر، إما بمعنى أنه يبارك له في عمره فيسر له في الزمن القليل من الأعمال الصالحة ما لا يتيسر لغيره من العمل الكثير فالزيادة مجازية؛ لأنه يستحيل في الآجال الزيادة الحقيقية.

قال الطيبي: اعلم أن الله تعالى إذا علم أن زيداً يموت سنة خمس مائة استحال أن يموت قبلها أو بعدها فاستحال أن تكون الآجال التي عليها علم الله تزيد أو تنقص فتعين تأويل الزيادة أنها بالنسبة إلى ملك الموت أو غيره ممن وكل بقبض الأرواح، وأمره بالقبض بعد آجال محدودة، فإنه تعالى بعد أن يأمره بذلك أو يثبت في اللوح المحفوظ ينقص منه أو يزيد على ما سبق علمه في كل شيء وهو بمعنى قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] وعلى ما ذكر يحمل قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] فالإشارة بالأجل الأول إلى ما في اللوح المحفوظ، وما عند ملك الموت وأعوانه، وبالأجل الثاني إلى ما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] والحاصل: أن القضاء المعلق يتغير. وأمَّا القضاء المبرم فلا يبدل ولا يغير، انتهى.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في القدر. وقال: حديث حسن غريب. قال الشوكاني: وصححه ابن حبان ولم يصححه الترمذي؛ لأن في إسناده أبا مودود البصري واسمه فضة بكسر أوله وتشديد المعجمة. قال أبو حاتم: ضعيف. قلت: فضة أبو مودود بصري مشهور بكنيته. قال الحافظ في «التقريب»: فيه لين. قال الشوكاني: وأخرجه أيضاً الطبراني في «الكبير» والضياء في «المختارة»، ومثله حديث ثوبان

الذي أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني في «الكبير» والحاكم في «المستدرک» (ج ١ ص ٤٩٣) وابن حبان في «صحيحه»: «لَا يَرُدُّ الْقُدْرَ إِلَّا الدُّعَاءُ وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرُّ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَرِّمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ»، انتهى. قلت: حديث ثوبان أخرجه أيضاً ابن ماجه في السنة والفتن. قال في «الزوائد»: سألت شيخنا أبا الفضل العراقي عن هذا الحديث فقال: حسن. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد وأقره الذهبي.

٢٢٥٦ - [١٢] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ، فَعَلَيْكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِالدُّعَاءِ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٢٥٦ - قوله: (إِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ)، أي: من بلاء نزل بالرفع إن كان معلّقاً وبالصبر إن كان محكّماً فيسهل عليه تحمل ما نزل به فيصبره، أو يرضيه به حتى لا يكون في نزوله متمنّياً خلاف ما كان، بل يتلذذ بالبلاء كما يتلذذ أهل الدنيا بالنعماء. (وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ)، أي: بأن يصرفه عنه ويدفعه منه، أو يمدّه قبل النزول بتأييد من عنده يخف معه أعباء ذلك إذ أنزل به. (فَعَلَيْكُمْ)، أي: إذا كان هذا شأن الدعاء فالزموا. (عِبَادَ اللَّهِ)، أي: يا عباد الله. (بِالدُّعَاءِ)؛ لأنه من لوازم العبودية التي هي القيام بحق الربوبية.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الدعوات، وكذا الحاكم (ج ١ ص ٤٩٣) كلاهما من رواية عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر. قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي وهو ضعيف في الحديث، قد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه، انتهى. والحديث قال الحافظ في «الفتح»: في سنده لين. وسكت عنه الحاكم. وقال الذهبي في «مختصره»: قلت: عبد الرحمن واه، وقال المنذري في «الترغيب»: هو ذاهب الحديث.

٢٢٥٧ - [١٣] وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

الشرح

٢٢٥٧ - قوله: (وَرَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٥ ص ٢٣٤). (عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ)، وكذا الطبراني كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي عن شهر بن حوشب عن معاذ بلفظ: «لَنْ يَنْفَعَ حَذْرٌ مِنْ قَدَرٍ، وَلَكِنْ الدُّعَاءُ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ فَعَلَيْكُمْ بِالدُّعَاءِ عِبَادَ اللَّهِ»، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠ ص ١٤٦): شهر بن حوشب لم يسمع من معاذ ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز ضعيفة، انتهى. قلت: ورواه أيضاً البزار عن معاذ بن جبل، وفيه: إبراهيم بن خيثم وهو متروك، ورواه البزار أيضاً والطبراني في «الأوسط» والحاكم (ج ١ ص ٤٩٢) عن عائشة.

قال الحاكم: صحيح الإسناد. وتعقبه الذهبي: بأن زكريا ابن منظور أحد رجاله مجمع على ضعفه. وقال الهيثمي (ج ٧ ص ٢٠٩، ج ١٠ ص ١٤٦): زكريا بن منظور وثقه أحمد بن صالح المصري وضعفه الجمهور وبقية رجاله ثقات. (وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا)، أي: حديث ابن عمر. (غَرِيبٌ) ومع غرابته فهو ضعيف كما تقدم.



٢٢٥٨ - [١٤] وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْعُو بِدُعَاءٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ، أَوْ كَفَّ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهُ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ، أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٢٥٨ - قوله: (إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ)، أي: إن جرى في الأزل، تقدير: إعطائه ما سأل. (أَوْ كَفَّ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهُ)، أي: دفع عنه من البلاء عوضاً مما منع قدر مسئوله إن لم يجز التقدير. قال الطيبي: فإن قلت: كيف مثل جلب النفع بدفع الضرر؟ وما وجه التشبيه؟ قلت: الوجه ما هو السائل مفتقر إليه وما هو ليس مستغني عنه. وقال ابن حجر: أي: يدفع الله عنه سوءاً تكون الراحة في دفعه بقدر الراحة التي تحصل له لو أعطى ذلك المسئول فالمثلية باعتبار الراحة في دفع ذلك وجلب هذا. (مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ)، أي: بمعصية. (أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ) تخصيص بعد تعميم.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) لم يحكم الترمذي عليه بشيء من الصحة أو الضعف وفي سنده ابن لهيعة، وفي الباب عن عبادة بن الصامت. أخرجه الترمذي وصححه هو والحافظ في «الفتح»، ونسبه المنذري والحافظ للحاكم أيضاً، وعن أبي سعيد أخرجه أحمد، وسيأتي في الفصل الثالث وعن أبي هريرة أخرجه أحمد. قال المنذري: بإسناد لا بأس به والترمذي والحاكم، وقال: صحيح الإسناد.



٢٢٥٩ - [١٥] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ، وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ انْتِظَارُ الْفَرَجِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٢٥٩ - قوله: (وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة عندنا، وهكذا وقع في «الترغيب» للمنذري و«الجامع الصغير» و«كنز العمال». قال القاري: وفي نسخة، يعني: من «المشكاة» أبي مسعود بآلياء بدل النون، انتهى. وهكذا وقع في «جامع الأصول» للجزري (ج ٥ ص ١٩) وهو غلط من الناسخ والصواب ابن مسعود فإن الحديث من مسند عبد الله بن مسعود كما وقع مصرحاً بذلك في «جامع الترمذي»، وهكذا ذكره الحافظ في «الفتح». (سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ)، أي: بعض فضله فإن فضله واسع وليس هناك مانع.

(فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ)، أي: من فضله. وقال الطيبي: أي: لا يمنعكم شيء من السؤال فإن الله يحب أن يسأل من فضله؛ لأن خزائنه ملأى لا تغنيها نفقة سحاء الليل والنهار فلما حثَّ على السؤال، هذا الحث البليغ وعلم أن بعضهم يمتنع من الدعاء لاستبطاء الإجابة قال: (وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ انْتِظَارُ الْفَرَجِ)، أي: إذا سألتهم وأبطئت عنكم الإجابة فلا تضجروا؛ لأن انتظار الفرج من أفضل العبادات، والفرج بفتحيتين بالفارسية كشايس، يقال: فرج الله الغم عنه، أي: كشفه وأذهبه.

قال القاري: انتظار الفرج، أي: ارتقاب ذهاب البلاء والحزن بالصبر وترك الشكاية إلى غيره تعالى، وكونه أفضل العبادات؛ لأن الصبر في البلاء انقياد للقضاء. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وأخرجه أيضاً ابن مردويه وابن أبي الدنيا كلهم من طريق حماد بن واقد عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله. (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) ليست هذه الجملة في نسخ الترمذي الموجودة عندنا، بل فيها بعد

تمام الحديث. هكذا روى حماد بن واقد هذا الحديث وحماد بن واقد ليس بالحافظ وروى أبونعيم - الفضل بن دكين - هذا الحديث عن إسرائيل عن حكيم ابن جبير عن رجل عن النبي ﷺ، وحديث أبي نعيم أشبه أن يكون أصح، انتهى كلام الترمذي.

قلت: حماد بن واقد العيشي أبو عمرو الصفار البصري، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: قال ابن معين: ضعيف. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: لين الحديث. له عند الترمذي حديث واحد وهو في انتظار الفرج وأعلّه، انتهى مختصراً. وإنما رجح الترمذي حديث أبي نعيم؛ لأن أبا نعيم وهو الفضل بن دكين ثقة ثبت. وأمّا حماد بن واقد فضعيف كما عرفت آنفاً والرجل المبهم في طريق أبي نعيم يحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني يكون هذا الطريق مراسلاً، وفي الباب عن أنس بلفظ: «إِنَّ أَفْضَلَ الْعِبَادَةِ انْتِظَارُ الْفَرَجِ» أخرجه البزار. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠ ص ١٤٧): وفيه من لم أعرفه.

٢٢٦٠ - [١٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

يَسْأَلَ اللَّهَ يَغْضَبَ عَلَيْهِ».

الشرح

٢٢٦٠ - قوله: (مَنْ لَمْ يَسْأَلَ اللَّهَ يَغْضَبَ عَلَيْهِ)؛ لأن ترك السؤال تكبر واستغناء، وهذا لا يجوز للعبد، ولنعم ما قيل:

اللَّهُ يَغْضَبُ إِنْ تَرَكْتَ سُؤَالَهُ وَتَرَى ابْنَ آدَمَ حِينَ يُسْأَلُ يَغْضَبُ

وقال الطيبي: وذلك؛ لأن الله يحب أن يسأل من فضله فمن لم يسأل الله يبعثه، والمبغوض مغضوب عليه، انتهى. قال الحافظ: ويؤيده حديث ابن مسعود رفعه: «سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ»، أخرجه الترمذي، وفي

الحديث: دليل على أن الدعاء من العبد لربه من أهم الواجبات وأعظم المفروضات؛ لأن تجنب ما يغضب الله منه لا خلاف في وجوبه.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وأخرجه أيضًا أحمد والبخاري في الأدب المفرد وابن ماجه والبخاري والحاكم (ج ١ ص ٤٩١) وابن أبي شيبة كلهم من رواية أبي صالح الخوزي بضم الخاء المعجمة وسكون الواو ثم زاي عن أبي هريرة، وهذا الخوزي مختلف فيه ضعفه ابن معين وقواه أبو زرعة، وظن الحافظ ابن كثير أنه أبو صالح السمان فجزم بأن أحمد تفرد بتخريجه وليس كما قال، فقد جزم شيخه المزي في الأطراف بأن أبا صالح هو الخوزي وقع في رواية البخاري والحاكم عن أبي صالح الخوزي سمعت أبا هريرة كذا في «الفتح» (ج ٢٦ ص ١٩، ٢٠).

٢٢٦١ - [١٧] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فُتِحَ لَهُ مِنْكُمْ بَابُ الدُّعَاءِ، فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ، وَمَا سُئِلَ اللَّهُ شَيْئًا - يَعْنِي: أَحَبَّ إِلَيْهِ - مِنْ أَنْ يُسْأَلَ الْعَافِيَةَ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٢٦١ - قوله: (مَنْ فُتِحَ) بصيغة المفعول. (لَهُ مِنْكُمْ بَابُ الدُّعَاءِ)، أي: بأن وفق؛ لأن يدعو الله كثيرًا مع وجود شرائطه و حصول آدابه. (فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ)، يعني: أنه يجاب لمسئوله تارة ويدفع عنه مثله من سوء أخرى كما في رواية ابن أبي شيبة: «فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْإِجَابَةِ»، وفي رواية الحاكم: «فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ»، ورواية الكتاب أعم وأشمل.

(وَمَا سُئِلَ) بصيغة المجهول. (اللَّهُ) بالرفع نائب الفاعل. (شَيْئًا) وفي رواية الحاكم: «وَلَا يُسْأَلُ اللَّهُ عَبْدٌ شَيْئًا»، (يَعْنِي: أَحَبَّ إِلَيْهِ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة، وهكذا في «المصابيح» و«جامع الترمذي» وهكذا نقله المنذري في «الترغيب»، أي: بزيادة لفظة (يَعْنِي) قبل (أَحَبَّ)، ولا توجد هذه اللفظة في «جامع الأصول» و«الحسن» و«الكنز» و«تحفة الذاكرين» وليست أيضًا في رواية الحاكم.

قال الطيبي: (أَحَبَّ إِلَيْهِ) تقييد للمطلق بـ(يَعْنِي) وفي الحقيقة صفة (شَيْئًا)، انتهى. قلت: قوله: (يَعْنِي) من كلام بعض الرواة وذكر ذلك؛ لأنه لم يحفظ ولم يستحضر لفظ الحديث بعد قوله: (شَيْئًا) فرواه بالمعنى، فما بعد يعني نقل ورواية بالمعنى، و (شَيْئًا) مفعول مطلق، و (أَحَبَّ إِلَيْهِ) صفته، وإن في قوله: (مَنْ أَنْ يَسْأَلَ الْعَافِيَةَ) مصدرية، والمعنى: ما سئل الله سؤالاً أحب إليه من سؤال العافية، ويجوز أن يكون (شَيْئًا) مفعولاً به، أي: ما سئل الله مسؤلاً أحب إليه من العافية وزيد أن يسأل اهتماماً بشأن المسئول وللإيذان بأن الأحب إليه سؤال العافية لا ذاتها.

قال الطيبي: إنما كانت العافية أحب؛ لأنها لفظة جامعها لخير الدارين من الصحة في الدنيا والسلامة فيها. وفي الآخرة؛ لأن العافية أن يسلم من الأسقام والبلايا وهي الصِّحَّة ضد المرض، انتهى. وقيل: المراد بالعافية السلامة عن جميع الآفات الظاهرة والباطنة في الدنيا والآخرة.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وكذا الحاكم (ج ١ ص ٤٩٨) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي المليكي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال الترمذي: حديث غريب، والمليكي ضعيف في الحديث. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد وتعقبه الذهبي بأن المليكي ضعيف. وقال المنذري: هو ذاهب الحديث. وقال الحافظ: في سنده لين. وقد صحَّحه مع ذلك الحاكم.

٢٢٦٢ - [١٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ لَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ، فَلْيُكْثِرِ الدُّعَاءَ فِي الرَّخَاءِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٢٦٢ - قوله: (مَنْ سَرَّهُ)، أي: أعجبه وأوقعه في الفرح والسرور. (أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ لَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ) جمع الشديدة وهي الحادثة الشاقة. وقال الجزري:

الشديدة كل ما يمر بالإنسان من مصائب الدنيا، وفي الترمذي زيادة: «وَالْكَرْبِ» بضم الكاف وفتح الراء جمع الكربة، وهي الغم الذي يأخذ بالنفس لشدة. (فَلْيُكْثِرْ) أمر من الإكثار.

(الدُّعَاءُ فِي الرِّخَاءِ) بفتح الراء والخاء المعجمة ممدود، أي: في حالة الصحة والفراغ والعافية. قال الجزري: الرخاء السعة في العيش وطيبه وهو ضد الشدة، انتهى. والمعنى: فليأزم الدعاء في حال الصحة والرفاهية والسلامة من المحن، فَإِنَّ من شيمة المؤمن الحازم أن يريش السهم قبل أن يرمي ويلتجئ إلى الله قبل مس الاضطرار إليه بخلاف الكافر والفاجر كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوًا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾ الآية [الزمر: ٨] وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَّسِّهِ كَذَلِكَ زَيْنَ لِّلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٢].

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وكذا الحاكم (ج ١ ص ٥٤٤)، وقال: حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. قال المنذري في «الترغيب»: ورواه الحاكم من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان، وقال في كل منهما: صحيح الإسناد.

٢٢٦٣ - [١٩] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءَ مَنْ قَلْبٌ غَافِلٌ لَّاهٍ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٢٦٣ - قوله: (وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ)، المراد: ملزومه، أي: ادعوا الله، والحال أنكم ملتبسون بالصفات التي هي سبب في الإجابة. قال التوربشتي: أي: كونوا عند الدعاء على حالة تستحقون فيها الإجابة وذلك إتيان المعروف واجتناب المنكر وغير ذلك من مراعاة أركان الدعاء وآدابه حتى تكون الإجابة على قلوبكم

أغلب من الرداء، والمراد: ادعوه معتقدين لوقوع الإجابة؛ لأنَّ الدَّاعي إذا لم يكن متحققاً في الرجاء لم يكن رجاءه صادقاً، وإذا لم يكن الرجاء صادقاً لم يكن الدعاء خالصاً والداعي مخلصاً، فإنَّ الرجاء هو الباعث على الطلب ولا يتحقق الفرع إلا بتحقيق الأصل. وقيل: لا بد من اجتماع المعنيين إذ كل منهما مطلوب لرجاء الإجابة.

وقال المظهر: المعنى: ليكن الداعي ربه على يقين بأنَّ الله تعالى يجيبه؛ لأنَّ رد الدعاء إما لعجزه في إجابته، أو لعدم كرمه في المدعو، أو لعدم علم المدعو بدعاء الداعي، وهذه الأشياء منتفية عن الله تعالى فإنَّ الله جل جلاله عالمٌ كريمٌ قادرٌ لا مانع له من الإجابة، فإذا علم الداعي أنه لا مانع لله في إجابة الدعاء فليكن موقناً بالإجابة. فإن قيل: قد قلتم: إنَّ الداعي ليكن موقناً بالإجابة واليقين إنما يكون إذا لم يكن الخلاف في ذلك الأمر، ونحن قد نرى بعض الدعاء يستجاب وبعضها لا يستجاب فكيف يكون للداعي يقين. قلنا: الداعي لا يكون محروماً عن إجابة الدعاء البتة؛ لأنه يعطى ما يسأل وإن لم يكن إجابته مقدراً في الأزل لا يستجاب دعاؤه فيما يسأل، ولكن يدفع عنه السوء مثل ما يسأل كما جاء في الحديث أو يعطى عوض ما يسأل يوم القيامة من الثواب والدرجة؛ لأنَّ الدعاء عبادة ومن عمل عبادة لا يجعل محروماً من الثواب، انتهى. (مَنْ قَلْبٌ غَافِلٌ) بالإضافة وتركها، أي: معرض عن الله أو عملاً يسأله. (لَا هِ مِنْ اللّٰهُ، أَي: لَا عِبَ بِمَا سَأَلَهُ أَوْ مُشْتَغَلٌ بِغَيْرِ اللّٰهِ، وهذا عمدة آداب الدعاء ولهذا خص بالذكر.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ١ ص ٤٩٣) وفي سندهما صالح بن بشير بن وداع البصري القاص الزاهد المعروف بالمرى بضم الميم وتشديد الراء وهو ضعيف. (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، وقال الحاكم: حديث مستقيم الإسناد تفرد به صالح المرى وهو أحد زهاد أهل البصرة. قال المنذري: لا شك في زهده لكن تركه أبو داود والنسائي، انتهى. قلت: وقال البخاري: منكر الحديث، وضعفه الجمهور. وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمرو أنَّ رسول الله قال: «الْقُلُوبُ أَوْعِيَّةٌ وَبَعْضُهَا أَوْعَى مِنْ بَعْضٍ فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ ﷻ أَتَيْهَا النَّاسُ فَاسْأَلُوهُ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ لِعَبْدٍ دَعَاؤَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ غَافِلٍ»،

أخرجه أحمد (ج ٢ ص ١٧٧) وحسن المنذري والهيثمي إسناده، ويؤيده ما روى الطبراني من حديث ابن عمر بنحو ذلك. قال الهيثمي (ج ١٠ ص ١٤٨) بعد ذكره: وفيه بشير بن ميمون الواسطي وهو مجمع على ضعفه.

٢٢٦٤ - [٢٠] وَعَنْ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَاسْأَلُوهُ بِطُيُونٍ أَكْفَكُمُ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا». [رواه أبو داود]

الشرح

٢٢٦٤ - قوله: (وَعَنْ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ) بفتح الياء السكوني بفتح السين. قال في «التقريب»: صحابي قليل الحديث، انتهى. وقال سلمان بن عبد الحميد شيخ أبي داود: لمالك بن يسار عندنا صحبة. قال المنذري في «مختصر السنن» والحافظ في «الإصابة» وفي نسخة من «السنن»: ما لمالك بزيادة ما النافية. وقال أبو القاسم البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث ولا أدري له صحبة أو لا، انتهى. وقال المصنف: قد اختلف في صحبته. (إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ) شيئاً من جلب نفع.

(فَاسْأَلُوهُ بِطُيُونٍ أَكْفَكُمُ) جمع الكف، أي: مع رفعها إلى السماء. (وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا)، قال ابن حجر: لأنَّ اللائق لطالب شيء يناله أن يمدَّ كفه إلى المطلوب ويسطها متضرعاً ليملاها من عطائه الكثير المؤذن به رفع اليدين إليه جميعاً، أمّا من سأل رفع شيء وقع به من البلاء، فالسنة أن يرفع إلى السماء ظهر كفيه اتِّباعاً له عليه الصلاة والسلام وحكمته التفاؤل في الأول: بحصول المأمول، وفي الثاني: بدفع المحذور، انتهى. قلت: يدل على هذا الفرق ما ذكرنا في (ج ٢ ص ٣٩٤) من حديث السائب بن خلاد عن أبيه: أن النبي ﷺ كان إذا سأل جعل باطن كفيه إليه، وإذا استعاذ جعل ظاهرهما إليه أخرجه أحمد وفي إسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور. وقيل: جعل ظهر الكف فوق بطنها مخصوص بالاستسقاء كقلب الرداء. واستدل لذلك بما تقدم في الاستسقاء من حديث أنس، أن النبي ﷺ استسقى فأشار

بظهر كفيه إلى السماء رواه مسلم، وفيه: أنه ليس فيه ما يدل على اختصاص ذلك بالاستسقاء، وفي الباب عن أبي بكرة أخرجه الطبراني، قال الهيثمي (ج ١٠ ص ١٦٩): ورجاله رجال الصحيح غير عمار بن خالد الواسطي وهو ثقة.

٢٢٦٥- [٢١] وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «سَلُّوا اللَّهَ يَبْطُونِ أَكْفَكُمْ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا، فَإِذَا فَرَعْتُمْ فَاْمَسَّحُوا بِهَا وُجُوهَكُمْ». [رَوَاهُ دَاوُدُ]

الشرح

٢٢٦٥- قوله: (وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ)، إلخ. أي: زاد في حديث ابن عباس بعد قوله: (بِظُهُورِهَا فَإِذَا فَرَعْتُمْ فَاْمَسَّحُوا بِهَا وُجُوهَكُمْ)، (قَالَ)، أي: رسول الله ﷺ: (سَلُّوا اللَّهَ يَبْطُونِ أَكْفَكُمْ)؛ لأن هذه هيئة السائل الطالب المنتظر للأخذ إذ عادة من طلب شيئاً من غيره أن يمد يده إليه ليضع ما يعطيه له فيها.

(فَإِذَا فَرَعْتُمْ)، أي: من الدعاء. (فَاْمَسَّحُوا بِهَا)، أي: بأكفكم. (وُجُوهَكُمْ)، فإنها تنزل عليها آثار الرحمة فتصل بركتها إليها. قال في اللمعات: أي: تبركاً بما فاض من أنوار الإجابة وإيصالها إلى الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأقربها أولى، انتهى. وفيه: استحباب مسح اليدين بالوجه عقب الدعاء. واتفقوا على ذلك خارج الصلاة. وأمّا في الصلاة؛ فقال البيهقي (ج ٢ ص ٢١٢) بعد رواية أثر عمر في رفع اليدين في القنوت: أمّا مسح اليدين بالوجه عند الفراغ من الدعاء فليست أحفظه عن أحد من السلف في دعاء القنوت، وإن كان يُروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة، وقد روي فيه عن النبي ﷺ حديث فيه ضعف - يشير إلى حديث ابن عباس - وهو مستعمل عند بعضهم خارج الصلاة، وأمّا في الصلاة فهو عمل لم يثبت بخبر صحيح ولا أثر ثابت ولا قياس. فالأولى أن يفعله ويقتصر على ما فعله السلف ﷺ من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة، انتهى.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) فِي أَوَاخِرِ الصَّلَاةِ. وَحَدِيثُ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ أَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَابْنُ السَّكَنِ وَالْمَعْمَرِيُّ فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» وَابْنُ قَانِعٍ كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ الْحَضْرَمِيِّ الشَّامِيِّ عَنْ شَرِيحِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي ظَبْيَةَ عَنْ أَبِي بَحْرِيَّةٍ عَنْهُ. وَقَدْ اقْتَصَرَ أَبُو دَاوُدَ عَلَى ذِكْرِ كَلَامِ شَيْخِهِ فِي مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ. وَنَقَلَ الْمُنْذَرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ اخْتِلَافَ النُّسَخَةِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ وَكَلَامِ الْبَغْوِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ - رَاوِيَ الْحَدِيثَ عَنْ ضَمْضَمٍ - وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَصَحَّحَ بَعْضُهُمْ رِوَايَتَهُ عَنِ الشَّامِيِّينَ، وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا ضَمْضَمُ بْنُ زُرْعَةَ الْحَضْرَمِيِّ وَهُوَ شَامِيٌّ وَثِقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، انْتَهَى. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ كُلِّهَا وَاهِيَةً، وَهَذَا الطَّرِيقُ أَمْثَلُهَا وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا، انْتَهَى. قُلْتُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَعْقُوبَ ابْنِ إِسْحَاقَ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ» فِي تَرْجُمَتِهِ: وَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ. وَقَالَ فِي «مُبْهَمَاتِهِ»: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَعْقُوبَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ يُقَالُ هُوَ أَبُو الْمَقْدَامِ هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ. وَقَالَ فِي «مُبْهَمَاتِ التَّهْذِيبِ»: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ بِرِوَايَةِ أَبِي الْمَقْدَامِ هِشَامِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَأَبُو الْمَقْدَامِ هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ. وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي الدَّعَاءِ وَالْحَاكِمُ (ج ١ ص ٥٣٦) مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، وَصَالِحٌ هَذَا ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢١٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ ثُمَّ نَقَلَ كَلَامَ أَبِي دَاوُدَ الْمَتَقَدِّمِ.



٢٢٦٦ - [٢٢] وَعَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِّيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ، إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ]

الشرح

٢٢٦٦ - قوله: (إِنَّ رَبَّكُمْ)، هذا لفظ أبي داود، وللترمذي والبيهقي: «إِنَّ اللَّهَ»، (حَيِّيٌّ) بكسر الياء الأولى وتشديد الثانية فعيل من الحياء، أي: كثير الحياء ووصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق له كسائر صفاته نؤمن بها ولا نكيفها. (كَرِيمٌ)، هو الذي يعطي من غير سؤال فكيف بعده. وقيل: الكريم هو الجواد المعطي الذي لا ينفد عطاؤه وهو الكريم المطلق.

(يَسْتَحْيِي) عينه ولا مة حرفا علة. (مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ)، ولفظ الترمذي والبيهقي: «يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ»، (أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا) بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء، أي: خاليتين فارغتين يقال: صِفْرُ الشَّيْءِ بكسر الفاء، أي: خلا، والمصدر الصفر بالتحريك ولا يدخلون فيه تاء التأنيث، بل يستعملونه على صيغته هذه في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع، وزاد في رواية الترمذي والبيهقي: «خَائِئِنِّي»، من الخيبة وهو الحرمان. وفي الحديث: دلالة على استحباب رفع اليدين في الدعاء ويكونان مضمومتين، لما روى الطبراني في «الكبير» عن ابن عباس: كان رسول الله ﷺ إذا دعا ضَمَّ كَفَّيْهِ وجعل بطونهما مما يلي وجهه. ذكره ابن رسلان، كذا في «السراج المنير». وقال في هامش «تحفة الذاكرين» نقلاً عن «عدة الحصن الحصين» بعد ذكر حديث ابن عباس هذا: وسنده ضعيف، انتهى. وقد ورد في رفع الأيدي عند الدعاء أحاديث كثيرة صحيحة صريحة كما ذكرها شيخنا في «شرح الترمذي» في باب: ما يقول إذا سلم، والحافظ في الفتح في باب: رفع الأيدي في الدعاء من كتاب الدعوات، والجمع

بين هذه الأحاديث وبين ما تقدم من حديث أنس أنه لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من دعاؤه إلا في الاستسقاء رواه الشيخان بأن المنفي صفة خاصة لا أصل الرفع.

قال الحافظ: ما حاصله: إن الرفع في الاستسقاء يخالف غيره إمّا بالمبالغة إلى أن تصير اليدان حذو الوجه مثلاً، وفي الدعاء إلى حذو المنكبين، ولا يعكر على ذلك إنه ثبت في كل منهما حتى يرى بياض إبطيه بل يجمع بأن تكون رؤية البياض في الاستسقاء أبلغ منها في غيره. وأما إن الكفين في الاستسقاء يليان الأرض وفي الدعاء يليان السماء. **قال المنذري:** وبتقدير تعذر الجمع فجانب الإثبات أرجح، انتهى.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الدعوات. (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة. (وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ)، وكذا في «السنن الكبرى» (ج ٢ ص ٢١١) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ٤٣٨) وابن ماجه وابن حبان والحاكم (ج ١ ص ٤٩٧ - ٥٣٥) قال الترمذي: حديث حسن غريب. وروى بعضهم ولم يرفعه. وقال البيهقي: رفعه جعفر بن ميمون بياع الأنماط عن أبي عثمان النهدي عن سلمان هكذا، ووقفه سليمان التيمي عن أبي عثمان في إحدى الروايتين عنه. قلت: رواه أحمد والحاكم موقوفاً ومرفوعاً، وقال الحاكم: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي وسكت عنه أبو داود.

وقال الحافظ في «الفتح»: سنده جيد. قال الحاكم: وله شاهد بإسناد صحيح من حديث أنس بن مالك ثم رواه نحو حديث سلمان. قال المنذري: في تصحيح سنده نظر. وقال الذهبي: عامر بن يساف - أحد رواة حديث أنس - ذو منكير، انتهى. قلت: ونسب في «الكتز» (ج ١ ص ١٦٩) حديث أنس إلى عبد الرزاق وأبي يعلى أيضاً.



٢٢٦٧ - [٢٣] وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَحْطُطْهُمَا، حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ.
[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٢٦٧ - قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ)، قيل: حكمة الرفع إلى السماء: إِنَّهَا قِبْلَةُ الدُّعَاءِ، ومهبط الرزق والوحي، وموضع الرحمة والبركة. (لَمْ يَحْطُطْهُمَا) بضم الحاء المهملة ونصب الطاء المشددة، أي: لم يضعهما. (حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ)، وذلك على طريق التيمن والتفائل فكأنه يشير إلى أن كفيه ملئتا من البركات السماوية والأنوار الإلهية فهو يفيض منها على وجهه الذي هو أولى الأعضاء بالكرامة قاله التوريشتي. وقال في «السبل»: في الحديث: دليل على مشروعية مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء. وقيل: وكأن المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردهما صفراً، فكان الرحمة أصابتهما فناسب إفاضة ذلك على الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأحقها بالتكريم، انتهى.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ١ ص ٥٣٦) كلاهما من طريق حماد بن عيسى الجهني عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر. قال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى وقد تفرد به وهو قليل الحديث. وقد حدث عنه الناس وحنظلة ابن أبي سفيان ثقة، وثقه يحيى القطان، انتهى. قلت: حماد هذا ضعيف ضعفه أبوحاتم وأبو داود والدارقطني. وقال ابن ماكولا: ضعفوا أحاديثه، كذا في «تهذيب التهذيب»، والحديث سكت عنه الحاكم والذهبي. وقال النووي في «الأذكار» (ص ٢٩٤): في إسناده ضعف، وأما قول الحافظ عبد الحق، إن الترمذي قال فيه: إنه حديث صحيح فليس في النسخ المعتمدة من الترمذي أنه صحيح بل قال: حديث غريب، انتهى.

٢٢٦٨ - [٢٤] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَحِبُّ
[رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] الْجَوَامِعَ مِنَ الدَّعَاءِ، وَيَدْعُ مَا سِوَى ذَلِكَ.

الشرح

٢٢٦٨ - قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَحِبُّ)، أي: يحب. (الْجَوَامِعَ مِنَ الدَّعَاءِ)، أي: الجامعة لخير الدنيا والآخرة، وقيل: هي ما كان لفظه قليلاً، ومعناه: كثيراً شاملاً لأموال الدنيا والآخرة كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]، ومثل: الدعاء بالعافية في الدنيا والآخرة. وقيل: هي الجامعة للتحميد والصلاة وجميع آداب الدعاء. وقيل: هي ما يجمع الأغراض الصالحة والمقاصد الصحيحة.

(وَيَدْعُ) أي: يترك. (مَا سِوَى ذَلِكَ)، أي: من الأدعية في غالب الأحيان. (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) في آخر الصلاة، وسكت عنه هو والمنذري، وأخرجه الحاكم (ج ١ ص ٥٣٩)، وقال: حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

٢٢٦٩ - [٢٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ
[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ] أَسْرَعَ الدَّعَاءُ إِجَابَةً، دَعْوَةٌ غَائِبٍ لِّغَائِبٍ».

الشرح

٢٢٦٩ - قوله: (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بالواو. (إِنْ أَسْرَعَ الدَّعَاءُ إِجَابَةً) تمييز، وهذا لفظ أبي داود ولترمذي: «مَا دَعْوَةٌ أَسْرَعَ إِجَابَةً مِنْ دَعْوَةِ غَائِبٍ لِّغَائِبٍ»، (دَعْوَةٌ غَائِبٍ لِّغَائِبٍ)، معناه: في غيبة المدعو له، أو في سره كأنه من وراء معرفته، أو معرفة الناس. روى الخرائطي في «مكارم الأخلاق» عن يوسف

(٢٢٦٨) أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٢) فِي الصَّلَاةِ عَنْ عَائِشَةَ.

(٢٢٦٩) أَبُو دَاوُدَ (١٥٣٥) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٨٠) فِي الدَّعَوَاتِ عَنِ ابْنِ عَمْرٍو.

ابن أسباط قال: مكثت دهرًا وأنا أظن هذا الحديث، إذا كان غائبًا عن شخصه ثم نظرت فيه، فإذا هو لو كان على المائدة وهو لا يسمع كان غائبًا، وخص حالة الغيبة بالذكر؛ للبعد عن الرياء والأغراض الفاسدة المنقصة من الأجر، فإنه في حالة الغيبة يتمحض الإخلاص ويصح قصد وجه الله تعالى بذلك فيوافقه الملك فيدعو له بمثل ذلك، ويؤمن على دعائه، كما تقدم دعاؤه أقرب إلى الإجابة؛ لأنَّ الملك معصوم. وفي الحديث: الحث على الدعاء للمؤمنين بظهر الغيب.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في البر والصلة. (وَأَبُو دَاوُدَ)، في أواخر الصلاة كلاهما من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص. قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه والإفريقي يضعف في الحديث، انتهى. وسكت عنه أَبُو دَاوُدَ، ونقل المنذري كلام الترمذي وأقره. قلت: والحديث أخرجه أيضًا البخاري في «الأدب المفرد» والطبراني في «الكبير»، وفي الباب أحاديث كثيرة؛ منها: حديث أبي الدرداء، وقد تقدم، ومنها: حديث عمران بن حصين أخرجه البزار، ومنها: حديث ابن عباس الآتي في آخر الباب، ومنها: حديث واثلة عند أبي نعيم في «الحلية».

٢٢٧٠ - [٢٦] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: اسْتَأَذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْعُمْرَةِ، فَأَذِنَ لِي، وَقَالَ: «أَشْرِكْنَا يَا أَخِي فِي دُعَايِكَ، وَلَا تَنْسَنَا». فَقَالَ: كَلِمَةً مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي بِهَا الدُّنْيَا.

{رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَانْتَهَتْ رَوَايَتُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا تَنْسَنَا»} {ضعيف}

الشرح

٢٢٧٠ - قوله: (اسْتَأَذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْعُمْرَةِ)، أي: من المدينة. قال ابن حجر: في قضاء عمرة كان نذرها في الجاهلية ذكره القاري. (فَأَذِنَ لِي)، أي: فيها. (أَشْرِكْنَا) يحتمل نون العظمة، وأن يريد نحن وأتباعنا. (يَا أَخِي) بالتصغير أو

(٢٢٧٠) أَبُو دَاوُدَ (١٤٩٨) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٦٢) فِي الدَّعَوَاتِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٨٩٤) فِي الْحَجِّ عَنْ عُمَرَ.

بدونه، والمراد بالتصغير: الاختصاص بالتلطف والتعطف لا التحقير. (في دُعَائِكَ)، في إظهار الخضوع والمسكنة في مقام العبودية بالتماس الدعاء ممن عرف له الهداية، وحث للأمة على الرغبة في دعاء الصالحين وأهل العبادة، وتنبه لهم أن لا يخصصوا أنفسهم بالدعاء، ولا يشاركوا فيه أقاربهم وأحباءهم لا سيما في مظان الإجابة، وتفخيم لشأن عمر، وإشادة بذكره في السامعين، وإرشاد إلى ما يحمي دعاءه من الرد.

(وَلَا تَنْسَنَا)، تأكيد، أو أراد به في سائر أحواله. (فَقَالَ)، قال القاري: عطف على (قَالَ: أَشْرِكْنَا)؛ لتعقيب المبين بالمبين، أي: قال عمر: (فَقَالَ)، بمعنى: تكلم النبي ﷺ. (كَلِمَةً)، وهي (أَشْرِكْنَا) أو (يَا أَخِي) بالإضافة إلى نفسه الشريفة أو (لَا تَنْسَنَا)، أو غير ما ذكر ولم يذكره توقيًا عن التفاخر ونحوه من آفات النفوس. (مَا يَسْرُنِي) بضم السين. (أَنَّ لِي بِهَا الدُّنْيَا) الباء للبدلية و(مَا) نافية، وإنَّ مع اسمه وخبره فاعل (يَسْرُنِي)، أي: لا يعجبني ولا يفرحني كون جميع الدنيا لي بدلها قاله القاري. قلت: وفي رواية أحمد: فقال عمر: ما أحب أن لي بها ما طلعت عليه الشمس لقوله: «يَا أَخِي».

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة. (وَالْتِّرْمِذِيُّ) في الدعوات وأخرجه أيضًا أحمد (ج ١ ص ٢٩) (ج ٢ ص ٥٩) وابن ماجه في فضل دعاء الحاج من كتاب الحج ونسبة في «التنقيح» لأبي داود الطيالسي، والبيهقي في «الشعب» أيضًا. (وَأَنْتَهَتْ رِوَايَتُهُ)، أي: الترمذي، وكذا رواية ابن ماجه. (عِنْدَ قَوْلِهِ: وَلَا تَنْسَنَا). والحديث صحيحه الترمذي وسكت عنه أَبُو دَاوُدَ. قلت: في سنده عندهم عاصم بن عبيد الله ابن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي وهو ضعيف، كما ستعرف. فالحديث ضعيف الإسناد.

قال المنذري بعد نقل تصحيح الترمذي: وفي إسناده عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة، انتهى. قلت: ضعفه ابن معين والنسائي وابن خراش وغيرهم. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ولا يحتج به. وقال ابن نمير وأبو حاتم والبخاري: منكر الحديث. وقال شعبة: كان عاصم لو قيل له: من بنى مسجد البصرة؟ لقال: فلان عن فلان عن النبي ﷺ.

وقال الدارقطني: مديني يترك وهو مغفل. وقال ابن حبان: كان سيء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ، فترك من أجل كثرة خطئه كذا في «تهذيب التهذيب».

٢٢٧١ - [٢٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ: الصَّائِمُ حِينَ يُفْطِرُ، وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ يَرْفَعُهَا اللَّهُ فَوْقَ الْغَمَامِ، وَتُفْتَحُ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَيَقُولُ الرَّبُّ: وَعِزَّتِي لَا نُنْصِرُكَ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ] {ضعيف}

الشرح

٢٢٧١ - قوله: (ثَلَاثَةٌ)، أي: أشخاص أو ثلاثة رجال. (الصَّائِمُ)، أي: منهم أو أحدهم الصائم. (حِينَ يُفْطِرُ)؛ لأنه بعد عبادة وحال تضرع ومسكنة. (وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ) بين رعيته. (وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ) كان مقتضى الظاهر أن يقول: والمظلوم، ولعله لما كانت المظلومية ليست بذاتها مطلوبة عدل عنه قاله القاري. وقال الطيبي: أي: دعوة الصائم ودعوة الإمام بدليل قوله: (وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ)، ويكون بدلا من (دَعْوَتُهُمْ)، وقوله: (يَرْفَعُهَا) حال كذا قيل، والأولى أن يكون أي: يرفعها خبرا لقوله: (وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ)، وقطع هذا القسم عن أخويه؛ لشدة الاعتناء بشأن دعوة المظلوم ولو فاجرا أو كافرا، وينصر هذا الوجه عطف قوله: (وَيَقُولُ الرَّبُّ) على قوله: ويفتح فإنه لا يلائم الوجه الأول؛ لأن ضمير يرفعها للدعوة حينئذ، لا لدعوة المظلوم كما في الوجه الأول. قال القاري: والظاهر: أن الضمير على الوجهين لدعوة المظلوم، وإنما بولغ في حقها؛ لأنه لما لحقته نار الظلم واحتترقت أحشاؤه خرج منه بالتضرع والانكسار، وحصل له حالة الاضطراب فيقبل دعاؤه، كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النمل: ٦٢].

(يَرْفَعُهَا اللَّهُ فَوْقَ الْغَمَامِ)، أي: تجاوز الغمام، أي: السحاب. (وَتُفْتَحُ)، أي: الله. (لَهَا)، أي: لدعوته. (أَبْوَابُ السَّمَاءِ) بالنصب على أن يفتح مذكر معلوم وبالرفع على أنه مؤنث مجهول. قيل: رفعها فوق الغمام وفتح أبواب السماء لها

(٢٢٧١) التِّرْمِذِيُّ (٣٥٩٨) فِي الدَّعَوَاتِ، وَابْنُ مَاجَهَ (١٧٥٢) فِي الصَّوْمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كناية عن سرعة القبول والوصول إلى مصعد الإجابة. (لَأَنْصُرَنَّكَ) بفتح الكاف، أي: أيها المظلوم. (وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ) الحين يستعمل لمطلق الوقت ولسته أشهر ولأربعين سنة، والمعنى: لا أضيع حقك ولا أريد دعاءك ولو مضى زمان طويل؛ لأنني حليم لا أعجل عقوبة العباد لعلهم يرجعون عن الظلم والذنوب إلى إرضاء الخصوم والتوبة، وفيه: إيماء إلى أنه تعالى يمهل ولا يهمل. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في موضعين: الأول: في باب صفة الجنة ونعيمها من طريق حمزة الزيات عن زياد الطائي عن أبي هريرة. وقال بعد روايته: هذا حديث ليس إسناده بذلك القوي، وليس هو عندي بمتصل، انتهى. قلت: زياد الطائي. قال الذهبي في «الميزان»: فيه لا يعرف. وقال الحافظ في «التقريب»: مجهول أرسل عن أبي هريرة، والثاني: في الدعوات في باب بعد باب، أي الكلام أحب إلى الله، من طريق سعدان القمي وهو صدوق عن أبي مجاهد سعد الطائي، وهو لا بأس به عن أبي مدلة بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام، وهو مقبول عن أبي هريرة، قال الترمذي: حديث حسن. ونسبه السيوطي في «الجامع الصغير» لأحمد أيضاً والشوكاني في «تحفة الذاكرين» لابن خزيمة وابن حبان أيضاً.

٢٢٧٢ - [٢٨] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ لَا شَكَّ فِيهِنَّ: دَعْوَةُ الْوَالِدِ، وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ]

الشرح

٢٢٧٢ - قوله: (ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ) مبتدأ، خبره. (مُسْتَجَابَاتٌ)، قال الطيبي: الحديث السابق ثلاثة، وفي هذا ثلاث دعوات؛ لأن الكلام على الأول في شأن الداعي وتحريه في طريق الاستجابة وما هي منوطة به من الصوم والعدل بخلاف الوالد والمسافر؛ إذ ليس عليهما الاجتهاد في العمل. (لَا شَكَّ فِيهِنَّ)، أي: في

(٢٢٧٢) أَبُو دَاوُدَ (١٥٣٦) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٠٢) فِي الْبِرِّ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٦٢) فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

استجابتهن وهو أكد من حديث «لا ترد». وإنما أكد به لالتجاء هؤلاء الثلاثة إلى الله تعالى بصدق الطلب ورقة القلب وانكسار الخاطر، قاله القاري.

(دَعْوَةُ الْوَالِدِ) أي: لولده أو عليه، ولم يذكر الوالدة؛ لأنَّ حقها أكد فدعاؤها أولى بالإجابة، وقوله: «دَعْوَةُ الْوَالِدِ» هذه رواية أبي داود، وكذا وقع في رواية لأحمد، ولفظ الترمذي: «دَعْوَةُ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ»، وهكذا وقع في أكثر روايات أحمد، وفي رواية «الأدب المفرد»: «دَعْوَةُ الْوَالِدَيْنِ عَلَى وَلَدَيْهِمَا»، وفي رواية ابن ماجه: «دَعْوَةُ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ»، وكذا وقع في رواية أبي داود الطيالسي.

(وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ) يحتمل أن تكون دعوته لمن أحسن إليه، وبالشكر لمن آذاه وأساء إليه؛ لأن دعاءه لا يخلو عن الرقة. (وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ)، أي: لمن ينصره ويعينه أو يسليه ويهون عليه، أو على من ظلمه بأي نوع من أنواع الظلم. وقال السندي: قوله: «دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ» أي: في حق الظالم، وأثر الاستجابة قد لا يظهر في الحال؛ لكون المجيب تعالى حكيمًا، انتهى. قال التوربشتي: اختص هؤلاء الثلاثة بإجابة الدعوة لانقطاعهم إلى الله؛ لصدق الطلب، ورقة القلب وانكسار البال وورثاة الحال. أمّا المسافر؛ فلأنه منقطع عن الوطن المألوف مفارق عمّا كان يستأنس به، مستشعر في سفره من طوارق الحدثان، فلا يخلو ساعتئذ عن الرقة والرجوع إلى الله بالباطن. وأمّا المظلوم، فإنه منقلب إلى ربه على صفة الاضطراب. وأمّا الوالد فإنه يدعو لولده على نعت الحنو والرقة، وإيثار الولد على نفسه بما يستطيع، فيخلص في دعائه مبلغ جهده.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في باب دعاء الوالدين في أوائل البر والصلة، وفي باب دعوة المسافر من أبواب الدعوات. وقال: حديث حسن. (وَأَبُو دَاوُدَ)، في أواخر الصلاة وسكت عنه، ونقل المنذري تحسين الترمذي وأقره. (وَأَبْنُ مَاجَهَ)، في الدعاء، وأخرجه أيضًا أحمد في مواضع، والبخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود الطيالسي، وفي الباب عن عقبة بن عامر الجهني عند الطبراني بإسناد جيد.



الفصل الثالث

٢٢٧٣ - [٢٩] عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ أَلْأَحَدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتُهُ كُلُّهَا، حَتَّى يَسْأَلَ شِسْعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ». {حسن}

الشرح

٢٢٧٣ - قوله: (حَاجَتُهُ) مفعول ثانٍ. (كُلُّهَا)، تأكيد لها، أي: جميع مقصوداته؛ إشعارًا بالافتقار إلى الاستعانة في كل لحظة ولمحة؛ ولأن خزائن الجود بيده، وَأَزِمَّتْهُ إِلَيْهِ ولا معطي إلا هو. (حَتَّى يَسْأَلَ)، أي: ربه، وفي بعض النسخ: «حَتَّى يَسْأَلَهُ». (شِسْعَ نَعْلِهِ) بكسر المعجمة وسكون المهملة، أي: شراكها. قال في المجمع: هو من سيور النعل ما يدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام، والزمام سير يعقد فيه الشسع. وقال الجزري: شسع النعل: سير من سيورها التي تكون على وجهها يدخل بين الإصبعين، انتهى. قال الطيبي: وهذا من باب التتميم؛ لأن ما قبله جيء في المهمات وما بعده في المتمات.

٢٢٧٤ - [٣٠] زَادَ فِي رِوَايَةٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ مُرْسَلًا: «حَتَّى يَسْأَلَهُ الْمَلَحَ، وَحَتَّى يَسْأَلَهُ شِسْعَهُ إِذَا انْقَطَعَ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ] {حسن}

الشرح

٢٢٧٤ - قوله: (زَادَ فِي رِوَايَةٍ) حق المصنف أن يقول: وفي رواية، أو يقول: رواه الترمذي، زاد في رواية قاله القاري. (عَنْ ثَابِتٍ) بن أسلم. (الْبُنَانِيُّ)

(٢٢٧٣) التِّرْمِذِيُّ (٣٦٨٢) عَنْ أَنَسٍ وَفِي رِوَايَةٍ مُرْسَلَةٌ: «حَتَّى يَسْأَلَهُ الْمَلَحَ».

(٢٢٧٤) التِّرْمِذِيُّ (٣٦٨٢).

بضم الموحدة وخفة النون الأولى وكسر الثانية منسوب إلى «بنانة»، اسم أم سعد ابن لؤي، وثابت هذا من ثقات التابعين وحكي عنه قال: صحبت أنسًا أربعين سنة. (مُرْسَلًا)، أي: مرفوعًا بحذف الصحابي. (حَتَّى يَسْأَلَهُ الْمَلِجُ)، ونحوه من الأشياء التافهة، وهذا هو القدر الزائد، وأمَّا قوله: «حَتَّى يَسْأَلَهُ شِسْعٌ نَعْلَهُ...» إلخ. فهو موجود في الروایتين، وإنما ذكره تنبيهًا على موضع الزائد. (حَتَّى يَسْأَلَهُ شِسْعُهُ)، فإنه لم ييسره لم يتيسر، ودفع به وبما قبله ما قد يتوهم من أن الدقائق لا ينبغي أن تطلب منه لحقارتها.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) الحديث الموصول رواه الترمذي عن أبي داود صاحب «السنن» عن قطن بن نسير البصري وهو صدوق يخطئ، كما في «التقريب» عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس. قال الترمذي: هذا حديث غريب، وروى غير واحد هذا الحديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت البناني عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه عن أنس، حدثنا صالح بن عبد الله، نا جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لَيْسَ أَلَا أَحَدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتُهُ حَتَّى يَسْأَلَهُ الْمَلِجَ وَحَتَّى يَسْأَلَهُ شِسْعُ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ»، وهذا أصح من حديث قطن عن جعفر بن سليمان، انتهى. يعني: أن حديث صالح بن عبد الله عن جعفر بن سليمان مرسلًا أصح من حديث قطن عن جعفر متصلًا؛ لأن صالح بن عبد الله أوثق من قطن، ومع ذلك قد تابع صالح بن عبد الله غير واحد. وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمة قطن ما لفظه: قال ابن عدي: حدثنا البغوي، ثنا القواريري، ثنا جعفر عن ثابت بحديث: «لَيْسَ أَلَا أَحَدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتُهُ كُلَّهَا»، فقال رجل للقواريري: إنَّ شيخًا يحدث به عن جعفر عن ثابت عن أنس. فقال القواريري: باطل. قال ابن عدي: وهو كما قال، انتهى.

قلت: حديث أنس نسبه السيوطي وغيره لابن حبان أيضًا ونسبه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠ ص ١٥٠) للبزار وفيه زيادة قوله: «حَتَّى يَسْأَلَهُ الْمَلِجَ»، قال الهيثمي: رواه الترمذي غير قوله: «وَحَتَّى يَسْأَلَهُ الْمَلِجَ»، ورجاله، أي: عند البزار رجال الصحيح غير سيار بن حاتم وهو ثقة. وفي الباب عن عائشة بلفظ: «سَلُوا اللَّهَ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الشَّيْءُ»، فَإِنَّ اللَّهَ إِنْ لَمْ يُسِّرْهُ لَمْ يَتَيْسَّرْ، قال الهيثمي: رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن عبيد الله بن المنادي وهو ثقة.

٢٢٧٥ - [٣١] وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدَّعَاءِ، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ.

الشرح

٢٢٧٥ - قوله: (وَعَنْهُ)، أي: عن أنس. (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدَّعَاءِ)، أي: في مواضع مخصوصة قاله القاري. (حَتَّى يُرَى) بصيغة المجهول، أي: يبصر. (بَيَاضُ إِبْطَيْهِ)، قال القاري: لعل المراد: بياض طرفي إبطيه، ولا ينافيه حديث أبي داود: المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك، فإنه يحمل على الأقل في الرفع أو على أكثر الأوقات، والأول على بيان الجواز وفي الاستسقاء ونحوه من شدة البلاء والمبالغة في الدعاء، انتهى.

قلت: قد ثبت في كل من الاستسقاء وغيره حتى يرى بياض إبطيه، أمّا الاستسقاء ففي الصحيحين من حديث أنس قال: كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعاء إلا في الاستسقاء، وإنه يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه، وأمّا غير في الاستسقاء، ففي البخاري عن أبي موسى، في قصة قتل عمه أبي عامر الأشعري قال: فدعا النبي ﷺ بماء فتوضأ ثم رفع يديه، فقال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبِيدِ أَبِي عَامِرٍ»، ورأيت بياض إبطيه، وفي الصحيحين من حديث أبي عبيد في قصة ابن اللتبية: «ثم رفع يديه حتى رأيت عفرتي إبطيه» يقول: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ»، قال الحافظ: في ذلك رد على من قال: لا يرفع كذا إلا في الاستسقاء.

قلت: ويدل على رفع اليدين كذلك مطلقاً ما روى البخاري معلقاً في الاستسقاء والدعوات عن أنس، أن النبي ﷺ رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه، وما روى مسلم من وجه آخر عنه، قال: رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه في الدعاء حتى يرى بياض إبطيه، ويجمع بين ذلك بأن تكون رؤية البياض في الاستسقاء أبلغ منها في غيره وفي الباب عن أبي برزة عند أبي يعلى، وعن عائشة عند البزار ذكرهما الهيتمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠ ص ١٦٨) مع الكلام عليهما.

٢٢٧٦ - [٣٢] وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: كَانَ يَجْعَلُ إِصْبَعِيهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ وَيَدْعُو.

الشرح

٢٢٧٦ - قوله: (كَانَ يَجْعَلُ إِصْبَعِيهِ)، أي: أصابع يديه مرتفعة. (حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ)، دَلَّ الحديث على القصد والتوسط في رفع اليدين، وهو الأكثر والحديث السابق على الزيادة، وهي حالة المبالغة والإلحاح في الدعاء والمسألة قاله القاري. (وَيَدْعُو)، أي: بعد ذلك.

٢٢٧٧ - [٣٣] وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ.

[رَوَى الْبَيْهَقِيُّ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ] {ضعيف}

الشرح

٢٢٧٧ - قوله: (وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ)، تقدم ترجمته في باب أحكام المياه. (عَنْ أَبِيهِ)، هو يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي، والد السائب بن يزيد - المعروف بابن أخت النمر - صحابي، أسلم يوم الفتح. قال الزهري: عن سعيد بن المسيب قال: ما اتخذ النبي ﷺ قاضياً ولا أبوبكر ولا عمر حتى كان في وسط خلافة عمر فإنه قال ليزيد ابن أخت النمر: اكفني بعض الأمر، يعني: صغارها. وقال ابن سعد: استعمله عمر على السوق.

(فَرَفَعَ يَدَيْهِ) عطف على. «دَعَا»، (مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ)، قال ابن حجر: جواب «إِذَا»، والصواب: إنه خبر كان، وإذا ظرف له. قال الطيبي: دَلَّ على أنه إذا لم يرفع

(٢٢٧٦) (الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ (١٨٥).

(٢٢٧٧) (الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ (١٨٤).

يديه في الدعاء لم يمسخ وهو قيد حسن؛ لأنه ﷺ كان يدعوا كثيراً، كما في الصلاة والطواف وغيرهما من الدعوات المأثورة دبر الصلوات وعند النوم وبعد الأكل وأمثال ذلك، ولم يرفع يديه لم يمسخ بهما وجهه.

(رَوَى الْبَيْهَقِيُّ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ)، حديث أنس قد أخرجه أيضاً البخاري ومسلم كما تقدم. وأما حديث سهل بن سعد، فأخرجه أحمد (ج ٥ ص ٣٣٧) والحاكم (ج ١ ص ٥٣٦) من رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن عبد الرحمن بن معاوية، عن ابن أبي ذباب عن سهل بن سعد، قال: ما رأيت رسول الله ﷺ شاهراً يديه قط يدعو على منبر ولا غيره ما كان يدعو إلا يضع يديه حذو منكبيه، ويشير بإصبعه، إشارة لفظ أحمد، وفي رواية الحاكم: كان يجعل إصبعيه بحذاء منكبيه ويدعو.

قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي (ج ١٠ ص ١٦٧): فيه عبد الرحمن بن إسحاق الزرقى المدني وثقه ابن حبان، وضعفه مالك وجمهور الأئمة، وبقية رجاله ثقات، انتهى. وأما حديث السائب بن يزيد عن أبيه، فأخرجه أيضاً أبو داود في أواخر الصلاة من طريق حفص بن هاشم ابن عتبة بن أبي وقاص عن السائب بن يزيد عن أبيه. وقد سكت عنه أبو داود. وقال المنذري: في إسناده عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف.

وقال الحافظ في «الإصابة» (ج ٣ ص ٦٥٦): في ترجمة يزيد والد السائب بن يزيد بعد ذكر هذا الحديث من رواية أبي داود وفي السند ابن لهيعة، واختلف عليه في سنده، انتهى. قلت: ذكر الحافظ هذا الاختلاف في «تهذيب التهذيب» في ترجمة حفص بن هاشم بن عتبة من شاء الوقوف عليه رجع إلى «تهذيبه» وحفص هذا، قال الحافظ: مجهول. وقال الذهبي: لا يدرى من هو. انتهى. ويؤيده حديث عمر المتقدم في الفصل الثاني.



٢٢٧٨ - [٣٤] وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: الْمَسْأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكَبَيْكَ أَوْ نَحْوَهُمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبُعٍ وَاحِدَةٍ، وَالِابْتِهَالُ أَنْ تُمَدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا.

- وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: وَالِابْتِهَالُ هَكَذَا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَجَعَلَ ظُهُورَهُمَا مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ (*).

[رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

الشرح

٢٢٧٨ - قوله: (الْمَسْأَلَةُ) مصدر بمعنى السؤال، والمضاف مقدر ليصح الحمل، أي: أدبها. (أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكَبَيْكَ أَوْ نَحْوَهُمَا) أي: قريبًا منهما. (وَالِاسْتِغْفَارُ) أي: أدبه. (أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبُعٍ وَاحِدَةٍ) وهي السبابة سبًّا للنفس الأمارة والشيطان، والتعوذ منهما إلى الله تعالى، وقيده بواحدة؛ لأنه يكره الإشارة بالإصبعين، قاله الطيبي.

(وَالِابْتِهَالُ) أي: التضرع والاجتهاد، والمبالغة في الدعاء في دفع المكروه عن النفس، أدبه (أَنْ تُمَدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا)، أي: حتى يرى بياض إبطيك. (وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: وَالِابْتِهَالُ هَكَذَا) تعليم فعليٍّ والمشار إليه قوله: (وَرَفَعَ)، أي: ابن عباس. (يَدَيْهِ وَجَعَلَ ظُهُورَهُمَا مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ)، أي: رفع يديه رفعًا كليًا حتى ظهر بياض الإبطين جميعًا وصارت كَفَّاه محاذيين لرأسه.

قال الطيبي: ولعله أراد بالابتهال دفع ما يتصوره من مقابلة العذاب، فيجعل يديه كالترس يستره من المكروه، انتهى. والفرق بين الروایتين: أَنَّ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى بَيَانَ الْإِبْتِهَالِ بِالْقَوْلِ، وَفِي الثَّانِيَةِ: بِالْفِعْلِ. (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) فِي أَوَاخِرِ الصَّلَاةِ وَسَكَتَ عَلَيْهِ هُوَ وَالْمُنْذِرِي، وَنَسَبَهُ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» لِلْحَاكِمِ أَيْضًا، وَسَكَتَ عَنْهُ.

(٢٢٧٨) أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٩) عَنْهُ.

(*) أَبُو دَاوُدَ (١٤٩٠).

٢٢٧٩ - [٣٥] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ رَفْعَكُمْ أَيْدِيَكُمْ بِدْعَةٌ، مَا زَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا - يَعْنِي: إِلَى الصَّدْرِ. [رَوَاهُ أَحْمَدُ]

الشرح

٢٢٧٩ - قوله: (إِنَّ رَفْعَكُمْ أَيْدِيَكُمْ)، أي: مبالغتكم في الرفع في الدعاء. (بِدْعَةٌ مَا زَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، أي: غالبًا. (عَلَى هَذَا - يَعْنِي)، أي: يريد بالمشار إليه. (إِلَى الصَّدْرِ)، قال الطيبي: يعني: تفسير لما فعله ابن عمر من رفع اليدين إلى الصدر، وأنكر عليهم غالب أحوالهم في الدعاء وعدم تمييزهم بين الحالات من الرفع إلى الصدر لأمر وفوقه إلى المنكبين لأمر آخر، وفوقهما لغير ذلك، انتهى. وقال في «اللمعات»: قوله: (إِنَّ رَفْعَكُمْ أَيْدِيَكُمْ بِدْعَةٌ)، يعني: رفعكم فوق صدوركم دائمًا، أو في أكثر الأحوال من غير تمييز بين الأحوال المذكورة في الحديث السابق بدعة، لم يفعله رسول الله ﷺ، بل كان حاله ﷺ مختلفًا تارة، كما ذكر قوله على هذا قد رفعهما ابن عمر إلى الصدر، فأراهم إياه بقوله وفعله، ولذلك فسر الراوي بقوله: (يَعْنِي: إِلَى الصَّدْرِ)، انتهى. وقال ابن حجر: استند ابن عمر في قوله: «مَا زَادَ» إلى علمه، فهو ناف وغيره أثبت عنه ﷺ الرفع إلى حذو المنكبين تارة، وإلى أعلى من ذلك أخرى والحجة للمثبت.

وقال الحافظ: وما نقل عن ابن عمر من إنكار رفع اليدين في الدعاء، فإنما أنكر رفعهما إلى حذو المنكبين، وقال: ليجعلهما حذو صدره، كذلك أسنده الطبري عنه قال: وقد صحَّ عن ابن عمر خلاف ذلك، أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» من طريق القاسم بن محمد، رأيت ابن عمر يدعو عند القاصِّ يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ)، قال الهيثمي (ج ١٠: ص ١٦٨): فيه بشر بن حرب، وهو ضعيف وفي الباب عن أبي سعيد قال: كان رسول الله ﷺ واقفًا بعرفة يدعو هكذا ورفع

يديه وجعل يديه حيال ثنדותه، وجعل بطون كفيه مما يلي الأرض، وفي رواية: جعل ظهر كفيه مما يلي وجهه ورفعهما فوق ثنדותه وأسفل من منكبيه، رواه أحمد وفيه أيضًا بشر بن حرب، وعن ابن عباس قال: رأيت رسول الله ﷺ يدعو بعرفة ويداه إلى صدره كاستطعام المسكين، رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه: الحسين ابن عبد الله بن عبيد الله وهو ضعيف، كذا في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ١٦٧).

٢٢٨٠ - [٣٦] وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا فَدَعَا لَهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ. [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ]

الشرح

٢٢٨٠ - قوله: (فَدَعَا لَهُ) عطف على «ذَكَرَ»، أي: فأراد أن يدعو له. (بَدَأَ بِنَفْسِهِ) جزء إذا ذكر، وفيه تعليم للأمة وأنه يندب للداعي أن يبدأ بنفسه، ثم يشني بمن أراد الدعاء له، وقد عقد البخاري في «صحيحه» باب قول الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومن خصَّ أخاه بالدعاء دون نفسه، ثم ذكر فيه ثمانية أحاديث تدل على ذلك.

قال الحافظ: في هذه الترجمة إشارة إلى رد ما جاء عن ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبه والطبري من طريق سعيد بن يسار قال: ذكرت رجلاً عند ابن عمر، فترحمت عليه، فلهز في صدري، وقال لي: ابدأ بنفسك. وعن إبراهيم النخعي: كان يقال: إذا دعوت فابدأ بنفسك، فإنك لا تدري في أيِّ دعاء يستجاب لك، وأحاديث الباب ترد على ذلك، قال: وأما ما أخرجه الترمذي من حديث أبي بن كعب، رفعه: أن النبي ﷺ كان إذا ذكر أحداً، فدعا له بدأ بنفسه، وهو عند مسلم في أول قصة موسى والخضر، ولفظه: وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه.

قال: ويؤيد هذا القيد أن النبي ﷺ دعا لغير نبي، فلم يبدأ بنفسه، كقوله في قصة هاجر: «يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ لَوْ تَرَكَتْ رَمَزَمَ لَكَانَتْ عَيْنًا مَعِينًا».

وحديث أبي هريرة: «اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ»، يريد حسان بن ثابت، وحديث ابن عباس: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»، وغيره ذلك من الأمثلة مع أن الذي جاء في حديث أبي لم يطرد، فقد ثبت أنه دعا لبعض الأنبياء، فلم يبدأ بنفسه، كحديث أبي هريرة: «يَرْحَمُ اللَّهُ لَوْطًا لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ»، انتهى كلام الحافظ. قلت: فظهر أن بدأه ﷺ بنفسه عند ذكر أحد والدعاء له لم يكن من عادته المستمرة.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الدعوات وأخرجه أيضًا أحمد (ج ٥: ص ١٢١) وأبو داود في الحروف والنسائي، ونسبه في «الجامع الصغير» لابن حبان والحاكم أيضًا، وفي الباب عن أبي أيوب: أن النبي ﷺ كان إذا دعا بدأ بنفسه رواه الطبراني. قال الهيثمي: إسناده حسن. (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ) وسكت عنه أبو داود والمنذري، وقد تقدم أن أصل الحديث عند مسلم.

٢٢٨١ - [٣٧] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِيْمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا» قَالُوا: إِذَنْ نُكْثِرُ قَالَ: «اللَّهُ أَكْثَرُ». [رَوَاهُ أَحْمَدُ]

الشرح

٢٢٨١ - قوله: (لَيْسَ فِيهَا إِيْمٌ)، أي: معصية. (وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ) تخصيص بعد تعميم والقطيعه الهجران والصد، أي: ترك البر إلى الأهل والأقارب. (إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا)، أي: بتلك الدعوة. (إِحْدَى ثَلَاثٍ)، أي: من الخصال. (إِمَّا أَنْ يُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ)، أي: بخصوصها أو من جنسها في الدنيا في وقت إرادة إن قدر وقوعها في الدنيا، يعني: يعجل له دعوته في الدنيا في أحوج أوقاته، وأوفقها لا على أوقات تمنيه. (وَأَمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا)، أي: تلك المطلوبة أو مثلها، أو أحسن منها أو ثوابها وبدلها، يعني: يجعلها ذخيرة بأن يعطيه جزيل ثوابها. (لَهُ)، أي:

للداعي . (فِي الْآخِرَةِ) إِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَقُوعُهَا فِي الدُّنْيَا . (وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ) ، أَي :
يدفع . (مِنْ السُّوءِ) ، أَي : البلاء النازل أو غيره في أمر دينه أو دنياه أو بدنه .
(مِثْلَهَا) ، أَي : مثل تلك الدعوة كمية وكيفية إِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَهُ وَقُوعُهَا فِي الدُّنْيَا .
والحاصل : إِنْ مَا لَمْ يَقْدِرْ لَهُ فِيهَا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا الثَّوَابَ الْمَدْخَرُ ، وَإِمَّا دَفْعَ
قَدْرُهَا مِنَ السُّوءِ . (قَالُوا) ، أَي : بعض الصحابة . (إِذَا) ، أَي : إِذَا كَانَ الدَّعَاءُ لَا يَرِدُ
مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا يَخِيبُ الدَّاعِيَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ . (نُكْثِرُ) ، أَي : مِنْ الدَّعَاءِ لِعَظِيمِ فَوَائِدِهِ .
(قَالَ) النَّبِيُّ ﷺ . (اللَّهُ أَكْثَرُ) ، قَالَ الطَّبِيُّ : أَي : اللَّهُ أَكْثَرُ إِجَابَةٍ مِنْ دَعَائِكُمْ .
وقيل : إِنْ مَعْنَاهُ فَضْلُ اللَّهِ أَكْثَرُ ، أَي : مَا يُعْطِيهِ مِنْ فَضْلِهِ ، وَسَعَةِ كَرَمِهِ أَكْثَرُ مِمَّا
يُعْطِيكُمْ فِي مُقَابَلَةِ دَعَائِكُمْ . وقيل : اللَّهُ أَغْلَبُ فِي الْكَثْرَةِ ، يَعْنِي : فَلَا تَعْجِزُونَهُ فِي
الاسْتِكْثَارِ ، فَإِنْ خَزَائِنُهُ لَا تَنْفَدُ ، وَعَطَايَاهُ لَا تَنْفِي . وقيل : اللَّهُ أَكْثَرُ ثَوَابًا وَعَطَاءً مِمَّا
فِي نَفُوسِكُمْ ، فَأَكْثَرُوا مَا شِئْتُمْ ، فَإِنَّهُ تَعَالَى يَقَابِلُ أَدْعِيَتَكُمْ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا وَأَجَلُ .
(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٣ ص ١٨) وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ»
وَالطُّحَاوِيُّ فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٤٨)
وَعَزَاهُ لِأَحْمَدَ ثُمَّ قَالَ : وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى بْنُ حَوْشَبٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ
وَرَجَالُ أَحْمَدَ وَأَبِي يَعْلَى وَأَحَدُ إِسْنَادِي الْبَزَارِ رَجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرُ عَلِيِّ بْنِ
عَلِيِّ الرَّفَاعِيِّ وَهُوَ ثِقَةٌ ، انْتَهَى . وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ : رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَابْنُ
بِشْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَالْحَاكِمُ (ج ١ ص ٤٩٣) ، وَقَالَ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ . قُلْتُ : وَوَافَقَهُ
الذَّهَبِيُّ وَنَسَبَهُ فِي «الْكَنْزِ» (ج ١ ص ١٧٩) لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ وَابْنِ أَبِي عَرِينَةَ فِي
«الشَّعْبِ» أَيْضًا ، وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي عَنْ عِبَادَةِ بْنِ
الصَّامِتِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُمَا هُنَا .



٢٢٨٢ - [٣٨] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَمْسُ دَعَوَاتٍ يُسْتَجَابُ لِهِنَّ: دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ حَتَّى يَنْتَصِرَ، وَدَعْوَةُ الْحَاجِّ حَتَّى يَصْدُرَ، وَدَعْوَةُ الْمُجَاهِدِ حَتَّى يَفْقَدَ، وَدَعْوَةُ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَدَعْوَةُ الْأَخِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ». ثُمَّ قَالَ: «وَأَسْرَعُ هَذِهِ الدَّعَوَاتِ: إِجَابَةُ دَعْوَةِ الْأَخِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ».

[رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ]

الشرح

٢٢٨٢ - قوله: (خَمْسُ دَعَوَاتٍ يُسْتَجَابُ لِهِنَّ) مبتدأ وخبره. (دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ)، وإن كان كافراً أو فاجراً. (حَتَّى يَنْتَصِرَ)، أي: إلى أن ينتقم من الظالم بلسانه أو يده. قال القاري: لأنه إن انتقم بمثل حقه شرعاً فقد استوفى، أو أنقص فواضح أولاً بمثله شرعاً، أو بأزيد صار ظالماً. قال الطيبي: حتى في القرائن الأربع بمعنى إلى كقولك: سرت حتى تغيب الشمس؛ لأن ما بعدها غير داخل فيما قبلها.

(وَدَعْوَةُ الْحَاجِّ) حجاً مبروراً. (حَتَّى يُصْدِرَ) بضم الدال، أي: إلى أن يرجع إلى بلده وأهله. وقيل: أي: يرجع من الحج ويدخل بيته. (وَدَعْوَةُ الْمُجَاهِدِ)، وفي «الجامع الصغير» و«الكنز» (ج ١ ص ١٧٤): «الْغَازِي» بدل (الْمُجَاهِدِ)، أي: الغازي في سبيل الله لإعلاء كلمة الله. (حَتَّى يَفْقَدَ) بسكون الفاء وكسر القاف من الفقدان، من باب ضرب، أي: إلى أن يفرغ من الجهاد ويفقد أسبابه. قال الطيبي: أي: يفقد ما يستتب له من مجاهدته، أي: حتى يفرغ منها، انتهى. واستتب له الأمر، أي: تهيأ واستقام على ما في «الصحاح» وفي بعض النسخ حتى يقعد بسكون القاف وضم العين من القعود، أي: عن الجهاد وفي بعضها يقفل بسكون القاف وضم الفاء من القفول بمعنى يرجع، أي: إلى وطنه، ومنه القافلة تفتأولاً.

قلت: والظاهر هي النسخة الأخيرة، ويؤيدها إنه هكذا، نقلها السيوطي في «الجامع الصغير» وعلي المتقي في «الكنز» عن «الشعب» للبيهقي.

(وَدَعْوَةُ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ) مِنْ عِلَّتِهِ، أَوْ يَتَعافَى، أَوْ يَمُوتَ. (وَدَعْوَةُ الْأَخِ لِأَخِيهِ) فِي الدِّينِ. (بِظَهْرِ الْغَيْبِ)، أَيِ: بِحَيْثُ لَا يَشْعُرُ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا فِي الْمَجْلِسِ. (وَأَسْرَعُ هَذِهِ الدَّعَوَاتِ: إِجَابَةُ دَعْوَةِ الْأَخِ) لِأَخِيهِ. (بِظَهْرِ الْغَيْبِ)؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى خُلُوصِ النِّيَّةِ وَصَفَاءِ الطَّوَيَّةِ وَالْبَقِيَّةِ لَا تَخْلُو دَعْوَتَهُمْ عَنْ حُظُوظِهِمُ النَّفْسِيَّةِ وَأَغْرَاضِهِمُ الطَّبِيعِيَّةِ، وَلِذَا وَرَدَ: «اللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» الْمُسْلِمُ كَذَا فِي «الْمَرْقَاة».

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ)، وَكَذَا فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» كَمَا فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَ«الْكَنْزِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَالِ إِسْنَادِهِ.



١ - بَابُ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ

(بَابُ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ)، أي: فضل ذكر الله. (وَالْتَقَرُّبِ إِلَيْهِ)، أي: التقرب بذكر الله إلى الله، المراد بالذكر هنا: الإتيان بالألفاظ التي ورد الترغيب في قولها والإكثار منها، مثل الباقيات الصالحات وهي: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وما يلتحق بها من الحوقلة، والبسملة، والحسبة، والاستغفار، ونحو ذلك والدعاء بخير الدنيا والآخرة. ويطلق ذكر الله أيضاً، ويراد به: المواظبة على العمل بما أوجبه، أو ندب إليه كتلاوة القرآن وقراءة الحديث، ومداينة العلم، والتنفل بالصلاة. ثم الذكر يقع تارة باللسان ويؤجر عليه الناطق، ولا يشترط استحضاره لمعناه، ولكن يشترط أن لا يقصد به غير معناه وإن انضاف إلى النطق بالذكر بالقلب فهو أكمل، فإن انضاف إلى ذلك استحضار معنى الذكر وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفي النقائص عنه ازداد كمالاً، فإن وقع ذلك في عمل صالح مهما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرها ازداد كمالاً، فإن صحح التوجه وأخلص لله تعالى في ذلك فهو أبلغ الكمال، قاله الحافظ.

وقال الفخر الرازي: المراد بذكر اللسان: الألفاظ الدالة على التسبيح والتحميد والتمجيد والذكر بالقلب: التفكير في أدلة الذات والصفات، وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطلع على أحكامها وفي أسرار مخلوقات الله، والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقة في الطاعات ومن ثم سَمِيَ الله تعالى الصلاة ذكراً، فقال: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٩] ونقل عن بعض العارفين. قال: الذكر على سبعة أنحاء، فذكر العينين بالبكاء، وذكر الأذنين بالإصغاء، وذكر اللسان بالثناء، وذكر اليدين بالعطاء، وذكر البدن بالوفاء، وذكر القلوب بالخوف والرجاء وذكر الروح بالتسليم والرضا.

وقال القاضي عياض: ذكر القلب نوعان؛ أحدهما: وهو أرفع الأذكار وأجلها الفكر في عظمة الله وجلاله وجبروته وملكوته وآياته في سماواته وأرضه، ومنه حديث: «خَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ»، - أخرجه أحمد وأبو يعلى من حديث سعد بن أبي

وقاص ذكره الهيثمي (ج ١٠ ص ٨١) مع الكلام عليه - والمراد به هذا.

والثاني: ذكره بالقلب عند الأمر والنهي، فيمثل ما أمر به ويترك ما نهى عنه، ويقف عما أشكل عليه. وأما ذكر اللسان مجرداً فهو أضعف الأذكار، ولكن فيه فضل عظيم كما جاءت به الأحاديث، قال: وذكر ابن جرير الطبري وغيره اختلاف السلف في ذكر القلب واللسان أيهما أفضل.

قال القاضي: والخلاف عندي إنما يتصور في مجرد ذكر القلب؛ تسبيحاً وتهليلاً وشبههما، وعليه يدل كلامهم لا أنهم مختلفون في الذكر الخفي الذي ذكرناه أولاً فذلك لا يقاربه ذكر اللسان، فكيف يفاضله؟ وإنما الخلاف في ذكر القلب بالتسبيح المجرد ونحوه. والمراد بذكر اللسان مع حضور القلب، فإن كان لاهياً فلا خلاف في فضل الذكر بالقلب حيثئذ، واحتج من رجح ذكر القلب وحده بأن عمل السر أفضل. ومن رجح ذكر اللسان، أي: مع حضور القلب.

قال: لأن العمل فيه أكثر؛ لأنه زاد باستعمال اللسان فاقتضى زيادة أجر.

قال النووي: والصحيح أن ذكر اللسان مع حضور القلب أفضل من القلب وحده.

وقال ابن القيم في «الوابل الصيب»: الذكر يكون بالقلب واللسان تارة، وذلك أفضل الذكر وبالقلب وحده تارة، وهي الدرجة الثانية، وباللسان وحده تارة وهي الدرجة الثالثة، فأفضل الذكر ما تواطأ عليه القلب واللسان. وإنما كان ذكر القلب وحده أفضل من ذكر اللسان وحده؛ لأن ذكر القلب يثمر المعرفة ويهيج المحبة ويشير الحياء ويبعث على المخافة، ويدعوا إلى المراقبة ويزعج عن التقصير في الطاعات، والتهاون في المعاصي والسيئات وذكر اللسان وحده لا يوجب شيئاً من هذه الآثار، وإن أثمر شيئاً منها فثمره ضعيفة، انتهى.

قال النووي في «الأذكار»: فضيلة الذكر غير منحصرة في التسبيح والتهليل والتحميد والتكبير ونحوها، بل كل عامل لله تعالى بطاعة فهو ذاكر لله - تعالى - كذا قاله سعيد بن جبير وغيره من العلماء.

وقال عطاء: مجالس الذكر هي مجالس الحلال والحرام، كيف تشتري وتبيع،

وتصلي وتصوم، وتنكح وتطلق، وتحج وأشباه هذا.

وقال ابن حجر: مجالس الذكر مجالس سائر الطاعات، ومن قال: هي مجالس الحلال والحرام أراد التنصيص على أخص أنواعه.

وقال النووي: أيضاً الأذكار المشروعة في الصلاة وغيرها واجبة كانت، أو مستحبة لا يحسب شيء منها ولا يعتد به حتى يتلفظ به بحيث يسمع نفسه، إذا كان صحيح السمع لا عارض له.

قال القاري: ومقصوده الحكم الفقهي، وهو أنه إذا قرأ في باطنه حال القراءة أو سبح بلسان قلبه حال الركوع والسجود، لا يكون آتياً بفرض القراءة وسنة التسبيح لا أن الذكر في القلب لا يترتب عليه الثواب الأخروي هذا، وقد ورد الذكر القرآن على عشرة أوجه يدل كل واحد منها على أهميته وغاية عظمته، وقد سردها ابن القيم في «مدارج السالكين»، وقال في «الوابل الصيب» بعد سرد الأحاديث في فضل الذكر: وفي الذكر أكثر من مائة فائدة، ثم ذكر منها تسعاً وسبعين فائدة مع البسط من أحب الوقوف على ذلك رجع إلى هذين الكتابين.



الفصل الأول

٢٢٨٣ ، ٢٢٨٤ - [٢، ١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقَعْدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٢٨٣ ، ٢٢٨٤ - قوله: (لَا يَقَعْدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ)، قال ابن حجر: التعبير بالقعود للغالب كما هو ظاهر؛ لأنَّ المقصود حبس النفس على ذكر الله مع الدخول في عداد الذاكرين؛ لتعود عليه بركة أنفاسهم ولحظ إيناسهم، انتهى. وقيل: فيه: إشارة إلى أن القعود أحسن هيئات الذكر؛ لدلالته على جمية الحواس الظاهرة والباطنة. وقيل: هو كناية عن الاستمرار ومداومة الأذكار. (إِلَّا حَفَّتْهُمُ) بتشديد الفاء، أي: أحاطت بهم. (الْمَلَائِكَةُ)، أي: الذين يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر. (وَوُغْشِيَتْهُمُ) بكسر الشين، أي: غطتهم. (الرَّحْمَةُ) الخاصة بالذاكرين.

قال السندي: أي: غطتهم الرحمة من كل جانب؛ إذ الغشيان يستعمل فيما يشمل المغشي من جميع جوانبه. وقال الشوكاني: قوله: «حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ»، أي: أحدقت بهم واستدارت عليهم، ومعنى: «غشيتهم الرحمة»: سترتهم من التغشي بالثواب. (وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ)، أي: الطمأنينة والوقار؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨] ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] وقيل: المراد بالسكينة الرحمة ويرد ذلك عطفها على قوله: «غشيتهم الرحمة». وقيل: إنها الملائكة. وقيل: هي ما

(٢٢٨٣)، (٢٢٨٤) مُسْلِمٌ (٢٧٠٠/٣٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ، وَابْنُ مَاجَهَ فِي ثَوَابِ التَّسْبِيحِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

يحصل به السكون وقوة القلب وذهاب الظلمة النفسانية. وقال ابن القيم في «مدارج السالكين»: وقد ذكر الله تعالى السكينة في كتابه في ستة مواضع:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

الثاني: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أُنزِلَ إِلَيْهِ سَكِينَتُهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٢٦].

الثالث: قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا لَنَنزِلُكَ اللَّهُ سَكِينَتُهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدُوكُم بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة: ٤٠].

الرابع: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٤].

الخامس: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

السادس: قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [الفتح: ٢٦]. وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله إذا اشتدت عليه الأمور قرأ آيات السكينة، وقد جربت أنا أيضًا قراءة هذه الآيات عند اضطراب القلب، فرأيت لها تأثيرًا عظيمًا في سكونه وطمأنينته. وأصل السكينة هي الطمأنينة والوقار والسكون الذي ينزله الله في قلب عبده عند اضطرابه من شدة المخاوف، فلا ينزعج بعد ذلك لما يرد عليه ويوجب له زيادة الإيمان وقوة اليقين والثبات؛ ولهذا أخبر صلى الله عليه وسلم عن إنزالها على رسوله وعلى المؤمنين في مواضع القلق والاضطراب كيوم الهجرة؛ إذ هو وصاحبه في الغار والعدو فوق رؤوسهما لو نظر أحدهم إلى ما تحت قدميه لرآهما، وكيوم حنين؛ إذ ولوا مدبرين من شدة بأس الكفار لا يلوي أحد منهم على أحد، وكيوم الحديبية حين اضطربت قلوبهم من تحكم الكفار ودخولهم تحت شروطهم التي تحملها النفوس، وحسبك بضعف عمر عن حملها وهو عمر حتى ثبته الله بالصدق.

قال ابن عباس: كل سكينة في القرآن فهي طمأنينة إلا التي في سورة البقرة. ثم بين ابن القيم الفرق بين السكينة والطمأنينة، فقال الفرق بينهما: أنَّ السكينة صولة

تورث خمود الهيبة الحاصلة في القلب وذلك في بعض الأوقات، فليس حكماً دائماً مستمراً، وهذا يكون لأهل الطمأنينة دائماً ويصحبه الأمن والأنس والاستراحة. والفرق الثاني: أنَّ السكينة تكون نعتاً لا تزول وقد تكون حيناً بعد حين. وأمّا الطمأنينة فهي لا تفارق صاحبها. والفرق الثالث: أنَّ السكينة بمنزلة من واجهه عدو يريد هلاكه، فهرب منه عدوه فسكن روحه، والطمأنينة بمنزلة حصن رآه مفتوحاً فدخله وأمن فيه وتقوى بصاحبه وعدته، انتهى.

(وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ)، أي: مباهاة وافتخاراً بهم بما يعظم به شأنهم، ويرتفع به مكانهم من الثناء الجميل عليهم، ووعد الجزاء الجزيل لهم. (فَيَمْنُ عِنْدَهُ)، أي: من الملائكة المقربين الذين كانوا يدعون لأنفسهم التسبيح والتقديس ولبنى آدم الفساد وسفك الدماء، ووجه المفارقة بهم: أنهم مع موانعهم من النفس والشيطان وسائر العلائق والعوائق لا يغفلون عن ذكره ويقومون بوظيفة شكره.

وفي الحديث: ترغيب عظيم للاجتماع على الذكر، فإن هذه الخصائص الأربع في كل واحدة منها على انفرادها ما يثير رغبة الراغبين، ويقوي عزم الصالحين على ذكر رب العالمين، ووقع في حديث أبي هريرة عند مسلم من وجه آخر: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ...» إلخ. قال النووي: في هذا دليل لفضل الاجتماع على تلاوة القرآن في المسجد وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال مالك: يكره. وتأوله بعض أصحابه ويلتحق بالمسجد في تحصيل هذه الفضيلة الاجتماع في مدرسة ورباط ونحوهما إن شاء الله، ويدل عليه الحديث الذي بعده - يعني: الذي نحن في شرحه - فإنه مطلق يتناول جميع المواضع ويكون التقيد في هذا الحديث خرج على الغالب لا سيما في ذلك الزمان، فلا يكون له مفهوم يعمل به، انتهى. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في «الدعوات»، وكذا الترمذي وابن ماجه ونسبه الشوكاني في «تحفة الذاكرين» لأحمد وأبي داود الطيالسي، وعبد بن حميد وأبي يعلى وابن حبان وابن أبي شبة وابن شاهين في «الترغيب في الذكر» أيضاً.



٢٢٨٥ - [٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَمَرَّ عَلَى جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ: جُمْدَانُ، فَقَالَ: «سِيرُوا هَذَا جُمْدَانُ سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ». قَالُوا: وَمَا الْمُفْرَدُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صَحِيحٌ}

الشرح

٢٢٨٥ - قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ)، يحتمل أن يكون ذاهباً إلى مكة، أو راجعاً إلى المدينة. (فَمَرَّ عَلَى جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ: جُمْدَانُ)، بضم الجيم وسكون الميم وفي آخره نون، جبل على ليلة من المدينة. (فَقَالَ: سِيرُوا)، أي: سيراً حسناً مقروناً بذكر وحضور وشكر وسرور. (هَذَا جُمْدَانُ)، ومع جماديته يشعر بذكر الرحمن ويستبشر بمن مرَّ عليه من أرباب العرفان، كما ورد أن الجبل ينادي الجبل باسمه، أي فلان: هل مرَّ بك أحد ذكر الله؟ فإذا قال: نعم، استبشر، رواه الطبراني عن ابن مسعود من قوله. قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح.

(سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ) قال الجزري: هو بضم الميم وفتح الفاء وكسر الراء مشددة كذا روينا وضبطنا عن شيوخوا. وقال النووي في «شرح مسلم»: بفتح الفاء وكسر الراء المشددة هكذا نقله القاضي عن متقني شيوخواهم، وذكر غيره أنه روي بتخفيفها وإسكان الفاء. وقال في «الأذكار»: روي «الْمُفْرَدُونَ»، بتشديد الراء وتخفيفها والمشهور الذي قاله الجمهور التشديد، يقال: فَرَدَ الرجلُ في رأيه وأَفْرَدَ وَفَرَّدَ وَأُسْتَفْرَدَ كله بمعنًى، أي: استقل به وتخلّى بتدبيره. والمراد به: الذين تفردوا بذكر الله تعالى وانفردوا واعتزلوا عن الناس للتعب. وقيل: هم الذين هلك أترابهم من الناس، وذهب القرن الذين كانوا فيه وانفردوا عنهم وبقوا بعدهم يذكرون الله تعالى. وقال ابن الأعرابي: يقال: فرد الرجل إذ تفقه واعتزل الناس، وخلا بمراعاة الأمر والنهي. (قَالُوا)، أي: بعض الصحابة. (وَمَا الْمُفْرَدُونَ؟)، أي: من هم؟

(فَمَا) بمعنى من، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشمس: ٥] والواو رابطة بين السؤال والجواب. وقيل: الواو للعطف على محذوف، كأنهم قالوا: لا نعلم المفردين ونقول: ما المفردون؟ وقيل: الواو زائدة للتحسين. قال التوربشتي: فإن قيل: لِمَ قالوا: ما المفردون؟ ولم يقولوا: مَن المفردون؟ قلنا: لأنهم فتشوا عن معرفة معنى هذا اللفظ عند الإطلاق ما هو المراد منه لا تعيين المتصفين به وتعريف أشخاصهم، يعني: أن السؤال عن الصفة، أي: التفريد أو الإفراد، فأجاب رحمته الله بأن التفريد الحقيقي المتعبد هو تفريد النفس بذكر الله تعالى. وقيل: الأظهر أن «مَا» هاهنا تغليب غير ذوي العقول؛ لكثرتهم على ذوي العقول لقلتهم لما حرر في محله أن الأشياء كلها له حظ من الذكر والتسبيح ومعرفة الرب والخشية منه. (الذَّاكِرُونَ اللهَ كَثِيرًا)، أي: ذكرًا كثيرًا. واختلف في تفسير الكثرة؛ فقال ابن عباس: كثرة الذكر يحصل بالذكر في أديار الصلاة والغدو والعشي وفي المضاجع، وكلما استيقظ من نومه وكلما غدا أو راح من منزله. وقال مجاهد: يحصل بذكره قيامًا وقعودًا واضطجاعًا. وقال عطاء: بإقامة الصلوات الخمس مع حقوقها، وسئل ابن الصلاح عن ذلك، فقال: بالمواظبة على الأذكار الماثورة المثبتة صباحًا ومساءً في الأوقات والأحوال المختلفة ليلاً ونهارًا، وهي مبينة في كتاب «عمل اليوم والليلة»، وهذه الأقوال ذكرها النووي في «الأذكار». (وَالذَّاكِرَاتِ)، قال النووي: تقديره: والذاكراته، فحذفت الهاء هنا كما حذفت في القرآن لمناسبة رؤوس الآي؛ ولأنه مفعول يجوز حذفه. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، وأخرجه أيضًا أحمد والترمذي والحاكم (ج ١ ص ٤٩٥)، ولفظ الترمذي في «الجواب»: قال: المستهترون في ذكر الله يضع الذكر عنهم أثقالهم، فيأتون يوم القيامة خفافًا، والمستهترون بضم الميم وفتح التاءين. قال في «جامع الأصول»: المستهتر بالشيء المولع به المواظب عليه عن حب ورغبة فيه. وقال في «النهاية»: يقال: أهتر فلان بكذا واستهتر فهو مهتر به ومستهتر، أي: مولع به لا يتحدث بغيره ولا يفعل غيره، انتهى. وقال المنذري: المستهترون بذكر الله هم المولعون به المداومون عليه لا يبالون ما قيل فيهم ولا ما فعل بهم. وقال ابن القيم في «الوابل الصيب»: أهتر بالشيء يرفعه وفيه: أولع به ولزمه وجعله دأبه، وكذا استهتر فيه وبه أي: الذين أولعوا بذكر الله، وفيه تفسير آخر: أن اهتروا في ذكر الله، أي: كبروا وهلك أقرانهم وهم في

ذكر الله يقال: أهر الرجل، فهو مهتر، إذا سقط في كلامه من الكبر. والهتر: السقط من الكلام كأنه بقي في ذكر الله حتى خرف وأنكر عقله، والهتر: الباطل أيضاً، ورجل مستهتر إذا كان كثير الأباطيل. وحقيقة اللفظ: أَنَّ الاستهتار: الاستكثار من الشيء والولوع به حقاً كان أو باطلاً، وغلب استعماله على المبطل، حتى إذا قيل: فلان مستهتر لا يفهم منه إلا الباطل. وإنما إذا قيد بشيء تقيده به نحو: هو مستهتر، وقد أهر في ذكر الله، أي: أولع به وأغري به. ويقال: استهتر فيه وبه، انتهى. والحديث رواه الطبراني في «الكبير» عن أبي الدرداء، وفيه ضعف.

٢٢٨٦ - [٤] وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ، مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ». [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢٨٦ - قوله: (مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ) زاد أبوذر بعد هذه: «رَبَّهُ»، (مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ) بفتح الميم والمثلثة في «مثل» في الموضعين. وهو لف ونشر مرتب، شبه الذاكر بالحي الذي ظاهره متزين بنور الحياة وإشراقها فيه وبالتصرف التام فيما يريد، وباطنه بنور العلم والفهم والإدراك، كذلك الذاكر متزين بظاهره بنور العلم والطاعة، وباطنه بنور العلم والمعرفة فقلبه مستقر في حظيرة القدس، وسره في مخدع الوصل، وغير الذاكر عاطل بظاهره وباطل باطنه.

وقيل: موقع التشبيه بالحي والميت لما في الحي من النفع لمن يواليه والضرر لمن يعاديه وليس ذلك في الميت، وفي هذا التمثيل منقبة للذاكر جليلة وفضيلة له نبيلة وإنه بما يقع منه من ذكر الله ﷻ في حياة ذاتية وروحية لما يغشاه من الأنوار، ويصل إليه من الأجور، كما أن التارك للذكر، وإن كان في حياة ذاتية فليس لها اعتبار، بل هو شبيه بالأموات الذين لا يفيض عليهم شيء مما يفيض على الأحياء

(٢٢٨٦) الْبُخَارِيُّ (٦٣٠٧) فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ أَبِي مُوسَى، وَلِمُسْلِمٍ (٧٧٩) عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ بِلَفْظٍ: «مَثَلُ الْبَيِّتِ الَّذِي يُذَكِّرُ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ».

المشغولين بطاعة الله ﷻ ومثل ما في هذا الحديث قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأَنْعَامُ: ١٢٢]، والمعنى: تشبيه الكافر بالميت وتشبيه الهداية إلى الإسلام بالحياة.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) واللفظ للبخاري أخرجه في كتاب الدعوات، ورواه مسلم في كتاب الصلاة - في باب استحباب صلاة النافلة في بيته - بلفظ: «مَثَلُ الْبَيْتِ الَّذِي يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ، وَالْبَيْتِ الَّذِي لَا يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ»، وكذا أخرجه الإسماعيلي وابن حبان في «صحيحه» وأبوعوانة، فعمل البخاري رواه بالمعنى، فإن الذي يوصف بالحياة والموت حقيقة هو الساكن لا المسكن، وإن إطلاق الحي والميت في وصف البيت إنما يراد به ساكن البيت، فهو من باب ذكر المحل وإرادة الحال. وقيل: معنى قوله: «مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ»، وفي رواية مسلم: أي: مثل قلبهما، أو مثل مكانهما، ولذا ورد: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا»، أي: خالية عن الذكر.

٢٢٨٧ - [٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ

تعالى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ». [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٢٨٧ - قوله: (أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي) المؤمن. (بي)، قال الطيبي أخذًا عن التوربشتي: الظن لما كان واسطة بين الشك واليقين، استعمل تارة بمعنى: اليقين، وذلك إن ظهرت إماراته، وتارة بمعنى: الشك إذا ضعفت علاماته، وعلى المعنى الأول: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَطْنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، أي: يوقنون، وعلى المعنى الثاني: قوله تعالى: ﴿وَطْنُوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٣٩]، أي:

(٢٢٨٧) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ الْبُخَارِيُّ (٧٤٠٥) فِي التَّوْحِيدِ، مُسْلِمٌ (٢/ ٢٦٧٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٠٣) فِي الدَّعَوَاتِ، وَالتَّسَائِي فِي «الْكُبْرَى» (٧٧٣٠) فِي الثَّغُوتِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٢٢) فِي نَوَابِ التَّسْبِيحِ.

توهموا، والظن في الحديث يجوز إجراؤه على ظاهره، ويكون المعنى: أنا أعامله على حسب ظنه بي وأفعل به ما يتوقعه مني من خير أو شر. والمراد: الحث على تغليب الرجاء على الخوف، وحسن الظن بالله، كقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ»، ويجوز أن يراد بالظن اليقين، والمعنى: أنا عند يقيني بي وعلمه بأن مصيره إليّ، وحسابه عليّ، وأن ما قضيت به له أو عليه من خير أو شرٍّ لا مرد له لا معطي لما منعت ولا مانع لما أعطيت، انتهى.

وقال القرطبي في «المفهم»: قيل: معنى «ظَنَ عَبْدِي بِي»: ظن الإجابة عند الدعاء، وظن القبول عند التوبة، وظن المغفرة عند الاستغفار، وظن المجازاة عند فعل العباداة بشروطها، تمسكًا بصادق وعده، قال: ويؤيده في الحديث الآخر: «ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ»، قال: ولذلك ينبغي للمرء أن يجتهد في القيام بما عليه موقنًا بأن الله يقبله ويغفر له؛ لأنه وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد، فإن اعتقد أو ظنَّ أن الله لا يقبلها وأنها لا تنفعه، فهذا هو اليأس من رحمة الله وهو من الكبائر، ومن مات على ذلك وُكِّلَ إلى ما ظن كما في بعض طرق الحديث المذكور: «فَلْيُظَنَّ بِي عَبْدِي مَا شَاءَ»، قال: وأما ظن المغفرة مع الإصرار على المعصية، فذلك محض الجهل والعزة وهو يجر إلى مذهب المرجئة، انتهى.

قلت: تغليب الرجاء وترجيحه على الخوف قيده بعض أهل التحقيق بالمحتضر. قال الحافظ: ويؤيد ذلك حديث: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ»، وهو عند مسلم من حديث جابر، وأما قبل ذلك فأقول: ثالثها الاعتدال. وقال الشوكاني في «تحفة الذاكرين» في شرح هذا الحديث: فعلى العبد أن يكون حسن الظن بربه في جميع حالاته، ويستعين على تحصيل ذلك باستحضار ما ورد من الأدلة الدالة على سعة رحمة الله ﷻ في الكتاب والسنة.

وقال ابن عباد: حسن الظن يطلب من العبد في أمر دنياه، وفي أمر آخرته. أمّا أمر دنياه، فأن يكون واثقًا بالله تعالى في إيصال المنافع والمرافق إليه من غير كدٍّ، أو بسعي خفيف مأذون فيه ومأجور عليه، وبحيث لا يفوته ذلك شيئًا من فرض ولا نفل، فيوجب له ذلك سكونًا وراحة في قلبه وبدنه، فلا يستفزه طلب ولا يزعجه سبب. وأمّا أمر آخرته فأن يكون قوي الرجاء في قبول أعماله الصالحة وتوفية

أجوره عليها في دار الجزء، فيوجب له ذلك المبادرة لامثال الأمر والتكثير من أعمال البر يوجد أن حلاوة ونشاط، ومن مواطن حسن الظن بالله تعالى التي لا ينبغي للعبد أن يفارقه فيها أوقات الشدائد والمحن، وحلول المصائب في الأهل والمال والبدن؛ لئلا يقع بعدم ذلك في الجزع والسخط.

وقيل: الظن: تغليب أحد المجوزين بسبب يقتضي التغليب، فلو خلا عن السبب المغلب لم يكن ظناً بل غرة وتمنياً، والمعنى المشهور: أنا له كما يظن بي، فإن ظنَّ أني أصنع به خيراً صنعت به خيراً، وإن ظنَّ أني أصنع به شراً صنعت به شراً. ويشكل على هذا نصوص كثيرة، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩] وقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧] وفي الحديث: «الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْأَحْمَقُ مَنْ اتَّبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهُ وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ الْأَمَانِيَّ»، وقد ورد في الأمن من مكر الله، وقد جاءت نصوص كثيرة في مدح الخشية من الله ﷻ والخوف منه، وجاء عن أكابر الصحابة وخيار التابعين آثار كثيرة في شدة خوفهم، فمنهم من تمنى أن أمه لم تلده وإن كان شجرة تعضد.

والقاعدة في هذا: أن المحمود أن يكون العبد بين الخوف والرجاء، ولا يبلغ به الخوف أن يئأس من رحمة الله ﷻ ولا يبلغ به الرجاء أن يأمن من مكره، وعلامة ذلك أن يكون دائماً في عمل الخير واجتناب الشر، فإن من أيس من رحمة الله، فلا يبعد أن يدع ذلك قائلاً: أنا معذب في الآخرة لا محالة لكثرة ذنوبي، فلماذا أمنع نفسي هواها فأعذبها في الدنيا بترك شهواتها؟! ومن آمن مكر الله تعالى قال: إنه ناج لا محالة فلا يضره أن يتبع نفسه هواها ولم يخلق الله شيئاً إلا للبشر وبقراً: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] وينسى أن قليله يدعوا إلى كثيرة، والاسترسال إلى الحلال الكثير يعسر عليه الاجتناب من الحرام، فيغلب فيجتري على ما لم يكن له أن يجترئ عليه، ويقول: أنا مؤمن، وكل مؤمن حبيب الله ومن شأن المحبوب أن لا يمنع مُجِبَّة ما تهواه نفسه، ولا يكلفه ما يشق عليه، وأشبه ذلك. وقد أجيب: بأن الحديث خاص بحال الاحتضار، فالمؤمن المحسن يبدو له من مبشرات تضطره إلى ظن الخير، وإن كان قبل ذلك من أشد الخائفين، وغيره يبدو له من المنذرات ما يضطره إلى ظن سوء مصيره، وإن كان

قبل ذلك آمناً من مكر الله، وهذا كما حمل حديث: «إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ»، وفيه: إن لفظ الحديث عام، فالتخصيص بلا دليل لا يجوز، وقد يقال: إن المراد بالبعد المؤمن: الصالح، كما تشعر الإضافة في قوله: «عَبْدِي» فهو الذي يكون الله ﷻ عند ظنه به؛ إذ لا يظن به إلا الخير والحق، وهو أهل أن لا يخيب رجاءه، كما جاء في: «مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ»، والله أعلم، كذا في «شرح الأدب المفرد». (وَأَنَا مَعَهُ)، أي: عوناً ونصراً وتأيداً وتوفيقاً وتحصيلاً لمرامه، وهو كقوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] وهي معية خصوصية، أي: معه بالرحمة والتوفيق والهداية والرعاية والإعانة، فهي أخص من المعية التي في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] فإن معناها: المعية بالعلم والإحاطة.

قال الشوكاني: هذه معية عامة وتلك معية خاصة حاصلة للذاكر على الخصوص بعد دخوله مع أهل المعية العامة، وذلك يقتضي مزيد العناية ووفور الإكرام له والتفضل عليه، ومن هذه المعية الخاصة ما ورد في الكتاب العزيز من كونه مع الصابرين، وكونه مع الذين اتقوا، فلا منافاة بين إثبات المعية الخاصة، وإثبات المعية العامة. (إِذَا ذَكَرْنِي) بلسانه، أو قلبه، أو بهما. (فَإِنْ ذَكَرْنِي) تفریع يفيد أنه تعالى مع الذاكر، سواء ذكره في نفسه، أو مع غيره. (فِي نَفْسِهِ)، أي: سرّاً وخفية وهو يحتمل أن يكون ذكراً قلبياً أو لسانياً إخفاً، أي: ذكراً شفاهياً على جهة السر دون الجهر. قال الشوكاني: ويدل على هذا الاحتمال الثاني قوله: «وَإِنْ ذَكَرْنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ»، فإنه يدل على أن العبد قد جهر بذكره ﷻ بين ذلك المَلَأ الذي هو فيهم، فيقابله الإسرار بالذكر باللسان لا مجرد الذكر القلبي، فإنه لا يقابل الذكر الجهري بل يقابل مطلق الذكر اللساني أعم من أن يكون سرّاً أو جهراً.

(ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي) أي: في ذاتي من غير إطلاع أحد من مخلوقاتي، أو المراد: في غيبي، أي: إذا ذكرني خالياً أثبتته وجازيته عما عمل بما لا يطلع عليه أحد، وفيه: جواز إطلاق النفس على الله تعالى باعتبار معنى الذات خلافاً لمن منع وحمله على المشاكلة كما في قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي

نَفْسِكَ ﴿[المائدة: ١١٦]﴾ لكن يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ نَفْسُكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقوله ﷺ: «لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»، قال الحافظ: أي: إن ذكرني بالتنزيه والتقديس سرًّا ذكرته بالثواب والرحمة سرًّا.

وقال التوربشتي: الذكر من الله تعالى: هو حسن قبوله والمجازاة له بالحسنى، فالمراد من قوله هذا: أنَّ العبد إذا ذكره في السر آتاه الله ثواب ذلك سرًّا على منوال عمله، أي: ويتولى بنفسه إثابته لا يَكَلِّهُ إلى غيره. فإن قيل: قد عرفنا فائدة الذكر الخفي من العبد، وذلك أنه يكون من الآفات الداخلة على الأعمال بمعزل، ومن الإخلاص بمكان فما فائدة ذكر الله تعالى عبده في الغيب؟ قلنا: الاصطفاء والاستثثار، فإن الله تعالى إنما يدع علم الشيء بمكان من الغيب استثثارًا به واصطفاءً له، وفيه أيضًا: صيانة سرِّ العبد عن إطلاع الملاء الأعلى عليه، وتوقي عمله عن إحاطة علم الخلق بكنهه ثوابه، وفيه أيضًا: تنبيهه على كون العبد من الله بمكان تُكَنُّه الغيرة عن الأغيار.

(وَإِنْ ذَكَرْنِي فِي مَلَأٍ) بفتح الميم واللام مهموز، أي: مع جماعة من المؤمنين، أو في حضرتهم. قال الجزري: الملاء أشراف الناس ورؤساؤهم ومقدموهم الذين يرجع إلى أقوالهم. وفيه: دليل على جواز الذكر بالجهر. واختلفوا في ذلك؛ فمنهم: من منعه مطلقًا، ومنهم: من جوزه مطلقًا، ومنهم: من فصل كصاحب الفتاوى الخيرية، فقال: إن كان الجهر مفرطًا منع عنه؛ وإلا جاز، نعم، السر أفضل من الجهر لكنه أمر آخر، وهذا هو المعتمد عند محققي الحنفية.

(ذَكَرْتُهُ)، قال الشوكاني: معناه: أنَّ الله يجعل ثواب ذلك الذكر بمرأى ومسمع من ملائكته، أو يذكره عندهم بما يعظم به شأنه ويرتفع به مكانه، ولا مانع من أن يجمع بين الأمرين. وقيل: المراد منه: مجازاة العبد بأحسن مما جاء به وأفضل مما يقرب به إلى ربه. (فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ)، أي: من ملاء الذاكرين، وهم الملاء الأعلى، ولا يلزم منه تفضيل الملائكة على بني آدم كما ذهب إليه المعتزلة؛ لاحتمال أن يكون المراد بالملاء: الذين هم خير من ملاء الذاكرين الأنبياء والشهداء، فلم ينحصر ذلك في الملائكة، وأيضًا فإن الخيرية إنما حصلت بالذاكر

والملا معاً، فالجانب الذي فيه رب العزة خير من الجانب الذي ليس هو فيه بلا ترتيب، فالخيرية حصلت بالنسبة للمجوع على المجوع، وهذا قاله الحافظ مبتكراً، لكن قال: إنه سبقه إلى معناه الكمال بن الزمكاني في الجزء الذي جمعه في الرفيق الأعلى.

وقال الطيبي: الملا الموصوف بأنه خير منهم هم الملائكة المقربون وأرواح المرسلين، فلا دلالة على كون الملائكة أفضل من البشر. قال في «اللمعات»: والأحسن أن يقال: الخيرية من جهة النزاهة والتقديس والعلو، وهي لا تنافي أفضلية البشر من جهة كثرة الثواب على الطاعة مع وجود الموانع والعوارض الجسمانية. وقال ابن الملك: اختلف هل البشر خير من الملائكة أم لا؛ رجح كلاً مرجحون. قيل: والمختار: إن خواص البشر كالأنبياء خير من خواص الملائكة كجبريل. وأما عوام البشر، فليسوا بخير من الملائكة أصلاً فقلوه: «فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»، أي: خير منهم حالاً، فإن حال الملائكة خير من حال الإنس في الجد والطاعة، قال الله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [النجم: ٦] وأحوال المؤمنين مختلفة بين طاعة ومعصية وجد وفترة، انتهى. قلت: قد بسط الحافظ الكلام في ذكر الاختلاف في ذلك مع سرد أدلة قول أهل السنة وقول المعتزلة من شاء الوقوف على ذلك رجع إلى الفتح.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في التوحيد، ومسلم في الذكر والدعاء. وتمام الحديث: «وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»، وقد أخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٢٥١) والترمذي في الزهد والنسائي في «الكبرى» وابن ماجه في «ثواب التسبيح»، وروى البزار عن ابن عباس. قال المنذري: بإسناد صحيح مرفوعاً قال: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا بَنَ آدَمَ، إِذَا ذَكَرْتَنِي خَالِيًا ذَكَرْتُكَ خَالِيًا، وَإِذَا ذَكَرْتَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُكَ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنَ الَّذِينَ تَذَكَّرْتَنِي فِيهِمْ».



٢٢٨٨ - [٦] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلَهَا أَوْ أَغْفِرُ، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً، وَمَنْ لَقِينِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئَةً لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَقِيتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً». [رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٢٨٨ - قوله: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ)، أي: جاء بها يوم القيامة غير مبطله، ولذا لم يقل: من فعل الحسنة، والمراد: بفرد من أفرادها: أي فرد كان، والمعنى: من جاء يوم القيامة متلبسًا بها متصفًا بأنه قد عملها في الدنيا.

(فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)، أي: ثواب عشر حسنات أمثالها، حذف المميز الموصوف، وأقيم الصفة مقامه، فلا يعترض بأن الأمثال جمع مثل وهو مذكر، فكان قياسه عشرة بالتاء على القاعدة، والجواب: أن المعدود محذوف وهو موصوف أمثالها، والحسنات مؤنث فناسب تذكير العدد، يعني: أنه روعي في ذلك الموصوف المحذوف، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها، ثم حذف الموصوف وأقيم صفته مقامه، وترك العدد على حاله، ومثله: مررت بثلاثة نسايات ألحقت في عدد المؤنث مرعاة للموصوف المحذوف؛ إذ الأصل بثلاثة رجال نسايات.

والحاصل: إن له عشر مثوبات كل منها مثل تلك الحسنة في الكيفية، وهذا أقل المضاعفة بمقتضى الواعد؛ ولذا قال: «وَأَزِيدُ» بصيغة المتكلم، أي: لمن أريد الزيادة من أهل السعادة على عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف وإلى أضعاف كثيرة. قال النووي: معناه: إنَّ التضعيف بعشر أمثالها لا بد منه بفضل الله ورحمته، ووعدته الذي لا يخلف والزيادة بعد بكثرة التضعيف إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة يحصل لبعض الناس دون بعض على حسب مشيئته ﷻ.

(وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ)، أي: غير مكفرة. (فَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا)، أي: عدلاً. (أَوْ أَغْفِرُ) فضلاً. قال الطيبي: اختص ذكر الجزاء بالثانية؛ لأن ما يقابل العمل الصالح كله إفضال وإكرام من الله، وما يقابل السيئة فهو عدل وقصاص، فلا يكون مقصوداً بالذات كالثواب، فخص بالجزاء. وأما إعادة السيئة نكرة، فلتنصيص معنى الوحدة المبهمة في السيئة المعرفة المطلقة وتقريرها. وأما معنى الواو في «وَأَزِيدُ» فلمطلق الجمع إن أريد بالزيادة الرؤية كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] وإن أريد بها الأضعاف، فالواو بمعنى «أو» التنويعية، كما هي في قوله: «أَوْ أَغْفِرُ» قال القاري: والأظهر ما قاله ابن حجر من أن العشر والزيادة يمكن اجتماعهما بخلاف جزاء مثل السيئة ومغفرتها، فإنه لا يمكن اجتماعهما، فوجب ذكراً، والدال على أن الواقع أحدهما فقط.

(وَمَنْ تَقَرَّبَ) أي: طلب القربة. (مِنِّي) أي: بالطاعة. (شَبْرًا)، أي: مقداراً قليلاً، قال الطيبي: شبراً وذراعاً وباعاً في الشرط، والجزء منصوب على الظرفية، أي: من تقرب إليّ مقدار شبر. (وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بِاعًا)، قال الباجي: الباع طول ذراعي الإنسان وعضديه وعرض صدره، وذلك قدر أربعة أذرع. وقيل: هو قدر مد اليدين وما بينهما من البدن.

(وَمَنْ أَتَانِي) حال كونه. (يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً)، هي الإسراع في المشي دون العدو. وقال الطيبي: هي حال، أي: مهرولاً أو مفعول مطلق؛ لأن الهرولة نوع من الإتيان، فهو كرجعت القهقري، لكن الحمل على الحال أولى؛ لأن قرينه يمشي حال لا محالة، قال النووي: هذا الحديث من أحاديث الصفات ويستحيل إرادة ظاهره - أي: لأنه يقتضي قطع المسافات، وتداني الأجسام وذلك في حقه تعالى محال - ومعناه: من تقرب إلى بطاعتي تقربت إليه برحمتي والتوفيق والإعانة، وإن زاد زدت، فإن أتاني يمشي وأسرع في طاعتي أتيت هرولة، أي: صبيت عليه الرحمة وسبقته بها ولم أحوجه إلى المشي الكثير في الوصول إلى المقصود، والمراد: أن جزاءه يكون تضعيفه على حسب تقربه، انتهى. وكذا فسرهُ الأعمش والراغب والجزري وابن بطال وابن التين والتوربشتي والطيبي والحافظ والعيني، وغيرهم من أهل العلم. قلت: لا حاجة إلى هذا التأويل والتفسير،

والصواب: أن يحمل هذا الحديث كأمثاله على ظاهره فتؤمن به على ما يليق بعظمة الله تعالى كالمجيء والنزول ونحوهما، وربنا ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير، والله اعلم.

(وَمَنْ لَقِيَني بِقُرَابِ الْأَرْضِ) بضم القاف على المشهور وبكسر، أي: بمثلها وقدرها. مأخوذ من القرب. وقال الجزري في «النهاية»: أي: بما يقارب ملاءها وهو مصدر قارب يقارب. (خَطِيئَةً) تمييز. (لَا يُشْرِكُ بِي) حال من فاعل «لَقِيَني» العائد إلى «مَنْ». (شَيْئًا) مفعول مطلق، أو مفعول به.

(لَقِيْتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً)، أي: إن أردت ذلك له؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] ونكتته حذفه في الحديث استغناءً بعلمه منها، ومبالغة في سعة باب الرحمة. قال الطيبي: المقصود من الحديث: دفع اليأس بكثرة الذنوب، فلا ينبغي أن يغتر في الاستكثار من الخطايا. قال ابن الملك: فإنه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ولا يعلم إنه من أيَّهم، انتهى. وهذا المقصود من آخر الحديث. وأما أوله ففيه الترغيب والتحريض على المجاهدة في الطاعة والعبادة؛ دفعًا للتكاسل والقصور.

واعلم: أنه قلما يوجد في الأحاديث حديث أرجى من هذا الحديث، فإنه ﷺ رتب قوله: «لَقِيْتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً» على عدم الإشراك بالله فقط، ولم يذكر الأعمال الصالحة لكن لا يجوز لأحد أن يغتر، ويقول: إذا كان كذلك فأكثر الخطيئة حتى يكثر الله المغفرة. وإنما قال تعالى ذلك؛ كيلا ييأس المذنبون من رحمته، ولا شك أن لله مغفرة وعقوبة ومغفرته أكثر، ولكن لا يعلم إنه من المغفورين أو من المعاقبين، فإذا ينبغي للمؤمن أن يكون بين الخوف والرجاء، كذا في «المرقاة». (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وأخرجه أيضًا أحمد (ج ٥ ص ١٤٨ - ١٥٣ - ١٥٥ - ١٦٩ - ١٨٠) وابن ماجه.



٢٢٨٩ - [٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَافُلِ حَتَّى أَحْبَبْتُهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ فَكُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِذَّنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٨٩ - قوله: (مَنْ عَادَى)، أي: آذَى، ففي رواية لأحمد في «الزهد» من حديث عائشة: «مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا»، (لي) هو في الأصل صفة لقوله: «وَلِيًّا» لكنه لما تقدم صار حالاً. (وَلِيًّا) الولي المحب والناصر والحافظ، وكل من يتولى أمر أحد. قال الحافظ والعيني: المراد بولي الله: العالم بالله، المواظب على طاعته، المخلص في عبادته. وقال القسطلاني: فعيل بمعنى مفعول، وهو من يتولى الله تعالى أمره قال تعالى: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ ١٩٦ ولا يكله إلى نفسه لحظة بل يتولى الحق رعايته، أو هو فعيل، مبالغة من الفاعل، وهو الذي يتولى عبادة الله وطاعته، فعبادته تجري على التوالي من غير أن يتخللها عصيان، وكلا الوصفين واجب حتى يكون الولي ولياً بحسب قيامه بحقوق الله على الاستقضاء والاستبقاء، ودوام حفظ الله إياه في السراء والضراء، ومن شرط الولي أن يكون محفوظاً، كما أن من شرط النبي أن يكون معصوماً.

قال القشيري: والمراد بكون الولي محفوظاً: أن يحفظه الله تعالى عن تماديه في الزلل والخطأ - إن وقع فيهما - بأن يلهمه التوبة فيتوب منهما، وإلا فهما لا يقدحان في ولايته، انتهى. وقد استشكل وجود أحد يعادي الولي؛ لأن المعادة من باب المفاعلة التي تقع من الجانبين، ومن شأن الولي الحلم والاجتناب عن

المعاداة والصفح عمن يجهل عليه . وأجيب : بأن المعاداة لم تنحصر في الخصومة والمعاملة الدنيوية مثلاً ، بل قد تقع عن بغض ينشأ عن التعصب كالرافضي في بغضه لأبي بكر ، والمبتدع في بغضه للسني ، فتقع المعاداة من الجانبين . أما من جانب الولي فله تعالى وفي الله ، وأما من جانب الآخر فظاهر ، وكذا الفاسق المتجاهر ببغضه الولي في الله ويبغضه الآخر لإنكاره عليه وملازمته لنتيجه عن شهواته .

وقيل : لا يحتاج إلى هذا التكلف ، فإذا قلنا : إن فاعل يأتي بمعنى الفعل كما في قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٣٣] بمعنى : أسرعوا حصل الجواب ، ويؤيد هذا قوله : «مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا» ، كما تقدم . (فَقَدْ آذَنَتْهُ) بمد الهمزة وفتح المعجمة بعدها نون ، أي : أعلمته من الإيذان وهو الإعلام . (بِالْحَرْبِ) أي : بمحاربتي إياه ، ووقع في حديث عائشة : «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ اسْتَحَلَّ مُحَارَبَتِي» ، وفي حديث معاذ عند ابن ماجه وأبي نعيم ، كما في «الفتح» : «فَقَدْ بَارَزَ اللَّهُ بِالْمُحَارَبَةِ» ، وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني والبيهقي . وحديث أنس عند أبي يعلى والبخاري : «فَقَدْ بَارَزَنِي» ، وقد استشكل وقوع المحاربة وهي مفاعلة من الجانبين والمخلوق في أسر الخالق . والجواب : إنه من المخاطبة بما يفهم ، فإن غاية الحرب الهلاك والله لا يغلبه غالب ، فكان المعنى : فقد تعرض لإهلاكه إياه ، فأطلق الحرب وأراد لازمه ، أي : أعمل به ما يعملها العدو المحارب . قال الفاكهاني : هذا تهديد شديد ؛ لأن من حاربه الله أهلكه ، وهو من المجاز البليغ ؛ لأن من كره من أحب الله خالف الله ، ومن خالف الله عانده ومن عانده أهلكه ، وإذا ثبت هذا في جانب المعاداة ثبت في جانب الموالاة ، فمن والى أولياء الله أكرمه الله .

(وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي) ، أي : المؤمن . (بِشَيْءٍ) ، أي : من الطاعة . (أَحَبَّ إِلَيَّ) بفتح أحب ، صفة لقوله : «بِشَيْءٍ» ، فهو مفتوح في موضع جر وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو أحب . (مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ) سواء كان عيناً أو كفاية ظاهراً أو باطناً ، ويستفاد منه : أن أداء الفرائض أحب الأعمال إلى الله ، وأن قرب العبد إلى ربه بأداء الفرائض أتم وأكمل مما يحصل بأداء النوافل ؛ لأن انعزال العبد عن اختياره في امتثال الأمر أشد في أداء الفرائض ، فإن النوافل يهديها العبد إلى الرب

بالاختيار والتبرع، ويحصل في الأول فناء الذات، وفي الثاني فناء الصفات، قال الطوفي: الأمر بالفرائض جازم ويقع بتركها المعاقبة بخلاف النفل في الأمرين، وإن اشترك مع الفرائض في تحصيل الثواب فكانت الفرائض أكمل، فلهذا كانت أحب إلى الله تعالى وأشد تقريباً، وأيضاً الفرض كالأصل والأس والنفل كالفرع والبناء وفي الإتيان بالفرائض على الوجه المأمور به امتثال الأمر واحترام الأمر وتعظيمه بالانقياد إليه وإظهار عظمة الربوبية، وذل العبودية، فكان التقرب بذلك أعظم العمل.

(وَمَا يَزَالُ) بلفظ المضارع، وفي رواية: «وَمَا زَالَ»، (عَبْدِي)، أي: القائم بالفرائض. (يَتَقَرَّبُ)، أي: يطلب زيادة القرب. (إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ)، أي: التطوع من جميع أصناف العبادات، يعني: مع محافظته على الفرائض. (حَتَّى أَحْبَبْتُهُ)، أي: حباً كاملاً، لجمعه بين الفرائض والنوافل. قال الحافظ: ظاهره: إن محبة الله للعبد تقع بملازمة العبد التقرب بالنوافل، قد استشكل بما تقدم أولاً أن الفرائض أحب العبادات المتقرب بها إلى الله، فكيف لا تنتج المحبة، والجواب: إن المراد من النوافل: ما كانت حاوية للفرائض مشتملة عليها ومكملة لها، ويؤيده أن في رواية أبي أمامة: «ابْنُ آدَمَ، إِنَّكَ لَنْ تُدْرِكَ مَا عِنْدِي إِلَّا بِأَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْكَ». وقال الفاكهاني: معنى الحديث: إنه إذا أدى الفرائض ودام على إتيان النوافل من صلاة وصيام وغيرهما؛ أفضى به ذلك إلى محبة الله تعالى.

وقال ابن هبيرة: يؤخذ قوله من قوله: «مَا تَقَرَّبَ...» إلى آخره، أن النافلة لا تقدم على الفريضة؛ لأن النافلة إنما سميت نافلة؛ لأنها تأتي زائدة على الفرائض فما لم تؤد الفريضة لا تحصل النافلة، ومن أدى الفرض ثم زاد عليه النفل وأدام ذلك تحققت منه إرادة التقريب، وقد تبين بذلك أن المراد من التقرب بالنوافل أن تقع ممن أدى الفرائض لا من أخل بها. (فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ) لتقربه إِلَيَّ بما ذكر. (فَكُنْتُ)، كذا في أكثر النسخ الحاضرة من «المشكاة»: «حَتَّى أَحْبَبْتُهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ فَكُنْتُ» وفي المصابيح «حَتَّى أُحِبَّهُ - أي: بضم أوله - فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ» وهكذا وقع في البخاري من رواية الشكميهمني ولأبي ذر: «حَتَّى أَحْبَبْتُهُ، فَكُنْتُ»، وكذا وقع في نسخة القاري من «المشكاة». (سَمِعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ) بضم الياء، وفي رواية من حديث عائشة: «عَيْنُهُ الَّتِي يُبْصِرُ بِهَا» وفي أخرى: «عَيْنَاهِ اللَّتَيْنِ يُبْصِرُ بِهِمَا»

بالتثنية وكذا قال في الأذن واليد والرجل . (وَيْدُهُ الَّتِي يَبْطِشُ) بفتح الياء وكسر الطاء، أي: يأخذ. (بِهَا وَرَجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا) زاد في حديث عائشة: «وفؤاده الذي يعقل به ولسانه الذي يتكلم به» ونحوه في حديث أبي أمامة، وقد استشكل كيف يكون الباري جل وعلا سمع العبد وبصره . . . إلخ؟ وأجيب بأوجه أحدها: أنه ورد على سبيل التمثيل والمعنى: كنت سمعه وبصره في إثارة أمري فهو يحب طاعتي ويؤثر خدمتي كما يحب هذه الجوارح.

ثانيها: أن المعنى إن كُليته مشغولة بي، فلا يصغى بسمعه إلا إلى ما يرضيني، ولا يبصر ببصره إلا ما أمرته به، ولا يبطش بيده إلا في ما يحل له، ولا يسعى برجله إلا في طاعتي.

ثالثها: أن المعنى: أجعل له مقاصده كأنه ينالها ويراهها بسمعه وبصره . . . إلخ. رابعها: كنت له في النصرة كسمعه وبصره ويده ورجله في المعاونة على عدوه. خامسها: قال الفاكهاني: وسبقه إلى معناه ابن هبيرة هو فيما يظهر لي أنه على حذف مضاف، والتقدير: كنت حافظ سمعه الذي يسمع به فلا يسمع إلا ما يحل استماعه وحافظ بصره كذلك . . . إلخ.

سادسها: يحتمل معنى آخر أدق من هذا الذي قبله، وهو أن يكون سمعه بمعنى مسموعه؛ لأن المصدر قد جاء بمعنى المفعول، مثل فلان أمني بمعنى مأمولي، والمعنى: أنه لا يسمع إلا ذكري، ولا يلتذ إلا بتلاوة كتابي، ولا يأنس إلا بمناجاتي، ولا ينظر إلا في عجائب ملكوتي، ولا يمد يده إلا فيما فيه رضي، ورجله كذلك.

وقال الطوفي: اتفق العلماء ممن يعتد بقوله، أن هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد، وتأنيده وعنايته، حتى كأنه سبحانه ينزل نفسه من عبده منزلة الآلات التي يستعين بها، ولهذا وقع في رواية: «فِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَبْطِشُ وَبِي يَمْشِي»، وقال الخطابي: هذه أمثال، والمعنى: توفيق الله لعبده في الأعمال التي يباشرها بهذه الأعضاء وتيسير المحبة له فيها، بأن يحفظ جوارحه عليه ويعصمه عن مواقع ما يكره الله من الإصغاء إلى اللهو بسمعه، ومن النظر إلى ما نهى الله عنه ببصره ومن البطش فيما لا يحل له بيده، ومن السعي إلى الباطل برجله، وإلى هذا

نحى الداودي حيث قال: هذا كله من المجاز، يعني: أنه يحفظه كما يحفظ العبد جوارحه؛ لئلا يقع في مهلكة، ومثله قال الكلاباذي، وعبر بقوله: أحفظه فلا يتصرف إلا في محاببي؛ لأنه إذا أحبه كره له أن يتصرف فيما يكرهه منه.

وقال التوربشتي: معناه: أجعل سلطان حبي غالباً عليه حتى يسلب عنه الاهتمام بشيء غير ما يقربه إليّ، فيصير منخلعاً عن الشهوات، ذاهلاً عن الحفظ والذات، حيثما تقلب وأينما توجه لقي الله تعالى بمرأى منه ومسمع، لا تطور حول حاله الغفلة، ولا يحول دون شهوده الحجة. ولا يعتري ذكره النسيان، ولا يخطر بباله الأحداث والأعيان، يأخذ بمجامع قلبه حب الله، فلا يرى إلا ما يحبه، ولا يسمع إلا ما يحبه، ولا يفعل إلا ما يحبه، ويكون الله سبحانه في ذلك له يداً، ومؤيداً، وعوناً ووكيلاً، يحمي سمعه وبصره ويده ورجله عما لا يرضاه، وحقيقة هذا القول ارتهان كُليّة العبد بمراضي الله، وحسن رعاية الله له، وذلك على سبيل الاتساع وهو شائع في كلام العرب إذا أرادوا اختصاص الشيء بنوع من الخصوصية والاهتمام به والعناية والاستغراق فيه والوله إليه.

سابعها: قاله الخطابي أيضاً: قد يكون عبر بذلك عن سرعة إجابة الدعاء والنجح في الطلب وذلك أن مساعي الإنسان كلها إنما تكون بهذه الجوارح المذكورة. وقال بعضهم وهو منتزع مما تقدم: لا يتحرك له جارحة إلا في الله ولله، فهي كلها تعمل بالحق للحق، وأسند البيهقي في الزهد عن أبي عثمان الجيزي أحد أئمة الطريق، قال: معناه: كنت أَسْرِعُ إلى قضاء حوائجه من سمعه في الاستماع وعينه في النظر ويده في اللمس ورجله في المشي. قيل: وزعم الاتحادية أنه على حقيقته، وأن الحق عين العبد، واحتجوا بمجيء جبريل في صورة دحية قالوا: فهو روحاني خلع صورته وظهر بمظهر البشر، قالوا: فالله أقدر على أن يظهر في صورة الوجود الكلي أو بعضه - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - وحمله بعض أهل الزيغ على ما يدعونه من أن العبد إذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يصفى من الكدورات أنه يصير في معنى الحق - تعالى الله عن ذلك - وأنه يفنى عن نفسه جملة حتى يشهد أن الله هو الذاكر لنفسه الموحد لنفسه المحب لنفسه، وأن هذه الأسباب والرسوم تصير عدماً صرفاً في شهوده، وإن لم تعدم في الخارج وعلى الأوجه كلها فلا متمسك فيه للاتحادية ولا القائلين بالوحدة

المطلقة لقوله في بقية الحديث: «وَلَيْنُ سَأَلْنِي»، «وَلَيْنُ اسْتَعَاذَنِي» فإنه كالصریح في الرد عليهم، كذا في الفتح.

(وَإِنْ سَأَلْنِي لَأُعْطِيَنَّهُ)، أي: ما سأل وهو بفتح اللام وضم الهمزة ونون التأكيد الثقيلة. (وَلَيْنُ اسْتَعَاذَنِي) بنون الوقاية، وفي بعض النسخ بالموحدة وهو أظهر معنى، والأول أشهر رواية، قاله في «اللمعات»، وقال الحافظ: ضبطناه بوجهين الأشهر بالنون بعد الذال المعجمة، والثاني: بالموحدة. (لَأُعْطِيَنَّهُ)، أي: مما يخاف، وقد استشكل بأن جماعة من العباد والصلحاء دعوا وبالغوا ولم يجابوا، والجواب: إن الإجابة تتنوع، فتارة يقع المطلوب بعينه على الفور، وتارة يقع لكن يتأخر لحكمة فيه، وتارة قد يقع الإجابة، ولكن بغير عين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة ناجزة، وفي الواقع مصلحة ناجزة أو أصلح منها. وقد تمسك بهذا الحديث بعض الجهلة من أهل التجلي والرياضة، فقالوا: القلب إذا كان محفوظاً مع الله كانت خواطره معصومة من الخطأ، وتعقب ذلك أهل التحقيق من أهل الطريق فقالوا: لا يلتفت إلى شيء من ذلك إلا إذا وافق الكتاب والسنة، والعصمة إنما هي للأنبياء ومن عداهم فقد يخطئ، فقد كان عمر رضي الله عنه رأس الملهمين، ومع ذلك فكان ربما رأى الرأي فيخبره بعض الصحابة بخلافه فيرجع إليه ويترك رأيه، فمن ظن أنه يكتفي بما يقع في خاطره عما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد ارتكب أعظم الخطأ. وفي الحديث أن من أتى بما وجب عليه وتقرب بالنوافل لم يرد دعاؤه؛ لوجود هذا الوعد الصادق المؤكد بالقسم وقد تقدم الجواب عما يتخلف من ذلك.

(وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ) وفي حديث عائشة: «تَرَدَّدِي عَنْ مَوْتِهِ»، ووقع في «الحلية» في ترجمة وهب بن منبه إني لأجد في كتب الأنبياء أن الله تعالى يقول: «مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ قَطُّ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ رُوحِ الْمُؤْمِنِ»، فإن قيل: التردد هو التخير بين أمرين لا يدرى أيهما أصلح وهو محال على الله تعالى. أجيب: بأن المراد من لفظاً التردد في هذا الحديث إزالة كراهة الموت من العبد المؤمن بلطائف يحدثها الله له ويظهرها حتى تذهب الكراهة التي في نفسه بما يتحقق عنده من البشري برضوان الله وكرامته، وهذه الحالة يتقدمها أحوال كثيرة من مرض وهرم وفاقة وزمانة وشدة بلاء يهون على العبد مفارقة الدنيا،

ويقطع عنها علاقته حتى إذا أيس عنها تحقق رجاؤه بما عند الله فاشتاق إلى دار الكرامة فأخذه المؤمن عما تشبث به من حب الحياة شيئاً فشيئاً بالأسباب التي أشرنا إليها، يضاهي ويشبه فعل المتردد من حيث الصنعة، فشبه بفعل المتردد وأدخل في أفراده مبالغة وعبر عنه بالتردد، ولما كان النبي ﷺ هو المخبر عن الله وعن صفاته وأفعاله بأمر غير معهود لا يكاد السامع يعرفها على ما هي عليه، أذن له أن يعبر عنها بألفاظ مستعملة في أمور معهودة تعريفاً للأمة، وتوقيفاً لهم بالمجاز على الحقيقة، وتقريباً لما ينأى عن الإفهام، وتقريباً لما يضيق عن الإفصاح به نطاق البيان وذلك بعد أن عرفهم ما يجوز على الله وما لا يجوز، قاله التوربشتي.

وقال الخطابي: التردد في حق الله غير جائز والبذاء عليه في الأمور غير سائغ، ولكن له تأويلان أحدهما: أن العبد قد يشرف على الهلاك في أيام عمره من داء يصيبه وفاقة تنزل به فيدعو الله فيشفيه منها: ويدفع عنه مكروهاها فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمراً ثم يبدو له فيه فيتركه ويعرض عنه، ولا بد له من لقائه إذا بلغ الكتاب أجله؛ لأن الله قد كتب الفناء على خلقه واستأثر بالبقاء لنفسه. **والثاني:** أن يكون معناه: ما رددت رسلي في شيء أنا فاعله كترديدي إياهم في نفس المؤمن، كما روي في قصة موسى ﷺ، وما كان من لطمه عين ملك الموت وتردده إليه مرة بعد أخرى. **قال:** وحقيقة المعنى على الوجهين عطف الله على العبد ولطفه به وشفقته عليه، وعبر ابن الجوزي عن الثاني، بأن التردد للملائكة الذين يقبضون الروح، وأضاف الحق ذلك لنفسه؛ لأن ترددهم عن أمره **قال:** وهذا التردد ينشأ عن إظهار كرامة المؤمن على ربه، **فإن قيل:** إذا أمر الملك بالقبض كيف يقع منه التردد.

فالجواب من وجوه؛ **منها:** إن معنى التردد: اللطف به كأن الملك يؤخر القبض فإنه إذا نظر إلى قدر المؤمن وعظم المنفعة به لأهل الدنيا احترامه، فلم يبسط يده إليه، فإذا ذكر أمر ربه لم يجد بُدّاً من امتثاله. **ومنها:** إن الملك يتردد فيما لم يحد له فيه الوقت، كأن يقال: لا تقبض روحه إلا إذا رضي. **وقيل:** معنى الحديث: ما أخرت وما توقفت توقفت المتردد في أمر أنا فاعله إلا في قبض نفس عبدي المؤمن أتوقف فيه وأريد ما أعددت له من النعيم والكرامات؛ حتى يسهل عليه ويميل قلبه

إليه شوقاً إلى أن ينخرط في سلك المقربين ويتبوأ في أعلى عليين، قاله القاضي .
وقيل: هذا خطاب لنا بما نعقل، والمقصود تفهيمنا تحقيق المحبة للولي والدلالة على شرفه ورفعة منزلته حتى لو تَأَتَّى أنه تعالى لا يذيقه الموت الذي حتمه على عباده لفعل، ولهذا المعنى ورد لفظ التردد كما أن العبد إذا كان له أمر لا بد له أن يفعله بحبيبه لكنه يؤلمه، فإن نظر إلى ألمه أنكف عن الفعل وإن نظر إلى أنه لا بد له منه أن يفعله لمنفعته أقدم عليه، فيعبر عن هذه الحالة في قلبه بالتردد، فخاطب الله الخلق بذلك على حسب ما يعرفون، ودلهم به على شرف الولي عنده، ورفعة درجته. **وقيل:** المراد: أنه يقبض روح المؤمن بالتأني والتدريج بخلاف سائر الأمور، فإنها تحصل بمجرد قوله: كن، سريعاً دفعة، ذكره الكرمانى. **وقيل:** الصواب فيه أن يؤمن به على ما يليق بعظمة الله تعالى وشأنه، ولا يتوهم ولا يقال: كيف فلا حاجة إلى التأويلات التي ذكروها، والله اعلم.

(يَكْرَهُ الْمَوْتَ)، قال القاري: استئناف جواباً عما يقال: ما سبب التردد؟ والمراد: أنه يكره شدة الموت بمقتضى طبعه البشرى. (وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ) بفتح الميم والمهملة بعدها همزة ففوقية مصدر ساء الأمر فلائاً، أي: أحزنه. قال ابن الملك: أي: إيذاء بما يلحقه من صعوبة الموت وكرهه. وقال ابن حجر: أي: أكره ما يسوؤه؛ لأنني أرحم به من والديه لكن لا بد له منه؛ لينتقل من دار الهموم إلى دار النعيم والمسرات، فعلته به إيثاراً لتلك النعمة العظمى والمسرات الكبرى كما أن الأب الشفوق يكلف الابن بما يكلفه من العلم وغيره وإن شق عليه نظراً لكماله الذي يترتب على ذلك، انتهى.

قال القاري: وهو خلاصة كلام الطيبي، وحاصل كلامهم أن إضافة المساءة من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، والظاهر أنها مضافة إلى فاعله، والمعنى: أكره مساءته لكراهة الموت، فإنه لا ينبغي أن يكره الموت بل يحبه فإن من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه، انتهى. **وقال الجنيد:** الكراهة هنا لما يلقي المؤمن من الموت وصعوبته وكرهه وليس المعنى إني أكره له الموت؛ لأنَّ الموت يورده إلى رحمة الله ومغفرته، انتهى، وعبر بعضهم عن هذا بأن الموت حتم مقضي وهو مفارقة الروح للجسد ولا تحصل غالباً إلا بألم عظيم جداً،

فلما كان الموت بهذا الوصف واللّه يكره أذى المؤمن أطلق على ذلك الكراهة، ويحتمل أن تكون المساءة بالنسبة إلى طول الحياة؛ لأنها تؤدي إلى أرذل العمر وتنكس الخلق والرد إلى أسفل سافلين، كذا في «الفتح». (وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ)، كذا وقعت هذه الزيادة في بعض نسخ المشكاة موافقاً لما في «المصابيح» وسقطت من بعضها كنسخة القاري التي أخذها في شرحه، وكنسخة «أشعة اللمعات» للشيخ الدهلوي وليست أيضاً في البخاري. قال القاري: وفي نسخة صحيحة من «المشكاة»: «وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»، وكذا في أصل ميرك وهو كذا في «شرح المصابيح» لابن الملك.

وقال ابن حجر كما في رواية، وقال الحافظ: زاد محمد بن مخلد يعني: عند الذهبي عن ابن كرامة - شيخ البخاري - في آخر الحديث: «وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ». ووقعت هذه الزيادة أيضاً في حديث وهب بن منبه المقطوع عند أحمد في الزهد، وأبي نعيم في الحلية. قال القاري: والمعنى: ولا بد للمؤمن من الموت فلا معنى للكراهة أو ولهذا لا أدفع عنه الموت. (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في باب التواضع من كتاب الرقاق. قال: حدثنا محمد بن عثمان بن كرامة، حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثنا شريك بن عبد الله بن نمر، عن عطاء عن أبي هريرة. قال الذهبي: في ترجمة خالد بن مخلد من «الميزان» (ج ١ ص ٣٠٠، ٣٠١): قال أحمد: له مناكير. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن سعد: منكر الحديث مفرط في التشيع. وقال أبو داود: صدوق ولكنه يتشيع، وذكره ابن عدي ثم ساق له عشرة أحاديث استنكرها. قال الذهبي: ومما انفرد ما رواه البخاري في «صحيحه» عن ابن كرامة عنه، وذكر حديث أبي هريرة: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا...» إلخ. وساقه من طريق محمد بن محمد بن مخلد عن محمد بن عثمان بن كرامة شيخ البخاري فيه، ثم قال: فهذا غريب جداً، ولولا هيئة «الجامع الصحيح» لعدته في منكرات خالد بن مخلد وذلك لغرابة لفظه؛ ولأنه مما انفرد به شريك وليس بالحافظ ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولا أخرجه من عدا البخاري، ولا أظنه في «مسند أحمد». انتهى. قلت: شريك هذا قد وثقه ابن سعد وأبو داود.

وقال النسائي وابن معين: لا بأس به واحتج به الجماعة إلا أن في روايته عن أنس في حديث الإسراء مواضع شاذة. وأمّا خالد بن مخلد فقد وثقه العجلي وصالح بن

محمد جزرة، وعثمان بن أبي شيبة وابن حبان. وقال ابن عدي: هو من المكثرين لا بأس به. وقال الأزدي: في حديثه بعض المناكير، وهو عندنا في عداد أهل الصدق ولا يلتفت إلى قول أبي حاتم: لا يحتج به؛ لأنه جرح مبهم. وأمّا التشيع والمناكير.

فقال الحافظ في مقدمة «الفتح» في ذكر خالد هذا: قلت: أمّا التشيع فقد قدمنا إنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه. وأمّا المناكير فقد تتبعها ابن عدي من حديثه وأوردها في «كامله» وليس فيها شيء مما أخرجه البخاري بل لم أر له عنده من أفراد سوى حديث واحد، وهو حديث أبي هريرة: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا...» الحديث.

وقال في «الفتح» (ج ٢٦ ص ١٤٥) بعد ذكر كلام الذهبي المتقدم: قلت: ليس هذا الحديث في مسند أحمد جزءًا، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فشريك شيخ خالد فيه مقال أيضًا، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلًا منها عن عائشة أخرجه أحمد في الزهد، وابن أبي الدنيا وأبونعيم في الحلية، والبيهقي في الزهد من طريق عبد الواحد بن ميمون، عن عروة عنها، وذكر ابن حبان وابن عدي أنه تفرد به وقد قال البخاري: إنه منكر الحديث. ومنها عن علي عند الإسماعيلي في مسند علي وعن ابن عباس أخرجه الطبراني وسندهما ضعيف. وعن أنس أخرجه أبويعلى والبخاري وفي سنده ضعف أيضًا. وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصرًا وسنده حسن غريب، وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبونعيم في «الحلية» مختصرًا وسنده ضعيف أيضًا، وعن وهب بن منبه مقطوعًا أخرجه أحمد في «الزهد» وأبونعيم في «الحلية»، انتهى. هذا وقد بسط الكلام في تخريج هذا الحديث وشرحه ابن رجب الحنبلي في «شرح الأربعين النووية» (ص ٢٥٩، ٢٦٠) فارجع إليه إن شئت.



٢٢٩ - [٨] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا: هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ»، قَالَ: «فَيَحْفُقُونَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»، قَالَ: «فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - مَا يَقُولُ عِبَادِي؟» قَالَ: «يَقُولُونَ: يُسَبِّحُونَكَ، وَيُكَبِّرُونَكَ، وَيَحْمَدُونَكَ، وَيُمَجِّدُونَكَ»، قَالَ: «فَيَقُولُ: هَلْ رَأَوْنِي؟» قَالَ: «فَيَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَوْكَ»، قَالَ: «فَيَقُولُ: كَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟» قَالَ: «فَيَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً، وَأَشَدَّ لَكَ تَمَجِيدًا، وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحًا»، قَالَ: «فَيَقُولُ: فَمَا يَسْأَلُونَ؟» قَالُوا: يَسْأَلُونَكَ الْجَنَّةَ، قَالَ: «يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟» قَالَ: «فَيَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَبَّ مَا رَأَوْهَا»، قَالَ: «فَيَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْهَا؟» قَالَ: «يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا، وَأَشَدَّ لَهَا طَلَبًا، وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً»، قَالَ: «فَمِمَّ يَتَعَوَّدُونَ؟» قَالَ: «يَقُولُونَ: مِنَ النَّارِ»، قَالَ: «يَقُولُ: فَهَلْ رَأَوْهَا؟» قَالَ: «يَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَبَّ، مَا رَأَوْهَا»، قَالَ: «يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْهَا؟» قَالَ: «يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فِرَارًا، أَوْ أَشَدَّ لَهَا مَخَافَةً»، قَالَ: «فَيَقُولُ: فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ»، قَالَ: «يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فُلَانٌ لَيْسَ مِنْهُمْ؛ إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ، قَالَ: هُمْ الْجُلَسَاءُ لَا يَشْقَى جَلِيسُهُمْ».

- وَفِي رَوَايَةٍ مُسْلِمٌ، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّارَةً، فَضْلًا، يَبْتَغُونَ مَجَالِسَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا مَجْلِسًا فِيهِ ذِكْرٌ قَعَدُوا مَعَهُمْ، وَحَفَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِأَجْنِحَتِهِمْ، حَتَّى يَمْلَأُوا مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِذَا تَفَرَّقُوا عَرَجُوا وَصَعِدُوا إِلَى السَّمَاءِ»، قَالَ: «فَيَسْأَلُهُمُ اللَّهُ وَهُوَ أَعْلَمُ: مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟» فَيَقُولُونَ: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ عِبَادِكَ فِي الْأَرْضِ يُسَبِّحُونَكَ، وَيُكَبِّرُونَكَ، وَيُهَلِّلُونَكَ، وَيَحْمَدُونَكَ، وَيَسْأَلُونَكَ، قَالَ: وَمَاذَا يَسْأَلُونِي؟ قَالُوا: يَسْأَلُونَكَ جَنَّتِكَ، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: لَا أَيْ رَبَّ، قَالَ: وَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: وَيَسْتَجِيرُونَكَ، قَالَ: وَمِمَّا يَسْتَجِيرُونِي؟ قَالُوا: مِنْ نَارِكَ.

قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: يَسْتَغْفِرُونَكَ، قَالَ: «فَيَقُولُ: قَدْ عَفَرْتُ لَهُمْ، فَأَعْطَيْتُهُمْ مَا سَأَلُوا، وَأَجْرُتُهُمْ مِمَّا اسْتَجَارُوا»، قَالَ: «يَقُولُونَ: رَبِّ، فِيهِمْ فَلَانٌ عَبْدٌ خَطَاءٌ، إِنَّمَا مَرَّ فَجَلَسَ مَعَهُمْ»، قَالَ: «فَيَقُولُ: وَلَهُ عَفَرْتُ؛ هُمْ الْقَوْمُ لَا يَشْفَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ».

الشرح

٢٢٩٠ - قوله: (إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً)، أي: من المقربين غير الحفظة المرتبين مع الخلائق بل هم سيارة سياحة في الأرض، لا وظيفة لهم، وإنما مقصودهم حلق الذكر. (يَطُوفُونَ)، أي: يدورون. (فِي الطَّرِيقِ)، أي: طرق المسلمين. (يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ)، أي: يطلبون مجالستهم. وقيل: أي: يطلبون من يذكر الله من بني آدم ليزورهم ويدعوا لهم ويستمعوا إلى ذكرهم، وفي الرواية الآتية: «يَتَّبِعُونَ مَجَالِسَ الذِّكْرِ»، وفي حديث جابر بن عبد الله عند أبي يعلى والبخاري: «إِنَّ لِلَّهِ سَرَايَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ تَقِفُ وَتَحِلُّ بِمَجَالِسِ الذِّكْرِ». (تَنَادَوْا) بفتح الدال، أي: نادى بعض تلك الملائكة بعضاً قائلين.

(هَلُمُّوا)، أي: تعالوا مسرعين. (إِلَى حَاجَتِكُمْ)، أي: إلى ما تطلبون من استماع الذكر وزيارة الذاكر، فإننا قد وجدنا جماعة من أهل الذكر. وفي رواية أحمد والترمذي: «إِلَى بُغْيَتِكُمْ»، بكسر الباء وضمها مع سكون الغين وفتح الياء مخففة، وفتح الباء وكسر الغين مع تشديد الياء المفتوحة، أي: إلى مطلوبكم ومرغوبكم، وقوله: «هَلُمُّوا» ورد على لغة أهل نجد أنها ثثنى وتجمع وتؤنث، ولغة أهل الحجاز بناء لفظها على الفتح وبقاؤه بحاله مع المشنى والجمع والمؤنث ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]. (قَالَ)، أي: النبي ﷺ.

(فَيَحْفُوفُونَهُمْ) بفتح التحتية، وضم الحاء وتشديد الفاء من الحف وهو الاشتمال حول شيء، أي: يطوفون بهم ويدورون حولهم من جوانبهم. (بِأَجْنَحَتِهِمْ). قال المظهري: الباء للتعدية، أي: يدورون أجنتهم حول الذاكرين. وقال الطيبي: الظاهر إنها للاستعانة، كما في قولك: كتبت بالقلم، أي: يطيفونهم ويحدقون بهم

بأجنحتهم؛ لأن حفهم الذي ينتهي إلى السماء إنما يستقيم بواسطة الأجنحة. (إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا)، وفي رواية: «إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»، قال الطيبي: أي: يقف بعضهم فوق بعض إلى السماء الدنيا. (فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ)، أي: بالذاكرين من الملائكة. قال الطيبي: «وَهُوَ أَعْلَمُ» حال والأحسن أن تكون معترضة أو تتميمًا صيانة عن التوهم، يعني: لتوهم أن تكون الحال منتقلة، والحال أنها مؤكدة. وفائدة السؤال مع العلم بالمسئول إظهار شرف بني آدم وصلاتهم، والتعريض بالملائكة بقولهم في بني آدم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا...﴾ [البقرة: ٣٠] إلخ.

(مَا يَقُولُ عِبَادِي؟) الإضافة للتشريف. (يَقُولُونَ)، أي: الملائكة. (يُسَبِّحُونَكَ)، أي: عبادك يسبحونك. (وَيَحْمَدُونَكَ) بالتخفيف (وَيُمَجِّدُونَكَ) بتشديد الجيم، أي: يذكرونك بالعظمة، أو ينسبونك إلى المجد وهو الكرم. قال الجزري: التمجيد: التعظيم، والمجيد: الشريف العظيم، وفي رواية مسلم الآتية ذكر «التهليل» بدل «التمجيد»، وفي حديث أنس عند البزار: «يُعَظِّمُونَ آلَاكَ وَيَتْلُونَ كِتَابَكَ، وَيُصَلُّونَ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيَسْأَلُونَكَ لِأَخْرَجَهُمْ وَدُنْيَاهُمْ»، قال الحافظ: ويؤخذ من مجموع هذه الطرق المراد بمجالس الذكر، وإنها التي تشتمل على ذكر الله بأنواع الذكر الواردة من تسبيح وتكبير وغيرهما، وعلى تلاوة كتاب الله ﷻ وعلى الدعاء بخيري الدنيا والآخرة، وفي دخول قراءة الحديث النبوي، ومداولة العلم الشرعي ومذاكرته، والاجتماع على صلاة النافلة في هذه المجالس نظر. والأشبه اختصاص ذلك بمجالس التسبيح والتكبير ونحوهما، والتلاوة فحسب، وإن كانت قراءة الحديث ومداولة العلم والمناظرة فيه من جملة ما يدخل تحت مسمى ذكر الله تعالى، انتهى.

قلت: وقال العيني: قوله: «أَهْلَ الذِّكْرِ»، أي: في قوله: (يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ)، يتناول الصلاة وقراءة القرآن وتلاوة الحديث وتدريس العلوم، ومناظرة العلماء، انتهى. فاختلف الحافظ والعيني في أن المراد بمجالس الذكر وأهل الذكر الخصوص أو العموم، فاختار الحافظ الخصوص؛ نظرًا إلى ظاهر ألفاظ الطرق المذكورة، واختار العيني العموم؛ نظرًا إلى أن ما في هذه الطرق من ألفاظ الذكر تمثيلات.

قال شيخنا في «شرح الترمذي»: والظاهر هو الخصوص كما قال الحافظ، والله تعالى أعلم. (قَالَ)، أي: النبي ﷺ. (فَيَقُولُ)، أي: الله. (كَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي)، أي: لو رأوني كيف يكون حالهم في الذكر. (وَأَشَدَّ لَكَ تَمْجِيدًا)، أي: تعظيمًا، وزاد في رواية: «تَحْمِيدًا»، وفي أخرى: «وَأَشَدَّ لَكَ ذِكْرًا»، (وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحًا)، فيه: إيماء إلى أن تحمل مشقة الخدمة على قدر المعرفة والمحبة. (فَمَا يَسْأَلُونَ؟)، أي: مني، وفي رواية: «فَمَا يَسْأَلُونِي»، وفي أخرى: «فَمَا يَسْأَلُونَنِي»، (وَهَلْ رَأَوْهَا)، أي: الجنة. (كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا، وَأَشَدَّ لَهَا طَلَبًا وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً)؛ لأن الخبر ليس كالمعاينة. (فَمِمَّ)، أي: من أي شيء، حذف ألف «مَا» وأبقيت الفتحة على الميم، فإنه يجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت، وإبقاء الفتحة على الميم دليلًا عليها نحو: ﴿فَمِمَّ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿فَنَظَرْتُ بِمَ رَجَعُ الْمُرْسَلُونَ﴾، ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر.

(فَأُشْهِدُكُمْ) من الأشهداء، أي: أجعلكم شاهدين. (أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ)، أي: بذكرهم، ﴿إِنَّ أَحْسَنَ يَذْهَبَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]. (فِيهِمْ فَلَانٌ) كناية عن اسمه ونسبه. (لَيْسَ مِنْهُمْ)، أي: من الذاكرين. قال القاري: حال من المستتر في الخبر. وقيل: من فلان على مذهب سيويه. (إِنَّمَا جَاءَ)، أي: إليهم. (لِحَاجَةٍ)، أي: دنيوية له، فجلس معهم يريد الملك بهذا إنه لا يستحق المغفرة. (هُمْ الْجُلَسَاءُ) جمع جلس. (لَا يَشْقَى) بفتح الياء، أي: يصير شقيًا. (جَلِيسُهُمْ)، أي: مجالسهم. قال الطيبي: أي: هم جلساء لا يخيب جلسهم عن كرامتهم فيشقى انتهى. وفي الحديث: فضل مجالس الذكر والذاكرين وفضل الاجتماع على ذلك وأن جلسهم يندرج معهم في جميع ما يتفضل الله تعالى عليهم؛ إكرامًا لهم، ولو لم يشاركهم في أصل الذكر وفيه محبة الملائكة لبني آدم واعتناؤهم بهم، وفيه: إن السؤال قد يصدر من السائل، وهو أعلم بالمسئول عنه من المسئول؛ لإظهار العناية بالمسئول عنه والتنويه بقدره والإعلان بشرف منزلته.

وقيل: إن في خصوص سؤال الله الملائكة عن أهل الذكر الإشارة إلى قوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ سُبْحٌ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] فكانه قيل لهم: انظروا إلى ما حصل منهم من التسييح والتقديس، مع ما سلط

عليهم من الشهوات ووساوس الشيطان وكيف عالجوا ذلك، وضاهوكم في التسييح والتقديس. وقيل: إنه يؤخذ من هذا الحديث إن الذكر الحاصل من بني آدم أعلى وأشرف من الذكر الحاصل من الملائكة؛ لحصول ذكر الآدميين مع كثرة الشواغل، ووجود الصوارف، وصدوره في عالم الغيب بخلاف الملائكة في ذلك كله، كذا في «الفتح».

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في أواخر الدعوات من طريق جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة، وكذا أخرجه ابن حبان من هذا الطريق ومن طريق الفضيل بن عياض عن الأعمش، قال الحافظ: لم أره من حديث الأعمش إلا بالنعنة لكن اعتمد البخاري على وصله؛ لكون شعبة رواه عن الأعمش - عند أحمد - فإن شعبة كان لا يحدث عن شيوخه المنسوين للتدليس إلا بما تحقق إنهم سمعوه، انتهى. والحديث أخرجه أحمد (ج ٢ ص ٢٥٢) ومسلم والطيالسي من طريق وهيب عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، وقد ذكر المصنف لفظ مسلم بعد ذلك وأخرجه أحمد أيضاً (ج ٢ ص ٢٥١) والترمذي نحو رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش، فقال: عن أبي صالح عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد الخدري بالشك، وهذا الشك من الأعمش، كما صرح في رواية أحمد، والظاهر إن الأعمش استيقن بعد ما شك، أو شك بعد ما استيقن، ولا أثر لهذا الشك على صحة الحديث كما هو بديهي.

(وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّارَةً) بتشديد الياء من السير، أي: سياحون في الأرض، قال في «اللسان»: والسيارة القافلة، والسيارة: القوم يسIRON، أنث على معنى الرفقة والجماعة، وفي رواية أحمد (ج ٢ ص ٢٥١) والترمذي: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ»، بفتح السين المهملة وتشديد الياء التحتية من قولهم: ساح في الأرض إذا ذهب فيها وسار، وأصله من سىح الماء الجاري. «فُضْلاً»، زاد في رواية أحمد والترمذي وابن حبان: «عَنْ كُتَّابِ النَّاسِ»، وقوله: «فُضْلاً» صفة بعد صفة للملائكة وهو بضميتين وسكون الثاني تخفيفاً، جمع فاضل كنزل ونازل أي زيادة عن الملائكة الحفظة وغيرهم المرتبين مع الخلائق لا وظيفة لهم إلا حِلُّ الذكر. قال النووي: ضبطوا «فُضْلاً» على أوجه؛ أحدها وهو أرجحها وأشهرها في بلادنا: فضلاً بضم الفاء والضاد، والثانية: بضم الفاء

وإسكان الضاد ورجحها بعضهم وادّعى أنها أكثر وأصوب، والثالثة: بفتح الفاء وإسكان الضاد، والرابعة: «فَضْلٌ» بضم الفاء والضاد، ورفع اللام على أنه خبر مبتدأ محذوف، والخامسة: فضلاء بالمد جمع فاضل، قال العلماء: معناه على جميع الروايات: أنهم ملائكة زائدون على الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق فهؤلاء السيارة لا وظيفة لهم، وإنما مقصودهم حلق الذكر، انتهى. وقوله: «عَنْ كُتَّابِ النَّاسِ» بضم الكاف وتشديد التاء المثناة جمع كاتب، والمراد بهم: الكرام الكاتبون وغيرهم المرتبون مع الناس.

(يَبْتَغُونَ)، أي: يطلبون. قال النووي: ضبطه على وجهين؛ أحدهما: يتبعون بالعين المهملة من التتبع وهو البحث عن الشيء والتفتيش، والثاني: يبتغون بالغين المعجمة، من الابتغاء وهو الطلب وكلاهما صحيح. (فَعَدُّوا مَعَهُمْ)، أي: مع الذاكرين. (وَحَفَّ بَعْضُهُمْ)، أي: بعض الملائكة. (بَعْضًا)، أي: بعضًا آخر منهم. (بِأَجْنِحَتِهِمْ)، أي: باستعانتها. (حَتَّى يَمْلَأُوا)، أي: الملائكة. (مَا بَيْنَهُمْ)، أي: ما بين الذاكرين. (فَإِذَا تَفَرَّقُوا)، أي: أهل الذكر. (عَرَجُوا)، أي: الملائكة من عرج يعرج إذا صعد إلى فوق. (وَصَعِدُوا) بكسر العين. (إِلَى السَّمَاءِ)، أي: السابعة، (وَهُوَ أَعْلَمُ)، أي: بهم كما في بعض النسخ من المشكاة، وكما وقع في «صحيح مسلم»: (مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ عِبَادِكَ) قوله: «مِنْ عِنْدِ عِبَادِكَ»، كذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وكذا وقع في «المصابيح» و«الترغيب» للمنزدي، والذي في «صحيح مسلم»: «مِنْ عِنْدِ عِبَادِكَ»، وهكذا نقله الجزري والحافظ، وفيه: غاية تشريف لبني آدم حال كونهم، (فِي الْأَرْضِ)، وفي رواية أحمد والترمذي: «فَيَقُولُ اللَّهُ: أَيُّ شَيْءٍ تَرَكْتُمْ عِبَادِي يَصْنَعُونَ»، (مَاذَا يَسْأَلُونِي) بتشديد النون وتخفف، ويروى أيضًا: «مَاذَا يَسْأَلُونِي»، وفي رواية أحمد والترمذي: «فَأَيُّ شَيْءٍ يَطْلُبُونَ». (وَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا جَنَّتِي؟) قال الطيبي: جواب «لَوْ» ما دل عليه كيف؛ لأنه سؤال عن الحال، أي: لو رأوا جنتي ما يكون حالهم في الذكر.

(وَيَسْتَجِيرُونَكَ) عطف على «وَيَسْأَلُونَكَ»، والجملة من السؤال، والجواب: فيما بينهما معترضة، أي: يستعيذونك. قال الجزري: الاستجارة طلب الجوار، والإجارة الحماية والدفاع والمنعة عن الإنسان. (وَمِمَّا)، كذا في جميع النسخ من

«المشكاة»، وهكذا في نسخ مسلم من طبعات الهند و«جامع الأصول» (ج ٥ ص ٢٣٨) ووقع في النسخ المصرية من «صحيح مسلم» «وَمِمَّ»، أي: بحذف الألف وإبقاء الفتحة على الميم، وكذا نقله المنذري في «الترغيب» والحافظ في «الفتح»، وهذا هو الصواب، والظاهر أن الأول خطأ من النساخ. (يَسْتَجِيرُونِي) بالوجهين، ويروى أيضًا: «يَسْتَجِيرُونَ»، (مِنْ تَارِكٍ)، أي: يطلبون الأمان منها. (يَسْتَغْفِرُونَكَ)، أي: أيضًا، وفي بعض النسخ: «وَيَسْتَغْفِرُونَكَ»، بالعطف موافقًا لما في «صحيح مسلم». (قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ فَأَعْطَيْتُهُمْ مَا سَأَلُوا)، قال القاري: لعل العدول عن الواو إلى الفاء؛ لترتب الإعطاء على المغفرة. قلت: قوله: (فَأَعْطَيْتُهُمْ) بالفاء كذا وقع في جميع النسخ من «المشكاة» والذي في «صحيح مسلم»: «وَأَعْطَيْتُهُمْ»، أي: بالواو، وهكذا في «المصابيح» و«الترغيب» و«جامع الأصول» و«الفتح» والظاهر أن ما وقع في «المشكاة» خطأ من النساخ.

(وَأَجَرْتُهُمْ) من أجاره يجيره، إذا آمنه من الخوف. (يَقُولُونَ: رَبِّ!) أي: يا رب! (عَبْدُ خَطَاءٍ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة والمد، أي: كثير الخطأ والذنب، أو ملازم الخطايا غير تارك لها، وهو من أبنية المبالغة. قال القاري: بدل من فلان. (إِنَّمَا مَرَّ)، أي: لحاجة. (فَجَلَسَ مَعَهُمْ)، قال الطيبي: في التركيب: تقديم وتأخير، أي: إنما فلان مرَّ، أي: ما فعل فلان إلا المرور والجلوس عقبه، يعني: ما ذكر الله تعالى. (فَيَقُولُ: وَلَهُ غَفَرْتُ)، أي: أيضًا. قال الطيبي: الواو للعطف وهو يقتضي معطوفًا عليه، أي: قد غفرت لهم وله، ثم أتبع «غَفَرْتُ» تأكيدًا وتقديرًا. (هُمُ الْقَوْمُ)، قال الطيبي: تعريف الخبر يدل على الكمال، أي: هم القوم كل القوم الكاملون فيما هم فيه من السعادة، فيكون قوله: (لَا يَشْفَى بِهِمْ)، أي: بسببهم وببركتهم.

(جَلِيسُهُمْ)؛ استثناءً لبيان المقتضى؛ لكونهم أهل الكمال، وفي هذه العبارة مبالغة في نفي الشقاء عن جلس الذاكرين. فلو قيل: يسعد بهم جلسهم؛ لكان ذلك في غاية الفضل، لكن التصريح بنفي الشقاء أبلغ في حصول المقصود، وفي الحديث: فضيلة الجلوس مع أهل الذكر وإن لم يشاركهم، وفضل مجالسة الصالحين وبركتهم.

٢٢٩١ - [٩] وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَسِيدِيِّ قَالَ: لَقِينِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ يَا حَنْظَلَةُ؟ قُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ كَأَنَّا رَأَيْ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ، وَالضَّيِّعَاتِ نَسِينَا كَثِيرًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَوَاللَّهِ إِنَّا لَنَلْقَى مِثْلَ هَذَا فَاَنْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَكُونُ عِنْدَكَ تُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ كَأَنَّا رَأَيْ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ، وَالْأَوْلَادَ، وَالضَّيِّعَاتِ نَسِينَا كَثِيرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي وَفِي الذِّكْرِ، لَصَافَحْتُكُمْ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ، وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

{رَوَاهُ مُسْلِمٌ} {صَحِيحٌ}

الشرح

٢٢٩١ - قوله: (وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّبِيعِ) بفتح الراء وكسر الموحدة وسكون التحتية. (الْأَسِيدِيِّ)، قال النووي: ضبطوه بوجهين؛ أصحهما وأشهرهما ضم الهمزة وفتح السين وكسر الياء المشددة، والثاني: كذلك إلا أنه بإسكان الياء ولم يذكر القاضي عياض إلا هذا الثاني، وهو منسوب إلى بني أسيد، بطن من بني تميم، انتهى. وقال الفتني في «المغني»: الأسيدي بمضمومة ومفتوحة وشدة تحتية مكسورة وسكونها، والشدة عند المحدثين للأصل، وتسكينها عند أهل اللغة للرخفة منسوب إلى أسيد بن عمرو بن تميم بن مر، ومنه حنظلة بن الربيع، انتهى.

وقال ابن عبد البر: بنو أسيد بن عمرو بن تميم من أشراف بني تميم وهو أسيد بكسر الياء وتشديد ها، انتهى. وحنظلة هذا هو حنظلة بن الربيع بن صيفي - بفتح الصاد المهملة بعدها تحتية ساكنة - التميمي المعروف بحنظلة الكاتب؛ لأنه كتب

للنبي ﷺ الوحي، ففي مسلم والترمذي من طريق أبي عثمان النهدي عن حنظلة وكان من كتاب النبي ﷺ وهو ابن أخي أكثم بن صيفي حكيم العرب، وليس هو حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة، أرسله النبي إلى أهل الطائف وشهد القادسية ونزل الكوفة وتخلف عن علي في قتال أهل البصرة يوم الجمل، ونزل قرقيساء حتى مات في خلافة معاوية ولا عقب له. (لَقِينِي أَبُو بَكْرٍ)، وفي الترمذي: أنه مر بأبي بكر وهو - أي: حنظلة - يبكي. (كَيْفَ أَنْتَ يَا حَنْظَلَةُ؟) سؤال عن الحال، أي: كيف استقامتك على ما تسمع من النبي ﷺ أهى موجودة أم لا؟ قاله القاري. وقال الطيبي: أي: أتستقيم على الطريق أم لا.

(نَافَقَ حَنْظَلَةُ)، أي: صار منافقاً وأراد نفاق الحال لا نفاق الإيمان. قال الطيبي: فيه تجريد؛ لأن أصل الكلام نافقت، فجرد من نفسه شخصاً آخر مثله فهو يخبر عنه لما رأى من نفسه ما لا يرضي لمخالفة السر العلن والحضور الغيبة. وقال الجزري: النفاق ضد الإخلاص وأراد به في هذا الحديث إنني في الظاهر إذا كنت عند النبي ﷺ أخلصت، وإذا انفردت عنه رغبت في الدنيا، وتركت ما كنت عليه، فكأنه نوع من الظاهر والباطن، وما كان يرضى أن يسامح به نفسه، وكذلك كان الصحابة رضي الله عنهم أجمعين يؤاخذون أنفسهم بأقل الأشياء.

وقال النووي: معناه: إنه خاف أنه منافق حيث كان يحصل له الخوف في مجلس النبي ﷺ ويظهر عليه ذلك مع المراقبة والفكر والإقبال على الآخرة، فإذا خرج اشتغل بالزوجة والأولاد ومعاش الدنيا، وأصل النفاق إظهار ما يكتتم خلافه من الشر، فخاف أن يكون ذلك نفاقاً، فأعلمهم النبي ﷺ إنه ليس بنفاق وأنهم لا يكلفون الدوام على ذلك.

(قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ!) تعجب أو تبرئة وتنزيه. (مَا تَقُولُ؟) قال الطيبي: «مَا» استفهامية وقوله: «تَقُولُ» هو المتعجب منه، يعني: عجبت من قولك هذا الذي حكمت فيه بالنفاق على نفسك. (قُلْتُ: نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، أي: لا عجب في ذلك لأننا نكون عنده، وأتى بضمير الجمع؛ لأن من المعلوم أنه لا بد في الحاضرين من يشابه حنظلة في ذلك ولم يقل: نافقنا؛ لئلا يتوهم العموم الشامل للخصوص. (يُذَكِّرُنَا) بالتشديد، أي: يعظنا. (بِالنَّارِ)، أي: بعذابها تارة.

(وَالْجَنَّةِ)، أي: بنعيمها أخرى؛ ترهيبًا وترغيبًا، أو يذكرنا الله بذكرهما أو بقربهما. (كَأَنَّا)، أي: حتى صرنا كأنا. (رَأَيْ عَيْنٍ) بالنصب، أي: كأنا نرى الله أو الجنة والنار رأي عين، فهو مفعول مطلق بإضمار نرى، وروي بالرفع، أي: كأنا راؤون الجنة والنار بالعين على أنه مصدر بمعنى اسم الفاعل، ويصح كونه الخبر للمبالغة كرجل عدل.

قال القاضي: ضبطناه «رأى عين» بالرفع، أي: كأنا بحال من يراها بعينه. قال: ويصح النصب على المصدر أي: نراها رأي عين. (عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ) بالفاء والسين المهملة، أي: خالطناهم ولاعبناهم وعالجنا أمورهم واشتغلنا بمصالحهم. قال الهروي وغيره: معناه: حاولنا ذلك ومارسناه واشتغلنا به، أي: عالجنا معاشنا وحظوظنا. (وَالضَّيِّعَاتِ)، أي: الأراضي والبساتين، جمع ضيعة بالضاد المعجمة المفتوحة، وهي معاش الرجل من مال أو حرفة أو صناعة.

قال الهروي في «الغريبين»: ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه من صناعة أو نخل أو غلة أو غيرها كذلك أسمعني الأزهري، قال شمر: ويدخل فيها الحرفة والتجارة، يقال: ما ضيعتك؟ فتقول كذا. (نَسِينَا) بدل اشتغال من «عَافَسْنَا»، أو هو جواب إذا وجملنا عَافَسْنَا بتقدير قد حال، قاله القاري. وللترمذي: «وَنَسِينَا»، (كَثِيرًا)، أي: نسينا كثيرًا مما ذكرنا به أو نسيانًا كثيرًا، كأننا ما سمعنا منه شيئًا قط، وهذا أنسب بقوله: «رَأَيْ عَيْنٍ»، «وَمَا ذَاكَ؟»، أي: وما سبب ذلك القول؟ (لَوْ تَدُومُونَ)، أي: في حال غيبتكم مني. (عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي)، أي: من صفاء القلب والخوف من الله تعالى.

(وَفِي الذِّكْرِ)، قال الطيبي: عطف على خبر كان الذي هو عندي. وقال ابن الملك: الواو بمعنى «أو» عطف على قوله: «مَا تَكُونُونَ»، أو على «عِنْدِي»، أي: لو تدومون في الذكر، أو على ما تكونون في الذكر وأنتم بعداء مني من الاستغراق فيه. (لَصَافَحْتُكُمُ الْمَلَائِكَةَ)، قيل: أي: علانية، وإلا فكون الملائكة يضافون أهل الذكر حاصل. وقال ابن حجر: أي: عيانًا في سائر الأحوال.

(عَلَى فُرْشِكُمْ وَفِي طُرُقِكُمْ)، قال الطيبي: المراد: الدوام. (وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةَ،

سَاعَةً وَسَاعَةً)، أي: ساعة كذا وساعة كذا، يعني: ساعة في الحضور تؤدون فيها حقوق ربكم، وساعة في الغيبة والفتور تقضون فيها حظوظ أنفسكم ليتنظم بذلك أمر الدين والمعاش، وفي كل منهما رحمة على العباد. قال في «المفاتيح»: أي: لا يكون الرجل منافقاً بأن يكون في وقت على غاية الحضور وصفاء القلب وفي الذكر، وفي وقت لا يكون بهذه الصفة، بل لا بأس بأن يكون ساعة في الذكر وساعة في الاستراحة والنوم والزراعة، ومعاشرة النساء والأولاد وغير ذلك من المباحات.

(ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) أي: قال ذلك ثلاث مرات، وهو يحتمل أن يكون قوله: «وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ! سَاعَةً وَسَاعَةً» أو قوله: «سَاعَةً وَسَاعَةً»، ويحتمل أن يكون المراد: تثليث لفظ ساعة، أي: ساعة في الحضور في الذكر وساعة في حق النفس خاصة وساعة في العاقبة، واختار الطيبي الثاني. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في التوبة وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ١٧٨) والترمذي وابن ماجه في الزهد.



الفصل الثاني

٢٢٩٢ - [١٠] عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ، وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِيكِكُمْ، وَأَرْفَعُهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ، وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ إِنْفَاقِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ، فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «ذِكْرُ اللَّهِ».

[رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ إِلَّا أَنَّ مَالِكًَا وَقَفَهُ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ] {صحيح}

الشرح

٢٢٩٢ - قوله: (أَلَا أُنبِئُكُمْ)، وفي رواية: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ» وقوله: «أَلَا» يحتمل أن يكون للتنبيه و(أُنَبِّئُكُمْ) استئناف بيان، والأظهر أنه مركب من «لا» النافية واستفهام التقرير، كما يدل عليه قولهم الآتي: «بَلَى»، (بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ)، أي: أفضلها لكم. (وَأَزْكَاهَا)، أي: أنماها من حيث الثواب الذي يقابلها، وأظهرها من حيث كمال ذاتها لا بالنظر إلى الثواب. (عِنْدَ مَلِيكِكُمْ) المليك بمعنى المالك للمبالغة. وقال في «القاموس»: الملك ككتف، وأمير وصاحب ذو الملك.

(وَأَرْفَعُهَا)، أي: أكثرها رفعة بمقتضى السببية. (فِي دَرَجَاتِكُمْ)، أي: أكثرها رفعا لمنازلكم في الجنة. (وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ إِنْفَاقِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ) بكسر الراء وتسكن، أي: الفضة، أي: من صرفهما في سبيل الله ابتغاء مرضاته. قال الطيبي: قوله: (وَخَيْرٌ) مجرور عطفاً على «خَيْرِ أَعْمَالِكُمْ» من حيث المعنى؛ لأن المعنى: ألا أنبئكم بما هو خير لكم من بذل أموالكم وأنفسكم في سبيل الله، انتهى.

وقال ابن حجر: عطف على «خَيْرِ أَعْمَالِكُمْ» عطف خاص على عام؛ لأن الأول خير الأعمال مطلقاً، وهذا خير من بذل الأموال والأنفس، أو عطف مغاير، بأن يراد بالأعمال الأعمال اللسانية، فيكون ضد هذا يعني مغايرة؛ لأن بذل الأموال

والنفوس من الأعمال الفعلية انتهى . وقال الشوكاني : في تخصيص هذين العاملين الفاضلين - الإنفاق، والجهد - بالذكر أيضاً بعد تعميم جميع الأعمال زيادة تأكيداً لما دلَّ عليه . (أَلَا أُبَيِّنُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ)، وما بعده من فضيلة الذكر على كل الأعمال، ومبالغة في النداء بفضله عليها ودفع لما يظن من أن المراد بالأعمال هاهنا غير ما هو متناهٍ في الفضيلة، وارتفاع الدرجة، وهو الجهد والصدقة بما هو محبب إلى قلوب العباد فوق كل نوع من أنواع المال وهو الذهب والفضة .

(وَخَيْرٌ لَّكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ)، أي : للجهد والعدو يطلق على الجمع، ولذا جمع ضمير أعناقهم . (فَتَضَرَّبُوا أَعْنَاقَهُمْ)، أي : أعناق بعضهم . (وَيَضْرِبُوا)، أي : بعضهم . (أَعْنَاقَكُمْ)، أي : كلكم أو بعضكم، يعني : خير لكم من بذل الأموال والأنفس في سبيل الله بأن تجاهدوا الكفار .

(قَالُوا: بَلَى)، أي : أخبرنا، وفي رواية أحمد وابن ماجه قالوا : «ما ذاك يا رسول الله؟» (قَالَ: ذُكِّرَ اللَّهُ)، أي : هو ذكركم له سبحانه، وإطلاق الذكر يشمل القليل والكثير مع المداومة وعدمها . وفي الحديث : دليل على أن الذكر أفضل عند الله تعالى من جميع الأعمال التي يعملها العبد، وأنه أكثرها نماءً وبركة، وأرفعها درجة، وفي هذا ترغيب عظيم، فإنه يدخل تحت الأعمال كل عمل يعمله العبد كائناً ما كان . قال السندي : أحاديث أفضل الأعمال مختلفة، وقد ذكر العلماء في توفيقها وجوها من جملتها: أن الاختلاف بالنظر إلى اختلاف أحوال المخاطبين، فمنهم : من يكون الأفضل له الاشتغال بعمل، ومنهم : من يكون الأفضل له الاشتغال بآخر، يعني : فمن كان مطيقاً للجهد قوي الأثر فيه شجاعاً باسلاً يحصل به نفع الإسلام، فأفضل أعماله الجهاد، ومن كان كثير المال غنياً ينتفع الفقراء بماله فأفضل أعماله الصدقة، ومن كان غير متصف بأحد الصفتين المذكورتين فأفضل أعماله الذكر ونحوه .

وقال الحافظ : المراد بذكر الله في حديث أبي الدرداء : الذكر الكامل وهو ما يجتمع فيه ذكر اللسان والقلب بالتفكر في المعنى، واستحضار عظمة الله تعالى، وأن الذي يحصل له ذلك يكون أفضل ممن يقاتل الكفار مثلاً من غير استحضار لذلك، وأن أفضلية الجهاد إنما هي بالنسبة إلى ذكر اللسان المجرد، فمن اتفق له .

أنه جمع ذلك كمن يذكر الله بلسانه وقلبه واستحضاره، وكل ذلك حال صلاته أو في صيامه، أو تصدقه، أو قتاله الكفار مثلاً، فهو بلغ الغاية القصوى، والعلم عند الله تعالى.

وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي: بأنه ما من عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه، فمن لم يذكر الله عند صدقته أو صيامه مثلاً، فليس عمله كاملاً، فصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الحيشة، ويشير إلى ذلك حديث: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ أَتْلُغُ مِنْ عَمَلِهِ»، وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «قواعده»: «هذا الحديث يدل على أن الثواب لا يترتب على قدر النصب في جميع العبادات بل قد يأجر الله تعالى على قليل الأعمال، أكثر مما يأجر على كثيرها، فإذا الثواب يترتب على تفاوت الرتب في الشرف، انتهى.

وقيل: لعل الخيرية والأرفعية في الذكر لأجل أن سائر العبادات من إنفاق الذهب والفضة ومن ملاقة العدو، والمقاتلة معهم إنما هي وسائل ووسائط تقترب العباد بها إلى الله تعالى. والذكر إنما هو المقصود الأسنى والمطلوب الأعلى، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] وقال: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] فالذكر لب العبادات. وقال في «حجة الله» (ج ٢ ص ٥٤): الأفضلية تختلف بالاعتبار، ولا أفضل من الذكر باعتبار تطلع النفس إلى الجبروت، ولا سيما في نفوس زكية لا تحتاج إلى الرياضات وإنما تحتاج إلى مداومة التوجه، هذا. وقد بسط الغزالي الكلام في ذلك في آخر الباب الأول من كتاب الأذكار من «إحياء العلوم» فارجع إليه.

(رَوَاهُ مَالِكٌ) في أواخر الصلاة. (وَأَحْمَدُ) (ج ٥ ص ١٩٥) موصولاً ومنقطعاً وفي (ج ٦ ص ٤٤٧) منقطعاً. (وَالْتِّرْمِذِيُّ) في الدعوات. (وَابْنُ مَاجَهَ) في فضل الذكر، وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ١ ص ٤٩٦) وابن أبي الدنيا والطبراني في «الكبير»، والبيهقي في شعب الإيمان وابن شاهين في «الترغيب في الذكر»، وحسن إسناده المنذري والهيثمي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. (إِلَّا أَنَّ مَالِكًا وَقَفَهُ) بالتخفيف. (عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ) يعني: والباقون رفعوه إلى النبي ﷺ ولا يضر؛ لأن الحكم لمن وصل لا لمن وقف؛ لأن مع الأول زيادة العلم بالوصل وزيادة الثقة

مقبولة، ولأن هذا مما لا يقال من قبل الرأي، فوقفه كرفع غيره، قاله القاري . قلت: وفي سند «الموطأ» انقطاع أيضاً؛ فإنه رواه مالك عن زياد بن أبي زياد أنه قال: قال أبو الدرداء: «ألا أخبركم . . .» إلخ. ورواه أحمد (ج ٥ ص ١٩٥) والترمذي وابن ماجه وغيرهم من طريق زياد بن أبي زياد عن أبي بحريه، عن أبي الدرداء، وفي الباب عن معاذ بن جبل عند أحمد. قال المنذري: بإسناد جيد، إلا أن فيه انقطاعاً. وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح إلا أن زياد بن أبي زياد لم يدرك معاذاً وعن ابن عمر عند البيهقي في «شعب الإيمان».

٢٢٩٣ - [١٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ فَقَالَ: «طُوبَى لِمَنْ طَالَ عُمُرُهُ، وَحَسَنَ عَمَلُهُ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَنْ تَفَارِقَ الدُّنْيَا وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٢٩٣ - قوله: (طُوبَى)، فُعِلَى من الطيب. (لِمَنْ طَالَ عُمُرُهُ) بضميتين على ما هو الأفصح الوارد في كلامه سبحانه، وفي «القاموس»: العمر بالفتح وبالضم وبضميتين الحياة. (وَحَسَنَ عَمَلُهُ)، قال الطيبي: إن الأوقات والساعات كرأس المال للتاجر، فينبغي أن يتجر فيما يربح فيه، وكلما كان رأس ماله كثيراً كان الربح أكثر فمن انتفع من عمره بأن حسن عمله، فقد فاز وأفلح، ومن أضاع رأس ماله لم يربح وخسر خسراناً مبيئاً، انتهى. قال ابن حجر: «طوبى» فعلى من الطيب، والمراد بها: الثناء عليه والدعاء له بطيب حاله في الدارين، والأظهر أنه خبر؛ لأنه في جواب: «أي الناس خير»، ويمكن أن يكون المراد من «طُوبَى» الجنة، أو شجرة في الجنة تعم أهلها وتشمل محلها.

(٢٢٩٣) التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧٥) (٢٣٢٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الزُّهْدِ بِنَحْوِهِ، وَبِاللَّفْظِ أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ (١٢٤٥) فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ.

قال الطيبي: وكان من الظاهر أن يجاب من طال عمره وحسن عمله، فالجواب من الأسلوب الحكيم كأنه قال: غير خاف أن خير الناس من طال عمره وحسن عمله بل الذي يهملك أن تدعوا له فتصيب من بركته، انتهى. والأظهر: أنه إخبار عن طيب حاله وحسن مآله فيكون متضمناً للجواب ببلاغة مقاله، كذا في «المرقاة». قلت: الرواية عند أحمد والترمذي بغير زيادة كلمة. «طُوبَى»، وكذا ذكرها الجزري بغير هذه الزيادة في «جامع الأصول» (ج ١٢ ص ٣٢١) فالجواب في روايتهما على ما يقتضيه الظاهر.

(وَلِسَانُكَ) الواو للحالية. (رَطَّبَ) بفتح الراء وسكون الطاء، أي: قريب العهد أو متحرك طري. (مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ)، قال الطيبي: رطوبة اللسان عبارة عن سهولة جريانه، كما أن ييسه عبارة عن ضده، ثم إن جريان اللسان عبارة عن مداومة الذكر، فكانه قيل: خير الأعمال مداومة الذكر، فهو من أسلوب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] انتهى. وقيل: المقصود في الحديث: الحث على الذكر القلبي والمداومة عليه، لكن لما كان الذكر اللساني دالاً عليه ومنبئاً عنه، مثاباً عليه، اكتفى بذكره إقامة للدال مقام المدلول. وأما إذا اجتمعا فهو أولى وأحرى.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ) فيه نظر، فإن بين السياق الذي ذكره المصنف هاهنا تبعاً لـ «المصابيح»، وبين سياق أحمد والترمذي فرقاً بيئاً، فإن الترمذي أخرج الفصل الأول فقط في باب: ما جاء في طول العمر للمؤمن من كتاب الزهد بلفظ: إِنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ خَيْرُ النَّاسِ؟ قال: «مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسَنَ عَمَلُهُ»، وروى الفصل الثاني فقط بسنده الأول في فضل الذكر من الدعوات بالسياق الذي يأتي في الفصل الثالث من هذا الباب. وأما الإمام أحمد فروى الحديث بتمامه في موضعين:

الأول: بلفظ: أتى النبي ﷺ أعرابيان، فقال أحدهما: من خير الرجال يا محمد؟ قال: «مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسَنَ عَمَلُهُ»، وقال الآخر: إن شرائع الإسلام قد كثرت علينا، فبابٌ نتمسك به جامع؟ قال: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا بِذِكْرِ اللَّهِ».

والثاني: بلفظ: جاء أعرابيان إلى رسول الله ﷺ، فقال أحدهما: أيُّ الناس خير؟ قال: «مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ»، وقال الآخر: يا رسول الله، إنَّ شرائع الإسلام... فذكر مثل السياق الآتي في الفصل الثالث، ونسب هذا الحديث في «تنقيح الرواة» للبخاري في «شرح السنة»، والله أعلم. والحديث قد حسنه الترمذي، وروى الجزء الأول أيضاً الطبراني في «الكبير» وأبو نعيم في «الحلية» كما في «الجامع الصغير». وروى نحوه أحمد ورجاله رجال الصحيح وابن حبان في «صحيحه» والبيهقي عن أبي هريرة والترمذي وصححه، وأحمد والدارمي والطبراني والحاكم، والبيهقي عن أبي بكرة وأبو يعلى بإسناد حسن عن أنس والحاكم عن جابر. وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأمّا الجزء الثاني فسيأتي تخريجه في الفصل الثالث.

٢٢٩٤ - [١٢] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا» قَالُوا: وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «حِلَقُ الذِّكْرِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٢٩٤ - قوله: (إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ) جمع روضة، وهي أرض مخضرة بأنواع النبات، يقال لها بالفارسية: مرغزار، أي: بساكنها الموضوعة في الدنيا المورثة للجنات العالية في العقبى، والمراد بها: مجالس الذكر ومواضعه، فهو من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، أو بما يوصل إليه.

(فَارْتَعُوا) من رتع كمنع، رتعا ورتوعا ورتاعا بالكسر، أكل وشرب ما شاء في خصب وسعة، أو هو الأكل والشرب رغداً أو في الريف أو بِشَرِهِ، وهو كناية عن أخذ الحظ الأوفر والنصيب الأوفى، يعني: فافعلوا فيها ما يكون سبباً لحصولها من الأذكار لما جاء: أن الجنة قيعان وغراسها أذكاره تعالى.

(حَلَقُ الذَّكْرِ)، أي: هي حلق الذكر. قال في «النهاية»: الحلق بكسر الحاء وفتح اللام: جمع الحلقة - بفتح الحاء وسكون اللام، مثل: قصعة وقصع - وهي الجماعة من الناس مستديرون كحلقة الباب وغيره. وقال في «جامع الأصول»: الحلقة بسكون اللام الشيء المستدير كحلقة الخاتم ونحوها، والمراد به: الجماعة من الناس يكونون كذلك. وقال الجوهري: جمع الحلقة: حلق بفتح الحاء على غير قياس، وحكى عن أبي عمرو أن الواحد حلقة بالتحريك والجمع حلق بالفتح.

وقال ثعلب: كلهم يجيزه على ضعفه. شبه في هذا الحديث مجالس الذكر - وفي حديث ابن عباس عند الطبراني مجالس العلم - برياض الجنة، وشبه الاشتغال بالأذكار واكتساب العلم وهو علم الكتاب والسنة، وما يتوصل به إليهما برتع الحيوانات في أنواع النبات بجامع النفع. قيل: هذا الحديث مطلق في المكان والذكر، فيحمل على المقيد المذكور في باب: المساجد والذكر هو سبحانه الله والحمد لله... إلخ. ذكره الطيبي، والأظهر حمله على العموم، وذكر الفرد الأكمل بالخصوص لا ينافي عموم المنصوص. وقد تقدم شيء من الكلام في هذا في شرح حديث أبي هريرة في باب المساجد فعليك أن تراجع. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في «الدعوات» وحسنه وأخرجه أيضاً أحمد والبيهقي في «شعب الإيمان».

٢٢٩٥ - [١٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَعَدَ

مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تِرَةٌ، وَمَنْ اضْطَجَعَ مَضْجَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تِرَةٌ». [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ] {صحيح}

الشرح

٢٢٩٥ - قوله: (كَانَتْ)، أي: القعدة. (عَلَيْهِ)، أي: على القاعد. (مِنْ)

(٢٢٩٥) أَبُو دَاوُدَ (٤٨٥٦) فِي الْأَدَبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكُبْرَى» (١٠٢٣٧) مُخْتَصَرًا.

الله)، أي: من جهة أمره وحكمه. (تِرَةٌ) بكسر التاء وتخفيف الراء، أي: حسرة والموتور الذي قتل له قتيلا ولم يدرك بدمه، وكذلك وتره حقه، أي: نقصه، وكِلَا الأمرين معقب للحسرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَزِيدَكُمْ أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]، أي: لن ينقصكم أعمالكم والهاء عوضا عن الواو المحذوفة، مثل عدة. وقال الجزري: أصل الترة: النقص، ومعناها هاهنا: التبعة، يقال: وترت الرجل ترة على وزن وعدته عدة. وقال النووي في «الأذكار»: معناه: نقص. وقيل: تبعه، ويجوز أن يكون حسرة، كما في الرواية الأخرى، انتهى. وهو منصوب على الخبرية، وروي بالرفع على أن الكون تام.

(وَمَنْ اضْطَجَعَ مَضْجَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِ كَانَتْ)، أي: الاضطجاعة. (مِنْ اللَّهِ تِرَةٌ) بالوجهين. قال الطيبي: كانت في الموضعين رويت على التأنيث في أبي داود و«جامع الأصول»، وفي الحديثين اللذين يليانه على التذكير فيهما فعلى رواية التأنيث في «كانت» ورفع «ترة» ينبغي أن يؤول مرجع الضمير في «كانت» مؤنثا إلى القعدة أو الاضطجاعة فيكون «تِرَةٌ» مبتدأ والجار والمجرور أي: «عَلَيْهِ» خبر، والجملة خبر كانت. وأما على رواية التذكير ونصب «ترة» كما هو في «المصابيح» فظاهر، والجار متعلق ب«ترة»، ويؤيد هذه الرواية الأحاديث الآتية بعد، انتهى. قال القاري: ويمكن أن يقال: تأنيث كان لتأنيث الخبر. وقال الجزري: يجوز رفع «تِرَةٌ» ونصبها على أنه اسم كان وخبرها.

قال القاري: ثم المراد بذكر المكانين استيعاب الأمكنة، كذكر الزمانين بكرة وعشيا؛ لاستيعاب الأزمنة، يعني: من فتر ساعة من الأزمنة وفي مكان من الأمكنة وفي حال من الأحوال من قيام وقعود واضطجاع كان عليه حسرة وندامة؛ لأنه ضيع عظيم ثواب الذكر، كما ورد: «لَيْسَ يَتَحَسَّرُ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَّا عَلَى سَاعَةٍ مَرَّتْ بِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ»، الحديث، أخرجه الطبراني والبيهقي عن معاذ، ثم في الحديث أتى ب«لَمْ» في الجملة الأولى وب«لَا» في الجملة الثانية؛ تفنئا، انتهى.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) في الأدب وسكت عنه. قال المنذري في «الترغيب»: رواه أحمد وابن أبي الدنيا والنسائي وابن حبان في «صحيحه» بنحوه وعزاه في «تلخيص السنن» إلى النسائي. وقال: في إسناده محمد بن عجلان، وفيه مقال.

٢٢٩٦ - [١٤] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَقُومُونَ مِنْ مَجْلِسٍ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا قَامُوا عَنْ مِثْلِ جِيفَةِ حِمَارٍ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ] {صحيح}

الشرح

٢٢٩٦ - قوله: (مَا مِنْ قَوْمٍ يَقُومُونَ مِنْ مَجْلِسٍ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا قَامُوا عَنْ مِثْلِ جِيفَةِ حِمَارٍ)، أي: مثلها في التنن والقذارة؛ وذلك لغفلتهم عن الذكر؛ ولأن المجلس لا يخلو عادة عن لغو الكلام وسقطه وعن الكلام في أعراض الناس. قال الطيبي: أي: ما يقومون قياماً إلا هذا القيام، وضمن «قاموا» معي تجاوزوا وبعدوا فعُدَى بعن، يعني: لا يوجد عندهم قيام عن مجلسهم إلا كقيام المتفرقين عن أكل الجيفة، التي هي غاية في القذر والتنن، والجيفة جثة الميت الممتنة.

قال ابن الملك: وتخصيص جيفة الحمار بالذكر؛ لأنه أدون الجيف من بين الحيوانات التي تخالطنا، وفي هذا التشبيه غاية التنفير عن ترك ذكر الله تعالى في المجالس، وإنه مما ينبغي لكل أحد أن لا يجلس في مجلس الغفلة ولا يلبس أهله، وأن يفِرَّ عنه كما يفِرُّ عن جيفة الحمار، فإن كل عاقل يفِرُّ عنها، ولا يقعد عندها. (وَكَانَ)، أي: ذلك المجلس. (عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ)، أي: ندامة يوم القيامة بسبب تفريطهم في ذكر الله في ذلك المجلس، وذلك لما يظهر لهم في موقف الحساب من أجور العامين لمجالسهم بذكر الله تعالى فيتحسرون على كل لحظة من أعمارهم لم يذكروا الله فيها. (حَسْرَةٌ) روي بالنصب على أنه خبر «كَانَ» وبالرفع على أنه اسم «كَانَ»، أو على أن «كان» تامة، أي: وقع عليهم حسرة. (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) في الأدب وسكت عنه هو والمنذري. وقال النووي في «الأذكار»: إسناده صحيح وأخرجه أيضاً النسائي وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ١٤٣) والحاكم (ج ١ ص ٤٩٢) وقال: حديث على شرط مسلم.

٢٢٩٧ - [١٥] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ، وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى نَبِيِّهِمْ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ تِرَةٌ، فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ».

{صحيح} [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٢٩٧ - قوله (وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى نَبِيِّهِمْ) تخصيص بعد تعميم. (إِلَّا كَانَ)، أي: ذلك المجلس. (عَلَيْهِمْ تِرَةٌ فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ)، أي: بذنوبهم السابقة وتقصيراتهم اللاحقة.

وقال الطيبي: دلَّ على أن المراد بالترّة: التبعة قال: وقوله: (فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ)، من باب التشديد والتغليظ، ويحتمل أن يصدر من أهل المجلس ما يوجب العقوبة من حصائد ألسنتهم. (وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ)، أي: كرمًا منه وفضلًا ورحمةً، وفيه: إيماء بأنهم إذا ذكروا الله لم يعذبهم حتمًا بل يغفر لهم جزمًا.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) من طريق سفيان عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة، وقال: حديث حسن. وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من غير وجه، انتهى. وأخرجه الحاكم (ج ١ ص ٤٩٦) من طريق عمارة بن غزية عن صالح. وقال: حديث صحيح الإسناد وصالح ليس بالساقط، وتعقبه الذهبي فقال: صالح ضعيف. وقال في «الترغيب» بعد ذكر تحسين الترمذي: ورواه بهذا اللفظ ابن أبي الدنيا والبيهقي، انتهى. قلت: صالح مولى التوأمة صدوق اختلط بآخره، لا بأس برواية القدماء عنه، ولقيه السفينان بعد ما كبر وتغير وخرف كما في «التهذيب»، والظاهر: أن الترمذي حسنه لمتابعاته وشواهد، فقد ورد في كراهة القيام من المجلس قبل ذكر الله أحاديث ذكرها الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠ ص ٧٩، ٨٠) من شاء الوقوف عليها رجع إليه.

٢٢٩٨ - [١٥] وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلَامِ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ، إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ، أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٢٩٨ - قوله: (كُلُّ كَلَامِ ابْنِ آدَمَ)، كذا في جميع النسخ بزيادة، (كُلُّ)، وهكذا في «المصابيح» و«جامع الأصول» و«الترغيب»، والذي في الترمذي وابن ماجه: «كَلَامُ ابْنِ آدَمَ»، أي: بدون لفظ. «كُلُّ»، أو هكذا وقع في «الوابل الصيب» لابن القيم. (عَلَيْهِ)، أي: ضرره ووباله عليه ولو كان مباحًا، فإن أقله تطويل الحساب، وقد يجر إلى المكروه أو المحرم، فيصير سببًا للعذاب، أو يورث الغفلة عن الذكر فيكون وسيلة إلى نقص الثواب. وقيل: معنى «عَلَيْهِ»، أي: يكتب عليه. (لَا لَهُ)، أي: ليس له نفع فيه أو لا يكتب له ذكره تأكيدًا.

(إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ)، مما فيه نفع الغير من الأوامر الشرعية. (أَوْ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ)، مما فيه موعظة الخلق من الأمور المنهية. (أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ)، أي: ما فيه رضا الله من الأذكار الإلهية. قال القاري: وظاهر الحديث: أنه لا يظهر في الكلام نوع يباح للأنام اللهم إلا أن يحمل على المبالغة، والتأكيد في الزجر عن القول الذي ليس بسديد، وقد يقال: إن قوله: «لَا لَهُ» تفسير لقوله: «عَلَيْهِ»، ولا شك أن المباح ليس له نفع في العقبى، أو يقال: التقدير: كل كلام ابن آدم حسرة عليه لا منفعة له فيه إلا المذكورات وأمثالها، فيوافق بقية الأحاديث المذكورة وهو مقتبس من قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤] وبه يرتفع اضطراب الشراح في أمر المباح، انتهى كلام القاري. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الزهد. (وَابْنُ مَاجَةَ) في «الفتن» كلاهما من طريق محمد بن يزيد بن خنيس المكي عن سعيد بن حسان، عن أم صالح بنت صالح عن صفية بنت شيبة عن أم حبيبة.

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، وفي بعض نسخ الترمذي: حسن غريب ونسبه المنذري في «الترغيب» لابن أبي الدنيا أيضاً. وقال بعد ذكر كلام الترمذي: رواه ثقات وفي محمد بن يزيد كلام قريب لا يقدر وهو شيخ صالح، انتهى. قلت: وأم صالح بنت صالح، قال الحافظ في «التقريب»: إنها لا يعرف حالها.

٢٢٩٩ - [١٧] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ قَسْوَةٌ لِلْقَلْبِ، وَإِنَّ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنَ اللَّهِ الْقَلْبُ الْقَاسِي».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٢٩٩ - قوله: (لَا تُكْثِرُوا) بضم التاء من الإكثار، كذا وقع في جميع النسخ بصيغة الجمع، وهكذا في «المصابيح» و«جامع الأصول»، وكذا نقله المنذري في «الترغيب» وعلي المتقي في «الكنز» والنووي في «الرياض» والذي في نسخ الترمذي الموجودة عندنا: «لَا تُكْثِر» بصيغة الأفراد. (الْكَلَامُ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ)، فيه: إشارة إلى أن بعض الكلام مباح، وهو ما يعنيه.

(فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ قَسْوَةٌ) بفتح القاف وسكون السين، أي: سبب قساوة. (لِلْقَلْبِ)، وهي الثُّبُوءُ عن سماع الحق، والميل إلى مخالطة الخلق، وقلة الخشية، وعدم الخشوع والبكاء، وكثرة الغفلة عن دار البقاء. (وَإِنَّ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنَ اللَّهِ الْقَلْبُ الْقَاسِي)، أي: صاحبه، أو التقدير: أبعد قلوب الناس القلب القاسي، أو أبعد الناس من له القلب القاسي. قال الطيبي: ويمكن أن يعبر بالقلب عن الشخص؛ لأنه به كما قيل: «الْمَرْأُ بِأَصْغَرِيهِ»، أي: بقلبه ولسانه، فلا يحتاج إذاً إلى حذف الموصول مع بعض الصلة قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] وقال ﷺ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦].

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) فِي الزَّهْدِ وَأَخْرَجَهُ أَيضًا الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ شَاهِينَ فِي «التَّرغِيبِ» كَمَا فِي «الْكَنْزِ». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاطِبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّرغِيبِ» بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ: رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٣٠٠ - [١٨] وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَالَّذِينَ يَكْذِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: نَزَلَتْ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، لَوْ عَلِمْنَا أَيُّ الْمَالِ خَيْرٌ فَتَتَّخِذْهُ؟ فَقَالَ: «أَفْضَلُهُ لِسَانَ ذَاكِرٍ، وَقَلْبُ شَاكِرٍ، وَزَوْجَةُ مُؤْمِنَةٍ تُعِينُهُ عَلَى إِيْمَانِهِ».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ]

الشرح

٢٣٠٠ - قوله: (فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: نَزَلَتْ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ)، أَي: مَا نَزَلَتْ، أَوْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَعَرَفْنَا حُكْمَهُمَا وَمَذْمُومَهُمَا. (لَوْ عَلِمْنَا)، «لَوْ» لِلتَّمْنِي. (أَيُّ الْمَالِ خَيْرٌ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَالْجُمْلَةُ سَدَّتْ مَسَدَ الْمَفْعُولِينَ (لَعَلِمْنَا) تَعْلِيْقًا.

(فَتَتَّخِذْهُ) مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَنْ بَعْدَ الْفَاءِ جَوَابًا لِلتَّمْنِي، وَالْفِعْلُ الْمَذْكُورُ لِلتِّرْمِذِيِّ. وَلَفْظُ أَحْمَدَ (ج ٥ ص ٢٧٨): فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: قَدْ نَزَلَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا نَزَلَ فَلَوْ أَنَّا عَلِمْنَا أَيُّ الْمَالِ خَيْرٌ اتَّخَذْنَاهُ؟ قِيلَ: السُّؤَالُ، وَإِنْ كَانَ عَنْ تَعْيِينِ الْمَالِ ظَاهِرًا لَكُنْهُمْ أَرَادُوا مَا يَنْتَفِعُ بِهِ عِنْدَ تَرَكَمِ الْحَوَائِجِ، فَلِذَلِكَ أَجَابَ عَنْهُ بِمَا أَجَابَ فِيهِ شَائِبَةٌ عَنِ الْجَوَابِ عَنْ أَسْلُوبِ الْحَكِيمِ.

(فَقَالَ: أَفْضَلُهُ)، أَي: أَفْضَلُ الْمَالِ، أَوْ أَفْضَلُ مَا يَتَّخِذُهُ الْإِنْسَانُ قَنِيَةً. (لِسَانَ ذَاكِرٍ)، أَي: بِتَحْمِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَقْدِيسِهِ وَتَسْبِيحِهِ وَتَهْلِيلِهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ مُحَامِدِهِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ. (وَقَلْبُ شَاكِرٍ)، أَي: عَلَى إِعْنَامِهِ وَإِحْسَانِهِ. (وَزَوْجَةُ

مُؤْمِنَةً)، قال الطيبي: الضمير في «أفضله» راجع إلى المال على التأويل بالنافع، أي: لو علمنا أفضل الأشياء نفعاً فنقتنيه، ولهذا السر استثنى الله من أتى الله بقلب سليم من قوله: ﴿مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨] والقلب إذا سلم من آفاته شكر الله تعالى، فسرى ذلك إلى لسانه فحمد الله وأثنى عليه، ولا يحصل ذلك إلا بفراغ القلب ومعاونة رفيق يعينه في طاعة الله، انتهى.

ولهذا قال: (تُعِينُهُ عَلَى إِيمَانِهِ)، أي: على دينه بأن تذكره الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات، وتمنعه من الزنا وسائر المحرمات، قال السندي: عد المذكورات من المال لمشاركتها للمال، أي: في ميل قلب المؤمن إليها، وأنها أمور مطلوبة عنده، ثم عدها من أفضل الأموال؛ لأن نفعها باق ونفع سائر الأموال زائل، وبالجمل فالجواب من أسلوب الحكيم للتنبيه على أن هم المؤمن ينبغي أن يتعلق بالآخرة، فيسأل عما ينفعه، وإن أموال الدنيا كلها لا تخلو عن شرٍّ، انتهى.

قال القاري: ظاهر كلام الطيبي: إن القلب مقدم على اللسان في نسخته، فبنى عليه ما ذكر، وإلا فيقال: إذا ذكر الله بلسانه، سرى ذلك إلى جنانه، فشكر على إحسانه فقدر الله تعالى له مؤنسة تعينه على إيمانه، انتهى. قلت: وقع في رواية ابن ماجه، وكذا في رواية لأحمد بتقديم القلب على اللسان، ولفظهما: عن ثوبان. قال: لما نزل في الفضة والذهب ما نزل. قالوا: فأئى المال نتخذ؟ قال عمر: أنا أعلم ذلك لكم، قال: فأوضع على بعير، فأدركه وأنا في أثره، فقال: يا رسول الله، أئى المال نتخذ؟ قال: «لِيَتَّخِذَ أَحَدُكُمْ قَلْبًا شَاكِرًا، وَلِسَانًا ذَاكِرًا، وَزَوْجَةً مُؤْمِنَةً تُعِينُهُ عَلَى أَمْرِ الْآخِرَةِ».

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٥ ص ٢٧٨ - ٢٨٢). (وَالْتَرْمِذِيُّ) في تفسير سورة التوبة واللفظ له. (وَابْنُ مَاجَهَ) في أبواب النكاح كلهم من طريق سالم بن أبي الجعد عن ثوبان. قال الترمذي: حديث حسن سألت محمد بن إسماعيل، فقلت له: سالم بن أبي الجعد سمع من ثوبان؟ فقال: لا، قلت له: ممن سمع من أصحاب النبي ﷺ، فقال: سمع من جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك. وذكر غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، انتهى.

وقال الذهلي عن أحمد: لم يسمع سالم من ثوبان ولم يلقه وبينهما معدان بن أبي

طلحة . وقال أبوحاتم : أدرك أبا أمانة ولم يدرك عمرو بن عبسة ، ولا أبا الدرداء ولا ثوبان كذا في «تهذيب التهذيب» (ج ٣ ص ٤٣٢) . قلت : والحديث يؤيده ما رواه الطبراني عن ابن عباس . قال المنذري بإسناد جيد - أن النبي ﷺ قال : «أَرْبَعُ مَنْ أُعْطِيَهُنَّ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ : قَلْبًا شَاكِرًا ، وَلِسَانًا ذَاكِرًا ، وَبَدَنًا عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرًا ، وَزَوْجَةً لَا تَبْغِيهِ حُوبًا فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ» .



الفصل الثالث

٢٣٠١ - [١٩] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ عَلَى حَلَقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَا أَجَلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ قَالَ: اللَّهُ مَا أَجَلَسَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ؟ قَالُوا: اللَّهُ مَا أَجَلَسَنَا غَيْرُهُ، قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى حَلَقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «مَا أَجَلَسَكُمْ هَهُنَا؟» قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ وَنَحْمَدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ، وَمَنْ بِهِ عَلَيْنَا، قَالَ: «اللَّهُ مَا أَجَلَسَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ؟» قَالُوا: اللَّهُ مَا أَجَلَسْنَا إِلَّا ذَلِكَ قَالَ: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ ﷻ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةَ».

{رَوَاهُ مُسْلِمٌ} {صَحِيحٌ}

الشرح

٢٣٠١ - قوله: (خَرَجَ مُعَاوِيَةُ) بن أبي سفيان. (عَلَى حَلَقَةٍ) بسكون اللام وتفتح، أي: جماعة متحلقة. قال في «المجمع»: الحلقة كالقصعة، وهي الجماعة من الناس مستديرون. وقال الجزري: قوله: «حَلَقَةٍ» بسكون اللام: الشيء المستدير كحلقة الخاتم ونحوها، والمراد به: الجماعة من الناس يكونون كذلك. (فَقَالَ: مَا أَجَلَسَكُمْ؟)، أي: ما السبب الداعي إلى جلوسكم على هذه الهيئة هاهنا؟ وهو استفهام. (قَالَ: اللَّهُ) بالمد والجر. قال السيد جمال الدين: قيل: الصواب: بالجر، لقول المحقق الشريف في «حاشيته»: همزة الاستفهام، وقعت بدلاً عن حرف القسم، ويجب الجر معها، انتهى. وكذا صحح في أهل سماعنا من «المشكاة»، ومن «صحيح مسلم». ووقع في بعض نسخ «المشكاة» بالنصب، انتهى.

وقال الطيبي: قيل: «آله» بالنصب، أي: أتقسمون بالله؟ فحذف الجار

وأوصل الفعل، ثم حذف الفعل كذا في «المراقبة». وقال في «اللمعات»: قد يحذف حرف القسم فينصب بالإيصال، وقد يجز نحو: اللَّهُ لأفعلن، كذا ثم أدخلت حرف الاستفهام فمد. وقيل: حرف الاستفهام صار بدلاً من حرف القسم فيجر بها، ويرده جواز النصب بل هو الغالب والجر شاذ، وإدخال حرف الاستفهام في الجواب بطريق المشاكلة، انتهى. (قَالُوا: أَللَّهِ)، تقديره: أي أو نعم نقسم بالله.

(مَا أَجْلَسَنَا غَيْرُهُ) فوق الهمزة موقعها مشاكلة وتقريراً لذلك كما قرره الطيبي، وفي نسخ «مسلم» الموجودة عندنا: «قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَاكَ»، وهكذا وقع في بعض نسخ الترمذي. قَالَ، أي: معاوية. (أَمَّا) بالتخفيف؛ للتنبيه. (إِنِّي) بكسر الهمزة. (لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ) بضم أوله وسكون الهاء وتفتح. قال في «النهاية»: التهمة وقد تفتح الهاء فعلة من الوهم، والتاء بدل من الواو اتهمته ظننت فيه ما نسب إليه، أي: ما أستحلفكم تهمة لكم بالكذب، ولكني أردت المتابعة والمشابهة، فيما وقع له ﷺ مع الصحابة، وقدم بيان قربه منه عليه الصلاة والسلام وقلة نقله من أحاديثه؛ دفعاً لتهمة الكذب عن نفسه فيما ينقله فقال: (وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي)، أي: بمنزلة قربي. (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)؛ لكونه محرماً لأُم حبيبة أخته من أمهات المؤمنين؛ ولكونه من أجلاء كتبة الوحي. (أَقْلَّ) خبر كان. (عَنْهُ)، أي: عن رسول الله ﷺ حَدِيثًا مِنِّي، أي: لاحتياطي في الحديث، وإلا كان مقتضى منزلته أن يكون كثير الرواية. (وَمَنْ) فعل ماضٍ من المنَّ من باب نصر، أي: أنعم. (بِهِ)، أي: بالإسلام. (عَلَيْنَا)، أي: من بين الأنام كما حكى الله تعالى عن مقول أهل دار السلام: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

(قَالَ: أَللَّهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ) لعله أراد به الإخلاص. (قَالَ: أَمَّا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ)؛ لأنه خلاف حسن الظن بالمؤمنين. (وَلَكِنَّهُ)، أي: الشأن. (إِنَّ اللَّهَ ﷻ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةَ)، أي: فأردت أن أحقق بماذا كانت المباهاة، ففلاهتمام بتحقيق ذلك الأمر الإشعار بتعظيمه أستحلفكم. قال النووي: قوله: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةَ»، معناه: يظهر فضلكم لهم ويريههم حسن عملكم ويشني عليكم عندهم، وأصل البهاء: الحسن والجمال، وفلان يباهي بماله وأهله، أي: يفتخر ويتجمل بهم على غيرهم ويظهر حسنهم، انتهى.

وقيل: معنى المباهاة بهم: أن الله تعالى يقول لملائكته: انظروا إلى عبيدي هؤلاء كيف سلطت عليهم نفوسهم وشهواتهم، وأهويتهم والشيطان وجنوده، ومع ذلك قويت همتهم على مخالفة هذه الدواعي القوية إلى البطالة، وترك العبادة والذكر، فاستحقوا أن يمدحوا أكثر منكم؛ لأنكم لا تجدون للعبادة مشقة بوجه، وإنما هي منكم كالتنفس منهم، ففيها غاية الراحة والملائمة للنفس. قال الطيبي: أي: فأردت أن أتحقق ما هو السبب في ذلك فالتحليف لمزيد التقرير والتأكيد لا التهمة، كما هو الأصل في وضع التحليف؛ فإن من لا يتهم لا يحلف. قال ابن القيم: هذه المباهاة من الله تعالى دليل على شرف الذكر عند الله ومحبه له، وأن له مزية على غيره من الأعمال.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في الدعوات وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ٩٢) والترمذي في الدعوات، وأخرج النسائي في آخر القضاء المسند منه فقط ونسبه في «الكنز» لابن حبان أيضاً.

٢٣٠٢ - [٢٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ، فَأَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَتَشَبُّثُ بِهِ، قَالَ: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٣٠٢ - قوله: (أَنَّ رَجُلًا)، هذا لفظ الترمذي، ولا بن ماجه: «إِنَّ أَعْرَابِيًّا». (إِنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ)، قال الطيبي: الشريعة مورد الإبل على الماء الجاري، والمراد: ما شرع الله وأظهره لعباده من الفرائض والسنن، انتهى. قال القاري: والظاهر: إن المراد بها هاهنا: النوافل لقوله: (قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ) بضم المثلثة ويفتح، أي: غلبت علي بالكثرة حتى عجزت عنها لضعفي.

(فَأَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ)، قال الطيبي: التنكير في شيء للقليل المتضمن لمعنى التعظيم كقوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢] ومعناه: أخبرني بشيء يسير مستجلب لثواب كثير، انتهى. (أَتَشَبَّثُ بِهِ) بتشديد الموحدة، أي: أتعلق به وأعتصم وأستمسك، وهذا لفظ الترمذي، ولابن ماجه: «فَأَنْبِئْنِي مِنْهَا بِشَيْءٍ أَتَشَبَّثُ بِهِ». قال السندي: أي: ليسهل عليّ أدائها، أو ليحصل به فضل ما فات منها من غير الفرائض ولم يرد الاكتفاء به عن الفرائض والواجبات، والله اعلم، انتهى. وقال الطيبي: لم يرد أنه يترك ذلك رأساً ويشغل بغيره فحسب، وإنما أراد أنه بعد أداء ما افترض عليه يتشبه بما يستغني به عن سائر ما لم يفترض عليه. (قَالَ: لَا يَزَالُ)، أي: هو أنه لا يزال. (لِسَانَكَ رَطْبًا مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ)، أي: طرياً مشغلاً قريب العهد منه، وهو كناية عن المداومة على الذكر.

قال ابن القيم في «الوابل الصيب»: الفائدة السابعة والخمسون للذكر: أنَّ إدامته تنوب عن التطوعات وتقوم مقامها، سواء كانت بدنية أو مالية كحج التطوع، وقد جاء ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة: إِنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدرجات العلى والنعيم المقيم يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ولهم فضل أموالهم يحجون بها ويعتَمرون ويجاهدون، فقال: «أَلَا أَعْلَمُكُمْ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ، وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ»، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ»، الحديث مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فجعل الذكر عوضاً لهم عما فاتهم من الحج والعمرة والجهاد، وأخبر أنهم يسبقونهم بهذا الذكر، فلما سمع أهل الدثور بذلك عملوا به فازدادوا إلى صدقاتهم وعبادتهم بمالهم التعبّد بهذا الذكر فحازوا الفضيلتين فنفسهم الفقراء، وأخبروا رسول الله ﷺ بأنهم قد شاركوهم في ذلك وانفردوا عنهم بما لا قدرة لهم عليه، فقال: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وفي حديث عبد الله بن بسر قال: جاء أعرابيٌّ فقال: يا رسول الله كثرت عليّ خلال الإسلام وشرائعه، فأخبرني بأمر جامع يكفيني، قال: «عَلَيْكَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى»، قال: ويكفيني يا رسول الله، قال: «نَعَمْ وَيَفْضُلُ عَنْكَ». فدلّه الناصح ﷺ على شيء يبعثه على شرائع الإسلام، والحرص، والاستكثار منها، فإنه إذا اتخذ

ذكر الله تعالى شعاره أحبه وأحب ما يحب فلا شيء أحب إليه من التقرب بشرائع الإسلام، فدلّه ﷻ على ما يتمكن به من شرائع الإسلام وتسهل به عليه، وهو ذكر الله ﷻ. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الدعوات واللفظ له. (وَابْنُ مَاجَهَ)، في فضل الذكر وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ١٨٨، ١٩٠) والحاكم (ج ١ ص ١٩٥) وابن حبان وابن أبي شيبه. والحديث حسنه الترمذي وصححه الحاكم والذهبي. قال الحافظ: وأخرج ابن حبان نحوه أيضاً من حديث معاذ بن جبل، وفيه أنه السائل عن ذلك. وحديث عبد الله بن بسر عزاه الجزري في «جامع الأصول» (ج ٥ ص ٢٤١) للترمذي فقط، وذكره بلفظ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبْوَابَ الْخَيْرِ كَثِيرَةٌ وَلَا أَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ بِكُلِّهَا، فَأَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَتَشَبُّثُ بِهِ وَلَا تَكْثُرُ عَلَيَّ فَأَنْسِيَ، قَالَ...»، وفي رواية: «إِنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ وَأَنَا قَدْ كَبُرْتُ، فَأَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَتَشَبُّثُ بِهِ وَلَا تَكْثُرُ عَلَيَّ فَأَنْسِيَ، قَالَ: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى»، انتهى. ولم أجد هذا السياق في «جامع الترمذي».

٢٣٠٣ - [٢١] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعِبَادِ أَفْضَلُ وَأَرْفَعُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنِ الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ ضَرَبَ بِسَيْفِهِ فِي الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَنْكَسِرَ، وَيَخْتَضِبَ دَمًا، فَإِنَّ الذَّاكِرَ لِلَّهِ أَفْضَلُ مِنْهُ دَرَجَةً».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٣٠٣ - قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعِبَادِ أَفْضَلُ)، وفي مسند الإمام أحمد: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ هُوَ السَّائِلُ عَنْ ذَلِكَ. (وَأَرْفَعُ)، ليس هذا اللفظ في «المسند»، ولا في نسخ الترمذي الموجودة عندنا، نعم ذكره الجزري في «جامع الأصول» وابن القيم في «الوابل الصيب»، ونسبا الحديث للترمذي.

(قَالَ: الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا)، قيل: المراد بهم: المداومون على ذكره ومكره(*)، والفائمون بالطاعة المواظبون على شكره. وقيل: المراد بهم: الذين يأتون بالأذكار الواردة في جميع الأحوال والأوقات. (وَالذَّاكِرَاتُ)، أي: الله كثيرًا. قال القاري: وفي بعض النسخ، أي: من «المشكاة»: (وَالذَّاكِرَاتُ) غير موجودة، انتهى. قلت: وسقوطها هو الصواب، فإنها ليست عند أحمد ولا الترمذي ولم يذكرها أحد ممن عزا الحديث للترمذي كالنووي في «الأذكار» والمنذري في «الترغيب» والجزري في «جامع الأصول» والسيوطي في «الجامع الصغير» وابن القيم في «الوابل الصيب» وعلي المتقي في «الكنز» والشوكاني في «تحفة الذاكرين». ولم يذكرهن النبي ﷺ مع إرادتهن تغليبا للمذكر على المؤنث. (قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ)، وفي «المسند»: قال: قلت: يا رسول الله، (وَمِنَ الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، أي: الذاكرون أفضل من غيرهم ومن الغازي أيضًا؟ قالوا ذلك تعجبًا. (قَالَ)، أي: رسول الله ﷺ في جوابه. (لَوْ ضَرَبَ)، أي: الغازي. (بِسَيْفِهِ فِي الْكُفَّارِ)، هذا من قبيل: يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَضْلِي، حيث جعل المفعول به مفعولا فيه مبالغة أن يوجد فيهم الضرب، ويجعلهم مكانًا للضرب بالسيف؛ لأن جعلهم مكانًا للضرب أبلغ من جعلهم مضروبين به فقط. (وَالْمُشْرِكِينَ) تخصيص بعد تعميم اهتمامًا بشأنهم فإنهم ضد الموحدين. (حَتَّى يَنْكَسِرَ)، أي: سيفه. (وَيَخْتَضِبُ)، أي: هو أو سيفه. (دَمًا)، وهو كناية عن الشهادة. (فَإِنَّ الذَّاكِرَ لِلَّهِ) وفي «المسند»، والترمذي: «لَكَانَ الذَّاكِرُونَ لِلَّهِ». (أَفْضَلُ مِنْهُ)، أي: من الغازي. (دَرَجَةً) تحتمل الوحدة، أي: بدرجة واحدة عظيمة، وتحتمل الجنس أي: بدرجات متعددة. (رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٣ ص ٧٨). (وَالْتَرْمِذِيُّ) في الدعوات ونسبه في «الكنز» لأبي يعلى وابن شاهين أيضًا. قال المنذري: ورواه البيهقي مختصرًا قال: قيل: يا رسول الله، أيُّ الناس أعظم درجة؟ قال: «الذَّاكِرُونَ لِلَّهِ».

(وَقَالَ)، أي: الترمذي. (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)، كذا في بعض النسخ بزيادة لفظ «حسن»، وفي بعضها: هذا حديث غريب، أي: بحذف لفظ «حسن»، كما في «جامع الترمذي» و«الترغيب» و«الكنز»، وفي سنده ابن لهيعة وفيه كلام معروف عن دراج عن أبي الهيثم. قال في «التقريب» في ترجمة دراج: إنه صدوق وفي حديثه عن أبي الهيثم ضعف.

(*) هكذا بالأصل وهو تصحيف والصواب: وفكره، والله أعلم.

٢٣٠٤ - [٢٢] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّيْطَانُ جَائِمٌ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، فَإِذَا ذَكَرَ اللَّهَ خَنَسَ، وَإِذَا غَفَلَ وَسَّوسَ».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا]

الشرح

٢٣٠٤ - قوله: (الشَّيْطَانُ جَائِمٌ) بجيم ومثلثة، أي: لازم الجلوس ودائم اللصوق من جثم الرجل أو الطائر أو الحيوان يجثم جثماً وجثوماً، أي: تلبد بالأرض ولزمها والتصق بها. (عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، فَإِذَا ذَكَرَ اللَّهَ)، أي: ابن آدم بقلبه أو ذَكَرَ قَلْبُهُ اللَّهَ.

(خَنَسَ) من باب ضرب ونصر، أي: انقبض الشيطان وتأخر وتنحى عنه، ولكثرة هذا الوصف فيه سمي الخناس في سورة الناس. قال الجزري: الخنوس التأخر والانقباض. (وَإِذَا غَفَلَ) بمعجمة وفاء، أي: هو أو قلبه عن ذكر الله. (وَسَّوسَ)، أي: إليه الشيطان وتمكن تمكناً تاماً منه، وفيه: إيماء إلى أن الغفلة سبب الوسوسة لا العكس، ووقع في حديث الحارث الأشعري، عند أحمد والترمذي: «وَأَمَرُكُمْ أَنْ تَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ خَرَجَ الْعَدُوُّ فِي أَثَرِهِ سِرَاعًا حَتَّى إِذَا أَتَى إِلَى حِصْنٍ حَصِينٍ، فَأَحْرَزَ نَفْسَهُ مِنْهُمْ، كَذَلِكَ الْعَبْدُ لَا يُحْرِزُ نَفْسَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ»، انتهى.

قال ابن القيم: لو لم يكن في الذكر إلا هذه الخصلة الواحدة؛ لكان حقيقاً بالعبد أن لا يفتر لسانه من ذكر الله تعالى وأن لا يزال لهجاً بذكره، فإنه لا يحرز نفسه من عدوه إلا بالذكر، ولا يدخل عليه العدو إلا من باب الغفلة فهو يرصده، فإذا غفل وثب عليه وافترسه، وإذا ذكر الله تعالى انخنس عدو الله تعالى وتصاغر وانقمع حتى يكون كالوصع والذباب، ولهذا سمي الوسواس الخناس، أي: يوسوس في الصدور، (فَإِذَا ذَكَرَ اللَّهَ خَنَسَ)، أي: كف وانقبض، ثم ذكر عن ابن

عباس مثل حديث الباب موقوفًا عليه . (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا) ، أي : بلا ذكر سند . قلت : في عزو هذا السياق المرفوع للبخاري نظر ، فإنه ذكر في تفسير سورة الناس معناه عن ابن عباس موقوفًا عليه من قوله لا مرفوعًا حيث قال : ويذكر عن ابن عباس : «الوسواس» إذا وُلِدَ خنسه الشيطان - أي : أخره وأزاله عن مكانه ؛ لشدة نخبه وطعنه بإصبعه - فإذا ذكر الله ذهب ، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه .

قال الحافظ : إسناده إلى ابن عباس ضعيف ، أخرجه الطبري والحاكم (ج ٢ ص ٥٤١) وفي إسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف ، ولفظه : ما من مولود إلا على قلبه الوسواس ، فإن ذكر الله خنس وإن غفل وسوس ، وهو قوله تعالى : ﴿الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ﴾ [الناس : ٤] قلت : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، وعزاه الشوكاني في الفتح القدير لابن المنذر وابن مردويه والضياء والبيهقي أيضًا ، وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ : يولد الإنسان والشيطان جائم على قلبه ، فإذا عقل وذكر اسم الله خنس وإذا غفل وسوس . وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس . قال : الوسواس هو الشيطان ، يولد المولود والوسواس على قلبه فهو يصرفه حيث شاء ، فإذا ذكر الله خنس ، وإذا غفل جثم على قلبه فوسوس . ولأبي يعلى والبيهقي في «الشعب» وابن أبي الدنيا والحكيم الترمذي في «النوار» من حديث أنس مرفوعًا : قال : «إِنَّ الشَّيْطَانَ وَاضِعُ خَطْمِهِ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ ، فَإِنْ ذَكَرَ اللَّهَ خَنَسَ وَإِنْ نَسِيَ التَّقَمَّ قَلْبُهُ ، فَذَلِكَ الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ» .

قال الحافظ : إسناده ضعيف ، وقال الهيثمي : فيه عدي بن عماره وهو ضعيف . ولسعيد بن منصور من طريق عروة بن رويم . قال : سأل عيسى عليه السلام ربّه أن يريه موضع الشيطان من بني آدم فأراه ، فإذا رأسه مثل رأس الحية واضع رأسه على ثمرة القلب ، فإذا ذكر العبد ربه خنس ، وإذا ترك مناه حدثه .



٢٣٠٥ - [٢٣] وَعَنْ مَالِكٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ:
«ذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ كَالْمُقَاتِلِ خَلْفَ الْفَارِّينَ، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ
كَغُصْنٍ أَخْضَرَ فِي شَجَرٍ يَابِسٍ».

- وَفِي رِوَايَةٍ: «مَثَلُ الشَّجَرَةِ الْخَضِرَاءِ فِي وَسْطِ الشَّجَرِ، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي
الْغَافِلِينَ مَثَلُ مُصْبَحٍ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ يُرِيهِ اللَّهُ مَقْعَدَهُ
مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ حَيٌّ، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ يُعْفَرُ لَهُ بِعَدَدِ كُلِّ فَصِيحٍ
وَأَعْجَمٍ». وَالْفَصِيحُ: بَنُو آدَمَ وَالْأَعْجَمُ: الْبَهَائِمُ (*). [رَوَاهُ رَزِينٌ]

الشرح

٢٣٠٥ - قوله: (وَعَنْ مَالِكٍ قَالَ: بَلَغَنِي) تقدم الكلام في بلاغات مالك
المذكورة في «الموطأ»، وهذا البلاغ قد وصله أبو نعيم وغيره كما سيأتي. (ذَاكِرُ
اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ)، أي: عن الذكر. (كَالْمُقَاتِلِ)، أي: للكفار. (خَلْفَ الْفَارِّينَ)
بتشديد الراء، أي: المنهزمين الفارين من الزحف، إذا التحم الحرب في قتال
الكفار، وفي حديث ابن عمر عند أبي نعيم وغيره: «كَالْمُقَاتِلِ عَنِ الْفَارِّينَ»، شبه
الذاكر الذي يذكر بين جمع لم يذكروا بالمجاهد الذي يقاتل بعد فرار أصحابه في
كون كل منهما قاهرًا للعدو، فالذاكر قاهر الشيطان وقامع لجنوده المسلطة على
القلب، كما أَنَّ القاتل الصابر قاهر وقامع لجنود الكفار ففيه تشبيه المعقول
بالمحسوس.

(وَذَاكِرُ اللَّهِ) كرره؛ لينيط به في كل مرة غير ما أناط به في الأخرى؛ إعلامًا بأنه
أمر عظيم له فوائد متعددة مستقلة. (فِي الْغَافِلِينَ)، أي: فيما بينهم فالجار ظرف،
أي: بينهم أو محله الرفع على أنه صفة، والتقدير: الذاكر الكائن في الغافلين.
(كَغُصْنٍ أَخْضَرَ فِي شَجَرٍ يَابِسٍ)، قال القاري: أي: بجنب الأشجار اليابسة.
(وَفِي رِوَايَةٍ)، هذه هي رواية ابن عمر عند أبي نعيم وغيره.

(مِثْلُ الشَّجَرَةِ الْخَضِرَاءِ فِي وَسْطِ الشَّجَرِ) بفتح السين المهملة ويسكن، أي: الشجر اليابس، زاد في حديث ابن عمر: «الَّذِي قَدْ تَحَاتَّ مِنَ الصَّرِيدِ»، أي: تساقط من شدة البرد، فقد تهيأت حينئذ للحرق بالنار، فكذا الغافل عن ذكر الله متهيئ للمؤاخذة والعذاب، فشبّه فيه الذاكر بغصن أخضر مثمر، أو شجرة خضراء مثمرة. والغافل يبابس تهيأ للحرق.

(وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ مِثْلُ مِصْبَاحٍ فِي بَيْتٍ مُظْلَمٍ)، فإن الذكر نور وسرور والغفلة ظلمة وغيبة. قال الطيبي: شبه الذاكر الذي يذكر الله بين جماعة لم يذكروا بالمجاهد الذي يقاتل الكفار بعد فرار أصحابه منهم، فالذاكر قاهر لجند الشيطان وهازم له، والغافل مقهور منهزم منه. ثم شبه بالغصن الأخضر الذي يعد للإثمار، والغافل باليابس الذي يهيأ للإحراق. ثم شبه ثالثاً بالمصباح في مجرد كونه مضيئاً في نفسه، والغافل في البيت المظلم في مجرد الظلمة.

(يُرِيهِ اللَّهُ) وفي حديث ابن عمر: «يُعَرِّفُهُ اللَّهُ»، بضم أوله وشدة الراء المكسورة. (مَقْعَدُهُ)، أي: وما أعد له. (مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ حَيٌّ) جملة حالية وليست هذه الجملة في حديث ابن عمر. قال العزيزي: يحتمل أن يكون ذلك في النوم. وقال القاري: لعل الإراءة بالمكاشفة، أو بنزول الملائكة عند النزح؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا تَنْزَلَ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [فصل: ٣٠]. (يُغْفَرُ لَهُ)، أي: ذنوبه. (بِعَدَدِ كُلِّ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ)، المراد بالأعجم هنا: كل دابة لا نطق لها، وفي رواية للبيهقي من حديث ابن عمر: «وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدَدِ كُلِّ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ نَظْرَةً لَا يُعَذِّبُهُ أَبَدًا، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي السُّوقِ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورٌ يَوْمَ يَلْقَى اللَّهُ».

(رَوَاهُ رَزِينٌ)، قال في «التنقيح»: الحديث ذكره رزين في «جامعه» ولا يوجد في شيء من أصوله الستة، يعني: «صحيح البخاري ومسلم» و«الموطأ لمالك» و«جامع أبي عيسى الترمذي» و«سنن أبي داود السجستاني» و«سنن أبي عبد الرحمن النسائي»، وهذا يدل على خطأ ما وقع في «نسخة جامع الأصول» المطبوعة بمصر سنة ١٣٦٨ من عزو هذا الحديث لـ«موطأ الإمام مالك»، فقد رقم

في أوله «ط» علامة لإخراج مالك له في «موطئه». وقال في آخره: أخرجه «الموطأ» هذا، وذكره علي المتقي في «الكنز» (ج ١ ص ٣٨٦) من حديث ابن عمر، ونسبه لأبي نعيم في «الحلية» والبيهقي في الشعب وابن صهري في أماليه وابن شاهين في «الترغيب» وابن النجار. قال: وقال ابن شاهين: هذا حديث صحيح الإسناد حسن المتن غريب الألفاظ، انتهى.

وقال الشوكاني في «تحفة الذاكرين» بعد عزوه لأبي نعيم والبيهقي: وفي إسناده عمران بن مسلم القصير. قال البخاري: منكر الحديث. وقال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، ولعله يشير إلى كون في إسناده هذا الرجل، انتهى. ورواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» والبزار عن ابن مسعود مختصراً: «ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْغَافِلِينَ بِمَنْزِلَةِ الصَّابِرِ فِي الْفَارِّينَ»، قال الهيثمي (ج ٩ ص ٨٠): رجال «الأوسط» وثقوا. وقال العريزي: قال الشيخ: حديث صحيح.

٢٣٠٦ - [٢٤] وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: مَا عَمِلَ الْعَبْدُ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ

مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنَ ذِكْرِ اللَّهِ. [رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ]

الشرح

٢٣٠٦ - قوله: (مَا عَمِلَ الْعَبْدُ عَمَلًا)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وهكذا وقع في «جامع الأصول» (ج ٥ ص ٢٤٤) عزوا لـ «الموطأ» فقط، والذي جاء في نسخ «الموطأ» الموجودة: «ما عمل ابن آدم من عمل»، وهكذا ذكر في «جامع الأصول» (ج ١٠ ص ٣١٥) وقال في آخر الحديث: أخرجه «الموطأ» والترمذي، وللترمذي: «ما شيء أنجى». ولابن ماجه: «ما عمل امرؤ بعمل». ورواه أحمد (ج ٥ ص ٢٣٩) بلفظ: «ما عمل آدمي عملاً قط». والحاكم بلفظ: «ما عمل آدمي من عمل». و«مَا» في «مَا عَمِلَ» نافية. و«عَمَلًا» مفعول مطلق، أو مفعول به على أن «عَمِلَ»، بمعنى: كسب، أي: فعل عملاً من أعمال البر، ويؤيد هذا ما وقع في رواية: من عمل. (أَنْجَى لَهُ)، قال في «الحرز الثمين»: أفعل تفضيل من الإنجاء لا

من النجاة؛ لأنَّ النجاة من الخلاص، والمعنى هنا على «التلخيص»^(*)، وهو معنى الإنجاء وبناء أفعال التفضيل على هذا الوزن من باب الإفعال قياس عند سيويه، ويؤيده كثرة السماع كقولهم: هو أعطاهم للدينار وأنت أكرم لي من فلان، وهو عند غيره سماع مع كثرته. ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعال التفضيل من جميع المزيد فيه كأفعل واستفعل وغيرهما كذا أفاده الشيخ الرضي، انتهى.

(مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ)، من الأولى: صلة «أَنْجَى»، والثانية: تفضيلية، أي: فجميع أعمال الخير تنجي من عذاب الله، لكن الذكر أعظم إنجاء من غيره بأي صيغة كان من صيغ الذكر وهذا؛ لأن سائر العبادات وسائل ووسائط يتقرب بها إلى الله تعالى، والذكر هو المقصود الأسمى والمطلوب الأعلى. قال ابن عبد البر: فضائل الذكر كثيرة لا يحيط بها كتاب، وحسبك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّكُوءَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، انتهى. وزاد في رواية الطبراني في «الكبير» وابن أبي شيبة في «المصنف»: قالوا: يا رسول الله، ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَضْرِبَ بِسَيْفِهِ حَتَّى يَنْقُطَعَ»، قاله ثلاث مرات. (رَوَاهُ مَالِكٌ) في باب: ما جاء في ذكر الله من كتاب الصلاة. (وَالْتَرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ)، في فضل الذكر من «الدعوات»، وكذا الحاكم (ج ١ ص ٤٩٦) ومثله لا يقال من قبل الرأي، فهو في حكم المرفوع، قاله القاري. قلت: روى أحمد (ج ٥ ص ٢٣٩) وابن أبي شيبة والطبراني في الكبير وابن عبد البر والبيهقي قول معاذ هذا مرفوعاً. قال المنذري في «الترغيب»: رواه أحمد بإسناد جيد إلا أن فيه انقطاعاً. وقال الهيثمي (ج ١٠ ص ٧٣) بعد أن عزاه لأحمد: رجاله رجال الصحيح، إلا أن زياد بن أبي زياد مولى ابن عياش لم يدرك معاذاً، انتهى. قلت: يدل على ذلك رواية أحمد حيث وقع فيها: عن زياد بن أبي زياد مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة أنه بلغه عن معاذ بن جبل، أنه قال: قال رسول الله ﷺ... إلخ. والحديث ذكره الحافظ في «بلوغ المرام». وقال: أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني بإسناد حسن، وفي الباب عن جابر عند الطبراني في «الأوسط» و«الصغير». قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٢٣٠٧ - [٢٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا مَعَ عَبْدِي إِذَا ذَكَرَنِي، وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٣٠٧ - قوله: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا مَعَ عَبْدِي)، أي: عونًا ونصرًا وتأيدًا وتوفيقًا، فهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكره تعالى، وإنه مع ذاكره برحمته ولطفه وإعانتة، والرضا بحاله، وتحصيل مرامه. قال ابن القيم: الفائدة الثانية والأربعون للذكر: أن الذاكر قريب من مذكوره ومذكوره معه، وهذه المعية معية خاصة غير معية العلم والإحاطة العامة، فهي معية بالقرب والولاية والمحبة، والنصرة والتوفيق، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [النحل: ١٢٨] ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] وللذاكر من هذه المعية نصيب وافر، كما في الحديث الإلهي: «أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ» وأثر آخر: «أَهْلُ ذِكْرِي أَهْلُ مُجَالَسَتِي...» إلخ. والمعية الحاصلة للذاكر: معية لا يشبهها شيء، وهي أخص من المعية الحاصلة للمحسن والمتقي، وهي معية لا تدركها العبارة ولا تنالها الصفة، وإنما تعلم بالذوق وهي منزلة أقدام إن لم يصحب العبد فيها تمييز بين القديم والمحدث، بين الرب والعبد، بين الخالق والمخلوق، بين العابد والمعبود، وإلا وقع في حلول يضاهي به النصارى، أو اتحاد يضاهي به القائلين بوحدة الوجود تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا.

(إِذَا ذَكَرَنِي) في سنن ابن ماجه: «إِذَا هُوَ ذَكَرَنِي»، وفي «الكنز» و«بلوغ المرام» و«الوابل الصيب»: «مَا ذَكَرَنِي». (وَتَحَرَّكَتْ بِي)، أي: بذكرى، (شَفَتَاهُ)، قال الطيبي: فيه: من المبالغة ما ليس في قوله: إِذَا ذَكَرَنِي باللسان، هذا إِذَا كَانَ الْوَاوُ لِلْحَالِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ لِلْعُطْفِ، فيحتمل الجمع بين الذكر باللسان والقلب، وهذا

التأويل أولى؛ لأن المؤثر النافع هو الذكر باللسان مع حضور القلب، وأمّا الذكر باللسان والقلب لا، فهو قليل الجدوى.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) تعليقًا الحديث ذكر الحافظ في «بلوغ المرام».

وقال: أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان وذكره البخاري تعليقًا، انتهى. وفيه نظر؛ فإنّ الحديث بهذا السياق ليس في نسخ البخاري الموجودة عندنا لا مسندًا ولا معلقًا، وليس هو في «جامع الأصول» أيضًا ولم ينسبه أحد إلى البخاري، نعم هو في البخاري - في كتاب التوحيد - بلفظ: «يَقُولُ اللَّهُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي...» إلخ. وقد تقدم في الفصل الأول من هذا الباب والحديث ذكره المنذري في «الترغيب». وقال: رواه ابن ماجه واللفظ له وابن حبان في «صحيحه»، وعزاه في «الكنز» (ج ١ ص ٧٣٣) لأحمد وابن ماجه والحاكم وابن عساكر. قلت: أخرجه الحاكم (ج ١ ص ٤٩٦) من حديث أبي الدرداء. وقال: حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، وفي إسناده عند ابن ماجه محمد بن مصعب القرظساني.

قال في «الزوائد»: قال فيه صالح بن محمد: هو ضعيف في الأوزاعي، لكن رواه ابن حبان في «صحيحه» من طريق أيوب بن سويد عن الأوزاعي أيضًا، وأيوب ابن سويد ضعيف، انتهى. قلت: قال أحمد: حديث القرظساني عن الأوزاعي مقارب.

وقال الحاكم: أبو أحمد روى عن الأوزاعي أحاديث منكرة وليس بالقوي عندهم. وقال الحافظ في «التقريب»: هو صدوق كثير الغلط.



٢٣٠٨ - [٢٦] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:
 «لِكُلِّ شَيْءٍ صِقَالَةٌ وَصِقَالَةُ الْقُلُوبِ ذِكْرُ اللَّهِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَنْجَى مِنْ عَذَابِ
 اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنْ يَضْرِبَ
 بِسَيْفِهِ حَتَّى يَنْقُطَعَ».

[رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ]

الشرح

٢٣٠٨ - قوله: (لِكُلِّ شَيْءٍ)، أي: مما يصدأ حقيقةً أو مجازًا.

(صِقَالَةٌ) بكسر الصاد، أي: انجلاء. وقيل: أي: تجلية وتصفية.

قال في «المصباح»: صقلت السيف ونحوه صَقْلًا من باب قتل وصَقْلًا أيضًا بالكسر: جلوته. (وَصِقَالَةُ الْقُلُوبِ ذِكْرُ اللَّهِ)، قال الطيبي: صدء القلوب: الرين في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] بمتابعة الهوى، المعني بها في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [الجنات: ٢٣] فكلمة: «لَا إِلَهَ» تخليها، وكلمة: «إِلَّا اللَّهُ» تجليها، والله أعلم.

وقال ابن القيم تحت هذا الحديث: لا ريب أن القلب يصدأ كما يصدأ النحاس والفضة وغيرهما وجلاؤه بالذكر، فإنه يجلوه حتى يدعه كالمرأة البيضاء، فإذا ترك صدأ، فإذا ذكر جلاه. وصدأ القلب بأمرين؛ بالغفلة، والذنب، وجلاؤه بشيئين: بالاستغفار، والذكر، فمن كانت الغفلة أغلب أوقاته كان الصدأ متراكبًا على قلبه، وصدأه بحسب غفلته، وإذا صدأ لم تنطبع فيه صور المعلومات على ما هي عليه، فيرى الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل؛ لأنه لما تراكم عليه الصدأ أظلم فلم تظهر فيه صور الحقائق كما هي عليه. فإذا تراكم عليه صدأ واسود وركبه الرآن، فسد تصويره وإدراكه فلا يقبل حقًا ولا ينكر باطلاً، وهذا أعظم عقوبات القلب. وأصل ذلك من الغفلة وأتباع الهوى، فإنهما يطمسان نور القلب ويعميان بصره، انتهى.

وقال بعض العارفين: إن كان القلب صافياً مجلياً من كل كدر ارتسمت فيه صور المعارف والعلوم وكان محلاً لكل خير، وإلا بأن كان ملوثاً مدنساً بالمعاصي لم يقبل شيئاً من ذلك كالمرأة التي ركبها الصدا. (وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَنْجَى)، أي: له.

(مِنْ عَذَابِ اللَّهِ)، قال المناوي: كذا في كثير من النسخ، أي: من الجامع الصغير لكن رأيت نسخة المؤلف - يعني: السيوطي - بخطه: «مِنْ عَذَابِ» بالتنوين. (قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ) بالرفع. (قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، يعني: الجهاد المجرد عن ذكر الله تعالى.

(قَالَ: وَلَا أَنْ يَضْرِبَ بِسَيْفِهِ حَتَّى يَنْقَطِعَ)، أي: هو أو سيفه وقوله: (وَلَا أَنْ يَضْرِبَ)، هكذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وذكر المنذري في «الترغيب» وابن القيم في «الوابل الصيب» بلفظ: «وَلَوْ أَنْ يَضْرِبَ»، والسيوطي في الجامع الصغير وعلي المتقي في «الكنز» بلفظ: «وَلَوْ أَنْ تَضْرِبَ بِسَيْفِكَ».

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ)، قال المنذري: رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي من رواية سعيد بن سنان واللفظ له. وقال العزيزي: قال الشيخ: حديث صحيح.



٢ - كِتَابُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى

(كِتَابُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى) قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠] ، قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي «الْمَعَالِمِ التَّنْزِيلِ»: الْإِلْحَادُ فِي أَسْمَائِهِ تَسْمِيَةٌ بِمَا لَا يَنْطِقُ بِهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ. وَقِيلَ: الْإِلْحَادُ فِي أَسْمَائِهِ يَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: إِمَّا بِالتَّغْيِيرِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُشْرِكُونَ، فَإِنَّهُمْ أَخَذُوا اسْمَ اللَّاتِ مِنَ اللَّهِ، وَالْعَزَّى مِنَ الْعَزِيزِ، وَمَنَاةَ مِنَ الْمَنَاةِ، أَوْ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا بِأَنْ يَخْتَرَعُوا أَسْمَاءَ مِنْ عِنْدِهِمْ لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ بِهَا، أَوْ بِالنَّقْصَانِ مِنْهَا بِأَنْ يَدْعُوهُ بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ، انْتَهَى. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨] .

اعلم: أَنَّ اسْمَهُ تَعَالَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ كـ«اللَّهُ»، أَوْ بِاعْتِبَارِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ السَّلْبِيَةِ كـ«الْقُدُّوسُ» وَالْأَوَّلُ أَوْ الْحَقِيقَةُ الثَّبُوتِيَّةُ كـ«الْعَلِيمُ وَالْقَادِرُ»، أَوْ الْإِضَافَةُ كـ«الْحَمِيدُ وَالْمَلِكُ» أَوْ بِاعْتِبَارِ فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ كـ«الْخَالِقُ وَالرَّازِقُ».

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: أَسْمَاءُ اللَّهِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ فَلَا تَعُدُّ فِي ذَاتِهِ وَلَا تَرْكِبٌ لَا مُحْسُوسًا كَالْجِسْمِيَّاتِ وَلَا عَقْلِيًّا كَالْمَحْدُودَاتِ، وَإِنَّمَا تَعَدَّدَتْ الْأَسْمَاءُ بِحَسَبِ الْإِعْتِبَارَاتِ الزَّائِدَةِ عَلَى الذَّاتِ، ثُمَّ هِيَ مِنْ جِهَةٍ دَلَّالَتِهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرَبٍ:

الأول: مَا يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ مَجْرَدَةً كَالْجَلَالَةِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ مُطْلَقَةٌ غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ، وَبِهِ يَعْرِفُ جَمِيعُ أَسْمَائِهِ، فَيَقَالُ: الرَّحْمَنُ مَثَلًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَلَا يَقَالُ: اللَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الرَّحْمَنِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْأَصَحُّ إِنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ مُشْتَقٍّ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ.

الثاني: مَا يَدُلُّ عَلَى الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ لِلذَّاتِ كَالْعَلِيمِ وَالْقَدِيرِ وَالسَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ.

الثالث: مَا يَدُلُّ عَلَى إِضَافَةٍ أَمْرٍ مَا إِلَيْهِ كَالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ.

الرابع: مَا يَدُلُّ عَلَى سَلْبِ شَيْءٍ عَنْهُ، كَالْعَلِيِّ وَالْقُدُّوسِ، وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ مَنْحَصَرَةٌ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، انْتَهَى.

قال الغزالي: الاسم هو اللفظ الدال على المعنى بالوضع لغة، والمسمى هو المعنى الموضوع له الاسم، والتسمية وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى أو إطلاقه عليه. وقد يطلق الاسم ويراد به المعنى، فالمراد بالاسم: هو المسمى على التقدير الثاني، وغير المسمى على التقدير الأول، فلذلك اختلف في أن الاسم هو المسمى أو غيره، ومحل هذا المبحث - وأن صفاته تعالى عين ذاته أو غيرها - كتب العقائد، ولم يتكلف السلف في ذلك؛ تورعاً وطلباً للسلامة ولنا فيهم أسوة، واختلف في الأسماء الحسنى هل هي توقيفية بمعنى: أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله أسماء إلا إذا ورد نص إماماً في الكتاب أو السنة؟

فقال الفخر الرازي: المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية. وقالت المعتزلة والكرامية: إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله جاز إطلاقه عليه، يعني: أنه يصح أن يطلق على الله كل اسم يصح معناه فيه، والأفهام الصحيحة البشرية لها سعة ومجال في اختيار الصفات.

قال الراغب: وما ذهب إليه أهل الحديث هو الصحيح، ولو ترك الإنسان وعقله لما جسر أن يطلق عليه عامة هذه الأسماء التي ورد الشرع بها إذ كان أكثرها على حسب تعارفنا، يقتضي أعراضاً إماماً كمية نحو العظيم والكبير، وإماماً كيفية نحو «الحي والقادر»، أو زماناً نحو «القديم والباقي»، أو مكاناً نحو «العلي والمتعالي» أو انفعالاً نحو «الرحيم والودود»، وهذه معان لا تصح عليه ﷺ على حسب ما هو متعارف بيننا، وإن كان لها معان معقولة عند أهل الحقائق من أجلها صح إطلاقها عليه ﷺ.

وقال القاضي أبوبكر الباقلاني والغزالي: الأسماء توقيفية دون الصفات. قال: هذا هو المختار، وانتقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم ولا صفة توهم نقصاً، ولو ورد ذلك نصاً فلا يقال: ماهد، ولا زارع، ولا فالق، ولا نحو ذلك، وإن ثبت في نحو قوله: ﴿فَعَمَّ الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، ﴿أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤]، ﴿فَالِقُ الْخَيْبِ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥] ونحوها ولا يقال له: ماكر ولا بناء، وإن ورد مكر الله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقال أبو القاسم القشيري: أسماء الله تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه وما لم يرد لا يجوز

ولو صح معناه، وقال أبو إسحاق الزجاج: لا يجوز لأحد أن يدعو الله بما لم يصف به نفسه، فيقول: يا رحيم لا يا رفيق، ويقول: يا قوي لا يا جليل. قال الحافظ: والضابط: إن كل ما أذن الشرع أن يدعى به، سواء كان مشتقاً أو غير مشتق، فهو من أسمائه وكل ما جاز أن ينسب إليه سواء كان مما يدخله التأويل أو لا، فهو من صفاته ويطلق عليه أسماء أيضاً. وقال الحلبي: إن أسماء الله التي ورد بها الكتاب والسنة وإجماع العلماء على تسميته بها منقسمة بين عقائد خمس:

الأولى: إثبات الباري رداً على المعطلين، وهي الحي، والباقي، والوارث وما في معناها.

الثانية: إثبات وحدانيته لتقع البراءة عن الشرك، وهي الكافي، والعلي، والقادر ونحوها.

الثالثة: تنزيهه رداً على المشبهة، وهي القدوس والمجيد والمحيط وغيرها.

والرابعة: اعتقاداً أن كل موجود من اختراعه رداً على القول بالعلة والمعلول وهي الخالق والباري والمصور وما يلحق بها.

والخامسة: إثبات أنه مدبر لما اخترعه ومصرفه على ما يشاء لتقع البراءة من قول القائلين بالطباع أو بتدبير الكواكب، أو بتدبير الملائكة، وهي القيوم والعليم والحكيم وشبهها.



الفصل الأول

٢٣٠٩ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَهُوَ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوِثَرَ» (*).

الشرح

٢٣٠٩ - قوله: (إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا) بالنصب على التمييز. قال الخطابي: فيه دليل على أن أشهر أسمائه تعالى: «اللَّهُ» لإضافة هذه الأسماء إليه، وقد روي أن «اللَّهُ» هو اسمه الأعظم. وقال ابن مالك: ولكون الله اسمًا علمًا، وليس بصفة. قيل: في كل اسم من أسمائه تعالى سواه اسم من أسماء الله، وهو من قول الطبري على ما حكاه النووي إلى الله ينسب كل اسم له، فيقال: الكريم من أسماء الله، ولا يقال: من أسماء الكريم - الله.

قال القسطلاني: ولما كانت معرفة أسماء الله تعالى، وصفاته توقيفية إنما تعرف من طريق الوحي والسنة، ولم يكن لنا أن نتصرف فيها بما لم يهتد إليه مبلغ علمنا، ومنتهى عقولنا، وقد منعنا عن إطلاق ما يرد به التوقيف في ذلك، وإن جوزه العقل، وحكم به القياس كان الخطأ في ذلك غير هين والمخطيء فيه غير معذور والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مرضي، وكان الاحتمال في رسم الخط واقعًا باشتباه تسعة وتسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم بسبعة وسبعين، أو سبعة وتسعين، أو تسعة وسبعين، فينشأ الاختلاف في المسموع من المسطور، أكدته حسماً للمادة

(٢٣٠٩) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ (٧٣٩٢)، وَمُسْلِمٌ (٦/٢٦٧٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الدَّعَوَاتِ، وَالتَّسَائِي فِي الْكِبَرَى (٧٦٥٩) فِي التُّعُوثِ، وَسَاقَ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٠٧) الْأَسْمَاءَ. (* مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْهُ.

وإرشادًا إلى الاحتياط بقوله: (مِائَةً) بالنصب على البدلية. (إِلَّا وَاحِدًا)، أي: إِلَّا اسمًا واحدًا.

وقال في «فتوح الغيب»: قوله: «مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا» تأكيد وفذلكة؛ لئلا يزداد على ما وَرَدَ، كقوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] وفيه رفع التصحيف، فإن تسعة تصحف بسبعة وتسعين بسبعين بالموحدة فيهما. وقيل: أتى بذلك للتنصيص على العدد المقصود على وجه المبالغة. وقيل: إنما قال ذلك؛ لئلا يتوهم العدد على التقريب، وفيه فائدة رفع الاشتباه في الخط. قال السندي: وهذا مبني على معرفته ﷺ رسم الخط، وأن كونه أميًا لا يتأتي معرفة ذلك إلا بالإلهام من الله تعالى، انتهى. وقوله: «إِلَّا وَاحِدًا» بالتذكير في أكثر الروايات ويروى واحدة بالتأنيث.

قال ابن مالك: أنث باعتبار معنى التسمية أو الصفة أو الكلمة، واختلف في هذا العدد، هل المراد به: حصر الأسماء الحسنى في هذه العدة أو إنها أكثر من ذلك، ولكن اختلفت هذه بأن من أحصاها دخل الجنة، فذهب الجمهور إلى الثاني. ونقل النووي اتفاق العلماء عليه، فقال: ليس في الحديث حصر لأسماء الله تعالى وليس معناه: أنه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث: أن هذه الأسماء التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمراد: الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء. ويؤيده قوله ﷺ في حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد وصححه ابن حبان: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِّيتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أُنْزِلَتْهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْذَنْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»، وعند مالك عن كعب الأخبار في دعائه: «وَأَسْأَلُكَ بِأَسْمَائِكَ الْحُسْنَى مَا عَلِمْتَ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ». ولابن ماجه من حديث عائشة: أنها دعت بحضرة النبي ﷺ بنحو ذلك.

وقال الخطابي: في هذا الحديث: إثبات هذه الأسماء المخصوصة بهذا العدد، وليس فيه منع ما عداها في الزيادة، وإنما التخصيص؛ لكونها أكثر الأسماء وأبينها معاني، وخبر المبتدأ في الحديث هو قوله: «مَنْ أَحْصَاهَا» لا قوله: «لِلَّهِ»، وهو كقولك: لزيد ألف درهم أعدها للصدقة أو لعمرو مائة ثوب من زاره ألبسه إياها. وقال القرطبي في المفهم والتوربشتي في «شرح المصابيح» نحو ذلك. وبالع

بعضهم في تكثير الأسماء الحسنى، حتى قال ابن العربي في «شرح الترمذي» حاكياً عن بعض أهل العلم: إنه جمع من الكتاب والسنة من أسماء الله تعالى ألف اسم. قلت: وذهبت بعضهم إلى حصرها في التسعة والتسعين.

قال ابن حزم: من زاد شيئاً في الأسماء على التسعة والتسعين من عند نفسه فقد ألحد في أسمائه، واحتج لذلك بالتأكيد في قوله ﷺ: «مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا»، قال: لأنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور لزم أن يكون له مائة اسم، فيبطل قوله: «مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا»، وهذا الذي قاله ليس بحجة على ما تقدم؛ لأن الحصر المذكور عند الجمهور باعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها، فمن ادعى أن الوعد وقع لمن أحصى زائداً على ذلك أخطأ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هناك اسم زائد، وأمّا الحكمة في القصر على العدد المخصوص المذكور، فذكر الفخر الرازي عن الأكثر: أنه تعبد لا يعقل معناه. وقيل: الحكمة فيه أنها في القرآن، كما في بعض طرقه. وقال آخرون: الأسماء الحسنى مائة على درجات الجنة استأثر الله تعالى منها بواحدة وهو الاسم الأعظم، فلم يطلع عليه أحداً، فكأنه قال: مائة، ولكن واحد منها عند الله.

وقال بعضهم: ليس الاسم المكمل للمائة مخفياً، بل هو الجلالة وبه جزم السهيلي، فقال: الأسماء الحسنى مائة على عدد درجات الجنة، والذي يكمل المائة الله، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] فالتسعة والتسعون لله، فهي زائدة عليه وبه تكمل المائة، وقيل غير ذلك. (مَنْ أَحْصَاهَا)، وفي رواية لمسلم: «مَنْ حَفَظَهَا»، وفي رواية للبخاري: «لَا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قال الشوكاني: وهذا اللفظ يفسر معنى قوله: (أَحْصَاهَا)، فالإحصاء هو الحفظ. وقيل: أحصاها قرأها كلمة كلمة كأنه يعدها. وقيل: أحصاها علمها وتدبر معانيها واطلع على حقائقها، وقيل: أطاق القيام بحقها والعمل بمقتضاها والتفسير الأول هو الراجح المطابق للمعنى اللغوي، وقد فسرت الرواية المصرحة بالحفظ كما عرفت. وقال النووي: قال البخاري وغيره من المحققين: معناه حفظها وهذا هو الأظهر لثبوته نصاً في الخبر. وقال في «الأذكار»: هو قول الأكثرين. وقال الخطابي: الإحصاء في هذا يحتمل وجوهاً:

أحدها: وهو أظهرها أن يعدها حتى يستوفيها يريد أنه لا يقتصر على بعضها لكن

يدعو الله بها كلها ويثني عليه بجميعها، فيستوجب الموعود عليها من الثواب.

ثانيها: المراد بالإحصاء الإطاقة كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ [المزمل: ٢٠] ،
والمعنى: من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها، وهو أن يعتبر
معانيها فيلزم نفسه بواجبها، فإذا قال: الرزاق، وثق بالرزق وكذلك سائر الأسماء.
ثالثها: المراد: العقل والإحاطة بمعانيها من قول العرب: فلان ذو حصة،
أي: ذو عقل ومعرفة. وقيل: معنى أحصاها: عرفها؛ لأن العارف بها لا يكون إلا
مؤمنًا والمؤمن يدخل الجنة. وقال ابن الجوزي: فيه خمسة أقوال؛ أحدها: من
استوفاهها حفظًا.

والثاني: من أطاق العمل بمقتضاها مثل أن يعلم أنه سميع فيكف لسانه عن
القبیح.

والثالث: من عقل معانيها.

والرابع: من أحصاها علمًا وإيمانًا. **والخامس:** أن المعنى من قرأ القرآن حتى
يختمه؛ لأن جميع الأسماء فيه.

وقال القرطبي: المرجو من كرم الله تعالى أن من حصل له إحصاء هذه الأسماء
على أحد هذه المراتب مع صحة النية، أنه يدخل الجنة. قال السندي: كأنه مبني
على إرادة المعاني كلها من المشترك لا بشرط الاجتماع بل على البدلية، والله
أعلم، والمحققون على أن معنى «أَحْصَاهَا»: حفظها. قلت: وهذا هو الراجح.
(دَخَلَ الْجَنَّةَ)، ذكر الجزاء بلفظ الماضي تحقيقًا؛ لوقوعه وتنبهًا على أنه، وإن لم
يقع فهو في حكم الواقع؛ لأنه كائن لا محالة. (وَفِي رِوَايَةٍ) للبخاري في
الدعوات. (وَهُوَ)، أي: ذاته تعالى. (وَوُتِّرَ)، ولمسلم: «وَاللَّهُ وَتِرٌ»، وفي أخرى
له: «أَنَّهُ وَتِرٌ»، والوتر: بفتح الواو وكسرهما الفرد، ومعناه في حق الله تعالى: أنه
الواحد الذي لا شريك له في ذاته، ولا نظير ولا انقسام.

(يُحِبُّ الْوَتَرَ)، من كل شيء، وقيل: هو منصرف إلى من يعبد الله بالوحدانية،
والنفرد على سبيل الإخلاص، وقيل: المراد: يحب من الأذكار والطاعات ما هو
على عدد الوتر، ويثيب عليه لاشتماله على الفردية. وقيل: يحب الوتر؛ لأنه أمر

بالتوتر في كثير من الأعمال والطاعات، كما في الصلوات الخمس ووتر الليل وإعداد الطهارة وتكفين الميت والطواف والسعي بين الصفا والمروة، ورمي الجمار في الحج ونصاب المعشرات والورق، والإبل في الزكاة وفي كثير من المخلوقات كالسماوات والأرض وأيام الأسبوع، انتهى. وقال القرطبي: الظاهر: أن التوتر هنا للجنس؛ إذ لا معهود جرى ذكره حتى يحمل عليه، فيكون معناه: أنه وتر يحب كل وتر شرعه، ومعنى محبته له أنه أمر به وأثاب عليه، ويصلح ذلك لعموم ما خلقه وترًا من مخلوقاته.

تنبیه:

قد طعن أبوزيد البلخي في صحة الحديث، بأن دخول الجنة ثبت في القرآن مشروطاً ببذل النفس والمال، فكيف يحصل بمجرد حفظ ألفاظ تعد في اليسر مدة.

وتعقب: بأن الشرط المذكور ليس مطردًا ولا حصر فيه، بل قد تحصل الجنة بغير ذلك، كما ورد في كثير من الأعمال غير الجهاد أن فاعله يدخل الجنة. وأما دعوى إن حفظها يحصل في اليسر مدة، فإنما يرد على من حمل الحفظ والإحصاء على معنى أن يسردها عن ظهر قلب. فأما من أوله على بعض الوجوه المتقدمة، فإنه يكون في غاية المشقة، ويمكن الجواب عن الأول: بأن الفضل واسع، كذا في «الفتح».

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجاه في الدعوات، وأخرجه البخاري أيضًا في الشروط وفي التوحيد دون قوله: (هُوَ وَتَرٌ...). إلخ. والحديث رواه أيضًا أحمد (ج ٢ ص ٢١٤، ٢٥٨، ٢٦٧) والترمذي والنسائي في الكبرى وابن ماجه وابن حبان في «صحيحه» وغيرهم.



الفصل الثاني

٢٣١٠ - [٢] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ: هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، الْمَلِكُ، الْقُدُّوسُ، السَّلَامُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهِمِّنُ، الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ، الْمُتَكَبِّرُ، الْخَالِقُ، الْبَارِئُ، الْمُصَوِّرُ، الْغَفَّارُ، الْقَهَّارُ، الْوَهَّابُ، الرَّزَّاقُ، الْفَتَّاحُ، الْعَلِيمُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الْخَافِضُ، الرَّافِعُ، الْمُعِزُّ، الْمُدِلُّ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْحَكَمُ، الْعَدْلُ، اللَّطِيفُ، الْخَبِيرُ، الْحَلِيمُ، الْعَظِيمُ، الْغَفُورُ، الشَّكُورُ، الْعَلِيُّ، الْكَبِيرُ، الْحَفِظُ، الْمُقِيتُ، الْحَسِيبُ، الْجَلِيلُ، الْكَرِيمُ، الرَّقِيبُ، الْمُجِيبُ، الْوَاسِعُ، الْحَكِيمُ، الْوَدُودُ، الْمَجِيدُ، الْبَاعِثُ، الشَّهِيدُ، الْحَقُّ، الْوَكِيلُ، الْقَوِيُّ، الْمُتَيْنُ، الْوَلِيُّ، الْحَمِيدُ، الْمُحْصِي، الْمُبْدِي، الْمُعِيدُ، الْمُحْيِي، الْمُمِيتُ، الْحَيُّ، الْقَيُّومُ، الْوَاحِدُ، الْمَاجِدُ، الْوَاحِدُ، الْأَحَدُ، الصَّمَدُ، الْقَادِرُ، الْمُقْتَدِرُ، الْمُقَدِّمُ، الْمُؤَخَّرُ، الْأَوَّلُ، الْآخِرُ، الظَّاهِرُ، الْبَاطِنُ، الْوَالِي، الْمُتَعَالِي، الْبَرُّ، التَّوَّابُ، الْمُتَّقِمُ، الْعَفُوُّ، الرَّءُوفُ، مَالِكُ الْمُلْكِ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، الْمُقْسِطُ، الْجَامِعُ، الْغَنِيُّ، الْمُغْنِي، الْمَانِعُ، الضَّارُّ، النَّافِعُ، النُّورُ، الْهَادِي، الْبَدِيعُ، الْبَاقِي، الْوَارِثُ، الرَّشِيدُ، الصَّبُورُ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ] {ضعيف}

الشرح

٢٣١٠ - قوله: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا)، ليس الغرض الحصر، بل نص على ذلك لما رتبته عليه فغيرها من الأسماء، وإن حصل على إحصائه ثواب عظيم إلا أنه ليس فيه هذه الخصوصية. (مَنْ أَحْصَاهَا)، قال الجزري: الإحصاء: العدد والحفظ، والمراد: من حفظها على قلبه، وقيل: المراد: من استخراجها من كتاب

اللَّهُ تعالى وأحاديث رسوله ﷺ ؛ لأن النبي ﷺ لم يعدها لهم ، ولهذا لم ترد مسرودة معدودة من هذه الكتب الستة إلا في كتاب الترمذي - وقد تكلموا في روايته - وقيل : المراد : من أخطر بباله عند ذكرها معناها وتفكر في مدلولها معتبراً متدبراً ذاكرًا راغبًا راهبًا معظمًا لمسامها مقدسًا لذات الله تعالى ، وبالجمله ففي كل اسم يجريه على لسانه يخطر بباله الوصف الدال عليه أقوال .

(دَخَلَ الْجَنَّةَ)، قيل : أي : استحق دخولها . وقيل : أي : دخولاً أولياً ، أو مع المقربين السابقين ، أو وصل أعلى مراتب نعيمها . (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) الاسم المعدود في هذه الجملة من أسمائه ، هو الله لا غيره من هو وإله كما يدل عليه روايات أخر : «هي : الله الواحد...» إلخ . عند ابن ماجه : «أَسْأَلُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ» ، عند البيهقي : «اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» ، عند الحاكم ، والجملة تفيد الحصر والتحقيق لإلهيته ونفي ما عداها عنها . قال الطيبي : الجملة مستأنفة ، إمّا لبيان كمية تلك الأعداد أنها ما هي في قوله : «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» ، وذكر الضمير نظرًا إلى الخبر ، وإمّا لبيان كيفية الإحصاء في قوله : «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» ، بأنه كيف يحصى . فالضمير راجع إلى المسمى الدال عليه قوله : «لله» كأنه لما قيل : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ . سأل وما تلك الأسماء ؟ فأجيب : هو الله ، أو لما قيل : من أحصاها دخل الجنة ، سأل كيف أحصاها ؟ فأجاب : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١ فعلى هذا الضمير ضمير الشأن مبتدأ والله مبتدأ ثان وقوله : «الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» خبره والجملة خبر الأول والموصول مع الصلة صفة لله ، انتهى . والله أعلم دال على المعبود بحق دلالة جامعة لجميع معاني الأسماء الآتية .

(الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) هما اسمان مشتقان من الرحمة مثل ندمان ونديم وهما من أبنية المبالغة ، والأكثر على أن فعلاّن أبلغ من فعيل . ومن ثم قيل : الرحمن أبلغ من الرحيم ، ونصره السهيلي بأنه ورد على صيغة التشية ، والتشية تضعيف ، فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة . وذهب ابن الأنباري : إلى أن «الرَّحِيمُ» أبلغ من «الرَّحْمَنُ» ورجحه ابن عساكر بتقديم الرحمن عليه ، وبأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد وهو أبلغ من صيغة التشية . وذهب قطرب إلى أنهما سواء ، والرحمن خاص لله لا يسمى به غيره ، ولا يوصف ، والرحيم يوصف به غير الله تعالى ، فيقال : رجل رحيم ، ولا يقال : رحمن .

(الْمَلِكُ)، أي: ذو الملك التام، والمراد به: القدرة على الإيجاد والاختراع من قولهم، فلان يملك الانتفاع بكذا إذا تمكن منه، فيكون من أسماء الصفات. وقيل: المتصرف في الأشياء بالإيجاد والإفناء والإماتة والإحياء فيكون من أسماء الأفعال كالخالق. (الْقُدُّوسُ)، أي: الطاهر من العيوب، المنزه عنها، وفعل من أبنية المبالغة من القدوس وهو النزاهة عما يوجب نقصاً. وقرئ بالفتح وهو لغة فيه. قال الجزري: هو مضموم الأول. وقد روي بفتحه وليس بالكثير ولم يجيء مضموم الأول من هذا البناء إلا قدوس وسبوح وذروح^(*). وقال سيبويه: ليس في الكلام فعول بالضم.

(السَّلَامُ)، أي: ذو السلام مما يلحق الخلق من العيب والفناء. قال الجزري: أي: الذي سلم من كل عيب وبريء من كل آفة، مصدر نعت به للمبالغة كرجل عدل، فكأنه عين السلامة، يقال: سَلِمَ يسلم سلامة وسلاماً، ومنه قيل للجنة: دار السلام؛ لأنها دار السلامة من الآفات. وقيل: معناه المسلم عباده عن المخاوف والمهالك. (الْمُؤْمِنُ)، أي: الذي يصدق عباده وعده فهو من الإيمان التصديق، أو يؤمنهم في القيامة من عذابه فهو من الأمان، والأمن ضد الخوف، كذا قال الجزري في «النهاية» و«جامع الأصول» و«شرح المصابيح». (الْمُهَيِّمُنُ) الرقيب المبالغ في المراقبة والحفظ، ومنه هيمن الطائر إذا نشر جناحه على فراخه؛ صيانة لها. وقيل: الشاهد: أي: العالم الذي لا ينهب عنه مثقال ذرة. وقيل: الذي يشهد على كل نفس بما كسبت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمُهَيِّمِينَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] أي: شاهداً. وقيل: القائم بأمور الخلق. وقيل: أصله: مؤيمن أبدلت الهاء من الهمزة، فهو مفعيل من الأمانة، بمعنى الأمين الصادق الوعد.

(الْعَزِيزُ)، أي: الغالب القاهر القوي الذي لا يغلب والعزة في الأصل القوة والشدة والغلبة، تقول: عَزَّ يعزُّ بالكسر إذا صار عزيزاً وعَزَّ يعزُّ بالفتح إذا اشتد. (الْجَبَّارُ) معناه: الذي يقهر العباد على ما أراد من أمر ونهي، يقال: جبر الخلق وأجبرهم وأجبر أكثر. وقيل: هو العالي فوق خلقه وفعل من أبنية المبالغة، ومنه قولهم: نخلة جبارة، وهي العظيمة التي تفوت يد المتناول. (الْمُتَكَبِّرُ)، أي:

(*) هكذا في المطبوع، والصواب: ذو الروح.

العظيم ذو الكبرياء. وقيل: المتعالي عن صفات الخلق. وقيل: الذي يتكبر على عتاة خلقه إذا نازعوه العظمة فيقصرهم، والتاء فيه للتفرد والتخصيص، لا تاء التعاطي والتكلف والكبرياء العظمة والملك، قال تعالى: ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ أَلِكْرِيَاءَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨] ، أي: الملك. وقيل: هي عبارة عن كمال الذات، وكمال الوجود، ولا يوصف بها إلا الله تعالى وهو من الكبر وهو العظمة.

(الْخَالِقُ)، أي: الذي أوجد الأشياء جميعها بعد أن لم تكن موجودة. وأصل الخلق: التقدير، فهو باعتبار تقدير ما منه وجودها وباعتبار الإيجاد على وفق التقدير خالق. وقال في «المراقبة»: الخالق من الخلق وأصله التقدير المستقيم ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ، أي: المقدرين ويستعمل بمعنى الإبداع وإيجاد شيء من غير أصل، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١] وبمعنى التكوين كقوله عز وجل: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [النحل: ٤] فالله خالق كل شيء بمعنى أنه مقدره أو موجد من أصل أو من غير أصل.

(الْبَارِيُّ) بالهمزة في آخره، ويجوز إبداله ياء في الوقف، وهو الذي خلق الخلق لا عن مثال إلا أن لهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها غيره من المخلوقات، وقلما تستعمل في غير الحيوان، فيقال: برأ الله النسمة وخلق السماوات والأرض. (الْمُصَوِّرُ) بكسر الواو المشددة، أي: الذي صور جميع الموجودات ورتبها، فأعطى كل شيء منها صورة خاصة، وهيئة منفردة يتميز بها عن غيره على اختلاف أنواعها وكثرة أفرادها. وقال الجزري: هو أنشأ خلقه على صور مختلفة، ومعنى التصوير: التخطيط والتشكيل. (الْغَفَّارُ)، أي: الذي يستر العيوب والذنوب في الدنيا بإسبال الستر عليها، وفي العقبى بترك المعاتبة والمعاقبة لها، وهو لزيادة بنائه أبلغ من الغفور. وقيل: المبالغة في الغفار باعتبار الكمية وفي الغفور باعتبار الكيفية. وأصل الغفر الستر.

وقال الجزري في «النهاية»: في أسماء الله الغفار والغفور وهما من أبنية المبالغة، ومعناها: الساتر لذنوب عباده وعيوبهم المتجاوز عن خطاياهم وذنوبهم، وأصل الغفر: التغطية، يقال: غفر الله لك غفراً وغفراً ومغفرة، والمغفرة: إلباس الله تعالى العفو للمذنبين. وقال في «جامع الأصول»: الغفار هو

الذي يغفر ذنوب عباده مرة بعد مرة، وأصل الغفر: الستر والتغطية، فالله غافر لذنوب عباده سائر لها بترك العقوبة عقوبة عليها. (الْقَهَّارُ)، أي: الغالب على جميع الخلائق كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، يقال: قهره يقهره قهرًا غلبه، فهو قاهر وقهارًا للمبالغة.

(الْوَهَّابُ)، أي: كثير الإنعام دائم العطاء بلا عوض، والهبة العطية الخالية عن الأعواض والأغراض، فإذا كثرت سمي صاحبها وهابًا. (الرَّزَّاقُ)، أي: خالق الأرزاق ومعطيها لجميع ما يحتاج إلى الرزق من مخلوقاته. والأرزاق نوعان: ظاهرة للأبدان كالأقوات، وباطنة للقلوب والنفوس كالمعارف والعلوم. (الْفَتَّاحُ)، أي: الحاكم بين عباده، يقال: فتح الحاكم بين الخصمين إذا فصل بينهما. وقيل: للحاكم الفاتح ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩]. وقيل: هو الذي يفتح أبواب الرزق وخزائن الرحمة والعلم والمعرفة لعباده والمنغلق عليهم من أرزاقه.

(الْعَلِيمُ)، أي: العالم المحيط علمه بجميع الأشياء ظاهرها وباطنها دقيقها، وجليلها على أتم الإمكان، وفعل من أبنية المبالغة. (الْقَابِضُ)، أي: الذي يضيق ويمسك الرزق وغيره من الأشياء عن العباد بلطفه وحكمته، ويقبض الأرواح عند الممات. (الْبَاسِطُ)، أي: الذي يبسط الرزق لعباده ويوسعه عليهم بجوده ورحمته ويبسط الأرواح، وينشرها في الأجساد عند الحياة. (الْخَافِضُ)، أي: الذي يخفض الجبارين والفراعنة، أي: يضعهم ويهينهم ويخفض كل شيء يريد خفضه والخفض ضد الرفع. (الرَّافِعُ)، أي: الذي يرفع أوليائه ويعزهم والرفع ضد الخفض. (الْمُعِزُّ)، أي: الذي يهب العز لمن يشاء من عباده ويجعله عزيزًا. (الْمُذِلُّ)، الذي يلحق الذل بمن يشاء من عباده، وينفي عنه أنواع العز جميعها فيجعله ذليلاً.

(السَّمِيعُ) المدرك لكل مسموع. (البَصِيرُ) المدرك لكل مبصر. (الْحَكَمُ) بفتحيتين مبالغة الحاكم، وحقيقته الذي سلم له الحكم ورد إليه قاله الجزري، وقيل: هو الحاكم الذي لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه. (الْعَدْلُ) بسكون الدال المهملة، وهو الذي لا يميل به الهوى فيجوز في الحكم، وهو في الأصل مصدر سمي به، فوضع موضع العادل، وهو أبلغ منه؛ لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً.

(اللَّطِيفُ)، أي: الذي اجتمع له الرفق في الفعل والعلم بدقائق المصالح، وإيصالها لمن قدرها له من خلقه، يقال: لطف به وله بالفتح لطفًا إذا رفق به، فأما لطف بالضم يلطف، فمعناه: صغر ودق. وقال الشوكاني: «اللَّطِيفُ» العالم بخفَيَّات الأمور والملاطف لعباده. وقال الجزري: هو الذي يوصل إليك أَرْبَكَ في رفق، وقيل: هو الذي لطف عن أن يدرك بالكيفية.

(الْخَبِيرُ)، أي: العالم ببواطن الأشياء وحقائقها من الخبرة، وهي العلم بالخفايا الباطنة. وقال الجزري: العالم العارف بما كان وما يكون. (الْحَلِيمُ)، أي: الذي لا يستخفه شيء من عصيان العباد، ولا يستفزه الغضب عليهم ولكنه جعل لكل شيء مقدارًا فهو منتهٍ إليه. (الْعَظِيمُ)، أي: الذي بلغ إلى أقصى مراتب العظمة وجل عن حدود العقول حتى لا تتصور الإحاطة بكنهه وحقيقته، والعظم في صفات الأجسام كبر الطول والعرض والعمق، والله تعالى جلَّ قدره عن ذلك.

(الْعُفُورُ) تقدم معناه. (الشَّكُورُ)، أي: الذي يعطي الثواب الجزيل على العمل القليل، أو المثني على عباده المطيعين. وقال الجزري: أي: الذي يجازي عباده ويثيبهم على أفعالهم الصالحة، فشكر الله لعباده، إنما هو مغفرته لهم وقبوله لعبادتهم. (الْعَلِيُّ) فعيل من العلو، وهو البالغ في علو الرتبة بحيث لا رتبة إلا وهي منحطة عن رتبته. وقال بعضهم: هو الذي علا عن الإدراك ذاته وكبر عن التصور صفاته.

(الْكَبِيرُ) هو الموصوف بالجلال وكبر الشأن قاله الجزري. وقال القاري: الكبير وضده الصغير يستعملان باعتبار مقادير الأجسام وباعتبار الرتب، وهو المراد هنا، إمَّا باعتبار أنه أكمل الموجودات وأشرفها من حيث أنه قديم أزلي غني على الإطلاق، وما سواه حادث مفتقر إليه في الإيجاد والإمداد بالاتفاق، وإمَّا باعتبار أنه كبير عن مشاهدة الحواس وإدراك العقول. (الْحَفِيفُ)، أي: البالغ في الحفاظ يحفظ الموجودات من الزوال والاختلال مدة ما شاء، أو يحفظ على العباد أعمالهم وأقوالهم.

(الْمُقِيتُ) بضم الميم وكسر القاف وسكون التحتية، أي: الحفيظ. وقيل: المقتدر. وقيل: الذي يعطي أقوات الخلائق، وهو من أقاته يقيته إذا أعطاه قوته،

وهي لغة في قاته يقوته وإقاةة أيضًا إذا حفظه. (الْحَسِيبُ)، أي: الكافي فعيل بمعنى مفعول كألیم مؤلم من أحسبني الشيء إذا كفاني، وأحسبته وحسبته بالتشديد أعطيته ما يرضيه حتى يقول: حسبي. وقيل: إنه مأخوذ من الحساب، أي: هو المحاسب للخلائق يوم القيامة فعيل بمعنى مفاعل. (الْجَلِيلُ)، أي: المنعوت بنعوت الجلال والحاوي لجميعها هو الجليل المطلق.

(الْكَرِيمُ)، أي: كثير الجود والعطاء الذي لا ينفد عطاؤه ولا تنفى خزائنه وهو الكريم المطلق. (الرَّقِيبُ)، أي: الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء فعيل بمعنى فاعل. وقيل: مراقب الأشياء وملاحظها، فلا يعزب عنه مثقال ذرة. (الْمُجِيبُ)، أي: الذي يقابل الدعاء والسؤال بالقبول والعطاء وهو اسم فاعل من أجاب يجيب. قال الجزري: المجيب الذي يقبل دعاء عباده ويستجيب لهم. (الْوَاسِعُ)، أي: الذي وسع غناه كل فقير ورحمته كل شيء، يقال: وسعه الشيء يسعه سعة فهو واسع ووسع بالضم وساعة فهو واسع، والوسع والسعة الجدة والطاقة. (الْحَكِيمُ)، أي: الحاكم بمعنى القاضي فعيل بمعنى فاعل، أو هو الذي يحكم الأشياء ويتقنها فهو فعيل بمعنى مفعول، وقيل: الحكيم ذو الحكمة، والحكمة عبارة عن معرفة أفضل الأشياء فأفضل العلوم، ويقال لمن يحسن دقائق الصناعات، ويتقنها: حكيم.

(الْوُدُودُ) فعول بمعنى مفعول من الود - المحبة، يقال: وددت الرجل أوده، ودًا إذا أحببته فالله تعالى مودود، أي: محبوب في قلوب أوليائه، أو هو فعول بمعنى فاعل، أي إنه يحب عباده الصالحين. وقيل: هو الذي يتودد، أي: يتحبب إلى عباده بنعمه الدائمة عليهم. (الْمَجِيدُ)، هو مبالغة الماجد من المجد، وهو سعة الكرم فهو الذي لا تدرك سعة كرمه. قال الجزري: المجيد هو الواسع الكرم. وقيل: هو الشريف. (الْبَاعِثُ)، أي: الذي يبعث الخلق ويحييهم بعد الموت يوم القيامة، أو باعث الرسل إلى الأمم. (الشَّهِيدُ)، هو الذي لا يغيب عنه شيء، والشاهد الحاضر من الشهود وهو الحضور، أي: إنه حاضر يشاهد الأشياء ويراهها لا يعزب عنه شيء، وفاعل من أبنية المبالغة في فاعل، فإذا اعتبر العلم مطلقًا فهو العليم، وإذا أضيف إلى الأمور الباطنة فهو الخبير، وإذا أضيف إلى الأمور الظاهرة فهو الشهيد، وقد يعتبر مع هذا أن يشهد على الخلق يوم القيامة بما علم وشاهد

منهم. (الْحَقُّ)، أي: الثابت الموجود حقيقة المتحقق كونه ووجوده وإلهيته، والحق ضد الباطل. (الْوَكِيلُ) القائم بأمور عباده المتكفل بمصالحهم. وقال الجزري: الوكيل هو الكفيل بأرزاق العباد، وحقيقته أنه الذي يستقل بأمر الموكول إليه ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. (الْقَوِيُّ)، أي: ذو القدرة التامة البالغة إلى الكمال الذي لا يلحقه ضعف. قال الجزري: القوي القادر. وقيل: التام القدرة والقوة الذي لا يعجزه شيء. (الْمُتَيْنُ)، أي: القوي الشديد الذي لا يلحقه في أفعاله مشقة، ولا كلفة، ولا تعب، والمتانة الشدة والقوة، فهو من حيث إنه بالغ القدرة تامها قوي، ومن حيث أنه شديد القوة متين. (الْوَلِيُّ)، أي: الناصر. وقيل: المتولي لأمور العالم والخلائق القائم بها كولي اليتيم. وقيل: المحب لأوليائه. (الْحَمِيدُ)، أي: المحمود المستحق للثناء على كل حال، فعيل بمعنى مفعول.

(الْمُحْصِي)، أي: الذي أحصى كل شيء بعلمه وأحاطه به، فلا يفوته شيء من الأشياء دق أو جل، والإحصاء العد والحفظ. (الْمُبْدِيُّ) بالهمزة وقد تبدل وقفًا، أي: الذي أنشأ الأشياء واخترعها ابتداء من غير مثال سبق. (الْمُعِيدُ)، أي: الذي يعيد الخلق بعد الحياة إلى الممات في الدنيا وبعد الممات إلى الحياة يوم القيامة. (الْمُحْيِي)، أي: خالق الحياة ومعطيها لمن شاء. (الْمُمِيتُ)، أي: خالق الموت ومسلطه على من شاء من خلقه. (الْحَيُّ)، أي: الدائم البقاء. (الْقَيُّومُ) القائم بنفسه والمقيم لغيره وهو فيعول للمبالغة. (الْوَاجِدُ) بالجم، أي: الغني الذي لا يفتقر. وقد وجد يجد جدة، أي: استغنى غنى لا فقر بعده. وقيل: الذي يجد كل ما يريده ويطلبه ولا يفوته شيء.

(الْمَاجِدُ) بمعنى المجيد لكن المجيد أبلغ. وقيل: (الْمَاجِدُ) المتعالي المتزّه. (الْوَاحِدُ)، أي: الفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر. وقيل: هو المنقطع القرين والشريك. (الْأَحَدُ)، كذا في بعض النسخ من «المشكاة» بزيادة الأحَد بعد الواحد، وهكذا في «المصابيح» و«الحصن» و«جامع الأصول» (ج ٥ ص ٢٥) وليست هذه الزيادة في نسخ الترمذي الموجودة عندنا، ولم تقع أيضًا في رواية الحاكم (ج ١ ص ١٦)، قال الطيبي في جامع الأصول: لفظ «الْأَحَدُ» بعد الواحد، ولم يوجد في «جامع الترمذي» و«الدعوات» للبيهقي ولا في «شرح السنة» انتهى.

قال الجزري في «جامع الأصول» (ج ٥ ص ٢٠١): «الْأَحَدُ» والفرد الفرق بينه وبين الواحد أَنَّ أَحَدًا بني لنفي ما يذكر معه من العدد، فهو يقع على المذكر والمؤنث، يقال: ما جاءني أحد، أي: ذكر ولا أنثى، وأمَّا الواحد فإنه وضع لمفتتح العدد تقول: جاءني واحد من الناس، ولا تقول: جاءني أحد من الناس، والواحد بني على انقطاع النظير والمثل، والأحد بني على الانفراد الوحدة عن الأصحاب، فالواحد منفرد بالذات والأحد منفرد بالمعنى، انتهى. وقيل: إن الأحدية لتفرد الذات والواحدية لنفي المشاركة في الصفات، وبسط الطيبي في بيان الفرق بينهما من حيث اللفظ والمعنى جميعاً فارجع إليه إن شئت.

(الصَّمَدُ)، هو السيد الذي انتهى إليه السؤدد، وقيل: هو الدائم الباقي، وقيل: هو الذي لا جوف له، وقيل: الذي يصمد في الحوائج إليه، أي: يقصد. (الْقَادِرُ الْمُقْتَدِرُ)، معناهما ذو القدرة إلا أن المقتدر أبلغ لما في البناء من معنى التكلف والاكتساب، فإن ذلك وإن امتنع في حقه تعالى حقيقة لكنه يفيد المعنى مبالغة كذا في «المراقبة». وقيل: القادر المتمكن من كل ما يريده بلا معالجة ولا واسطة، والمقتدر المستولي على كل من أعطاه حظاً من قدرة. (الْمُقَدِّمُ) بكسر الدال، أي: الذي يقدم الأشياء بعضها على بعض ويضعها في مواضعها اللائقة بها.

(الْمُؤَخِّرُ) بكسر الخاء المعجمة، أي: الذي يؤخر الأشياء إلى أماكنها، ومواقيتها المناسبة لها فمن استحق التقديم قدمه، ومن استحق التأخير أخره ولا مقدم لما أخره ولا مؤخر لما قدمه. (الْأَوَّلُ)، أي: الذي لا بداية لأوليته. وقيل: أي: السابق على الأشياء كلها، فإنه موجدوها ومبدعها. (الْآخِرُ)، أي: الباقي وحده بعد أن يفنى جميع الخلق ولا نهاية لآخريته. (الظَّاهِرُ)، أي: الذي ظهر فوق كل شيء وعلاه. وقيل: هو الذي عرف بطرق الاستدلال العقلي بما ظهر لهم من آثار أفعاله وأوصافه.

(الْبَاطِنُ) المحتجب عن أبصار الخلائق وأوهامهم، فلا يدركه بصر ولا يحيط به وهم. (الْوَالِي)، أي: مالك الأشياء جميعها المتصرف فيها. وقيل: المتولي لجميع أمور خلقه. (الْمُتَعَالِي) البالغ في العلو المرتفع عن النقص. وقيل: الذي جل عن إفك المفترين وعلا شأنه. وقيل: الذي جلَّ عن كل وصف وثناء وهو متفاعل من العلو. وقال الجزري: هو المنتزه عن صفات المخلوقين تعالى أن

يوصف بها وجل ويجوز حذف يائه على ما قريء في المتواتر وقفًا ووصلًا.

(الْبِرُّ) بفتح الموحدة مشتق من البرِّ بالكسر بمعنى الإحسان، وهو مبالغة البرِّ، أي: المحسن البالغ في البر والإحسان. قال الجزري: «الْبِرُّ» هو العطوف على عباده ببره ولطفه. (التَّوَابُّ) الذي يقبل توبة عباده مرة بعد أخرى. وقيل: الذي يرجع بالإنعام على كل مذنّب رجع إلى التزام الطاعة بقبول توبته من التوب، وهو الرجوع. (الْمُنْتَقِمُ) هو المبالغ في العقوبة لمن يشاء من العصاة مفتعل من نقم ينقم، إذا بلغت به الكراهية حد السخط. (الْعَفْوُ) فعول من العفو، وهو الذي يمحو السيئات ويتجاوز عن المعاصي وهو أبلغ من الغفور؛ لأن الغفران ينبيء عن الستر، والعفو ينبيء عن المحو وأصل العفو: المحو والطمس، وهو من أبنية المبالغة، يقال: عفا يعفو عفوًا فهو عاف وعفو.

(الرَّءُوفُ) ذو الرحمة البالغة من الرأفة، وهي شدة الرحمة فهو أبلغ من الرحيم والراحم. قال الجزري: والفرق بين الرأفة والرحمة؛ أن الرحمة: قد تقع في الكراهة للمصلحة، والرأفة: لا تكاد تكون في الكراهة. وقيل: إن الرحمة إحسان مبدؤه شفقة المحسن، والرأفة إحسان مبدؤه فاقة المحسن إليه. (مَالِكُ الْمُلْكِ)، أي: الذي تنفذ مشيئته في ملكه، ويجري الأمور فيه على ما يشاء، أو الذي له التصرف المطلق. (ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)، أي: ذو العظمة والكبرياء، وذو الإكرام لأوليائه بإنعامه عليهم. وقيل: الذي لا شرف ولا كمال إلا هو له، أي: هو مستحقة ولا كرامة ولا مكرومة إلا وهي منه.

(الْمُقْسِطُ)، أي: العادل في حكمه، يقال: أقسط الرجل يُقْسِطُ فهو مُقْسِطٌ إذا عدل، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٢٥] وقسط يقسط فهو قاسط إذا جار ومنه ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الحج: ١٥] فكان الهمزة في أقسط للسلب، كما يقال: شكّا إليه فأشكاه. (الْجَامِعُ)، أي: الذي يجمع الخلائق ليوم الحساب، وقيل: المؤلف بين التماثلات والمتباينات والمتضادات في الوجود. (الْغَنِيُّ)، أي: المستغني عن كل شيء لا يحتاج إلى أحد في شيء، وكل أحد يحتاج إليه، وهذا هو الغني المطلق، ولا يشارك الله فيه غيره. «الْمُغْنِي»، أي: الذي يغني من

يشاء من عباده عن غيره يعطي من يشاء ما يشاء .

(الْمَانِعُ) الدافع لأسباب الهلاك والنقص . وقال الجزري : هو الناصر الذي يمنع أوليائه أن يؤذيه أحد . وقيل : يمنع من يريد من خلقه ما يريد ويعطيه ما يريد . (الضَّارُّ) ، أي : الذي يضر من يشاء من خلقه حيث هو خالق الأشياء كلها خيرها وشرها ونفعها وضرها . (النَّافِعُ) ، أي : الذي يوصل النفع إلى من يشاء من خلقه حيث هو خالق النفع والضر والخير والشر . (النُّورُ) ، هو الذي يبصر بنوره ذو العماية ويرشد بهداه ذو الغواية ، فيصل إلى تمام الهداية . وقيل : هو الظاهر الذي به كل ظهور ، فالظاهر بنفسه المظهر لغيره يسمى نورًا . (الْهَادِي) ، أي : الذي بصر عباده وعرفهم طريق معرفته حتى أقرؤا بربوبيته وهدى كل مخلوقٍ إلى ما لا بد منه في بقائه ودوام وجوده .

(الْبَدِيعُ) ، أي : الخالق المخترع لا عن مثال سابق ، فعيل بمعنى مفعول ، يقال : أبدع فهو مبدع . (الْبَاقِي) ، أي : الدائم الوجود الذي لا يقبل الفناء . (الْوَارِثُ) ، أي : الذي يرث الخلائق ويبقى بعد فنائهم . (الرَّشِيدُ) ، أي : الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم ، أي : هداهم ودلهم عليها فعيل بمعنى مفعول . وقيل : هو الذي تنساق تدابيرها إلى غاياتها على سنن السداد من غير إشارة مشير ولا تسديد مُسَدِّد .

(الصَّبُورُ) ، أي : الذي لا يعاجل العصاة بالمؤاخذه والانتقام منهم ، بل يؤخر ذلك إلى أجل مسمى ، فمعنى الصبور في صفة الله تعالى قريب من معنى الحليم . والفرق بينهما : أنَّ العصاة لا يأمنون العقوبة في صفة الصبور كما يأمنونها في صفة الحليم هذا ، ومن أراد استقصاء معاني الأسماء الحسنى ، فعليه أن يرجع إلى المقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى «للغزالي» و«أشعة اللمعات» للشيخ عبد الحق الدهلوي .

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ) ، وأخرجه أيضًا ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في «صحيحهما» والحاكم (ج ١ ص ١٦) والطبراني وابن أبي الدنيا كلاهما في «الدعاء» ، وابن أبي عاصم وأبو الشيخ وابن مردويه كلاهما في «التفسير» ، وأبونعيم في «الأسماء الحسنى» ، وابن مندة وجعفر الفريابي في «الذكر» ، وفي رواياتهم اختلاف شديد في سرد الأسماء وزيادة ونقص ، كما أشار إليه الحافظ في «الفتح» والقسطلاني في «إرشاد الساري» (ج ١ ص ٦٨ - ٦٩) والشوكاني في «فتح

القدير» (ج ٢ ص ٢٥٦ - ٢٥٧)، وكما يدل عليه ما ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وعلي المتقي في «الكنز» من سياق بعض الروايات، وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر. قال الشوكاني: وقد أخرجها بهذا العدد الذي أخرجه الترمذي وابن مردويه وأبونعيم عن ابن عباس وابن عمر قالا: قال رسول الله ﷺ، فذكره ولا أدري كيف إسناده، انتهى.

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ)، أي: بعد أن أخرجه عن الجوزجاني عن صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم، عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) وبعده حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح، وهو ثقة عند أهل الحديث، انتهى. قال الحافظ: لم ينفرد به صفوان فقد أخرجه البيهقي (وكذا الحاكم ج ١ ص ١٦) من طريق موسى بن أيوب النصيب وهو ثقة عن الوليد أيضًا. وقد اختلف في سنده على الوليد ثم ذكر الحافظ الاختلاف وبسط الكلام في ذلك. قال الترمذي: وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لا نعلم في كبير شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث، انتهى.

قال الحافظ: وقع سرد الأسماء في رواية زهير بن محمد عن موسى بن عقبة عن ابن ماجه. أي: كما وقع في رواية الوليد بن مسلم عن شعيب - عند الترمذي وغيره - وهذان الطريقتان يرجعان إلى رواية الأعرج وفيهما اختلاف شديد في سرد الأسماء وزيادة ونقص، ووقع سرد الأسماء أيضًا في طريق ثالث أخرجه الحاكم في «المستدرک» (ج ١ ص ١٧) وجعفر الفريابي في «الذكر» من طريق عبد العزيز بن الحصين، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، انتهى كلام الحافظ.

قلت: الطرق الثلاث كلها ضعيفة. أمّا طريق ابن ماجه؛ فلضعف عبد الملك بن محمد صاحب زهير بن محمد. وأمّا طريق الوليد وعبد العزيز بن الحصين فلما سيأتي في كلام الحافظ. واختلف العلماء في سرد الأسماء هل هو مرفوع، أو مدرج في الخبر من بعض الرواة؟ فمشى كثير منهم على الأول، واستدلوا به على جواز تسمية الله تعالى بما لم يرد في القرآن بصيغة الاسم؛ لأن كثيرًا من هذه الأسماء كذلك، وذهب آخرون إلى أن التعيين مدرج لخلو أكثر الروايات عنه،

ونقله عبد العزيز اليخشبي عن كثير من العلماء. قال ابن كثير في «تفسيره» (ج ٤ ص ٢٧٠): والذي عول عليه جماعة من الحفاظ: إن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه. وإنما ذلك؛ لأنه رواه عبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك، أي: أنهم جمعوها من القرآن كما روي عن جعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبي زيد اللغوي، انتهى.

قال الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص ٥٤): بعد ذكر كلام ابن كثير هذا: ولا يخفأك أن هذا العدد قد صححه إمامان - يعني: ابن حبان والحاكم - وحسنه إمام - يعني: النووي في «الأذكار» - فالقول: بأن بعض أهل العلم جمعها من القرآن غير سديد ومجرد بلوغ واحد أنه وقع ذلك لا ينتهز لمعارضة الرواة، ولا تدفع الأحاديث بمثله، انتهى. قلت: قال الحاكم بعد تخريج الحديث من طريق صفوان ابن صالح عن الوليد بن مسلم: هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي، والعلة فيه عندهما تفرد الوليد بن مسلم، وليس هذا بعلة فإنني لا أعلم اختلافاً بين أئمة الحديث أن الوليد أوثق وأحفظ وأجل وأعلم من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعلي بن عياش وغيرهما من أصحاب شعيب.

قال الحافظ: يشير إلى أن بَشْرًا وعلياً وأبا اليمان رَوَاهُ عن شعيب بدون سياق الأسماء فرواية أبي اليمان عند البخاري في الشروط ورواية علي عند النسائي ورواية بشر عند البيهقي. **قال الحافظ:** وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتدليسه واحتمال الإدراج، انتهى. **قال الترمذي:** وقد روي هذا الحديث بإسناد آخر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح، انتهى.

قال الحافظ في «التلخيص» بعد نقل كلام الترمذي: هذا ما لفظه: الطريق التي أشار إليها الترمذي رواها الحاكم (ج ١ ص ١٧) من طريق عبد العزيز بن الحصين عن أيوب، وهشام بن حسان جميعاً عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وفيها زيادة ونقصان. **قال الحاكم:** هذا حديث محفوظ عن أيوب وهشام بدون ذكر الأسامي وعبد العزيز ثقة. **قال الحافظ:** بل متفق على ضعفه، وهأه البخاري ومسلم وابن معين. **وقال البيهقي:** هو ضعيف عند أهل النقل، انتهى. قلت: وقال

الذهبي في «تلخيصه» متعقبًا على الحاكم، قلت: بل ضعفوه، انتهى. وقال الحاكم أيضًا: إنما أخرجت رواية عبد العزيز بن الحصين شاهدًا لرواية الوليد عن شعيب؛ لأن الأسماء التي زادها على الوليد كلها في القرآن.

قال الحافظ في «الفتح» بعد ذكر كلام الحاكم: هذا كذا قال، وليس كذلك، وإنما تؤخذ من القرآن بضرب من التكلف لا أن جميعها ورد فيه بصورة الأسماء. قلت: قد استضعف حديث سرد الأسماء جماعة، منهم ابن حزم والداودي وابن العربي وأبو الحسن القاسبي وأبو زيد البلخي. قال ابن حزم: الأحاديث الواردة في سرد الأسماء ضعيفة لا يصح شيء منها أصلاً، ومال الحافظ في «الفتح» إلى رجحان أن سرد الأسماء مدرج في الحديث؛ إذ قال: وإذا تقرر رجحان أن سرد الأسماء ليس مرفوعاً، فقد اعتنى جماعة بتتبعها من القرآن من غير تقييد بعدد، كما روي عن محمد بن يحيى الذهلي، أنه استخرج الأسماء من القرآن، وعن أبي جعفر ابن محمد الصادق، أنه قال: هي في القرآن، وعن أبي زيد اللغوي أنه أخرجها من القرآن ووافقه سفيان على ذلك، وتقدم عن الشوكاني أنه قوى حديث السرد ورجح القول بكون سرد الأسماء مرفوعاً، وفي «شرح الأذكار» لابن علان، ليس لهذا الاختلاف كبير جدوى، فإن الموقوف كذلك حكمه المرفوع؛ لأن مثله لا يقال رأياً، انتهى فتأمل.

٢٣١١ - [٣] وَعَنْ بُرَيْدَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ، الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ: «دَعَا اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أُجَابَ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ] {صحيح}

الشرح

٢٣١١ - قوله: (وَعَنْ بُرَيْدَةَ)، أي: ابن الحصيب الأسلمي. (سَمِعَ رَجُلًا)،

(٢٣١١) عَنْ بُرَيْدَةَ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٩٣) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٥٧) فِي الدَّعَوَاتِ، وَالتَّسْنَائِي فِي الْكِبَرَى (٧٦٦٦) فِي التَّفْسِيرِ.

الظاهر: أنه أبو موسى الأشعري، كما سيأتي في حديث بريدة الآتي في الفصل الثالث، وكما يدل عليه رواية أحمد في «مسنده» (ج ٥ ص ٣٤٩). (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ) لم يذكر المسئول لعدم الحاجة إليه. (بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة» و«المصابيح»، وفي بعض نسخ أبي داود، وهكذا وقع في رواية ابن ماجه والحاكم، ووقع في بعض نسخ أبي داود: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ»، ولفظ الترمذي: «بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ» وهكذا عند أحمد. والباء للسببية، أي: بسبب إني أو بوسيلة: أني أشهد، فهذا ذكر للوسيلة، وأمّا المسئول فغير مذكور. (الْأَحَدُ)، أي: بالذات والصفات، (الصَّمَدُ)، أي: المقصود في الحوائج على الدوام. (الَّذِي لَمْ يَلِدْ)؛ لانتفاء مجانسته. (وَلَمْ يُولَدْ)؛ لانتفاء الحدوث عنه. (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)، أي: مكافئاً ومماثلاً، فله متعلق بكفوًا. وقدم عليه؛ لأنه محط القصد بالنفي وآخر «أحد» وهو اسم يكن عن خبرها رعاية للفاصلة. (فَقَالَ)، أي: النبي ﷺ. (دَعَا اللَّهَ)، لفظ الترمذي: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهَ»، وهكذا في ابن ماجه و«المسند» و«المستدرک» في رواية، ولأبي داود: «لَقَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ»، وأمّا لفظ الكتاب فهو للحاكم في رواية أخرى.

(بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ) في «شرح السنة»، في هذا الحديث: دلالة على أن لله تعالى اسماً أعظم إذا دعي به أجاب، وإن ذلك هو المذكور هاهنا، وهو حجة على من قال: ليس الاسم الأعظم اسماً معيناً بل كل اسم ذكر بإخلاص تام مع الإعراض عمّا سوى الله هو الاسم الأعظم؛ لأن شرف الاسم بشرف المسمى لا بواسطة الحروف المخصوصة. قال الطيبي: وقد ذكر في أحاديث آخر مثل ذلك: وفيها أسماء ليست في هذا الحديث إلا أن لفظ الله مذكور في الكل، فيستدل بذلك على أنه الاسم الأعظم، انتهى، وسيأتي الكلام في ذلك مفصلاً في آخر الباب.

(الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ) كذا في رواية أبي داود وابن ماجه وأحمد بتقديم السؤال على الدعاء. ووقع عند الترمذي بتقديم الدعاء على السؤال. قيل: السؤال: أن يقول العبد: أعطني الشيء الفلاني فيعطي، والدعاء أن ينادي ويقول: يا رب، فيجيب الرب تعالى، ويقول: لبيك يا عبدي ففي مقابلة السؤال الإعطاء، وفي مقابلة الدعاء الإجابة، وهذا هو الفرق بينهما، ويذكر أحدهما مقام الآخر أيضاً. وقيل: الفرق بينهما، أن الثاني أبلغ، فإن إجابة الدعاء

تدلُّ على شرف الداعي، ووجاهته عند المجيب بخلاف السؤال، فإنه قد يكون مذمومًا كما يكون في إثم أو قطيعة رحم. وقال الطيبي: إجابة الداعي تدل على وجاهة الداعي عند المجيب، فيتضمن قضاء الحاجة بخلاف الإعطاء، فالأخير أبلغ. وقوله: «أَعْطَى» و«أَجَابَ»، أي: بأن يعطي عين المسئول بخلاف الدعاء بغيره؛ فإنه وإن كان لا يرد لكنه إمَّا أن يعطاه، أو يدخره للآخرة، أو يعوض.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في جامع الدعوات وحسنه. (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة وسكت عنه وأخرجه أيضًا أحمد (ج ٥ ص ٣٥٠) والنسائي في «الكبرى» وابن ماجه في الدعاء وابن حبان وابن أبي شيبة وابن السني (ص ٢٤٣) والحاكم (ج ١ ص ٥٠٤)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ونقل المنذري تحسين الترمذي وأقره، وقال: قال شيخنا أبو الحسن المقدسي: إسناده لا مطعن فيه، ولا أعلم أنه روي في هذا الباب حديث أجود إسنادًا منه، وهو يدل على بطلان مذهب من ذهب إلى نفي القول بأن لله اسمًا هو الاسم الأعظم، وهو حديث حسن، انتهى. وقال الحافظ في «الفتح»: هو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك، انتهى.

٢٣١٢ - [٤] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلٌ يُصَلِّي فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْحَنَّانُ، الْمَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ! أَسْأَلُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعَا اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ] {صحيح}

الشرح

٢٣١٢ - قوله: (وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلٌ يُصَلِّي فَقَالَ: اللَّهُمَّ)، لفظ الترمذي: عن أنس قال: «دخل النبي ﷺ

المسجد ورجل قد صلى، وهو يدعو وهو يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ»، ولأبي داود: عن أنس أنه كان مع رسول الله ﷺ جالساً ورجل يصلي ثم دعا: «اللَّهُمَّ»، وفي ابن ماجه: عن أنس قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يقول: «اللَّهُمَّ»، والرجل المذكور هم أبو عياش الزرقى، فإنَّ الحديث ذكره المنذري في «الترغيب» من رواية الإمام أحمد، وفيه: مر النبي ﷺ بأبي عياش الزرقى زيد بن الصامت وهو يصلي وهو يقول: «اللَّهُمَّ»، الحديث. قال الهيثمي بعد عزوه لأحمد والطبراني في «الصغير»: ورجال أحمد ثقات إلا أن ابن إسحاق مدلس، وإن كان ثقة. (بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ) تقديم الجار للاختصاص. (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) زاد ابن ماجه: وحدك لا شريك لك. (الْحَنَّانُ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة» و«المصابيح»، وسقط هذا اللفظ عن النسخ التي اعتمدها القاري، وأخذها في شرحه ولم يقع أيضاً في رواية الترمذي وأبي داود وابن ماجه والحاكم، نعم، وقع عند أحمد كما في «الترغيب». قال القاري: وفي نسخة صحيحة، يعني من «المشكاة»: «الْحَنَّانُ» قبل «الْمَنَّانُ»، وهو المفهوم من المفاتيح، انتهى. قال في «النهاية»: «الْحَنَّانُ» الرحيم بعباده فعال للمبالغة من الحنان بالتخفيف بمعنى الرحمة، (الْمَنَّانُ) بتشديد النون أيضاً، وهو المنعم المعطي من المن - العطاء - لا من المنة، وكثيراً ما يرد المَنَّ في كلامهم بمعنى الإحسان إلى من لا يستثيه، ولا يطلب الجزاء عليه، فالمنان من أبنية المبالغة كالسفاك والوهاب، أي: كثير العطاء والإنعام. قال صاحب «الصحيح»: مَنْ عَلَيْهِ مَنَّ، أي: أنعم. (بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)، قال القاري: يجوز فيه الرفع على أنه صفة «الْمَنَّانُ»، أو خبر المبتدأ محذوف، أي: هو أو أنت وهو أظهر، والنصب على النداء ويقويه رواية الواحدي في «كتاب الدعاء» له يا بديع السموات، كذا في «شرح الجزري على المصابيح».

قلت: في رواية أحمد على ما نقله المنذري في «الترغيب»: يا حنان يا مَنَّان يا بديع السموات والأرض، وفي «الأدب المفرد»: يا بديع السموات، يا حيُّ، يا قيوم، إني أسألك.

(يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)، أي: ذا العظمة والكبرياء، وذا الإكرام لأوليائه. (يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ)، ليس هذا اللفظ عند الترمذي وابن ماجه، نعم وقع عند أبي داود والنسائي وابن حبان والحاكم.

(أَسْأَلُكَ)، أي: ولا أسأل غيرك، ولا أطلب سواك، أو أسألك كلما أسأل، أو هو تأكيد للأول، وليس هذا اللفظ في «الحصن» ولم أره في كتاب سوى «المشكاة» وسوى «الأدب المفرد»، وزاد الحاكم في رواية: أسألك الجنة وأعوذ بك من النار. (دَعَا اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ)، هكذا عند الترمذي وابن ماجه، وفي سنن أبي داود: «دَعَا اللَّهَ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ».

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)، وقال: هذا حديث غريب. (وَأَبُو دَاوُدَ) وسكت عنه. (وَالنَّسَائِيُّ) في «الكبرى». (وَابْنُ مَاجَهَ) وأخرجه أيضاً أحمد وابن حبان والحاكم وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي والطبراني في «الصغير» وابن أبي شبة وسعيد بن منصور، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» مختصراً بلفظ: كنت مع النبي ﷺ، فدعا رجلاً، فقال: يا بديع السموات يا حي يا قيوم إني أسألك، فقال: «أَتَدْرُونَ بِمَا دَعَا؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ دَعَا بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ»، وفي الباب عن أبي طلحة عند الطبراني، وفيه: أبان بن عياش وهو متروك.

٢٣١٣ - [٥] وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ﴾ وَ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ وَفَاتِحَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢٣١٣ - قوله: (وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ)، من الزيادة: ابن السكن بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصارية الأوسية ثم الأشهلية أم سلمة، ويقال: أم عامر وهي من المبايعات، روت عن النبي ﷺ عدة أحاديث كانت من ذوات العقل والدين، وكان يقال لها: خطيبة النساء وهي ابنة عمه معاذ بن جبل،

(٢٣١٣) أَبُو دَاوُدَ (١٤٩٦) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٥٥) فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ.

وقد شهدت اليرموك وقتلت يومئذ تسعة من الروم بعمود فسطاطها، وعاشت بعد ذلك دهرًا روى عنها شهر بن حوشب وغيره.

(اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ)، أي: في جميعهما، أو مجموعهما يجوز أن يراد أنه في هاتين الآيتين كليهما على سبيل الاجتماع لا الانفراد، كما في حديث أبي أمامة عند ابن ماجه وغيره، كذا قال القاري في «شرح الحصن». وقال السندي: قوله: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ...» إلخ. يريد أنه لا إله إلا هو، وهذا هو المراد من حديث القاسم عن أبي أمامة أيضًا. (وَالْهَكْمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)، أي: المستحق للعبادة واحد لا شريك له. (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) المنعم بجلال النعم ودقائقها. (وَفَاتِحَةُ آلِ عِمْرَانَ)، أي: ابتداء سورة آل عمران، وفاتحة بالجذر على أنها وما قبلها بدلان أو عطف بيان، وجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: ثانيتهما، أو الأخرى أو بالعكس، أي: ومنهما، والنصب بتقدير: أعني.

(الْم، اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)، كذا وقع تعيين الآيتين عند من عزا له المصنف، الحديث. وهو عند الثلاثة من رواية عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي زياد عن شهر عن أسماء، وعند الدارمي من رواية أبي عاصم عن عبيد الله، وخالف محمد بن بكر عيسى بن يونس وأبا عاصم فروى أحمد (ج ٦ ص ٤٦١) من طريقه عن عبيد الله عن شهر عن أسماء قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: في هاتين الآيتين: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢] و﴿الْعَمَّ﴾ ① اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ [آل عمران: ١، ٢] إن فيهما اسم الله الأعظم، وروى ابن ماجه والحاكم (ج ١ ص ٥٠٩) والطبراني في «الكبير» من طريق القاسم بن عبد الرحمن الشامي عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي ثَلَاثِ سُورٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: وَآلِ عِمْرَانَ وَطه»، قال المناوي في «شرحه الكبير على الجامع»: وفيه: أي: عند الحاكم والطبراني هشام بن عمار مختلف فيه.

وقال في «المختصر»: وإسناده حسن، وقيل: صحيح. وقال البوصيري في «الزوائد»: في إسناده، أي: عند ابن ماجه غيلان بن أنس، لم أر لأحد فيه كلامًا لا يجرح ولا توثيق وباقي رجال الإسناد ثقات، انتهى. قلت: قال الحافظ في «التقريب» في ترجمة غيلان هذا: إنه مقبول، انتهى. قال القاسم بن عبد الرحمن

الشامي المذكور: فالتمستها فعرفت أنه الحي القيوم. وقال الجزري في «الحصن»: وعندي أنه ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ جمعًا بين الحديثن، وبيانه: أن حديث أسماء نص في أنه: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وحديث أبي أمامة في ثلاث سور البقرة وآل عمران وطه ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ في هذه السور أمّا البقرة وآل عمران فظاهر، وأمّا طه ففيها أولاً: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [طه: ٨] وآخرًا ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]، قال الحنفي: فيه: نظر؛ لجواز كون الاسم الأعظم المأخوذ في هذا المجموع، قلت: - قائله القاري - الأظهر في هذا الجمع أن يقال: الله لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الحي القيوم؛ ليكون مشتملاً على جميع ما ذكره في السور، وكأن الجزري نظر إلى أن الموجود في جميعها ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] كذا ذكره القاري في «شرح الحصن». قلت: والأظهر عندي: ما قاله الجزري لما ذكرنا من رواية أحمد وتقدم عن السندي، أنه قال: المراد به: لا إله إلا هو والله تعالى أعلم.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)، إلخ. وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٦ ص ٤٦١) وابن أبي شيبة كلهم من طريق عبيد الله بن أبي زياد القداح، عن شهر بن حوشب عن أسماء، قال الترمذي: حديث حسن صحيح وسكت عنه أبو داود. وقال الحافظ في «الفتح» بعد ذكر الحديث: حسنه الترمذي، وفي نسخة صححه وفيه نظر؛ لأنه من رواية شهر ابن حوشب، انتهى. وقال المنذري في «تلخيص السنن»: وأخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن، هذا آخر كلامه، وشهر بن حوشب وثقه أحمد وابن معين وتكلم فيه غير واحد، وعبيد الله بن أبي زياد القداح المكي قد تكلم فيه أيضاً غير واحد، انتهى. وقال في رجال «الترغيب» في ترجمة عبيد الله هذا، قال ابن معين: ضعيف. وقال أبو داود: أحاديثه مناكير، وقال أحمد: ليس بثقة، وقال مرة: صالح الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن عدي: لم أر له شيئاً منكراً، وقال يحيى بن سعيد: كان وسطاً ليس بذاك، وصحح الترمذي حديثه في اسم الله الأعظم. وقال الحافظ في «التقريب» في عبيد الله بن أبي زياد القداح المكي: ليس بالقوي عندهم، وفي شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام.

٢٣١٤ - [٦] وَعَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعْوَةُ ذِي الثَّنُونِ، إِذَا دَعَا رَبَّهُ وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾» [الأنبياء: ٨٧] لَمْ يَدْعُ بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ فِي شَيْءٍ إِلَّا اسْتَجَابَ. [رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٣١٤ - قوله: (وَعَنْ سَعْدٍ)، أي: ابن أبي وقاص. (دَعْوَةُ ذِي الثَّنُونِ)، أي: دعا صاحب الحوت، وهو يونس عليه الصلاة والسلام. (إِذَا دَعَا رَبَّهُ)، كذا في بعض النسخ من «المشكاة»، وهكذا في «الأذكار» للنووي، وفي بعضها: «إِذَا دَعَا»، أي: بسقوط ربه، وفي الترمذي: «إِذَا دَعَا»، وهكذا ذكر الجزري في «جامع الأصول» (ج ٥ ص ١١٠) والبغوي في «المصابيح»، وكذا وقع عند الحاكم. قال القاري: قوله: «إِذَا دَعَا»، أي: ربه كما في نسخة صحيحة، يعني: من «المشكاة» وهو غير موجود في الترمذي، لكنه مذكور في «الأذكار» كذا في «المفاتيح» وهو ظرف «دَعْوَةٍ». ولفظ أحمد: «دَعْوَةُ ذِي الثَّنُونِ؛ إِذْ هُوَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾».

(وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ) جملة حالية ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. قال القاري: بدل من الدعوة؛ لأنها في الأصل المرة من الدعاء، ويراد بها هنا: المدعو به مع التوسل فيه بما يكون سبباً لاستجابته. (لَمْ يَدْعُ بِهَا)، أي: بتلك الدعوة، أو بهذه الكلمات، وفي الترمذي: «فَإِنَّهُ لَمْ يَدْعُ بِهَا»، وكذا نقله المنذري في «الترغيب» عن الترمذي، وهكذا وقع في رواية أحمد. وعلى هذا فالظاهر أن قوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» خبر لقوله: «دَعْوَةُ ذِي الثَّنُونِ»، والتقدير: فعليك أن تدعو بهذه الدعوة (فَإِنَّهُ لَمْ يَدْعُ بِهَا)، إلخ. (فِي شَيْءٍ)، أي: من الحاجات. (إِلَّا اسْتَجَابَ)، أي: الله.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ١ ص ١٧٠)، أي: مطولاً مع قصة، وكذا أبو يعلى والبخاري.

قال الهيثمي (ج ١٠ ص ١٥٩): وهو عند الترمذي طرف منه، قال: ورجال أحمد وأبي يعلى، وأحد إسنادي البزار رجال الصحيح غير إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، وهو ثقة. (وَالْتَرْمِذِيُّ) وأخرجه أيضاً النسائي في «الكبرى» والحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» وابن أبي حاتم وابن مردويه، والبيهقي في «الشعب» كما في «فتح القدير» (ج ٣ ص ٤١٠) والحاكم (ج ١ ص ٥٠٥)، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، وزاد الحاكم في طريق عنده، فقال رجل: يا رسول الله، هل كانت ليونس خاصة أم للمؤمنين عامة؟ فقال رسول الله: «أَلَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمُؤْمِنِينَ﴾» [الأنبياء: ٨٨] ورواه ابن جرير بلفظ: «اسمُ الله الأعظم الذي إذا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ دَعْوَةُ يُونُسَ بْنِ مَتَّى»، قلت: يا رسول الله هل ليونس خاصة أم لجماعة المسلمين؟ قال: «هِيَ لِيُونُسَ خَاصَّةٌ وَلِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةٌ إِذَا دَعَوْا بِهِ أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ اللَّهِ: ﴿وَكَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمُؤْمِنِينَ﴾» [الأنبياء: ٨٨]، فهو شرط من الله لمن دعاه.



الفصل الثالث

٢٣١٥ - [٧] عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ عِشَاءً، فَإِذَا رَجُلٌ يَقْرَأُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَقُولُ: هَذَا مُرَاءٍ؟ قَالَ: «بَلْ مُؤْمِنٌ مُنِيبٌ» قَالَ: وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يَقْرَأُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ لِقِرَاءَتِهِ، ثُمَّ جَلَسَ أَبُو مُوسَى يَدْعُو فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَحَدًا صَمَدًا لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْهُ بِمَا سَمِعْتُ مِنْكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: أَنْتَ الْيَوْمَ لِي أَخٌ صَدِيقٌ حَدَّثْتَنِي بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[رَوَاهُ رَزِينٌ]

الشرح

٢٣١٥ - قوله: (عِشَاءً)، أي: وقت عشاء، أو لصلاة عشاء. (فَإِذَا) للمفاجأة. (أَتَقُولُ) قال ابن حجر: أي: أترى؟ وهو أولى من قول الشارح، يعني: الطيبي، أي: أعتقد أو أتحكم لرواية «شرح السنة»: أتراه مرأئياً؟ (هَذَا)، أي: هذا الرجل. (مُرَاءٍ)، أي: يقرأ للسمعة والرياء، بقرينة رفع صوته المحتمل، أن يكون كذلك. (مُنِيبٌ)، أي: راجع من الغفلة إلى الذكر. (قَالَ: وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يَقْرَأُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ)، أي: قال بريدة: قلت ذلك لرسول الله، والحال أن أبا موسى هو الذي يقرأ، فالرجل المذكور في صدر الحديث هو أبو موسى كما صرح به في رواية أحمد و«شرح السنة» ومحمل قول بريدة: (أَتَقُولُ: هَذَا مُرَاءٍ) عدم معرفته به قبل ذلك، والحديث ذكره الجزري في «جامع الأصول» (ج ٥ ص ٢٢) عن رزين وفيه، قال: أبو موسى الأشعري، يقرأ... إلخ، أي: بسقوط الواو قبل أبو موسى، والظاهر: أن الحذف من الناسخ.

(يَتَسَمَّعُ) من باب التفعّل، فهو من التسمع لا من الاستماع. (ثُمَّ جَلَسَ أَبُو مُوسَى يَدْعُو)، لعلّه في التشهد أو بعد الصلاة. قال ابن حجر: علم منه أن قراءته مع رفع صوته كانت وهو قائم. (فَقَالَ)، أي: أبو موسى في دعائه. (اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ)، أي: أعتقد فيك، قاله القاري. وفي رواية أحمد: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ». (أَحَدًا صَمَدًا) منصوبان على الاختصاص، كقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٩] إلى قوله: ﴿قَالِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٩] وفي شرح السنة معرفان مرفوعان على أنهما صفتان لله ذكره القاري، قلت: وكذا وقعا معرفين مرفوعين في رواية أحمد. (لَقَدْ سَأَلُ)، أي: أبو موسى الأشعري.

(أَخْبِرُهُ) بحذف الاستفهام، وفي رواية أحمد: ألا أخبره. (بِمَا سَمِعْتُ مِنْكَ) من مدحه ومدح دعائه. (فَقَالَ لِي)، أي: أبو موسى فرحاً بما ذكرته له. (أَنْتَ الْيَوْمَ لِي)، أي: في هذا الزمان. (أَخْ صَدِيقٌ)، أي: الجامع بين الأخوة والصداقة، وسقط لفظ الأخ في «جامع الأصول»، وهو غير موجود أيضاً في رواية أحمد. (حَدَّثَنِي بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) حال أو استئناف بيان، وفيه إشعاراً بأنّ الباعث له على المؤاخاة هو حديثه بحديث رسول الله ﷺ لا تضمنه لمدحه، ولو كان ذلك أيضاً ليس فيه بأس؛ لأنّ تبشيره به من لسان رسول الله ﷺ سعادة عظيمة ليس فيه محل عجب، أو تزكية للنفس كذا في «اللمعات».

(رَوَاهُ رَزِينٌ)، أي: ذكره رزين في تجريده هكذا مطولاً بدون سند. قلت: ويدل كلام ابن حجر والقاري، أنه رواه البغوي في «شرح السنة» بسنده هكذا مطولاً، ورواه أحمد في «مسنده» (ج ٥ ص ٣٤٩) عن عثمان بن عمر، أنا مالك بن مغول، عن ابن بريدة، عن أبيه قال: خرج بريدة عشاءً، فلقى النبي ﷺ، فأخذ بيده، فأدخله المسجد، فإذا صوت رجل يقرأ، فقال النبي ﷺ: «أَتَرَاهُ مُرَائِيًا؟»، فأسكت بريدة، فإذا رجل يدعو، فقال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فقال النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»، أو قال: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا سَأَلَ بِهِ أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ»، قال: فلما كان من القابلة خرج بريدة عشاءً، فلقى النبي ﷺ فأخذ بيده فأدخله المسجد، فإذا صوت الرجل يقرأ، فقال النبي ﷺ: «أَتَقُولُهُ مُرَائِيًا؟»، فقال بريدة: أتقوله مرأياً يا رسول

الله؟ فقال النبي ﷺ: «لَا، بَلْ مُؤْمِنٌ مُنِيبٌ»، فإذا الأشعري يقرأ بصوت له في جانب المسجد، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْأَشْعَرِيَّ - أَوْ - إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أُعْطِيَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ دَاوُدَ»، فقلت: ألا أخبره يا رسول الله، قال: «بَلَى فَأَخْبِرْهُ» فأخبرته فقال: أنت لي صديق أخبرني عن رسول الله ﷺ بحديث، انتهى. وأصل الحديث عند الأربعة وأحمد أيضاً وابن حبان وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والحاكم والبيهقي، كما تقدم وسبق أيضاً عن الحافظ، أنه قال حديث بريدة: أرجح ما ورد في الاسم الأعظم من حيث السند هذا، وقد ذكر المصنف في تعيين الاسم الأعظم كما ترى أربعة أحاديث.

وقد ورد في ذلك أحاديث أخرى، منها: حديث أبي أمامة وقد ذكرنا لفظه في شرح حديث أسماء، ومنها: حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ آلِ عِمْرَانَ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ أَلْمَلِكِ تُوْتِي أَلْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ﴾» [آل عمران: ٣٦] إلى آخر الآية.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه حنش بن فرقد وهو ضعيف. قال المناوي: وفي إسناده، أيضاً محمد بن زكريا السعداني، وثقه ابن معين، وقال أحمد: ليس بالقوي، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف. وفي إسناده أيضاً أبو الجوزاء وفيه نظر. ومنها: حديث ابن عباس أيضاً عن النبي ﷺ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْحَشْرِ»، أخرجه الديلمي، ذكره الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص ٥٢) وسكت عنه. وفي هذه الأحاديث دلالة واضحة على أن لله تعالى اسماً أعظم إذا سأل به أعطى وإذا دعي به أجاب. وقد أنكره بعض أهل العلم، وذهب إلى أنه لا وجود له، كما سيأتي والقول الراجح، قول من أثبته وهم الجمهور، وأحاديث الباب حجة على المنكرين.

قال الحافظ في الفتح: قد أنكره قوم كأبي جعفر الطبري وأبي الحسن الأشعري وجماعة بعدهما كأبي حاتم بن حبان، والقاضي أبي بكر الباقلاني، فقالوا: لا يجوز تفضيل بعض الأسماء الإلهية على بعض؛ لأنه يؤذن باعتقاد نقصان المفضول عن الأفضل. وحملوا ما ورد من ذلك على أن المراد بالأعظم: العظيم، وأن أسماء الله كلها عظيمة. وعبارة أبي جعفر الطبري: اختلف الآثار في تعيين الاسم

الأعظم، والذي عندي: أَنَّ الأقوال كلها صحيحة؛ إذ لم يرد في خبر أنه الاسم الأعظم ولا شيء أعظم منه فكأنه يقول: كل اسم من أسمائه تعالى يجوز وصفه بكونه أعظم فيرجع إلى معنى عظيم كما تقدم.

وقال ابن حبان: الأعظمية الواردة في الأخبار، إنما يراد بها مزيد ثواب الداعي بذلك كما أطلق ذلك في القرآن، والمراد به: مزيد ثواب القارئ، وقيل: المراد بالاسم الأعظم: كل اسم من أسماء الله تعالى دعا العبد به ربه مستغرفاً بحيث لا يكون في فكره حالتد غير الله - تعالى -، فإن من تأتي له ذلك استجيب له، ونقل معنى هذا عن جعفر الصادق وعن الجنيد وعن غيرهما. وقال آخرون: استأثر الله تعالى بعلم الاسم الأعظم، ولم يطلع عليه أحداً من خلقه وأثبتته آخرون معيئاً، واضطربوا في ذلك. وجملة ما وقفت عليه من ذلك أربعة عشر قولاً:

الأول: الاسم الأعظم هُوَ نقله الفخر الرازي عن بعض أهل الكشف، واحتج له بأن من أراد أن يعبر عن كلام معظم بحضرته لم يقل له: أنت قلت: كذا، وإنما يقول: «هو» يقول تأدباً معه.

الثاني: «الله»؛ لأنه اسم لم يطلق على غيره؛ ولأنه الأصل في الأسماء الحسنى ومن ثم أضيفت إليه.

الثالث: «الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»، ولعل مستنده ما أخرجه ابن ماجه عن عائشة: أنها سألت النبي ﷺ أن يعلمها الاسم الأعظم فلم يفعل، فصَلَّتْ ودعت: اللَّهُمَّ إِنِّي أَدْعُوكَ الله، وأدعوك الرحمن، وأدعوك الرحيم، وأدعوك بأسمائك الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم. . . الحديث. وفيه: أنه ﷺ قال: «إنه لفي الأسماء التي دعوت بها». قال الحافظ: وسنده ضعيف، وفي الاستدلال به نظر لا يخفى.

الرابع: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ»، لما أخرج الترمذي من حديث أسماء بنت يزيد، يعني: حديثها المذكور في الباب.

الخامس: الْحَيُّ الْقَيُّومُ، أخرج ابن ماجه من حديث أبي أمامة، يعني: حديثه الذي ذكرنا في شرح حديث أسماء، وقواه الفخر الرازي، واحتج بأنهما يدلان من صفات العظمة بالربوبية ما لا يدل على ذلك غيرهما كدلالتهما.

السادس: «الْحَنَّانُ الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ الْحَيُّ الْقَيُّومُ»، ورد ذلك مجموعاً في حديث أنس عند أحمد والحاكم وأصله عند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان.

السابع: بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، أخرجه أبويعلى من طريق السري بن يحيى عن رجل من طي، وأثنى عليه قال: كنت أسأل الله أن يريني الاسم الأعظم، فأريته مكتوباً في الكواكب في السماء.

الثامن: ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ أخرج الترمذي من حديث معاذ بن جبل قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يقول: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، فقال: «قَدْ اسْتُجِيبَ لَكَ فَسَلْ»، واحتج له الفخر بأنه يشمل جميع الصفات المعتبرة في الإلهية؛ لأن في الجلال إشارة إلى جميع السلوب، وفي الإكرام إشارة إلى جميع الإضافات. **التاسع:** «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك.

العاشر: رَبِّ، رَبِّ أخرجه الحاكم عند أبي الدرداء وابن عباس بلفظ: اسم الله الأكبر رب رب. وأخرج ابن أبي الدنيا عن عائشة: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَبَّيْكَ عَبْدِي سَلْ تُعْطَ»، رواه مرفوعاً وموقوفاً.

الحادي عشر: «دَعْوَةُ ذِي النُّونِ»، فذكر حديث سعد المذكور في الباب.

الثاني عشر: نقل الفخر الرازي عن زين العابدين: أنه سأل الله أن يعلمه الاسم الأعظم، فرأى في النوم هو الله الله الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم.

الثالث عشر: هو مخفي في الأسماء الحسنى، ويؤيده حديث عائشة المتقدم لما دعت ببعض الأسماء وبالأسماء الحسنى، فقال لها ﷺ: «إِنَّهُ لَفِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي دَعَوْتَ بِهَا».

الرابع عشر: كلمة التوحيد نقله عياض عن بعض العلماء، انتهى كلام الحافظ باختصار يسير. وقال الشوكاني في «تحفة الذاكرين»: قد اختلف في تعيين الاسم الأعظم على نحو أربعين قولاً قد أفرداها السيوطي بالتصنيف. قال ابن حجر: وأرجحها من حيث السند: اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، انتهى.

٣ - بَابُ

ثَوَابِ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ

(بَابُ ثَوَابِ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ) تخصيص بعد تعميم من باب ذكر الله ﷻ، والمراد: بيان الأحاديث التي وردت في فضل قول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وثوابه، ومعنى التسبيح: تنزيه الله تعالى عما لا يليق به من كل نقص، فيلزم نفي الشريك والصاحبة والولد وجميع الرذائل وسمات الحدوث مطلقاً. وقد يطلق التسبيح ويراد به جميع ألفاظ الذكر ويطلق، ويراد به الصلاة النافلة.

وقال ابن الأثير: وأصل التسبيح التنزيه من النقائص، ثم استعمل في مواضع تقرب منه اتساعاً يقال: سبحته أسبحه تسبيحاً وسبحاناً، أي: برأ ونزه، ويقال أيضاً للذكر والصلاة النافلة: سبحة، يقال: قضيت سبحتي والسبحة من التسبيح، كالسخرة من التسخير.



الفصل الأول

٢٣١٦ - [١] عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

- وَفِي رِوَايَةٍ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ» (*).

[صحيح، رواه مسلم]

الشرح

٢٣١٦ - قوله: (أَفْضَلُ الْكَلَامِ)، أي: كلام البشر، أمّا كلام الله تعالى فهو أفضل مطلقاً، وأمّا الاشتغال، فهو بالقرآن أفضل إلا بالذكر في وقت مخصوص، فهو أفضل من الاشتغال بالقرآن، فالكلام في مقامين، نفس الكلام والاشتغال، أي: صرف الوقت. قال النووي: هذا الحديث وما أشبهه محمول على كلام الآدمي، وإلا فالقرآن أفضل، وكذا قراءة القرآن أفضل من التسبيح والتهليل المطلق، فأما المأثور في وقت أو حال أو نحو ذلك، فلا اشتغال به أفضل. انتهى.

وقال القاري: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ»، أي: أفضل كلام البشر؛ لأن الرابعة لم توجد في القرآن ولا يفضل ما ليس فيه على ما هو فيه، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «هِيَ أَفْضَلُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْقُرْآنِ، وَهِيَ مِنَ الْقُرْآنِ»، أي: غالبها، يعني: إن الثلاثة الأولى، وإن وجدت في القرآن لكن الرابعة لم توجد فيه، فقوله: «هِيَ مِنَ الْقُرْآنِ»، مبني على التغليب.

قلت: أراد القاري بقوله عليه الصلاة والسلام، ما رواه أحمد (ج ٥ ص ٢٠) عن سمرة بلفظ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْقُرْآنِ أَرْبَعٌ، وَهِيَ مِنَ الْقُرْآنِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ

(٢٣١٦) ابْنُ حِبَّانَ (٨٣٩) عَنْ سَمُرَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَفِيهِ: لَا تُبَالِي بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ... وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢١٣٧).

(*) مُسْلِمٌ (٢١٣٧/١٢)، وَالتَّسَائِي فِي الْكِبَرَى (١٠٦٨١) عَنْهُ.

بَدَأَتْ» الحديث. وقيل: معنى «هِيَ مِنَ الْقُرْآنِ»، أي: متفرقة فيه لا مجتمعة، لورود «سبحان الله حين تمسون» ولمجيء الحمد لله كثيراً، ولقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وأمّا قوله: الله أكبر فغير موجود بهذا المبنى، لكنه بحسب المعنى مستفاد من قوله تعالى: ﴿وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١] ومن قوله: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المذثر: ٣]، ومأخوذ من قوله: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ومن قوله: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، والحاصل: أنَّ المجموع بهذا الترتيب ليس من القرآن، ولذا قال الجزري: أي: كل منها جاءت في القرآن. انتهى.

قال القاري: ويحتمل، أي: قوله: (أَفْضَلُ الْكَلَامِ)، في حديث الباب أن يتناول كلام الله أيضاً، فإنها موجودة فيه لفظاً، إلا الرابعة، فإنها موجودة معنى وأفضليتها مطلقاً؛ لأنها هي الجامعة لمعاني التنزيه والتوحيد وأقسام الثناء والتحميد، وكل كلمة منها معدودة من كلام الله، وهذا ظاهر معنى ما ورد هي من القرآن، أي: كلها. انتهى.

(سُبْحَانَ اللَّهِ) سبحان اسم مصدر وهو التسييح. وقيل: بل «سبحان» مصدر؛ لأنه سمع له فعل ثلاثي وهو من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد يفرد، وإذا أفرد منع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون كقوله:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عُلْقَمَةِ الْفَاحِرِ

وجاء منوناً كقوله:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ

فقليل: صرف ضرورة، وقيل: هو بمنزلة «قبل وبعد» إن نوى تعريفه؛ بقي على حاله، وإن نكر أعرب منصرفاً وهذا البيت يساعد على كونه مصدرًا لا اسم مصدر لوروده منصرفاً، ولقائل القول الأول أن يجيب بأن هذا نكرة لا معرفة وهو من الأسماء اللازمة للنصب على المصدرية، والناصب له فعل مقدر لا يجوز إظهار تقديره: سبحت الله سبحاناً كسبحت الله تسييحاً. فهو واقع موقع المصدر. وعن الكسائي أنه منادى تقديره: يا سبحانك، ومنعه جمهور النحويين وهو مضاف إلى المفعول، أي: سبحت الله، ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل، أي: نزه الله نفسه، والأول هو المشهور.

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ)، قال المناوي: وإنما كانت هذه الكلمات الأربع أفضل الكلام؛ لأنها تتضمن تنزيهه تعالى عن كل ما يستحيل عليه ووصفه بكل ما يجب له من أوصاف كماله، وانفراده لوحدانيته واختصاصه بعظمته وقدمه المفهومين من أكبريته. وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: أسماء الله الحسنى التي سمى بها نفسه في كتابه وسنة رسوله ﷺ مندرجة في أربع كلمات هن الباقيات الصالحات:

الكلمة الأولى: قوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، ومعناها في كلام العرب: التنزيه والسلب، فهي مشتملة على سلب النقص والعيب عن ذات الله تعالى وصفاته فما كان من أسمائه سلباً، فهو مندرج تحت هذه الكلمة كالقدوس، وهو الطاهر من كل عيب والسلام، وهو الذي سلم من كل آفة.

الكلمة الثانية: قوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، وهي مشتملة على ضروب الكمال لذاته وصفاته، فما كان من أسمائه متضمناً للإثبات كالعليم والقدير والسميع والبصير فهو مندرج تحت الكلمة الثانية، فقد نفينا بقولنا: «سُبْحَانَ اللَّهِ» كل عيب عقلناه، وكل نقص فهمناه، وأثبتنا بالحمد لله كل كمال عرفناه، وكل جلال أدركناه، ووراء ما نفيناه وأثبتناه شأن عظيم قد غاب عنا وجهلناه، فحققه من جهة الإجمال بقولنا: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، وهي الكلمة الثالثة: بمعنى أنه أجل مما نفينا، وأثبتناه، وذلك معنى قوله ﷺ: «لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»، فما كان من أسمائه متضمن المدح فوق ما عرفناه وأدركناه كالأعلى والمتعالي، فهو مندرج تحت قولنا: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، فإذا كان في الوجود مَنْ هذا شأنه، نفينا أن يكون في الوجود من يشاكله أو يناظره، فحققنا ذلك بقولنا: لا إله إلا الله.

وهي الكلمة الرابعة: فإن الألوهية ترجع إلى استحقاق العبودية ولا يستحق العبودية إلا من اتصف بجميع ما ذكرناه، فما كان من أسمائه متضمناً للجميع على الإجمال كالواحد الأحد ذي الجلال والإكرام، فهو مندرج تحت قولنا: لا إله إلا الله. وإنما استحق العبودية، لما وجب له من أوصاف الجمال ونعوت الكمال الذي لا يصفه الواصفون ولا يعده العادون، كذا ذكره السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (ج ٥ ص ٨٦، ٨٧) وفي الحديث: «إن أفضل الكلام هذه الكلمات

الأربع»، وظاهره يعارض ما سيأتي من حديث أبي ذر، سئل رسول الله ﷺ أيُّ الكلام أفضل؟ فقال: «سُبْحَانَ وَبِحَمْدِهِ»، وما سيأتي في الفصل الثاني من حديث جابر: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وأيضاً حديث أبي ذر هذا يدل على أفضلية التسبيح مطلقاً وهو مخالف لحديث جابر، فإنه يدل على أفضلية التهليل مطلقاً، وقد جمع القرطبي بما حاصله، إن هذه الأذكار إذا أطلق على بعضها أنه أفضل الكلام أو أحبه إلى الله، فالمراد: إذا انضمت إلى أخواتها بدليل حديث سمرة عند مسلم: «أَحَبُّ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، ويحتمل أن يكتفى في ذلك بالمعنى، فيكون من اقتصر على بعضها كفى؛ لأن حاصلها التعظيم والتنزيه، ومن نزهه، فقد عظمه، ومن عظمه فقد نزهه. انتهى.

وقيل: يحتمل أن يجمع بأن تكون «مِنْ» مضمرة في قوله: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وفي قوله: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ»، وكذا في قوله الآتي: «أَحَبُّ الْكَلَامِ»، بناء على أن لفظ «أفضل» و«أحب» متساويان في المعنى. قلت: ويؤيد ذلك ما وقع في رواية أحمد (ج ٥ ص ١١): «أَرْبَعٌ مِنْ أَطْيَبِ الْكَلَامِ وَهُنَّ مِنَ الْقُرْآنِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، وقال الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص ٢٤٣) تحت رواية سمرة: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ». إلخ. في الحديث: دليل على أن هذه الأربع الكلمات أحب إلى الله تعالى، ولا ينافيه ما سيأتي من أن «سبحان الله وبحمده»، أحب الكلام إلى الله؛ لأن التسبيح والتحميد من جملة هذه الأربع المذكورة هنا.

(وَفِي رِوَايَةٍ: أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ)، أي: أربع كلمات. «سُبْحَانَ اللَّهِ»، أي: اعتقد تنزهه عن كل ما لا يليق بجمال ذاته وكمال صفاته، وهذا بمنزلة التخلية؛ ولذا أردفه بما يدل على أنه المتصف بالأسماء الحسنى والصفات العلى المستحق لإظهار الشكر وإبداء الثناء، وهو بمنزلة التحلية، ولذا قال: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ»، ثم أشار إلى أنه متوحد في صفاته السلبية ونعوته الثبوتية، فقال: «وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، ثم أوماً إلى أنه لا يتصور كنه كبريائه وعظمته إزاره وردائه بقوله: «وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، ثم قال: (لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ)، أي: بأي الكلمات. (بَدَأْتَ)، أي: لا يضررك أيها الآتي بهن في حيازة ثوابهن؛ لأن كلاً منها مستقل فيما قصد بها من بيان جلال

الله وكماله، ولكن الترتيب المذكور أفضل وأكمل للمناسبة الظاهرة من تقديم التنزيه، وإثبات التحميد ثم الجمع بينهما بكلمة التوحيد المشتملة على التسبيح والتحميد، ثم الختم بكون سبحانه أكبر من أن يعرف حقيقة تسبيحه وتحميده.

قال ابن الملك: يعني: بدأت بسبحان الله، أو بالحمد لله، أو بلا إله إلا الله، أو بـ «الله أكبر» جاز، وهذا يدل على أن كل جملة منها مستقلة لا يجب ذكرها على نظمها المذكور لكن مراعاتها أولى؛ لأن المتدرج في المعارف يعرفه أولاً بنعوت جلاله التي تنزه ذاته عما يوجب نقصاً، ثم بصفات كماله، وهي صفاته الثبوتية التي بها يستحق الحمد، ثم يعلم أن من هذا صفته لا مماثل له ولا يستحق الألوهية غيره فيكشف له من ذلك أنه أكبر، إذ كل شيء هالك إلا وجهه. انتهى.

قال الشوكاني: واعلم أن هذه الواو الواقعة بين هذه الكلمات هي واقعة لعطف بعضها على بعض كسائر الأمور المتعاطفة، فهل يكون الذكر بها بغير واو فيقول الذاكر: سبحان الله، الحمد لله، لا إله إلا الله، الله أكبر، أو يكون الذكر بها مع الواو فيقول الذاكر: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، والظاهر الأول؛ لأن النبي ﷺ أخبرهم بأنهم يقولون كذا وكذا، فالمقول هو المذكور من دون حرف العطف كسائر التعليمات الواردة عنه ﷺ. انتهى.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، فيه: نظر، فإن الرواية الأولى ليست في «صحيح مسلم». إنما روي مسلم الرواية الثانية فقط في باب: كراهة التسمية بالأسماء القبيحة من كتاب الآداب. وأما الرواية الأولى، فأخرجها ابن ماجه في فضل التسبيح ونسبها في التنقيح لابن أبي شيبه وابن حبان أيضاً، وأخرجها أحمد (ج ٥ ص ٢٠) وزاد «بَعْدَ الْقُرْآنِ»، «وَهِيَ مِنَ الْقُرْآنِ» ورواها أيضاً أحمد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

قال المنذري: رواه محتج بهم في «الصحيح». وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح والرواية الثانية أخرجها أيضاً أحمد (ج ٥ ص ١٠، ٢١) ونسبها في الكنز والتنقيح لابن أبي شيبه وابن حبان والطبراني في الكبير وابن شاهين في الترغيب والنسائي في اليوم والليلة أيضاً.



٢٣١٧ - [٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ أَقُولَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

الشرح

٢٣١٧ - قوله: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ)، أي: من الدنيا وما فيها من الأموال وغيرها. وقيل: هو كناية عن المخلوقات كلها.

قال ابن العربي: أطلق المفاضلة بين قول هذه الكلمات وبين ما طلعت عليه الشمس. ومن شرط المفاضلة؛ استواء الشئين في أصل المعنى، ثم يزيد أحدهما على الآخر وأجاب بما حاصله أن «أفعل» قد يراد به أصل الفعل لا المفاضلة، كقوله تعالى: ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] ولا مفاضلة بين الجنة والنار، أو أن الخطاب واقع على ما استقر في نفس أكثر الناس، فإنهم يعتقدون أن الدنيا لا شيء مثلهما، وأنها المقصود، فأخبر بأنها عنده خير مما تظنون أنه لا شيء مثله أو لا شيء أفضل منه. وقيل: يحتمل أن يكون المراد: إن هذه الكلمات أحب إلي من أن يكون لي الدنيا فأتصدق بها.

والحاصل: إن الثواب المترتب على قول هذا الكلام أكثر من ثواب من تصدق بجميع الدنيا لو فرض أنه ملكها.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في الدعوات، وكذا الترمذي وذكره الجزري في الحصن ونسبه لمسلم والترمذي والنسائي وابن أبي شيبه وأبي عوانة.



٢٣١٨ - [٣] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ؛ حُطَّتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣١٨ - قوله: (سُبْحَانَ اللَّهِ) منصوب على المصدرية بفعل محذوف، أي: أسبح الله سبحانه، يعني: أنزهه من كل نقص. (وَبِحَمْدِهِ)، قال القاري: الباء للمقارنة والواو زائدة، أي: أسبحه تسبيحاً مقروناً بحمده، أو متعلق بمحذوف، عطف الجملة على الأخرى، معناه: أسبح الله وأبتدئ بحمده، أو أثني بثنائه. وقال العيني: الواو فيه للحال، تقديره: أسبح الله متلبساً بحمدي له من أجل توفيقه لي بالتسبيح.

(فِي يَوْمٍ)، قال الطيبي: أي: في يوم مطلق لم يعلم في أي وقت من أوقاته، فلا يقيد بشيءٍ منها. وقال المظهر: ظاهر الإطلاق يشعر بأنه يحصل هذا الأجر المذكور لمن قال ذلك مائة مرة، سواء قالها متوالية أو متفرقة، في مجالس أو بعضها، أول النهار وبعضها آخر النهار لكن الأفضل أن يأتي بها متوالية في أول النهار، وزاد في الحديث الآتي من قال حين يصبح وحين يمسي، ويأتي في ذلك ما ذكره صاحب المظهر من أن الأفضل أن يقول ذلك متوالياً في أول النهار وفي أول الليل. (حُطَّتْ) بصيغة المجهول، أي: وضعت ومحيت. (خَطَايَاهُ)، أي: غفرت ذنوبه. قال القاري: أي: الصغيرة ويحتمل الكبيرة. وقال العيني: أي: من حقوق الله؛ لأن حقوق الناس لا تنحط إلا باسترضاء الخصوم. وقال الباجي: يريد أن يكون كفارة له، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ﴾ [هود: ١١٤]. (وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ) الزبد بفتحيتين.

ما يعلو الماء ونحوه عند هيجانه من الرغوة، ومعناه بالفارسية: كفك آب وشير وسيم وجزآن، والمراد به: الكناية عن المبالغة في الكثرة.

(٢٣١٨) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ الْبُخَارِيُّ (٦٤٠٥) فِي صِفَةِ إِبْلِيسَ، مُسْلِمٌ (٢٨/٢٦٩١) فِي الدَّعَوَاتِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨١٢) فِي ثَوَابِ التَّسْبِيحِ.

قال الطيبي: وهذا وأمثاله كنايات يعبر بها عن الكثرة عرفاً. قال عياض: قوله: «حُطَّتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»، مع قوله في التهليل في حديث أبي هريرة الآتي وهو تاسع أحاديث الباب «مُحِيتُ عَنْهُ مِائَةٌ سَيِّئَةٍ»، قد يشعر بأفضلية التسبيح على التهليل، يعني؛ لأن عدد زبد البحر أضعاف أضعاف المائة، وقد قال في حديث التهليل، «ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به». فيحتمل أن يجمع بينهما بأن التهليل المذكور أفضل ويكون ما فيه من زيادة كتب الحسنات ومحو السيئات، ثم ما جعل مع ذلك من فضل عتق الرقاب، وكونه حرراً من الشيطان زائداً على فضل التسبيح وتكفيره جميع الخطايا؛ لأنه قد ثبت: «أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ»، وقد حصل بعتق رقبة واحدة تكفير جميع الخطايا عموماً بعد حصر ما عدد منها خصوصاً، مع ما يبقى له من زيادة عتق الرقاب الزائدة على الواحدة، ومع ما فيه من زيادة مائة درجة، وكونه حرراً من الشيطان. ويؤيده ما سيأتي في حديث جابر، أن: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مع الحديث الآخر إنه: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ قَبْلِي»، وقيل: إنه الاسم الأعظم، وهي كلمة التوحيد والإخلاص، كذا ذكره الحافظ والنووي.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٣٠٢) ومالك في أواخر الصلاة والترمذي وابن ماجه وأبو عوانة، ونسبه في «التنقيح» للنسائي وابن حبان أيضاً.

٢٣١٩ - [٤] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ، وَحِينَ يُمَسِي: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ؛ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ، أَوْ زَادَ عَلَيْهِ». [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣١٩ - قوله: (مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ، وَحِينَ يُمَسِي: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ)، قال القاري: أي: فيهما بأن يأتي ببعضها في هذا وبيعضها في هذا، أو في

(٢٣١٩) مُسْلِمٌ (٢٩/٢٦٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٦٩) فِي الدَّعَوَاتِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٩١) فِي الْأَدَبِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرَى (١٠٤٠٣) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

كل واحد منهما، وهو الأظهر. (لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ)، أي: القائل. (به) وهو قول المائة المذكورة.

(إِلَّا أَحَدٌ قَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ، أَوْ زَادَ عَلَيْهِ)، قال في «اللمعات»: لا بد من تمحل في بيان معناه، بأن يقال: تقديره: لم يأت أحد بمساو ولا جاء بأفضل مما جاء، إلا أحد، قال: مثل ما قال، فإنه أتى بمثله أو أحد زاد عليه، فإنه أتى بأفضل منه، والله أعلم. وقال القاري: وأجيب عن الاعتراض المشهور: بأن الاستثناء منقطع أو كلمة «أو» بمعنى الواو. قال الطيبي: أي يكون ما جاء به أفضل من كل ما جاء به غيره إلا مما جاء به من قال مثله أو زاد عليه. قيل: الاستثناء منقطع والتقدير لم يأت أحد بأفضل مما جاء به، لكن رجل قال مثل ما قاله، فإنه يأتي بمساواته فلا يستقيم أن يكون متصلًا، إلا على تأويل نحو قوله:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ

وقيل: بتقدير: لم يأت أحد بمثل ما جاء به، أو بأفضل مما جاء به، إلخ والاستثناء متصل كذا في «المراقبة». فإن قلت: كيف يجوز الزيادة؟ وقد قالوا: إن تحديدات الشرع في الأعداد لا يجوز التجاوز عنها؟ قلنا: لما صرح في الحديث بجواز الزيادة؛ علم أنه ليس من ذلك القبيل كأعداد الركعات ونحوها، فعدم جواز الزيادة في الأعداد ليس كليًا، أو المراد: زاد عليه من أعمال الخير فافهم، كذا في «اللمعات». (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، فيه نظر، فإن الحديث لم يخرج به البخاري. وقد ذكره المنذري في «تلخيص السنن» والجزري في «الحصن» والناقلي في «ذخائر المواريث» ولم ينسبه أحد منهم للبخاري. وقال المناوي في «الكشف» كما في «تنقيح الرواة»: رواه مسلم والترمذي كلاهما في «الدعوات»، وصححه الترمذي وأبو داود في «الأدب» والنسائي في «اليوم والليلة» ولم يخرج به البخاري. انتهى.

قلت: أخرجه الترمذي، وكذا ابن السني في «اليوم والليلة» (ص ٢٧) بلفظ الكتاب. وأما أبو داود فأخرجه في «الأدب» بلفظ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَإِذَا أَمْسَى كَذَلِكَ، لَمْ يُوَافِ أَحَدٌ مِنَ الْخَلَائِقِ بِمِثْلِ مَا وَافَى». قال المنذري: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي بنحوه أتم منه ونسب الجزري لفظ التسبيح المذكور في أبي داود للحاكم وابن حبان وأبي عوانة أيضًا، والله أعلم.

٢٣٢٠ - [٥] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٢٠ - قوله: (كَلِمَتَانِ)، أي: كلامان، يعني: جملتان مفيدتان، والكلمة تطلق على الكلام، كما يقال كلمة الإخلاص وكلمة الشهادة، وقال السندي: المراد بالكلمة: اللغوية أو العرفية لا النحوية. انتهى. وهو خبر مقدم وما بعده صفة بعد صفة، والمبتدأ «سُبْحَانَ اللَّهِ»، إلى آخره، والنكتة في تقديم الخبر تشويق السامع إلى المبتدأ، فإن من جملة الأسباب المقتضية لتقديم المسند: تشويق السامع إلى المسند إليه، كما نص عليه أهل المعاني، فكلما طال الكلام في وصف الخبر؛ حسن تقديمه؛ لأن كثرة الأوصاف الجميلة تزيد السامع شوقاً إلى المسند إليه، فيكون أوقع في النفس وأدخل في القبول؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب، ولا يخفى أن هذا متحقق في هذا الحديث، بل هو أحسن من المثال الذي أورده بكثير، وهو قول الشاعر:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

قال السندي: الظاهر: أن قوله: «كَلِمَتَانِ» خبر لقوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، إلخ. قدم على المبتدأ؛ لتشويق السامع إليه، وذلك؛ لأن «كَلِمَتَانِ» نكرة و«سُبْحَانَ اللَّهِ»، إلخ معرفة؛ لأنه أريد به نفسه، واللفظ إذا أريد به نفسه يكون معرفة حقيقة عند من قال بوضع الألفاظ لأنفسها وحكمًا عند من ينفيه، والمعرفة لا تكون خبر النكرة عند غالب النحاة. انتهى. وبعضهم جعل «كَلِمَتَانِ» مبتدأ و«سُبْحَانَ اللَّهِ»، إلخ الخبر؛ لأن سبحان لازم الإضافة إلى مفرد، فجرى مجرى الظروف والظروف لا

(٢٣٢٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ الْبُخَارِيُّ (٧٥٦٣) فِي التَّوْحِيدِ، مُسْلِمٌ (٢٦٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٦٧) فِي الدُّعَاءِ،، وَالتَّسْنِيعِ فِي الْكِبَرِ (١٠٦٦٦) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٠٦) فِي ثَوَابِ التَّسْبِيحِ.

تقع إلا خبراً ورجحه الكمال بن الهمام قال : لأنه مؤخر لفظاً والأصل عدم مخالفة وضع الشيء محله بلا موجب ؛ ولأن «سبحان الله» إلخ محط الفائدة بنفسه بخلاف «كلمتان» فإنه إنما يكون محطاً للفائدة بواسطة وصفه بالخفة على اللسان والثقل في الميزان والمحبة للرحمن ، ألا ترى أن جعل «كلمتان» الخبر غير بين ؛ لأنه ليس متعلق الغرض بالإخبار منه ﷺ عن «سبحان الله» إلى آخره إنها كلمتان ، بل بملاحظة وصف الخبر بما تقدم ، أعني : خفيفتان ثقيلتان حبيبتان ، فكان اعتبار «سبحان الله» إلى آخره خبراً أولى . انتهى . وللنظر في بعضه مجال . فتأمل .

(خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ) ، أي : تجريان عليه بالسهولة للينِ حروفهما ، فالتنطق بهما سريع ؛ وذلك لأنه ليس فيهما من حروف الشدة المعروفة عند أهل العربية وهي الهمزة والباء الموحدة ، والتاء المثناة الفوقية ، والجيم ، والدال ، والطاء المهملتان والقاف والكاف ، ولا من حروف الاستعلاء أيضاً وهي الخاء المعجمة والصاد والضاد والطاء والظاء والغين المعجمة والقاف سوى حرفين الباء الموحدة والظاء المعجمة ، ومما يستثقل أيضاً من الحروف : التاء المثناة والشين المعجمة وليستا فيهما ، ثم إن الأفعال أثقل من الأسماء وليس فيهما فعل ، وفي الأسماء أيضاً ما يستثقل كالذي لا ينصرف وليس فيهما شيء من ذلك ، وقد اجتمعت فيهما حروف اللين الثلاثة الألف والواو والياء ، وبالجمله الحروف السهلة الخفيفة أكثر من العكس .

(ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ) حقيقة ، قال الحافظ : وصفهما بالخفة والثقل ؛ لبيان قلة العمل وكثرة الثواب ، قال السندي : خفتهما : سهولتهما على اللسان ؛ لقلة حروفهما ، وحسن نظمهما ، واشتمالهما على الاسم الجليل الذي يدعن الطباع في ذكره كأنهما في ذلك كالحمل الخفيف ، الذي يسهل حمله وثقلهما في الميزان ؛ لعظم لفظهما قدرًا عند الله .

وقال الطيبي : الخفة مستعارة للسهولة ، شبه سهولة جريان هذا الكلام على اللسان بما يخف على الحامل من بعض المحمولات ، ولا يشق عليه ، فحذف ذكر المشبه به وأبقى شيئاً من لوازمه وهو الخفة . وأما الثقل ، فعلى حقيقته عند أهل السنة ؛ لأن الأعمال تتجسم عند الميزان ، والميزان : هو الذي يوزن به في القيامة

أعمال العباد وفي كفيته أقوال، والأصح أنه جسم محسوس ذو لسان وكفتين والله تعالى يجعل الأعمال كالأعيان موزونة. وقيل: توزن صحائف الأعمال، وأما الأعمال فإنها أعراض والأعراض يستحيل وزنها، إذ لا تقوم بأنفسها فلا توصف بثقل ولا خفة ويقويه حديث البطاقة الذي أخرجه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه. وفيه: «فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة». انتهى. وقيل: تجعل الأعمال في أجسام، فتصير أعمال الطائعين في صورة حسنة وأعمال المسيئين في صورة قبيحة، ثم توزن.

قال الحافظ: والصحيح أن الأعمال هي التي توزن، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً: «مَا يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ مِنْ خُلُقِي حَسَنٍ»، قلت: القول باستحالة وزن الأعمال معللاً بأنها لا تقوم بأنفسها بل تفنى - سخيف جداً، بل هو باطل قد أبطله أصحاب العلوم الطبيعية اليوم، وحققوا أن الأقوال لا تفنى، بل تكون باقية في الخلاء يمكن اختطافها وهم بصدد اختراع آلات ميكانيكية يسهل بها القبض عليها. وفي الحديث: إشارة إلى أن سائر التكاليف صعبة شاقة على النفوس ثقيلة، وهذه خفيفة سهلة عليها مع أنها تثقل في الميزان، فلا ينبغي التفريط فيه. وقد روي في الآثار أن عيسى عليه السلام سئل ما بال الحسنة تثقل والسيئة تخف؟ فقال: لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت، فلا يحملنك ثقلها على تركها، والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها؛ فلذلك خفت عليكم، فلا يحملنك على فعلها خفتها، فإن بذلك تخف الموازين يوم القيامة.

(حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ)، كذا وقع بتقديم «خَفِيفَتَانِ»، وتأخير «حَبِيبَتَانِ» عند البخاري في الدعوات وفي الإيمان والندور، وكذا عند أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان. ووقع في التوحيد عند البخاري بتقديم «حَبِيبَتَانِ» وتأخير «ثَقِيلَتَانِ»، وهي تشية حببية بمعنى محبوبة؛ لأن فيهما المدح بالصفات السلبية التي يدل عليها التنزيه، وبالصفات الثبوتية التي يدل عليها الحمد، وقال السندي: معنى «حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ»: أنهما موصوفتان بكثرة المحبوبة عنده تعالى تفيد الأحاديث الأخر مثل: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»، وإلا جميع الذكر محبوب عنده تعالى.

وقيل: المراد: محبوبة قائلهما ومحبة الله للعبد: إرادة إيصال الخير له والتكريم، وخص الرحمن من الأسماء الحسنى؛ لأن المقصود من الحديث بيان سعة رحمة الله تعالى على عباده حيث يجازي على العمل القليل بالثواب الجزيل، ويجوز أن يقال: اختصاص ذلك؛ لإقامة السجع؛ أعنى: الفواصل وهي من محسنات الكلام على ما عرف في علم البديع، وإنما نهى عن السجع ما كان متكلفاً أو متضمناً لباطل، كسجع الكهان، لا ما جاء عن غير قصد أو تضمن حقاً.

قال الكرمانى: فإن قيل: فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا سيماً إذا كان موصوفه معه نحو رجل قتل وامرأة قتل، فلم عدل عن التذكير إلى التأنيث؟ فالجواب عن ذلك جائز لا واجب وأيضاً فهو، أي: وجوب ذلك في المفرد لا المثنى أو أثنهما؛ لمناسبة الخفيفة والثقيلة؛ لأنهما بمعنى الفاعلة لا المفعولة. وقيل: هذه التاء لنقل اللفظ عن الوصفية إلى الاسمية.

(سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ)، هكذا وقع عند البخاري في الأيمان والندور وفي التوحيد بتقديم «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ» على «سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»، وكذا وقع عند أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه، ووقع عند البخاري في الدعوات بتقديم «سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» على «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ»، وكذلك وقع عند الترمذي. قال السندي: الواو في «وَبِحَمْدِهِ» للحال بتقدير «أنا متلبس بحمده». وقيل: للعطف، أي: أنزهه وأتلبس بحمده. وقيل: زائدة، أي: أسبحه متلبساً بحمده. وفي الحديث: الاعتناء بشأن التسبيح أكثر من التحميد، لكثرة المخالفين فيه، وذلك من جهة تكريره بقوله: «سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم». وقد جاءت السنة به على أنواع شتى كما في «صحيح مسلم» وغيره من كتب «السنن» و«المسانيد» و«الجوامع» و«المعاجم».

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في الدعوات، وفي الأيمان والندور، وفي التوحيد في باب قول الله: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧] وهو آخر حديث في صحيح البخاري، وأخرجه مسلم في الدعوات، ورواه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٢٣٢) والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان وابن أبي شيبة.

٢٣٢١ - [٦] وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَيَعِجْزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكْسِبَ كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ حَسَنَةٍ؟!» فَسَأَلَهُ سَائِلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: كَيْفَ يَكْسِبُ أَحَدُنَا أَلْفَ حَسَنَةٍ؟ قَالَ: «يُسَبِّحُ مِائَةَ تَسْبِيحَةٍ، فَيَكْتُبُ لَهُ أَلْفَ حَسَنَةٍ، أَوْ يُحِطُّ عَنْهُ أَلْفَ خَطِيئَةٍ».

وَفِي «كِتَابِهِ» فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ: «أَوْ يُحِطُّ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ: وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ مُوسَى، فَقَالُوا: «وَيُحِطُّ» بِغَيْرِ أَلِفٍ، هَكَذَا فِي «كِتَابِ الْحَمِيدِيِّ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٣٢١ - قوله: (أَيَعِجْزُ) بكسر الجيم. (أَنْ يَكْسِبَ)، أي: يحصل. (فَيَكْتُبُ)، كذا بالتذكير في جميع النسخ، وهكذا وقع في «المصابيح» وفي «جامع الأصول» و«الحصن» و«تحفة الذاكرين»، ووقع في «صحيح مسلم» فتكتب بالتأنيث وكذا نقله المنذري في «الترغيب». (لَهُ أَلْفُ حَسَنَةٍ)؛ لأن الحسنه الواحدة بعشر أمثالها وهو أقل المضاعفة الموعودة في القرآن بقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]. (أَوْ يُحِطُّ)، أي: يوضع (عَنْهُ أَلْفُ خَطِيئَةٍ) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]. وفيه: إشعار بأن الحسنات المتضاعفة تمحو السيئات. قال النووي: هكذا هو في عامة نسخ «صحيح مسلم» (أَوْ يُحِطُّ) بـ(أَوْ)، وفي بعضها: (وَيُحِطُّ) بالواو. قلت: وكذا وقع بالواو بغير ألف عند أحمد (ج ١ ص ١٧٤) والترمذي والنسائي وابن حبان، فعلى الرواية الأولى: يكون أجر القائل بذلك أن يكتب له ألف حسنة، أو تحط عنه ألف سيئة، أي: يحصل أحد الأمرين. وعلى الرواية الثانية: أنه يجمع له بين الأمرين، فيكتب له ألف حسنة وتحط عنه ألف خطيئة، وسيأتي مزيد الكلام في ذلك.

(٢٣٢١) مُسْلِمٌ (٣٧/٢٦٩٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٦٣) فِي الدَّعَوَاتِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِ (٩٩٨٠) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَنْ سَعْدٍ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٥) والترمذي والنسائي وابن حبان ونسبه في «تنقيح الرواة» لابن أبي شيبه وعبد بن حميد وأبي نعيم أيضاً. (وَفِي «كِتَابِهِ»)، أي: في «كتاب مسلم». (فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ عَنْ مُوسَى الْجَهَنِيِّ أَوْ يُحِطُ)، أي: بالآلف. وموسى هذا هو موسى بن عبد الله، ويقال: ابن عبد الرحمن الجهنني أبوسلمة، ويقال: أبو عبد الله الكوفي، روى عن زيد بن وهب ومصعب بن سعد، ومجاهد ونافع مولى ابن عمر وغيرهم، وعنه شعبة والثوري وعبد الله بن نمير والقطان ويعلى بن عبيد وآخرون. قال الحافظ: ثقة عابد. قلت: وثقه القطان وأحمد وابن معين والنسائي والعجلي وابن سعد وغيرهم، وعن يعلى بن عبيد، قال: كان بالكوفة أربعة من رؤساء الناس ونبلائهم وذكره منهم، وعن مسعر، قال: ما رأيت موسى الجهنني إلا وهو في اليوم الآتي خير منه في اليوم الماضي، مات سنة أربع وأربعين ومائة.

(قَالَ أَبُو بَكْرِ الْبِرْقَانِيُّ) بكسر الباء الموحدة وفتحها وبالقاف والنون هو الإمام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني الشافعي شيخ بغداد، سمع من أبي العباس بن حمدان وغيره ببلده خوارزم، ومن أبي بكر الإسماعيلي بجرجان، ومن أبي عمرو بن حمدان بنيسابور، ومن أبي بكر بن أبي الحديد بدمشق. ومن عبد الغني الأسدي وابن النحاس بمصر، ومن أبي علي الصواف وأبي بكر بن الهيثم وطبقتهم ببغداد. وحدث عنه أبو بكر البيهقي والخطيب وأبو إسحاق الشيرازي الفقيه وأبو عبد الله الصوري وآخرون، وصنف التصانيف وخرج على «الصحيحين».

قال الخطيب البغدادي: كان ثقة ورعاً ثبتاً لم نر في شيوخنا أثبت منه عارفاً بالفقه، له حظ من علم العربية كثير، صنف مسنداً ضَمَّنَهُ ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم، قال: ولم يقطع التصنيف حتى مات. وسمعت محمد بن يحيى الكرماني يقول: ما رأيت في أصحاب الحديث أكثر عبادة من البرقاني، ولد سنة ثلاث وثلاثين. وقيل: سنة ست وثلاثين وثلاثمائة؛ ومات ببغداد في أول رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة كذا في «تذكرة الحفاظ».

(وَرَوَاهُ شُعْبَةُ) هو شعبة بن حجاج بن الورد العتكي الأزدي مولاهم أبوسطام

الواسطي، ثم البصري ثقة حافظ متقن. كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة، وكان عابداً مات سنة ستين ومائة، كذا في «التقريب» وقد بسط في ترجمته في «تهذيب التهذيب» (ج ٤ ص ٣٣٨ - ٣٤٦) وفي «التذكير» (ج ١ ص ١٧٤ - ١٧٧) وفي «الجرح والتعديل» (ج ٢ ق ١ ص ٣٦٢، ٣٧٠). (وَأَبُو عَوَانَةَ)، هو الوضاح بتشديد المعجمة، ثم جاء مهملة بن عبدالله الشكري بالمعجمة الواسطي البزار مولى يزيد بن عطاء أبو عوانة الحافظ مشهور بكنيته، ثقة ثبت؛ قاله في «التقريب».

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه، وقال: إذا حدث من حفظه ربما غلط، مات في ربيع الأول سنة خمس أو ست وسبعين ومائة بالبصرة، وارجع للبسط في ترجمته إلى «تهذيب التهذيب» (ج ١ ص ١١٦ - ١١٩) والتذكرة (ج ١ ص ٢١٣ - ٢١٥) و«الجرح والتعديل» (ج ٤ ق ٢ ص ٤٠ - ٤١). (وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ) تقدم ترجمته في جزء الأول (ص ٩٤) من هذا الشرح. (عَنْ مُوسَى)، أي: المذكور الذي رواه مسلم من جهته.

(فَقَالُوا) بصيغة الجمع والضمير لشعبة وصاحبيه. (وَيُحْطُ بِغَيْرِ أَلْفٍ)، أي: بالواو. وقال الشوكاني بعد ذكر كلام البرقاني: هذا ورواية هؤلاء الثلاثة الحفاظ حجة على رواية غيرهم. قلت: رواية شعبة عند أحمد (ج ١ ص ١٧٤) وأما رواية أبي عوانة فلم أقف عليها، ولعلها عند النسائي أو ابن حبان. وأما رواية يحيى القطان، فهي عند الترمذي بالواو وعند أحمد (ج ١ ص ١٨٠) بـ «أو»، أي: بالألف ووافقه على ذلك عبدالله بن نمير عند مسلم، وأحمد (ج ١ ص ١٨٥) ويعلى بن عبيد عند أحمد (ج ١ ص ١٨٥) قال: عبدالله بن أحمد بعد رواية يحيى بـ «أو»، أي: بالألف قال أبي: وقال ابن نمير أيضاً: «أَوْ يُحْطُ» ويعلى أيضاً «أَوْ يُحْطُ»، وعلم من هذا أنه اتفق شعبة وأبو عوانة على الرواية بالواو وابن نمير، ويعلى على الرواية بالألف. واختلفت رواية يحيى، فروى عنه محمد بن بشار عند الترمذي بالواو، والإمام أحمد بالألف، ولم يظهر لي وجه ترجيح أحدهما على الأخرى، ولعل الجمع بينهما أولى من الترجيح.

قال القاري في «المروقة»: قد تأتي الواو بمعنى «أو» فلا منافاة بين الروایتين،

وكان المعنى: أن من قالها يكتب له ألف حسنة إن لم يكن عليه خطيئة، وإن كانت فيحط بعض ويكتب بعض، ويمكن أن تكون «أو» بمعنى الواو «أو» بمعنى بل، فحينئذ يجمع له بينهما وفضل الله أوسع من ذلك. انتهى. وقال في «شرح الحصن»: «أو» هنا للتنويع في اختلاف الحالة فالكتابة للمتقي والحط للمخطي «أو» بمعنى الواو الموضوع للجمع، كما يدل قوله: (وَيُحَطُّ)، (هَكَذَا) المشار إليه قوله وفي كتابه إلى آخره. (في «كِتَابِ الْحَمِيدِي») وهو «الجمع بين الصحيحين»، يعني: الجامع بين البخاري ومسلم جمعاً وأفراداً: وقد ذكر كلام الحميدي هذا النووي في «شرح مسلم» وفي «الأذكار»، والمنذري في «الترغيب»، والشوكاني في «تحفة الذاكرين» وتقدم ترجمة الحميدي ووصف كتابه في الجزء الأول (ص ١٦ - ١٧).

٢٣٢٢ - [٧] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْكَلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَا اصْطَفَى اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

الشرح

٢٣٢٢ - قوله: (سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْكَلَامِ)، أي: من جملة الأذكار. (أَفْضَلُ؟ قَالَ: مَا اصْطَفَى اللَّهُ)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة» وهكذا في «المصابيح»، وكذا نقله الجزري في «جامع الأصول» والمنذري في «الترغيب». ووقع في بعض نسخ «صحيح مسلم»: «مَا اصْطَفَاهُ اللَّهُ»، وكذا نقله الحافظ في «الفتح» وهكذا وقع عند أحمد (ج ٥ ص ١٤٨).

(لِمَلَائِكَتِهِ)، أي: الذي اختاره من الذكر لملائكته وأمرهم بالمداومة عليه ومواظبته لغاية فضله، فليس في هذا الحديث ما يدل على حصره، فاندفع ما قيل: أنه يعلم منه أن الملائكة يتكلمون بهذه الكلمة لا غير، وقد ثبت منهم كلمات أخر

من الأذكار والتسبيحات والدعوات، وليس هذا محل بسطها.

(سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ)، قال الطيبي: فيه: تلميح إلى قوله تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿وَمَنْ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] ويمكن أن يكون سبحان الله وبحمده مختصرًا من الكلمات الأربع: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، لما سبق أن (سُبْحَانَ اللَّهِ) تنزيه لذاته عمّا لا يليق بجلاله، وتقديس لصفاته من النقائص، فيندرج فيه معنى: لا إله إلا الله، وقوله: «بِحَمْدِهِ» صريح في معنى الحمد لله؛ لأن الإضافة فيه بمعنى اللام في الحمد. ويستلزم ذلك معنى «الله أكبر»؛ لأنه إذا كان كل الفضل والأفضال لله ومن الله وليس من غيره شيء من ذلك، فلا يكون أحد أكبر منه. فإن قلت: يلزم من هذا أن يكون التسبيح أفضل من التهليل؟ قلت: لا يلزم ذلك إذ التهليل صريح في التوحيد والتسبيح متضمن له؛ ولأن نفي الإلهية في قول: «لَا إِلَهَ» نفي لمضمناها من الخالقية، والرازقية، والإثابة والمعاقبة. وقوله: «إِلَّا اللَّهُ»، إثبات لذلك، ويلزم منه نفي ما يضاد الإلهية ويخالفها من النقائص، ومنطوق سبحان الله تنزيه ومفهومه توحيد، يعني: فيكون لا إله إلا الله أفضل؛ لأن التوحيد أصل والتنزيه ينشأ عنه. قال: فإذا اجتمع دخلا في أسلوب الطرد والعكس. انتهى كلام الطيبي وتقدم شيء من الكلام في ذلك في شرح حديث سمرة بن جندب.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، وأخرجه أيضًا أحمد (ج ٥ ص ١٤٨) ونسبه في «الحصن» لأبي عوانة أيضًا، وفي رواية لمسلم: قال أبوذر: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَحَبِّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ؟»، قلت: يا رسول الله، أخبرني بأحب الكلام إلى الله، فقال: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ»، وأخرجها أيضًا أحمد (ج ٥ ص ١٦١) والنسائي وابن أبي شيبه، كما في الحصن وأخرجها الترمذي والحاكم (ج ١ ص ٥٠١) وابن حبان وأبو عوانة أيضًا إلا أنهم قالوا: «سُبْحَانَ رَبِّي وَبِحَمْدِهِ».



٢٣٢٣ - [٨] وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا بُكَرَةً، حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ وَهِيَ فِي مَسْجِدِهَا، ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ أَنْ أَصْحَى وَهِيَ جَالِسَةٌ، قَالَ: «مَا زِلْتُ عَلَى الْحَالِ النَّبِيُّ فَارَقْتُكَ عَلَيْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتُ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِينَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

الشرح

٢٣٢٣ - قوله: (وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ)، تصغير جارية، وهي جويرية بنت الحارث ابن أبي ضرار الخزاعية من بني المصطلق أم المؤمنين، كان اسمها برّة، فغيّرها النبي ﷺ إلى جويرية، فصارت علماً لها؛ فهذا لا ينصرف، سبأها رسول الله يوم «المريسيع» وهي غزوة بني المصطلق في سنة خمس أو ست، وكانت تحت مسافع ابن صفوان المصطلق، وقد قتل في هذه الغزوة، وكانت قد وقعت في سهم ثابت ابن قيس بن شماس أو ابن عم له، فكاتبته على نفسها، فأتت رسول الله ﷺ تستعينه على كتابتها، فقالت: يا رسول الله، أنا جويرية بنت الحارث سيد قومه، وقد أصابني من الأمر ما لم يخف عليك، فوقعت في السهم لثابت بن قيس، أو لابن عم له فكاتبته على نفسي وجئتك أستعينك، فقال لها: «هَلْ لَكَ فِي خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ؟»، قالت: وما هو يا رسول الله، قال: «أَقْضِي كِتَابَتِكَ وَأَتَزَوَّجُكَ» قالت: نعم، قال: «قَدْ فَعَلْتُ» فبلغ الناس أنه قد تزوجها، فقالوا: أصهار رسول الله ﷺ، فأرسلوا ما كان في أيديهم من بني المصطلق، فلقد أعتق الله بها مائة أهل بيت من بني المصطلق. قالت عائشة: فما أعلم امرأة أعظم بركة منها على قومها. وأخرج ابن سعد في «الطبقات» عن أبي قلابة، أن النبي ﷺ سبى جويرية، فجاء أبوها، فقال: إن ابنتي لا تسبى مثلها فخلّ سبيلها، فقال: «أَرَأَيْتَ إِنْ خَيْرَتَهَا أَلَيْسَ قَدْ أَحْسَنْتُ؟»، قال: بلى، فأتاها أبوها، فذكر لها ذلك، فقالت: قد اخترت رسول الله ﷺ.

قال الحافظ: هذا مرسل صحيح الإسناد، ومات سنة خمسين على الصحيح.
قال الخزرجي: لها أحاديث انفرد البخاري بحديثين ومسلم بمثلهما. (بُكْرَةً) بضم
الموحدة، أي: أول النهار. (حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ)، أي: أراد صلاة الصبح، يعني:
أراد أن يصلي فرض الصبح. (وَهِيَ)، أي: جويرية. (فِي مَسْجِدِهَا) بفتح الجيم
ويكسر، أي: موضع صلاتها والجملة حالية. (ثُمَّ رَجَعَ) إليها. (بَعْدَ أَنْ أَضْحَى)،
أي: دخل في الضحوة وهي ارتفاع النهار.

(وَهِيَ جَالِسَةٌ)، أي: في موضعها، ففي رواية أبي داود، فخرج النبي ﷺ وهي
في مصلاها، ورجع وهي في مصلاها. وفي رواية أحمد والترمذي والنسائي: أن
النبي ﷺ مر عليها بكرة وهي في المسجد تدعو، ثم مر بها قريباً من نصف النهار.
ولابن ماجه: مر بها رسول الله ﷺ حين صلى الغداة أو بعد ما صلى الغداة وهي
تذكر الله، فرجع حين ارتفع النهار؛ أو قال: انتصف وهي كذلك، وفي «الأدب
المفرد»: ثم رجع إليها بعد ما تعالى النهار، وهي في مجلسها.

(مَا زِلْتُ) بكسر التاء خطاب لجويرية على تقدير الاستفهام، أي: ثبت في
مكانك وما زالت. (عَلَى الْحَالِ) هو مما يجوز تذكره وتأييده، ولذا قال: (الَّتِي
فَارَقْتُكِ عَلَيْهَا)، أي: من الجلوس على ذكر الله تعالى. وفي رواية أبي داود: «لَمْ
تَزَالِي فِي مُصَلَّاكِ هَذَا»، وفي «الأدب المفرد»: «مَا زِلْتُ فِي مَجْلِسِكَ»، (لَقَدْ قُلْتُ
بَعْدَكَ)، أي: بعد أن خرجت من عندك، أو بعد ما فارقتك، (أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ) نصبه
على المصدر، أي: تكلمت بعد مفارقتك أربع كلمات. (لَوْ وُزِنَتْ) بصيغة
المجهول، أي: قوبلت. (بِمَا قُلْتُ)، أي: بجميع ما قلت من الذكر من أول النهار
إلى هذا الوقت. (مُنْذُ) بضم الميم وقد تكسر. (الْيَوْمَ) بالجر على ما هو المختار
(وَمُنْذُ) على هذا حرف جر بمعنى «من»، أو «في»، أي: من ابتداء النهار أو في
الوقت المذكور، ويجوز رفع اليوم وتفصيله في «المغني» لابن هشام (ج ٢ ص ٢١ -
٢٢) وفي «القاموس». (لَوَزَنَتْهُنَّ) بفتح الزاء والنون، أي: ساوتهن في الوزن.
يقال: هذا يزن درهماً، أي: يساويه أو غلبتهن في الوزن، يقال: وازنه فوزن؛ إذا
غلب عليه. وزاد في الوزن، وقال القاضي: أي: لرجحت تلك الكلمات على
جميع أذكارك وزادت عليهن في الأجر والثواب، والضمير راجع إلى «ما» باعتبار
المعنى.

(عَدَدَ خَلْقِهِ)، هو وما عطف عليه منصوبات بنزع الخافض، ويقدر المقدار في الثلاثة الأخيرة، أي: بعدد جميع مخلوقاته وبمقدار رضا ذاته الشريفة أي: بمقدار يكون سبباً لرضاه تعالى، أو بمقدار يرضي به لذاته ويختاره، فهو مثل ما جاء و«بملاً ما شئت من شيء بعد»، وفيه إطلاق النفس عليه تعالى من غير مشاكلة، وبمقدار ثقل عرشه، وبمقدار زيادة كلماته، أي: بمقدار يساويهما، يساوي العرش وزنا والكلمات عدداً. وقيل: نصب الكل على الظرفية بتقدير قدر، أي: قدر عدد مخلوقاته وقدر رضاه، إلخ. وقيل: نصب هذه الألفاظ على المصدرية، أي: أعد تسبيحه المقرون بحمده عدد خلقه وأقدر مقدار ما يرضى لنفسه، وزنة عرشه ومقدار كلماته، (وَزِنَةَ عَرْشِهِ)، أي: قدر وزن عرشه، ولا يعلم وزنه إلا الله. (وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ) بكسر الميم. قيل: معناه: مثلها في العدد. وقيل: مثلها في عدم النفاذ. وقيل: مثلها في الكثرة. والمداد مصدر مثل المدد، وهو الزيادة والكثرة. وقال في «النهاية»: أي: مثل عددها. وقيل: قدر ما يوازيها في الكثرة عيار كيل أو وزن، أو عدد، أو ما أشبهه من وجوه الحصر والتقدير. وهذا تمثيل يراد به التقريب؛ لأن الكلام لا يدخل في الكيل والوزن، وإنما يدخل في العدد. والمداد مصدر كالممدد، يقال: مددت الشيء مدداً ومداداً وهو ما يكثر به ويزاد. انتهى. قال العلماء: واستعماله هنا مجاز؛ لأن كلمات الله تعالى لا تحصر بعد ولا غيره، والمراد: المبالغة به في الكثرة؛ لأنه ذكر أولاً ما يحصره العدد الكثير من عدد الخلق، ثم ارتقى إلى ما هو أعظم من ذلك وعبر عنه بهذا، أي: ما لا يحصيه عد كما لا تحصى كلمات الله تعالى ذكره النووي، وقال في «اللمعات»: وهذا ادعاء ومبالغة في تكثيرها، كأنه تكلم بهذا المقدار، فلا يتجه أن يقال: إنه ما معنى أسبحه بهذا المقدار، سواء كان خبراً أو إنشاء وهو لم يسبح إلا واحد. انتهى.

وقال السندي: فإن قلت: كيف يصح تقييد التسبيح بالعدد المذكور، مع أن التسبيح: هو التنزيه عن جميع ما لا يليق بجناحه الأقدس، وهو أمر واحد في ذاته لا يقبل التعدد، وباعتبار صدوره عن المتكلم لا يمكن اعتباراً هذا العدد فيه؛ لأن المتكلم لا يقدر عليه، ولو فرض قدرته عليه أيضاً لما صح تعلق هذا العدد بالتسبيح إلا بعد أن صدر منه بهذا العدد أو عزم على ذلك. وأما بمجرد أنه قال مرة: سبحان الله، لا يحصل منه هذا العدد. قلت: لعل التقييد بملاحظة استحقاق ذاته الأقدس

الأظهر أن يصدر من المتكلم التسبيح بهذا العدد، فالحاصل: أن العدد ثابت لقول المتكلم لكن لا بالنظر إلى الوقوع، بل بالنظر إلى الاستحقاق، أي: بالنظر إلى أنه تحقق منه التسبيح بهذا العدد، بل باعتبار أنه تعالى حقيق، بأن يقول المتكلم التسبيح في حقه بهذا العدد والله تعالى أعلم.

وفي الحديث: دليل على فضل هذه الكلمات، وأن من قال: سبحان الله عدد كذا وزنة كذا، إلخ. يدرك فضيلة ذلك القدر، وفضل الله يمن به على من يشاء من عباده. قال الشوكاني: ولا يتجه أن يقال: إن مشقة من قال هكذا أخف من مشقة من كرر لفظ الذكر حتى يبلغ إلى مثل ذلك العدد، فإن هذا باب منحه رسول الله ﷺ لعباد الله وأرشدتهم ودلهم عليه؛ تخفيفاً لهم وتكثيراً لأجورهم من دون تعب ولا نصب. فله الحمد. وقد ورد ما يقوي هذا في كثير من الأحاديث.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، في «الدعوات»، وكذا الترمذي وابن ماجه وأخرجه النسائي في «الصلاة» (ج ٦ ص ٣٢٥ - ٤٣٠) وابن سعد في «الطبقات» (ج ٨ ص ٨٤ - ٨٥) ونسبه الجزري في «الحصن» لابن أبي شيبه أيضاً. واعلم: أن الحديث رواه مسلم عن ابن عباس عن جويرية، وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه، فالحديث عندهم من مسند جويرية. وأما أَبُو دَاوُدَ فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِ جَوِيرِيَّةٍ، إِنْخَ، وَهَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ. وَهَذَا بظَاهِرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ مَسَانِيدِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» عَلَى النَّحْوَيْنِ، ذَكَرَهُ أَوَّلًا فِي مَسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ (ج ١ ص ٢٥٨ - ٣٥٣)، ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي مَسْنَدِ جَوِيرِيَّةٍ (ج ٦ ص ٣٢٥ - ٤٣٠) وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» أَوَّلًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ جَوِيرِيَّةٍ، ثُمَّ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ جَوِيرِيَّةٍ وَلَمْ يَسْقَ لَفْظُهُ، نَعَمْ، زَادَ وَلَمْ يَقُلْ: أَي: سَفِيَانُ عَنْ جَوِيرِيَّةٍ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَالرَّاجِحُ عِنْدُنَا: أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ مَسْنَدِ جَوِيرِيَّةٍ، رَوَاهُ عَنْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَمَنْ وَافَقَهُ الْحَذْفُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ مِمَّنْ دُونَهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



٢٣٢٤ - [٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ؛ كَانَتْ لَهُ عِدْلُ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٢٤ - قوله: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، اختلف في تقديره على أقوال ذكر بعضها الزرقاني في «شرح الموطأ». (وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ)، «وَحْدَهُ» حال مؤولة بـ «منفردًا»؛ لأن الحال لا تكون معرفة، و«لا شريك له» حال ثانية مؤكدة لمعنى الأولى. (لَهُ الْمُلْكُ) بضم الميم. (فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ)، مجتمعة أو متفرقة. (كَانَتْ)، أي: هذه الكلمة أو التهليل، وفي رواية: «كَانَ» بالتذكير، أي: القول المذكور. (لَهُ)، أي: للقائل بها. (عِدْلُ) بفتح العين بمعنى: المثل والنظير. قال ابن التين: قرأناه بفتح العين. قال الفراء: العدل بالفتح: ما عدل الشيء من غير جنسه، وبالكسر: المثل؛ كذا في «الفتح».

وقال في «المجمع»: عدل ذلك مثله، فإذا كسر العين فهو زِنْتُهُ، أي: هو بفتح عين بمعنى مثله بكسر الميم، وبكسر عين بمعنى زنة ذلك، أي: موازنة قدرًا، أو حديث: (عِدْلُ عَشْرِ رِقَابٍ) بالفتح، أي: مثلها. وفي «النهاية»: العدل بالكسر والفتح بمعنى المثل، وقيل: بالفتح: ما عادله من جنسه، وبالكسر ما ليس من جنسه، وقيل: بالعكس. (عَشْرٍ) بسكون الشين. (رِقَابٍ)، أي: مثل ثواب إعتاق عشر، رقاب جمع رقبة بمعنى العنق في الأصل، فجعلت كناية عن جميع ذات الإنسان تسمية للشيء ببعضه، أي: يضاعف ثوابها حتى يصير مثل أصل ثواب الإعتاق المذكور.

(وَكُتِبَتْ)، أي: ثبتت. (مِائَةُ حَسَنَةٍ) بالرفع. (وَمُحِيتُ)، أي: أزيلت. (عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ)، قال الطيبي: جعل في هذا الحديث التهليل ماحياً من السيئات مقداراً معلوماً، وفي حديث التسبيح ماحياً لها مقدار زبد البحر، فيلزم أن يكون التسبيح أفضل. وقد قال في حديث التهليل: «لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلٍ مِّمَّا جَاءَ بِهِ»، أجاب القاضي عياض أن التهليل المذكور في هذا الحديث أفضل؛ لأن جزاءه مشتمل على محو السيئات وعلى عتق عشر رقاب وعلى إثبات مائة حسنة والحرز من الشيطان، (حِرْزًا) بكسر الحاء المهملة وسكون الراء وبالزاي، أي: حصناً.

وقال المظهر: أي: حفظاً ومنعاً. (يَوْمُهُ) بالنصب على الظرفية. (ذَلِكَ)، أي: في ذلك اليوم الذي قالها فيه. (حَتَّى يُمْسِيَ) وفي رواية ابن ماجه: «سَائِرَ يَوْمِهِ إِلَى اللَّيْلِ»، أي: بقية يومه أو كله. قال القاري: ظاهر التقابل: إنه إذا قال: في الليل كانت له حرزاً منه ليلة ذلك حتى يصبح، فيحتمل أن يكون اختصاراً من الراوي، أو ترك لوضوح المقابلة وتخصيص النهار؛ لأنه أحوج فيه إلى الحفظ. انتهى.

قلت: قال الحافظ في «الفتح»: قوله: «وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ» في رواية عبد الله سعيد عند ابن السني (ص ٢٦): «وَحُفِظَ يَوْمُهُ حَتَّى يُمْسِيَ» وَزَادَ: «مَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمْسِي، كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ»، و«مِثْلُ ذَلِكَ» في طرق أخرى يأتي التنبيه عليها بعد. انتهى. قال النووي: ظاهر إطلاق الحديث: أنه يحصل هذا الأجر المذكور في الحديث لمن قال هذا التهليل مائة مرة في يومه، سواء قاله متوالية أو متفرقة في مجالس أو بعضها أول النهار وبعضها آخره؛ لكن الأفضل أن يأتي بها متوالية في أول النهار؛ ليكون حرزاً له في جميع نهاره، وكذا في أول الليل؛ ليكون حرزاً له في جميع ليلة.

(وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ)، أي: يوم القيامة. (بِأَفْضَلٍ مِّمَّا جَاءَ بِهِ)، أي: بأي عمل كان من الحسنات. (إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ) استثناء منقطع، أي: لكن أحد عمل أكثر مما عمل، فإنه يزيد عليه أو متصل بتأويل. قال ابن عبد البر: فيه: تنبيه على أن المائة غاية في الذكر وأنه قل من يزيد عليه. وقال: «إِلَّا أَحَدٌ»؛ لئلا يظن أن الزيادة على ذلك ممنوعة، كتكرار العمل في الوضوء، ويحتمل أن يريد أنه لا يأتي أحد من سائر أبواب البر بأفضل مما جاء به إلا رجل عمل من هذا الباب أكثر مما عمله،

ونحوه قول القاضي عياض: ذكر المائة دليل على أنها غاية للثواب المذكور، وقوله: «إِلَّا أَحَدٌ» يحتمل أن يريد الزيادة على هذا العدد، فيكون لقائله من الفضل بحسابه؛ لئلا يظن أنه من الحدود التي نهى عن اعتدائها، وأنه لا فضل في الزيادة عليها، كما في ركعات السنن المحدودة وأعداد الطهارة، ويحتمل أن تراد الزيادة من غير هذا الجنس من الذكر وغيره، أي: إلا أن يزيد أحد عملاً آخر من الأعمال الصالحة. انتهى.

وقال النووي: فيه: دليل أنه لو قال هذا التهليل أكثر من مائة مرة في اليوم؛ كان له هذا الأجر المذكور في الحديث على المائة، ويكون له ثواب آخر على الزيادة، وليس هذا من الحدود التي نهى عن اعتدائها ومجاوزة أعدادها، وإن زيادتها لا فضل فيها أو تبطلها كالزيادة في عدد الطهارة وعدد ركعات الصلاة، ويحتمل أن يكون المراد: الزيادة من أعمال الخير لا من نفس التهليل، ويحتمل أن يكون المراد: مطلق الزيادة، سواء كانت من التهليل أو من غيره، أو منه ومن غيره وهذا الاحتمال أظهر والله أعلم. انتهى. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في صفة إبليس من «بدء الخلق» وفي «الدعوات»، ومسلم فيه وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٢٠٢) ومالك في أواخر الصلاة والترمذي والنسائي وابن ماجه في الدعوات وأبو عوانة وابن أبي شيبة.



٢٣٢٥ - [١٠] وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ، وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَهُوَ مَعَكُمْ، وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنِّي رَاحِلَتِهِ» قَالَ أَبُو مُوسَى: وَأَنَا خَلْفُهُ أَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٢٥ - قوله: (كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ)، وفي رواية: في غزاة، وهذه الغزوة غزوة خيبر، كما وقع التصريح بذلك في رواية البخاري في باب غزوة خيبر من كتاب المغازي. (فَجَعَلَ النَّاسُ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ)، أي: يبالغون في الجهر ورفع الصوت بالتكبير، كلما صعدوا ثنية وعلوا شرفاً، والمراد بالتكبير: قول: لا إله إلا الله والله أكبر، ففي رواية البخاري التي أشرنا إليها: لَمَّا غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ أَشْرَفَ النَّاسَ عَلَى وَادٍ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. (ارْبِعُوا) بهمزة وصل مكسورة ثم موحدة مفتوحة، (عَلَى أَنْفُسِكُمْ)، أي: ارفقوا بها بخفض أصواتكم، ولا تجهدوا على أنفسكم، يعني: لا تبالغوا في الجهر أو اعطفوا على أنفسكم بالرفق بها والكف من الشدة عليها. قال ابن السكيت: ربع الرجل يربع، إذا رفق وكف. وقال القاري: أي: ارفقوا بها وأمسكوا عن الجهر الذي يضركم، وفيه: إشارة إلى أنهم بالغوا في الجهر ورفع الصوت، فلا يلزم منه المنع من الجهر مطلقاً؛ لأن النهي للتيسير والإرفاق، لا لكون الجهر غير مشروع. (إِنَّكُمْ) استئناف فيه معنى التعليل. (لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا)، قال الكرمانى: فإن قلت: المناسب: «ولا أعمى»، قلت: الأعمى غائب

(٢٣٢٥) عَنْ أَبِي مُوسَى الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٢٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣٧٤) فِي الدَّعَوَاتِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرَى (٧٦٧٩) فِي النُّعُوتِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٢٤) فِي ثَوَابِ التَّسْبِيحِ.

عن الإحساس بالمبصر، والغائب كالأعمى في عدم رؤيته ذلك المبصر، ففني لازمه؛ ليكون أبلغ وأعم. وزاد قريباً - أي: في رواية أخرى - إذرب سامع وباصر لا يسمع ولا يبصر؛ لبعده عن المحسوس، فأثبت القرب؛ ليتبين المقتضى وعدم المانع ولم يرد بالقرب قرب المسافة، بل القرب بالعلم.

وقال الحافظ: ومناسبة الغائب ظاهرة من أجل النهي عن رفع الصوت. (إِنَّكُمْ) تأكيد، وقيل: هو كالتعليل؛ لقوله: «لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ»، «سَمِيعًا بَصِيرًا»، كذا وقع في رواية البخاري في باب: الدعاء إذا علا عقبة من كتاب الدعوات وفي كتاب القدر، ووقع عنده في المغازي «سَمِيعًا قَرِيبًا»، وهكذا عند مسلم، ووقع في التوحيد عند البخاري «سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا»، قال في «اللمعات»: وجه زيادة قوله: «بَصِيرًا» مع أنه لا حاجة إليه لمناسبة قوله: «سَمِيعًا»، فإنهما مذكوران معاً في أكثر المواضع، أو لإرادة أنه لا حاجة لكم إلى الجهر ورفع الصوت، فإنه يسمع من غير جهر ورفع صوت، ومع ذلك يبصركم ويعلم حالكم من صوركم وهيئاتكم فافهم.

وقال الطيبي: فائدة زيادة قوله: «بَصِيرًا» أَنَّ السميع البصير أشد إدراكاً، وأكمل إحساساً من السميع الأعمى. وقال ابن حجر: «سَمِيعًا» مقابل لقوله: «أَصَمَّ» و«بَصِيرًا» أتى به؛ لأنه ملازم للسميع في الذكر؛ لما بينهما من التناسب في الإدراك. (وَهُوَ مَعَكُمْ)، أي: بالعلم والقدرة والإحاطة عموماً والفضل والرحمة خصوصاً. قال القاري: أي: حاضر بالعلم والإطلاع على حالكم أين ما كنتم، سواء أعلنتم أو أخفيتم وهو بظاهره مقابل لقوله: (وَلَا غَائِبًا)، ثم زاد في تحقيق هذه المعية المعنوية الدالة على غاية الشرف والعظمة بقوله: (وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَيَّ أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِي رَاحِلَتِهِ)، هذه الجملة انفرد بها مسلم لم يذكرها البخاري، وهذا تمثيل وتقريب إلى الفهم وإلا فهو أقرب من حبل الوريد.

قال النووي: قوله: (هُوَ مَعَكُمْ)، أي: بالعلم والإحاطة وقوله: (وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ)، إلخ هو بمعنى ما سبق، وحاصله: إنه مجاز كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [١٦: ٥]، أي: نحن أقرب إليه بالعلم من حبل وريده، لا يخفى علينا شيء من خفياته فكأن ذاته قريبة منه، وحاصله: إنه تجوز بقرب الذات عن قرب العلم. ونقل الذهبي في كتاب العلو عن الإمام أبي الحسن الأشعري أنه قال: إن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾.

(فِي نَفْسِي) متعلق بـ «أَقُولُ»، أي: بلساني سرًّا من غير ارتفاع صوتي، وقوله: «فِي نَفْسِي» تفرد به البخاري وهو عنده في الدعوات وفي التوحيد، ووقع عنده في المغازي: «وأنا خلف دابة رسول الله ﷺ فسمعني وأنا أقول: لا حول». إلخ.

(يَا عَبْدَ اللَّهِ) هو اسم أبي موسى. (أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ)، معنى كونه: «كَنْزًا» أنه يُعَدُّ لقائه ويدخر له من الثواب ما يقع له في الجنة موقع الكنز في الدنيا، وحاصله: أنه من ذخائر الجنة أو من محصلات نفائس الجنة.

(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) خبر مبتدأ محذوف أي هو، أو كنز الجنة لا حول ولا قوة إلا بالله.

قال النووي: قال العلماء: سبب ذلك إنها كلمة استسلام وتفويض إلى الله تعالى واعتراف بالإذعان له، وإنه لا صانع غيره ولا رادٍّ لأمره، وإن العبد لا يملك شيئاً من الأمر، ومعنى الكنز هنا: إنه ثواب مدخر في الجنة وهو ثواب نفيس، كما أن الكنز أنفس أموالكم. قال أهل اللغة: الحول الحركة والحيلة، أي: لا حركة ولا استطاعة ولا حيلة إلا بمشيئة الله تعالى. وقيل: معناه: لا حول ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله، وقيل: لا حول عن معصية الله إلا بعصمته ولا قوة على طاعته إلا بمعونته، وحكي هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه. عند البزار مرفوعاً، وكله مقارب. انتهى.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، أخرجه البخاري في الجهاد والمغازي والدعوات والقدر والتوحيد، ومسلم في الدعوات بألفاظ متقاربة، وليس السياق المذكور لواحد منهما، بل هو مأخوذ مجموع من مجموع ما فيهما، والحديث أخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ٣٩٤، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤١٧، ٤١٨ - ٤١٩) والترمذي في «الدعوات» وأبو داود في أواخر الصلاة والنسائي في «الكبرى»، وابن ماجه في «الدعوات» مختصراً وابن السني (ص ١٦٥).



الفصل الثاني

٢٣٢٦ - [١١] عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ؛ غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٣٢٦ - قوله: (غُرِسَتْ لَهُ) بصيغة المجهول من باب ضرب، يقال: غرست الشجرة غرساً وغراساً؛ إذا نصبتها وأثبتها في الأرض. (نَخْلَةٌ)، أي: غرس له بكل مرة نخلة، ووقع في رواية النسائي: «شَجَرَةٌ» بدل «نَخْلَةٌ»، لكن تحمل هذه الرواية المطلقة على المقيدة بالنخلة، فيكون المغروس هنا في الجنة هو النخلة. (فِي الْجَنَّةِ)، أي: المعدة لقائلها. فيه: أن التمرة من ثمار الجنة، كما قال تعالى: ﴿فِيهَا فَكَّهَةٌ وَمَخْلٌ وَرَمَانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨] وخصت النخلة هنا؛ لكثرة نفعها وطيب طعمها وكثرة ميل العرب إليها. وقد قال العلماء أيضاً: إنما خص النخلة؛ لأنها أنفع الأشجار وأطيبها؛ ولذلك ضرب الله تعالى مثل المؤمن وإيمانه بها وثمرتها في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ [إبراهيم: ٢٤] وهي كلمة التوحيد ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤] وهي النخلة.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)، وحسنه وأخرجه أيضاً النسائي، إلا أنه قال: «غُرِسَتْ لَهُ شَجَرَةٌ»، وابن حبان في «صحيحه» والحاكم في موضعين بإسنادين؛ قال في أحدهما: على شرط مسلم. وقال في الآخر: على شرط البخاري، كذا في «الترغيب» للمنزري. قلت في النسخة المطبوعة للمستدرك في الموضع الأول (ج ١ ص ٥٠٢): هذا حديث صحيح على شرط مسلم ورمز الذهبي في تلخيصه في آخر الحديث (خ) وفي الموضع الثاني (ج ١ ص ٥١٢) ذكره الحاكم شاهد الحديث رواه هو وابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ؛ يُغْرَسُ لَكَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ شَجَرَةٌ»، قال الحاكم: هذا حديث صحيح

الإسناد ولم يخرجاه، وله شاهد عن جابر. ثم ذكره وسكت عنه، أعني: لم يحكم عليه بشي، ولم يذكره الذهبي في «تلخيصه»، والحديث نسبه الجزري في «الحصن» لابن أبي شيبة أيضاً، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو أخرجه البزار. قال الهيثمي (ج ١٠ ص ٩٤): وإسناده جيد.

٢٣٢٧ - [١٢] وَعَنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَبَاحٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مُنَادٍ يُنَادِي: سَبِّحُوا الْمَلِكَ الْقُدُّوسَ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٣٢٧ - قوله: (وَعَنِ الزُّبَيْرِ)، أي: ابن العوام. (مَا مِنْ صَبَاحٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ)، قال الطيبي: «صَبَاحٌ» نكرة وقعت في سياق النفي، وضمت إليها «مِنْ» الاستغراقية؛ لإفادة الشمول ثم جيء بقوله: (يُصْبِحُ) صفة مؤكدة لمزيد الإحاطة بكفوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] ﴿وَلَا ظَلِيلٌ يُطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨].

(إِلَّا مُنَادٍ) من الملائكة وهو مبتدأ، والواو مقدرة. (سَبِّحُوا) بصيغة الأمر من التسبيح، أي: نزهوا. (الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ)، أي: عما هو منزّه عنه، والمعنى: اعتقدوا أنه منزّه عنه، وليس المراد إن شاء تنزيه؛ لأنه منزّه أزلًا وأبدًا، أو اذكروه بالتسبيح؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، ولذا قال الطيبي: أي: قولوا: سبحان الملك القدوس، أو قولوا: سبحو قدوس رب الملائكة والروح، أي: نحوهما من قول: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم، وقوله: (سَبِّحُوا الْمَلِكَ الْقُدُّوسَ)، كذا وقع في أكثر نسخ الترمذي، ووقع في بعضها: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ»، وهكذا نقله النووي في «الأذكار» والجزري في «جامع الأصول» والسيوطي في «الجامع الصغير»، ونقله عليّ المتقي في «الكنز» على النحوين بأن جعلهما روايتين للترمذي، والقصد من مناداة الملك بـ «سبحان

الملك القدوس» على ما وقع في بعض نسخ الترمذي: حث الناس على قول ذلك، كما صرح بذلك في رواية أبي يعلى وابن السني، وهي تؤيد ما في أكثر نسخ الترمذي من قوله: «سَبِّحُوا الْمَلِكَ الْقُدُّوسَ».

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) من طريق موسى بن عبيدة الربذي، عن محمد بن ثابت، عن أبي حكيم مولى الزبير، عن الزبير. قال الترمذي: هذا حديث غريب. انتهى. قلت: وإسناده ضعيف، لضعف موسى بن عبيدة ولجهالة محمد بن ثابت وأبي حكيم، وأخرجه أبو يعلى وابن السني (ص ٢٢) بلفظ: «مَا مِنْ صَبَاحٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ إِلَّا وَصَارُخٌ يَصْرُخُ: أَيُّهَا الْخَلَائِقُ سَبِّحُوا الْمَلِكَ الْقُدُّوسَ»، قال الهيثمي (ج ١ ص ٩٤): وفيه: موسى بن عبيدة وهو ضعيف جداً. قلت: وفيه أيضاً محمد بن ثابت وأبو حكيم المذكوران في سند الترمذي، وقد تقدم أنهما مجهولان.

٢٣٢٨ - [١٣] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ]

الشرح

٢٣٢٨ - قوله: (أَفْضَلُ الذِّكْرِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ لأنها كلمة التوحيد والتوحيد لا يماثله شيء، وهي الفارقة بين الكفر والإيمان، وباب الإسلام الذي لا يدخل إليه إلا منه؛ ولأنها أجمع للقلب مع الله وأنفى للغير، وأشد تزكية للنفس، وتصفية للباطن، وتنقية للخاطر من خبث النفس وأطرد للشيطان.

قال الطيبي: قال بعض المحققين: إنما جعل التهليل أفضل الذكر، لأن له تأثيراً في الباطن عن الأوصاف الذميمة التي هي معبودات في باطن الذاكر. قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] فيفيد نفي عموم الآلهة بقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(٢٣٢٨) التِّرْمِذِيُّ (٣٣٨٣) فِي الدُّعَاءِ، وَالتَّسْبِيحِ فِي الْكُبْرَى (١٠٦٦٧) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٠٠) فِي ثَوَابِ التَّسْبِيحِ، كُلُّهُمَّ عَنْ جَابِرٍ.

ويثبت الواحد بقوله: «إِلَّا اللَّهُ»، ويعود الذكر من ظاهر لسانه إلى باطن قلبه فيتمكن فيه، ويستولى على جوارحه؛ وجد حلاوة هذا من ذاق. وقيل: لأنه لا يصح الإيمان إلا به وليس هذا فيما سواه من الأذكار، والحديث يعارضه في الظاهر حديث أبي ذر المتقدم، قال: سئل رسول الله ﷺ أيُّ الكلام أفضل؟ قال: «مَا اصْطَفَى اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ»، وحديث سمرة بن جندب: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، وسبق وجه الجمع بينهما في شرح هذين الحديثين.

(وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ)، يحتمل أن المراد به: سورة الفاتحة بتمامها، كأن هذا اللفظ بمنزلة القلب لها. قال الطيبي: يمكن أن يكون قوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، من باب التلميح، والإشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ② [الفاتحة: ٥، ٦]، وأيُّ دعاء أفضل وأكمل وأجمع من ذلك، ويحتمل أن المراد هذه اللفظة، وعلى هذا فقل: إطلاق الدعاء على الحمد من باب المجاز، ولعلّه جعل أفضل الدعاء من حيث إنه سؤال لطيف يدق مسلكه. ومن ذلك قول أمية بن أبي الصلت حين خرج إلى بعض الملوك يطلب نائلته:

إِذَا أَتَيْتُكَ الْمَرْءُ يَوْمًا كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الثَّنَاءِ

وقيل: جعل الحمد من أنواع الدعاء باعتبار ما يلزمه، فإنه إذا وقع في مقابلة نعمة؛ كان شكرًا، وقد قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ ③ [إبراهيم: ٧] فهو يتضمن الطلب. قال المظهر: إنما جعل الحمد دعاء؛ لأن الدعاء عبارة عن ذكر الله، وأن تطلب منه حاجة، والحمد يشملهما، فإن من حمد الله إنما يحمده على نعمته، والحمد على النعمة طلب مزيد، قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ ④ [إبراهيم: ٧]، انتهى. قلت: في قوله: إنما يحمده على نعمته نظر ظاهر لمن ينظر فيما ذكروا في تحقيق معنى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ».

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وحسنه. (وَابْنُ مَاجَهَ)، وأخرجه أيضًا النسائي وابن حبان وصححه والحاكم (ج ١ ص ٣٩٨ - ٥٠٣)، وقال: حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، ورواه أحمد بلفظ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَفْضَلُ الذِّكْرِ وَهِيَ أَفْضَلُ الْحَسَنَاتِ»، قال الشوكاني: وهكذا في «مسند البزار».

٢٣٢٩ - [١٤] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ».

الشرح

٢٣٢٩ - قوله: (الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ) ؛ لأن الشكر تعظيم المنعم وفعل اللسان أظهر وأدل على ذلك، أمّا فعل القلب فخفي، وفي دلالة أفعال الجوارح قصور كذا في «اللمعات». وقال بعض الشراح: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ»، أي: بعض خصاله وأعلاها؛ لأن الحمد باللسان وحده والشكر به وبالقلب والجوارح، إذ الشكر: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله، فالحمد إحدى شعب الشكر ورأس الشيء بعضه، فهو من هذه الجهة بعض الشكر. وجعل رأسه؛ لأن الرأس أعظم أجزاء البدن والثناء باللسان أعظم أجزاء الشكر، فإن ذكر النعمة باللسان والثناء على موليا أشيع لها، وأدل على مكانها؛ لخفاء الاعتقاد، ولما في أعمال الجوارح من الاحتمال بخلاف عمل اللسان.

(مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ)، قال القاضي: لما جعل الحمد رأس الشكر، وأصله والعمدة فيه حتى انعكس عليه لم يعتمد فيه لغيره من الشعب عند فقده، وكان التارك له كالعرض عن الشكر رأسًا.



٢٣٣٠ - [١٥] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الَّذِينَ يَحْمَدُونَ اللَّهَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ».

[ضعيف، رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ]

الشرح

٢٣٣٠ - قوله: (أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ)، أي: بالدخول. (الَّذِينَ يَحْمَدُونَ اللَّهَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ)، أي: في حالة الرخاء والشدة والأحوال كلها، إذ الإنسان لا يخلو عن مسرة أو مضرة، والمقابل للسراء الحزن وللضراء النفع، وفي إيقاع التقابل بين السراء والضراء مزيد التعميم والإحاطة؛ لشمول نقيضهما كأنه قال: في السرور والحزن والنفع والضر؛ لأن ذكر كل يقتضي ذكره مقابله، فيتضمن ذكر الكل مع اختصار، وهذا طريق في البيان يسلكه الفصحاء وله نظائر. وقيل: المعنى: أي: الذين يرضون عن مولاهم بما أجرى عليهم من الحكم، غنى كان أو فقراً، شدة كان أو رخاء، فالمراد: الدوام. وقيل: الحمد في السراء ظاهر، وأمّا في الضراء، فالحمد لأجل أنه تعالى لطف به ولم ينزل به أكبر من ذلك، أو لأجل ما يشاهد في طي الضراء من الثواب وتكفير الذنوب.

(رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ») حديث عبد الله بن عمرو، ذكره السيوطي في «الجامع الصغير»، ونسبه لعبد الرزاق في «جامعه» والبيهقي في «شعبه». قال العريزي: رجاله ثقات لكنه منقطع. وقال الحافظ في «الفتح»: أخرج الطبري من رواية عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: إن الرجل إذا قال: لا إله إلا الله، فهي كلمة الإخلاص التي لا يقبل الله عملاً حتى يقولها، وإذا قال: الحمد لله، فهي كلمة الشكر التي لم يشكر الله عبد حتى يقولها. وحديث ابن عباس ذكره المنذري في «الترغيب».

وقال: رواه ابن أبي الدنيا والبزار والطبراني في الثلاثة بأسانيد؛ أحدها: حسن والحاكم (ج ١ ص ٥٠٢)، وقال: صحيح على شرط مسلم. انتهى. قلت: ووافقه

الذهبي وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠ ص ٩٥)، وقال: رواه الطبراني في الثلاثة بأسانيد، وفي أحدها قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري وغيرهما وضعفه يحيى القطان وغيره وبقيته رجاله رجال الصحيح، ورواه البزار بنحوه إسناده حسن، انتهى.

٢٣٣١ - [١٦] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«قَالَ مُوسَى ﷺ: يَا رَبِّ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ بِهِ، أَوْ أَدْعُوكَ بِهِ، فَقَالَ: يَا مُوسَى، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: رَبِّ، كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخْصُنِي بِهِ، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرُهُنَّ غَيْرِي، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ وَضَعْنِي فِي كِفَّةٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ لَمَأَلَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

[رَوَاهُ فِي «شَرْحِ الشُّنَّةِ»]

الشرح

٢٣٣١ - قوله: (عَلَّمَنِي شَيْئًا)، أي: من الأذكار. (أَذْكُرُكَ بِهِ) بالرفع على أنه صفة لـ (شَيْئًا) وليس جوابًا للأمر بدليل قوله: (أَوْ أَدْعُوكَ بِهِ)، وهو مرفوع بإثبات الواو. وقيل: خبر مبتدأ محذوف استئنافاً، أي: أنا أذكرك به. قيل: ويجوز الجزم وعطف (أَدْعُوكَ) على منوال، قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] على قراءة إثبات الياء مع جزم «يصبر» اتقافاً. (أَوْ أَدْعُوكَ بِهِ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة عندنا من «المشكاة»، ويظهر من كلام القاري والشيخ الدهلوي إنه وقع في أكثر نسخها الموجودة عندهما أو بالألف، وفي بعضها بالواو بدل «أو»، وهكذا بالواو وقع في «مجمع الزوائد» (ج ١٠ ص ٨٢) و«الكنز» و«الترغيب» و«المستدرک» (ج ١ ص ٥٢٨) فـ «أو» على ما في أكثر النسخ بمعنى الواو. وقيل: للتنويع.

(قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فإنه متضمن لكل ذكر ودعاء سواه مع زيادة دلالة على توحيد ذاته وتفريد صفاته. (كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ) أفرد رعاية للفظ (كُلُّ) دون معناه.

(هَذَا)، أي: هذا الكلام أو هذا الذكر. (إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخْصُنِي)، أي: أنت. (بِهِ)، أي: بذلك الشيء من بين عموم عبادك. (قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ)، إلخ.

قال الطيبي: فإن قلت: طلب موسى عليه الصلاة والسلام ما به يفوق على غيره من الذكر أو الدعاء، فما مطابقة الجواب للسؤال؟ قلت: كأنه قال: طلبت شيئاً محالاً؛ إذ لا ذكر ولا دعاء أفضل من هذا قال: وحاصل الجواب: إن ما طلبت من أمر مختص بك، فائق على الأذكار كلها محال؛ لأن هذه الكلمة ترجع على الكائنات كلها من السماوات وسكانها، والأرضين وقطانها. (وَعَامِرُهُنَّ) بالنصب عطف على (السَّمَوَاتِ)، قيل: عامر الشيء: حافظه ومصلحه ومدبره الذي يمسكه من الخلل؛ ولذا سمي ساكن البلد والمقيم به عامره، من عمرت المكان، إذا أقمت فيه، والمراد: المعنى الأعم الذي هو الأصل ليصح استثنائه تعالى منه بقول: «غَيْرِي» قاله الطيبي. وقال غيره: أي: ساكنهن والاستثناء منقطع. وقيل: المراد هنا: جنس من يعمرها من الملك وغيره، والله تعالى عامرها خلقاً وحفظاً، وقد دخل فيه من حيث يتوقف عليه صلاحها توقفهن على الساكن؛ ولذا استثنى وقال: «غَيْرِي».

(وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ)، أي: الطباق ولم يذكر عامر الأرضين لقلته، أو اكتفى بذكر عامر السماوات. (وُضِعْنَ) بصيغة المجهول. (فِي كِفَّةٍ) بكسر الكاف وتشديد الفاء، يعني: كفة الميزان لاستدارتها، وكل مستدير كفة بالكسر، وكفة الميزان ما يجعل عليه الموزون، ويقال لها بالفارسية: بلة ترازو. (وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، أي: ثوابها أو بطاقتها وهي ورقة كتابتها، ويؤيده حديث البطاقة. (فِي كِفَّةٍ)، أي: أخرى. (لَمَالَتْ بِهِنَّ)، أي: لرجحت عليهن وغلبتهن، وزادت عليهن، يقال: مال بفلان، أي: غلبه. (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هو من باب وضع الظاهر موضع الضمير.

قال الحافظ في «الفتح» بعد ذكر هذا الحديث: يؤخذ منه أن الذكر بـ«لا إله إلا الله» أرجح من الذكر بـ«الحمد لله»، ولا يعارضه حديث أبي مالك الأشعري رفعه: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ»، فإن الملاء يدل على المساواة والرجحان صريح في الزيادة فيكون أولى، ومعنى ملء الميزان إن ذاكرها يمتلئ ميزانه ثواباً. انتهى.

(رَوَاهُ)، أي: البغوي. (في «شرح السنة»)، أي: بإسناده والحديث ذكره المنذري في الترغيب. وقال: رواه النسائي وابن حبان في «صحيحه» والحاكم (ج ١ ص ٥٢٨) كلهم من طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، انتهى. قلت: ووافقه الذهبي وذكره الحافظ في «الفتح»، وقال: أخرجه النسائي بسند صحيح ونسبه الهيثمي (ج ١ ص ٨٢) لأبي يعلى، وقال: ورجاله وثقوا وفيهم ضعف، وذكره عليّ المتقي في «الكنز» (ج ١ ص ٣٩٦) ونسبه لأبي يعلى والحكيم الترمذي وابن حبان والحاكم وأبي نعيم في «الحلية» والبيهقي في «الأسماء».

٢٣٣٢، ٢٣٣٣ - [١٧-١٨] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، صَدَقَهُ رَبُّهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، وَأَنَا أَكْبَرُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ يَقُولُ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي لَا شَرِيكَ لِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ؛ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، لِي الْمُلْكُ، وَلِي الْحَمْدُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِي» وَكَانَ يَقُولُ: «مَنْ قَالَهَا فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ؛ لَمْ تَطْعَمُهُ النَّارُ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ]

الشرح

٢٣٣٢، ٢٣٣٣ - قوله: (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، في الترمذي وابن ماجه والحاكم: أنهما شهدا على رسول الله ﷺ قال: إلخ. قال ابن التين: أراد بهذا اللفظ التأكيد للرواية. قلت: هو من صنيع أداء الحديث. قال السيوطي في «تدريب الراوي» (ص ١٣٥): عقد الرامهرمزي أبواباً في تنويع ألفاظ التحمل والأداء؛ منها: الإتيان بلفظ الشهادة، كقول أبي سعيد:

(٢٣٣٢)، (٢٣٣٣) التِّرْمِذِيُّ (٣٤٣٠) فِي الدَّعَاءِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٧٩٤) فِي ثَوَابِ التَّسْبِيحِ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ مَعًا.

أشهد على رسول الله أنه نهى عن الجر أن ينتبذ فيه، وقول عبدالله بن طاوس: أشهد على والدي أنه قال: أشهد على جابر بن عبدالله أنه قال: أشهد على رسول الله ﷺ أنه قال: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ»، الحديث. وقول ابن عباس: شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر، الحديث. في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح.

(صَدَّقَهُ) بتشديد الدال. (رَبُّهُ، قَالَ)، أي: قال ربه بياناً لتصديقه، أي: قرره بأن قال: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَأَنَا أَكْبَرُ)، وهذا أبلغ من أن يقول: صدقت، قاله القاري، قلت: قوله: (صَدَّقَهُ رَبُّهُ)، قال هكذا في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة»، ووقع في الترمذي: «صَدَّقَهُ رَبُّهُ»، وقال: أي: بزيادة الواو قبل قال، وهكذا نقله الجزري في «جامع الأصول» (ج ٥ ص ١٣٨) وفي «الترغيب»: «صَدَّقَهُ رَبُّهُ»، فقال: أي: بالفاء بدل الواو، وفي ابن ماجه: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ ﷻ صَدَقَ عَبْدِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَأَنَا أَكْبَرُ».

(وَإِذَا قَالَ)، أي: العبد. (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، يَقُولُ اللَّهُ)، أي: تصديقاً لعبده، وفي الترمذي ها هنا: «قَالَ اللَّهُ»، (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي لَا شَرِيكَ لِي)، كذا في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة»، ووقع في الترمذي قبل ذلك: «وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، قَالَ: - أي: النبي ﷺ - يَقُولُ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَأَنَا وَحْدِي»، وكذا وقع عند ابن ماجه، وهكذا نقله في «الترغيب» و«جامع الأصول»، والظاهر: إن ما في المشكاة اختصار من المصنف. قال القاري: وحذف «صدقه ربه» هنا؛ للعلم به مما قبله، وعبر هنا بـ «يقول وثمة» وفيما يأتي بقال: تفنناً. قلت: وقع عند ابن ماجه، والحاكم كلمة: «قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي»، ها هنا وفيما يأتي بعد، والظاهر: أنه وقع الاختصار من أحد الرواة في رواية الترمذي. والله أعلم.

(قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا لَا حَوْلَ)، قال القاري: وفي نسخة: يعني: من «المشكاة» و«لا حول» مطابقاً لما قبله. قلت: في نسخ الترمذي الموجودة عندنا: «وَلَا حَوْلَ» بالواو في الموضعين، وكذا وقع عند ابن ماجه، وهكذا في «الترغيب» و«الجامع». (وَكَانَ يَقُولُ)، أي: النبي ﷺ. (مَنْ قَالَهَا)، أي: هذه الكلمات من دون الجوابات. (ثُمَّ مَاتَ)، أي: من ذلك المرض. (لَمْ تَطْعَمُهُ النَّارُ)، أي: لم

تمسه أو لم تحرقه، يعني لم تأكله، استعار الطعم للإحراق، مبالغة، كأن الإنسان طعامها تتقوى وتتغذى به، وفي ابن ماجه: «مَنْ رُزِقَهُنَّ عِنْدَ مَوْتِهِ؛ لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ». قال السندي: «مَنْ رُزِقَهُنَّ» على بناء المفعول ورجع نائب الفاعل إلى (مَنْ)، أي: من أعطاه الله تعالى هذه الكلمات عند موته ووقفه لها. «لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ»، بل يدخل الجنة ابتداء مع الأبرار، انتهى. وفي الحديث: دليل على أن هذه الكلمات المذكورة في الحديث، إذا قالها العبد في مرضه ومات في ذلك المرض على تلك الكلمات، أي: كانت خاتمة كلامه الذي يتكلم به عاقلاً مختاراً لم تمسه النار ولم يضره ما تقدم من المعاصي، وأنها تكفر جميع الذنوب وارجع إلى «تحفة الذاكرين» (ص ٢٣١، ٢٣٥ - ٢٣٦).

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)، وقال: حديث حسن.

(وَابْنُ مَاجَهَ)، وأخرجه أيضاً النسائي وابن حبان في «صحيحه» والحاكم (ج ١ ص ٥)، وقال: هذا حديث صحيح، رواه كلهم من طريق أبي إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي سعيد وأبي هريرة. قال الترمذي: وقد رواه شعبة عن أبي إسحاق عن الأغر عنهما نحوه بمعناه، ولم يرفعه شعبة، وكذا قال الذهبي في «تلخيص المستدرک» أوقفه شعبة وغيره. انتهى.

قلت: ولا يضر وقف من وقفه؛ فإن الرفع زيادة والزيادة من الثقة مقبولة، ولو سلم، فهو مرفوع حكماً؛ لأن الحكم المذكور فيه مما لا مسرح للاجتهاد فيه.



٢٣٣٤ - [١٩] وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ، وَبَيَّنَ يَدَيْهَا نَوَى، أَوْ حَصَى تُسَبِّحُ بِهِ، فَقَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا هُوَ أَيْسَرُ عَلَيْكَ مِنْ هَذَا، أَوْ أَفْضَلُ؟ سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٣٣٤ - قوله: (عَلَى امْرَأَةٍ)، أي: محرم له، أو كان ذلك قبل نزول الحجاب على أنه لا يلزم من الدخول الرؤية. (وَبَيَّنَ يَدَيْهَا) الواو للحال. (نَوَى) اسم جمع لنواة وهي عظم التمر. (أَوْ حَصَى) اسم جمع لحصاة وهي الأحجار الصغيرة و«أَوْ» للشك من الراوي. (تُسَبِّحُ)، أي: المرأة. (بِهِ)، أي: بما ذكر من النوى أو الحصى، وهذا لفظ أبي داود، وللترمذي: و«بين يديها نواة»، أو قال: «حصاة تسبح بها». وفيه: دليل على جواز عد التسبيح بالنوى والحصى، قيل: وكذا بالسبحة؛ لعدم الفارق بين المنظومة والمنشورة، وهذا لتقريره ﷺ المرأة على ذلك وعدم إنكاره، والإرشاد إلى ما هو أفضل لا ينافي الجواز، كذا قيل، وعندي فيه نظر؛ لأن الحديث ضعيف، وإن حسنه الترمذي وصححه الحاكم والذهبي ولم يثبت عد التسبيح بالحصى أو النوى مرفوعاً من فعله أو قوله أو تقريره ﷺ، والخير إنما هو في اتباع ما ثبت عنه، لا في ابتداع من خلف.

(فَقَالَ)، أي: النبي ﷺ. (أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا هُوَ أَيْسَرُ)، أي: أخف وأسهل. (مِنْ هَذَا)، أي: من هذا الجمع والتعداد. (أَوْ أَفْضَلُ؟)، قيل: «أَوْ» للشك من سعد أو ممن دونه. وقيل: بمعنى الواو. وقيل: بمعنى «بل». قال القاري: وهو الأظهر. قلت: وقع في بعض نسخ الترمذي: «وَأَفْضَلُ»، أي: بالواو، وهذه النسخة تؤيد

أن «أو» الواقعة في أبي داود، وبعض نسخ الترمذي بمعنى الواو.

قال الطيبي: وإنما كان أفضل؛ لأنه اعتراف بالقصور، وإنه لا يُقَدَّرُ أَنْ يُحْصَى ثنؤه، وفي العد بالنوى إقدام على أنه قادر على الإحصاء.

قال القاري: وفيه: أنه لا يلزم من العد هذا الإقدام ثم ذكر وجوهاً أخرى للأفضلية، ولا يخلو واحد منها عن خدشة ولا يخفى ذلك على المتأمل. (سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ)، فيه: تغليب لكثرة غير ذوي العقول الملحوظة في المقام. (عَدَدَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ)، أي: ما بين ما ذكر من السماء والأرض من الهواء والطير والسحاب وغيرها. (عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ)، أي: خالقه، أو خالق له فيما بعد ذلك، واختاره ابن حجر وهو الأظهر، لكن الأدق الأخفى ما قال الطيبي: أي: ما هو خالق له من الأزل إلى الأبد، والمراد: الاستمرار، فهو إجمال بعد التفصيل؛ لأن اسم الفاعل إذا أسند إلى الله تعالى يفيد الاستمرار من بدء الخلق إلى الأبد، كما تقول: الله قادر عالم، فلا تقصد زماناً دون زمان.

(وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلَ ذَلِكَ)، قال الطيبي: منصوب نصب عدد في القرائن السابقة على المصدر. وقال بعض الشراح: بنصب «مِثْلَ»، أي: الله أكبر عدد ما هو خالقه، أي: بعدده فجعل مرجع الإشارة إلى أقرب ما ذكر، والظاهر: أن المشار إليه جميع ما ذكر، فيكون التقدير: الله أكبر عدد ما خلق في السماء، والله أكبر عدد ما خلق في الأرض، والله أكبر عدد ما خلق بين ذلك، والله أكبر عدد ما هو خالق، ذكره القاري، قال: والأظهر: إن هذا من اختصار الراوي، فنقل آخر الحديث بالمعنى؛ خشية الملالة بالإطالة، ويدل على ما قلنا بعض الآثار أيضاً. انتهى.

وقال في «اللمعات»: المثل منصوب، نصب عدد في القرائن السابقة، وهذا ما عبارة عن العبارة السابقة، أي: قال: الله أكبر عدد ما خلق في السماء، إلخ. أو قال: لفظ (مِثْلَ ذَلِكَ) بدل (عَدَدَ مَا خَلَقَ). (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الدعوات. (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة وأخرجه أيضاً النسائي في اليوم واليلة، وابن حبان في «صحيحه» والحاكم (ج ١ ص ٥٤٨) كلهم من طريق عمرو بن الحارث، عن سعيد ابن أبي هلال، عن خزيمة، عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها. وقال الترمذي: حديث حسن، وسكت عنه أبو داود، ونقل المنذري تحسين الترمذي وأقره. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

قلت: في تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم والذهبي نظر، فإن خزيمة هذا مجهول. قال الذهبي نفسه في «الميزان»: خزيمة لا يعرف، تفرد عنه سعيد بن أبي هلال، وكذا قال الحافظ في «التقريب»: إنه لا يعرف وسعيد بن أبي هلال مع ثقته، حكى الباجي عن أحمد أنه اختلط، فأنى للحديث الصحة أو الحسن.

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة». قال القاري: وفي نسخة «حسن غريب»، قلت: وهذه هي الصواب؛ لموافقتها لما وقع في «جامع الترمذي» ولما نقله المنذري في «تلخيص السنن» وفي «الترغيب».

٢٣٣٥ - [٢٠] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ مِائَةً بِالْغَدَاةِ، وَمِائَةً بِالْعَشِيِّ؛ كَانَ كَمَنْ حَجَّ مِائَةَ حَجَّةٍ، وَمَنْ حَمِدَ اللَّهَ مِائَةً بِالْغَدَاةِ، وَمِائَةً بِالْعَشِيِّ؛ كَانَ كَمَنْ حَمَلَ عَلَى مِائَةِ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ هَلَّلَ اللَّهَ مِائَةً بِالْغَدَاةِ، وَمِائَةً بِالْعَشِيِّ؛ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ مِائَةً بِالْغَدَاةِ، وَمِائَةً بِالْعَشِيِّ؛ لَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَحَدٌ بِأَكْثَرَ مِمَّا أَتَى بِهِ، إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ زَادَ عَلَى مَا قَالَ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٣٣٥ - قوله: (مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ مِائَةً)، أي: من قال: سبحان الله مائة مرة. (بِالْغَدَاةِ، وَمِائَةً بِالْعَشِيِّ)، أي: أول النهار، وأول الليل، أو في الملوين. (كَانَ كَمَنْ حَجَّ مِائَةَ حَجَّةٍ)، أي: نافلة دل الحديث على أن الذكر بشرط الحضور مع الله بسهولة أفضل من العبادات الشاقة بغفلة، ويمكن أن يكون الحديث من باب إلحاق الناقص بالكامل، مبالغة في «الترغيب»، ويراد التساوي بين التسبيح المضاعف بالحجج غير المضاعفة. والله أعلم.

(٢٣٣٥) التِّرْمِذِيُّ (٣٤٧١) (٤/١٤١٧) فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَقَالَ: غَرِيبٌ.

(كَانَ كَمَنْ حَمَلَ) بالتخفيف، أي: أركب مائة نفس. (عَلَى مِائَةِ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، أي: في نحو الجهاد، إمّا صدقة، أو عارية، وفي الترمذي بعد هذا: أو قال: «عَزَا مِائَةَ عَزَاةٍ»، وهو شك من الراوي. (وَمَنْ هَلَّلَ اللَّهَ)، أي: قال: لا إله إلا الله. (كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ)، فيه: تسليّة للذاكرين من الفقراء العاجزين عن العبادات المالية المختصة بها الأغنياء. (مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ) بضم الواو وسكون اللام وبفتحهما يقع على الواحد والثنية والجمع، فإن قلت: ما وجه تخصيص كونه من ولد إسماعيل عليه السلام. قلت: لأن من كان من ولده له فضل على عتق غيره، وذلك أن محمد أو إسماعيل وإبراهيم - صلوات الله وسلامه عليهم - بعضهم من بعض، وقال الطيبي: قوله: «مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»، تتميم ومبالغة في معنى العتق؛ لأن فك الرقاب أعظم مطلوب، وكونه عن عنصر إسماعيل الذي هو أشرف الخلق نسباً أعظم وأمثل.

(لَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَحَدٌ)، أي: يوم القيامة. (بِأَكْثَرِ)، أي: بثواب أكثر، أو المراد: بعمل أفضل، وإنما عبر بأكثر؛ لأنه معنى أفضل. (مِمَّا أَتَى بِهِ)، أي: جاء به أو بمثله. قيل: ظاهره: أن هذا أفضل من جميع ما قبله، والذي دلت الأحاديث الصحيحة الكثيرة، إنَّ أفضل هذا: التهليل، فالتحميد، فالتكبير، فالتسبيح، فحينئذ يؤول بأن يقال: لم يأت في ذلك اليوم أحد غير المهلل والحمد المذكورين أكثر مما أتى به.

(إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ أَوْ زَادَ عَلَى مَا قَالَ)، الكلام فيه كما مر في حديث أبي هريرة في الفصل الأول. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) في سنده الضحاك بن حمزة بضم الحاء وسكون الميم وفتح الراء المهملة الأملوكي بضم الهمزة الواسطي، روي عن عمرو بن شعيب وغيره، قال الحافظ في «التقريب»: إنه ضعيف. وقال في «تهذيب التهذيب»: قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي والدولابي: ليس بثقة. وقال البرقاني عن الدارقطني: ليس بالقوي يعتبر به. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن شاهين في «الثقات»: وثقه إسحاق بن راهويه، انتهى مختصراً. وقال الذهبي في «الميزان»: قال النسائي: ليس بثقة. وقال البخاري: منكر الحديث

مجهول. وقال ابن معين: ليس بشيء. ثم ذكر الذهبي هذا الحديث، ثم قال: رواه الترمذي عن محمد بن وزير الواسطي عن أبي سفيان الحميري عن الضحاك بن حمرة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحسنه فلم يصنع شيئاً.

٢٣٣٦ - [٢١] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَأُهُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَيْسَ لَهَا دُونَ اللَّهِ حِجَابٌ، حَتَّى تَخْلُصَ إِلَيْهِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ]

الشرح

٢٣٣٦ - قوله: (التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ)، أي: ثوابه بعد تجسّمه يملأ نصف الميزان، والمراد به: إحدى كفتيه الموضوعة؛ لوضع الحسنات فيها. (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَأُهُ)، أي: الميزان كله لو وضع فيه وحده، فيكون أفضل من التسبيح، ويكون ثوابه ضعف ثواب التسبيح؛ لأن التسبيح نصف الميزان والحمد لله وحده يملؤه، أي: يملأ كفتيه، أو المراد: أن الحمد لله يملأ نصفه الآخر، أي: لو وضع ثوابه في الكفة الأخرى بعد وضع ثواب التسبيح في إحدى كفتيه؛ امتلأ الميزان، فيكون ثواب الحمد كثواب التسبيح؛ لأن كل واحد منهما يأخذ نصف الميزان فيملآن الميزان معاً، فيكونان متساويين. قال الطيبي: في الحديث توجيهان:

أحدهما: أن يراد: التسوية بين التسبيح والتحميد، بأن كل واحد منهما يأخذ نصف الميزان فيملآن الميزان معاً، وذلك؛ لأن الأذكار التي هي أم العبادات البدنية تنحصر في نوعين؛ أحدهما: التنزيه، والآخر: التحميد، والتسبيح يستوعب القسم الأول، والتحميد يتضمن القسم الثاني.

وثانيهما: أن يراد: تفضيل الحمد على التسبيح، وأن ثوابه ضعف ثواب التسبيح؛ لأن التسبيح نصف الميزان والتحميد وحده يملؤه وذلك؛ لأن الحمد

المطلق إنما يستحقه من كان مبرأ عن النقائص، منعوتاً بنعوت الجلال وصفات الإكرام، فيكون الحمد شاملاً للأمرين وأعلى القسمين؛ وإلى الوجه الأول الإشارة بقوله عليه الصلاة والسلام: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ»، وإلى الثاني: بقوله صلوات الله عليه: «بِيَدَيَّ لَوَاءُ الْحَمْدِ»، أقول: يؤيد معنى الترجيح الترقى في قوله: ولا إله إلا الله ليس لها حجاب؛ لأن هذه الكلمة اشتملت على التنزيه والتحميد لله تعالى كما مر، وعلى نفي ذلك عما سواه صريحاً ومن ثم جعل من جنس آخر؛ لأن الأولين دخلا في معنى الوزن والمقدار في الأعمال، وهذا حصل منه القرب إلى الله تعالى من غير حاجز ولا مانع. انتهى كلام الطيبي.

واستشكل ظاهر الحديث: بأن التحميد إذا كان يملأ الميزان، فبقية الأعمال كيف توزن؟ وظاهر الأحاديث الواردة في وزن الحسنات والسيئات، أن جميع الأعمال الحسنة توضع في كفة واحدة. والسيئات بأسرها في الأخرى، وأجيب: بأنه يحتمل أن تجعل تلك الأعمال والأذكار عند الوزن في صور وأجسام صغيرة، ومع ذلك لا يتفاوت وزنها ولا يزاحم بعضها بعضاً، والله أعلم. (وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَيْسَ لَهَا دُونَ اللَّهِ حِجَابٌ)، أي: ليس لقبولها حجاب يمنعها عنه؛ لاشتمالها على التنزيه والتحميد ونفي السوي صريحاً.

(حَتَّى تَخْلُصَ) بضم اللام. (إِلَيْهِ)، أي: تصل إليه وتنتهي إلى محل القبول، والمراد بهذا وأمثاله: سرعة القبول والإجابة، وكثرة الأجر والإثابة، وفيه: دلالة ظاهرة أن لا إله إلا الله أفضل من سبحان الله والحمد لله. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو. (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِالْقَوِيِّ)، أي: إسناده ضعيف؛ لأن عبد الرحمن بن زياد ضعيف وإسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.



٢٣٣٧ - [٢٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَالَ عَبْدٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا قَطُّ؛ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، حَتَّى يُفْضِيَ إِلَى الْعَرْشِ مَا اجْتَنَبَ الْكِبَائِرَ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٣٣٧ - قوله: (مَا قَالَ عَبْدٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا)، أي: حال كونه مخلصًا من قلبه؛ لا منافقًا ولا مرائيًا. (قَطُّ) كذا في جميع النسخ من «المشكاة» أي وقع قط بعد قوله: «مُخْلِصًا»، وفي الترمذي: «مَا قَالَ عَبْدٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَطُّ مُخْلِصًا»، أي: وقع لفظ «قَطُّ» قبل «مُخْلِصًا»، وهكذا وقع في «الترغيب» و«جامع الأصول» و«الحصن» و«الجامع الصغير».

(إِلَّا فُتِحَتْ) بصيغة المجهول مخففًا وقد يشدد. (لَهُ)، أي: لهذا الكلام أو القول. (أَبْوَابُ السَّمَاءِ)، أي: فلا تزال كلمة الشهادة صاعدة. (حَتَّى يُفْضِيَ) بضم الياء وكسر المعجمة بصيغة المعلوم من الإفضاء، أي: يصل وقوله: (يُفْضِيَ) بالياء، كذا وقع في جميع النسخ من المشكاة، وهكذا نقله في «الترغيب» و«جامع الأصول»، وفي الترمذي: «تُفْضِي»، أي: بالتاء، وهكذا الحصن و«الجامع الصغير». (إِلَى الْعَرْشِ)، أي: ينتهي إليه. (مَا اجْتَنَبَ)، أي: صاحبه. (الْكِبَائِرَ)، أي: وذلك مدة تجنب قائلها الكبائر من الذنوب.

قال الطيبي: الحديث السابق دلّ على تجاوزه من العرش حتى انتهى إلى الله تعالى، والمراد من ذلك: سرعة القبول والاجتناب عن الكبائر شرط للسرعة لا لأجل الثواب والقبول، انتهى، أو لأجل كمال الثواب ومراتب القبول؛ لأن السيئة لا تحبط الحسنة بل الحسنة تذهب السيئة كذا في «المراقبة»، وفي الحديث تحذير عن ارتكاب الكبائر، وإشعار إلى قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

(٢٣٣٧) التِّرْمِذِيُّ (٣٥٩٠) فِي الدُّعَاءِ، وَالتَّسَاوِي فِي الْكِبْرَى (١٠٦٦٩) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) نسبه الجزري في «الحصن» للترمذي والنسائي والحاكم.
(وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، وفي الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وهكذا في
«الترغيب» و«شرح الجامع الصغير» للعزيري.

٢٣٣٨ - [٢٣] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقِيتُ
إِبْرَاهِيمَ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَقْرَأُ أَمْتَكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ
الْجَنَّةَ طَيِّبَةُ التُّرْبَةِ، عَذْبَةُ الْمَاءِ، وَأَنَّهَا قِيَعَانٌ، وَأَنَّ غِرَاسَهَا سُبْحَانَ اللَّهِ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا]

الشرح

٢٣٣٨ - قوله: (لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ)، أي: الخليل عليه الصلاة والسلام. (لَيْلَةَ
أُسْرِي بِي)، قال القاري: بالإضافة، وفي نسخة: يعني: من المشكاة بتنوين
«لَيْلَةَ»، أي: ليلة أسري فيها بي، وهي ليلة المعراج. (فَقَالَ)، أي: إبراهيم، وهو
في محله من السماء السابعة مسنداً ظهره إلى البيت المعمور. (أَقْرَأُ أَمْتَكَ) أمر من
الإقراء، أي: بلغهم وأوصلهم.

(مِنِّي السَّلَامَ)، يقال: أقرأ فلان فلاناً السلام، وأقرأ ﷺ، أي: أبلغه إياه، كأنه
حين يبلغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويرده. قال القاري: وفي نسخة:
يعني: من المشكاة «أَقْرَأُ»، أي: بكسر الهمزة، وفتح الراء من القراءة، أي:
أبلغهم من جانبي السلام، وفيه: ما قيل، إنه يقال في الأمر منه: أقرأ عليه السلام،
وتعديته بنفسه خطأ، فلا يقال: أقرأه السلام. قال القاري: لكن في الصحاح
والقاموس: أَنَّ قَرَأَهُ السَّلَامَ وَأَقْرَأَهُ السَّلَامَ بِمَعْنَى. (طَيِّبَةُ التُّرْبَةِ) بضم التاء وسكون
الراء وهي التراب، فإن ترابها المسك والزعفران، ولا أطيّب منهما. (عَذْبَةُ
الْمَاءِ)، أي: ماؤها طيب لا ملوحة فيه.

(وَأَنَّهَا) بفتح الهمزة وتكسر، أي: الجنة. (قِيَعَانٌ) بكسر القاف جمع قاع، وهي الأرض المستوية الخالية من الشجر. (وَأَنَّ) بالوجهين. (غِرَاسَهَا) بكسر الغين المعجمة جمع غرس بالفتح، بمعنى المغروس، والضمير إلى القيعان. قال القاري: جمع غرس بالفتح: وهو ما يغرس، أي: يستره تراب الأرض من نحو البذر لينبت بعد ذلك، وإذا كانت تلك التربة طيبة، وماؤها عذابًا كان الغراس أطيب، لا سيّما. والغرس الكلمات الطيبات، وهن الباقيات الصالحات، والمعنى: أعلمهم بأن هذه الكلمات ونحوها سبب لدخول قائلها الجنة؛ ولكثرة أشجار منزله فيها؛ لأنه كلما كررها نبت له أشجار لعددتها. انتهى.

قال التوربشتي: الغرس، إنما يصلح في التربة الطيبة، وينمو بالماء العذب، أي: أعلمهم أنّ هذه الكلمات تورث قائلها الجنة، وأن الساعي في اكتسابها لا يضيع سعيه؛ لأنها المغرس الذي لا يتلف ما استودع فيه. قال الشيخ الدهلوي: واستشكل: بأنه يدل على أن أرضها خالية عن الأشجار والقصور؛ وهو خلاف مدلول الجنة. وأجيب: بأنه لا يدل على أنها الآن قيعان بل على أنها في نفسها قيعان، والأشجار فيها مغروسة بجزء الأعمال، أو المراد: إن الأشجار فيها لما كانت لأجل الأعمال، فكأنه غرس بها فافهم.

وقال الطيبي: في هذا الحديث إشكال؛ لأنه يدل على أن أرض الجنة خالية عن الأشجار والقصور، ويدل قوله: ﴿جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥] وقوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] على أنها غير خالية عنها؛ لأنها إنما سميت جنة لأشجارها المتكاثفة المظلة بالتفاف أغصانها، وتركيب الجنة دائر على معنى الستر، وإنها مخلوقة معدة، والجواب: أنها كانت قيعانًا ثم إن الله تعالى أوجد بفضلله وسعة رحمته فيها أشجارًا وقصورًا على حسب أعمال العاملين لكل عامل ما يختص به بحسب عمله، ثم إن الله تعالى لما يسره لما خلق له من العمل؛ لينال به ذلك الثواب جعله كالغراس لتلك الأشجار على سبيل المجاز؛ إطلاقًا للسبب على المسبب. انتهى.

وأجيب أيضًا: بأنه لا دلالة في الحديث على الخلو الكلي من الأشجار والقصور؛ لأن معنى كونها قيعانًا أن أكثرها مغروس وما عداها منها أمكنة واسعة بلا غرس؛ لينغرس بتلك الكلمات، ويتميز غرسها الأصلي الذي بلا سبب وغرسها المسبب عن تلك الكلمات.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)، قَالَ الْمُنْذِرِيُّ فِي «الترغيب» بعد ذكر هذا الحديث: رواه الترمذي والطبراني في «الصغير» و«الأوسط» وزاد: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، روياه من طريق عبدالواحد بن زياد عن عبدالرحمن بن إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن ابن مسعود. (وَقَالَ)، أي: الترمذي. (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا)، وفي «الجامع» للترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود.

قال المنذري: أبو القاسم هو عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود وعبدالرحمن هذا لم يسمع من أبيه، وعبدالرحمن بن إسحاق هو أبوشيبة الكوفي وإي، ورواه الطبراني أيضًا بإسناد وإي من حديث سلمان الفارسي ولفظه: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ قِيَعَانًا، فَأَكْثَرُوا مِنْ غَرْسِهَا»، قالوا: يا رسول الله، وما غرسها؟ قال: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، انتهى. قلت: ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠ ص ٨٩ - ٩٠)، وقال: فيه الحسين بن علوان وهو ضعيف.

٢٣٣٩ - [٢٤] وَعَنْ يُسَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ - قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّسْبِيحِ، وَالتَّهْلِيلِ، وَالتَّقْدِيسِ، وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ، فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ، وَلَا تَغْفُلْنَ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ]

الشرح

٢٣٣٩ - قوله: (وَعَنْ يُسَيْرَةَ) بمثناة تحتية مضمومة وسين وراء مهملتين مفتوحتين بينهما مثناة تحتية ساكنة. ويقال: أسيرة بالهمزة في أوله بدل الياء، أم ياسر بمثناة تحت وكسر سين مهملة، ويقال: بنت ياسر، وتكنى أم حميضة. (وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ)، الأول المبايعات. وقيل: من الأنصار. قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: ذكرها ابن سعد في «النساء الغرائب من غير الأنصار». وقال ابن حبان وابن مندة وأبونعيم وابن عبدالبر: كانت من المهاجرات.

(٢٣٣٩) أَبُو دَاوُدَ (١٥٠١) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٨٣) فِي الدُّعَاءِ عَنْ يُسَيْرَةَ بِنْتِ يَاسِرٍ.

قلت: قد أخرج أحمد والترمذي وابن سعد من طريق هانئ بن عثمان عن أمه حميضة بنت ياسر عن جدتها يسيرة وكانت من المهاجرات: قالت: قال رسول الله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّسْبِيحِ» الحديث. وفي رواية الحاكم: وكانت إحدى المهاجرات، وهذا يؤيد ما قاله ابن حبان ومن وافقه. (قَالَ لَنَا)، أي: معشر النساء. (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) زاد في «المسند» بعده: «يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ»، (عَلَيْكُمْ) اسم فعل بمعنى الزمن وأمسكن. (بِالتَّسْبِيحِ) أي: بقول: سبحان الله. (وَالْتَهْلِيلِ)، أي: قول: لا إله إلا الله. (وَالْتَقْدِيرِ)، أي: قول: سبحان الملك القدوس، أو سبح قدوس رب الملائكة والروح.

(وَأَعْقَدَنَّ) بكسر القاف، أي: عددن عدد مرات التسبيح وما عطف عليه. (بِالْأَنَامِلِ)، أي: بعقدها أو برؤوسها، يقال: عقد الشيء بالأنامل عدّه. قال الطيبي: حرضهن النبي ﷺ على أن يحصين تلك الكلمات بأناملهن؛ ليحط عنها بذلك ما اجترحته من الذنوب ويدل على أنهم كن يعرفن عقد الحساب. انتهى. والأنامل جمع أنملة بثلاث الميم والهمزة تسع لغات التي فيها الظفر، كذا في «القاموس»، والظاهر: أن يراد بها: الأصابع من باب إطلاق البعض، وإرادة الكل عكس ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩] لإرادة المبالغة. (فَإِنَّهِنَّ)، أي: الأنامل كسائر الأعضاء. (مَسْئُولَاتٌ)، أي: يُسألُنَ يوم القيامة عما اكتسبن، وبأي شيء استعملن.

(مُسْتَنْطَقَاتٌ) بفتح التاء، أي: متكلمات بخلق النطق فيها، فيشهدن لصاحبهن، أو عليه بما اكتسبه من خير أو شر، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]، ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢] وفيه حث على استعمال الأعضاء فيما يرضي الرب تعالى، وتعريض بالتحفظ عن الفواحش والآثام. (وَلَا تَغْفُلْنَ) بضم الفاء والفتح لحن، أي: عن الذكر، يعني: لا تتركن الذكر.

(فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ) بفتح التاء بصيغة المعروف من النسيان، أي: فتركن الرحمة، والمراد بنسيان الرحمة نسيان أسبابها، أي: لا تتركن الذكر، فإنكن لو تركتن الذكر لحرمتن ثوابه، فكأنكن تركتن الرحمة، قال تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ [البقرة: ١٥٢]، أي: بالطاعة ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، أي: بالرحمة. ويجوز أن يكون «تنسين»

بضم المثناة الفوقية بصيغة المجهول من الإنساء، ونصب «الرَّحْمَةِ» على المفعول الثاني، والمعنى: لا تغفلن عن الذكر بأن تتركه فتتسبن من الرحمة وتحرم من ثواب الذكر. قال الطيبي: لا تغفلن نهى لأمرين، أي: لا تغفلن عما ذكرت لكن من الزوم على الذكر، والمحافظة عليه. والعقد بالأصابع توثيقاً وقوله: «فَتَسْبِنَ» جواب: لَوْ، أي: إنكن لو تغفلن عما ذكرت لَكِنَّ لتركتن سدى عن رحمة الله، وهذا من باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] أولاً يكن منكن الغفلة، فيكون من الله ترك الرحمة، فعبّر بالنسيان عن ترك الرحمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَلَيَوْمَ نُنْشِئُ﴾ [طه: ١٢٦]. انتهى.

قال الشوكاني: والحديث يدل: على مشروعية عقد التسبيح بالأنامل. وقد أخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي والحاكم وصححه عن عبد الله بن عمرو، قال: رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح بيده، زاد في رواية لأبي داود وغيره: بيمينه. وقد علل رسول الله ﷺ ذلك في حديث يسيرة، بأن الأنامل مسئولات مستنطقات، يعني: أنهن يشهدن بذلك، فكان عقدهن بالتسبيح من هذه الحيثية أولى من السبحة والحصى. قلت: ويدل على جواز عد التسبيح بالنوى والحصى. حديث سعد بن أبي وقاص المتقدم، وحديث صفية قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وبين يديّ أربعة آلات نواة أسبح بها. الحديث. أخرجه الترمذي والحاكم وصححه السيوطي.

قال الشوكاني: هذان الحديثان يدلان: على جواز عد التسبيح بالنوى والحصى، وكذا بالسبحة؛ لعدم الفارق؛ لتقريره ﷺ للمرأتين على ذلك وعدم إنكاره، والإرشاد إلى ما هو أفضل لا ينافي الجواز. وقد وردت بذلك آثار ثم ذكرها من شاء الوقوف عليها رجع إلى «النيل» (ج ٢ ص ٢١١)، قلت: حديث سعد قد قدمنا أنه ضعيف. وأمّا حديث صفية فهو أيضاً ضعيف وضعفه الترمذي، بقوله: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث هاشم بن سعيد الكوفي عن كنانة مولى صفية عن صفية، وليس إسناده بمعروف، وأمّا الحاكم، فقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي وتبعه السيوطي واغتر به الشوكاني، وهذا منهم عجيب، فإن هاشم بن سعيد هذا أورده الذهبي في «الميزان». وقال: قال ابن معين: ليس

بشيء. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه لا يتابع عليه. ولهذا قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

فائدة: اعلم: أن للعرب طريقة معروفة في عقود الحساب تواطؤوا عليها، وهي أنواع من الأحاد والعشرات والمئين والألوف. أمّا الأحاد، فللواحد عقد الخنصر إلى أقرب ما يليه من باطن الكف وللاثنين عقد البنصر معها كذلك، وللثلاثة عقد الوسطى معها كذلك، وللأربعة حل الخنصر، وللخمس حل البنصر معها دون الوسطى، وللسته عقد البنصر وحل جميع الأنامل، وللسبعة بسط الخنصر إلى أصل الإبهام مما يلي الكف، وللثمانية بسط البنصر فوقها كذلك، وللتسعة بسط الوسطى فوقها كذلك، وأمّا العشرات فلها الإبهام والسبابة، فللعشرة الأولى عقد رأس الإبهام على طرف السبابة، وللعشرين إدخال الإبهام بين السبابة والوسطى، وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الإبهام عكس العشرة، وللأربعين ترك الإبهام على العقد الأوسط من السبابة، وعطف الإبهام إلى أصلها، وللخمس عطف الإبهام إلى أصلها، وللستين تركيب السبابة على ظهر الإبهام عكس الأربعين، وللسبعين إلقاء رأس الإبهام على العقد الأوسط من السبابة. ورد طرف السبابة إلى الإبهام، وللثمانين رد طرف السبابة إلى أصلها، وبسط الإبهام على جنب السبابة من ناحية الإبهام، وللتسعين عطف السبابة إلى أصل الإبهام وضمها بالإبهام. وأمّا المئين، فكالآحاد إلى تسعمائة في اليد اليسرى والألوف كالعشرات في اليسرى، كذا في «سبل السلام» (ج ١ ص ٣٠٦، ٣٠٧) وفي تفصيل هذه الطريقة المعروفة عند العرب وتوضيحها رسالة لطيفة في اللغة الأردية اسمها: «عقد أنامل»، وهي ترجمة ما ذكره صاحب: «غياث اللغات»، (ص ٢٩١، ٢٩٢) بالفارسية.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ) واللفظ للترمذي، وفي رواية أبي داود: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمرهن أن يراعين بالتكبير والتقديس والتهليل، وأن يعقدن بالأنامل، فإنهن مسئولات مستنطقات. وأخرج أحمد (ج ٦ ص ٣٧١) والنسائي في «الكبرى» وابن سعد والحاكم، والطبراني بلفظ الترمذي. وقال الترمذي: هذا حديث إنما نعرفه من حديث هانئ بن عثمان. انتهى. وسكت عنه أَبُو دَاوُدَ والمنذري. وقال الذهبي: صحيح.

الفصل الثالث

٢٣٤ - [٢٥] عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: عَلَّمَنِي كَلَامًا أَقُولُهُ، قَالَ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ» فَقَالَ: فَهَؤُلَاءِ لِرَبِّي فَمَا لِي؟ فَقَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَارْزُقْنِي، وَعَافِنِي». شَكَ الرَّائِي فِي «عَافِنِي».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

الشرح

٢٣٤ - قوله: (جَاءَ أَعْرَابِيٌّ)، أي: بدوي. (عَلَّمَنِي كَلَامًا)، أي: ذكرًا. (أَقُولُهُ)، أي: ألزم وأداوم عليه. (اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا) منصوب بفعل محذوف، أي: كبرت كبيرًا، أو ذكرت كبيرًا، ويجوز أن يكون حالا مؤكدة كقولك: زيد أبوك عطوفًا. (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا) صفة مفعول مطلق، أي: حمداً كثيراً.

(الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ)، وفي رواية البزار: «الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»، وهو المشهور على الألسنة. (فَقَالَ)، أي: الأعرابي، وفي مسلم: «قال» بدون الفاء، وكذا في «المسند»، وهكذا وقع في «الترغيب» و«جامع الأصول». (فَهَؤُلَاءِ)، أي: الكلمات، وفي «المسند»: هؤلاء وهكذا في «الترغيب» و«الجامع». (لِرَبِّي)، أي: موضوعه لذكره. (فَمَا لِي)، أي: من الدعاء لنفسي. (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي) بمحو السيئات. (وَارْحَمْنِي)، أي: بتوفيق الطاعات. (وَاهْدِنِي)، أي: لأحسن الأحوال. (وَارْزُقْنِي)، أي: المال الحلال. (وَعَافِنِي)، أي: من الابتلاء بما يضر في المال.

(شَكَ الرَّائِي) هو موسى الجهني الراوي للحديث عن مصعب بن سعد عن أبيه. (فِي عَافِنِي)، أي: في إثباته ونفيه. والراجح: إثباته؛ لأن الحديث رواه مسلم

عن شيخين، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، نا علي بن مسهر وابن نمير، عن موسى الجهني ح، وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير واللفظ له، نا أبي، نا موسى الجهني عن مصعب بن سعد عن أبيه، قال: جاء أعرابي إلخ، ثم قال بعد قوله: (وَارْزُقْنِي)، قال موسى: أَمَّا (عَافِنِي) فَأَنَا أَتَوْهُمْ وَمَا أَدْرِي، ولم يذكر ابن أبي شيبة في حديثه قول موسى. انتهى. ورواه أحمد في «مسنده» (ج ١ ص ١٨٠) عن يحيى ابن سعيد عن موسى فذكر قوله: «وَعَافِنِي» من غير شك فيه، ثم رواه (ج ١ ص ١٨٥) عن عبد الله بن نمير ويعلى بن موسى. وقال بعد قوله: «وَارْزُقْنِي»، قال ابن نمير: قال موسى: «أَمَّا عَافِنِي» فَأَنَا أَتَوْهُمْ وَمَا أَدْرِي.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، وأخرجه أيضاً البزار. قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح، وروى مسلم عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ، وأتاه رجل فقال: يا رسول الله، كيف أقول حين أسأل ربي؟ قال: «قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ تَجْمَعُ لَكَ دُنْيَاكَ وَآخِرَتَكَ».

٢٣٤١ - [٢٦] وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى شَجَرَةٍ يَابِسَةٍ الْوَرَقِ، فَضَرَبَهَا بِعَصَاهُ فَتَنَاثَرَ الْوَرَقُ، فَقَالَ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ تُسَاقِطُ ذُنُوبُ الْعَبْدِ، كَمَا يَتَسَاقَطُ وَرَقُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٣٤١ - قوله: (فَضَرَبَهَا)، أي: أغصان الشجرة. (فَتَنَاثَرَ الْوَرَقُ)، أي: تساقط. (إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ...) إلخ. قال الطيبي: هذه الكلمات كلها بالنصب على اسم إن وخبرها. (تُسَاقِطُ) بضم التاء من باب المفاعلة. (ذُنُوبَ الْعَبْدِ)، أي: المتكلم بهذه الكلمات والمفاعلة للمبالغة، وقوله: (تُسَاقِطُ ذُنُوبَ الْعَبْدِ)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وهكذا وقع في «جامع

الأصول»، وفي الترمذي: «لِتَسَاقُطُ - بزيادة اللام المفتوحة - مِنْ ذُنُوبِ الْعَبْدِ»، وهكذا نقله في «الترغيب» و«الكنز». «كَمَا يَتَسَاقُطُ» بصيغة المضارع المعلوم من باب التفاعل، وهكذا وقع في «جامع الأصول»، والذي في الترمذي و«الترغيب» و«الكنز»: «كَمَا تَسَاقُطُ»، أي: بصيغة الماضي المعلوم.

(وَرَقٌ هَذِهِ الشَّجَرَةِ)، يعني: أَنَّ هذه الكلمات تساقط ذنوب العبد، فتساقط كما يتساقط ورق هذه الشجرة فقلوه: «كَمَا يَتَسَاقُطُ» حال من الذنوب، والتقدير: تساقط الذنوب مشبهاً تساقطها بتساقط الورق. قال في «اللمعات»: لما كان المقصود هاهنا بيان حال الكلمات وفضلها، وثمة أعني: في أوراق الشجرة: بيان سقوطها لا إسقاط العصا إياها، قال، كما قال فافهم.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) من طريق الأعمش عن أنس. (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، قال: ولا نعرف للأعمش سماعاً عن أنس إلا أنه قد رآه ونظر إليه، انتهى. قال المنذري في الترغيب: وأخرجه أحمد من غير طريق الأعمش، ورجاله رجال الصحيح، ولفظه: إن رسول الله ﷺ أخذ غصناً فنفضه فلم ينتفض، ثم نفذه فلم ينتفض، ثم نفذه فانتفض، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ يَنْفُضُنَ الْخَطَايَا كَمَا تَنْفُضُ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا»، قلت: وأخرجه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد» من غير طريق الأعمش مثل رواية أحمد.



٢٣٤٢ - [٢٧] وَعَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُ مِنْ قَوْلٍ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ». قَالَ مَكْحُولٌ: فَمَنْ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا مَنْجَى إِلَّا إِلَيْهِ؛ كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ سَبْعِينَ بَابًا مِنَ الضَّرِّ، أَذْنَاهَا الْفَقْرُ.

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، وَمَكْحُولٌ لَمْ يَسْمَعْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ]

الشرح

٢٣٤٢ - قوله: (فَإِنَّهَا)، أي: هذه الكلمة. (مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ)، أي: من ذخائر الجنة، أو من محصلات نفائس الجنة. قال النووي: المعنى: إن قولها يحصل ثواباً نفسياً يدخر لصاحبه في الجنة. (قَالَ مَكْحُولٌ)، أي: موقوفاً عليه. (وَلَا مَنْجَا) بالألف، يعني: بالقصر، أي: لا مهرب ولا مخلص. (مِنْ اللَّهِ)، أي: من سخطه وعقوبته. (إِلَّا إِلَيْهِ)، أي: بالرجوع إلى رضاه ورحمته. (كَشَفَ اللَّهُ)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وهكذا في «الترغيب» و«جامع الأصول» و«تحفة الذاكرين»، والذي في الترمذي: «كَشَفَ»، أي: بغير ذكر لفظ الجلالة.

(سَبْعِينَ بَابًا)، أي: نوعاً. (مِنْ الضَّرِّ) بضم الضاد وتفتح، وهو يحتمل التحديد والتكثير. (أَذْنَاهَا)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وهكذا في «جامع الأصول»، والذي في الترمذي: «أَذْنَاهُنَّ»، وهكذا في «الترغيب» و«تحفة الذاكرين». (الْفَقْرُ)، أي: أحط السبعين وأدنى مراتب الأنواع نوع مضرة الفقر. قال القاري: والمراد: الفقر القلبي الذي جاء في الحديث: «كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا»؛ لأن قائلها إذا تصور معنى هذه الكلمة تقرر عنده وتيقن في قلبه أن الأمر كله بيد الله، وإنه لا نفع ولا ضرر إلا منه، ولا عطاء ولا منع إلا به، فصبر على البلاء وشكر على النعماء وفوض أمره إلى الله تعالى ورضي بالقدر. انتهى.

قلت: حديث: «كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا»، رواه أبو نعيم في «الحلية» والبيهقي

في الشعب. قال ابن الديبع الشيباني في «تمييز الطيب من الخبيث» (ص ١٤٤): وفي سنده يزيد الرقاشي وهو ضعيف وله شواهد ضعيفة. انتهى. وقال المناوي في «شرح الجامع الصغير»: إسناده رواه. وقال صاحب «مجمع البحار» في «تذكرة الموضوعات» (ص ١٧٤): ضعيف. ولكن صحَّ من قول أبي سعيد. انتهى. قال شيخنا: وتقييد الفقر بالقلبي مما لا حاجة إليه كما لا يخفى.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا)، أَي: صدر الحديث. (حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ)، وبين عدم الاتصال بقوله: (وَمَكْحُولٌ)، كذا في جميع نسخ «المشكاة» بذكر الواو قبل مكحول، وليست في الترمذي ولا في «الترغيب». (لَمْ يَسْمَعْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)، قال ابن حجر: كذا في النسخ، يعني: من المشكاة، والمشهور «من». قلت: في الترمذي «من» بدل «عن»، وهكذا وقع في «الترغيب».

قال المنذري بعد نقل كلام الترمذي: هذا ما لفظه، ورواه النسائي والبخاري مطولاً ورفعاً: «وَلَا مَنَجًا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ»، ورواهما ثقات محتج بهم. قال: وفي رواية للحاكم وصححها، قال: «بَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ»، قلت: بلى يا رسول الله، قال: «تَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَجًا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ»، ذكره في حديث. انتهى. قلت: رواية الحاكم هذه أخرجها أحمد (ج ٢ ص ٣٠٩) ورواته ثقات.

٢٣٤٣ - [٢٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ: دَوَاءٌ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ دَاءً، أَيْسَرُهَا الْهَمُّ».

الشرح

٢٣٤٣ - قوله: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ: دَوَاءٌ)، أي: معنوي. (مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) لا يعلم حكمة تخصيص هذا العدد إلا الله ورسوله ﷺ. وقال الشوكاني: ظاهره: أن هذا الذكر شفاء هذا العدد المذكور، ويمكن أن يكون خارجاً مخرج

المبالغة، كما في قوله تعالى: ﴿ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] فيكون المراد: إنه شفاء من جميع الأمراض والعلل التي أيسرها الهم. (دَاءٌ) من أدواء الباطن كالكبر والعجب والشرك الخفي وغلبة الهوى، أو أعم من ذلك وهذا أظهر.

وقال القاري: أي: من الأدواء الدنيوية والأخروية. (أَيْسَرُهَا)، أي: أقلها وأسهلها. (الْهَمُّ)، أي: جنس الهم المتعلق بالدين أو الدنيا، أو هم المعاش وغم المعاد. قال المناوي: وذلك؛ لأن العبد إذا تبرأ من الأسباب؛ انشرح صدره وانفرج غمه، وأتته القوة والغيث والتأييد وبسطت الطبيعة على ما في الباطن من الداء فدفعته.

٢٣٤٤ - [٢٨] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَسْلَمَ عَبْدِي، وَاسْتَسَلَّمَ». [رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ]

الشرح

٢٣٤٤ - قوله: (مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ)، قال الطيبي: (مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ) صفة «كَلِمَةٍ»، أي: كائنة من تحت العرش مستقرة فيه، ويجوز أن تكون «مِنْ» ابتدائية، أي: ناشئة من تحت العرش و«مِنْ» في «مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ» بيانية، أي: بيان لتحت العرش، كأنه يقول: التحت الذي هو كنز، وإذا جعل العرش سقف الجنة؛ جاز أن يكون «مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ» بدلاً من قوله: «مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ»، انتهى. والمعنى: أنها من الكنوز المعنوية العرشية، وذخائر الجنة العالية العلوية لا من الكنوز الفانية الحسية السفلية. وقيل: المعنى: أي: كلمة أنزلت من كنز الجنة الكائنة تحت العرش، وفي الحديث: تقديم وتأخير. ويؤيده رواية أحمد (ج ٢ ص ٢٩٨) بلفظ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ».

(يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى)، قال الطيبي: هذا جزاء شرط محذوف، أي: إذا قال العبد

هذه الكلمة: يقول الله تعالى، قال ابن حجر: أي: لملائكته معلماً لهم بكمال قائلها المتحلي بمعناها. وقال القاري: الظاهر: إن قوله: (يَقُولُ اللهُ)؛ استئناف لبيان فضيلة تلك الكلمة وفضل قائلها. قلت: وقع عند الحاكم بلفظ: «تَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَيَقُولُ اللهُ ﷻ أَسْلَمَ عَبْدِي...» إلخ. وهذا يؤيده ما قاله الطيبي.

(أَسْلَمَ عَبْدِي)، أي: انقاد لإحكام الألوهية وأخلص. (وَأَسْتَسَلَّمَ)، أي: بالغ في الانقياد له تعالى. قال الطيبي: أسلم عبدي واستسلم، أي: فوض أمور الكائنات إلى الله بأسرها وانقاد هو بنفسه لله مخلصاً له الدين.

(رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ) ذكر الأول منهما المنذري في «الترغيب» والجزري في «الحصن» ونسباه للطبراني في «الأوسط» والحاكم، ونسبه السيوطي في «الجامع الصغير» وعلي المتقي في «الكنز» لابن أبي الدنيا في كتاب «الفرج». قال الحاكم (ج ١ ص ٥٤٢): هذا حديث صحيح، وبشر بن رافع الحارثي ليس بالمتروك، وتعقبه الذهبي، فقال: قلت: بشر واه. وقال الهيثمي بعد عزوه إلى الطبراني: وفيه بشر بن رافع الحارثي وهو ضعيف. وقد وثق بقية رجاله رجال الصحيح. وقال المنذري بعد نقل تصحيح الحاكم: بل في إسناده بشر بن رافع أبو الأسباط قال: وضعفه أحمد وغيره وقواه ابن معين وغيره. وقال ابن عدي: هو مقارب الحديث لا بأس بأخباره ولم أجد له حديثاً منكراً. انتهى. قلت: بشر هذا ضعفه أحمد والنسائي وأبو حاتم وابن عبد البر وابن حبان. وقال الترمذي: يضعف في الحديث.

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال يعقوب بن سفيان والبزار: لين الحديث. وقال الدارقطني: منكر الحديث.

وقال الحافظ: فقيه ضعيف الحديث. انتهى. ولم أجد أحداً قَوَّى أمره غير ابن معين وابن عدي، وفي الباب عدة أحاديث يقوي بعضها بعضاً؛ منها: حديث جابر عند الطبراني في «الأوسط»، ومنها: حديث ابن عباس عند ابن عساكر، ومنها: حديث بهز بن حكيم عن أبيه، عن جده عند الطبراني في «الأوسط» وابن عساكر. والحديث الثاني: أخرجه أحمد في مواضع من «مسنده» منها في (ج ٢ ص ٢٩٨) والبزار والحاكم (ج ١ ص ٢١)، وقال: هذا حديث صحيح، ولا يحفظ له علة،

ووافقه الذهبي . ونقل المنذري في «الترغيب» كلام الحاكم وأقره . وقال الهيثمي (ج ١٠ ص ٩٩) بعد عزوه لأحمد والبيزار: رجالهما رجال الصحيح غير أبي بلج يحيى بن أبي سليم الكبير وهو ثقة .

٢٣٤٥ - [٢٩] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ: هِيَ صَلَاةُ الْخَلَائِقِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ: كَلِمَةُ الشُّكْرِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ: تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَسْلَمَ عَبْدِي، وَاسْتَسْلَمَ. [رَوَاهُ رَزِينٌ]

الشرح

٢٣٤٥ - قوله: (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ)، أي: موقوفًا. (سُبْحَانَ اللَّهِ: هِيَ صَلَاةُ الْخَلَائِقِ)، أي: عبادتها، قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤] وقال: ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [النور: ٤١]، قيل: والتسبيح، إمَّا بالمقال أو بالحال، حيث يدل على الصانع، وعلى قدرته وحكمته وعلى تنزهه تعالى مما لا يجوز عليه من الشريك وغيره.

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ: كَلِمَةُ الشُّكْرِ)، أي: عمدته ورأسه كما سبق. (وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ)، أي: كلمة التوحيد الموجبة؛ لإخلاص قائلها من النار، أو كلمة لا تنفع إلا مقرونة بالصدق والإخلاص. (وَاللَّهُ أَكْبَرُ: تَمْلَأُ) بالتأنيث باعتبار الكلمة والتذكير باعتبار اللفظ، أي: يملأ ثوابها. (مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)، قيل: ويحتمل أن يكون ما بين السماء والأرض كناية عن العالم كله. (وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، أي: وتصور مبناه وتحقق بمعناه.

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَسْلَمَ)، أي: إسلامًا كاملاً.

(وَاسْتَسْلَمَ)، أي: انقاد ظاهرًا وباطنًا. (رَوَاهُ رَزِينٌ) ذكر قول ابن عمر هذا رزين في جامعه بغير سند، ولا يوجد في شيء من أصوله، ولم أقف على من أخرجه. فالله أعلم بحال إسناده.

٤ - بَابُ الْإِسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ

(بَابُ الْإِسْتِغْفَارِ)، أي: طلب المغفرة، وقد سبق بيان معناها عند شرح اسم الله الغفار في حديث الأسماء الحسنى، فارجع إليه. وقال الحافظ: «الْإِسْتِغْفَارُ» استفعال من الغفران: وأصله الغفر، وهو إلباس الشيء ما يصونه عما يدنس به وتدنيس كل شيء بحسبه، والغفران من الله للعبد أن يصونه من العذاب. انتهى.

قال القاري: «الْإِسْتِغْفَارُ»، قد يتضمن التوبة، وقد لا يتضمن، ولذا قال: «وَالْتَّوْبَةُ»، أو الاستغفار باللسان والتوبة بالجان، وهي الرجوع من المعصية إلى الطاعة والمغفرة منه تعالى لعبده ستره لذنبه في الدنيا بأن يطلع عليه أحدًا، وفي الآخرة بأن لا يعاقبه عليه.

قال الطيبي: والتوبة في الشرع: ترك الذنب لقبحه والندم على ما فرط والعزيمة على ترك المعاودة، وتدارك ما أمكنه أن يتدارك من الأعمال بالإعادة. هذا كلام الراغب. وزاد النووي، وقال: إن كان الذنب متعلقًا ببني آدم، فلها شرط آخر، وهو رد المظلمة إلى صاحبها أو تحصيل البراءة منه.

وقال ابن القيم في «مدارج السالكين» (ج ١: ص ١٦٩) في الكلام على تفسير التوبة المطلقة: وكثير من الناس إنما يفسر التوبة بالعزم على أن لا يعاود الذنب، وبالإقلاع عنه في الحال، وبالندم عليه في الماضي. وإن كان في حق آدمي، فلا بد من أمر رابع وهو التحلل منه، وهذا الذي ذكره بعض مسمى التوبة بل شرطها. وإلا فالتوبة في كلام الله ورسوله كما تتضمن ذلك تتضمن العزم على فعل المأمور والتزامه، فلا يكون بمجرد الإقلاع والعزم والندم تائبًا حتى يوجد منه العزم الجازم على فعل المأمور والإتيان به، هذا حقيقة التوبة، وهي اسم لمجموع الأمرين، لكنها إذا قرنت بفعل المأمور كانت عبارة عما ذكره، فإذا أفردت تضمنت الأمرين، وهي كلفظة التقوى التي عند أفرادها تقتضي فعل ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه، وعند اقترانها بفعل المأمور تقتضي الانتهاء عن المحذور، فإن حقيقة

التوبة الرجوع إلى الله بالتزام فعل ما يحب، وترك ما يكره، فهي رجوع من مكروه إلى محبوب، فالرجوع إلى المحبوب جزء مسماها، والرجوع عن المكروه الجزء الآخر؛ ولهذا علق سبحانه الفلاح المطلق على فعل المأمور وترك المحذور بها فقال: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١] فكل تائب مفلح، ولا يكون مفلحاً إلا من فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١] وتارك المأمور ظالم كما أن فاعل المحذور ظالم، وزوال اسم الظلم عنه بالتوبة الجامعة الأمرين.

قال: وإنما سمي التائب تائباً لرجوعه إلى أمر الله من نهيه وإلى طاعته من معصيته كما تقدم، فإذا التوبة هي حقيقة دين الإسلام والدين كله داخل في مسمى التوبة، وبهذا استحق التائب أن يكون حبيب الله، فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، وإنما يحب الله من فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه، فإذا التوبة هي الرجوع مما يكرهه الله ظاهراً وباطناً إلى ما يحبه ظاهراً وباطناً، ويدخل في مسماها الإسلام والإيمان والإحسان، وتتناول جميع المقدمات.

قال ابن القيم مشيراً إلى الفرق بين الاستغفار والتوبة: وأما الاستغفار، فهو نوعان: مفرد، ومقرون بالتوبة، فالمفرد، كقول نوح عليه السلام: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانَتْ غَفَّارًا﴾ [١١] يرسل السماء عليكم مدراراً [نوح: ١٠، ١١] وكقول صالح عليه السلام: ﴿لَوْ لَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الزمل: ٤٦] وكقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الزمل: ٢٠]، وقوله: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] والمقرون كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمْنَعَكُمْ مَنَّاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣] وقول صالح لقومه: ﴿وَيَقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٥٢] ﴿فَاسْتَغْفِرُوا ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١] وقول شعيب: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، فالاستغفار المفرد كالتوبة، بل هو التوبة بعينها مع تضمنه طلب المغفرة من الله، وهو محو الذنب وإزالة أثره ووقاية شره، لا كما ظنه بعض الناس أنها الستر، فإن الله يستر على من يغفر له، ومن لا يغفر له، ولكن الستر لازم مسماها أو جزءه، فدالاتها عليه إماماً بالتضمن، وإماماً باللزوم، وحقيقتها وقاية شر الذنب، ومنه المغفر لما يقي الرأس من الأذى، والستر لازم لهذا المعنى، وإلا فالعمامة لا تسمى مغفراً ولا القبع ونحوه مع ستره،

فلا بد في لفظ المغفر من الوقاية .

وهذا الاستغفار الذي يمنع العذاب في قوله: ﴿وَمَا كَانُ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] فإن الله لا يعذب مستغفراً، وأما من أصر على الذنب وطلب من الله مغفرته، فهذا ليس باستغفار مطلق؛ ولهذا لا يمنع العذاب، فلاستغفار يتضمن التوبة، والتوبة تتضمن الاستغفار، وكل منهما يدخل في مسمى الآخر عند الإطلاق . وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى، فلاستغفار طلب وقاية شر ما مضى، والتوبة والرجوع: طلب وقاية شر ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله، فهذا ذنبان: ذنب قد مضى، فلاستغفار طلب وقاية شره، وذنب يخاف وقوعه، فالتوبة: العزم على أن لا يفعله . والرجوع إلى الله يتناول النوعين . رجوع إليه؛ ليقية شر ما مضى، ورجوع إليه ليقية شر ما يستقبل من شر نفسه وسيئات أعماله . وأيضاً فإن المذنب بمنزلة من ارتكب طريقاً تؤديه إلى هلاكه ولا توصله إلى المقصود، فهو مأمور أن يوليها ظهره ويرجع إلى الطريق التي فيها نجاته، وتوصله إلى مقصودة وفيها فلاحه، فهذا هنا أموال لا بد منهما مفارقة شيء . والرجوع إلى غيره، فخصت التوبة بالرجوع والاستغفار بالمفارقة، وعند إفرادهما يتناول الأمرين، ولهذا والله أعلم جاء الأمر بهما مرتباً بقوله: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٩٠]، فإنه الرجوع إلى طريق الحق بعد مفارقة الباطل، وأيضاً فلاستغفار من باب إزالة الضرر، والتوبة: طلب جلب المنفعة، فالمغفرة: أن يقيه شر الذنب، والتوبة: أن يحصل له بعد الوقاية ما يحبه، وكل منهما يستلزم الآخر عند إفراده . والله أعلم .

وقيل: في الفرق بينهما أن التوبة لا تكون إلا لنفسه، أي: لما اجترحته نفسه خاصة من الآثام بخلاف الاستغفار، فإنه يكون لنفسه ولغيره أو لغيره فقط، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، وقال تعالى حاكياً عن الملائكة: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ [غافر: ٧] وإن التوبة هي الندم على ما فرط في الماضي، والعزم على الامتناع منه في المستقبل، والاستغفار: طلب الغفران لما صدر منه ولا يجب فيه العزم في المستقبل هذا . وللتوبة أحكام لا يليق بالعبد جهلها . ذكر ابن القيم نبذاً منها في «مدارج السالكين شرح منازل السائرين»

(ج ١: ص ١٥٠ : ١٦٩)، فعليك أن تطالعه وأضف إلى ذلك مطالعة كتاب التوبة من «الإحياء» للغزالي، وقد عقد ابن القيم في «المدارج» (ج ١: ص ١٧٢، ١٧٣) فصلاً، لإيضاح الفرق بين الذنب والسيئة والتكفير والمغفرة، فطالعه أيضاً مع ما تعقبه وعلق عليه محشيه، وقد ذكر «صاحب المنازل» أسراراً للتوبة بسط ابن القيم الكلام في شرح السر الأول وتوضيحه، أحببنا إirاده لغاية حسنه ولطافته. قال صاحب «المنازل»: ولطائف أسرار التوبة ثلاثة أشياء:

أولها: أن ينظر الجناية والقضية فيعرف مراد الله فيها؛ إذ خلاك وإتيانها، فإن الله ﷻ إنما خلى العبد والذنب لمعنيين؛ أحدهما: أن يعرف عزته في قضائه وبره في ستره وحلمه في إمهال راكمه وكرمه في قبول العذر منه، وفضله في مغفرته. **الثاني:** أن يقيم على عبده حجة عدله فيعاقبه على ذنبه بحجته.

قال ابن القيم في شرح هذا الكلام (ج ١: ص ١١١): اعلم: أن صاحب البصيرة إذا صدرت منه الخطيئة، فله نظر إلى خمسة أمور؛ أحدها: أن ينظر إلى أمر الله ونهيه، فيحدث له ذلك الاعتراف بكونها خطيئة والإقرار على نفسه بالذنب. **الثاني:** أن ينظر إلى الوعد والوعيد، فيحدث له ذلك خوفاً وخشية تحمله على التوبة. **الثالث:** أن ينظر إلى تمكين الله له منها وتخليته بينه وبينها أو تقديرها عليه وإنه لو شاء لعصمه منها وحال بينه وبينها، فيحدث له ذلك أنواعاً من المعرفة بالله وأسمائه وصفاته وحكمته ورحمته ومعرفته وعفوه وحلمه وكرمه، وتوجب هذه المعرفة عبودية بهذه الأسماء لا تحصل بدون لوازمها البتة، ويعلم ارتباط الخلق والأمر والجزاء والوعد بأسمائه وصفاته، وأن ذلك موجب الأسماء والصفات وأثرها في الوجود، وأن كل اسم وصفة مقتض لأثره وموجبه متعلق به لا بد منه، وهذا المشهد يطلعه على رياض مounقة من المعارف والإيمان، وأسرار القدر والحكمة يضيق عن التعبير عنها نطاق الكلم. **فمن بعضها:** ما ذكره الشيخ، يعني: صاحب «المنازل» أن يعرف العبد عزته في قضائه، وهو أنه سبحانه العزيز الذي يقضي بما يشاء، وأنه لكمال عزه حكم على العبد وقضى عليه بأن قلب قلبه وصرف إرادته على ما يشاء وحال بين العبد وقلبه. وجعله مريدًا شائئاً لما شاء منه العزيز الحكيم، وهذا من كمال العزة؛ إذ لا يقدر على ذلك إلا الله، وغاية المخلوق أن يتصرف في بدنك وظاهره. وأما جعلك مريدًا شائئاً لما شاء منك، ويريده فلا

يقدر عليه إلا ذو العزة الباهرة، فإذا عرف العبد عز سيده ولاحظه بقلبه وتمكن شهوده منه؛ كان الاشتغال به عن ذل المعصية أولى به وأنفع له؛ لأنه يصير مع الله لا مع نفسه ومن معرفة عزته في قضائه أن يعرف أنه مدبر مقهور ناصيته بيد غيره لا عصمة له، إلا بعصمته ولا توفيق له إلا بمعونته، فهو ذليل حقير في قبضة عزيز حميد، ومن شهود عزته أيضاً في قضائه أن يشهد أن الكمال والحمد والغناء التام والعزة كلها لله، وإن العبد نفسه أولى بالتقصير والذم والعيب والظلم والحاجة، وكلما ازداد شهوده لذله ونقصه وعيبه وفقره؛ ازداد شهوده لعزة الله وكمال عبيده وغناه وكذلك بالعكس، فنقص الذنب وذلتة يطلعه على مشهد العزة، ومنها: أن العبد لا يريد معصية مولاه من حيث هي معصية، فإذا شهد جريان الحكم عليه وجعله فاعلاً لما هو غير مختار له ولا يريد بإرادته ومشيتته واختياره، فكأنه مختار غير مختار، مريد غير مريد، شاء غير شاء، فهذا يشهد عزة الله وعظمته وكمال قدرته. ومنها: أن يعرف بره سبحانه في ستره عليه حال ارتكاب المعصية مع كمال رؤيته له، ولو شاء لفضحه بين خلقه فحذروه، وهذا من كمال بره ومن أسمائه البر، وهذا البر من سيده به نفع^(*) كمال غناه عنه، وكمال فقر العبد إليه، فيشتغل بمطالعة هذه المنة، ومشاهدة هذا البر والإحسان والكرم فيذهل عن ذكر الخطيئة، فيبقى مع الله سبحانه، وذلك أنفع له من الاشتغال بجنائته وشهود ذل معصيته، فإن الاشتغال بالله والغفلة عما سواه هو المطلب الأعلى والمقصد الأسنى، ولا يوجب هذا نسيان الخطيئة مطلقاً بل في هذه الحال، فإذا فقدها، فليرجع إلى مطالعة الخطيئة وذكر الجناية ولكل وقت ومقام عبودية تليق به.

ومنها: شهود حلم الله ﷻ في إمهال رாகب الخطيئة ولو شاء لعاجله بالعقوبة، ولكنه الحليم الذي لا يعجل، فيحدث له ذلك معرفته سبحانه باسمه الحليم، ومشاهدة صفة الحلم، والتعبد بهذا الاسم والحكمة والمصلحة الحاصلة من ذلك بتوسط الذنب أحب إلى الله، وأصلح للعبد وأنفع من فوتها ووجود الملزوم بدون لازمه ممتنع.

ومنها: معرفة العبد كرم ربه في قبول العذر منه إذا اعتذر إليه بنحو ما تقدم

(*) في الأصل «نفع» والمثبت من «المدارج»: «كان عن».

(ص ٩٩) «المدارج» من الاعتذار لا بالقدر، فإنه مخاصمة ومحااجة كما تقدم (ص ٩٩) فيقبل عذره بكرمه وجوده فيوجب له ذلك؛ اشتغالا بذكره وشكره ومحبة أخرى لم تكن حاصلة له قبل ذلك، فإن محبتك لمن شكرك على إحسانك وجزاك به، ثم غفر لك إساءتك ولم يؤأخذك بها أضعاف محبتك على شكر الإحسان وحده والواقع شاهد بذلك، فعبودية التوبة بعد الذنب لون - وهذا لون - آخر، يعني: أن عبودية التوبة بعد الذنب لون، وهذا الذي ذكره أخيرًا من معرفة العبد كرم ربه... إلخ. لون آخر.

ومنها: أن يشهد فضله في مغفرته، فإن المغفرة فضل من الله، وإلا فلو أخذك بمحض حقه؛ كان عادلاً محموداً. وإنما عفوه بفضله لا باستحقاقك فيوجب لك ذلك أيضاً شكراً له ومحبة وإنابة إليه وفرحاً وابتهاجاً به، ومعرفة له باسمه الغفار، ومشاهدة لهذه الصفة، وتعبداً بمقتضاها وذلك أكمل في العبودية والمحبة والمعرفة.

ومنها: أن يكمل لعبده مراتب الذل والخضوع والانكسار بين يديه والافتقار إليه، فإن النفس فيها مضاهاة الربوبية لو قدرت لقالت كقول فرعون، ولكنه قدر فأظهر، وغيره عجز فأضمر، وإنما يخلصها من هذه المضاهاة ذل العبودية وهو أربع مراتب:

المرتبة الأولى: مشتركة بين الخلق وهي ذل الحاجة والفقر إلى الله، فأهل السماوات والأرض محتاجون إليه، فقراء إليه، وهو وحده الغني عنهم وكل أهل السماوات والأرض يسألونه وهو لا يسأل أحداً.

المرتبة الثانية: ذل الطاعة والعبودية، وهو ذل الاختيار، وهذا خاص بأهل طاعته، وهو سر العبودية.

المرتبة الثالثة: ذل المحبة، فإن المحب ذليل بالذات لمحجوبه وعلى قدر محبته له، يكون ذله، فالمحبة أسست على الذلة للمحجوب كما قيل:

اِخْضَعْ وَذِلْ لِمَنْ تُحِبُّ فَلَيْسَ فِي حُكْمِ الْهَوَى أَنْفٌ يُشَالُ وَيُعْقَدُ

وقال آخر:

مَسَاكِينُ أَهْلِ الْحُبِّ حَتَّى قُبُورُهُمْ عَلَيْهَا تُرَابُ الذَّلِّ بَيْنَ الْمَقَابِرِ

المرتبة الرابعة: ذل المعصية والجناية، فإذا اجتمعت هذه المراتب الأربع؛ كان الذل لله والخضوع له أكمل وأتم؛ إذ يذل له؛ خوفاً وخشية ومحبة وإنابة، وإطاعة وفقرًا وفاقة، وحقيقة ذلك هو الفقر الذي يشير إليه القوم، وهذا المعنى أجلُّ من أن يسمى بالفقر، بل هو لب العبودية وسرها وحصوله أنفع شيء للعبد، وأحب شيء إلى الله، فلا بد من تقدير لوازمه من أسباب الضعف والحاجة، وأسباب العبودية والطاعة، وأسباب المحبة والإنابة، وأسباب المعصية والمخالفة؛ إذ وجود الملزوم بدون لازمه ممتنع، والغاية من تقدير عدم هذا الملزوم، ولوازمه مصلحة وجوده خير من مصلحة فوته، ومفسدة فوته أكبر من مفسدة وجوده، والحكمة مبناها على دفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما وقد فتح لك الباب، فإن كنت من أهل المعرفة فادخل وإلا فرد الباب، وارجع بسلام.

ومنها: إن أسماء الحسنى تقتضي آثارها، اقتضاء الأسباب التامة لمسبباتها، فاسم السميع البصير يقتضي مسموعاً ومبصراً. واسم الرزاق يقتضي مرزوقاً، واسم الرحيم يقتضي مرحوماً، وكذلك اسم الغفور والعفو والتواب والحليم يقتضي من يغفر له ويتوب عليه ويعفو عنه ويحلم، ويستحيل تعطيل هذه الأسماء والصفات؛ إذ هي أسماء حسنى وصفات كمال ونعوت جلال وأفعال حكمة، وإحسان وجود، فلا بد من ظهور آثارها في العالم. وقد أشار إلى هذا أعلم الخلق - بالله صلوات الله وسلامه عليه - حيث يقول: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُونَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ»، وأنت إذا فرضت الحيوان بجملته معدوماً فلمن يرزق الرزاق سبحانه؟ وإذا فرضت المعصية والخطيئة متنتية من العالم، فلمن يغفر وعمن يعفو؟ وعلى من يتوب ويحلم؟ وإذا فرضت الفاقات كلها قد سدت، والعبيد أغنياء معافون، فأين السؤال والتضرع والابتهال والإجابة، وشهود الفضل والمنة والتخصيص بالإنعام والإكرام؟ فسبحان من تعرف إلى خلقه بجميع أنواع التعريفات، ودلهم عليه بأنواع الدلالات، وفتح لهم إليه جميع الطرقات، ثم نصب إليه الصراط المستقيم وعرفهم به ودلهم عليه ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٤].

ومنها: السر الذي لا تقتحمه العبارة ولا تجسر عليه الإشارة ولا ينادي عليه منادي الإيمان على رؤوس الأشهاد، فشهد به قلوب خواص العباد، فازدادت به معرفة لربها ومحبة له وطمأنينة وشوقاً إليه ولهجاً بذكره وشهوذاً لبره ولطفه وكرمه وإحسانه، ومطالعة لسر العبودية وإشرافاً على حقيقة الإلهية، وهو ما ثبت في «الصحيحين» من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «لِلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ، كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ فَأَيْسَ مِنْهَا، فَاتَتْ شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا قَدْ أَيْسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأُ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»، هذا لفظ مسلم.

وفي الحديث: من قواعد العلم أنَّ اللفظ الذي يجري على لسان العبد خطأ من فرح شديد أو غيظ شديد، ونحوه لا يؤاخذ به، ولهذا لم يكن هذا كافراً بقوله: «أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ»، قال: والقصد إن هذا الفرح له شأن لا ينبغي للعبد إهماله والإعراض عنه، ولا يطلع عليه إلا من له معرفة خاصة بالله وأسمائه وصفاته وما يليق بعز جلاله، وقد كان الأولى بِنَا طِيَّ الكلام فيه إلى ما هو اللائق بإفهام بني الزمان وعلومهم، ونهاية أقدامهم من المعرفة، وضعف عقولهم عن احتمال غير أنا نعلم أن الله سبحانه سيسوق هذه البضاعة إلى تجارها، ومن هو عارف بقدرها، وإن وقعت في الطريق بيد من ليس عارفاً بها، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه.

فاعلم: أن الله سبحانه اختص نوع الإنسان من بين خلقه بأن كرمه وفضله وشرفه وخلق له نفسه، وخلق كل شيء له وخصه من معرفته ومحبته وقربه وإكرامه بما لم يعطه غيره، وسخر له في سماواته وأرضه وما بينهما حتى ملائكته، الذين هم أهل قربة استخدمهم وجعلهم حفظة له في منامه ويقظته وطمأنينته وإقامته، وأنزل إليه وعليه كتبه، وأرسله وأرسل إليه، وخاطبه وكلمه منه إليه، واتخذ منهم الخليل والكليم والأولياء والخواص والأخبار، وجعلهم معدن أسرارهم ومحل حكمتهم وموضع حبه، وخلق لهم الجنة والنار، فالخلق والأمر والثواب والعقاب مداره على النوع الإنساني، فإنه خلاصة الخلق، وهو المقصود بالأمر والنهي، وعليه الثواب والعقاب، فلإنسان شأن ليس لسائر المخلوقات، وقد خلق أباه بيده ونفخ

من روحه، وأسجد له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء وأظهر فضله على الملائكة، فمن دونهم من جميع المخلوقات وطرد إبليس عن قربهِ وأبعده عن بابهِ؛ إذ لم يسجد له مع الساجدين، واتخذهُ عدوًّا له، فالمؤمنون من نوع الإنسان خير البرية على الإطلاق وخيرية الله على العالمين، فإنه خلقه ليتم نعمته عليه ولتواتر إحسانه إليه، وليخصه من كرامته وفضله بما لم تنله أمنيته ولم يخطر على بالهِ، ولم يشعر به ليسأله من المواهب والعطايا الباطنة والظاهرة العاجلة والآجلة التي لا تنال إلا بمحبته ولا تنال محبته إلا بطاعته وإيثاره على ما سواه، فاتخذهُ محبوبًا له وأعد له أفضل ما يعده محب غني قادر جواد لمحبوبه؛ إذ أقدم عليه وعهد إليه عهدًا يقدم إليه فيه بأوامره ونواهيه، وأعلمه في عهده ما يقربه إليه ويزيده محبة له وكرامة عليه، وما يبعده منه ويسخطه عليه، ويسقطه من عينه، وللمحبيب عدو هو أبغض خلق خلقه إليه قد جاهره بالعداوة، وأمر عباده أن يكون دينهم وطاعتهم وعبادتهم له دون وليهم ومعبودهم الحق، واستقطع عباده واتخذ منهم حزبًا ظاهره، ووالوه على ربهم، وكانوا أعداء له مع هذا العدو، يدعون إلى سخطه، ويطعنون في ربوبيته وإلهيته ووحدانيته، ويسبونه ويكذبونه ويفتنون أوليائه، ويؤذونهم بأنواع الأذى، ويجهدون على إعدامهم من الوجود، وإقامة الدولة لهم ومحو كل ما يحبه الله ويرضاه وتبديله بكل ما يسخطه ويكرهه، فعرفه بهذا العدو وطرائقهم وأعمالهم وما لهم، وحذرهم موالاتهم والدخول في زميرتهم، والكون معهم، وأخبره في عهده أنه أجود الأجودين، وأكرم الأكرمين وأرحم الراحمين.

وأنه: سبقت رحمته غضبه، وحلمه عقوبته وعفوه مؤاخذته، وإنه قد أفاض على خلقه النعمة، وكتب على نفسه الرحمة، وإنه يحب الإحسان والجود والعطاء والبر، وأن الفضل كله بيده والخير كله منه، والجود كله له، وأحب ما إليه أن يجود على عباده ويوسعهم فضلًا ويغمرهم إحسانًا وجودًا، أو يتم عليهم نعمه، ويضاعف لديهم مننه ويتعرف إليهم بأوصافه وأسمائه، ويتحجب إليهم بنعمه وآلائه؛ فهو الجواد لذاته، وجود كل جواد خلقه الله ويخلقه أبدًا أقل من ذرة بالقياس إلى جوده. فليس الجواد على الإطلاق إلا هو، وجود كل جواد فمن جوده، ومحبته للجود والإعطاء والإحسان والبر والإنعام والإفضال فوق ما يخطر ببال الخلق، أو يدور في أوهامهم وفرحه بعطائه وجوده وإفضاله أشد من فرح

الآخذ بما يعطاه أو يأخذ أحوج ما هو إليه وأعظم ما كان قدرًا، فإذا اجتمع شدة الحاجة وعظم قدر العطية والنفع بها، فما الظن بفرح المعطي؟ ففرح المعطي سبحانه بعطائه أشد وأعظم من فرح هذا بما يأخذه، ولله المثل الأعلى؛ إذ هذا شأن الجواد من الخلق فإنه يحصل له من الفرح والسرور والابتهاج واللذة بعطائه، وجوده فوق ما يحصل لمن يعطيه، ولكن الآخذ غائب بلذة أخذه عن لذة المعطي وابتهاجه وسروره. هذا مع كمال حاجته إلى ما يعطيه وفقره إليه وعدم وثوقه باستخلاف مثله، وخوف الحاجة إليه عند ذهابه، والتعرض لذل الاستعانة بنظيره ومن هو دونه، ونفسه قد طبعت على الحرص والشح، فما الظن بمن تقدس وتنزه عن ذلك كله؟ ولو أن أهل سماواته وأرضه وأول خلقه وآخرهم وإنسهم وجنهم، ورطبهم ويابسهم قاموا في صعيد واحد فسألوه، فأعطى كلًا ما سأل؛ ما نقص ذلك مما عنده مثقال ذرة، وهو الجواد لذاته كما أنه الحي لذاته العليم لذاته، السميع البصير لذاته، فجوده العالي من لوازم ذاته، والعفو أحب إليه من الانتقام، والرحمة أحب إليه من العقوبة، والفضل أحب إليه من العدل، والعطاء أحب إليه من المنع.

فإذا تعرض عبده ومحبوبة الذي خلقه لنفسه وأعد له أنواع كرامته وفضله على غيره، وجعله محل معرفته وأنزل إليه كتابه، وأرسل إليه رسوله واعتنى بأمره، ولم يهمله ولم يتركه سدى، فتعرض لغضبه وارتكب مساخطه وما يكرهه وأبق منه، ووالى عدوه وظاهره عليه، وتحيز إليه وقطع طريق نعمه وإحسانه إليه التي هي أحب شيء إليه، وفتح طريق العقوبة والغضب والانتقام، فقد استدعى من الجواد الكريم خلاف ما هو موصوف به من الجود والإحسان والبر، وتعرض لإغضابه وإسقاطه وانتقامه، وأن يصير غضبه وسخطه في موضع رضاه، وانتقامه وعقوبته في موضع كرمه وبره وعطائه، فاستدعى بمعصيته من أفعاله ما سواه أحب إليه منه، وخلاف ما هو من لوازم ذاته من الجود والإحسان.

فبينما هو حبيب المقرب المخصوص بالكرامة إذا انقلب آبقًا شاردًا رادًا لكرامته، مائلًا عنه إلى عدوه مع شدة حاجته إليه، وعدم استغنائه عنه طرفة عين، فبينما ذلك الحبيب مع العدو في طاعته وخدمته ناسيًا لسيده، منهمكًا في موافقة عدوه، قد استدعى من سيده خلاف ما هو أهله؛ إذ عرضت له فكرة فتذكر بر سيده

وعطفه وجوده وكرمه، وعلم أنه لا بد له منه، وأن مصيره إليه، وعرضه عليه، وإنه لم يقدم عليه بنفسه قدم به عليه، على أسوأ الأحوال، ففر إلى سيده من بلد عدوه وجد في الهرب إليه حتى وصل إلى بابه، فوضع خده على عتبة بابه وتوسد ثرى أعتابه؛ متذللاً متضرعاً خاشعاً باكياً آسفاً، يتملق سيده ويسترحمه ويستعطفه ويعتذر إليه، قد ألقى بيده إليه، واستسلم له وأعطاه قياده، وألقى إليه زمامه، فعلم سيده ما في قلبه فعاد مكان الغضب عليه رضا عنه، ومكان الشدة عليه رحمة به، وأبدله بالعقوبة عفواً، وبالمنع عطاءً وبالمؤاخذه حلماً، فاستدعى بالتوبة الرجوع من سيده ما هو أهله وما هو موجب أسمائه الحسنی وصفاته العلی، فكيف يكون فرح سيده به؟ وقد عاد إليه حبيبه ووليه طوعاً واختياراً، وراجع ما يحبه سيده منه ويرضاه، وفتح طريق البر والإحسان والجود التي هي أحب إلى سيده من طريق الغضب والانتقام والعقوبة؟ وهذا موضع الحكاية المشهورة عن بعض العارفين أنه حصل له شرود وإباق عن سيده، فرأى في بعض السكك باباً قد فتح وخرج منه صبي يستغيث ويبكي وأمه خلفه تطرده، حتى خرج فأغلقت الباب في وجهه ودخلت فذهب الصبي غير بعيد، ثم وقف مفكراً فلم يجد له مأوى غير البيت الذي أخرج منه، ولا من يؤويه غير والدته فرجع مكسور القلب حزياً، فوجد الباب مُرتجاً فتوسده، ووضع خده على عتبة الباب ونام فخرجت أمه، فلما رآته على تلك الحالة لم تملك أن رمت نفسها عليه والتزمته تقبله وتبكي وتقول: يا ولدي، أين تذهب عني ومن يؤويك سواي؟ ألم أقل لك: لا تخالفني ولا تحملي بمعصيتك لي على خلاف ما جبلت عليه من الرحمة لك، والشفقة عليك، وإرادتي الخير لك؟ ثم أخذته ودخلت.

فتأمل قول الأم: لا تحملي بمعصيتك لي على خلاف ما جبلت عليه من الرحمة والشفقة وتأمل قوله ﷺ: «لِلَّهِ أَرْحَمُ بِعَبَادِهِ مِنَ الْوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا» وأين تقع رحمة الوالدة من رحمة الله التي وسعت كل شيء؟ فإذا أغضب العبد بمعصيته، فقد استدعى منه صرف تلك الرحمة عنه، فإذا تاب إليه، فقد استدعى منه ما هو أهله وأولى به، فهذه نبذة يسيرة تطلعك على سر فرح الله بتوبة عبده أعظم من فرح هذا الواجد لراحته في الأرض المهلكة بعد اليأس منها، ووراء هذا ما تجفو عنه العبارة، وتدق عن إدراكه الأذهان، وإياك وطريقة التعطيل والتمثيل، فإن كلاً

منهما منزل ذميم ومرتع على علاقته وخيم ، ولا يحل لأحدهما أن يجد روائح هذا الأمر ونفسه ؛ لأن زكام التعطيل والتمثيل مفسد لحاسة الشم ، كما هو مفسد لحاسة الذوق ، فلا يذوق طعم الإيمان ولا يجد ريحه . والمحروم كل المحروم من عرض عليه الغنى والخير فلم يقبله ، فلا مانع لما أعطى الله ، ولا معطي لما منع ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم ، ثم بسط ابن القيم الكلام في شرح قول صاحب «المنازل» : - الثاني أن يقيم على عبده حجة عدله ، فيعاقبه على ذنبه - ثم ذكر النظر الرابع من الأنظار الخمسة التي تحصل عند صدور المعصية من العبد وهو النظر إلى محل الجناية ومصدرها ، أي : النفس الأمارة بالسوء وشرح في ضمنه اللطيفة الثانية من لطائف أسرار التوبة ، ثم ذكر النظر الخامس وهو نظره إلى الأمر له بالمعصية المزين له فعلها ، الحاض له عليها ، وهو شيطانه الموكل به ، ثم أطال الكلام في شرح اللطيفة الثالثة من أحب الوقف على ذلك رجع إلى «المدارج» (ج : ١ : ص ١١٩ : ١٢٦).



٢٣٤٦ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٣٤٦ - قوله: (وَاللَّهِ)، فيه: القسم على الشيء؛ تأكيداً له، وإن لم يكن عند السامع فيه شك. (إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ)، يحتمل أن يكون المراد: يقول: هذا اللفظ بعينه ويؤيده ما أخرجه النسائي بسند جيد من طريق مجاهد عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ يقول: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِائَةَ مَرَّةً»، ويحتمل أنه يطلب المغفرة ويعزم على التوبة وينشئها. ويؤيده ما سيأتي في آخر الفصل الثاني من حديث ابن عمر قال: إن كنا نعد لرسول الله ﷺ في المجلس: «رب اغفر لي وتب عليّ إنك أنت التواب الغفور»، مائة مرة. أخرجه أحمد، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه من طريق محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر.

(فِي الْيَوْمِ) الواحد. (أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً)، كذا في رواية شعيب عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، عند البخاري، وفي رواية معمر عن الزهري عن أبي سلمة عند الترمذي، وابن السني: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً»، وهكذا وقع في حديث أنس عند أبي يعلى، والبخاري، والطبراني، فيحتمل أن يريد به المبالغة والتكثير. والعرب تضع السبع والسبعين والسبعمئة موضع الكثرة، ويحتمل أن يريد العدد بعينه. وقوله: في رواية الكتاب أكثر مبهم، فيحتمل أن يفسر بحديث ابن عمر المذكور وأنه يبلغ المائة. وقد وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عند النسائي، وابن ماجه بلفظ: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ

(٢٣٤٦) الْبُخَارِيُّ (٦٣٠٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٥٩) فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

اللَّهُ وَاتُوبَ إِلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ»، وفي حديث الأغر الآتي: «وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ». قال الشوكاني بعد ذكر الروايات الثلاث: وينبغي الأخذ بالأكثر وهو رواية المائة فيقول: في كل يوم أستغفر الله وأتوب إليه مائة مرة، فإن قال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ فَافْغِرْ لِي وَأَتُوبُ إِلَيْكَ فُتِبَ عَلَيَّ. فقد أخذ بطرفي الطلب، والله ﷻ ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر: ٣] انتهى. وقد استشكل وقوع الاستغفار من النبي ﷺ وهو معصوم. والاستغفار يستدعي وقوع المعصية.

وأجيب بعدة أجوبة منها: أن المراد باستغفاره ﷺ: استغفاره من الذي وقع في حديث الأغر الآتي، وسيأتي تفسيره وتوضيحه.

ومنها: قول ابن الجوزي: هفوات الطباع البشرية لا يسلم منها أحد، والأنبياء وإن عصموا من الكبائر، فلم يعصموا من الصغائر. كذا قال، وهو مفرع على خلاف المختار، والراجع: عصمتهم من الصغائر أيضاً.

ومنها: قول ابن بطلال: الأنبياء أشد الناس اجتهاداً في العبادة، لما أعطاهم الله تعالى من المعرفة، فهم دائبون في شكره معترفون له بالتقصير. انتهى. ومحصلة جوابه: أن الاستغفار من التقصير في أداء الحق الذي يجب لله تعالى. ويحتمل أن يكون لاشتغاله بالأمر المباحة من أكل أو شرب أو جماع أو نوم، أو راحة أو لمخاطبة الناس، والنظر في مصالحهم، ومحاربة عدوهم تارة ومداراته أخرى، وتأليف المؤلفة وغير ذلك مما يحجبه عن الاشتغال بذكر الله والتضرع إليه، ومشاهدته ومراقبته، فيرى ذلك ذنباً بالنسبة إلى المقام العلي، وهو الحضور في حظيرة القدس. ومنها: أن الاستغفار تشريع وتعليم لأتمته، أو من ذنوب أتمته، فهو كالشفاعة لهم.

وقال الغزالي في «الإحياء»: كان ﷺ دائم الترقى، فإذا ارتقى إلى حال رأى ما قبلها دونها، فاستغفر من الحالة السابقة، وهذا مفرع على أن العدد المذكور في استغفاره؛ كان مفرقاً بحسب تعدد الأحوال، وظاهر ألفاظ الحديث يخالف ذلك.

ومنها: أن استغفاره كان إظهاراً للعبودية وافتقاراً لكرم الربوبية.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) في «الدعوات» وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢: ص ٢٨٢)، والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٢٠٨).

٢٣٤٧ - [٢] وَعَنْ الْأَعْرَ الْمَزْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيَغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ». [رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٣٤٧ - قوله: (وَعَنْ الْأَعْرَ)، بفتح الهمزة والغين المعجمة وتشديد الراء. (الْمَزْنِيِّ) نسبة إلى قبيلة مزينة مصغرًا. قال في «التقريب»: الأعر بن عبد الله المزني، ويقال: الجهني. ومنهم من فرق بينهما صحابي. قال البخاري: المزني أصح. وقال في «الخلاصة»: الأعر بن يسار المزني أو الجهني، والمزني أصح صحابي من المهاجرين الأولين. وقيل: اسم أبيه: عبد الله. له ثلاثة أحاديث خرج له مسلم منها فرد حديث، وروى عنه ابن عمر ومعاوية بن قرة وأبو بردة. قلت: غاير بين الأعر المزني والجهني ابن منده، وكذا مال إلى التفرقة بينهما ابن الأثير، وجزم أبو نعيم وابن عبد البر بأنهما واحد، وصوبه الحافظ في «الإصابة» و«التهذيب». (إِنَّهُ لَيَغَانُ) بضم الياء والغين المعجمة مبنياً للمفعول من باب ضرب من الغين وهو الغين والغطاء لغة، والمراد هنا: ما يغشى القلب ويغطيه. (عَلَى قَلْبِي) نائب فاعل «يغان»، أي: يغشى، أو يغطي قلبي. قال الجزري: الغين: الغيم، وغينت السماء تغان: إذا أطلق عليها الغيم. وقيل: الغين شجره ملتف، أراد ما يغشاه من السهو الذي لا يخلو منه البشر؛ لأن قلبه أبداً؛ كان مشغولاً بالله تعالى، فإن عرض له - وقتاً ما - عارض بشري يشغله من أمور الأمة والملة ومصالحهما عد ذلك ذنباً وتقصيراً فيفزع إلى الاستغفار. انتهى.

وقال القاري: يقال: غين عليه كذا، أي: غطى عليه، و«على قلبي» مرفوع على نيابة الفاعل، يعني: ليغشى على قلبه ما لا يخلو البشر عنه من سهو والتفات إلى حظوظ النفس من مأكول ومنكوح ونحوهما، فإنه كحجاب وغيم يطبق على قلبه فيحول بينه وبين الملاء الأعلى حيلولة ما، فيستغفر تصفية للقلب وإزاحة للغاشية،

(٢٣٤٧) مُسْلِمٌ (٢٧٠٢/٤١) فِي الدَّعَوَاتِ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥١٥) فِي الصَّلَاةِ، وَالتَّسَاوِي فِي «الْكُبْرَى» (١٠٢٧٦) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَنِ الْأَعْرَ الْمَزْنِيِّ.

وهو إن لم يكن ذنبًا لكنه من حيث إنه بالنسبة إلى سائر أحواله نقص وهبوط إلى حضيض البشرية يشابه الذنب فيناسبه الاستغفار. انتهى.

قلت: تحير العلماء في بيان معنى هذا الحديث وتأويله حتى قال السيوطي: هذا من المتشابه الذي لا يعلم معناه، وقد وقف الأصمعي إمام اللغة على تفسيره، وقال: لو كان عن غير قلب الرسول ﷺ لتكلمت عليه وفسرته، ولكن العرب تزعم أن الغين الغيم الرقيق. وقال السندي: حقيقته بالنظر إلى قلب النبي ﷺ لا تُدرى وإن قدره ﷺ أجل وأعظم مما يخطر في كثير من الأوهام، فالتفويض في مثله أحسن نعم، القدر المقصود بالإفهام مفهوم، وهو أنه ﷺ كان يحصل له حالة داعية إلى الاستغفار، فيستغفر كل يوم مائه مرة، فكيف غيره. والله أعلم.

وقال عياض: المراد بالغين: الفترات والغفلات عن الذكر الذي كان شأنه الدوام عليه، فإذا فتر عنه أو غفل لأمر ما عد ذلك ذنبًا، فاستغفر منه، وقيل: هو شيء يعتري القلوب الصافية مما يحدث به النفس فيهوشها. وقيل: هو السكينة التي تغشى قلبه، ويكون استغفاره إظهارًا للعبودية والافتقار وملازمة الخشوع وشكرًا لما أولاه. وقيل: هي حالة خشية وإعظام تغشى القلب، ويكون استغفاره شكرها كما سبق. ومن ثم قال المحاسبي: خوف المتقربين الأنبياء والملائكة خوف إجلال وإعظام، وإن كانوا آمنين عذاب الله.

وقال الشيخ شهاب الدين السهروردي: لا ينبغي أن يعتقد أن الغين نقص في حاله صلوات الله عليه وسلامه - بل كمال أو تنمة كمال، وهذا سر دقيق لا ينكشف إلا بمثال، وهو أن الجفن المسبل على حدقة البصر، وإن كان صورته صورة نقصان من حيث هو إسبال وتغطية على ما من شأنه أن يكون باديًا مكشوفًا، فإن المقصود من خلق العين إدراك المدركات الحسية، وذلك لا يتأتى إلا بانبعث الأشعة الحسية من داخل العين واتصالها بالمرئيات على مذهب قوم، وبانطباع صور المدركات في الكرة الجليدية على مذهب آخر، فكيفما قدر لا يتم المقصود إلا بانكشاف العين عما يمنع من انبعث الأشعة، ولكن لما كان الهواء المحيط بالأبدان الحيوانية قلما يخلو من الأغبرة السائرة بحركة الرياح، فلو كانت الحدقة دائمة الانكشاف لاستضرت بملاقاتها وتراكمها عليها، فأُسبِلت أغطية الجفون

وقاية لها ومصقلة، لتنصل الحديقة بأسباب الأهداب، ورفعها لخفة حركة الجفن. فيدوم جلاؤها ويحتد نظرها، فالجفن وإن كان نقصاناً ظاهراً، فهو كمال حقيقة، فهكذا لم تنزل بصيرة النبي ﷺ معترضة؛ لأن تصدأ بالأغبرة الثائرة من أنفاس الأغيار، فلا جرم دعت الحاجة إلى إسبال جفن من الغين على حديقة بصيرته سترًا لها ووقاية وصقلاً عن تلك الأغبرة المثارة بروية الأغيار وأنفاسها فصيح أن الغين، وإن كانت صورته نقصاً فمعناه كمال وصقال حقيقة.

ثم قال أيضاً: إنَّ روح النبي ﷺ لم يزل في الترقى إلى مقامات القرب مستتبعة للقلب في رقيها إلى مركزها، وهكذا القلب كان يستتبع نفسه الزكية ولا خفاء أن حركة الروح والقلب أسرع وأتم من نهضة النفس وحركتها، فكانت خطأ النفس تقصر عن مدى الروح والقلب في العروج والولوج في حرم القرب ولحوقها بهما فاقتضت العواطف الربانية على الضعفاء من الأمة إبطاء حركة القلب بإلقاء الغين عليه؛ لئلا يسرع القلب ويسرح في معارج الروح ومدارجها، فتقطع علاقة النفس عنه لقوة الانجذاب، فتبقي العباد مهملين محرومين عن الاستنارة بأنوار النبوة والاستضاءة بمشكاة مصباح الشريعة، وحيث كان يرى ﷺ إبطاء القلب بالغين الملقى عليه وقصور النفس عن شأو ترقى الروح إلى الرفيق الأعلى، كان يفرغ إلى الاستغفار؛ إذ لم تف قواها في سرعة اللحوق لها، انتهى كلام الشيخ السهروردي. وقد ذكر الحافظ محصله في «الفتح» في شرح حديث أبي هريرة المتقدم.

وقال التوربشتي في «شرح المصابيح»: ونحن بالنور المقتبس من مشكاة مشايخ الصوفية نذهب في الوقت عليهم مذهبين: أحدهما؛ أن نقول: لما كان النبي ﷺ أتم القلوب صفاءً، وأكثرها ضياءً، وأعرفها عرفاناً، وكان معنياً مع ذلك بتسريع الملة وتأسيس السنة ميسراً غير معسر لم يكن له بد من النزول إلى الرخص والالتفات إلى حظوظ النفس، مع ما كان ممتحناً به من أحكام البشرية، وكان إذا تعاطى شيئاً من ذلك أسرع كدورة ما إلى القلب لكمال رفته وفرط نورانيته، فإن الشيء كلما كان أرق وأصفى كان ورود التأثيرات عليه أبين وأهدى، وكان ﷺ إذا أحس بشيء من ذلك عده على النفس ذنباً، فاستغفر منه؛ ولهذا المعنى كان استغفاره عند خروجه من الخلاء فيقول: «غفرانك».

والآخر: أن تقول: إن الله تعالى كما اقتناه عن العالمين أراد أن يبقيه لهم لينتفعوا به، فإنه ﷺ لو ترك ما هو عليه، وفيه من الحضور والتجليات الإلهية لم يكن لينفرغ لتعريف الجاهد وتعليم الجاهل، فافتضت الحكمة الإلهية أن يرد إليهم الفينة بعد الفينة بنوع من الحجة والاستتار ليكمل حظهم عنه، فيرى ذلك من سيئات حاله فيستغفر منه، والله أعلم. انتهى. (وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ) جملة أخرى معطوفة. (فِي الْيَوْمِ مِائَةً مَرَّةً)، قال المناوي: أراد بالمائة التكثير، فلا ينافي رواية: «سَبْعِينَ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤: ص ٢١١: ٢٦٠)، والبخاري في «تاريخه» (ج ١: ق ٢ ص ٤٤)، وأبو داود في أواخر الصلاة، كلهم من طريق حماد عن ثابت عن أبي بردة عن الأغر المزني ونسبه في «الحصن» و«الكنز» للنسائي أيضاً.

٢٣٤٨ - [٣] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ، فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةً مَرَّةً».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] [صحيح]

الشرح

٢٣٤٨ - قوله: (وَعَنْهُ)، أي: الأغر المزني. (يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ)، فيه: تلميح إلى قوله تعالى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] فالتوبة واجبة على الناس جميعاً. قال النووي: هذا الأمر بالتوبة موافق لقوله تعالى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨].

قلت: وجوب التوبة ظاهر بحديث الأغر هذا، وبالأحاديث الأخرى وبالآيتين المذكورتين، وهو واضح بنور البصيرة عند من شرح الله بنور الإيمان صدره، فإن من عرف أن لا سعادة في دار البقاء إلا في لقاء الله تعالى، وإن كل محجوب عنه

يشقى لا محالة محول بينه وبين ما يشتهي محترق بنار الفراق ونار الجحيم، وعلم أن لا مبعد عن لقاء الله إلا اتباع الشهوات ولا مقرب من لقائه إلا الإقبال على الله بدوام ذكره، وعلم أن الذنوب سبب كونه محجوباً مبعداً عن الله تعالى. فلا يشك في أن الانصراف عن طريق البعد واجب للوصول إلى القرب. وإنما يتم الانصراف بالغلم والندم والعزم، وهكذا يكون الإيمان الحاصل عن البصيرة، ومن لم يترشح لهذا المقام، فيلاحظ ما ورد في ذلك من الآيات والأحاديث، وارجع للبسط إلى كتاب التوبة من «الإحياء» للغزالي.

قال القاري: قوله: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ»، الظاهر: أن المراد بهم: المؤمنون؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، وفي الآية والحديث: دليل وشاهد على أن كل أحد في مقامه وحاله يحتاج إلى الرجوع لترقية كماله، وإن كل أحد مقصر في القيام بحق عبوديته كما قضاه وقدر، قال تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقِضْ مَا أَمَرُوا﴾ [عبس: ٢٣] ويدل عليه أيضاً قوله: «فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْهِ»، أي: أرجع رجوعاً يليق به إلى شهوده أو سؤاله، أو إظهار الافتقار بين يديه. (في اليومِ مائةَ مرّةٍ)، فأنتم أولى بأن ترجعوا إليه في ساعة ألف كرة.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤: ص ٢١١، ٢٦٠) كلاهما من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي بردة، أنه سمع الأغر المزني يحدث ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «أَيُّهَا النَّاسُ...» إلخ. وأخرج النسائي، وابن أبي شيبة، والطبراني، والحكيم الترمذي بنحوه.



٢٣٤٩ - [٤] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرَوِي عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أَطْعِمَكُمْ، يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ، كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبَ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ، كَانُوا عَلَى أَفَجَرَ قَلْبَ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي، إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرُ، يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا عَلَيْكُمْ، ثُمَّ أُوفِّيْكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». [رواهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٣٤٩ - قوله: (فِيمَا يَرَوِي)، هكذا في رواية أبي أسماء عن أبي ذر، ووقع في رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر «فيما روى»، أي: بلفظ الماضي. (أَنَّهُ)، قال القاري: ضبط بفتح الهمزة وكسرها، فتأمل في الفرق بينهما. (قَالَ: يَا عِبَادِي)، قال الطيبي: الخطاب للثقلين؛ لتعاقب التقوى والفجور فيهم، ويحتمل أن يعم الملائكة، فيكون ذكرهم مدرجاً في الجن؛ لشمول الاجتنان لهم، وتوجه هذا الخطاب لا يتوقف على صدور الفجور ولا على إمكانه. انتهى.

قال شيخنا: والظاهر هو الاحتمال الأول. (إِنِّي حَرَمْتُ)، أي: منعت. (الظُّلْمَ

عَلَى نَفْسِي)، أي: تقدست عنه وتعاليت، فهو في حقي كالمحرم في حق الناس؛ إذ لا يتصور في حقه ظلم، سواء قلنا: إن الظلم وضع الشيء في غير محله، أو إنه التعدي في ملك الغير، أو مجاوزة الحد وهو المحمود في كل فعال من غير فصل؛ لأن فعله: إمّا عدل، وإمّا فضل.

قال النووي: قال العلماء: قوله: (حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي)، معناه: تقدست عنه وتعاليت والظلم مستحيل في حق الله ﷻ، كيف يجاوز سبحانه حدًّا وليس فوقه من يطيعه وكيف يتصرف في غير ملك، والعالم كله ملكه وسلطانه. وأصل التحريم في اللغة: المنع فسمي تقديسه عن الظلم تحريمًا لمشابهته للممنوع في أصل عدم الشيء. انتهى.

(وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا)، أي: حكمت بتحريمه فيما بينكم، فإذا علمتم ذلك. (فَلَا تَظَالَمُوا) بفتح التاء وشدة الظاء للإدغام وتخفيفه أصله «تتظالموا» حذفت إحدى التائين تخفيفًا، أي: لا يظلم بعضكم بعضًا، والمعنى أنه تعالى حرم الظلم على عباده، ونهاهم أن يتظالموا فيما بينهم، فحرام على كل عبد أن يظلم غيره. (يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ)، يعني: إن الهداية لمن حصلت إنما هي من عند الله لا من عند نفسه، وكذلك الطعام والكسوة لمن حصل، فإنما هو من عند الله لا من عند نفسه، وهذا يقتضي أن جميع الخلق مفتقرون إلى الله تعالى في جلب مصالحهم ودفع مضارهم في أمور دينهم ودنياهم، وإن العباد لا يملكون لأنفسهم شيئًا من ذلك كله، وإن من لم يفضل الله عليه بالهدى والرزق، فإنه يحرّمهما في الدنيا.

قال المازري: ظاهر هذا أنهم خلقوا على الضلال إلا من هداه الله تعالى، وفي الحديث المشهور: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»، قال: فقد يكون المراد بالأول: وصفهم بما كانوا عليه قبل مبعث النبي ﷺ إليهم، أو أنهم لو تركوا وما في طباعهم من إثارة الشهوات والراحة وإهمال النظر لضلوا، وهذا الثاني أظهر. وقال المناوي: «كُلُّكُمْ ضَالٌّ»، أي: غافل عن الشرائع قبل إرسال الرسل إلا من هديته، أي: وقفته للإيمان أي للخروج عن مقتضى طبعه. وقال القاري: هذا لا ينافي قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»، فإن المراد بالفطرة:

التوحيد، والمراد بالضلالة: جهالة تفصيل أحكام الإيمان وحدود الإسلام. ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧]. انتهى.

وقال ابن رجب: قد ظن بعضهم أن قوله: (كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ)، معارض لحديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ»، وفي رواية: «مُسْلِمِينَ فَاجْتَلَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ»، وليس كذلك، فإن الله خلق بني آدم وفطرهم على قبول الإسلام، والميل إليه دون غيره والتهيؤ لذلك والاستعداد له بالقوة لكن لا بد للعبد من تعليم الإسلام بالفعل، فإنه قبل التعلم جاهل لا يعلم شيئاً كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] وقال لنبيه ﷺ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧] والمراد ﴿وَوَجَدَكَ﴾: غير عالم مما علمك من الكتاب والحكمة، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ مِنْ نَسَائِكَ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] فالإنسان يولد مفطوراً على قبول الحق فإن هداه الله تعالى سبب له من يعلمه الهدى، فصار مهدياً بالفعل بعد أن كان مهدياً بالقوة، وإن خذله الله قيض له من يعلمه ما يغير فطرته، كما قال ﷻ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيُنَصْرَانِهِ وَيَمَجْسَانِهِ»، وأما سؤال المؤمن من الله الهداية. فإن الهداية نوعان: هداية مجملة، وهي الهداية للإسلام والإيمان، وهي حاصلة للمؤمن، وهداية مفصلة، وهي هداية إلى معرفة تفاصيل أجزاء الإيمان والإسلام، وإعانتة على فعل ذلك، وهذا يحتاج إليه كل مؤمن ليلاً ونهاراً؛ ولهذا أمر الله عباده أن يقرؤوا في كل ركعة من صلاتهم قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

(فَاسْتَهْدُونِي)، أي: سلوني الهدى واطلبوه مني. (أَهْدِكُمْ)، أوفقكم للهداية. (يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ). قال العلقمي: وذلك؛ لأن الناس عبيد لا يملكون شيئاً وخزائن الرزق بيد الله ﷻ فمن لا يطعمه بفضله بقى جائعاً بعدله؛ إذ ليس عليه إطعام أحد. فإن قلت: كيف هذا مع قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] قلت: هذا التزام منه تفضلاً، لا أن للدابة حقاً بالأصالة. فإن قلت: كيف ينسب الإطعام إلى الله تعالى؟ ونحن نشاهد الأرزاق مرتبة على هذه الأسباب الظاهرة من الحرف والصناعات وأنواع الاكتساب.

قلت: هو القدر لتلك الأسباب الظاهرة بقدرته وحكمته الباطنة، فالجاهل محجوب بالظاهر عن الباطن، والعارف محجوب بالباطن عن الظاهر، قال: والعالم جماده وحيوانه مطيع لله ﷻ طاعة العبد لسيده، فكما أن السيد يقول لعبده: أعط فلاناً كذا، وأهد فلان كذا، وتصديق على هذا الفقير بكذا، كذلك الله ﷻ يسخر السحاب، فيسقي أرض فلان أو البلد الفلاني، ويحرك قلب فلان لإعطاء فلان، ويوجه فلان إلى فلان بوجه من الوجوه؛ لينال منه نفعاً ونحو ذلك. انتهى. وقال القاري: «إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ»، أي: من أطعمته وبسطت عليه الرزق وأغنيته، فلا يشكل أن الإطعام عام للجميع، فكيف يستثني.

(فَاسْتَطْعِمُونِي)، أي: اطلبوا الطعام وتيسر القوت مني. (أَطْعِمُكُمْ)، أي: أيسر لكم أسباب تحصيله. (كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكَسُونِي)، أي: اطلبوا مني الكسوة. (أَكْسُكُمْ) بضم السين، أي: أيسر لكم ستر عوراتكم وأزيل عنكم مساوي كشف سواكم. قال الطيبي: فإن قلت: ما معنى الاستثناء في قوله: «إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ»، و«كَسَوْتُهُ» إذ ليس أحد من الناس محروماً منهما. قلت: الإطعام والكسوة لما كانا معبرين عن النفع التام والبسط في الرزق وعدمهما عن التقدير والتضييق كما قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦] سهل التقصي عن الجواب، من هذا أن ليس المراد من إثبات الجوع والعري في المستثنى منه؛ نفي الشبع والكسوة بالكلية، وليس في المستثنى إثبات الشبع والكسوة مطلقاً، بل المراد: بسطهما وتكثيرهما ويوضحه الحديث الرابع عشر من الفصل الثاني أنه وضع قوله: «وَكُلُّكُمْ فُقَرَاءُ إِلَّا مَنْ أَغْنَيْتُهُ» في موضعه. انتهى.

(يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ) بضم أوله وكسر ثالثه من أخطأ، وبفتحهما من خطئ يخطأ خطأ، أي: أذنب فهو خاطئ، قال النووي: الرواية المشهورة بضم التاء، وروى بفتحها وفتح الطاء، يقال: خطأ يخطأ إذا فعل ما يآثم به، فهو خاطئ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩٧] ويقال في الإثم أيضاً: أخطأ، فهما صحيحان. (بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)، أي: وخطيئة كل بحسب مقامه. (وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا)، أي: بالتوبة، أو ما عدا الشرك إن شاء، وهي كقوله:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

(فَاسْتَغْفِرُونِي)، أي: اطلبوا مني المغفرة. (إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي) بفتح الضاد وضمه. (فَتَضُرُّونِي) حذف. نون الإعراب منه في نصبه بأن المضمرة في جواب النفي، وكذا قوله: (فَتَنْفَعُونِي)، يعني: أن العباد لا يقدرّون أن يوصلوا إلى الله نفعاً ولا ضرراً، فإن الله تعالى في نفسه غني حميد، لا حاجة له بطاعات العباد ولا يعود نفعها إليه، وإنما هم ينتفعون بها ولا يتضرر بمعاصيهم، وإنما هم يتضررون بها قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَصُرُوا اللَّهَ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٧٦]، وقال حاكياً عن موسى: ﴿وَقَالَ مُوسَى إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً فَأِنَّكَ اللَّهُ لَغَيٌّ حِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٨].

قال القاري: أي: لا يصح منكم ضري ولا نفعي، فإنكم لو اجتمعتم على عبادتي أقصى ما يمكن ما نفعتوني في ملكي، ولو اجتمعتم على عصياني أقصى ما يمكن لم تضروني بل ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] وهذا معنى قوله: «لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ»، أي: من الموجودين. «وَأَخْرَكُمْ» ممن سيوجد. وقال ابن الملك: أي: من الأموات والأحياء، والمراد: جميعكم. (وَأَنْسُكُمْ وَجَنُّكُمْ)، أي: وملائكتكم تعميم بعد تعميم للتأكيد أو تفصيل وتبيين. (كَأَنَّا عَلَى أَتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ)، أي: لو كنتم على غاية التقوى، بأن تكونوا جميعاً على تقوى أتقى قلب رجل واحد منكم.

وقال القاضي: أي: على أحوال قلب رجل، أي: كان كل واحد منكم على هذه الصفة، كذا في «المرقاة». وقال الشيخ الدهلوي في ترجمته: باشند بر برهیزکار ترین دل یک مرداز شما، يعني أكر فرض کرده شود دل يك كسى از شما که متقى ترین دلها باشد وشما همه برین صفت باشید. (مَا زَادَ ذَلِكَ)، أي: ما ذكر (فِي مُلْكِي شَيْئاً)، إمّا مفعول به أو مصدر، وهذا راجع إلى (لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي) نشرًا مشوشًا؛ اعتمادًا على فهم السامع. (كَأَنَّا عَلَى أَفْجَرٍ)، أي: فجورًا فجراً وأفجر أحوال. (قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ)، وقال الشيخ الدهلوي في ترجمته: باشند برب فرمانی کنده وکناه کننده ترین دل یک مرداز شما.

(مَا نَقَصَ) بالتخفيف. (ذَلِكَ)، أي: ما ذكر. (مِنْ مُلْكِي شَيْئاً)، قال الطيبي: يجوز أن يكون مفعولاً به، إن قلنا: إن «نقص» متعدّ، ومفعولاً مطلقاً إن قلنا: إنه

لازم، أي: نقص نقصاً قليلاً، والتنكير فيه للتحقير بدليل قوله في الحديث الآتي بدله: «جَنَاحُ بَعُوضَةٍ»، وهذا راجع إلى قوله: (لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي)، والمعنى: أن ملكه لا يزيد بطاعة الخلق ولو كانوا كلهم بررة، أتقىاء قلوبهم على أتقى قلب رجل منهم، ولا ينقص ملكه بمعصية العاصين، ولو كان الجن والإنس كلهم عصاة فجرة قلوبهم على قلب أفجر رجل منهم، فإنه سبحانه الغني بذاته عمن من سواه، وله الكمال المطلق في ذاته وصفاته وأفعاله، فملكه ملك كامل لا نقص فيه بوجه من الوجوه على أي وجه كان.

(قَامُوا)، أي: وقفوا. (فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ)، أي: في أرض واحدة ومقام واحد، قال ابن حجر: الصعيد يطلق على التراب وعلى وجه الأرض وهو المراد هنا. (فَسَأَلُونِي)، أي: كلهم أجمعون. قال الطيبي: قيد السؤال بالإجماع في مقام واحد؛ لأن تراحم السُّؤال وازدحامهم مما يدهش المسئول، ويهم ويعسر عليه إنجاح مآربهم وإسعاف مطالبهم. (فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ)، وكذا كل جني. (مَسْأَلَتُهُ)، أي: في آن واحد ومكان واحد، (مَا نَقَصَ ذَلِكَ)، أي: الإعطاء. (مِمَّا عِنْدِي)، والمراد بهذا: ذكر كمال قدرته تعالى وكمال ملكه، وأن ملكه وخزائنه لا تنفد ولا تنقص بالعطاء ولو أعطى الأولين والآخرين من الجن والإنس جميع ما سألوه في مقام واحد، وفي ذلك حث الخلق على سؤاله، وإنزال حوائجهم به. (إِلَّا كَمَا يُنْقُصُ)، أي: كالنقص، أو كالشيء الذي ينقصه. (الْمُخِيطُ) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة، وفتح الياء المثناة تحت هو ما يخاط به الثوب كالإبرة ونحوها. (إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ) بالنصب على أنه مفعول ثانٍ للإدخال، وذكر ذلك لتحقيق أن ما عنده لا ينقص البتة، كما قال تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]. فإن البحر إذا غمس فيه إبرة، ثم أخرجت لم ينقص من البحر بذلك شيء.

قال الطيبي: لما لم يكن ما ينقصه المخيط محسوساً ولا معتدّاً به عند العقل، بل كان في حكم العدم، كان أقرب المحسوسات وأشبههم بإعطاء حوائج الخلق كافة، فإنه لا ينقص مما عنده شيئاً. وقال النووي: قال العلماء: هذا تقريب إلى الأفهام، ومعناه: لا ينقص شيئاً أصلاً، كما قال في الحديث الآخر: «لا يغيضها نفقة»، أي: لا ينقصها نفقة؛ لأن ما عند الله لا يدخله نقص، وإنما يدخل النقص المحدود

الفاني وعطاء الله تعالى من رحمته وكرمه وهما صفتان قديمتان لا يتطرق إليهما نقص، فضرب المثل بالمخيط في البحر؛ لأنه غاية ما يضرب في المثل في القلة، والمقصود: التقريب إلى الأفهام بما شاهدوه، فإن البحر من أعظم المراتب عياناً وأكبرها، والإبرة من أصغر الموجودات، مع أنها صقيلة لا يتعلق بها ماء انتهى.

قلت: قد تبين في الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه السبب الذي لأجله لا ينقص ما عند الله بالعطاء بقوله: «ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ وَاجِدٌ مَا جَدْتُ أَفْعَلُ مَا أُرِيدُ عَطَائِي كَلَامٌ، وَعَذَابِي كَلَامٌ، وَإِنَّمَا أَمْرِي لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ»، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] فهو سبحانه إذا أراد شيئاً من عطاء أو عذاب أو غير ذلك قال له: كن فيكون، فكيف يتصور أن ينقص هذا، وكذلك إذا أراد أن يخلق شيئاً قال له: كن فيكون. (إِنَّمَا هِيَ)، أي: القصة. (أَعْمَالُكُمْ أُخْصِيهَا)، أي: أحفظها وأكتبها. (عَلَيْكُمْ)، قال القاري: كذا في «الأصول المعتمدة»، يعني: من «المشكاة» بلفظ: «عَلَيْكُمْ»، وهو المناسب للمقام. ووقع في أصل ابن حجر: «لَكُمْ»، وقال: وفي نسخة: «عَلَيْكُمْ»، قلت: والذي في «صحيح مسلم» «لَكُمْ»، وهكذا وقع في «جامع الأصول» (ج ١١: ص ٣٤٩) وفي «شرح الأربعين النووية» لابن رجب وفي «الجامع الصغير» للسيوطي، و«الترغيب» للمنذري فهو المعتمد.

قال القاري: وقال الطيبي: قوله: «أَعْمَالُكُمْ»، أي: جزاء أعمالكم تفسير للضمير المبهم. وقيل: هو راجع إلى ما يفهم من قوله: (عَلَى أَتَقَى قَلْبَ رَجُلٍ) و(عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ)، وهو الأعمال الصالحة والطالحة، يعني: أنه سبحانه يحصي أعمال عباده، ثم يوفيهما إياها بالجزاء عليها. (ثُمَّ أُوفِّيْكُمْ إِيَّاهَا) بتشديد الفاء من التوفية، وهي إعطاء الحق على التمام، أي: أعطيتكم جزاء أعمالكم يوم القيامة وافيّاً تامّاً، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨) [الزلزلة: ٧، ٨]، وقوله: ﴿وَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠] وقوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].

(فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا)، أي: توفيق خير من ربه، وعمل خير من نفسه. (فَلْيَحْمَدِ الله)، أي: على توفيقه إياه للخير؛ لأنه الهادي. (وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ)، أي: شرًا ولم يصرح به؛ تحقيرًا له وتنفيرًا عنه. (فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ)؛ لأنه صدر من نفسه؛ أو لأنه باق على ضلاله الذي أشير إليه بقوله: «كُلُّكُمْ ضَالٌّ»، قاله القاري. وقال العلقمي: إنَّ الطاعات التي يترتب عليها الثواب والخير بتوفيق الله ﷻ، فيجب حمده على التوفيق والمعاصي التي يترتب عليها العقاب والشر، وإن كانت بقدر الله وخذلانه العبد، فهي كسب للعبد، فليُلم نفسه؛ لتفريطه بالكسب القبيح. وقال ابن رجب: قوله: «ثُمَّ أُوفِّيْكُمْ إِيَّاهَا» الظاهر: أن المراد: توفيتها يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿وَلِنَا مَا نُوَفِّتُكُمْ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ويحتمل أن المراد: يوفي عباده جزاء أعمالهم في الدنيا والآخرة، ثم بسط شرح قوله: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا...» إلخ. على هذين الاحتمالين من أحب الوقوف عليه رجع إلى شرحه للأربعين النووية.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، في البر والصلة من رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر، وفي آخره، قال سعيد بن عبد العزيز: كان أبو إدريس الخولاني إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبتيه، وأخرجه مسلم أيضًا من رواية قتادة، عن أبي قلابة عن أبي أسماء، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي حَرَّمْتُ عَلَى نَفْسِي الظُّلْمَ وَعَلَى عِبَادِي فَلَا تَظَالُمُوا»، قال مسلم: وساق، أي: أبو أسماء الحديث بنحوه، وحديث أبي إدريس أتم منه. انتهى.

قلت: رواه أحمد (ج ٥: ص ١٦٠) من طريق قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء وساقه بلفظه، وأخرجه أحمد (ج ٥: ص ١٥٤: ١٧٧)، والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي من رواية: شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي ذر، ويأتي لفظه في الفصل الثاني.



٢٣٥٠ - [٥] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا، ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ، فَأَتَى رَاهِبًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: أَلَهُ تَوْبَةٌ؟ قَالَ: لَا، فَقَتَلَهُ وَجَعَلَ يَسْأَلُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَنْتَ قَرِيبَةٌ كَذَا وَكَذَا، فَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَنَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا، فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ، وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ هَذِهِ أَنْ تَقْرَبِي، وَإِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاعَدِي، فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَهُمَا، فَوَجَدَ إِلَى هَذِهِ أَقْرَبَ بِشِيرٍ، فَعُفِرَ لَهُ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٥٠ - قوله: (كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ)، قال الحافظ: لم أقف على اسمه ولا على اسم أحد من الرجال ممن ذكر في القصة. (قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا)، زاد الطبراني من حديث معاوية بن أبي سفيان: «كُلُّهُمْ ظُلْمًا».

(ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ)، أي: عن التوبة والاستغفار، وفي رواية هشام عن قتادة عند مسلم: «فَسَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَذُلَّ عَلَى رَاهِبٍ»، (فَأَتَى رَاهِبًا) الراهب: واحد رهبان النصارى، وهو الخائف والمتعبد الممتزل عن الخلق، وفيه: إشعار بأن ذلك وقع بعد رفع عيسى عليه السلام، فإن الرهبانية إنما ابتدعها أتباعه كما نصَّ عليه في القرآن.

(فَسَأَلَهُ فَقَالَ)، أي: القاتل. (أَلَهُ)، أي: لهذا الفعل أو لهذا الفاعل. (تَوْبَةٌ؟) بعد هذه الجريمة العظيمة، وقوله: (أَلَهُ تَوْبَةٌ؟)، كذا في جميع نسخ «المشكاة» الحاضرة عندنا. قال القاري: وفي نسخة، يعني: من «المشكاة» كما في نسخة «المصابيح»: «أَلِي تَوْبَةٌ؟»، قلت: في نسخة «المصابيح» الموجودة عندنا من طبعة بولاق ١٢٩٤ فقال له: «هَلْ لِي تَوْبَةٌ؟»، وليس في البخاري الهمزة، ففي أصل الحافظ: «لَهُ تَوْبَةٌ»، قال الحافظ: بحذف أداة الاستفهام، وفيه تجريد أو التفات؛

(٢٣٥٠) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (٣٤٧٠) فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، مُسْلِمٌ (٢٧٦٦/٤٧) فِي التَّوْبَةِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦٢٢) فِي الدَّبَاتِ.

لأن حق السياق، أي: مقتضى الظاهر أن يقول: ألي توبة. انتهى. وفي أصل العيني والقسطلاني فقال له: «هَلْ مِنْ تَوْبَةٍ؟»، قال العيني: يعني: فقال للراهب: هل من توبة لي. وقال القسطلاني: سقط لأبوي ذر والوقت لفظة «من» فتوبة رفع. وفي رواية مسلم: «إِنَّهُ قَتَلَ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ نَفْسًا فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟»، (قَالَ) أي: الراهب في جوابه. (لَا)، أي: لا توبة له، أولك بعد أن قتلت تسعة وتسعين إنساناً وأفتاه بذلك؛ لغلبة الخشية عليه، واستبعاده أن تصح توبته بعد قتله لمن ذكر أنه قتله بغير حق. (فَقَتَلَهُ) وكمل به مائة. قال القاري: لعله لكونه أوهمه إنه لا يقبل له توبة منها، وإن رضي مستحقوه. وقيل: لأن فتياه اقتضت عنده أن لا نجاة له، فيئس من الرحمة، ثم تداركه الله فندم على ما صنع، فرجع يسأل. وفيه: إشارة إلى قلة فطنة الراهب؛ لأنه كان من حقه التحرز ممن اجترأ على القتل حتى صار له عادة بأن لا يواجهه بخلاف مراده، وأن يستعمل معه المعاريض؛ مداراة عن نفسه، هذا لو كان الحكم عنده صريحاً في عدم قبول توبة القاتل؛ فضلاً عن أن الحكم لم يكن عنده إلا مظنوناً. (وَجَعَلَ) في البخاري: «فَجَعَلَ»، (يَسْأَلُ)، أي: من الناس ليدلوه على من يأتي إليه، فيسأله عن قبول توبته. (فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ) عالم بعد أن سأله فقال: إني قتلت مائة إنسان فهل لي من توبة، فقال: نعم، ومن يحول بينك وبين التوبة. ففي رواية هشام: «فَسَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَدُلَّ عَلَى رَجُلٍ عَالِمٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ، فَقَالَ: نَعَمْ وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ»، (أَنْتَ قَرِيبٌ كَذَا) باسمها. (وَكَذَا) بوصفها، أي: القرية الفلانية التي أهلها صلحاء وتب إلى الله وابعده معهم فقصده تلك القرية. وفي رواية هشام: «انْطَلَقَ إِلَى أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّ بِهَا أَنْاسًا يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى فَاعْبُدِ اللَّهَ تَعَالَى مَعَهُمْ، وَلَا تَرْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضٌ سَوْءٌ، فَانْطَلَقَ حَتَّى إِذَا نَصَفَ الطَّرِيقَ - أي: بلغ نصفها - أَتَاهُ الْمَوْتُ»، واسم هذه القرية «نصرة»، وأما القرية المأتي منها، فاسمها «كفرة» كما عند الطبراني بإسناد جيد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

قال النووي: قوله: «انْطَلَقَ إِلَى أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا»، إلخ. فيه: استحباب مفارقة التائب المواضع التي أصاب بها الذنوب والأخذان المساعدين على ذلك، ومقاطعتهم ما داموا على حالهم، وأن يستبدل بهم صحبة أهل الخير والصلاح والعلماء والمتعبدين للورعين، ومن يقتدي بهم، وينتفع بصحبتهم ويتأكد بذلك توبته.

(فَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ)، أي: أماراته وسكراته، فالفاء عطف على محذوف، أي: فقصدها وسار نحوها وقرب من وسط طريقها، فأدركه الموت. (فَنَاءً) بنون ومد وبعد الألف همزة، أي: نهض ومال. (بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا)، أي: إلى ناحية القرية التي توجه إليها للتوبة والعباد، أي: ثم مات. قال الحافظ: هذا هو المعروف في هذا الحديث وحكى بعضهم فيه: «فَنَائِي»، بغير مد قبل الهمزة وبإشباعها، بوزن سعى، وتقول: نأى ينأى نأياً، أي: بعد، وعلى هذا فالمعنى، فبعد ب صدره عن الأرض التي خرج منها، ووقع في رواية هشام ما يشعر بأن قوله: «فَنَاءً بِصَدْرِهِ»، إدراج، فإنه قال في آخر الحديث: قال قتادة: - راوي الحديث عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد - قال الحسن: ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ لَمَّا أَتَاهُ الْمَوْتُ نَأَى بِصَدْرِهِ، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، زاد في رواية هشام: «فَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ: جَاءَ تَائِبًا مُقْبِلًا بِقَلْبِهِ إِلَى اللَّهِ، وَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ: إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، فَأَتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ، فَجَعَلُوهُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ فَإِلَى أَيَّتَهُمَا كَانَ أَذْنَى؛ فَهُوَ لَهُ».

قال النووي: قياس الملائكة ما بين القريتين وحكم الملك الذي جعلوه بينهم محمول على أن الله تعالى أمرهم عند اشتباه أمره عليهم واختلافهم فيه أن يحكموا رجلاً ممن يمر بهم، فمر الملك في صورة رجل، فحكم بذلك.

(فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْ هَذِهِ)، أي: إلى القرية التي توجه إليها، وقصدها للتوبة وهي نصره. (أَنْ تَقْرَبِي)، أي: من الميت بفتح التاء وتشديد الراء وكلمة (أَنْ) تفسيرية؛ لما في الوحي من معنى القول. (وَأِلَى هَذِهِ)، أي: إلى القرية التي خرج منها وهي «كفرة»، وقوله: «إِلَى هَذِهِ»، كذا في جميع نسخ المشكاة. ووقع في البخاري: «وَأَوْحَى إِلَيْ هَذِهِ»، أي: بزيادة «أَوْحَى» قبل «إِلَى هَذِهِ».

(أَنْ تَبَاعِدِي) بفتح التاء، أي: عن الميت. (فَقَالَ)، وفي البخاري: «وَقَالَ»، قال القاري: أي: الله كما في نسخة. يعني: من «المشكاة». (قِيسُوا) الخطاب للملائكة المتخاصمين، أي: اقدروا. (مَا بَيْنَهُمَا)، أي: بين القريتين، فقيس. (فَوُجِدَ) بضم الواو مبنياً للمفعول، أي: الميت المتنازع فيه. (إِلَى هَذِهِ)، أي: القرية التي توجه إليها وهي «نصرة». (أَقْرَبَ) بفتح الموحدة. (بِشِيرٍ) في رواية

هشام: «فَقَاسُوا فَوَجَدُوهُ أَدْنَى إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ»، (فَغْفِرَ لَهُ)، وفي رواية هشام: «فَقَبَضَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ»، وفي رواية معاذ عن شعبة عند مسلم أيضاً: «فَكَانَ إِلَى الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ أَقْرَبَ مِنْهَا بِشِيرٍ، فَجُعِلَ مِنْ أَهْلِهَا».

قال الحافظ: في الحديث مشروعية التوبة من جميع الكبائر حتى من قتل الأنفس، ويحمل على أن الله تعالى إذا قبل توبة القاتل تكفل برضا خصمه. قال الطيبي: إذا رضي الله عن عبده، أَرْضَى خصومه. ورد مظالمه، ففي الحديث ترغيب في التوبة ومنع الناس عن اليأس، ورجاء عظيم لأصحاب العظائم.

وقال عياض في الحديث: إن التوبة تنفع من القتل كما تنفع من سائر الذنوب، وهو وإن كان شرعاً لمن كان قبلنا، وفي الاحتجاج به خلاف لكن ليس هذا موضع الخلاف؛ لأن موضع الخلاف إذا لم يرد في شرعنا تقريره وموافقته، وأما إذا ورد فهو شرع لنا بلا خلاف، ومن الوارد في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] فكل ما دون الشرك يجوز أن يغفر له، ومنه: حديث عبادة بن الصامت، ففيه بعد قوله: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ» وغير ذلك من المنهيات، «فَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَأَمَرُهُ إِلَى اللَّهِ؛ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] فمعناه: أنه يستحق أن يجازى بذلك، وقد أخبر الله بفضل أنه لا يخلد من مات موحداً فيها، فلا يخلد هذا، ولكن قد يعفى عنه، فلا يدخل النار أصلاً، وقد لا يعفى عنه، بل يعذب كسائر العصاة الموحدين، ثم يخرج معهم إلى الجنة، ولا يلزم من كونه يستحق أن يجازى بعقوبة مخصوصة أن يتحتم ذلك الجزاء. والله أعلم.

وفيه: أن المفتي قد يجيب بالخطأ. وفيه: فضل التحول من الأرض التي يصيب الإنسان فيها المعصية؛ لما يغلب بحكم العادة على مثل ذلك: إمّا لتذكره لأفعاله الصادرة قبل ذلك والفتنة بها، وإمّا لوجود من كان يعينه على ذلك ويحضه عليه. وفيه: فضل العالم على العابد؛ لأن الذي أفتاه أولاً بأن لا توبة له غلبت عليه العبادة، فاستعظم وقوع ما وقع من ذلك القاتل من استجرائه على قتل هذا العدد الكثير. وأما الثاني: فغلب عليه العلم، فأفتاه بالصواب ودله على طريق النجاة.

وفيه: أن للحاكم إذا تعارضت عنده الأحوال وتعذرت البيّنات، أن يستدلّ بالقرائن على الترجيح.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل، ومسلم في التوبة واللفظ للبخاري، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٣: ص ٢٠: ٧٢)، وابن ماجه في الديات، وابن حبان في «صحيحه»، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان، ذكرهما الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٢١١، ٢١٢)، والمنذري في «الترغيب».

٢٣٥١ - [٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا، لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٣٥١ - قوله: (لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا)، أي: أيها المكلفون، أو أيها المؤمنون. (لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ) الباء للتعدية، كما في قوله: (وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ)، أي: لأذهبكم وأفناكم وأظهر قوماً آخرين من جنسكم، أو من غيركم. (يُذْنِبُونَ)، أي: يمكن وقوع الذنب منهم، ويقع بالفعل عن بعضهم. (فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ)، أي: فيتوبون، أو يطلبون المغفرة مطلقاً. (فَيَغْفِرُ لَهُمْ)؛ لاقتضاء صفة الغفار، والغفور ذلك؛ ولذا قال الله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] ولاستلزام هذه الصفة الإلهية وجود المعصية في الأفراد البشرية. والمعنى: لو كنتم معصومين كالملائكة لذهب بكم، وجاء بمن يأتي منهم الذنوب؛ لئلا يتعطل صفات الغفران والعفو، فلا تجرئة فيه على الانهماك في الذنوب.

قال التوربشتي: لم يرد هذا الحديث مورد تسلية المنهمكين في الذنوب، وتوهين أمرها على النفوس وقلة الاحتفال منهم بمواقعتها على ما يتوهمه أهل الغرة

بالله، فإن الأنبياء - صلوات الله عليهم - إنما بعثوا ليردعوا الناس عن غشيان الذنوب، واسترسال نفوسهم فيها، بل ورد مورد البيان لعفو الله عن المذنبين وحسن التجاوز عنهم؛ ليعظموا الرغبة في التوبة والاستغفار. والمعنى المراد من الحديث: هو أن الله تعالى كما أحب أن يحسن إلى المحسن أحب أن يتجاوز عن المسيء، وقد دل على ذلك غير واحد من أسمائه الغفار الحليم التواب العفو، فلم يكن ليجعل العباد شأناً واحداً كالملائكة، مجبولين على التنزه من الذنوب، بل يخلق فيهم من يكون بطبعه ميالاً إلى الهوى، مفتتاً ومتلبساً بما يقتضيه، ثم يكلفه التوقي عنه، ويحذره عن مداناته ويعرفه التوبة بعد الابتلاء، فإن وقى فأجره على الله، وإن أخطأ الطريق فالتوبة بين يديه، فأراد النبي ﷺ: أَتُكْمُ لَوْ كُنْتُمْ مَجْبُولِينَ عَلَى مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ لَجَاءَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يَتَأْتَى مِنْهُمْ الذَّنْبُ، فيتجلى عليهم بتلك الصفات على مقتضى الحكمة، فإن الغفار يستدعي مغفوراً، كما أن الرزاق يستدعي مرزوقاً. انتهى. وقد تقدم نحو هذا الكلام لابن القيم فتذكر. (رواه مُسْلِمٌ) في التوبة، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢: ص ٣٠٩)، والحاكم (ج ٤: ص ٢٤٦)، وفي الباب عن أبي أيوب عند أحمد، ومسلم، والترمذي وعن عبد الله ابن عمرو عند الحاكم (ج ٢: ص ٢٤٦).

٢٣٥٢ - [٧] وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». [رواه مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٣٥٢ - قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ)، قيل: بسط اليد عبارة عن الطلب؛ لأن عادة الناس إذا طلب أحدهم شيئاً من أحدهم؛ بسط إليه كفه، والمعنى: يدعو المذنبين إلى التوبة. (بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ)، أي: لا يعاجلهم بالعقوبة بل يمهلهم ليتوبوا.

(وَيَسِطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ)، وقال النووي: معناه: يقبل التوبة من المسيئين نهارًا وليلاً حتى تطلع الشمس من مغربها، ولا يختص قبولها بوقت، فبسط اليد استعارة في قبول التوبة، قال المازري: المراد به: قبول التوبة، وإنما ورد لفظ بسط اليد؛ لأن العرب إذا رضي أحدهم شيء بسط يده لقبوله، وإذا كرهه قبضها عنه، فخطبوا بأمر حسي يفهمونه وهو مجاز، فإن يد الجارحة مستحيلة في حق الله تعالى. انتهى. وقيل: البسط: عبارة عن التوسع في الجود والعطاء والتزهد عن المنع. وفي الحديث: تنبيه على سعة رحمته وكثرة تجاوزه.

وقال الطيبي: هو تمثيل يدل على أن التوبة مطلوبة عنده محبوبة لديه، كأنه يتقاضاها من المسيء.

(حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا)، فحينئذ يغلق باب التوبة قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَيْدٍ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ الآية [الأنعام: ١٨٥]، قال ابن الملك: مفهوم هذا الحديث وأشباهه يدل على أن التوبة لا تقبل بعد طلوع الشمس من المغرب إلى يوم القيامة.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في التوبة، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤: ص ٣٩٥: ٤٠٤) ونسبه في «الكنز» (ج ٤: ص ١٢٨) لابن أبي شيبة، وأحمد، ومسلم، والنسائي، وأبي الشيخ في «العظمة» والبيهقي في «الأسماء».

٢٣٥٣ - [٨] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ

[مُتَّقٍ عَلَيْهِ]

إِذَا اعْتَرَفَ، ثُمَّ تَابَ؛ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

الشرح

٢٣٥٣ - قوله: (إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ)، أي: بذنبه، قال القاري: أي: أقرّ بكونه مذنباً وعرف ذنبه. (ثُمَّ تَابَ)، أي: من ذنبه إلى الله. قال القاري: أي: أتى بأركان التوبة؛ من الندم، والخلع، والعزم والتدارك.

(٢٣٥٣) الْبُخَارِيُّ (٤١٤١) عَنْ عَائِشَةَ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي قِصَّةِ أَهْلِ الْإِفْكِ.

(تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ)، أي: قبل توبته؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]، قال الطيبي: وحقيقته أن الله يرجع عليه برحمته. انتهى. والحديث قطعة من حديث طويل من حديث الإفك، وقبلها قال - أي: رسول الله ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا - هو كناية عما رميت به من الإفك فَإِنْ كُنْتَ بَرِيئَةً فَسَيَّرْتُكَ اللَّهُ، وَإِنْ كُنْتَ أَلَمَّتْ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ...» إلخ.

قال الداودي: أمرها بالاعتراف ولم يندبها إلى الكتمان للفرق بين أزواج النبي ﷺ وغيرهن، فيجب على أزواجه الاعتراف بما يقع منهن ولا يكتمنه إياه، فإنه لا يحلُّ لنبي إمساك من يقع منها ذلك بخلاف نساء الناس، فإنهن ندبن إلى الستر. وتعقبه عياض: بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك، ولا فيه أنه أمرها بالاعتراف، وإنما أمرها أن تستغفر الله وتوب إليه أي فيما بينها وبين ربها، فليس صريحاً في الأمر لها بأن تعترف عند الناس بذلك. قال الحافظ: وسياق جواب عائشة بقولها: والله لقد علمت، لقد سمعتم هذا الحديث حتى استقر في أنفسكم وصدقتم به، فلئن قلت لكم: إني بريئة - والله يعلم أنني بريئة - لا تصدقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر - والله يعلم أنني منه بريئة - لتصدقني؛ يشعر بما قاله الداودي لكن المعترف عنده ليس على إطلاقه فليتأمل.

ويؤيد ما قال عياض: إن في رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عند الطبراني قالت: فقال لي أبي: إن كنت صنعت شيئاً فاستغفري الله وإلا فأخبري رسول الله ﷺ بعذرك. انتهى. قلت: ويرجح ما قال عياض، إن في رواية للبخاري قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِنْ كُنْتَ قَارَفَتْ سُوءًا وَظَلَمْتَ فُتُوبِي إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ».

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، هذا طرف من حديث الإفك الطويل أخرجه البخاري في باب تعديل النساء بعضهن بعضاً من الشهادات، وفي غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع من المغازي، وفي تفسير سورة النور، وأخرجه مسلم في التوبة، وأخرجه أيضاً أحمد، وأخرج ابن جرير الطبري، والترمذي بنحوه.

٢٣٥٤ - [٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ». [رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٣٥٤ - قوله: (مَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا...) إلخ. هذا هو المراد من قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامِنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الآية: الأنعام: ١٥٨]، لكن الآية مختصة بعدم قبول الإيمان، والحديث: يدل على عدم قبول التوبة مطلقاً، سواء كانت من الكفر أو من المعصية، وفيه اختلاف بين العلماء، فتدبر كذا في «اللمعات».

(تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ)، أي: قبل توبته ورضي بها، قال النووي: هذا، أي: طلوع الشمس من المغرب حد لقبول التوبة، وقد جاء في الحديث الصحيح: «إِنَّ لِلتَّوْبَةِ بَابًا مَفْتُوحًا فَلَا تَزَالُ مَقْبُولَةً حَتَّى يُغْلَقَ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا أَغْلِقَ وَامْتَنَعَتِ التَّوْبَةُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ تَابَ قَبْلَ ذَلِكَ»، وهو معنى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامِنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] وللتوبة حد آخر، وهو أن يتوب قبل الغرغرة، كما جاء في الحديث الصحيح، وأما في حالة الغرغرة وهي حالة النزح، فلا تقبل توبته ولا غيرها؛ لأن المعتبر هو الإيمان بالغيب ولا تنفذ وصيته ولا غيرها.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في الدعاء، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢: ص ٢٧٥)، وعبد الرزاق، وابن جرير في تفسيرهما، ونقله ابن كثير في التفسير عن الطبري، ثم قال: لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة، وعليه في هذا استدراك، فإنه في «صحيح مسلم» كما ترى، فلا ينبغي في هذا أن يوصف بأنه لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة وأغرب مما صنع ابن كثير صنيع الحافظ الهيثمي، فإنه ذكره في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٩٨) باللفظ الذي في «صحيح مسلم»، ثم قال: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو ضعيف.

٢٣٥٥ - [١٠] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَلَّهِ أَشَدُّ فَرْحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ، حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ، كَانَ رَاحِلَتُهُ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَأَنْفَلَتْ مِنْهُ، وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ، وَشَرَابُهُ، فَأَيَسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا قَدْ أَيَسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ، إِذْ هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخَطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٣٥٥ - قوله: (لَلَّهِ) بلام التأكيد المفتوحة. (أَشَدُّ فَرْحًا)، قيل: الفرح في مثل هذا كناية عن الرضاء وسرعة القبول وحسن الجزاء؛ لتعذر ظاهره عليه تعالى. (بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ)، أي: أرضى بتوبة عبده المؤمن وأقبل لها. (حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ)، أي: من فرح أحدكم وسروره ورضاه، قيل: الفرح المتعارف في نعوت بني آدم غير جائز على الله تعالى؛ لأنه اهتزاز طرب يجده الشخص في نفسه عند ظفـره بغرض يستكمل به نقصانه، أو يسد به خلته، أو يدفع به عن نفسه ضراراً أو نقصاناً، وإنما كان غير جائز عليه تعالى؛ لأنه الكامل بذاته، الغني بوجوده، الذي لا يلحقه نقص ولا قصور. وإنما معناه الرضاء. والسلف فهموا منه ومن أشباهه الترغيب في الأعمال والأخبار عن فضل الله، وأثبتوا هذه الصفات لله تعالى ولم يشغلوا بتفسيرها مع اعتقادهم تنزيهه تعالى عن صفات المخلوقين، وأما من اشتغل بالتأويل فله طريقان:

أحدهما: أن التشبيه مركب عقلي من غير نظر إلى مفردات التركيب، بل تؤخذ الزبدة والخلاصة من المجموع، وهي غاية الرضاء ونهايته. وإنما إبراز ذلك في صورة التشبيه تقريراً لمعنى الرضاء في نفس السامع؛ وتصويراً لمعناه.

وثانيهما: تمثيلي وهو أن يتوهم للمشبه الحالات التي للمشبه به ويتنزع له منها ما

(٢٣٥٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْ أَنَسٍ؛ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (٢٧٤٧) فِي التَّوْبَةِ، وَاخْتَصَرَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٠٩) فِي الرَّقَاقِ.

يناسبه حالة حالة، بحيث لم يختل منها شيء، يعني: أنه من باب التمثيل، وهو أن يشبه الحال الحاصلة بتنجز الرضا والإقبال على العبد النائب بحال من كان في المفازة على الصورة المذكورة في الحديث، ثم يترك المشبه ويذكر المشبه به. قال القرطبي: هذا مثل قصد به بيان سرعة قبول الله توبة عبده النائب وإنه يقبل عليه بمغفرته ويعامله معاملة من يفرح بعمله، ووجه هذا المثل: أن المعاصي حصل بسبب معصيته في قبضة الشيطان وأسرته، وقد أشرف على الهلاك، فإذا لطف الله به ووفقه للتوبة خرج من شؤم تلك المعصية، وتخلص من أسر الشيطان، ومن المهلكة التي أشرف عليها، فأقبل الله عليه بمغفرته وبرحمته، وإلا فالفرح الذي هو من صفات المخلوقين محال على الله تعالى كما تقدم بيانه؛ لكن هذا الفرح عند ثمرة وفائدة، وهو الإقبال على الشيء المفروح به وإحلاله المحل الأعلى، وهذا هو الذي يصح في حقه تعالى، فعبر عن ثمرة الفرح بالفرح على طريقة العرب في تسمية الشيء باسم ما جاوره، أو كان منه بسبب. انتهى.

والحاصل: إن إطلاق الفرح في حقه تعالى مجاز عن رضاه، وقد يعبر عن الشيء بسببه أو عن ثمرته الحاصلة عنه، فإن من فرح بشيء؛ جاد لفاعله بما سأل، وبذل له ما طلب فعبر عن عطائه تعالى وواسع كرمه بالفرح. وقال الطيبي: المراد كمال الرضا؛ لأن الفرح المتعارف لا يجوز عليه تعالى، والمتقدمون من أهل الحديث فهموا من أمثال ذلك ما يرغب في الأعمال الصالحة ويكشف عن فضل الله تعالى على عباده مع كونه منزهاً عن صفات المخلوقين، ولم يفتشوا عن معاني هذه الألفاظ، وهذه الطريقة السليمة. وقلما يزيغ عنه قدم الراسخ.

وقال التوربشتي: هذا القول وأمثاله إذا أضيف إلى الله سبحانه، وقد عرف أنه مما يتعارفه الناس في نعوت بني آدم على ما تقدم في غير هذا الموضع، أن النبي ﷺ إذا أراد بيان المعاني الغيبية ولم يطاوعه فيه لفظ موضوع لذلك، فله أن يأتي فيه بما يتضح دونه المعنى المراد، ولما أراد أن يبين أن التوبة منهم تقع عند الله بأحسن موقع؛ عبر عنه بالفرح الذي عرفوه من أنفسهم في أسنى الأشياء وأحبها إليهم؛ ليهتدوا إلى المعنى المراد منه ذوقاً ومالاً، وذلك بعد أن عرفهم أن إطلاق تلك الألفاظ في صفات الله تعالى على ما يتعارفونه في نعوتهم غير جائز ولا يجوز لأحد أن يتعاطى هذا النوع في كلامه ويتسع فيه إلا للنبي ﷺ، فإنه يجوز له ما لا يجوز لغيره؛ لبراءة نطقه عن الهوى؛ ولأنه لا يقدم على ذلك إلا بإذن من الله،

وهذه رتبة لا تنبغي إلا له ﷺ. انتهى.

قلت: كل صفة وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسول الله ﷺ، فهي صفة حقيقة لا مجاز، فهو تعالى يسمع ويبصر ويتكلم بما شاء متى شاء ويرضى ويسخط ويعجب ويفرح بتوبة عبده، ومعنى كل ذلك معلوم، والكيف مجهول، فثبت له ذلك كله، ولا نكيفه ولا نشبهه بصفات المخلوقين ولا نؤوله ولا نعطله. قال شيخنا: لا حاجة إلى التأويل ومذهب السلف في أمثال هذا الحديث إمرارها على ظواهرها من غير تكييف ولا تشبيه ولا تأويل هذا. وقد تقدم في أول الباب ما ذكره ابن القيم في بيان معنى هذا الحديث فراجع.

(كَانَ رَاحِلَتُهُ)، قال القاري: وفي نسخة، يعني: من المشكاة: «كَانَتْ رَاحِلَتُهُ»، قلت: والذي في «صحيح مسلم»: «كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ»، وهكذا نقله المنذري، والجزري، والراحلة: البعير الذي يركبه الإنسان ويحمل عليه متاعه. (بَارِضٍ فَلَاةٍ) بالإضافة وبتنوين، أي: بمفازة ليس فيها ما يؤكل ويشرب. (فَانْقَلَتَتْ)، أي: نفرت وفرت. (وَعَلَيْهَا)، أي: على ظهر. (طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ)، يعني: يكون حزنه على غاية الشدة بذهاب الراحلة، وخوف هلاك نفسه من عدم الزاد والماء. (فَأَيْسَ) من باب سمع. (مِنْهَا)، أي: من وجدان الراحلة بعد طلبها. (قَدْ أَيْسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ)، أي: من حصولها ووصولها، وهي جملة حالية.

(فَبَيِّنَا)، كذا في جميع النسخ من «المشكاة»، وفي «صحيح مسلم»: «فَبَيَّنَا»، (هُوَ كَذَلِكَ)، أي: في هذا الحال منكسر البال. (إِذْ هُوَ بِهَا قَائِمَةٌ عِنْدَهُ)، (إِذْ) للمفاجأة وقائمة حال من الضمير المجرور، أي: إذ الرجل حاضر بتلك الراحلة حال كونها قائمة عنده من غير تردد في طلبها، وعليها زاده طعامه وشرابه. (فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا) بكسر المعجمة، أي: زمامها فرحاً بها فرحاً لا نهاية له. (ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأُ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ)، كره؛ لبيان عذره وسبب صدوره، يعني: أراد أن يحمد الله بما أنعم عليه من رد راحلته إليه وقصد أن يقول: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، فسبق لسانه عن نهج الصواب وأخطأ، وقال: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ من غاية الفرح، فكان أن فرح هذا الرجل على غاية الشدة، فكَذَلِكَ رضاء الله توبة عبده. قال عياض: فيه أن ما قاله الإنسان من مثل هذا في حال دهشته وذهوله لا يؤاخذ به، وكذا حكايته عنه على طريق علمي، وفائدة شرعية لا على الهزل والمحاكاة والعبث، ويدل على ذلك حكاية النبي ﷺ

ذلك ولو كان منكرًا ما حكاه . والله أعلم .

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ، في التوبة ، وأخرجه البخاري في أوائل الدعوات مختصرًا ، وفي الباب عن البراء بن عازب والنعمان بن بشير عند أحمد ، ومسلم ، والحاكم وعن أبي سعيد عند أحمد ، وابن ماجه ، وعن أبي مسعود عند أحمد ، والشيخين ، وسيأتي في الفصل الثالث ، وعن أبي هريرة عند أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وابن ماجه .

٢٣٥٦ - [١١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ عَبْدًا أَذْنَبَ ذَنْبًا ، فَقَالَ : رَبِّ ، أَذْنَبْتُ ، فَاعْفِرْهُ ، فَقَالَ رَبُّهُ : أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ، وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا ، فَقَالَ : رَبِّ ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا ، فَاعْفِرْهُ ، فَقَالَ رَبُّهُ : أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ، وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا ، قَالَ : رَبِّ ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا آخَرَ ، فَاعْفِرْهُ لِي ، فَقَالَ : أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ، فَلْيَفْعَلْ مَا شَاءَ .» [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٥٦ - قوله: (إِنَّ عَبْدًا) ، أي : من هذه الأمة أو من غيرهم . (أَذْنَبَ ذَنْبًا) ، وفي البخاري : «إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا» ، قال الحافظ : كذا تكرر هذا الشك أي : روي بالشك ها هنا وفي المواضع الآتية في هذا الحديث من هذا الوجه أي : من رواية همام بن يحيى عن إسحاق بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة ولم يقع في رواية حماد بن سلمة ، يعني : رواه حماد بن سلمة عن إسحاق عند مسلم بلفظ : عن النبي ﷺ فيما يحكي عن ربه ﷻ قال : «أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا» ، ولم يشك ، وكذا في بقية المواضع ولفظ الكتاب للبخاري إلا أن المصنف اقتصر على أحد اللفظين بالجزم تبعًا للبعوي .

(٢٣٥٦) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : الْبُخَارِيُّ (٧٥٠٧) فِي التَّوْحِيدِ ، مُسْلِمٌ (٢٧٥٨ / ٢٩) فِي التَّوْبَةِ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبْرَى (١٠٢٥٢) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ .

(فَقَالَ) ظاهره أنه عطف على (أَذْنَبَ)، وقال الطيبي: خبر إن إذا كانت اسمها نكرة موصوفة؛ ذكره القاري. (رَبِّ)، أي: يا رَبِّ. (أَذْنَبْتُ)، أي: ذنبًا، وفي البخاري: «أَذْنَبْتُ - وربما قال: أَصَبْتُ»، أي: بالشك. (فَاغْفِرْهُ)، أي: الذنب وقوله: «فَاغْفِرْهُ»، كذا لأبي ذر، وللكشيمهني: «فَاغْفِرْ لِي»، قاله القسطلاني. (فَقَالَ رَبُّهُ)، أي: للملائكة. (أَعْلَمَ عَبْدِي)، بهمزة الاستفهام والفعل الماضي وللأصيلي: «عَلِمَ»، بحذف الهمزة.

وقال الطيبي: قوله: «أَعْلَمَ»، قيل: إمَّا استخبار من الملائكة، وهو أعلم به للمباهاة، وإمَّا الاستفهام للتقرير والتعجيب، وإنما عدل عن الخطاب وهو قوله: «أَعْلَمْتُ عَبْدِي»، إلى الغيبة؛ شكرًا للصيغة إلى غيره؛ وإحمادًا له على فعله. (أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ)، أي: إذا شاء لمن شاء. (وَيَأْخُذُ بِهِ)، أي: يؤاخذ ويعاقب فاعله إذا شاء لمن شاء، وفي رواية حماد: «وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ»، (غَفَرْتُ لِعَبْدِي)، أي: ذنبه. (ثُمَّ مَكَثَ) بفتح الكاف وضمها. (مَا شَاءَ اللَّهُ)، أي: من الزمان، وسقط هذا من رواية حماد. (ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا) آخر، وفي البخاري: «ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا - أو - أَذْنَبَ ذَنْبًا»، وفي رواية حماد: «ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ»، (فَقَالَ: رَبِّ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا)، أي: آخر، وفي البخاري: «أَصَبْتُ - أو - أَذْنَبْتُ آخَرَ»، (فَاغْفِرْهُ) لي، وللأصيلي: «فَاغْفِرْ لِي»، (فَقَالَ) ربه: (أَعْلَمَ عَبْدِي)، وللأصيلي: «عَلِمَ» بحذف الهمزة.

(إِنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ) تارة. (وَيَأْخُذُ بِهِ)، أي: يعاقب فاعله عليه أخرى. (ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ) من الزمان. (ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا) آخر، وفي البخاري: «بَعْدَهُ - وربما قال: أَصَابَ ذَنْبًا»، (قَالَ)، وفي بعض النسخ: «فَقَالَ»، (رَبِّ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا آخَرَ)، أي: من جنسه أو من غير جنسه، وفي البخاري: «رَبِّ! أَصَبْتُ - أو قال: أَذْنَبْتُ آخَرَ».

قال القسطلاني: كذا بالشك في هذه المواضع المذكورة كلها في هذا الحديث من هذا الوجه، ورواه حماد عن إسحاق عند مسلم ولم يشك. (غَفَرْتُ لِعَبْدِي) وزاد في رواية غير أبي ذر: «ثَلَاثًا»، قال القسطلاني: أي: غفرت لعبدي الذنوب الثلاثة. وقال القاري في «شرح الحصن»: قوله: «ثَلَاثًا»، ليس ظرفًا لقوله: «غَفَرْتُ»، كما يتبادر إلى الوهم، بل بيان لما وقع من تكرار السؤال والجواب والحديث بين العبد والرب.

(فَلْيَعْمَلْ)، قال القاري: وفي نسخة، يعني: من «المشكاة» وهي كما في «المصابيح»: «فَلْيَعْمَلْ»، قلت: وهكذا وقع في البخاري، وكذا نقله المنذري في «الترغيب» والجزري في «الحصن»، وهكذا وقع عند أحمد (ج ٢: ص ٢٩٦). (مَا شَاءَ)، أي: من الذنب المعقب بالتوبة الصحيحة، ففيه: أن التوبة الصحيحة لا يضر فيها نقص بالذنب ثانياً بل مضت على صحتها ويتوب من المعصية الثانية. وهكذا قال المنذري: قوله: «فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ»، معناه: إذ كان هذا دأبه يذنب الذنب، فيتوب منه ويستغفر، فليعمل ما شاء؛ لأنه كلما أذنب كانت توبته واستغفاره كفارة لذنبه فلا يضره. لا أنه يذنب الذنب فيستغفر منه بلسانه من غير إقلاع ثم يعاوده، فإن هذه توبة الكذابين ويدل له قوله: «ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا آخَرَ». انتهى. وفي رواية حماد: «اعْمَلْ مَا شِئْتَ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ»، قال النووي: معناه: ما دمت تذنب ثم تتوب غفرت لك.

وقال الطيبي: أي: اعمل ما شئت ما دمت تذنب ثم تتوب، فإني أغفر لك. وهذه العبارة تستعمل في مقام السخط، كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصل: ٤٠] وليس هذا المعنى مراداً هاهنا، وفي مقام التلطف والحفاوة بالمخاطب وإظهار العناية والشفقة به كما في هذا الحديث، وفي قوله في حديث حاطب بن أبي بلتعة: «لَعَلَّ اللَّهَ اِطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، وكما تقول لمن تحبه وهو يؤذك: اصنع ما شئت، فلست بتارك ذلك، وليس المراد من ذلك الحث على الفعل، بل إظهار الحفاوة والتلطف، انتهى. قلت: قد أشكل على كثير من الناس معنى قوله: «فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ»، كما أشكل عليهم معنى قوله المذكور في حديث حاطب، فإن ظاهره إباحة كل الأعمال لأهل بدر وتخييرهم فيما شاءوا منها، وذلك ممتنع.

وقد أجيب عن ذلك بوجه: منها: ما قال ابن القيم في «الفوائد» (ص ١٦): إن هذا خطاب لقوم قد علم الله سبحانه أنهم لا يفارقون دينهم بل يموتون على الإسلام، وأنهم قد يقارفون بعض ما يقارفه غيرهم من الذنوب، ولكن لا يتركهم سبحانه مصرين عليها، بل يوفقهم لتوبة نصوح واستغفار وحسنات تمحو أثر ذلك، ويكون تخصيصهم بهذا دون غيرهم؛ لأنه قد تحقق ذلك فيهم، وإنهم مغفور لهم، ولا يمنع ذلك كون المغفرة حصلت بأسباب تقوم بهم، كما لا يقتضي ذلك أن

يعطلوا الفرائض وثوقاً بالمغفرة، فلو كانت قد حصلت بدون الاستمرار على القيام بالأوامر لما احتاجوا بعد ذلك إلى صلاة ولا صيام ولا حج ولا زكاة ولا جهاد، وهذا محال، ومن أوجب الواجبات التوبة بعد الذنب، فضمنان المغفرة لا يوجب تعطيل أسباب المغفرة، ونظير هذا قوله في الحديث الآخر: «أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ أَذْنَبْتُ ذَنْبًا فَأَغْفِرُهُ لِي، فَعَفَّرَهُ لَهُ»، الحديث.

وفيه: «قَدْ عَفَّرْتُ لِعَبْدِي، فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ»، فليس في هذا إطلاق وإذن منه سبحانه له في المحرمات والجرائم. وإنما يدل على أنه يغفر له ما دام كذلك إذا أذنب وتاب، واختصاص هذا العبد بهذا؛ لأنه قد علم أنه لا يصر على ذنب وإنه كلما أذنب تاب، حكم يعم كل من كانت حاله حاله، لكن ذلك العبد مقطوع له بذلك، كما قطع به لأهل بدر، وكذلك كل من بشره رسول الله ﷺ بالجنة، أو أخبره بأنه مغفور له لم يفهم منه هو ولا غيره من الصحابة إطلاق الذنوب والمعاصي له ومسامحته بترك الواجبات، بل كان هؤلاء أشد اجتهاداً وحذراً وخوفاً بعد البشارة منهم قبلها كالعشرة المشهود لهم بالجنة، وقد كان الصديق شديداً الحذر والمخافة، وكذلك عمر، فإنهم علموا أن البشارة المطلقة مقيدة بشروطها والاستمرار عليها إلى الموت، ومقيدة بانتفاء موانعها ولم يفهم أحد منهم من ذلك الإطلاق إلاذن فيما شاءوا من الأعمال. انتهى.

قال النووي: في هذا الحديث أن الذنوب لو تكررت مائة مرة؛ بل ألفاً أو أكثر وتاب في كل مرة قبلت توبته، أو تاب عن الجميع توبة واحدة صحت توبته. وقال القرطبي في «المفهم»: هذا الحديث: يدل على عظم فائدة الاستغفار، وكثرة فضل الله وسعة رحمته وحلمه وكرمه، لكن هذا الاستغفار هو الذي يثبت معناه في القلب مقارناً للسان؛ لتحل به عقدة الإصرار، ويحصل معه الندم، وهو ترجمة للتوبة، ويشهد له حديث: «خياركم كل مفتن تواب»، أي: الذي يتكرر منه الذنب والتوبة، فكلما وقع في الذنب؛ عاد إلى التوبة لا من قال: أستغفر الله، بلسانه وقلبه مُصِرٌّ على تلك المعصية، فهذا الذي استغفاره يحتاج إلى استغفار، وفي حديث ابن عباس عند ابن أبي الدنيا مرفوعاً: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ، كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ والمستغفر من الذنب، وهو مقيم عليه كالمستهزئ بربه»، ولكن الراجح أن قوله: «والمستهزئ...» إلى آخره موقوف.

قال القرطبي: وفائدة هذا الحديث: أنَّ العود إلى الذنب وإن كان أقبح من ابتدائه؛ لأنه أضاف إلى ملابسة الذنب نقض التوبة لكن العودة إلى التوبة أحسن من ابتدائها؛ لأنه إن ضاف إليها ملازمة الطلب من الكريم والإلحاح في سؤاله والاعتراف بأنه لا غافر للذنب سواه. وقال ابن بطلان: في هذا الحديث أن المُصِبرَّ على المعصية في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له مغلاً لحسنه التي جاء بها، وهي اعتقاد أن له رباً خالقاً يعذبه يغفر له، واستغفاره إياه على ذلك يدل عليه قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا﴾ [الأعم: ١٦٠] ولا حسنة أعظم من التوحيد، فإن قيل: إن استغفار ربه توبة منه، قلنا: ليس الاستغفار أكثر من طلب المغفرة، وقد يطلبها المصير والتائب، ولا دلالة في الحديث على أنه تاب مما سأل الغفران عنه؛ لأن حد التوبة الرجوع عن الذنب، والعزم على أن لا يعود إليه والإقلاع عنه والاستغفار بمجرد لا يفهم منه ذلك. وقال غيره: شروط التوبة ثلاثة: الإقلاع، والندم، والعزم على أن لا يعود إليه، والتعبير بالرجوع عن الذنب لا يفيد معنى الندم، بل هو إلى معنى الإقلاع أقرب.

قال بعضهم: يكفي في التوبة تحقق الندم على وقوعه منه، فإنه يستلزم الإقلاع عنه، والعزم على عدم العود، فهما ناشئان عن الندم لا أصلاً معه. ومن ثم جاء الحديث، «الندم توبة» وهو حديث حسن من حديث ابن مسعود، أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم، وأخرجه ابن حبان من حديث أنس وصححه. ومن شاء مزيد الكلام في ذلك فليرجع إلى «مدارج السالكين» (ج ١: ص ٨٨) وإلى باب التوبة من أوائل كتاب الدعوات من «الفتح»، فإنه قد استوفى البحث في ذلك هناك، وقال السبكي في «الحلييات»: الاستغفار: طلب المغفرة إما باللسان، أو بالقلب، أو بهما. فالأول: فيه نفع؛ لأنه خير من السكوت؛ ولأنه يعتاد قول الخير، والثاني: نافع جداً، والثالث: أبلغ منه لكن لا يمحضان الذنب أي: قطعاً وجزماً حتى توجد التوبة منه، فإن العاصي المصير يطلب المغفرة لا يستلزم ذلك وجود التوبة إلى أن قال: والذي ذكرته أن معنى الاستغفار غير معنى التوبة هو بحسب وضع اللفظ، لكنه غلب عند كثير من الناس أن لفظ «أستغفر الله» معناه: التوبة، فمن كان ذلك معتقده، فهو يريد التوبة لا محالة، ثم قال: وذكر بعضهم أنَّ التوبة لا تتم إلا بالاستغفار؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣] والمشهور أنه لا يشترط. انتهى ملخصاً من «فتح الباري».

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في باب قول الله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥] من كتاب التوحيد ومسلم في التوبة، وأخرجه أيضًا أحمد (ج ٢: ص ٢٩٦)، وابن السني (ص ١١٧)، والحاكم (ج ٣ ص ٢٤٢) ونسبه في الحصن للنسائي أيضًا.

٢٣٥٧- [١٢] وَعَنْ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنِّي لَا أَغْفِرُ لِفُلَانٍ، فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ». أَوْ كَمَا قَالَ.

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٣٥٧- قوله: (حَدَّثَ) أي: حكى لأصحابه. (أَنَّ رَجُلًا)، يحتمل أنه من هذه الأمة، أو من غيرهم. (قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ)؛ قاله استكثارًا أو استكبارًا لذنبه، أو تعظيمًا لنفسه حين جنى عليه، كما يصدر عن بعض جهلة الصوفية؛ قاله القاري. (وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى) بفتح الهمزة، أي: وحدث أن الله تعالى وبكسرهما، أي: والحال أن الله تعالى. (قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ) بفتح الهمزة وتشديد اللام المفتوحة، أي: يتحكم علي ويحلف باسمي من الألية اليمين، يقال: آلى يؤلي إيلاء وائتلى يأتلي إيتلاء وتألّى يتألّى تأليًا، أي: حلف والاسم الألية.

(أَنِّي لَا أَغْفِرُ لِفُلَانٍ)، وهذا استفهام إنكار، فلا يجوز لأحد الجزم بالجنة أو النار، أو عدم المغفرة إلا لمن ورد فيه النص. (فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ)، أي: رغمًا لأنفك. (وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ)، قال المظهر: أي: أبطلت قسمك وجعلت حلفك كاذبًا، لما ورد في حديث آخر: «مَنْ يَتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ؛ يُكَذِّبُهُ» أي: من حكم وحلف نحو: والله ليدخل الله فلانًا النار؛ أبطل قسمه وجعل حلفه كاذبًا فلا متمسك

للمعتزلة أن ذا الكبيرة مع عدم الاستحلال يخلد في النار، كالكفر يحبط عمله.
وقال النووي: في الحديث: دلالة لمذهب أهل السنة في غفران الذنوب بلا توبة
إذا شاء الله غفرانها، واحتجت المعتزلة به في إحباط الأعمال بالمعاصي الكبائر.
ومذهب أهل السنة: أنها لا تحبط إلا بالكفر، ويتأول حبوط عمل هذا على أنه
سقطت حسناته في مقابلة سيئاته، فسمي إحباطاً مجازاً، ويحتمل أنه جرى منه أمر
آخر أوجب الكفر، ويحتمل أن هذا كان في شرع من كان قبلنا، وكان هذا
حكمهم. انتهى.

وقيل: هو محمول على التغليظ. قال في «اللمعات»: قوله: (مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى
عَلَيَّ)، في هذه العبارة تخويف، وتهديد شديد، وفي صورة الغيبة دون أن يقول:
أنت الذي تتألى؛ دلالة على التهديد لكل من يتألى من غير خصوصية بالمخاطب،
ثم خاطبه بأنك إذا حلفت علي، فاعلم أنني قد غفرت له على رغم أنفك، وأحبطت
عملك جزاءً على ما قلت.

(أَوْ كَمَا قَالَ)، شك الراوي، أي: قال الرسول، أو غيره ما ذكرته، أو قال: مثل
ذلك، وهو تنبيه على النقل بالمعنى؛ لئلا يتوهم نقل اللفظ أيضاً. قال النووي:
ينبغي للراوي وقارئ الحديث إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول:
عقبيه: «أو كما قال»، وكذا يستحب لمن روى بالمعنى أن يقول بعده: «أو كما
قال»، أو نحو هذا، كما فعلته الصحابة فمن بعدهم. والله أعلم. وقد روى
الدارمي في مسنده في باب من هاب الفتيا مخافة السقط آثاراً كثيرة في ذلك، فمن
شاء فليرجع إليه. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في البرِّ والصلة والأدب.



٢٣٥٨ - [١٣] وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ، وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ» قَالَ: «وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مَوْقِنًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمِيسَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٣٥٨ - قوله: (سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ)، قال العزيزي: أي: أفضل أنواع صيغ الاستغفار، يعني: الأكثر ثوابًا عند الله. قلت: ترجم البخاري لهذا الحديث بقوله: باب أفضل الاستغفار. قال الحافظ: ترجم بالأفضلية، ووقع الحديث بلفظ السيادة، فكأنه أشار إلى أن المراد بالسيادة: الأفضلية، ومعناها: الأكثر نفعًا لمستعمله، يعني: إن النفع والثواب للمستغفر به لا للاستغفار نفسه، والمراد: المستغفر بهذا النوع من الاستغفار أكثر ثوابًا من المستغفر بغيره، فهو نحو: مكة أفضل من المدينة، أي: ثواب العابد فيها أفضل من ثواب العابد في المدينة، ووجه كون هذا الاستغفار كذلك مما لا يعرف بالعقل، وإنما هو أمر مفوض إلى الذي قرر الثواب على الأعمال. وقال الطيبي: لما كان هذا الدعاء جامعًا لمعاني التوبة كلها. وقد سبق أن التوبة غاية الاعتذار استعير له اسم السيد، وهو في الأصل الرئيس المقدم الذي يقصد في الحوائج، ويرجع إليه في الأمور.

قال ابن أبي جمرة: جميع هذا الحديث من بديع المعاني وحسن الألفاظ ما يحق له أن يسمى بسيد الاستغفار، ففيه الإقرار لله وحده بالإلهية ولنفسه بالعبودية، والاعتراف بأنه الخالق والإقرار بالعهد الذي أخذه عليه والرجاء بما وعده به،

والاستعاذة من شر ما جنى به العبد على نفسه وإضافة النعم إلى موجدتها، وإضافة الذنب إلى نفسه، ووفور رغبة في المغفرة، واعترافه بأنه لا يقدر على ذلك إلا هو، فهذا الاستغفار جامع لما يجب على العبد أن يقرّ به ويعترف ويدعو ويستغفر. (أَنْ تَقُولَ) بالمشناة الفوقية، أي: أيها المخاطب خطاباً عاماً، أو أيها الراوي.

قال القسطلاني: بصيغة المخاطب في الفرع.

وقال الحافظ: قوله: «أَنْ يَقُولَ»، أي: العبد، وثبت في رواية أحمد (ج ٤: ص ١٢٢)، والنسائي: «إِنَّ سَيِّدَ الْإِسْتِغْفَارِ: أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ»، ولترمذي من رواية عثمان بن ربيعة عن شداد: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى سَيِّدِ الْإِسْتِغْفَارِ»، وفي حديث جابر عند النسائي: «تَعَلَّمُوا سَيِّدَ الْإِسْتِغْفَارِ». قلت: رواية الترمذي تؤيد كونه بصيغة المخاطب.

(لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي)، ويروى: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ خَلَقْتَنِي»، قال الحافظ: كذا في نسخة معتمدة بتكرير «أنت» وسقطت الثانية من معظم الروايات. قيل: قوله: «خَلَقْتَنِي» استئناف بيان للتربية. (وَأَنَا عَبْدُكَ)، أي: مخلوقك ومملوكك وهو حال كقوله: (وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ)، أي: أنا مقيم على الوفاء بعهد الميثاق، وأنا موقن بوعدك يوم الحشر والتلاق، أو بوعدك بالثواب للمؤمنين على لسان الرسل. (مَا اسْتَطَعْتُ)، أي: قدر استطاعتي، فما مصدرية، والمضاف مقدر.

وقال الخطابي: يريد أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك من الإيمان بك، وإخلاص الطاعة لك ما استطعت من ذلك، ويحتمل أن يريد أنا مقيم على ما عاهدت إلي ومتمسك به ومتنجز وعدك في المثوبة والأجر عليه، واشتراط الاستطاعة في ذلك، معناه: الاعتراف بالعجز والقصور من كنه الواجب في حقه تعالى، أي: لا أقدر أن أعبدك حق عبادتك، ولكن أجتهد بقدر طاقتي. وقيل: أراد بالعهد ما أخذه الله على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم ألاست بربكم؟! فأقروا له بالربوبية، وأذعنوا له بالوحدانية، وبالوعد ما قال على لسان نبيه: «إِنَّ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

(أَبُوهُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ) بضم الموحدة وسكون الواو بعدها همزة ممدوداً، أي: اعترف بها من قولهم: بَاءَ بِحَقِّهِ، أي: أقر به، وأصله البواء، ومعناه: اللزوم ومنه: بَوَاهُ اللَّهُ مَنْزَلاً، إذا أسكنه فكأنه ألزمه به. (وَأَبُوهُ بِذُنْبِي)، أي: أعترف به. وقيل: معناه احتمله برغمي لا أستطيع صرفه عني من قولهم: بَاءَ فُلَانٌ بِذَنْبِهِ إذا احتمله كرهاً لا يستطيع دفعه عن نفسه. قال القسطلاني: ولأبي ذر عن الكشميهني: «وَأَبُوهُ لَكَ بِذُنْبِي»، وفي رواية الترمذي: «وَأَعْتَرَفُ بِذُنُوبِي»، قال الطيبي: واعترف أولاً بأنه أنعم عليه، ولم يقيدته ليشمل كل النعم، ثم اعترف بالتقصير، وأنه لم يقم بأداء شكرها وَعَدَّهُ ذَنْبًا مبالغة في التقصير وهضم النفس، انتهى.

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون قوله: «وَأَبُوهُ لَكَ بِذُنْبِي»؛ اعترافاً بوقوع الذنب مطلقاً ليصح الاستغفار منه لا أنه عد ما قصر فيه من أداء شكر النعم ذنباً. (فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ)، يؤخذ منه: أَنَّ مَنْ اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ غُفِرَ لَهُ، وقد وقع صريحاً في حديث الإفك الطويل، وفيه كما تقدم قبل أربعة أحاديث: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ وَتَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ» وهذا الاعتراف فيما بينه وبين ربه لا عند الناس؛ لأنه يحب الستر والكتمان عن الناس إذا اقترف ذنباً هو يستطيع أن يكتمه.

(قَالَ)، أي: النبي ﷺ. (وَمَنْ قَالَهَا)، أي: هذه الكلمات. (مِنْ النَّهَارِ)، أي: في بعض أجزائه، وفي رواية النسائي: «إِنَّ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ»، وللترمذي: «لَا يَقُولُهَا أَحَدُكُمْ حِينَ يُمَسِّي فَإِنِّي عَلَيْهِ قَدَرٌ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ - أَوْ حِينَ يُصْبِحُ - فَإِنِّي عَلَيْهِ قَدَرٌ قَبْلَ أَنْ يُمَسِّي»، (مُوقِنًا بِهَا)، أي: مخلصاً من قلبه مصداقاً بثوابه. وقال القاري: أي: حال كونه معتقداً لجميع مدلولها إجمالاً أو تفصيلاً.

(فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمَسِّيَ)، أي: قبل الغروب. (فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ)، أي: يموت مؤمناً فيدخل الجنة، أو مع السابقين، أو غير عذاب، أو هو بشارة بحسن الخاتمة، وفي رواية الترمذي: «إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»، وفي رواية النسائي: «دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قال السندي: أي: ابتداء، وإلا فكل مؤمن يدخل الجنة بإيمانه، وهذا فضل من الله تعالى. وقال الكرمانى: فإن قيل: المؤمن وإن لم يقلها فهو من أهل الجنة.

قلت: المراد: أنه يدخلها ابتداء من غير دخول النار؛ لأن الغالب أن الموقن بحقيقتها المؤمن بمضمونها لا يعصي الله تعالى، أو إن الله يعفو عنه ببركة هذا الاستغفار، فإن قلت: فما الحكمة في كونه سيد الاستغفار؟ قلت: هذا وأمثاله من التعبديات، والله أعلم بذلك، لكن لا شك أن فيه ذكر الله تعالى بأكمل الأوصاف، وذكر العبد نفسه بأنقص الحالات، وهي أقصى غاية التضرع ونهاية الاستكانة لمن لا يستحقها إلا هو، أمّا الأول: فَلِمَا فيه من الاعتراف بوجود الصانع وتوحيده، الذي هو أصل الصفات العدمية المسماة بصفات الجلال، والاعتراف بالصفات السبعة الوجودية المسماة بصفات الإكرام؛ وهي القدرة اللازمة من الخلق الملزومة للإرادة، والعلم، والحياة. والخامسة الكلام اللازم من الوعد، والسمع، والبصر، اللازمان من المغفرة، إذ المغفرة للمسموع والمبصر لا يتصور إلا بعد السماع والإبصار.

وأما الثاني: فَلِمَا فيه أيضاً من الاعتراف بالعبودية وبالذنوب في مقابلة النعمة التي تقتضي نقيضها وهو الشكر، انتهى. وقال ابن أبي جمرة: من شروط الاستغفار صحة النية والتوجه والأدب، فلو أن أحداً حصل الشروط واستغفر بغير هذا اللفظ الوارد، واستغفر آخر بهذا اللفظ الوارد لكن أخل بالشروط هل يستويان؟ فالجواب: إن الذي يظهر أن اللفظ إنما يكون سيد الاستغفار، إذا جمع الشروط المذكورة، والله أعلم.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)، في أوائل الدعوات، وأخرجه أيضاً في «الأدب المفرد»، وأخرجه أحمد (ج ٤: ص ١٢٢ : ١٢٥)، والنسائي في الاستعاذة وفي اليوم والليلة، والترمذي في الدعوات، والحاكم (ج ٢: ص ٤٥٨) وفي الباب عن بريدة عند أحمد، وأبي داود في الأدب، والنسائي، وابن ماجه في الدعاء، وعن جابر عند النسائي، وابن السني (ص ١٢٨) ونسبه في «الكنز» لعبد بن حميد، وابن أبي شيبه أيضاً.



الفصل الثاني

٢٣٥٩ - [١٤] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي، وَرَجَوْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ وَلَا أَبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ وَلَا أَبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَا تَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةٌ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ]

الشرح

٢٣٥٩ - قوله: (إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي)، (مَا) مصدرية ظرفية، أي: مادمت تدعوني وترجونني، يعني: في مدة دعائك ورجائك. (غَفَرْتُ لَكَ) ذنوبك. (عَلَى مَا كَانَ فِيكَ)، أي: من المعاصي، وإن تكررت وكثرت. (وَلَا أَبَالِي)، أي: بكثرة ذنوبك وخطاياك، ولا يتعاضمني ذلك ولا أستكثره، يعني: لا يعظم علي مغفرتك وإن كانت ذنوبك كثيرة، فذنوب العبد، وإن كثرت وعظمت فإنَّ عفو الله ومغفرته أعظم منها وأعظم، فهي صغيرة في جنب عفو الله ومغفرته. قال القاري: «وَلَا أَبَالِي»، أي: والحال أنني لا أتعظم مغفرتك علي، وإن كان ذنبًا كبيرًا أو كثيرًا. قيل: لأنَّ الدعاء مخ العبادة، وهو سؤال النفع والصلاح والرجاء يتضمن حسن الظن بالله تعالى، والله ﷻ يقول: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي». وعند ذلك تتوجه رحمة الله إلى العبد، وإذا توجهت لا يتعاضمها شيء؛ لأنها وسعت كل شيء.

قال الطيبي: في قوله: «وَلَا أَبَالِي» معنى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. (لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ) بفتح العين المهلة وبنونين خفيفتين، أي: سحابها واحدا عانة. وقيل: «عَنَانَ السَّمَاءِ»، ما عَنَّ - بتشديد النون - لك منها، أي:

ظهر لك منها، إذا رفعت رأسك إلى السماء ونظرتها، وما انتهى إليه البصر منها.
 وقال الطيبي: العنان السحاب وإضافتها إلى السماء تصوير لارتفاعه، وأنه بلغ
 مبلغ السماء، يعني: لو تجسمت ذنوبك، وملأت الأرض والفضاء بكثرتها
 وعظمتها، حتى ارتفعت إلى السماء. (ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفْرَتُ لَكَ)، هو نظير قوله
 تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠].

(لَوْ لَقِيتَنِي) كذا في جميع النسخ الحاضرة من «المشكاة»، والذي في الترمذي:
 «لَوْ أَتَيْتَنِي»، وهكذا في «المصابيح»، و«الترغيب»، و«الحصن»، و«الجامع
 الصغير»، و«الكنز»، و«مدارج السالكين»، والظاهر إن ما وقع في نسخ «المشكاة»
 خطأ من الناسخ. (بِقُرَابِ الْأَرْضِ) بضم القاف ويكسر والضم أشهر، أي: بما
 يقارب ملأها، وقيل: أي: يملأها وهو أشبه، أي: هو المراد هنا؛ لأن الكلام في
 سياق المبالغة، ويؤيده ما وقع في آخر حديث أبي ذر عند أحمد: و«قُرَابِ الْأَرْضِ»
 ملء الأرض. (خَطَايَا) تمييز، أي: بتقدير تجسمها.

(ثُمَّ لَقِيتَنِي)، أي: مت حال كونك. (لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا)، أي: معتقداً توحيدى
 مصداقاً برسولي محمد ﷺ، وبما جاء به وهو الإيمان. قال القاري: قوله: «لَا
 تُشْرِكْ بِي شَيْئًا»، الجملة حال من الفاعل أو المفعول على حكاية الحال الماضية؛
 لعدم الشرك وقت اللقي. (لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً) تمييز أيضاً وعبر به للمشاكلة،
 وإلا فمغفرة الله أبلغ وأوسع لا يجوز الاغترار به وإكثار المعاصي، فالمراد:
 الحث على الاستغفار والتوبة، وأن الله يقبل توبة التائب ويغفر له وإن كثرت
 ذنوبه. قال الطيبي: «ثم» هذه للتراخي في الإخبار، وإن عدم الشرك مطلوب
 أولي، ولذلك قال: «لَقِيتَنِي»، وقيد به، وإلا لكان يكفي أن يقال: خطايا لا تشرك
 بي. قال القاري: فائدة القيد: أن يكون موته على التوحيد، انتهى. قال ابن رجب
 في «شرح الأربعين»: قد تضمن حديث أنس هذا أن هذه الأسباب الثلاثة يحصل بها
 المغفرة:

أحدها: الدعاء مع الرجاء.

والثاني: الاستغفار ولو عظمت الذنوب وبلغت الكثرة عنان السماء.

والثالث: التوحيد وهو السبب الأعظم فمن فقداه فقد المغفرة، ومن جاء به فقد أتى بأعظم أسباب المغفرة؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦]، فمن جاء مع التوحيد بقرباب الأرض خطايا لقيه الله بقربابها مغفرة، لكن هذا مع مشيئة الله ﷻ فإن شاء غفر له، وإن شاء أخذ به ذنوبه، ثم كان عاقبته أن لا يخلد في النار بل يخرج منها، ثم يدخل الجنة قال بعضهم: الموحد لا يلقى في النار كما يلقى الكفار، ولا يبقى فيها كما يبقى الكفار، فإن كمل توحيد العبد، وإخلاصه لله فيه وقام بشروطه كلها بقلبه ولسانه وجوارحه، أو بقلبه ولسانه عند الموت أوجب ذلك مغفرة ما سلف من الذنوب كلها، ومنعه من دخول النار بالكلية، فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبه أخرجت منه كل ما سوى الله محبة وتعظيمًا وإجلالًا ومهابة وخشية ورجاءً وتوكلًا، وحينئذ تحرق ذنوبه وخطاياها كلها ولو كانت مثل زبد البحر، وربما قلبتها حسنات، فإن هذا التوحيد هو الإكسير الأعظم فلو وضع ذرة منه على جبال الذنوب والخطايا لقلبها حسنات، انتهى.

وارجع إلى «مدارج السالكين» (ج ١: ص ١٨٣، ١٨٤)، فإنه قد أسهب الكلام في إيضاح ذلك بما لا مزيد عليه هذا. وقد بسط ابن رجب الكلام في شرح السببين الأولين، وإيراد ما يناسب المقام، ويتعلق به عقب ذكر كل واحد منهما، فليرجع إليه من شاء.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)، في الدعوات من طريق كثير بن فائد عن سعيد بن عبيد الهنائي عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، انتهى. قال ابن رجب: وإسناده لا بأس به. وقال الدارقطني: تفرد به كثير ابن فائد عن سعيد مرفوعًا، ورواه مسلم بن قتيبة عن سعيد بن عبيد فوقفه عن أنس.

قال ابن رجب: روي عنه مرفوعًا وموقوفًا وتابعه على رفعه أبو سعيد مولى بني هاشم فرواه عن سعيد بن عبيد مرفوعًا أيضًا، وقد روي أيضًا من حديث ثابت عن أنس مرفوعًا، ولكن قال أبو حاتم: هو منكر، انتهى. ونسب الحديث في «الكنز» للضياء أيضًا.



٢٣٦٠ - [١٥] وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالذَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ:

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

الشرح

٢٣٦٠ - قوله: (وَرَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٥: ص ١٦٧ : ١٧٢). (وَالذَّارِمِيُّ) في الرقاق (ص ٣٧٥) كلاهما من طريق شهر بن حوشب عن مَعْدِي كَرِبَ عن أَبِي ذَرٍّ عن النبي ﷺ يرويه عن ربه، فذكرا معنى حديث أنس، ورواه أحمد (ج ٥: ص ١٥٤) أيضًا مختصرًا من رواية شهر عن عبد الرحمن بن غنم عن أَبِي ذَرٍّ، وفي الباب عن ابن عباس أخرجه الطبراني في معاجيمه الثلاثة. قال الهيثمي: وفيه إبراهيم بن إسحاق الصيني وقيس بن الربيع وكلاهما مختلف فيه، وبقية رجاله رجال الصحيح، انتهى. وعن أَبِي الدرداء أخرجه الطبراني في «الكبير».

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا)، أي: حديث أنس. (حَسَنٌ غَرِيبٌ)، قد تقدم أن ابن رجب قال: إسناده لا بأس به، وأنه تابع كثير بن فائد على رفعه أبو سعيد مولى بني هاشم، فرواه عن سعيد بن عبيد مرفوعًا أيضًا.

٢٣٦١ - [١٦] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ

تَعَالَى: مَنْ عَلِمَ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى مَغْفِرَةِ الذُّنُوبِ، عَفَرْتُ لَهُ وَلَا أَبَالِي مَا لَمْ يُشْرِكْ بِي شَيْئًا».

[رَوَاهُ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ]

الشرح

٢٣٦١ - قوله: (مَنْ عَلِمَ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ)، أي: أذعن وتحلى قلبه بأني ذو قدرة. (عَلَى مَغْفِرَةِ الذُّنُوبِ عَفَرْتُ لَهُ)، قال الطيبي: دلّ هذا الحديث على أن اعتراف العبد بذلك سبب للغفران، وهو نظير قوله: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»، انتهى.

(٢٣٦٠) قُلْتُ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ.

(٢٣٦١) الْبَغَوِيُّ (٤١٩١) فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»؛ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وظاهر كلامه هذا: أنه يغفر له وإن لم يستغفر. وقيل: معنى الحديث: من علم أنني ذو قدرة على مغفرة الذنوب، أي: واستغفرتني غفرت له. قلت: وإلى الأول مال الشوكاني، كما يدل عليه كلامه في «تحفة الذاكرين» عند شرح حديث أنس السابق، حيث قال: بل ورد ما يدل على أن العبد إذا أذنب، فعلم أن الله تعالى إن شاء أن يعذبه عَذْبُهُ، وإن شاء أن يغفر له غفر له، كان ذلك بمجرد موجبا للمغفرة من الله ﷻ تفضلاً منه ورحمة، كما في حديث أنس عند الطبراني في «الأوسط» قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ»، وفي إسناده جابر بن مرزوق الجدي وهو ضعيف، قال: ومثل هذا غير مستبعد من الفضل الرباني والتطول الرحماني، فهو الذي يغفر ولا يبالي. (وَلَا أُبَالِي)، قال العلقمي: أي: بذنوبك؛ لأنه ﷻ لا حَجَرَ عليه فيما يفعل، ولا معقب لحكمه، ولا مانع لعطائه.

(مَا لَمْ يُشْرِكْ بِي شَيْئًا)؛ لأنَّ الشُّرْكَ لا يغفر إلا بالإيمان والتوبة. (رَوَاهُ)، أي: البغوي. (فِي شَرْحِ السُّنَّةِ)، أي: بإسناده، ونسبه في «الجامع الصغير» للطبراني في «الكبير» والحاكم. قلت: أخرجه الحاكم (ج ٤: ص ٢٦٢) من طريق حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس... فذكره. وقال: حديث صحيح الإسناد، وتعبه الذهبي فقال العدني: واه.

٢٣٦٢ - [١٧] وَعَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ

جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا، وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا

يَحْتَسِبُ». [رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ]

الشرح

٢٣٦٢ - قوله: (مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ)، أي: عند صدور معصية أو داوم عليه، فإنه في كل نفس يحتاج إليه؛ ولذا قال ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ اسْتِغْفَارًا كَثِيرًا»، وسيأتي في الفصل الثالث، واللفظ المذكور لأبي داود، وابن ماجه، وابن

(٢٣٦٢) أَبُو دَاوُدَ (١٥١٨)، وَالتَّسَائِي فِي «الْكَبْرِ» (١٠٢٩٠) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨١٩) فِي التَّسْبِيحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

حبان، ورواه أحمد، والنسائي، وابن السني، والحاكم بلفظ: «مَنْ أَكْثَرَ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ»، وهذا يؤيد المعنى الثاني. (مِنْ كُلِّ ضِيقٍ) بكسر الضاد ويفتح، أي: شدة ومحنة، وقيل: أي أمر شديد عسير يضيق به القلب. (مَخْرَجًا) مصدر، أو ظرف، أي: طريقًا يخرج به إلى سعة ومنحة، بسبب كثرة الاستغفار ولزومه. والجار متعلق به وقدم عليه للاهتمام، وكذا: (وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ)، أي: غم وحزن وقلق. (فَرَجًا) بفتحين وهو بالجم، أي: خلاصًا من فرج الله الغم عنه، فرجه: كشفه وأذهب، والفرجة مثلثة: التفصي والخلوص من الشدة والهم؛ والاسم الفرج محركة. (وَرَزَقَهُ)، أي: حلالًا طيبًا، (مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ)، أي: من وجه لا يظن، ولا يرجو، ولا يخطر بباله. قال الجزري: أي: من حيث لا يعلم ولا كان في حسابه، انتهى. وفي الحديث: إيماء إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق ٢، ٣] ولما كان لا يخلو المتقي وغيره من التقصير كما ورد: «كُلُّ بَنِي آدَمَ، خَطَّاءُونَ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»، أشار ﷺ إليه في تعبيره بملازمة الاستغفار إيماء إلى أن العاصي إذا استغفر صار متقيًا، وهذا جزاء المتقي لا محالة.

قال الطيبي: من داوم الاستغفار وأقام بحقه كان متقيًا وناظرًا إلى قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ عَنْ قَارًا ۖ﴾ (١٠) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۖ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ۖ﴾ [نوح: ١٠، ١٢]، ففيه دليل على أن بالاستغفار يحصل كل شيء، ويؤيد هذا ما ذكره الثعلبي: أن رجلاً أتى الحسن البصري - رح - فشكا إليه الجدوبة، فقال له الحسن: استغفر الله، وأتاه آخر، فشكا إليه الفقر، فقال له: استغفر الله، وأتاه آخر فقال: ادع الله أن يرزقني ابنًا، فقال: استغفر الله، وأتاه آخر فشكا إليه جفاف بساينه، فقال له: استغفر الله، فقيل له: أذاك رجال يشكون أبوابًا ويسألون أنواعًا فأمرتهم كلهم بالاستغفار؟! فقال: ما قلت من ذات نفسي في ذلك شيء إنما اعتبرت فيه قول الله ﷻ حكاية عن نبيه نوح ﷺ إنه قال لقومه: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ...﴾ الآية.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ١: ص ٢٤٨). (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة. (وَابْنُ مَاجَهَ) في فضل الذكر، وأخرجه أيضًا النسائي، وابن السني (ص ١١٨، ١١٩)، وابن حبان، والحاكم (ج ١: ص ٢٦٢)، والبيهقي كلهم من رواية الحكم بن مصعب عن محمد

ابن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده عبد الله بن عباس .

قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ونقل المنذري في «الترغيب» قول الحاكم وأقره . **وقال في «تهذيب السنن»:** في إسناده الحكم بن مصعب ولا يحتج به . **وقال في رجال «الترغيب»:** الحكم بن مصعب صويلح الحديث لم يرو عنه غير الوليد بن مسلم في ما علم، وذكره ابن حبان في «الثقات» وفي الضعفاء أيضاً . **وقال:** يخطئ، انتهى . **وقال الذهبي في «تلخيص المستدرک»:** قلت: الحكم فيه جهالة، انتهى .

وقال الحافظ في «التقريب»: الحكم بن مصعب المخزومي مجهول، ووافق الشيخ أحمد شاكر الحاكم، حيث قال في «شرح المسند» (ج ٤ : ص ٥٥) : إسناده صحيح؛ الحكم بن مصعب . **قال أبو حاتم:** مجهول . وذكره ابن حبان في الثقات، **وقال:** يخطئ وذكره أيضاً في الضعفاء . **وقال:** لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار . **قال الحافظ في «التهذيب»:** وهو تناقض صعب، والذي أراه أنه إن جهله أبو حاتم فقد عرفه غيره، وإن تناقض فيه ابن حبان فلا يؤخذ بكلامه؛ فإن البخاري عرفه وترجمه في «الكبير» (١ / ٢ / ٣٣٦) . **قال:** الحكم بن مصعب القرشي سمع محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، سمع منه الوليد بن مسلم فلم يذكر فيه جرحاً فهو ثقة عنده خصوصاً، وإنه لم يذكره هو ولا النسائي في الضعفاء، وأما قول المنذري في «مختصر السنن» في حق الحكم: أنه لا يحتج به، فهو غلو منه شديد، انتهى .

قلت: الحكم هذا ليس له عندهم إلا فرد حديث، وهو حديث لزوم الاستغفار ولم يرو عنه إلا الوليد بن مسلم، ورجل آخر على ما قاله ابن حبان، ولم يصرح أحد بتوثيقه، وليس هو من الرواة المعروفين المشهورين بالعدالة حتى يستغنى عن التوثيق والتعديل، ففي كون إسناده هذا الحديث صحيحاً نظر عندي، نعم، هو ليس ممن لا يقبل حديث في فضائل الأعمال والأذكار بناء على قول المنذري: إنه صويلح الحديث . وذكر البخاري له تأريخه من غير جرح، والله أعلم .



٢٣٦٣ - [١٨] وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَصْرَ مَنْ اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً».

{ضعيف} [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ]

الشرح

٢٣٦٣ - قوله: (مَا أَصْرَ مَنْ اسْتَغْفَرَ) كلمة «مَا» نافية، يعني: من عمل معصية ثم ندم على ذلك واستغفر منه خرج عن كونه مصرًّا على المعصية؛ لأن المصر هو الذي لم يستغفر ولم يندم على الذنب. قال في «النهاية»: أَصْرَ على الشر لزمه ودأومه، وأكثر ما يستعمل في الشر والذنوب، أي: من أتبع ذنبه بالاستغفار فليس بِمُصِرٍّ عليه، وإن تكرر منه.

(وَإِنْ عَادَ)، أي: ولو رجع إلى ذلك الذنب أو غيره، وهذا لفظ أبي داود، وابن السني، وللترمذي: «وَلَوْ فَعَلَهُ»، (فِي الْيَوْمِ) أو الليلة. (سَبْعِينَ مَرَّةً)، الظاهر: أن المراد به: التكثير والتكرير والمبالغة لا التحديد، وليس المراد بالاستغفار: التلطف بقوله: استغفر الله، بل المراد: الندامة على فعل المعصية والعزم على عدم العود. قال المناوي في شرح هذا الحديث: أي: ما أقام على الذنب من تاب توبة صحيحة، وإن عاد في اليوم سبعين مرة، فإن رحمة الله لا نهاية لها، فذنوب العالم كلها متلاشية عند عفوه، وفي الحديث إيماء إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (١٣٥، ١٣٦)، قال الشوكاني: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا﴾، أي: لم يقيموا على قبيح فعلهم، والمراد بالإصرار هنا: العزم على معاودة الذنب، وعدم الإقلاع عنه بالتوبة منه. وقال ابن القيم: الإصرار عقد القلب على ارتكاب الذنب متى ظفر به، فهذا الذي يمنع مغفرته. (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في أحاديث شتى من أبواب الدعوات.

(٢٣٦٣) أَبُو دَاوُدَ (١٥١٤) فِي الصَّلَاةِ؛ وَيَمَعْنَاهُ فِي التَّفْسِيرِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٥٩) فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ أَبِي

بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَأَبُو دَاوُدَ) فِي أَوَاخِرِ الصَّلَاةِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ السَّيْنِيِّ (ص ١١٨) كُلَّهُمْ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي نَصِيرَةَ عَنْ مَوْلَى لِأَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» (ج ١: ص ٣٥٠) وَزَادَ نَسْبَتَهُ لِعَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي يَعْلَى وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْلُومَاتِ» وَسَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ، أَيُّ: لَجَهَالَةِ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، قَالَ فِي «الْمُبَهْمَاتِ مِنَ التَّقْرِيبِ»: أَبُو نَصِيرَةَ عَنْ مَوْلَى لِأَبِي بَكْرٍ يُقَالُ: هُوَ أَبُو رَجَاءٍ وَقَالَ فِي الْكُنَى مِنْهُ: أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ مَجْهُولٌ.

٢٣٦٤ - [١٩] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ] {حَسَنٌ}

الشرح

٢٣٦٤ - قوله: (كُلُّ بَنِي آدَمَ)، كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْحَاضِرَةِ مِنْ «الْمَشْكَاةِ»، وَهَكَذَا فِي «الْمَصَابِيحِ» وَ«جَامِعِ الْأَصُولِ» (ج ٣: ص ٧٠) وَ«الْكَنْزِ»، وَ«الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَهَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ، وَالدَّارِمِيِّ، وَالْحَاكِمِ، وَالَّذِي فِي التِّرْمِذِيِّ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ»، وَهَكَذَا وَقَعَ فِي «الْتَرغِيبِ». (خَطَّاءٌ) بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْمَدِّ وَالتَّنْوِينِ، أَيُّ: كَثِيرُ الْخَطَا. قَالَ السَّنَدِيُّ: وَالْمُرَادُ بِالْخَطَا: الْمَعْصِيَةُ عَمْدًا وَمُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ الْخَطَا الْمُقَابِلُ لِلصُّوَابِ دُونَ الْعَمْدِ.

قَالَ الْقَارِي: أَفْرَدَ نَظْرًا إِلَى لَفْظِ الْكُلِّ، وَفِي رَوَايَةِ: «خَطَّاءُونَ»، نَظْرًا إِلَى مَعْنَى الْكُلِّ. قِيلَ: أَرَادَ الْكُلَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلُّ أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ. وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَمَا مَخْصُوصُونَ عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ صَغَائِرٍ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، فَإِنْ مَا صَدَرَ عَنْهُمْ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْأَوَّلَى، أَوْ يُقَالُ: الزَّلَاتُ الْمُنْقُولَةُ عَنْ بَعْضِهِمْ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ قَصْدٌ إِلَى الْعَصْيَانِ، انْتَهَى. وَقِيلَ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ»، أَيُّ: غَالِبُهُمْ كَثِيرُ الْخَطَا.

(وَحَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ)، أي: الرجاعون إلى الله بالتوبة من المعصية إلى الطاعة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي: دون المصيرين، فإن الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة فكيف على الكبيرة.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في أواخر الزهد، (وَابْنُ مَاجَهَ) في ذكر التوبة من أبواب الزهد. (وَالدَّارِمِيُّ) في الرقاق، وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ٤: ص ٢٤٤) كلهم من رواية علي بن مسعدة الباهلي عن قتادة عن أنس. قال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي ابن مسعدة عن قتادة. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. وتعبه الذهبي فقال: علي لين. قلت: علي ابن مسعدة قال المنذري: لين الحديث.

وقال البخاري: فيه نظر. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. وقال ابن حبان: لا يحتج بما انفرد به. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن معين: صالح. وقال الحافظ: صدوق له أوهام، فالظاهر: إن الحديث لا ينزل عن درجة الحسن، والله أعلم. وزاد نسبة الحديث في «الجامع الصغير» و«الكنز» لأحمد.

٢٣٦٥ - [٢٠] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ كَانَتْ نُكْتَةٌ سَوْدَاءَ فِي قَلْبِهِ، فَإِنْ تَابَ وَاسْتَغْفَرَ صُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ زَادَ زَادَتْ حَتَّى تَعْلُو قَلْبَهُ، فَذَلِكُمُ الرَّأْيُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ]

الشرح

٢٣٦٥ - قوله: (إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ)، أي: ذنباً، كما في رواية الحاكم. (كَانَتْ)، أي: الذنب بتأويل السيئة. (نُكْتَةٌ) بالنصب على الخبر، وروي بالرفع على أن كان تامة، فيقدر منه، أي: حدثت من الذنب نكتة. (سَوْدَاءَ) والنكتة:

(٢٣٦٥) التِّرْمِذِيُّ (٣٣٣٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (١١٦٥٨) فِي التَّفْسِيرِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٢٤٤) فِي الزُّهْدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

النقطة السوداء في الأبيض، أو البيضاء في الأسود والأثر الحاصل من نكت الأرض وشيع الوسخ في المرأة والسيف ونحوهما.

(في قلبه)، أي: حصلت في قلبه أثر قليل كالنقطة تشبه الوسخ في صقيل كالمرأة والسيف ونحوهما. وقال القاري: أي: كقطرة مداد تقطر في القرطاس، ويختلف على حسب المعصية وقدرها، والحمل على الحقيقة أولى من جعله من باب التمثيل والتشبيه، حيث قيل: شبه القلب بثوب في غاية النقاء والبياض والمعصية بشيء في غاية السواد أصاب ذلك الأبيض، فبالضرورة أنه يذهب ذلك الجمال منه. وكذلك الإنسان إذا أصاب المعصية صار كأنه حصل ذلك السواد في ذلك البياض، انتهى. واللفظ المذكور لأحمد، وابن ماجه، والحاكم، ولفظ الترمذي: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِنَتْ - بصيغة المجهول من النكت وهو في الأصل أن تضرب في الأرض بقضيب فيؤثر فيها، أي: جعلت - فِي قَلْبِهِ نُكْنَةً سَوْدَاءً».

(فَإِنْ تَابَ)، أي: من الذنب. (وَاسْتَغْفَرَ)، أي: وسأل الله المغفرة، ووقع في «المسند»، وابن ماجه، و«المستدرک» (ج ٢: ص ٥١٧) لفظ: «نزع» بعد «تاب». وقيل: استغفر، أي: أقلع عن ذلك وتركه. ولفظ الترمذي: فإذا هو نزع واستغفر وتاب، والظاهر: أنه وقع سقوط لفظ نزع في «المشكاة» تبعاً «للمصاييح»، والله أعلم.

(صُقِلَ قَلْبُهُ) بالصاد المهملة على بناء المفعول من صقله جَلَّاهُ من باب نصر، أي: محا الله تلك النكته عن قلبه فينجلي، ويحتمل أن يكون على بناء الفاعل وضميره راجع إلى التائب وفي رواية الترمذي والحاكم «سقل» بالسين، قال في «القاموس»: السقل، الصقل، وقال فيه: صقله: جلاه، انتهى. والمعنى: نظف وصفى مرآة قلبه؛ لأن التوبة بمنزلة المصقلة تمحو وسخ القلب وسواده حقيقةً أو تمثلياً. (وَإِنْ زَادَ)، أي: في الذنب بعينه أو غيره من الذنوب. (زَادَتْ)، أي: النكته السوداء أو يظهر لكل ذنب نكته. (حَتَّى تَعْلُوَ)، أي: تغلب النكت، وفي «المسند»: يعلو بالمشاة التحتية، أي: يغلب سواد تلك النكته، على.

(قَلْبُهُ) أي: تُعْطِيهِ وتغمره وتستتر سائرُه، ويصير كله ظلمة فلا يعي خيراً ولا يبصر رشداً، ولا يثبت فيه صلاح. وفي رواية الترمذي: «وإنَّ عَادَ زَيْدٌ فِيهَا حَتَّى تَعْلُو قَلْبُهُ»، يعني: وإن عاد إلى ما اقترفه أو عاد في الذنب والخطيئة زيد في النكتة السوداء نكتة أخرى، وهكذا حتى تطفئ تلك النكت نور قلبه فتغمي بصيرته.

(فَذَلِكُمْ)، قيل: الخطاب للصحابة، أي: فذلكم الأثر المستقبح المستعلى هو. (الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ)، أي: في كتابه وأدخل اللام على «ران» وهو فعل، إمَّا لقصد حكاية اللفظ وإجرائه مجرى الاسم، وإمَّا لتنزيله منزلة المصدر، وقوله: «فَذَلِكُمْ الرَّانُ»، هكذا في جميع نسخ «المشكاة»، وكذا وقع في «المصابيح»، والذي في «المسند»: «ذَلِكَ الرِّينُ» وفي الترمذي: «وَهُوَ الرَّانُ»، وفي ابن ماجه، والحاكم: «فَذَلِكَ الرَّانُ»، وهكذا نقله المنذري في «الترغيب»، والرین والرّان سواء كالذيّم والذام والعيب والعباب، وأصل الرين الطبع والتغطية والدنس، وهو أيضاً الصداً الذي يعلو السيف والمرآة.

قال أبو عبيد: كل ما غلبك وعلاك فقد رَانَ بك ورَانَكَ ورَانَ عليك؛ ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾، أي: غلب واستولى عليها ﴿مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] أي: ما اكتسبوه من الذنوب. قال الحافظ ابن كثير: أي: ليس الأمر كما زعموا ولا كما قالوا: إن هذا القرآن أساطير الأولين، بل هو كلام الله ووحيه وتنزيله على رسوله ﷺ. وإنما حجب قلوبهم عن الإيمان به ما عليها من الرين الذي قد لبس قلوبهم من كثرة الذنوب والخطايا، والرین يعتري قلوب الكافرين، والغيم للأبرار والغين للمقربين، انتهى.

قال شيخنا: أصل الران والرین الغشاوة وهو كالصدى على الشيء الثقيل. قال الطيبي: الران والرین سواء كالعباب والعيب، والآية في الكفار إلا أن المؤمن بارتكاب الذنب يشبههم في اسوداد القلب ويزاد ذلك بازدياد الذنب. قال ابن الملك: هذه الآية مذكورة في حق الكفار؛ لكن ذكرها ﷺ تخويفاً للمؤمنين؛ كي يحترزوا عن كثرة الذنب؛ كي لا تسود قلوبهم كما اسودت قلوب الكفار؛ ولذا قيل: المعاصي يريد الكفر كذا في «المرقاة».

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٢: ص ٢٩٧). (وَالْتِّرْمِذِيُّ) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمُطَفِّفِينَ. (وَابْنُ مَاجَهَ) فِي ذِكْرِ الذُّنُوبِ مِنْ أَبْوَابِ الزَّهْدِ، وَذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» (ج ٥: ص ٣٩٠) وَزَادَ نَسْبَتَهُ لِعَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ جُرَيْرٍ (ج ٢: ص ٦٢)، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، وَابْنُ حَاتِمٍ، وَالْحَاكِمُ (ج ١: ص ٥)، وَ(ج ٢: ص ٥١٧)، وَابْنُ مَرْدُوَيْهِ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ»، وَذَكَرَهُ الْمُنْذَرِيُّ فِي «الْتَّرَغِيبِ» فِي مَوْضِعَيْنِ، وَنَسَبَهُ لِابْنِ حَبَانَ أَيْضًا. (وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)، وَقَالَ الْحَاكِمُ (ج ٢: ص ٥١٧): صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَوَافِقُهُ الذَّهَبِيُّ.

٢٣٦٦ - [٢١] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ]

الشرح

٢٣٦٦ - قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ) قَالَ الْقَارِي: ظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ، وَقِيدَهُ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ بِالْكَافِرِ، أَنْتَهَى. قَالَ شَيْخُنَا: وَالظَّاهِرُ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ هُوَ الْأَوَّلُ. (مَا لَمْ يُغْرِغْ) بَغْنَيْنِ مَعْجَمَتَيْنِ الْأُولَى مَفْتُوحَةٌ وَالثَّانِيَّةُ مَكْسُورَةٌ وَبِرَاءٌ مَكْرُورَةٌ مِنَ الْغُرْغَرَةِ، أَيُّ: مَا لَمْ تَبْلُغْ رُوحَهُ حَلْقُومَهُ، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الَّذِي يَتَغَرَّغُ بِهِ الْمَرِيضُ، وَالْغُرْغَرَةُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَشْرُوبَ فِي الْفَمِ وَيَرُدُّ إِلَى أَصْلِ الْحَلْقِ وَلَا يَبْلُغُ، وَيُقَالُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي يَتَغَرَّغُ بِهِ: الْغُرُورُ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: لَعُوقٌ وَلَدُودٌ وَسَعُوطٌ، وَالْمَقْصُودُ: مَا لَمْ يَعَايِنِ أَحْوَالَ الْآخِرَةِ.

قَالَ الْقَارِي: يَعْنِي: مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ بِالْمَوْتِ، فَإِنَّ التَّوْبَةَ بَعْدَ التَّيَقُّنِ بِالْمَوْتِ لَمْ يَعْتَدِ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَقًّا إِذَا حَضَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْكُفْرَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]، قِيلَ: وَأَمَّا تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ حُضُورَهُ بِمَعَايِنَةِ مَلِكِ الْمَوْتِ، فَحُكْمُ أَغْلَبِيٍّ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَا يَرَاهُ وَكَثِيرًا يَرَاهُ قَبْلَ الْغُرْغَرَةِ، أَنْتَهَى.

وقال التوربشتي: الغرغرة: تردد الماء وغيره في الحلق، والغرغرة: صوت معه بحج ويقال: الراعي يغرغر بصوته، أي: يردده في حلقه ويتغرغر صوته في حلقه، أي: يتردد، ومعناه في الحديث: تردد النفس في الحلق عند نزع الروح، وذلك في أول ما يأخذ في سياق الموت. ويكون معنى قوله: «مَا لَمْ يُغَرِّغْ» ما لم يحضره الموت. فإنه إذا حضره الموت يغرغر بتردد النفس في الحلق، فإذا تحقق بالموت، وانقطاع المدة، أي: مدة الحياة فتوبته غير معتد بها، قال: وإنا إن أنكرنا صحة التوبة ممن حضره الموت فأيقن بالهلاك وتحقق بفوات إمكان المراجعة، فإننا لا نقول - والحمد لله - بسد باب الرحمة عنه وتحريم المغفرة عليه، بل نخاف منه ونرجو له العفو من الله؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، انتهى ملخصاً.

والحاصل: إن التوبة عند المعاينة لا تنفع؛ لأنها توبة ضرورة لا اختيار؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١٧﴾ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ أَكُنَ ﴿الآية [النساء: ١٧، ١٨]، والتوبة من قريب عند جمهور المفسرين هي التوبة قبل المعاينة، أي: قبل وقت حضور الموت. قال عكرمة: قبل الموت. وقال الضحاك: قبل معاينة ملك الموت، فهذا شأن التائب من قريب. وأما إذا وقع في السياق، فقال: إني تبت الآن لم تقبل توبته؛ وذلك لأنها توبة اضطرار لا اختيار، فهي كالتوبة بعد طلوع الشمس من مغربها ويوم القيامة، وعند معاينة بأس الله.

وقيل: معنى التوبة من قريب: أنهم يتوبون على قرب عهد من الذنب من غير إصرار. قال في «الإحياء»: معناه: عن قرب العهد بالخطيئة، بأن يندم عليها، ويمحو أثرها بحسنة تدفعها قبل أن يتراكم الذنب على القلب، فلا يقبل المحو؛ ولذلك قال ﷺ: «اتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا».

قال في هامش «مدارج السالكين»: اغتر الناس بظواهر أقوال المفسرين؛ عكرمة، والضحاك وغيرهما في تفسير الآية، وحديث ابن عمر وأمثاله، فصاروا يسرفون في التوبة، ويصرون على المعاصي، فترسخ في قلوبهم وتأنس بها أنفسهم

وتصير ملكات وعادات يتعذر عليهم، أو يتعسر على غير الموفق النادر الإقلاع عنها حتى يجيئهم الأجل الموعود، وليس معنى الآية أنَّ التوبة المقبولة المرضية التي أوجب الله على نفسه قبولها هي ما كانت عن معاصي يصر المرء عليها إلى ما قبل غرغرة الموت ولو بساعات ودقائق، بل المراد القرب من وقت الذنب المانع من الإصرار كما في الآية الأخرى. ولعلَّ مراد عكرمة والضحاك وأمثالهما موافقة معنى الحديث من أنَّ الله يقبل توبة العاصي ما لم يغرغر، أي: إنه إن فرض أنه تاب في أي وقت من الأوقات قبل الغرغرة والمعاناة تقبل توبته، ولا يكون ذلك منافياً للآية، فإنَّ الإنسان قد يتوب قبل الغرغرة من ذنب عمله من عهد قريب، ولكن قلما يتوب من الإصرار الذي رسخ في الزمن البعيد، فإنَّ تاب فقلما يتمكن من إصلاح ما أفسده الإصرار من نفسه ليتصدق عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَحَمَلَ صِلِحَاتِهِمْ أَهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢] وجملة القول: أنَّ المراد: أنَّ الإصرار والتسويق خطر، وإنَّ كانت التوبة تقبل في كل حال اختيار إذ الغالب أنَّ المرء يموت على ما عاش فليحذر المغرورون.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الدعوات. (وَابْنُ مَاجَهَ) في ذكر التوبة من أبواب الزهد، وأخرجه أيضاً أحمد (ج: ٢: ص ١٣٢: ١٥٣)، والحاكم (ج: ٤ ص ٢٥٧)، وأبو نعيم في الحلية (ج: ٥: ص ١٩)، وذكره السيوطي في الجامع الصغير والدر المنثور (ج: ٢: ص ١٣١)، وعلي المتقي في الكنز (ج: ٤: ص ٢١) وزاد نسبه لابن حبان، والبيهقي في الشعب، والحديث حسنه الترمذي. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

واعلم: أنه اختلفت النسخ من سنن ابن ماجه في تسمية الصحابي الذي روى هذا الحديث، ففي بعضها عبد الله بن عمر كما وقع في المسند والترمذي، والحاكم، و«الحلية»، وابن حبان، والبيهقي، وهذا هو الصحيح. ووقع في بعضها عبد الله بن عمرو - أي: بالواو - وهي النسخة التي كانت عند البوصيري، فظنه لذلك حديثاً آخر غير هذا الحديث الذي عن ابن عمر بن الخطاب، فاعتبره من الزوائد، كما يدل عليه كلامه الذي نقله عنه السندي، وهذا خطأ من غير شك، وفي الباب عن أبي ذر عند أحمد (ج: ٥: ص ١٧٤) والبخاري، وعن رجل عند أحمد والبغوي كما في «الكنز».

٢٣٦٧ - [٢٢] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ: وَعِزَّتِكَ يَا رَبِّ، لَا أَبْرُحُ أُغْوِي عِبَادَكَ، مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ، فَقَالَ الرَّبُّ ﷻ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، وَارْتِفَاعِ مَكَانِي لَا أَزَالُ أُغْفِرُ لَهُمْ مَا اسْتَغْفَرُونِي».

{رَوَاهُ أَحْمَدُ} {ضَعِيفٌ}

الشرح

٢٣٦٧ - قوله: (إِنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ: وَعِزَّتِكَ يَا رَبِّ)، أي: وقوتك وقدرتك، يعني: أقسم بعزتك التي لا ترام، وفي رواية أخرى لأحمد: «إِنَّ إِبْلِيسَ قَالَ لِرَبِّهِ: بِعِزَّتِكَ وَجَلَالِكَ»، قال القاري: وفيه إيماء إلى أنه رئيس الضَّلَالِ، ومظهر الجلال كما أن نبينا ﷺ مظهر العناية والجمال، وسيد أهل الهداية والكمال.

(لَا أَبْرُحُ) بفتح الهمزة، أي: لا أزال. (أُغْوِي) بضم الهمزة وكسر الواو، أي: أضل. (عِبَادَكَ)، وفي رواية لأحمد: «بَنِي آدَمَ»، أي: لا أزال أضل بني آدم، إلا المخلصين منهم ويحتمل العموم ظناً منه إفادة ذلك. (مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ)، أي: مدة حياتهم. (فَقَالَ الرَّبُّ ﷻ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي)، قال القاري: ولعل ذكرهما للمشكلة وإلا فمقتضى المقابلة أن يقول: ورحمتي وجمالي.

(وَارْتِفَاعِ مَكَانِي)، لم أجد هذا اللفظ عند أحمد في مسند أبي سعيد ولا ذكره الجزري في «الحصن»، والمنذري في «الترغيب» وعلي المتقي في «الكنز»، نعم، هو في «شرح السنة» للبغوي وهي زيادة منكرة. (لَا أَزَالُ)، وفي رواية أحمد: «لَا أَبْرُحُ»، وفي أخرى له أيضاً: «لَا أَزَالُ» في كلا الموضعين ولعل ذلك من تصرف الرواة.

(أُغْفِرُ لَهُمْ مَا اسْتَغْفَرُونِي)، أي: مدة طلبهم المغفرة في حالة الاختيار. وفي الحديث: دليل على أن الاستغفار يدفع ما وقع من الذنوب بإغواء الشيطان وتزيينه، وأنها لا تزال المغفرة كائنة ما داموا يستغفرون. قال الطيبي: فإن قلت:

كيف المطابقة بين هذا الحديث وبين قوله تعالى: ﴿قَالَ فِعْرَكَ لَأَعُوْسَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٨٧) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ ﴿٨٨﴾ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴿٨٩﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٠﴾ [ص: ٨٢ - ٨٥]، فإن الآيات دلت على أن المخلصين هم الناجون فحسب، والحديث دال على أن غير المخلصين هم أيضاً ناجون، قلت: قيد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَبِعَكَ﴾ إخراج العصاة المستغفرين منهم؛ لأن المعنى: مَنْ اتَّبَعَكَ واستمر على المتابعة، ولم يرجع إلى الله ولم يستغفر، انتهى. وقيل: الأظهر في دفع هذا الإشكال، أن المراد بالمخلصين: الموحدون الذين أخلصهم الله من الشرك.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ)، أي: بهذا اللفظ دون قوله: «وَارْتَفَاعَ مَكَانِي» (ج ٣: ص ٢٩)، وإنما رواه بهذه الزيادة البغوي صاحب «المصابيح» في «شرح السنة» (١/١٤٦/٢) وأخرج الحديث من طريق ابن لهيعة، عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، والكلام في ابن لهيعة معروف، وفي حديث دراج عن أبي الهيثم ضعف. وأخرجه أحمد أيضاً بنحوه بدون هذه الزيادة من هذا الطريق (ج ٣: ص ٧٦)، وأخرجه في (ج ٣: ص ٢٩، ٤١) من طريق آخر، أي: من طريق الليث عن يزيد بن الهاد عن عمرو عن أبي سعيد، وليس فيه أيضاً هذه الزيادة، ومن هذا الموضع ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٢٠٧)، وقال: رواه أحمد، وأبو يعلى بنحوه، وقال: «لَا أَبْرَحُ أُغْوِي عِبَادَكَ» والطبراني في «الأوسط» وأحد إسناده أحمد رجاله رجال الصحيح، وكذلك أحد إسناده أبي يعلى، انتهى. وأراد بهذا الطريق الثاني، وأما الطريق الأول ففيه ابن لهيعة ودراج كما ذكرنا. وأخرجه الحاكم (ج ٤: ص ٢٦١) من طريق عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم بدون الزيادة المذكورة، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، ولا يخفى ما فيه؛ قال الحافظ في ترجمة دراج: صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف، وقال الشوكاني بعد نقل تصحيح الحاكم: وفيه نظر فإن في إسناده دراجاً.



٢٣٦٨ - [٢٣] وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ بِالْمَغْرِبِ بَابًا عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا لِلتَّوْبَةِ لَا يُغْلَقُ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ مِنْ قَبْلِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ ﻋَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ عَائِدَتِكَ لَا يُفَعِّقُ نَفْسًا إِيْنَهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾». [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ]

الشرح

٢٣٦٨ - قوله: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ بِالْمَغْرِبِ بَابًا)، أي: حَسْبًا. وقيل: معنويًا. (عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا)، أي: فكيف طوله، قيل: ذكر السبعين للتكثير والمبالغة لا للتحديد. قال في «اللمعات»: قيل: المراد به: المبالغة في افتتاح باب التوبة، وكون الناس في فسحة واسعة منها. وهذا تأويل، وصريح الإيمان أن يؤمن بها من غير تأويل، والعلم عند الله. (لِلتَّوْبَةِ)، أي: مفتوحًا لأصحاب التوبة، أو علامة لصحة التوبة وقبولها. (لَا يُغْلَقُ) بصيغة المجهول. (مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ مِنْ قَبْلِهِ)، بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: من جانب المغرب. قال ابن الملك: وهذا يحتمل أن يكون حقيقة، وهو الظاهر، وفائدة إغلاقه: إعلام الملائكة بسد باب التوبة، وأن يكون تمثيلًا. قال الطيبي: يعني: إن باب التوبة مفتوح على الناس وهم في فسحة وسعة عنها ما لم تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت سد عليهم فلم يقبل منهم إيمان ولا توبة؛ لأنهم إذا عاينوا ذلك واضطروا إلى الإيمان والتوبة فلا ينفعهم ذلك كما لا ينفع المحتضر، ولما كان سد الباب من قبل المغرب جعل فتح الباب من قبله أيضًا. وقال التوربشتي: المراد منه - والله أعلم - إن أمر قبول التوبة هَيِّنٌ، والناس عنه في فسحة وسعة ما لم تطلع الشمس من مغربها، فإن بابًا ينتهي عرضه إلى مسيرة سبعين عامًا لا يكاد يتضايق عن الناس إلا أن يغلق، وإغلاقه بطلوع الشمس من مغربها.

(وَذَلِكَ)، أي: طلوع الشمس من مغربها المانع من قبول التوبة. (قَوْلُ اللَّهِ ﻋَزَّ وَجَلَّ)، أي: معنى قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ عَائِدَتِكَ﴾ أي: بعض علاماته الدالة على

الساعة، أو بعض علامات يظهرها ربك إذا قربت القيامة وهو طلوع الشمس من مغربها ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾، أي: حينئذ حال كونها ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾، أي: من قبل إتيان بعض آياته وهو الطلوع المذكور، وتتمة الآية: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ عطفًا على «آمنت»، أي: أو لم تكن النفس كسبت في حال إيمانها توبة من قبل، وبهذا التقرير تظهر المناسبة التامة بين الحديث والآية، ويكون معاينة طلوع الشمس نظير معاينة حضور الموت في عدم نفع الإيمان والتوبة عند حصول كل منهما، قاله القاري.

وقال الطيبي: الوجه أن يحمل على اللف التقديري، بأن يقال: لا ينفع نفسًا إيمانها حينئذٍ أو كسبها في إيمانها خيرًا حينئذٍ لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرًا من قبل، والإيجاز من حلية التنزيل، انتهى. (رواه الترمذي) في الدعوات، وصححه. (وابن ماجه) في الفتن، واللفظ للترمذي رواه في حديث. وفيه: قال زر - يعني: ابن حبش: فما برح - يعني: صفوان - يحدثني حتى حدثني إن الله تعالى جعل بالمغرب بابًا... إلخ.

قال المنذري: وليس في هذه الرواية تصريح برفعه كما صرح البيهقي وإسناده صحيح، انتهى، ولفظ ابن ماجه: عن زر عن صفوان، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ قَبْلِ مَغْرِبِ الشَّمْسِ بَابًا مَفْتُوحًا عَرْضُهُ سَبْعُونَ سَنَةً، فَلَا يَزَالُ ذَلِكَ الْبَابُ مَفْتُوحًا لِلتَّوْبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ، فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ نَحْوِهِ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا»، والحديث أخرجه أيضًا أحمد (ج ٤: ص ٢٤٠، ٢٤١)، والبخاري في «تاريخه» (٢/٢/٣٠٦)، والطبراني في «الكبير»، وعبد الرزاق، وابن حبان في «صحيحه»، والبيهقي وغيرهم بألفاظ.



٢٣٦٩ - [٢٤] وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ
الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢٣٦٩ - قوله: (لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ)، فيه دليل على أن
الهجرة لم تنقطع، وحديث ابن عباس عند الشيخين: قال رسول الله ﷺ يوم فتح
مكة: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ»، أي: انقطعت بعد فتحها، وقد اختلفت في الجمع
بينهما؛ فقال في «اللمعات»: المراد بالهجرة ها هنا: مهاجرة الذنوب والآثام
والأخلاق الذميمة بالخروج عن موطن الطبيعة ومستقر النفس، والمراد بقوله:
(حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ)، أي: ينتهي حكم الله تعالى وشريعته بقبول التوبة، وذلك عند
طلوع الشمس من مغربها، انتهى.

وقال ابن الملك: أراد بالهجرة هنا: الانتقال من الكفر إلى الإيمان، ومن دار
الشرك إلى دار الإسلام، ومن المعصية إلى التوبة. وقال الطيبي: لم يرد بها
الهجرة من مكة إلى المدينة؛ لأنها انقطعت، ولا الهجرة من الذنوب والخطايا
كما ورد: «الْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ الذُّنُوبَ وَالْخَطَايَا»؛ لأنها عين التوبة، فيلزم التكرار
فيجب أن يحمل على الهجرة من مقام لا يتمكن فيه من الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر، وإقامة حدود الله، فتدبر.

وقال الخطابي: كانت الهجرة في أول الإسلام فرضاً، ثم صارت مندوبة
فوجبت على المسلمين عند انتقال رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة، وأمروا
بالانتقال إلى حضرته ليكونوا معه، فيتعاونوا ويتظاهروا إن حَزَبَهُمْ أمر ويتعلموا منه
أمر دينهم، وكان عظم الخوف في ذلك الزمان من أهل مكة، فلما فتحت مكة
وبخعت بالطاعة زال ذلك المعنى، وارتفع وجوب الهجرة وعاد الأمر فيها إلى
الندب والاستحباب، فالهجرة المنقطعة هي الفرض والبقية هي الندب على أن

إِسْنَادُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مُتَّصِلٌ صَحِيحٌ وَإِسْنَادُ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ فِيهِ مَقَالٌ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا. (وَلَا تَنْقَطِعُ التَّوْبَةُ)، أَيُ: صَحَّتْهَا أَوْ قُبُولُهَا، أَوْ حُكْمُ اللَّهِ وَشَرِيعَتُهُ بِقُبُولِهَا. (رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٤: ص ٩٩). (وَأَبُو دَاوُدَ) فِي أَوَائِلِ الْجِهَادِ. (وَالدَّارِمِيُّ) فِي السَّيْرِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ. وَقَدْ سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَنَقَلَ الْمُنْذِرِيُّ كَلَامَ الْخَطَّابِيِّ - فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ مَقَالٌ - وَأَقْرَهُ، قُلْتُ: فِي سَنَدِهِ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا أَبُو هِنْدُ الْبَجَلِيُّ الشَّامِيُّ، رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ وَعَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَوْفٍ الْجَرَشِيُّ. قَالَ الْحَافِظُ: شَامِي، تَابِعِي، أَرْسَلَ شَيْئًا، فَذَكَرَهُ الْعَسْكَرِيُّ - أَيُ: عَلَى سَبِيلِ الْوَهْمِ وَالْغَلْطِ - فِي الصَّحَابَةِ، قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي «الْأَحْكَامِ»: لَيْسَ بِمَشْهُورٍ. وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: مَجْهُولٌ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ»: لَا يَعْرِفُ، وَلَكِنْ احْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ عَلَى قَاعِدَتِهِ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ»: مَقْبُولٌ فَالْحَدِيثُ لَا يَخْلُو عَنْ ضَعِيفٍ.

٢٣٧٠ - [٢٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَحَابِّينِ، أَحَدُهُمَا: مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: مُذْنِبٌ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَقْصِرْ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ، فَيَقُولُ: خَلَّنِي وَرَبِّي حَتَّى وَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَهُ، فَقَالَ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلَّنِي وَرَبِّي، أُبْعِثْ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ أَبَدًا، وَلَا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا مَلَكًا، فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْظَرَ عَلَى عَبْدِي رَحْمَتِي؟ فَقَالَ: لَا يَا رَبِّ! قَالَ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ.»

[رَوَاهُ أَحْمَدُ]

الشرح

٢٣٧٠ - قوله: (مُتَحَابِّينِ) وفي رواية أبي داود: «مُتَوَاحِّينِ»، أَيُ: مُتَصَادِقِينَ وَمُتَصَافِينَ. وقيل: أَيُ: مُتَقَابِلِينَ فِي الْقَصْدِ وَالسَّعْيِ، فَهَذَا كَانَ قَاصِدًا وَسَاعِيًا فِي الْخَيْرِ، وَهَذَا كَانَ قَاصِدًا وَسَاعِيًا فِي الشَّرِّ. (أَحَدُهُمَا: مُجْتَهِدٌ فِي

الْعِبَادَةِ، أي: مبالغ فيها. (وَالْآخَرُ: يَقُولُ)، أي: الرسول ﷺ. (مُذْنِبٌ)، أي: هو مذنّب.

قال الطيبي: ويمكن أن يقال: إن المعنى: والآخر منهمك في الذنب ليطابق قوله: (مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ)، وقال المظهر: أي: يقول الآخر: أنا مذنّب، أي: معترف بالذنب. وقال القاري والشيخ الدهلوي: وهو الأظهر لسياق الحديث. قلت: ويؤيد القول الأول ما وقع عند أبي داود: «فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، وَالْآخَرُ: مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ».

(فَجَعَلَ يَقُولُ)، أي: المجتهد للمذنّب. (أَقْصِرْ) بفتح همزة أمر من الإقصار، أي: كف وأمسك وامتنع. قال في «المجمع»: الإقصار هو الكف عن الشيء مع القدرة عليه، فإن عجز عنه يقول قصرت عنه بلا ألف، انتهى. ولأبي داود: «فَكَانَ لَا يَزَالُ الْمُجْتَهِدُ يَرَى الْآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ فَيَقُولُ: أَقْصِرْ»، (عَمَّا أَنْتَ فِيهِ)، أي: من ارتكاب الذنب. (فَيَقُولُ)، أي: الآخر. (خَلَّنِي وَرَبِّي)، أي: اتركني معه. (حَتَّى وَجَدَهُ)، أي: المجتهد المذنّب. (يَوْمًا)، أي: وقتًا ما. (عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَهُ) أي: المجتهد ذلك الذنب. (أُبْعِثْ) بصيغة المجهول بالاستفهام الإنكاري. (عَلَيَّ رَقِيبًا؟!)، أي: أبعثك الله عليّ حافظًا؟! وكأن الرجل كان يستغفر ربه ويعتذر إليه كلما أذنب، وبهذا يناسب هذا الحديث باب الاستغفار، وظاهر سياق الحديث أنه أدخل الجنة بمحض فضله ورحمته، فكان المناسب أن يورده في الباب الذي يليه، فإن الأحاديث المذكورة فيه تدل على سعة رحمة الله تعالى كما لا يخفى.

(فَقَالَ)، أي: المجتهد من إعجابه بأعماله، واحتقار صاحبه؛ لارتكاب عظيم ذنبه. (وَلَا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ)، وفي بعض نسخ أبي داود: «أَوْ لَا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ»، وهكذا وقع في «الكنز» (ج ٤: ص ١٤٢). (فَقَبْضُ)، أي: الملك. (أَرْوَاهُمَا)، أي: رَوْحِيهِمَا على حد ﴿صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]. (فَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي)، أي: جزاء الحسن ظنك بي فقد غفرتك.

(وَقَالَ لِلْآخَرِ) في العدول عن التعبير بالمجتهد نكتة لا تخفى، وهي أن اجتهاده في العبادة ضاع لقلة علمه، ومعرفته بصفات ربه وإعجابه بعمله وقسمه، وحكمه على الله بأنه لا يغفر للمذنّب، فانقلب الأمر وصار كالآخر. والمذنّب بحسن عقيدته وحسن ظنه بربه واعترافه بالتقصير في معصيته نزل منزلة المجتهد.

(أَتَسْتَطِيعُ) الهمزة للإنكار، أي: أتقدر. (أَنْ تَحْظُرَ) بضم الظاء المعجمة، أي: تمنع وتحرم. (عَلَى عَبْدِي رَحْمَتِي)، أي: التي وسعت كل شيء في الدنيا، وخصت للمؤمنين في العقبى. (فَقَالَ: لَا يَا رَبِّ) اعترف حين لا ينفعه الاعتراف. (اذْهَبُوا بِهِ) الخطاب للملائكة الموكلين بالنار. (إِلَى النَّارِ) جزاء على اجترائه علي وحلفه، وحكمه عليّ بأن لا أغفر للمذنب ولإعجابه بأعماله واحتقار صاحبه، ولا دلالة في الحديث على كفره ليكون مخلصاً في النار. ولفظ أبي داود: «فَقَالَ لَهُذَا الْمُجْتَهِدُ: أَكُنْتُ بِبَيْ عَالِمًا - أي: فحلفت أن لا أغفر له ولا أدخله الجنة - أَوْ كُنْتُ عَلَى مَا فِي يَدَي قَادِرًا - أي: فمعتني منه - وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخِرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ».

(رَوَاهُ أَحْمَدُ)، وأخرجه أيضاً أبو داود في باب النهي عن البغي من كتاب الأدب من طريق علي بن ثابت الجزري عن عكرمة بن عمار عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة، وهذا الإسناد صحيح أحسن قد سكت عنه أبو داود علي بن ثابت الجزري ثقة صدوق، قد ضعفه الأزدي بلا حجة، وعكرمة بن عمار العجلي صدوق، وضمضم بن جوس الهفاني اليمامي ثقة. قال الحافظ: روى له أبو داود في إثم القنط ورواه أيضاً البغوي في «المعالم» بإسناده عن ضمضم بن جوس. قال: دخلت مسجد المدينة، فناداني شيخ فقال لي: يا يمامي، تعال، وما أعرفه فقال: لا تقولن لرجل والله لا يغفر الله لك أبداً ولا يدخلك الجنة. قلت: ومن أنت يرحمك الله؟ قال: أبو هريرة قال: فقلت: إن هذه الكلمة يقولها أحدنا لبعض أهله إذا غضب، أو لزوجته، أو لخادمته، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ رَجُلَيْنِ...» الحديث إلى آخره. ثم قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده لتكلم بكلمة أو بقت بدنياء وآخرته، انتهى.



٢٣٧١ - [٢٦] وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ وَلَا يُبَالِي.

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَفِي شَرْحِ السُّنَنِ يَقُولُ: يَدَلُّ يَقْرَأُ]

الشرح

٢٣٧١ - قوله: (وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ)، أي: ابن السكن الأنصارية. (يَقْرَأُ: يَا عِبَادِي) بفتح الياء وسكونها. قال في «فتح البيان»: قرئ بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، وبغير الياء، أي: وقفًا وهما سبعيتان. (الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ)، أي: أفرطوا في الجناية عليها بالإسراف في المعاصي. وقيل: أي: أفرطوا عليها بالكفر أو المعاصي، واستكثروا منها. وقيل: أي: أفرطوا عليها، وتجاوزوا الحد في فعل كل مذموم. (لَا تَقْنَطُوا) بفتح النون من باب سمع، وبكسرها من باب ضرب، أي: لا تيأسوا. (مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ)، أي: من مغفرته. (إِنَّ اللَّهَ)، استئناف فيه معنى التعليل. (يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا)، أي: ذنوب الكفار بالتوبة وذنوب المسلمين بها وبالمشيئة.

اعلم: أنهم اختلفوا هل هذه الآية مقيدة بالتوبة وأنه لا تغفر إلا ذنوب التائبين أو هي على إطلاقها فذهب جماعة من المفسرين إلى الأول، قال الحافظ ابن كثير: هذه الآية الكريمة دعوة لجميع العصاة من الكفار وغيرهم إلى التوبة والإنابة وإخبار، بأن الله تبارك وتعالى يغفر الذنوب جميعًا لمن تاب منها ورجع عنها، وإن كانت مهما كانت، وإن كثرت وكانت مثل زبد البحر، ولا يصح حمل هذه على غير توبة؛ لأن الشرك لا يغفر لمن لم يتب منه، ثم ذكر حديث ابن عباس: أن ناسًا من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وأكثروا وزنوا وأكثروا، فأتوا محمدًا ﷺ، فقالوا: إن الذي تقول وتدعو إليه لحسن لو تخبرنا إن لما عملنا كفارة فنزل ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨]

ونزل ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣] أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

قال ابن كثير: المراد من الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ الآية [الفرقان: ٧٠]، ثم ذكر حديث ثوبان الآتي في الفصل الثالث، وحديث أسماء الذي نحن في شرحه ثم قال: فهذه الأحاديث كلها دالة على أن المراد: أنه يغفر جميع ذلك مع التوبة ولا يقنطن عبد من رحمة الله، وإن عظمت ذنوبه وكثرت، فإن باب الرحمة والتوبة واسع، ثم ذكر ابن كثير الآيات والأحاديث الدالة على الحث على التوبة والاستغفار.

وقال الجمل (ج ٣: ص ٧٢٤): وهذه الآية عامة في كل كافر يتوب ومؤمن عاصي يتوب فتمحو توبته ذنبه، والمراد منها: التنبيه على أنه لا ينبغي للعاصي أن يظن أنه لا مخلص له من العذاب فإن من اعتقد ذلك فهو قانط من رحمة الله تعالى إذ لا أحد من العصاة إلا وإنه متى تاب زال عقابه، وصار من أهل المغفرة والرحمة، فمعنى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، أي: بالتوبة إذا تاب وصحت توبته فمحصت ذنوبه، ومن مات قبل أن يتوب، فهو موكول إلى مشيئة الله تعالى فيه، فإن شاء غفر له وعفى عنه، وإن شاء عذبه بقدر ذنوبه، ثم يدخله الجنة بفضلله ورحمته، فالتوبة واجبة على كل واحد وخوف العقاب قائم فلعل الله يغفر مطلقاً ولعله يعذب ثم يغفر بعد ذلك، انتهى. وإليه - أي: إلى تقييد آية الزمر بالتوبة - ذهب ابن القيم، حيث قال في «الجواب الكافي» (ص ١٦)، و«مدارج السالكين» (ج ١: ص ٣٩٤): إن هذه الآية في حق التائبين وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ في حق غير التائب. وذهب بعضهم: إلى أن الآية على إطلاقها.

قال العلامة القنوجي البوفالي في «فتح البيان» (ج ٨: ص ١٦٦): والحق أن الآية غير مقيدة بالتوبة بل هي على إطلاقها، وإليه ذهب الشوكاني حيث قال في «فتح القدير» (ج ٤: ص ٤٥٦، ٤٥٧): الألف واللام قد صيرت الجمع الذي دخلت عليه، وهو قوله: (الذُّنُوبُ) للجنس الذي يستلزم استغراق أفرادها، فهو في قوة إن الله يغفر كل ذنب كائناً ما كان، إلا ما أخرجه النص القرآني وهو الشرك: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] ثم لم يكتف بما أخبر عباده به من مغفرة كل ذنب بل أكد ذلك بقوله: «جَمِيعًا».

قال الشوكاني: والجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾: هو أَنَّ كُلَّ ذَنْبٍ كَائِنًا مَا كَانَ مَا عدا الشرك بالله مغفور لمن شاء الله أن يغفر له، على أنه يمكن أن يقال: إِنَّ إخباره لنا بأنه يغفر الذنوب جميعًا، يدل على أنه يشاء غفرانها جميعًا، وذلك يستلزم أنه يشاء المغفرة لكل المذنبين من المسلمين، فلم يبق تعارض بين الآيتين من هذه الحيثية.

قال: ولو كانت هذه البشارة العظيمة مقيدة بالتوبة لم يكن لها كثير موقع، فإن التوبة من الشرك يغفر الله له بها ما فعله من الشرك بإجماع المسلمين، وقد قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فلو كانت التوبة قيدًا في المغفرة لم يكن للتنصيص على الشرك فائدة. وقد قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، قال الواحدي: المفسرون قالوا: إن هذه الآية في قوم خافوا إن أسلموا أن لا يغفر لهم ما جنوا من الذنوب العظام؛ كالشرك، وقتل النفس، ومعاداة النبي ﷺ. قلت: - قائله الشوكاني - ذهب أنها في هؤلاء القوم فكان ماذا؟ فإن الاعتبار بما اشتملت عليه من العموم لا بخصوص السبب، كما هو مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بين أهل العلم، قال: وأما قوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر: ٥٤] فليس فيه ما يدل على تقييد الآية الأولى بالتوبة لا بمطابقة ولا تضمن ولا التزام، بل غاية ما فيها أنه بشرهم بتلك البشارة العظمى، ثم دعاهم إلى الخير وخوفهم من الشر على أنه يمكن أن يقال: إن هذه الجملة مستأنفة خطابًا للكفار الذين لم يسلموا، بدليل قوله: ﴿وَأَسْلُمُوا لَهُ﴾ جاء بها لتحذير الكفار وإنذارهم بعد ترغيب المسلمين بالآية الأولى وتبشيرهم، وهذا وإن كان بعيدًا، ولكنه يمكن أن يقال به. والمعنى على ما هو الظاهر: إن الله جمع لعباده بين التبشير العظيم والأمر بالإنابة إليه والإخلاص، والاستسلام لأمره، والخضوع لحكمه وقوله: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ﴾ [الزمر: ٥٤]، أي: عذاب الدنيا، يعني: بالقتل والأسر، والقهر والخوف، والجذب لا عذاب الآخرة.

قلت: الآية تحتمل القولين لكن سياقها يؤيد ما قاله ابن كثير ومن وافقه. وأما ما ذكره الشوكاني في تأويل ذلك السياق ففيه تكلف ظاهر.

والراجح عندي: أن مغفرة ذنوب المسلمين غير مقيدة بالتوبة بل تغفر بها وبالمشيئة. (وَلَا يُبَالِي) أي: من أحد فإنه لا يجب على الله. وقيل: أي: لا يبالي بمغفرة الذنوب جميعاً؛ لسعة رحمته وعدم مبالاته من أحد، وانتهت رواية الترمذي على هذا، أو زاد أحمد في روايته: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾، والظاهر من هذه الرواية: أن قوله: «وَلَا يُبَالِي»، كان من القرآن؛ ولذا قال «صاحب المدارك» تحت هذه الآية: وفي قراءة النبي ﷺ: «يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا وَلَا يُبَالِي». وقال القاري: وهو يحتمل أنه كان من الآية فنسخ، ويحتمل أن يكون زيادة من عنده عليه الصلاة والسلام كالتفسير للآية.

(رواه أحمد) (ج ٦: ص ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١). (وَالْتَرْمِذِيُّ) في تفسير سورة الزمر، كلاهما من طريق ثابت البناني عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد. (وَقَالَ)، أي: الترمذي. (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ).

وقال أيضاً: لا نعرفه إلا من حديث ثابت عن شهر بن حوشب، انتهى. وشهر هذا صدوق كثير الإرسال والأوهام، قاله في «التقريب»، وقال حرب بن إسماعيل عن أحمد: ما أحسن حديثه ووثقه، وروى عن أسماء أحاديث حسناً، كذا في «تهذيب التهذيب». والحديث ذكره الشوكاني في «فتح القدير» (ج ٤: ص ٤٦٠) وزاد في نسبه أبا داود، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن الأنباري، والحاكم، وابن مردويه، ونسبه ابن كثير أيضاً إلى أبي داود ولم أجده في «سننه» ولم ينسبه النابلسي إليه في «ذخائر المواريث»، بل اقتصر على ذكر الترمذي.

(وَفِي شَرْحِ السُّنَنِ يَقُولُ)، أي: يا عبادي... إلخ. (بَدَلٌ: يَقْرَأُ)، أي: السابق في رواية أحمد والترمذي، وهذا يؤيد القول بأنه حديث.



٢٣٧٢ - [٢٧] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا، وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٣٧٢ - قوله: (في قول الله تعالى: ﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾)، أي: في تفسير قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ كِبَرَهُ الْأَثَمَ﴾ [النجم: ٣٢]، الكبائر: كل ذنب توعده الله عليه بالنار، أو ما عين له حدًّا، أو ذم فاعله ذمًّا شديدًا، ولأهل العلم في تحقيق الكبائر كلام طويل، وكما اختلفوا في تحقيق معناها وماهيتها اختلفوا في عددها. والفواحش: جمع فاحشة، وهي ما فحش من كبائر الذنوب كالزنا ونحوه، وهو من عطف الخاص على العام.

وقيل: هي كل ذنب فيه وعيد، أو مختص بالزنا. (إِلَّا اللَّمَمَ)، بفتحتين، أي: ما قلَّ وصغر من الذنوب، يعني: الصغائر منها، فإنهم لا يقدرون أن يجتنبوها، والاستثناء منقطع؛ لأنه ليس من الكبائر والفواحش، وأصل «اللَّمَمَ» في اللغة: ما قلَّ وصغر. ومنه أَلَمَ بالمكان قَلَّ لبثه فيه، وأَلَمَ بالطعام قَلَّ أكله منه. قال في «الصحاح»: أَلَمَ الرجل من «اللَّمَمَ»، وهو: صغائر الذنوب، ويقال: مقاربة المعصية من غير موقعة. قال المبرد: أصل «اللَّمَمَ»: أن تَلَمَّ بالشيء من غير أن ترتكبه يقال: أَلَمَ بكذا إذا قاربه ولم يخالطه.

قال الأزهري: العرب تستعمل الإلمام في معنى الدنو والقرب. وقال الزجاج: أصل «اللَّمَمَ»، والإلمام ما يعملُه الإنسان المرة بعد المرة، ولا يتعمق فيه، ولا يقيم عليه، ويقال: أَلَمْتُ به إذا زرتَه وانصرفت عنه. وقد اختلفت أقوال أهل العلم في تفسير هذا اللَّمَمِ المذكور في الآية؛ فالجمهور: على أنه صغائر الذنوب. وقيل: هو ما كان دون الزنا من القبلة والغمزة والنظرة. وقيل: الخطرة من الذنوب. وقيل: كل ذنب لم يذكر الله فيه حدًّا ولا عذابًا. وقيل: غير ذلك والراجح هو: قول الجمهور.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، أي: استشهداً بأن المؤمن لا يخلوا من اللِّمَمِ. (إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا) بفتح الجيم وتشديد الميم، أي: كثيراً. (وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا) فعل ماضٍ مفرد والألف للإشباع، أي: لم يلم بمعصية، أي: عبد غير معصوم لم يقع منه ذنب، أي: لم يتلخ بصغيرة يقال: لَمَّ، أي: نزل، وألم: إذا فعل «اللِّمَمَ»، وهو الشيء القليل، والبيت لأمية بن أبي الصلت الذي كان متعبداً في الجاهلية ومتديناً ومؤمناً بالبعث أدرك الإسلام ولم يسلم، وكان ﷺ يحب شعره لاشتماله على المواعظ والحقائق، وهذا البيت صار حديثاً لنطقه ﷺ بلفظه والمنفي عنه ﷺ في قوله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩] هو إنشاء الشعر لا إنشاده والتمثل به، وهو الصحيح، أي: من شأنك غفران الذنوب الكبيرة الكثيرة فضلاً عن الصغائر؛ لأنها لا يخلوا عنها أحد، وإنها مكفرة بالحسنات.

وقال الطيبي: أي: من شأنك اللهم أن تغفر غفراناً كثيراً للذنوب العظيمة. وأما الجرائم الصغيرة فلا تنسب إليك؛ لأنها لا يخلو عنها أحد، وإنها مكفرة باجتناّب الكبائر، و«إن» ليس للشك بل للتعليل، كما تقول للسلطان: إن كنت سلطاناً فأعط الجزيل. والمعنى: لأجل أنك غفار؛ إغْفِرْ جَمًّا، انتهى.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في تفسير «سورة النجم»، وذكره الشوكاني في «فتح القدير» وزاد في نسبه سعيد بن منصور، والبزار، وابن جرير، وابن المنذري، وابن أبي حاتم، والحاكم (ج ٢: ص ٤٦٩)، وابن مردويه، والبيهقي في «الشعب». (وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ)، وقال: لا نعرفه إلا من حديث زكريا بن إسحاق، أي: عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ومن هذا الطريق رواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.



٢٣٧٣ - [٢٨] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُ، فَاسْأَلُونِي الْهُدَى أَهْدِيكُمْ، وَكُلُّكُمْ فَقْرَاءٌ إِلَّا مَنْ أَغْنَيْتُ، فَاسْأَلُونِي أَرْزُقْكُمْ، وَكُلُّكُمْ مُذْنِبٌ إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ، فَمَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ، فَاسْتَغْفِرْنِي غَفَرْتُ لَهُ وَلَا أُبَالِي، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ، وَحَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ، وَرَطَبُكُمْ وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْتَقَى قَلْبَ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ، وَحَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ، وَرَطَبُكُمْ وَيَابِسَكُمْ، اجْتَمَعُوا عَلَى أَشَقَى قَلْبَ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ، وَحَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ، وَرَطَبُكُمْ وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ مَا بَلَغَتْ أُمْنِيَّتُهُ، فَأَعْطِيتُ كُلَّ سَائِلٍ مِنْكُمْ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا كَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ مَرَّ بِالْبَحْرِ، فَغَمَسَ فِيهِ إِبْرَةً، ثُمَّ رَفَعَهَا، ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَا جَدُّ أَفْعَلُ مَا أُرِيدُ، عَطَائِي كَلَامٌ، وَعَذَابِي كَلَامٌ، إِنَّمَا أَمْرِي لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ]

الشرح

٢٣٧٣ - قوله: (كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُ)، أي: كلكم عار من الهداية، ليس له هداية من ذاته بل هي من عناية ربه ولطفه، وهذا لا ينافي حديث كل مولود يولد على الفطرة، بمعنى: أنه يولد خاليًا عن دواعي الضلالة، وفيه: أن العبد محتاج إلى الله تعالى في كل شيء، وأن أحدًا لا يغني أحدًا شيئًا من دونه، فحقه أن يتبتل إليه بشر أشره. (فاسألوني)، وفي بعض النسخ: «فسألوني»، وهكذا وقع عند أحمد (ج ٥: ص ١٧٧)، والترمذي، وابن ماجه، وكذا نقله الجزري في «جامع الأصول». (الهُدَى)، أي: اطلبوا الهداية مني لا من غيري.

(٢٣٧٣) التِّرْمِذِيُّ (٢٤٩٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٢٥٧) فِي الزُّهْدِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ (٢٥٧٧)، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(كُلُّكُمْ فُقَرَاءٌ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة، وفي «مسند الإمام أحمد»، والترمذي، وابن ماجه: «وَكُلُّكُمْ فَقِيرٌ»، وهكذا نقله الجزري. (إِلَّا مَنْ أَغْنَيْتُ)، وهو أيضاً لا يستغني عنه لمحة؛ لاحتياجه إلى الإيجاد والإمداد كل لحظة. قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]. (فَاسْأَلُونِي)، وفي الترمذي: «فَسْأَلُونِي»، وهكذا في «جامع الأصول» و«المسند» وابن ماجه. (وَكُلُّكُمْ مُذْنِبٌ)، أي: يتصور منه الذنب. (إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ)، أي: من الأنبياء والأولياء، أي: وعصمت وحفظت، وهو يدل على أن العافية هي السلامة من الذنوب، وهي أكمل أفرادها، وإنما قال: عافيت تنبيهاً على أن الذنب مرض ذاتي وصحته عصمة الله تعالى وحفظه منه، أو كلكم مذنب بالفعل، وذنب كل بحسب مقامه إلا من عافيته بالمغفرة والرحمة والتوبة. (عَفَرْتُ لَهُ) أي: جميع ذنوبه. (وَلَا أَبَالِي)، أي: لا أكثرث. (وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ)، يراد به الإحاطة والشمول. (وَحَيِّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ)؛ تأكيد لإرادة الاستيعاب، كقوله: (وَرَطَّبَكُمْ وَيَأْسِكُمْ)، أي: شبابكم وشيوخكم، أو عالمكم وجاهلكم، أو مطيعكم وعاصيكم. وقيل: المراد بهما: البحر والبر، أي: أهلهما، أو أنه لو صار كل ما في البحر والبر من الشجر والحجر والحيتان، وسائر الحيوان آدمياً. وقيل: يحتمل أن يراد بهما: الإنس والجن بناء على أن خلق الجن من النار، والإنس من الماء، ويؤيده ما ورد في الحديث المذكور في الفصل الأول عن أبي ذر: «وَجِنُّكُمْ وَإِنْسُكُمْ»، قال الطيبي: هما عبارتان عن الاستيعاب التام كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] والإضافة إلى ضمير المخاطبين تقتضي أن يكون الاستيعاب في نوع الإنسان؛ فيكون تأكيداً للشمول بعد تأكيد، وتقريراً بعد تقرير، انتهى.

(اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْقَى قَلْبٍ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي)، وهو نبينا ﷺ. (مَا زَادَ ذَلِكَ)، أي: الاجتماع. (جَنَاحَ بَعُوضَةٍ) بفتح الجيم، أي: قدره. (اجْتَمَعُوا عَلَى أَشَقَى قَلْبٍ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي) وهو إبليس اللعين. (اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ)، أي: أرض واسعة مستوية. (مَا بَلَغَتْ أُمْنِيَّتُهُ) بضم الهمزة وكسر النون وتشديد الياء، أي: مشتهاه، وجمعها المنى والأمانى، يعني: كل حاجة تخطر بباله. (مَا نَقَصَ ذَلِكَ)، أي: الإعطاء، أو قضاء حوائجهم. (فَغَمَسَ) بفتح الميم، أي: أدخل. (إِبْرَةً) بكسر الهمزة وسكون الموحدة، وهي المخيط. (ذَلِكَ)، أي: عدم نقص ذلك من

ملكي. (بِأَنِّي جَوَادٌ)، أي: كثير الجود. ووقع عند أحمد (ج: ٥: ص ١٧٧)، والترمذي بعد ذلك: «وَاجِدٌ»، وهو الذي يجد ما يطلبه ويريده، وهو الواجد المطلق لا يفوته شيء، وهذا بيان لسبب ما تقدم؛ وذلك لأنه إذا كان عطاؤه الكلام فلا يتصور في خزائنه النقصان.

وقال في «اللمعات»: قوله: «ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَّاجِدٌ»؛ إشارة إلى مجموع ما ذكر، أو إلى الأخير، وعلى الأول الجواد بالنسبة إلى الأخير، والماجد إلى ما قبله أو الكل في الكل فافهم. (مَّاجِدٌ)، هو بمعنى المجيد، كالعالم بمعنى العليم، من المجد وهو سعة الكرم. (إِنَّمَا أَمْرِي لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ) بالرفع والنصب، أي: من غير تأخير عن أمري، وهذا تفسير لقوله: «عَطَائِي كَلَامٌ، وَعَذَابِي كَلَامٌ»، قال القاضي: يعني: ما أريد إيصاله إلى عبد من عطاء أو عذاب لا أفترق إلى كد ومزاولة عمل، بل يكفي لحصوله ووصوله تعلق الإرادة به، وكن من كان التامة، أي: احدث فيحدث.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج: ٥: ص ١٥٤: ١٧٧). (وَالْتِّرْمِذِيُّ) في أواخر الزهد. (وَابْنُ مَاجَهَ) في باب ذكر التوبة، وأخرجه أيضاً البيهقي كلهم من رواية شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي ذر، وأخرج أحمد (ج: ٥: ص ١٦٠)، ومسلم، والحاكم (ج: ٤: ص ٢٤١) نحوه بزيادة ونقص، وتقدم لفظ مسلم في الفصل الأول.

٢٣٧٤ - [٢٩] وَعَنْ أَنَسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿هُوَ أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْخَفَرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦] قَالَ: «قَالَ رَبُّكُمْ: أَنَا أَهْلُ أَنْ أَتَّقَى، فَمَنْ اتَّقَانِي فَأَنَا أَهْلُ أَنْ أَغْفِرَ لَهُ».

[رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ]

الشرح

٢٣٧٤ - قوله: (أَنَّهُ قَرَأَ)، أي: قوله تعالى في آخر سورة المدثر: (هُوَ أَهْلُ النَّقْوَى)، أي: هو التحقيق بأن يتقيه المتقون بترك معاصيه والعمل. (وَأَهْلُ

(٢٣٧٤) التِّرْمِذِيُّ (٣٣٢٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٦٥٠) فِي التَّفْسِيرِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٢٩٩) فِي الزُّهْدِ عَنْ أَنَسٍ.

الْمَغْفِرَةِ)، أي: هو الحقيق بأن يغفر للمؤمنين ما فرط منهم من الذنوب، والحقيق بأن يقبل توبة التائبين من العصاة فيغفر ذنوبهم قاله الشوكاني، وقال البيضاوي: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى﴾ حقيق بأن يتقي عقابه ﴿وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المذثر: ٥٦] حقيق بأن يغفر لعباده سيما المتقين منهم. وقال قتادة: أي: هو أهل أن يخاف منه، وهو أهل أن يغفر ذنب من تاب إليه وأتاب.

(قَالَ)، أي: النبي ﷺ. (قَالَ رَبُّكُمْ)، أي: معنى تفسيرياً. (أَنَا أَهْلُ أَنْ أَتَقَى) بإضافة «أهل» وصيغة المجهول من «أَتَقَى»، أي: يخاف ويحذر، يعني: أنا حقيق وجدير بأن يتقي العباد من جعل شريك بي، ومن المعاصي ويخافوا من عذابي. وزاد أحمد وابن ماجه: «فَلَا يَجْعَلْ مَعِيَ إِلَهًا آخَرَ»، وفي رواية أخرى لابن ماجه: «أَنَا أَهْلُ أَنْ أَتَقَى فَلَا يُشْرِكْ بِي غَيْرِي»، (فَمَنْ اتَّقَانِي)، أي: خافني. وزاد الترمذي: «فَلَمْ يَجْعَلْ مَعِيَ إِلَهًا».

(فَأَنَا أَهْلُ أَنْ أَغْفِرَ لَهُ)، أي: لمن اتقاني، ولأحمد، وابن ماجه: «فَمَنْ اتَّقَى أَنْ يَجْعَلَ مَعِيَ إِلَهًا آخَرَ فَأَنَا أَهْلُ أَنْ أَغْفِرَ لَهُ»، وفي رواية لابن ماجه: «وَأَنَا أَهْلُ لِمَنْ اتَّقَى أَنْ يُشْرِكَ بِي أَنْ أَغْفِرَ لَهُ»، وهذا مضمون قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في تفسير «سورة المذثر». (وَابْنُ مَاجَهَ) في باب ما يرجى من رحمة الله من أبواب الزهد. (وَالدَّارِمِيُّ) (ص ٣٦٦) في الرقاق، وذكره الشوكاني في «فتح القدير» وزاد في نسبه أحمد، والنسائي، والبزار، وأبا يعلى، وابن جريج، وابن المنذري، وابن أبي حاتم، وابن عدي، وابن مردويه. قلت: وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ٢: ص ٥٠٨)، والبغوي كلهم من رواية سهيل بن عبد الله القطعي، عن ثابت البناني عن أنس. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وسهيل ليس بقوي في الحديث، وقد تفرد سهيل بهذا الحديث عن ثابت، انتهى.

قلت: الحديث قد صححه الحاكم ووافقه الذهبي وسهيل المذكور مختلف فيه، وجروح من جرحه مبهمه. قال أحمد فيه: روى أحاديث منكراً. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه يتكلمون فيه. وقال مرة: ليس بالقوي عندهم، وكذا

قال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي. وقال أحمد بن زهير: سئل ابن معين عن سهيل، فقال: ضعيف.

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح. ووثقه العجلي، كذا في تهذيب التهذيب. وقال في «التقريب»: ضعيف. وقد تحصل من هذا كله أن حديثه لا ينزل عن درجة الحسن، ولحديثه هذا شواهد. فقد روى ابن مردويه عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس نحوه.

٢٣٧٥ - [٣٠] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ» مِائَةً مَرَّةً.
[رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه]

الشرح

٢٣٧٥ - قوله: (إِنْ) مخففة من المثقلة بقرينة المقام. (كُنَّا لَنَعُدُّ) اللام فارقة ونعد بفتح النون وضم العين وتشديد الدال، أي: لنحصى. (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) متعلق بـ(نَعُدُّ). (فِي الْمَجْلِسِ)، أي: الواحد كما في رواية أبي داود، والترمذي، وابن السني، وزاد الترمذي أيضاً: «مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقُومَ»، (يَقُولُ) بالرفع وينصب بتقدير أن، أي: قوله: (رَبِّ اغْفِرْ لِي)، وكأنه كان يقول ذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُهُ إِنَّهُمْ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣] وتمسكاً بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والحديث: يدل على أن استغفاره ﷺ كان بلفظ الدعاء، وقد رجحوه على قول القائل: أستغفر الله؛ لأنه إن كان غافلاً ولاهياً في ذلك يكون كذباً بخلاف الدعاء، فإنه قد يستجاب إذا صادف الوقت، وإن كان مع الغفلة كذا قالوا، وهذا مبني على أن قوله: أستغفر الله خبر، ويجوز أن يكون إنشاء وهو الظاهر. وقد ورد في الصحيح قوله: ﷺ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»، نعم يرجحه فيمن سواه ﷺ كذا في «الملعات».

(٢٣٧٥) عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَبُو دَاوُدَ (١٥١٦) فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٣٤) فِي الدَّعَوَاتِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى (١٠٢٩٢) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَابْنُ مَاجَه (٣٨١٤) فِي ثَوَابِ النَّسِيحِ.

(وَتُبَّ عَلَيَّ)، أي: ارجع علي بالرحمة، أو وفقني للتوبة، أو اقبل توبتي. (إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ) صيغتا مبالغة، وهذا لفظ أحمد والترمذي، وفي رواية أبي داود، وابن ماجه، وابن السني: «الرَّحِيمُ» بدل «الْغَفُورُ»، وهكذا وقع عند النسائي في رواية، وابن حبان. (مِائَةً مَرَّةً) مفعول مطلق لـ «نَعُدُّ».

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٢: ص ٢١، ٦٧، ٨٤). (وَالْتَرْمِذِيُّ) في الدعوات. (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة. (وَابْنُ مَاجَهَ) في باب الاستغفار، واللفظ لأحمد في (ج ٢: ص ٢١)، وأخرجه أيضاً النسائي، والبخاري في «الأدب المفرد» (ج ٢: ص ٧٨)، وابن حبان في «صحيحه»، وابن السني (ص ١٢٠، ١٤٤) وصححه الترمذي، ونقل المنذري تصحيح الترمذي وأقره.

٢٣٧٦ - [٣١] وَعَنْ بِلَالِ بْنِ يَسَارٍ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، غُفِرَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الرَّحْفِ». [رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، لَكِنَّهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: هَلَالُ بْنُ يَسَارَ، وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ]

الشرح

٢٣٧٦ - قوله: (وَعَنْ بِلَالِ بْنِ يَسَارٍ) بالباء الموحدة، كذا عند الترمذي، وهكذا ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢ / ١٠٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/١ / ٣٩٧)، والحافظ في «تهذيب التهذيب» (١/٥٠٥)، و«التقريب»، والخزرجي في «الخلاصة»، والجزري في «جامع الأصول» (ج ٥: ص ١٤٥)، والمزي في «الأطراف»، وكذا وقع في بعض نسخ «سنن أبي داود»، ووقع في أكثرها هلال بن يسار بالهاء. قال المنذري في «مختصر السنن»: وقع في كتاب أبي داود هلال بن يسار بن زيد بالهاء، ووقع في كتاب الترمذي

(٢٣٧٦) أَبُو دَاوُدَ (١٥١٧) فِي الصَّلَاةِ، وَالتَّرْمِذِيُّ (٣٥٧٧) فِي الدَّعَوَاتِ، وَقَالَ: غَرِيبٌ، عَنْ بِلَالِ بْنِ يَسَارٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ مَوْلَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ زَيْدٍ... بِهِ.

وغيره وفي بعض نسخ «سنن أبي داود»: بلال بن يسار بالباء الموحدة. وقد أشار الناس إلى الخلاف فيه، وذكره البغوي في «معجم الصحابة» بالباء. وذكره البخاري في «تاريخه الكبير» أيضاً بالباء، انتهى.

وقال الجزري: بلال بن يسار كذا عند الترمذي، أي: بالموحدة، وعند أبي داود هلال بن يسار، أي: بالهاء، وقد ظهر من هذا أنه اختلف في أنه بالباء الموحدة أو بالهاء، وقد ذكر هذا الاختلاف ابن الأثير في «أسد الغابة» في ترجمة جده زيد بن بولا - مولى رسول الله ﷺ - ثم ذكر هذا الحديث من طريق موسى بن إسماعيل عن حفص بن عمر الشني عن أبيه عمر بن مرة عن بلال بن يسار بن زيد عن أبيه عن جده ومن هذا الطريق أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما. قال: وقد قال بعضهم: «هلال» موضع «بلال»، والله أعلم.

(بْنِ يَسَارٍ) بالياء التحتانية وسين مهملة. (بْنِ زَيْدٍ) بن بولا. (مَوْلَى النَّبِيِّ) بيان لـ «زَيْدٍ». قال في «التقريب»: بلال بن يسار بن زيد القرشي مولاهم بصري مقبول. وقال في «تهذيب التهذيب»: بلال بن يسار بن زيد القرشي مولى النبي ﷺ حديثه في أهل البصرة، روى عن أبيه عن جده في الاستغفار، وعنه عمر بن عمر بن مرة الشني روى أبو داود والترمذي له حديثاً واحداً واستغربه الترمذي. قلت: وذكره ابن حبان في «الثقات»، انتهى.

(قَالَ)، أي: بلال. (حَدَّثَنِي أَبِي)، أي: يسار بن زيد أبو بلال. قال في «التقريب»: مقبول. وقال في «تهذيب التهذيب»: ذكره ابن حبان في «الثقات». (عَنْ جَدِّي)، أي: زيد، قال في «التقريب»: زيد والد يسار مولى النبي ﷺ صحابي، له حديث، ذكر أبو موسى المدني أن اسم أبيه «بولا» بموحدة وكان عبداً نوبياً. وقال في «الإصابة»: زيد بن بولا بالموحدة مولى رسول الله ﷺ أبو يسار، له حديث عند أبي داود والترمذي من رواية ولده بلال بن يسار بن زيد، حدثني أبي عن جدي، ذكر أبو موسى المدني إن اسم أبيه بولا بالموحدة، وقال غيره: اسمه زيد، يعني: لم ينسبه غير أبي موسى.

وقال ابن شاهين: كان نوبياً أصابه النبي ﷺ في غزوة بني ثعلبة فأعتقه، انتهى. وقال ابن الأثير في «أسد الغابة»: هو في كتاب ابن مندة إلا أنه ينسبه، ولا نسبه.

أبو عمر ولا البخاري ولا ابن أبي حاتم وإنما نسبه أبو نعيم وتبعه أبو موسى . وأخرج الحديث بعينه عن بلال بن يسار عن أبيه عن جده زيد ، فهو لا شك فيه ، انتهى . وقال الجزري في «تصحيح المصابيح» : ليس زيد هذا زيد بن حارثة والد أسامة بل هو أبو يسار روى عنه ابنه يسار هذا الحديث وذكره البغوي في معجم الصحابة ، وقال : لا أعلم لزيد مولى رسول الله ﷺ غير هذا الحديث ، وذكر أن كنيته أبو يسار ، وأنه سكن المدينة ، (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ، كذا في جميع النسخ الحاضرة ، وهكذا في «جامع الأصول» ، وفي بعض نسخ أبي داود ، ووقع في الترمذي وأكثر نسخ أبي داود : أنه سمع النبي ﷺ .

(مَنْ قَالَ) ، أي : مخلصاً من قلبه . (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) ، روي بالنصب على الوصف للفظ (الله) وبالرفع لكونهما بدلين ، أو بيانين لقوله : (هُوَ) ، والأول هو الأكثر والأشهر . وقال الطيبي : يجوز في «الحي القيوم» النصب صفة لله ، أو مدحاً والرفع بدلاً من الضمير ، أو على المدح ، أو على خبر مبتدأ محذوف . (وَأَتُوبُ إِلَيْهِ) ، قال القاري : ينبغي أن لا يتلفظ بذلك إلا إذا كان صادقاً ، وألا يكون بين يدي الله كاذباً ؛ ولذا روي أن المستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالمستهزئ بربه ، انتهى . وذكر النووي في كتاب «الأذكار» عن الربيع بن خيثم أنه قال : لا يقل أحدكم : أستغفر الله وأتوب إليه فيكون ذنباً وكذباً إن لم يفعل ، بل يقول : اللَّهُمَّ اغفر لي وتب علي .

قال النووي : وهذا الذي قاله من قوله : اللَّهُمَّ اغفر لي وتب علي حسن ، وأما كراهة أستغفر الله ، وتسميته كذباً فلا نوافق عليه ؛ لأن معنى أستغفر الله : أطلب مغفرته وليس في هذا كذب ، ويكفي في رده حديث من قال : «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ...» إلخ . يعني : حديث بلال بن يسار الذي نحن في شرحه ، قال الحافظ : هذا في لفظ «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ» ، وأما «أَتُوبُ إِلَيْهِ» ، فهو الذي عني الربيع رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ كَذَبَ وهو كذلك إذا قاله ولم يفعل التوبة كما قال . وفي الاستدلال للرد عليه بالحديث الذي ذكره نظر ، لجواز أن يكون المراد منه ما إذا قالها وفعل شروط التوبة ، ويحتمل أن يكون الربيع قصد مجموع اللفظين لا خصوص «أستغفر الله» فيصح كلامه كله ، والله أعلم . ثم نقل الحافظ كلام السبكي من «الحلييات» ، وقد ذكرناه في شرح حديث (٢٣٥٨) فراجع .

(وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ)، أي: هرب. (مِنَ الرَّحْفِ) بفتح الزاي وسكون الحاء، أي: من الجهاد ولقاء العدو في الحرب، يعني: وإن ارتكب الكبيرة، فإن الفرار من الزحف كبيرة أوعد الله تعالى عليه: ﴿وَمَنْ يُؤْمِدْ ذُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقُنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَيْنَا فَتَنَةٌ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ﴾ الآية [الأفقال: ١٦]. قال الطيبي: الزحف الجيش الكثير الذي يرى؛ لكثرتة كأنه يزحف. قال في «النهاية»: من زحف الصبي إذا دب على أسته قليلاً قليلاً. وقال المظهر: هو اجتماع الجيش في وجه العدو، أي: فر من حرب الكفار حيث لا يجوز الفرار، بأن لا يزيد الكفار على المسلمين مثلي عدد المسلمين ولا نوى التحرف أو التحيز. قال الشوكاني: في الحديث: دليل على أن الاستغفار يمحو الذنوب، سواء كانت كبائر أو صغائر، فإن الفرار من الزحف من الكبائر بلا خلاف. وقال أبو نعيم الأصبهاني: هذا يدل على أن بعض الكبائر تغفر ببعض العمل الصالح، وضابطه: الذنوب التي لا توجب على مرتكبها حكماً في نفس ولا مال. ووجه الدلالة منه: إنه مثل بالفرار من الزحف وهو من الكبائر، فدل على أن ما كان مثله أو دونه يغفر إذا كان مثل الفرار من الزحف، فإنه لا يوجب على مرتكبه حكماً في نفس ولا مال كذا في «الفتح».

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) في الدعوات عن الإمام البخاري عن موسى بن إسماعيل. (وَأَبُو دَاوُدَ) في أواخر الصلاة عن موسى بن إسماعيل، وأخرجه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٤٧/٢/١)، وأبو نعيم، وأبو موسى المديني، وذكره على المتقي في «الكنز» (ج ١: ص ٤٣١) وزاد في نسبه ابن سعد، والبغوي، وابن مندة، والباوردي، والطبراني، وسعيد بن منصور، وابن عساكر. (وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. قال المنذري في «الترغيب» بعد نقل كلام الترمذي هذا: وإسناده جيد متصل، فقد ذكر البخاري في «تاريخه الكبير» (١٠٨/١/٢): أَنَّ بَلَاءً سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ (٤٢١/٤/٢) وَإِنْ يَسَارَ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ زَيْدَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قال: ورواه الحاكم من حديث ابن مسعود، وقال: صحيح على شرطهما إلا أنه قال: يقولها ثلاثاً، انتهى.

قلت: ورواه الطبراني موقوفاً من قول ابن مسعود. قال الهيثمي (ج ١٠: ص ٢١٠): ورجاله وثقوا. ونسبه في الكنز لابن أبي شيبة موقوفاً على ابن مسعود ومعاذ.

٢٣٧٧ - [٣٢] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ الدَّرَجَةَ لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ فِي الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنِّي لِي هَذِهِ؟ فَيَقُولُ: بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدِكَ لَكَ».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ]

الشرح

٢٣٧٧ - قوله: (فِي الْجَنَّةِ) متعلق بـ(يَرْفَعُ)، (فَيَقُولُ)، أي: العبد. (أَنِّي لِي)، أي: كيف حصل أو من أين حصل لي؟ (هَذِهِ)، أي: الدرجة. (فَيَقُولُ: بِاسْتِغْفَارٍ)، أي: حصل باستغفار. (وَلَدِكَ لَكَ)، الولد: يطلق على الذكر والأنثى، المراد به: المؤمن، وهذا أحد منافع النكاح وأعظمها، وأحد الأشياء التي تلحق المؤمن من حسناته وعمله بعد موته، كما جاء في الحديث. قال الطيبي: دلّ الحديث السابق على أن الاستغفار يحط من الذنوب أعظمها، وهذا يدل على أنه يرفع درجة غير المستغفر إلى ما يبلغها بعمله، فما ظنك بالعامل المستغفر، ولو لم يكن في النكاح فضيلة غير هذا لكفى به فضلاً، والله أعلم.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٢: ص ٥٠٩)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٢١٠) بهذا اللفظ، ثم قال: رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط» ورجالهما رجال الصحيح غير عاصم بن بهدلة، وقد وثق، انتهى. وفي الباب عن أبي سعيد عند الطبراني في «الأوسط»: قال الهيثمي: وفيه ضعف وقد وثقوا.



٢٣٧٨ - [٣٣] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ إِلَّا كَالْغَرِيقِ الْمَتَغَوِّثِ، يَنْتَظِرُ دُعَاةَ تَلَحُّقِهِ مِنْ أَبٍ أَوْ أُمٍّ أَوْ أَخٍ أَوْ صَدِيقٍ، فَإِذَا لَحِقَتْهُ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ مِنْ دُعَاءِ أَهْلِ الْأَرْضِ أَمْثَالَ الْجِبَالِ، وَإِنَّ هَدْيَةَ الْأَحْيَاءِ إِلَى الْأَمْوَاتِ لَا سِتْغْفَارَ لَهُمْ». [رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ]

الشرح

٢٣٧٨ - قوله: (مَا الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ)، أي: في حال من أحوال الشدة. (إِلَّا كَالْغَرِيقِ)، أي: المشرف على الغرق. (الْمَتَغَوِّثِ)، أي: المستغيث المستعين المستجير، الرافع صوته بأقصى ما عنده بالنداء لمن يخلصه، المتعلق بكل شيء رجاءً لخلاصه، وفي المثل: الغريق يتعلق بكل حشيش. (تَلَحُّقُهُ) أي: من ورائه. (مِنْ أَبٍ)، أي: من جهة أب.

(أَوْ أُمٍّ أَوْ أَخٍ أَوْ صَدِيقٍ)، أي: محب، وهذا تخصيص ببعض من يرجى منه الغوث ويتوقع الدعاء، والاستغفار أكثر ممن سواه، وإلا فالحكم عام كما قال في آخر الحديث، ولم يذكر الولد في هذا الحديث لكونه معلوماً مقررًا مذكورًا في الأحاديث. (فَإِذَا لَحِقَتْهُ)، أي: وصلته الدعوة. قال ابن حجر: بأن دعا له بها، فإنه تصل إليه بمجرد ذلك إجماعاً. (كَانَ)، أي: لحوقها إياه. (أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا)، أي: من مستلذاتها. وقال ابن حجر: أي: لو عاد إليها. (وَإِنَّ اللَّهَ لَيَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ مِنْ دُعَاءِ أَهْلِ الْأَرْضِ) أي: ممن هو حي فوق الأرض و«مِنْ» تعليلية، أو ابتدائية. (أَمْثَالَ الْجِبَالِ)، أي: من الرحمة والغفران لو تجسمت. (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ)، وأخرجه أيضاً أبو الشيخ في «فوائده» وذكره الذهبي في ترجمة محمد بن جابر بن أبي عياش الحمصي، وقال فيه: لا أعرفه وخبره منكر جداً، ثم قال: وروى الفضل بن محمد الباهلي وعبد الله بن محمد بن خالد الرازي عنه، قال: حدثنا ابن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:

قال رسول الله ﷺ: «مَا الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ إِلَّا كَالْعَرِيقِ يَنْتَظِرُ دَعْوَةً تُلْحَقُهُ مِنْ أَبٍ أَوْ أُمٍّ أَوْ صَدِيقٍ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيَدْخُلُ مِنَ الدُّعَاءِ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ كَأَمْثَالِ الْجِبَالِ، وَإِنَّ هَدِيَّةَ الْأَحْيَاءِ إِلَى الْأَمْوَاتِ الْإِسْتِغْفَارُ لَهُمْ»، زاد الرازي: «وَالصَّدَقَةُ عَنْهُمْ»، انتهى. قال الحافظ في «اللسان» (ج: ٥، ص: ٩٩) بعد ذكره: أورده البيهقي في «الشعب»، ونقل عن ابن علي الحافظ أنه غريب من حديث ابن المبارك لم يقع عند أهل خراسان، قال: ولم أكتبه إلا عن هذا الشيخ، يعني: الفضل بن محمد. قال البيهقي: وتابعه محمد بن خزيمة، عن ابن أبي عياش. وابن أبي عياش تفرد به.

٢٣٧٩ - [٣٤] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ اسْتِغْفَارًا كَثِيرًا».

[رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي عَمَلِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ]

الشرح

٢٣٧٩ - قوله: (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ) بضم الموحدة وسكون المهملة. (طُوبَى) فعل من الطيب، وهي اسم الجنة، أو شجرة فيها. وقيل: المراد: راحة وطيب عيش. قال القاري: طوبى، أي: الحالة الطيبة والعيشة الراضية، أو الشجرة المشهورة في الجنة العالية. (لِمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ)، أي: في الآخرة. (اسْتِغْفَارًا كَثِيرًا)، أي: لعظم منافعه، قال الطيبي: فإن قيل: لِمَ يقل طوبى لمن استغفر كثيرًا وما فائدة العدول؟ قلت: هو كناية عنه فيدل على حصول ذلك جزمًا وعلى الإخلاص؛ لأنه إذا لم يكن مخلصًا فيه كان هباءً منثورًا، فلم يجد في صحيفته إلا ما يكون حجة عليه ووبالًا له، انتهى. وقوله: (اسْتِغْفَارًا كَثِيرًا)، هكذا وقع في النسخ الحاضرة من «المشكاة» و«سنن ابن ماجه» بنصب (اسْتِغْفَارًا)، وكذا في «الحصن»، و«الكنز»، و«الجامع الصغير»، و«عدة الحصن»، و«الأذكار» للنووي، وفي «الترغيب» للمنذري برفع استغفار.

قال الشوكاني في «تحفة الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين»: قوله: «اسْتَغْفَارًا كَثِيرًا»، هكذا في نسخ هذا الكتاب، أي «العدة»: بنصب «استغفارًا» على أنه مفعول به، وأن الفعل وهو وجد مبني للمعلوم، وفي غير هذا الكتاب برفع «استغفار» على أن الفعل مبني للمجهول، وهذا أقوى وأولى؛ لأن المقصود وجود ذلك في الصحيفة لأي واحد كان من ملك أو بشر، لا وجود ذلك لصاحب الصحيفة نفسه، وإن كان لابد أن يجدها يوم الحساب، انتهى. قلت: ولم أجد «اسْتَغْفَارًا» بالرفع إلا في «الترغيب» للمنذري. وأما ما عدا ذلك من الكتب التي ذكرناها، ففي كلها بنصب «استغفارًا» فهو أولى وأقوى بل هو الصحيح.

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ)، في باب الاستغفار من «سننه». قال المنذري: بإسناد صحيح. وقال البوصيري: إسناده صحيح رجاله ثقات. (وَرَوَى النَّسَائِيُّ) الأولى أن يقول: ورواه النسائي. (فِي عَمَلِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ)، قال الطيبي: ترجمة كتاب صنفه في الأعمال اليومية والليلية، انتهى. ورواه أيضًا البيهقي كما في «الترغيب».

وروى الطبراني في «الأوسط»: عن الزبير بن العوام مرفوعًا: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ تَسْرُهُ صَحِيفَتُهُ فَلْيَكْثِرْ فِيهَا مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ»، قال الهيثمي: رجاله ثقات، ورواه البيهقي أيضًا. قال المنذري: بإسناد لا بأس به، وعزاه في «الكنز» للضياء أيضًا، وفي الباب أيضًا عن عائشة أخرجه أبو نعيم في «الحلية»، وعن أبي الدرداء موقوفًا، أخرجه أحمد في «الزهد» وعن أنس مرفوعًا، أخرجه البزار ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٢٠٨)، والجزري في «الحصن» وعن معاوية بن جندب أخرجه ابن عساكر، والديلمي في «مسند الفردوس» ذكره في «الكنز» (ج ١: ص ٤٢٤).



٢٣٨٠ - [٣٥] وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا، اسْتَبَشَرُوا، وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا».

[رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ]

الشرح

٢٣٨٠ - قوله: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا)، أي: العلم والعمل. (اسْتَبَشَرُوا)، أي: فرحوا بالتوفيق، قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]. (وَإِذَا أَسَاءُوا)، أي: قصروا في أحدهما.

(اسْتَغْفَرُوا)، كان ظاهر المقابلة أن يقال: وإذا أساءوا حزنوا فعدل عن الداء إلى الدواء إيماء إلى أن مجرد الحزن لا يكون مفيداً، وإنما يكون مفيداً إذا أنجز إلى الاستغفار المزيل للإصرار، كذا في «المرقاة». وقال الطيبي: (إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبَشَرُوا)، أي: إذا أتوا بعمل خير قرنوه بالإخلاص فترتب عليه الجزاء، فيستحقوا الجنة، ويستبشروا بها، كما قال: ﴿وَأَبَشِّرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠] فهو كناية تلويحية، وقوله: (وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا)، عبارة عن أن لا يتبليهم بالاستدراج، ويرى أعمالهم حسنة فيهلكوا، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨]، انتهى. وهذا تعليم للأمة، وإرشاد إلى لزوم الاستغفار، وإلا فهو ﷺ أرقى وأتقى من كل الأخيار.

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ)، في باب الاستغفار من «سننه»، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان. قال في «الزوائد»: وهو: ضعيف. قلت: ضعفه ابن سعد، وأحمد، ويحيى والجوزجاني، والنسائي. وقال أبو زرعة: ليس بقوي.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه.

وقال الحاكم: أبو أحمد ليس بالمتين عندهم.

وقال الدارقطني: أنا أقف فيه لا يزال عندي فيه لين .

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث وإلى اللين ما هو .

قال الساجي: كان من أهل الصدق، ويحتمل لرواية الجلة - قتادة، والسفيانين، والحمدادين وشعبة، وغيرهم - عنه، وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره. والحديث ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وعلي المتقي في «الكنز» (ج ٢: ص ١١٣) ورمزا له ابن ماجه والبيهقي في «الشعب» وذكره في «الكنز» (ج ٢ ص ١٢٨) أيضاً وزاد في نسبه الخطيب، وابن عساكر وذكره ابن رجب في «شرح الأربعين» (ص ١٦٣) وعزاه لأحمد فقط .

٢٣٨١ - [٣٦] وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَدِيثَيْنِ: أَحَدُهُمَا: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْآخَرُ: عَنْ نَفْسِهِ قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ، فَقَالَ بِهِ هَكَذَا - أَيْ: بِيَدِهِ - فَذَبَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ فِي أَرْضٍ دَوِّيَّةٍ مَهْلَكَةٍ، مَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ نَوْمَةً، فَاسْتَيْقَظَ، وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ، فَطَلَبَهَا حَتَّى إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْعَطَشُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ، فَأَنَامَ حَتَّى أَمُوتَ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى سَاعِدِهِ لِيَمُوتَ، فَاسْتَيْقَظَ، فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ، عَلَيْهَا زَادُهُ وَشَرَابُهُ، فَاللَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ وَزَادِهِ».

[رَوَى مُسْلِمٌ الْمَرْفُوعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَحَسَبُ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ الْمُوقُوفَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا] {صحيح}

الشرح

٢٣٨١ - قوله: (وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ) بالتصغير، التيمي من بني تيم الرباب الكوفي أبو عائشة. قال المؤلف: من كبار التابعين وثقاتهم. وقال

الحافظ: ثقة ثبت من كبار التابعين. وقال ابن عيينة: كان الحارث من عليّة أصحاب ابن مسعود توفي آخر خلافة ابن الزبير وأرخه ابن أبي خيثمة سنة إحدى أو اثنتين وسبعين. (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَدِيثَيْنِ) نصبه على المفعول الثاني، وفي رواية لمسلم قال: دخلت على عبد الله أعوده، وهو مريض فحدثنا به حديثين. (أَحَدُهُمَا: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، أي: يروى عنه. (وَالْآخَرُ: عَنْ نَفْسِهِ)، أي: نفس ابن مسعود، يعني: مروي من قوله: (قَالَ) وهو الحديث الموقوف. قال **الحافظ:** لم يقع التصريح برفعه إلى النبي ﷺ في شيء من نسخ كتب الحديث إلا ما قرأت في شرح مغلطائي، إنه روي مرفوعاً من طريق وهاها أبو أحمد الجرجاني، يعني: ابن عدي، انتهى. (إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ)، قال الطيبي: «ذُنُوبُهُ» المفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف، أي: كالجبال، بدليل قوله في الآخر: (كَذُبابٍ مَرٍّ)، أي: عظيمة ثقيلة، أو هو قوله: (كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ)، قال ابن أبي جمرة: السبب في ذلك: أن قلب المؤمن منور، فإذا رأى من نفسه ما يخاف ما ينور به قلبه عظم الأمر عليه، والحكمة في التمثيل بالجبل: أن غيره من المهلكات قد يحصل التَّسَبُّبُ إلى النجاة منه بخلاف الجبل، إذا سقط على الشخص لا ينجو منه عادة.

وحاصله: أن المؤمن يغلب عليه الخوف لقوة ما عنده من الإيمان، فلا يأمن العقوبة بسببها، وهذا شأن المؤمن أنه دائم الخوف والمراقبة يستصغر عمله الصالح ويخشى من صغير عمله السيئ كذا في «الفتح». وقال القاري: وهو تشبيه تمثيل، شبه حاله بالقياس إلى ذنبه، وأنه يرى أنها مهلكة بحاله إذا كان تحت جبل يخافه، فدل الحديث على أن المؤمن في غاية الخوف، والاحتراز من الذنوب، ولا ينافيه الاعتدال المطلوب بين الخوف والرجاء في المحبوب؛ لأن رجاء المؤمن وحسن ظنه بربه في غاية ونهاية، انتهى.

(وَإِنَّ الْفَاجِرَ)، أي: العاصي الفاسق. (يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ) بضم المعجمة وموحدين الأولى خفيفة بينهما ألف الطير المعروف، وفي رواية الإسماعيلي: «يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهَا ذُبَابٌ»، (مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ) أراد أن ذنبه سهل عنده فلا يبالى به لاعتقاده عدم حصول ضرر كبير بسببه، كما أن ضرر الذباب عنده سهل. (فَقَالَ بِهِ)، أي: أشار إلى الذباب أو فعل به. (هَكَذَا)، يعني: نحوه بيده، أو دفعه وذبه وهو من

إطلاق القول على الفعل قالوا: وهو أبلغ.

(أَيُّ: يَبِيدُهُ) تفسير للإشارة، أي: دفع الذباب بيده، وقوله: (أَيُّ: يَبِيدُهُ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة، وهكذا في «جامع الأصول» (ج ٣: ص ٦٥) والذي في البخاري قال أبو شهاب - راوي الحديث عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الحارث بن سويد عن ابن مسعود وهو موصول بهذا السند - : «بيده فوق أنفه»، وهو تفسير منه لقوله: «فقال به»، وعند أحمد، والترمذي: «كَذَّبَابٍ وَقَعَ عَلَى أَنْفِهِ فَقَالَ بِهِ هَكَذَا فَطَارَ». قال المحب الطبري: إنما كانت هذه صفة المؤمن؛ لشدة خوفه من الله ومن عقوبته؛ لأنه على يقين من الذنب وليس على يقين من المغفرة، والفاجر قليل المعرفة بالله فلذلك قل خوفه واستهان بالمعصية.

وقال ابن أبي جمرة: السبب في ذلك أن قلب الفاجر مظلم فوقع الذنب خفيف عنده، ولهذا تجد من يقع في المعصية منهم، إذا وعظ يقول: هذا سهل، قال: والحكمة في تشبيه ذنوب الفاجر بالذباب؛ كون الذباب أخف الطير وأحقره، وهو مما يعاين ويدفع بأقل الأشياء، قال: وفي ذكر الأنف مبالغة في اعتقاده خفة الذباب عنده؛ لأن الذباب قلما ينزل على الأنف، وإنما يقصد غالباً العين قال: وإشارته بيده تأكيد للخفة أيضاً؛ لأنه بهذا القدر اليسير يدفع ضرره.

(فَذَبَّهُ عَنْهُ)، تفسير لما قبله، أي: دفع الذباب عن نفسه وبه سمي الذباب ذباباً؛ لأنه كلما دُبَّ آب، أي: كلما دُفِعَ رجع، وليست هذه الجملة في البخاري. والظاهر: أن المؤلف ذكرها تبعاً للجزري في «جامع الأصول»، وقد تم الحديث الموصول على هذا. (ثُمَّ قَالَ)، أي: ابن مسعود. (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، كذا في جميع النسخ الحاضرة، وهكذا في «جامع الأصول» و«الترغيب» ولم يقع التصريح برفعه عند البخاري، نعم وقع بيان ذلك في رواية مسلم مع كونه لم يسق حديث ابن مسعود الموقوف ولفظه: من طريق جرير عن الأعمش عن عمارة عن الحارث، قال: دخلت على ابن مسعود أعوده وهو مريض، فحدثنا بحديثين حديثاً عن نفسه وحديثاً عن رسول الله ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لِلَّهِ أَشَدُّ فَرَحًا...» الحديث.

(لِلَّهِ) بلام التأكيد المفتوحة. (أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ)، أي: من المعصية إلى الطاعة.

قال الطيبي: لما صور حال المذنب بتلك الصورة الفظيعة، أشار إلى أن الملقب هو التوبة والرجوع إلى الله تعالى، انتهى. يعني: فحصلت المناسبة بين الحديثين من الموقوف والمرفوع، وهذا لفظ البخاري، ولمسلم: «لِلَّهِ أَشَدُّ فَرْحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ».

(الْمُؤْمِنِ)، هذا من زيادات مسلم وليس عند البخاري. (مِنْ رَجُلٍ) متعلق بـ(أَفْرَحُ)، (نَزَلَ)، هذا من زيادات البخاري، وليس عند مسلم. (فِي أَرْضٍ دَوِّيَّةٍ مَهْلَكَةٍ) بفتح الدال وتشديد الواو المكسورة وتشديد الياء المفتوحة بعدها هاء التأنيث نسبة إلى الدَّوِّ، بفتح الدال وتشديد الواو، وهي الأرض القفر والفلاة الخالية، أي: البرية والصحراء التي لا نبات بها، قال ابن الأثير: الدَّوُّ الصحراء، والدَّوِيَّةُ منسوبة إليها، ووقع في رواية: «داوية»، وهي أيضًا بتشديد الياء. وقيل: ذلك لإبدال الواو الأولى أَلْفًا، وقد يبدل في النسبة على غير قياس نحو طائي في النسبة إلى طي، و(مَهْلَكَةٍ) بفتح الميم واللام بينهما هاء ساكنة، أي: موضع الهلاك أو الهلاك نفسه. وقال النووي: وهي موضع خوف الهلاك، ويقال لها: مفازة، انتهى. وتفتح لامها وتكسر وهما بمعنى، والمراد: يهلك سالكها، أو من حصل فيها، ويروى (مُهْلَكَةٍ) بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من الثلاثي المزيد فيه، أي: تهلك هي من يحصل بها، واللفظ المذكور لمسلم، ولفظ البخاري: «نَزَلَ مَنْزِلًا وَبِهِ مَهْلَكَةٌ»، أي: بالمنزل، أي: فيه مهلكة.

قال الحافظ: كذا في الروايات التي وقفت عليها من «صحيح البخاري» بواو مفتوحة ثم موحدة خفيفة مكسورة، ثم هاء ضمير ثم ذكر الحافظ لفظ مسلم مع ضبطه وشرحه. (عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ)، زاد الترمذي: «وَمَا يُصْلِحُهُ»، (فَوَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ نَوْمَةً فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ)، أي: فخرج في طلبها واستمر على ذلك، وهذا لفظ البخاري، ولمسلم: «فَنَامَ فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ فَطَلَبَهَا»، وفي رواية أحمد، والترمذي: «فَأَضَلَّهَا فَخَرَجَ فِي طَلَبِهَا».

(حَتَّى إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْعَطَشُ)، هذا لفظ البخاري، ولمسلم: «حَتَّى أَدْرَكَهُ الْعَطَشُ»، ولأحمد، والترمذي: «حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ»، (أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ)، قال الحافظ والعيني والقسطلاني: شك من أبي شهاب راوي الحديث عن الأعمش. وقال الطيبي: إمّا شك من الراوي والتقدير، قال رسول الله ﷺ ذلك (-) أَوْ - قَالَ:

مَا شَاءَ اللَّهُ)، أو تنويع، أي: اشتد الحر والعطش، أو ما شاء الله من العذاب والبلاء غير الحر والعطش. قال القاري: والأظهر أن (أَوْ) بمعنى الواو، وهو تعميم بعد تخصيص، أي: وما شاء الله بعد ذلك. (قَالَ)، أي: في نفسه وهو جواب إذا. (أَرْجِعْ) بفتح الهمزة بلفظ المتكلم، وهذا للبخاري، وعند مسلم ثم قال: «أَرْجِعْ».

(إِلَى مَكَانِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ)؛ لاحتمال أن تعود الراحلة إليه لإلفها له أولاً. (فَأَنَامَ حَتَّى أَمُوتَ)، أي: أو حتى ترجع إليّ راحلتي. وإنما اقتصر على ما ذكر استبعاداً لجانب الحياة، ويأساً عن رجوع الراحلة. (فَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى سَاعِدِهِ لِيَمُوتَ فَاسْتَيْقَظَ)، أي: فنام فاستنبه. (فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ)، أي: حاضرة أو واقفة.

(فَاللَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ مِنْ هَذَا)، أي: من فرح هذا الرجل. (بِرَاحِلَتِهِ وَرَإِدِهِ) هذا، فتلك القصة أعيدت لتأكيد القضية، وقوله: (الَّذِي كُنْتُ فِيهِ فَأَنَامُ...)، إلى آخر الحديث لفظ مسلم. وللبخاري: قال: «أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي فَرَجَعَ فَنَامَ نَوْمَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ»، وللترمذي: قال: «أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي الَّذِي أَضَلَلْتُهَا فِيهِ فَأَمُوتُ فِيهِ، فَرَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ فَعَلَبَتْهُ عَيْنُهُ فَاسْتَيْقَظَ فَإِذَا، رَاحِلَتُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ وَمَا يُصْلِحُهُ»، وهكذا وقع عند أحمد. والحديث: فيه إشارة إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وأنهم بمكان عظيم عند رب كريم رءوف رحيم.

تنبيه:

ذكر مسلم من حديث البراء لهذا الحديث المرفوع سبباً، وأوله: «كَيْفَ تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ انْفَلَتَ عَنْهُ رَاحِلَتُهُ بِأَرْضٍ قَفَرٍ لَيْسَ بِهَا طَعَامٌ وَلَا شَرَابٌ، وَعَلَيْهَا لَهُ طَعَامٌ وَشَرَابٌ فَطَلَبَهَا حَتَّى شَقَّ عَلَيْهِ» فذكر معناه، وأخرجه ابن حبان من حديث أبي هريرة مختصراً، ذكروا الفرع عند رسول الله ﷺ، والرجل يجد ضالته فقال: «لِلَّهِ أَشَدُّ فَرَحًا...» الحديث. ذكره الحافظ في «الفتح».

(رَوَى مُسْلِمٌ الْمَرْفُوعَ)، أي: الحديث المرفوع. (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ) أي: مما ذكر من الحديث المروي المركب من الموقوف والمرفوع. (فَحَسُبُ)، أي: فقط. (وَرَوَى الْبُخَارِيُّ الْمَوْقُوفَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا)، وهو: (إِنَّ الْمُؤْمِنَ... إلخ. وحاصله: أن الحديث المرفوع مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، والموقوف من أفراد البخاري،

وأخرج أحمد (ج ١ : ص ٣٨٣)، والترمذي في الزهد الموقوف والمرفوع جميعاً، وأخرج النسائي في «الكبرى» المرفوع فقط، وروي المرفوع أيضاً من حديث البراء عند أحمد ومسلم، ومن حديث أنس، وقد تقدم، ومن حديث النعمان بن بشير عند أحمد، ومسلم، ومن حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره، ومن حديث أبي سعيد عند أحمد، وابن ماجه.

٢٣٨٢ - [٣٧] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُفْتَنَ التَّوَّابَ».

[رواه أحمد]

الشرح

٢٣٨٢ - قوله: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُفْتَنَ) بتشديد التاء المفتوحة، أي: الممتحن بالذنوب. (التَّوَّابُ)، أي: الكثير التوبة، ومحبة الله تعالى له إنما هي من جهة التوبة. قال في «النهاية»: المفتن: الممتحن، يمتحنه الله بالذنوب، ثم يتوب، ثم يعود إليه، ثم يتوب منه. قال المناوي: وهكذا؛ وذلك لأنه محل تنفيذ إرادته، وإظهار عظمته، وسعة رحمته. وقال ابن القيم: «الْمُفْتَنَ التَّوَّابَ»، هو الذي كلما فتن بالذنوب تاب منه.

وقال القرطبي: معناه: الذي يتكرر منه الذنب والتوبة، فكلما وقع في الذنب عاد إلى التوبة. وقال القاري: (الْمُفْتَنَ)، أي: المبتلى كثيراً بالسيئات، أو بالغفلات، أو بالحجب عن الحضرات؛ لئلا يبتلى بالعجب والغرور اللذين هما من أعظم الذنوب وأكثر العيوب، انتهى. والحديث صريح في صحة التوبة مع وقوع العودة، وفيه: رد على من اشترط لصحة التوبة أن لا يعود إلى ذلك الذنب، وقال: فإن عاد إليه بان أن توبته باطلة، وقد عزي هذا القول للقاضي أبي بكر الباقلاني ويرده أيضاً حديث (رقم ٢٢٥٨) المتقدم في الفصل الأول من هذا الباب. قال ابن القيم في «مدارج السالكين» (ج ١ : ص ١٥٢) : ومن أحكام التوبة أنه

هل يشترط في صحتها أن لا يعود إلى الذنب أبداً أم ليس ذلك بشرط؟ فشرط بعض الناس عدم معاودة الذنب، فقال: متى عاد تبين أن التوبة كانت باطلة غير صحيحة، والأكثر على أن ذلك ليس بشرط. وإنما صحة التوبة تتوقف على الإقلاع عن الذنب والندم عليه والعزم الجازم على ترك معاودته، فإن كانت في حق آدمي، فهل يشترط تحلله؟ فيه: تفصيل؛ سنذكره إن شاء الله، فإذا عاوده مع عزمه حال التوبة على أن لا يعاوده صار كمن ابتدأ المعصية ولم تبطل توبته المتقدمة، والمسألة مبنية على أصل وهو أن العبد إذا تاب من الذنب، ثم عاوده فهل يعود إليه إثم الذنب الذي قد تاب منه، ثم عاوده بحيث يستحق العقوبة على الأول والآخر إن مات مصراً؟ أو إن ذلك قد بطل بالكلية فلا يعود إثم، وإنما يعاقب على هذا الأخير؟ وفي هذا الأصل قولان؛ ثم ذكرهما مع البسط (ج: ١: ص ١٥٢، ١٥٦) فارجع إليه إن شئت. والحديث عزاه المؤلف لأحمد، وكذا نسبه إليه السيوطي في «الجامع الصغير»، وعلي المتقي في «الكنز» (ج: ٤: ص ١٢١)، وفيه نظر؛ فإنه ليس مما رواه أحمد بل هو من زيادات ابنه عبد الله، ومن طريقه رواه أبو نعيم في «الحلية» (ج: ٣: ص ١٧٨، ١٧٩)، قال عبد الله: حدثني عبد الأعلى بن حماد النرسي، حدثنا داود بن عبد الرحمن العطار، حدثنا أبو عبد الله مسلمة الرازي، عن أبي عمرو البجلي، عن عبد الملك بن سفيان الثقفي، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن محمد ابن الحنفية، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ. وهو في «المسند» في موضوعين بالسند المذكور (ج: ١: ص ٨٠، ١٠٣).

قال العلامة الشيخ أحمد شاکر في «شرح المسند» (ج: ٢: ص ٣٩): إسناده ضعيف جداً. أبو عبد الله مسلمة الرازي لم أجد له ترجمة، وذكر في «التعجيل» عوضاً في ترجمة أبي عمرو البجلي، وأبو عمرو البجلي قال في «التعجيل» (ص ٥٠٨): - يقال: اسمه عبدة، روى عنه حرمي بن حفص -، ثم نقل عن ابن حبان قال: - لا يحل الاحتجاج به -، وعبد الملك بن سفيان الثقفي قال في «التعجيل» (ص ٢٦٥): - قال الحسيني: مجهول، والحديث في «مجمع الزوائد» (ج: ١٠: ص ٢٠٠).

وقال الهيثمي: رواه عبد الله، وأبو يعلى وفيه من لم أعرفه، وعزاه إليهما شيخه العراقي في «تخريج الإحياء» (ج: ٤: ص ٥) وقال: سنده ضعيف. قلت: أبو عمرو

البجلي قد جزم الحافظ في الكنى من «لسان الميزان» (ج ٦ : ص ٤١٩)، بأنه هو عبيدة بن عبد الرحمن ويؤيده؛ لأن الذهبي ثم الحافظ أوردها في الأسماء هكذا عبيدة بن عبد الرحمن أبو عمرو البجلي ذكره ابن حبان فقال: روى عن يحيى بن سعيد حدث عنه حرمة بن حفص يروي الموضوعات عن الثقات، والحديث ذكره الحافظ في الفتح نقلاً عن القرطبي بلفظ: «خَيَارُكُمْ كُلُّ مُفْتَنٍ تَوَّابٍ»، ثم عزاه لـ «مسند الفردوس» عن علي ولم يحكم عليه بشيء، وذكر السيوطي في «الجامع الصغير» وعلي المتقي في «الكنز» (ج ٤ : ص ١٢٣) بهذا اللفظ، وعزاه للبيهقي في «الشعب» عن علي.

٢٣٨٣ - [٣٨] وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي الدُّنْيَا بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا﴾ الْآيَةِ. فَقَالَ رَجُلٌ: فَمَنْ أَشْرَكَ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَمَنْ أَشْرَكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

الشرح

٢٣٨٣ - قوله: (مَا أَحَبُّ أَنْ لِي الدُّنْيَا)، أي: جميع ما فيها بأن أتصدق بخيراتها، أو أتلذذ بلذاتها. (بِهَذِهِ الْآيَةِ)، أي: بدلها، أي: لو أعدمتم هذه الآية، وأعطيت بدلها جميع الدنيا ما أحببت ذلك وخصت؛ لكونها أرجى آية في القرآن، حيث دلت على غفران جميع الذنوب، وإلا فغير هذه الآية مثلها في كونه ﷺ لا يرضى بجميع الدنيا بدلها.

(﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا﴾ الْآيَةِ) بالحركات الثلاث، وذكر في «المسند» الآية بتمامها أي: إلى قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]. قال الشوكاني: هذه الآية أرجى آية في كتاب الله سبحانه؛ لاشتمالها على أعظم بشارة؛ فإنه أولاً: أضاف العباد إلى نفسه لقصد تشريفهم ومزيد تبشيرهم، ثم وصفهم بالإسراف في المعاصي، والاستكثار من الذنوب، ثم عقب ذلك بالنهي

عن القنوط من الرحمة لهؤلاء المستكثرين من الذنوب، فالنهي عن القنوط للمذنبين غير المسرفين من باب الأولى وبفحوى الخطاب. ثم جاء بما لا يبقى بعده شك، ولا يتخالج القلب عند سماعه ظن فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، فالألف واللام قد صيرت الجمع الذي دخلت عليه للجنس الذي يستلزم استغراق أفرادها، فهو في قوة إن الله يغفر كل ذنب كائنًا ما كان، إلا ما أخرجه النص القرآني وهو الشرك ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، ثم لم يكتف بما أخبر عباده به من مغفرة كل ذنب، بل أكد ذلك بقوله: ﴿جَمِيعًا﴾، وما أحسن ما علل سبحانه به هذا الكلام قائلًا: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [٥٣]، أي: كثير المغفرة والرحمة عظيمهما، بليغهما، واسعهما، انتهى.

وقال الطيبي: هي أرجى آية في القرآن؛ ولذلك اطمأن إليها وحشي قاتل حمزة دون سائر الآيات، انتهى. وقد ذكر البغوي في «المعالم» أن عطاء بن أبي رباح روى عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ أرسل إلى وحشي يدعوه إلى الإسلام، فأرسل إليه كيف تدعوني إلى دينك وأنت تزعم أن من قتل أو زنى أو أشرك ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [١٨] يُضَعَّفَ لَهُ الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿١٩﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، وأنا قد فعلت هذا كله؟ فأنزل الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، فقال وحشي: هذا شرط شديد لعلني لا أقدر عليه فهل غير ذلك؟ فأنزل الله ﷻ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فقال: أراني بعد في شبهة فلا أدري يغفر لي أم لا؟ فأنزل الله ﴿قُلْ يَكْبَادِى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [٥٣] [الزمر: ٥٣]، قال وحشي: نعم هذا، وجاء فأسلم، فقال المسلمون: هذا له خاصة أم للمسلمين عامة فقال: بل للمسلمين عامة؟ كذا في المراقبة. وذكر الهيثمي هذا الحديث في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٢١٤، ٢١٥)، وقال: رواه الطبراني وفيه أبي بن سليمان وهو ضعيف، انتهى.

(فَقَالَ رَجُلٌ) يا رسول الله. (فَمَنْ أَشْرَكَ)، أي: أهو داخل في الآية، أم خارج عنها؟ (فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ)، أي: أدبًا مع الله تعالى وانتظارًا لأمره ووحيه. (ثُمَّ قَالَ: أَلَا) بالتخفيف. (وَمَنْ أَشْرَكَ)، أي: بالتوبة، قال في «اللمعات»: لولا الواو حملت إلا على الاستثناء فهي حرف تنبيه، وغفران الإشرار يكون بالتوبة، وهذا لا ينافي

عموم الآية بأن الله تعالى يغفر الذنوب جميعاً، انتهى.

وقال الطيبي: أجاب بأنه داخل فيكون منهياً عن القنوط، والواو في «من» مانعه من حمل إلا على الاستثناء وموجبة لحملها على التنبيه، انتهى. أي: والمعنى: إن المشرك داخل في هذه الآية، ومنهي عن القنوط ويغفر ذنبه لكن بالتوبة. قلت: قوله: (أَلَا وَمَنْ أَشْرَكَ)، هكذا وقع في جميع نسخ المشكاة الحاضر؛ وهكذا في تفسير ابن كثير والشوكاني، ووقع في المسند (ج ٥: ص ٢٧٥) طبعة الحلبي: «إِلَّا مَنْ أَشْرَكَ»، أي: بسقوط الواو، وعلى هذا فيمكن حمل إلا على الاستثناء والمعنى إلا المشرك فلا يغفر ذنبه إلا بالتوبة، كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ومعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣] إن كل ذنب كائناً ما كان ماعدا الشرك بالله مغفور لمن يشاء الله، أي: يغفر له.

(ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ظرف لـ «قَالَ» والتكرار لتأكيد الحكم. والحديث في «المسند» (ج ٥: ص ٢٧٥) قال أحمد: حدثنا حسن وحجاج قالا: ثنا ابن لهيعة، ثنا أبو قبيل قال: سمعت أبا عبد الرحمن المري، أنه سمع ثوبان - مولى رسول الله ﷺ يقول: «مَا أَحَبُّ...» إلخ. وهو في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٢١٤) وليس فيه ذكر السؤال والجواب.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن وذكره ابن كثير في «تفسيره» عن «المسند» مطولاً، وقال: تفرد الإمام أحمد، وزاد الشوكاني في نسبه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه، والبيهقي في «الشعب»، وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» لأحمد فقط، قال العريزي: وإسناده صحيح ولا يخفى ما فيه.



٢٣٨٤ - [٣٩] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَغْفِرُ لِعَبْدِهِ مَا لَمْ يَقَعِ الْحِجَابُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الْحِجَابُ؟ قَالَ: «أَنْ تَمُوتَ النَّفْسُ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ».

[رَوَى الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ أَحْمَدُ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ الْأَخِيرُ فِي كِتَابِ الْبَغْثِ وَالنُّشُورِ]

الشرح

٢٣٨٤ - قوله: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى)، وفي «المسند»: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ»، (لَيَغْفِرُ) بلام مفتوحة للتأكيد. (لِعَبْدِهِ)، أي: ما شاء من الذنوب، وفي رواية لأحمد: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ - أو - يَغْفِرُ لِعَبْدِهِ»، وهذا شك من الراوي. (مَا لَمْ يَقَعِ الْحِجَابُ)، أي: بينه وبين رحمة الله، وقال القاري: أي: الاثني عشرية، قال الله تعالى: ﴿لَا تَنَحَّضُوا إِلَهِينِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١]. (وَمَا الْحِجَابُ؟)، هكذا في رواية، ووقع في أخرى: «وما وقوع الحجاب؟» أي: الذي يبعد العبد عن رحمة ربه ومغفرة ذنبه.

(قَالَ: أَنْ تَمُوتَ النَّفْسُ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ)، وفي معنى الشرك كل نوع من أنواع الكفر، والحديث في «المسند» (ج ٥: ص ١٧٤)، وفي سنده عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان العنسي الدمشقي الزاهد. قال الحافظ: صدوق يخطئ ورمي بالقدر وتغير بآخره، وهو في «مجمع الزوائد» (ج ١: ص ١٩٨).

قال الهيثمي: رواه أحمد، والبراز، وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وقد وثقه جماعة وضعفه آخرون، وبقية رجالهما ثقات، وأحد إسنادي البراز فيه إبراهيم ابن هانئ وهو ضعيف، انتهى. وذكره في الكنز (ج ١: ص ٦٦) ورمز له (حم، خ) في التاريخ ع، حب، والبغوي في «الجعديات»: ك، ص، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(رَوَى الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ)، أي: جميعها. (أَحْمَدُ)، أي: في «مسنده»، وتقدم الكلام في كل منها. (وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ الْأَخِيرَ)، أي: الحديث الأخير.

٢٣٨٥ - [٤٠] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَعْدِلُ بِهِ شَيْئًا فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ جِبَالِ دُنُوبٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ».

[رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْبُعْثِ وَالنُّشُورِ]

الشرح

٢٣٨٥ - قوله: (مَنْ لَقِيَ اللَّهَ)، أي: من مات. (لَا يَعْدِلُ بِهِ شَيْئًا)، أي: لا يوازي ولا يساوي بالله شيئًا. قال الطيبي: ويجوز أن المعنى لا يتجاوزه إلى شيء، (شَيْئًا) منصوب على نزع الخافض. (فِي الدُّنْيَا) بيان للواقع؛ إذ الإشرak إنما يكون فيها، وأما الآخرة فكل الناس فيها مؤمنون وإن لم ينفع الكفار إيمانهم. (ثُمَّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ جِبَالٍ) بالنصب على أنه خبر كان واسمه قوله: (دُنُوبٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ)، أي: إياها، يعني: جميعها إن شاء؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ...) إلخ. وأخرجه ابن مردويه عن أبي الدرداء بلفظ: «مَنْ مَاتَ لَا يَعْدِلُ بِاللَّهِ شَيْئًا ثُمَّ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنُوبِ مِثْلُ الرَّمَالِ غَفَرَ لَهُ»، ويؤيده حديث النواس بن سمعان: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا فَقَدْ حَلَّتْ لَهُ مَغْفِرَتُهُ»، أخرجه الطبراني، وحسن، ويؤيده أيضًا ما روي في «الصحيحين» وغيرهما في فضل الإيمان، وكلمة الشهادة من يشاء الوقوف عليه رجوع إلى «الكنز» (ج ١: ص ٧٣ - ٧٥).



٢٣٨٦ - [٤١] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ».

[رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتَّبِهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ النَّهْرَائِيُّ وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَفِي شَرْحِ الشُّنَّةِ رَوَى عَنْهُ مَوْقُوفًا قَالَ: النَّدْمُ تَوْبَةٌ، وَالتَّائِبُ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ]

الشرح

٢٣٨٦ - قوله: (التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ)، أي: توبة صحيحة وإطلاق الذنب يشمل الذنوب كلها، فيدل الحديث على أن التوبة مقبولة من أي ذنب كان، وظاهر الحديث يدل على أن التوبة إذا صحت بشرائطها فهي مقبولة. (كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ)، أي: مثله في عدم تضرره. وقال السندي: ظاهره: أن الذنب يرفع من صحائف أعماله، ويحتمل أن المراد: التشبيه في عدم العقاب فقط، والله أعلم.

وقال الطيبي: هذا من قبيل إلحاق الناقص بالکامل مبالغة، كما يقال: زيد كالأسد، إذ لا شك أن المشرك التائب ليس كالنبي المعصوم، وتعقبه ابن حجر: بأن المراد بـ«مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»: من هو عرضة له لكنه حفظ منه، فخرج الأنبياء والملائكة فليسوا مقصودين بالتشبيه. قال القاري: فالخلاف لفظي. واختلفوا فيمن عمل ذنبًا وتاب منها، ومن لم يعملها أصلًا أيهما أفضل؟ قال في «اللمعات»: والتحقيق إن الحثية مختلفة.

وقال ابن القيم في «مدارج السالكين» (ج ١: ص ١٦٣): هل المطيع الذي لم يَعْصِ خيراً من العاصي الذي تاب إلى الله توبة نصوحًا، أو هذا التائب أفضل منه؟ اختلف في ذلك: فطائفة رجحت من لم يعص على من عصى وتاب توبة نصوحًا، واحتجوا بوجوه، ثم ذكرها وبلغها إلى عشرة، ثم قال: وطائفة رجحت التائب، وإن لم تنكر كون الأول أكثر حسنات منه، واحتجت بوجوه؛ ثم ذكرها إلى أن بلغت أيضًا إلى عشرة وجوه؛ تركنا نقلها؛ لئلا يطول الكلام. والمسألة لطيفة شريفة جدًا فعليك أن تراجع «المدارج»؛ لكي تتبين لك بها مسألة أخرى اختلفوا

فيها أيضًا، وهي: أن العبد إذا تاب من الذنب، فهل يرجع إلى ما كان عليه قبل الذنب من الدرجة التي حطه عنها الذنب أو لا يرجع إليها؟

قال ابن القيم (ج ١ ص ١٦١): قالت طائفة: يرجع إلى درجته؛ لأن التوبة تَجْبُ الزَّيْلُ الذَّنْبُ بِالْكَلِيَّةِ وَتَصْبِيْرُهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، وَالْمَقْتَضِي لِدَرْجَتِهِ: مَا مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَعَادَ إِلَيْهَا بِالتَّوْبَةِ، قَالُوا: وَلَأنَّ التَّوْبَةَ حَسَنَةً عَظِيمَةً وَعَمَلُ صَالِحٍ، فَإِذَا كَانَ ذَنْبُهُ قَدْ حَطَّ عَنْ دَرْجَتِهِ فَحَسَنَتُهُ بِالتَّوْبَةِ قَدْ رَقَّتْهُ إِلَيْهَا، وَهَذَا كَمَنْ سَقَطَ فِي بَثْرٍ وَلَهُ صَاحِبٌ شَفِيقٌ أَدْلَى إِلَيْهِ حَبْلًا تَمَسَّكَ بِهِ حَتَّى رَقِيَ مِنْهُ إِلَى مَوْضِعِهِ، فَهَكَذَا التَّوْبَةُ الْعَمَلُ الصَّالِحُ مِثْلُ هَذَا الْقَرِينِ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الشَّفِيقِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَعُودُ إِلَى دَرْجَتِهِ وَحَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي وَقُوفٍ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي صُعُودٍ، فَبِالذَّنْبِ صَارَ فِي نَزُولٍ وَهَبُوطٍ، فَإِذَا تَابَ نَقَصَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْقَدْرُ الَّذِي كَانَ مُسْتَعِدًّا لَهُ لِلتَّرْقِي، قَالُوا: وَمِثْلُ هَذَا مِثْلُ رَجُلَيْنِ سَاطِرَيْنِ عَلَى طَرِيقٍ سَيْرًا وَاحِدًا، ثُمَّ عَرَضَ لِأَحَدِهِمَا مَا رَدَّهُ عَلَى عَقْبِهِ أَوْ أَوْقَفَهُ وَصَاحِبُهُ سَاطِرٌ، فَإِذَا اسْتَقَالَ هَذَا رَجُوعَهُ وَوَقَفَتْهُ وَسَارَ بِإِثْرِ صَاحِبِهِ لَمْ يَلْحَقْهُ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ كَلِمَا سَارَ مَرَحَلَةً تَقْدُمُ ذَاكَ أُخْرَى، قَالُوا: وَالْأَوَّلُ يَسِيرُهُ بِقُوَّةِ أَعْمَالِهِ وَإِيمَانِهِ، وَكَلِمَا أَزْدَادَ سَيْرًا أَزْدَادَتْ قُوَّتُهُ، وَذَلِكَ الْوَاقِفُ الَّذِي رَجَعَ قَدْ ضَعُفَتْ قُوَّةُ سِيرِهِ وَإِيمَانُهُ بِالْوُقُوفِ وَالرَّجُوعِ، وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ يَحْكِي هَذَا الْخِلَافَ، ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ مِنَ التَّائِبِينَ مَنْ لَا يَعُودُ إِلَى دَرْجَتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعُودُ إِلَيْهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعُودُ إِلَى أَعْلَى مِنْهَا، فَيَصِيرُ خَيْرًا مِمَّا كَانَ قَبْلَ الذَّنْبِ، وَكَانَ دَاوُدُ بَعْدَ التَّوْبَةِ خَيْرًا مِنْهُ قَبْلَ الْخَطِيئَةِ، قَالَ: وَهَذَا بِحَسَبِ حَالِ التَّائِبِ بَعْدَ تَوْبَتِهِ وَجَدَهُ وَعَزَمَهُ وَحَذَرَهُ وَتَشْمِيرَهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَعْظَمَ مِمَّا كَانَ لَهُ قَبْلَ الذَّنْبِ عَادَ خَيْرًا مِمَّا كَانَ وَأَعْلَى دَرَجَةٍ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ عَادَ إِلَى مِثْلِ حَالِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ لَمْ يَعُدْ إِلَى دَرْجَتِهِ وَكَانَ مُنْحَطًّا عَنْهَا. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ فَصْلُ النِّزَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَيَتَبَيَّنُ هَذَا بِمَثَلَيْنِ مُضْرُوبَيْنِ:

أحدهما: رجل مسافر سائر على الطريق بطمأنينة وأمن، فهو يعدو مرة ويمشي أخرى ويستريح تارة، وينام أخرى، فبينما هو كذلك؛ إذ عرض له في طريق سيره ظل ظليل، وماء بارد ومقبل، وروضة مزهرة، فدعته نفسه إلى النزول على تلك الأماكن فنزل عليها، فوثب عليه منها عدو، فأخذه وقيده وكتفه ومنعه عن السير، فعابن الهلاك، وظن أنه منقطع به وإنه رَزُقُ الوحوش والسباع، وأنه قد حيل بينه

وبين مقصده الذي يؤمه، فبيناً هو على ذلك تتقاذف به الظنون إذ وقف على رأسه والده الشفيق القادر، فحل كتافه وقيوده، وقال له: اركب الطريق واحذر هذا العدو، فإنه على منازل الطريق بالمرصاد، واعلم: أنك ما دمت حاذراً له متيقظاً لا يقدر عليك، فإذا غفلت وثبَّ عليك وأنا متقدمك إلى المنزل، وفرط لك فاتبعني على الأثر. فإن كان هذا السائر كيساً فطناً لبيياً حاضر الذهن والعقل، استقبل سيره استقبلاً آخر أقوى من الأول وأتم، واشتد حذره وتأهب لهذا العدو وأعد له عدته، فكان سيره الثاني أقوى من الأول وخيراً منه، ووصله إلى المنزل أسرع وإن غفل عن عدوه، وعاد إلى مثل حاله الأول من غير زيادة ولا نقصان، ولا قوة حذر، واستعداد؛ عاد كما كان وهو معرض لما عرض له أولاً، وإن أورثه ذلك توائماً في سيره وفتوراً، وتذكرًا لطيب مقيله وحسن ذلك الروض، وعذوبة مائه وتفيؤ ظلاله وسكوناً بقلبه إليه؛ لم يعد إلى مثل سيره ونقص عمّا كان. **المثل الثاني:** عبد في صحة وعافية جسم عرض له مرض، أوجب له حمية وشرب دواء وتحفظاً من التخليط، ونقص بذلك مادة ردية كانت منقصة لكمال قوته وصحته، فعاد بعد المرض أقوى مما كان قبله كما قيل:

لَعَلَّ عَثْبَكَ مَحْمُودٌ عَوَاقِبُهُ وَزُبْنَا صَحَّتِ الْأَجْسَامُ بِالْعِلَلِ

وإن أوجب له ذلك المرض ضعفاً في القوة وتداركه بمثل ما نقص من قوته؛ عاد إلى مثل ما كان، وإن تداركه بدون ما نقص من قوته؛ عاد إلى دون ما كان عليه من القوة، وفي هذين المثلين كفاية لمن تدبرها.

وقد ضرب لذلك مثل آخر برجل خرج من بيته يريد الصلاة في الصف الأول لا يلوي على شيء في طريقه، فعرض له رجل من خلفه جذب ثوبه، وأوقفه قليلاً يريد تعويقه عن الصلاة، فله معه حالان:

أحدهما: أن يشتغل به حتى تفوته الصلاة، فهذه حال غير التائب.

الثاني: أن يجاذبه على نفسه ويتفلسف منه؛ لئلا تفوت الصلاة، ثم له بعد هذا التفلسف ثلاثة أحوال؛ **أحدها:** أن يكون سيره جمراً ووثباً؛ ليستدرك ما فاتته بتلك الوقفة، فربما استدركه وزاد عليه. **الثاني:** أن يعود إلى سيره.

الثالث: أن تورثه تلك الوقفة فتوراً وتهاوناً فيفوته فضيلة الصف الأول أو فضيلة

الجماعة، وأول الوقت، فهكذا حال التائبين السائرين سواء، انتهى كلام ابن القيم.

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ)، في باب ذكر التوبة. (وَالْبَيْهَقِيُّ)، والحديث ذكره المنذري في «الترغيب»، وقال: رواه ابن ماجه والطبراني، كلاهما من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، ولم يسمع منه، ورواه الطبراني رواة الصحيح، ورواه ابن أبي الدنيا والبيهقي مرفوعاً أيضاً من حديث ابن عباس وزاد: «وَالْمُسْتَغْفِرُ مِنَ الذَّنْبِ وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ كَالْمُسْتَهْزِئِ بِرَبِّهِ»، وقد روي بهذا الزيادة موقوفاً ولعله أشبه، انتهى.

وقال الهيثمي (ج ١٠: ص ٢٠٠) بعد ذكر حديث ابن مسعود: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، انتهى. وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: رواه ابن ماجه، والطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «الشعب» من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رفعه، ورجاله ثقات، بل حسنه شيخنا الحافظ ابن حجر، يعني: لشواهد، وإلا فأبو عبيدة جزم غير واحد بأنه لم يسمع من أبيه، انتهى. وقال ابن الديبع الشيباني (ص ٦٧) بعد ذكر كلام السخاوي هذا: وللحديث شواهد ضعيفة.

(وَقَالَ)، أي: البيهقي. (تَفَرَّدَ بِهِ)، أي: بنقل هذا الحديث. (النَّهْرَانِيُّ) بفتح النون وسكون الهاء. (وَهُوَ مَجْهُولٌ)، إمّا عينه أو حاله، وقد تقدم أن رجال الطبراني رجال الصحيح، وكذا رجال ابن ماجه ثقات، والعلة فيه إنما هي الانقطاع في إسناده، ولم أجد للنهراني هذا في ما عندي من كتب الرجال ترجمة.

(وَفِي شَرْحِ السُّنَنِ رَوَى)، أي: البغوي، ويحتمل أن يكون بصيغة المجهول. (عَنْهُ)، أي: عن ابن مسعود. (مَوْقُوفًا)، لكنه في حكم المرفوع. (قَالَ: النَّدَمُ)، أي: على المعصية، أي: لكونها معصية وإلا فإذا ندم عليها من جهة أخرى، كما إذا ندم على شرب الخمر من جهة صرف المال عليه، فليس من التوبة في شيء. (تَوْبَةً) معناه: إنه معظمها ومستلزم لبقية أجزائها عادة، فإن النادم ينقطع من الذنب في الحال عادة، ويعزم على عدم العود إليه في الاستقبال، وبهذا القدر تتم التوبة إلا في الفرائض التي يجب قضاؤها، فتحتاج التوبة فيها إلى القضاء، وإلا في حقوق العباد فتحتاج فيها إلى الاستحلال، أي: الرد والندم، يعني: على كل ذلك

كما لا يخفى، قاله السندي. وقال القاري: «النَّدَمُ تَوْبَةٌ»، أي: أعظم أركانها الندامة؛ إذ يترتب عليها بقية الأركان من القلع والعزم على عدم العود، وتدارك الحقوق ما أمكن، وهو نظير: «الحَجُّ عَرَفَةٌ» إلا أنه عكس مبالغة. والمراد: الندامة على فعل المعصية من حيث أنها معصية لا غير، انتهى.

قلت: اختلفوا في حد التوبة؛ فقال بعضهم: إنها الندم. وقال بعضهم: إنها العزم على أن لا يعود. وقال بعضهم: هي الإقلاع عن الذنب، ومنهم من يجمع بين الأمور الثلاثة وهي أكملها. قال الحافظ: وقال بعضهم: يكفي في التوبة تحقق الندم على وقوع الذنب منه؛ فإنه يستلزم الإقلاع عنه والعزم على عدم العود فهما ناشئان عن الندم لا أصلان معه. ومن ثمَّ جاء الحديث «الندم توبة»، وهو حديث حسن من حديث ابن مسعود، وأخرجه ابن ماجه، وصححه الحاكم، وأخرجه ابن حبان من حديث أنس وصححه، وقال أيضاً: قد تمسك من فسر التوبة بالندم بما أخرجه أحمد، وابن ماجه، وغيرهما من حديث ابن مسعود رفعه: «النَّدَمُ تَوْبَةٌ»، ولا حجة فيه؛ لأن المعنى الحض عليه وإنه الركن الأعظم في التوبة لا أنه التوبة نفسها، انتهى.

(وَالتَّائِبُ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ)، أي: فإذا تاب توبة صحيحة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وحديث ابن مسعود هذا رواه أحمد (ج ١: ص ٢٧٦: ٤٢٣: ٦٣٣)، والبخاري في «تاريخه الكبير» (٢/ ١/ ٣٤١ - ٣٤٣)، وابن ماجه في باب ذكر التوبة، والحاكم (ج ٤: ص ٢٤٣) مختصراً، أي: بدون قوله: «التَّائِبُ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»، وحسنه الحافظ وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وانظر «التهذيب» (ج ٤: ص ٣٨٤، ٣٨٥)، وذكر البخاري أسانيد كثيرة للحديث يظهر من بعضها أنه رواه بعضهم موقوفاً من قول ابن مسعود، ولا يضر ذلك؛ لكثرة من رفعه؛ ولأن الرفع زيادة من الثقة، وله شواهد من حديث أنس، أخرجه الحاكم (ج ٤: ص ٢٤٣)، والبزار، والبيهقي، وابن حبان، ومن حديث وائل بن حجر، أخرجه الطبراني، ومن حديث ابن أبي سعيد عن أبيه أخرجه الطبراني، وأبو نعيم في «الحلية»، ومن حديث أبي هريرة، أخرجه الطبراني في «الصغير» ذكرها في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ١٩٩) مع الكلام عليها.

٥ - بَابُ [سِعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ]

(بَابُ) بالرفع منوناً وبالوقوف مسكناً، ولم يذكر العنوان وغالب أحاديثه في رحمة الرحمن الباعثة على التوبة من العصيان والموجبة للرجاء وعدم اليأس من الغفران، قاله القاري. وقلت: وقع في بعض النسخ: باب في سعة رحمة الله، ولا يخفى مناسبته للأحاديث المذكورة فيه.

الفصل الأول

٢٣٨٧ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

فِي رِوَايَةٍ «غَلَبَتْ غَضَبِي» (*).

الشرح

٢٣٨٧ - قوله: (لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ)، أي: خلق المخلوقات كقوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصل: ١٢]، أي: خلقهن، وقضى يطلق بمعنى حكم وأتقن وفرغ، وأتم وأمضى، وأنفذ، وكل صنعة محكمة متقنة فهي قضاء، وقال القاري: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ»، أي: حين قدر الله خلق المخلوقات وحكم بظهور الموجودات، أو حين خلق الخلق يوم الميثاق أو بدأ خلقهم، انتهى. قلت: وقع

(٢٣٨٧) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ الْبُخَارِيُّ (٧٥٥٣/٧٥٥٤) فِي التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ، مُسْلِمٌ (١٥/

٢٧١٥) فِي التَّوْبَةِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكُبْرَى» (٧٧٥٠) فِي النُّعُوتِ.

(*) هِيَ فِي الْبُخَارِيِّ.

في رواية البخاري في باب قول الله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ أَنْفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨] من كتاب التوحيد: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ»، وهكذا وقع في رواية لأحمد، ومسلم، وللترمذي: «إِنَّ اللَّهَ حِينَ خَلَقَ الْخَلْقَ».

(كَتَبَ كِتَابًا)، وفي رواية لهما: «كَتَبَ فِي كِتَابِهِ»، أي: في اللوح المحفوظ بأمره للملائكة أن يكتبوا أو للقلم، ويؤيده حديث عبادة بن الصامت: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ - أي: بالنسبة إلى ما عدا الماء والعرش - ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وحديث: «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، أو الكتابة كناية عن الإثبات والإبانة والإخبار به. ووقع عند الترمذي، وابن ماجه: «كَتَبَ بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ»، أي: موجبًا إياه على نفسه بمقتضى وعده، وليس الكتب للاستعانة؛ لئلا ينساه تعالى، فإنه منزّه عن ذلك لا يخفى عنه شيء، وإنما ذلك لأجل الملائكة الموكلين بالمكلفين، فإن قيل: ما وجه تخصيص هذا بالذكر مع أن القلم كتب كل شيء؟

قلت: لما فيه من الرجاء الكامل، وإظهار أن رحمته وسعت كل شيء بخلاف غيره. (فَهُوَ)، أي: ذلك الكتابة بمعنى المكتوب، وقيل: عمله أو ذكره. (عِنْدَهُ)، أي: عندية المكانة لا عندية المكان، لتزهره عن سمات الحدثان. (فَوْقَ عَرْشِهِ) مكنونًا عن سائر الخلق مرفوعًا عن حيز الإدراك. قال الحافظ: فلا تكون العندية مكانية بل هي إشارة إلى كمال كونه مخفيًا عن الخلق مرفوعًا عن حيز إدراكهم، وفيه: تنبيه نبيه على تعظيم الأمور وجلالة القدر.

قال الخطابي: المراد بالكتاب أحد شيئين؛ أمّا القضاء الذي قضاه كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، أي: قضى ذلك، قال: ويكون معنى قوله: فوق العرش، أي: عنده علم ذلك فهو لا ينساه ولا يبدله؛ كقوله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، وأمّا اللوح المحفوظ الذي فيه ذكر أصناف الخلق وبيان أمورهم وآجالهم وأرزاقهم وأحوالهم، ويكون معنى فهو عنده فوق العرش، أي: ذكره وعلمه، وكل ذلك جائز في التخريج. قيل: العندية المكانية المعروفة مستحيلة في حقه تعالى، فهي محمولة على ما يليق به أو مفوضة إليه. قلت: هي خبر جاء به التوقيف، فقلنا به ونفيًا عنه التكييف إذ ليس كمثل شيء،

فالأولى بل المتعين إمراره على ظاهره كما جاء من غير تصرف فيه. (إِنَّ رَحْمَتِي) بكسر الهمزة وتفتح. قال الحافظ: بفتح «أن» على أنها بدل من الكتاب وبكسرهما على أنها ابتداء كلام يحكي مضمون الكتاب. قال القاري: ويؤيد الثاني رواية للشيخين: (إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي).

(سَبَقَتْ غَضَبِي، وَفِي رِوَايَةٍ: غَلَبَتْ غَضَبِي)، الرواية الثانية للبخاري فقط أوردها في بدء الخلق، ولفظ مسلم: «تَغْلِبُ»، وكذا وقع عند البخاري في باب قوله: ﴿وَيُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] قال القاري: (غَلَبَتْ غَضَبِي)، أي: غلبت آثار رحمتي على آثار غضبي وهي مفسرة لما قبلها، والمراد: بيان سعة الرحمة وكثرتها وشمولها الخلق، حتى كأنها السابق والغالب كما يقال: غلب على فلان الكرم، إذا كان هو أكثر خصاله وإلا فرحمة الله وغضبه صفتان راجعتان إلى إرادته الثواب والعقاب، وصفاته لا توصف بغلبة إحدهما على الأخرى. وإنما هو على سبيل المبالغة للمجاز.

وقيل: السبق والغلبة باعتبار التعلق، أي: تعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب؛ لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة. وأما الغضب فإنه متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث، وبهذا التقرير يندفع استشكال من أورد وقوع العذاب قبل الرحمة في بعض المواطن، كمن يدخل النار من الموحدين، ثم يخرج بالشفاعة وغيرها. وقال التوربشتي: في سبق الرحمة بيان أن قسط الخلق منها أكثر من قسطهم من الغضب، وإنها تنالهم من غير استحقاق، وإن الغضب لا ينالهم إلا باستحقاق، ألا ترى أن الرحمة تشمل الإنسان جنيئاً ورضيعاً وفطيماً وناشئاً من غير أن يصدر منه شيء من الطاعة، ولا يلحقه الغضب إلا بعد أن يصدر عنه من الذنوب ما يستحق معه ذلك.

وقال الطيبي: أي: لما خلق الخلق حكم حكماً جازماً، ووعد وعداً لازماً لا خلف فيه، بأن رحمتي سبقت غضبي، فإن المبالغ في حكمه إذا أراد أحكامه عقد عليه سجلاً وحفظه، ووجه المناسبة بين قضاء الخلق وسبق الرحمة؛ إنهم مخلوقون للعبادة شكراً للنعم الفائضة عليهم، ولا يقدر أحد على أداء حق الشكر، وبعضهم يقصرون فيه فسبقت رحمته في حق الشاكر بأن وفي جزائه، وزاد عليه ما

لا يدخل تحت الحصر، وفي حق المقصر إذا تاب ورجع بالمغفرة والتجاوز، ومعنى «سَبَقَتْ رَحْمَتِي»: تمثيل لكثرتها وغلبتها على الغضب بفرسي رهان تسابقتا فسبقت إحداهما على الأخرى، انتهى.

وقال في «اللمعات»: وذلك؛ لأن آثار رحمة الله وجوده وإنعامه عمت المخلوقات كلها وهي غير متناهية، بخلاف أثر الغضب فإنه ظاهر في بعض بني آدم بعض الوجوه، كما قال تعالى: ﴿وَلِنْ تَعْدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] وقال: ﴿عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] وأيضاً تهاون العباد وتقصيرهم في أداء شكر نعمائه تعالى أكثر من أن يعد ويحصى ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكُوا عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٦١] فمن رحمته أن يقيهم ويرزقهم وينعمهم بالظاهر، ولا يؤاخذهم بهذا في الدنيا، وظهور رحمته في الآخرة قد تكفل ببيانه الحديث الآتي، فإذن لا شك في أن رحمته تعالى سابقة وغالبة على غضبه، انتهى. وظاهر الحديث: أن الكتابة بعد الخلق، ووقع في رواية للبخاري في باب ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَجِيدٌ﴾ في لَوْجٍ مَحْفُوظٍ ﴿﴾ [البروج: ٢١، ٢٢] بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ»، ففيه: إن الكتابة قبل الخلق، فقليل: معنى قوله: «قَضَى الْخَلْقَ»، أي: أراد الخلق. وقيل: المراد من الثاني: تعلق الخلق وهو حادث فجاز أن يكون بعده. وأما الأول: فالمراد منه: نفس الحكم وهو أزل فبالضرورة يكون قبله.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) رواه البخاري في أول بدء الخلق، وفي التوحيد في أربعة مواضع، سبق ذكر الموضوع الأول والرابع، والثاني في باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، والثالث في باب: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَمُنَّا لِإِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿﴾، ورواه مسلم في التوبة، وأخرجه أحمد مراراً، منها (ج ٢: ص ٢٤٢: ٢٥٨: ٢٦٠)، وأخرجه النسائي في «الكبرى»، والترمذي في الدعوات، وابن ماجه في باب: ما يرجي من رحمة الله يوم القيامة.



٢٣٨٨ - [٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ، أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ، فِيهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحَمُونَ، وَبِهَا تَعْطِفُ الْوَحْشُ عَلَى وَلَدِهَا، وَأَخَّرَ اللَّهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٨٨ - قوله: (إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ...) إلخ. للحديث طرق وألفاظ، واللفظ المذكور هنا لمسلم رواه في التوبة من طريق عطاء عن أبي هريرة، وله أيضاً من رواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة: «خَلَقَ اللَّهُ مِائَةَ رَحْمَةٍ فَوَضَعَ وَاحِدَةً بَيْنَ خَلْقِهِ، وَخَبَأَ عِنْدَهُ مِائَةَ إِلَّا وَاحِدَةً»، وللبخاري في «الأدب»، وكذا لمسلم في التوبة من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: «جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الْأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الْجُزْءِ يَتَرَاحَمُ الْخَلْقُ حَتَّى تَرْفَعَ الْفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا خَشْيَةً أَنْ تُصِيبَهُ»، وللبخاري في الرقاق من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ رَحْمَةً وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلِّهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً»، ولمسلم من حديث سليمان: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِائَةَ رَحْمَةٍ، كُلُّ رَحْمَةٍ طِبَاقَ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَجَعَلَ مِنْهَا فِي الْأَرْضِ رَحْمَةً فِيهَا تَعْطِفُ الْوَالِدَةُ عَلَى وَلَدِهَا، وَالْوَحْشُ وَالطَّيْرُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ».

قال القرطبي: يجوز أن يكون معنى «خَلَقَ»: اخترع وأوجد، ويجوز أن يكون بمعنى قدر، وقد ورد خلق بمعنى قدر في لغة العرب، فيكون المعنى: إن الله أظهر لذلك يوم أظهر تقدير السماوات والأرض، وقوله: «كُلُّ رَحْمَةٍ طِبَاقَ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»، المراد بها: التعظيم والتكثير. وقد ورد التعظيم بهذا اللفظ

(٢٣٨٨) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (٢٧٥٢/١٩) فِي التَّوْبَةِ، وَالْبُخَارِيُّ (٦٠٠٠) فِي «الْأَدَبِ»، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٩٣) فِي الزُّهْدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

في اللغة والشرع كثيراً، والمراد بالرحمة في قوله: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ»، بمقتضى الروايات المذكورة، هي التي جعلها في عباده، وهي مخلوقة، وأمّا الرحمة التي هي صفة من صفاته فهي قائمة بذاته تعالى غير مخلوقة. وقال الطيبي رحمه الله تعالى: لا نهاية لها فلم يرد بما ذكره تحديداً بل تصويراً للتفاوت بين قسط أهل الإيمان منها في الآخرة، وقسط كافة المربوبين في الدنيا، انتهى.

وقال في «اللمعات»: لعلّ المراد: أنواعها الكلية التي تحت كل نوع منها أفراد غير متناهية، أو المراد: ضرب المثل؛ لبيان المقصود - من قلة ما عند الناس، وكثرة ما عند الله - تقريباً إلى فهم الناس، أو هو من قبيل قوله: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِّنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةُ»، في أن الحصر باعتبار هذا الوصف فافهم. وقال القرطبي: مقتضى هذا الحديث: أَنَّ اللَّهَ عِلْمُ أَنْ أَنْوَاعِ النِّعَمِ الَّتِي يَنْعَمُ بِهَا عَلَى خَلْقِهِ مِائَةُ نَوْعٍ، فَأَنْعَمَ عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا بِنَوْعٍ وَاحِدٍ انْتَضَمَتْ بِهِ مَصَالِحُهُمْ وَحَصَلَتْ بِهِ مِرَافِقُهُمْ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كَمَلْ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ مَا بَقِيَ فَبَلَّغَتْ مِائَةُ وَكُلُّهَا لِلْمُؤْمِنِينَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فإن رحيماً من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها. ويفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمت الدنيا ولا من غيرها، إذا كمل كل ما كان في علم الله من الرحمة للمؤمنين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿فَسَاكُتُهَا لِلَّذِينَ يَنْتَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] الآية.

قال الحافظ: أمّا مناسبة خصوص عدد المائة، فيحتمل أن تكون مناسبة هذا العدد الخاص لكونه مثل عدد درج الجنة، والجنة هي محل الرحمة فكان كل رحمة بإزاء درجة، وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى فمن نالته منها رحمة واحدة، كان أدنى أهل الجنة منزلة، وأعلاهم منزلة من حصلت له جميع الأنواع من الرحمة. (أَنْزَلَ مِنْهَا)، أي: من جملة المائة. (رَحْمَةً وَاحِدَةً)، وفي رواية: «وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلَّهُمْ رَحْمَةً وَاحِدَةً»، قال القاري: الإنزال تمثيل مشير إلى أنها ليست من الأمور الطبيعية، بل هي من الأمور السماوية مقسومة بحسب قابلية المخلوقات.

(بَيْنَ الْجَنِّ)، أي: بعضهم مع بعض. (وَالْإِنْسِ) كذلك. (وَالْبَهَائِمِ)، أي: مع أولادها. (وَالْهَوَامِّ) بتشديد الميم جمع هامة، وهي كل ذات سم، وقد يقع على ما

يدب من الحيوان، وإن لم يقتل كالحشرات كذا في «النهاية»، والله أعلم برحمتها فيما لا توالد فيها. (فَبَهَا)، أي: بتلك الرحمة الواحدة وبسبب خلقها فيهم. (يَتَعَاظِفُونَ)، أي: يتمايلون فيما بينهم. (وَبَهَا يَتَرَاخَمُونَ)، أي: بعضهم على بعض. (وَبَهَا تَعَطُّفٌ) بكسر الطاء من ضرب، أي: تشفق وتحن. (الْوَحْشُ) بسكون المهملة. (عَلَى وَلَدِهَا)، أي: حين صغرها.

(وَأَخَّرَ اللَّهُ)، قال الطيبي: عطف على «أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً»، وأظهر المستكن؛ بياناً لشدة العناية برحمة الله الأخرى، انتهى. وفي رواية: «فَأَمْسَكَ عَنْدَهُ»، وفي حديث سلمان: «وَحَبَّأَ عَنْدَهُ»، (تَسْعًا وَتَسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ)، أي: المؤمنين. (يَوْمَ الْقِيَامَةِ)، أي: قبل دخول الجنة وبعدها. وفيه: إشارة إلى سعة فضل الله على عباده المؤمنين، وإيماء إلى أنه أرحم الراحمين. وقال ابن أبي جمرة: في الحديث: إدخال السرور على المؤمنين؛ لأن العادة أن النفس يكمل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوماً مما يكون موعوداً، وفيه: الحث على الإيمان واتساع الرجاء في رحمت الله تعالى المدخرة.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، واللفظ لمسلم، وأخرجه أحمد كما في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٢١٤)، والترمذي في الدعوات، وابن ماجه في باب: ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة من أبواب الزهد، والحاكم (ج ٤: ص ٢٤٨).

٢٣٨٩ - [٣] وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ سَلْمَانَ نَحْوُهُ وَفِي آخِرِهِ قَالَ:

«فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ».

{صحيح}

الشرح

٢٣٨٩ - قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ سَلْمَانَ) الفارسي. (نَحْوُهُ)، أي: بمعناه، وقد ذكرنا لفظها. (وَفِي آخِرِهِ: فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا)، أي: أتم الرحمة الواحدة التي أنزلها في الدنيا. (بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ)، أي: التي آخرها حتى يصير

المجموع مائة رحمة فرحم بها عباده المؤمنين، وحديث سلمان أخرجه أحمد أيضاً (ج ٥: ص ٤٣٩).

وفي الباب عن أبي سعيد عند ابن ماجه، وعن جندب عند أحمد والطبراني، وعن معاوية بن حيدة عند الطبراني وابن عساكر، وعن ابن عباس عند الطبراني والبزار، وعن عبادة بن الصامت عند الطبراني. من شاء الوقوف على ألفاظها رجع إلى «مجمع الزوائد» و«الكنز».

٢٣٩٠ - [٤] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ، مَا طَمِعَ بِجَنَّتِهِ أَحَدٌ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ، مَا قَنَطَ مِنْ جَنَّتِهِ أَحَدٌ». [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٩٠ - قوله: (وَعَنْهُ)، قال القاري: وفي نسخة: و«عن أبي هريرة»، وهو الأظهر لإيهام مرجع الضمير أن يكون إلى أقرب مذكور وهو سلمان، وأما على النسخة المشهورة التي هي الأصل فكأنه اعتمد على العنوان. (لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ)، قيل: الحكمة في التعبير بالمضارع دون الماضي الإشارة إلى أنه لم يقع له علم ذلك ولا يقع؛ لأنه إذا امتنع في المستقبل كان ممتنعاً فيما مضى. (مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ) بيان لـ: «ما».

(مَا طَمِعَ) بكسر الميم من باب سمع، أي: ما رجا. (بِجَنَّتِهِ) وللتزمذي: «في الْجَنَّةِ»، (أَحَدٌ)، أي: من المؤمنين، فضلاً عن الكافرين، ولا بعد أن يكون أحد على إطلاقه من إفادة العموم؛ إذ تصور ذلك وحده يوجب اليأس من رحمته، وفيه: بيان كثرة عقوبته؛ لئلا يغتر مؤمن بطاعته أو اعتماده على رحمته فيقع في الأمن، ولا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون.

(مَا قَنَطَ)، من القنوط وهو: اليأس من باب: نصر، وضرب، وسمع. (أَحَدٌ)،

أي: من الكافرين. قال الطيبي: الحديث في بيان صفتي القهر والرحمة لله تعالى، فكما أن صفات الله تعالى غير متناهية لا يبلغ كنه معرفتها أحد كذلك عقوبته ورحمته، فلو فرض أن المؤمن وقف على كنه صفته القهارية لظهر منها ما يقنط من ذلك الخواطر، فلا يطمع بجنته أحد، وهذا معنى وضع «أحد» موضع ضمير المؤمن، ويجوز أن يراد بالمؤمن: الجنس على سبيل الاستغراق، فالتقدير: أحد منهم. ويجوز أن يكون المعنى على وجه آخر، وهو أن المؤمن قد اختص بأن يطمع في الجنة، فإذا انتفى الطمع منه فقد انتفى عن الكل، وكذلك الكافر مختص بالقنوط، فإذا انتفى القنوط عنه فقد انتفى عن الكل. وورد الحديث في بيان كثرة رحمته وعقوبته كيلا يغتر مؤمن برحمته فيأمن من عذابه، ولا ييأس كافر من رحمته ويترك بابه.

وحاصل الحديث: أن العبد ينبغي أن يكون بين الرجاء والخوف؛ بمطالعة صفات الجمال تارة وبملاحظة نعوت الجلال أخرى، كذا في «المرواة». وقال في «اللمعات»: سياق الحديث لبيان صفتي اللطف والرحمة والغضب وعدم بلوغ أحد إلى كنههما، فلو علم المؤمنون الذين هم مظاهر^(*) رحمة الله ما عند الله من القهر ما طمع أحد منهم في الجنة، وكذا في الكافرين، وهذا مقصود آخر لا ينافي سبق رحمته على غضبه بالمعنى الذي سبق، انتهى.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، واللفظ لمسلم أخرجه من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه البخاري في باب الرجاء مع الخوف من كتاب الرقاق، من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِائَةَ رَحْمَةٍ فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلِّ رَحْمَةٍ وَاحِدَةً، فَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَمْ يَيْأَسْ مِنَ الْجَنَّةِ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ النَّارِ».

قال الحافظ: وروى هذا الحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، فقطعه حديثين أخرجهما مسلم من طريقه، فذكر حديث الرحمة بلفظ: «خَلَقَ اللَّهُ مِائَةَ رَحْمَةٍ فَوَضَعَ وَاحِدَةً بَيْنَ خَلْقِهِ وَخَبَأَ عِنْدَهُ مِائَةَ إِلَّا وَاحِدَةً»، وذكر

(*) لعلها مظان. والله أعلم.

الحديث الآخر بلفظ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ...» إلخ.

قلت: وهكذا وقع عند الترمذي في الدعوات.

٢٣٩١ - [٥] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَنَّةُ

أَقْرَبُ إِلَيَّ أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ». [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] {صحيح}

الشرح

٢٣٩١ - قوله: (الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَيَّ أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ)، بكسر الشين المعجمة وتخفيف الراء المهملة، وآخره كاف: أحد سيور النعل التي في وجهها. وقيل: وهو السير الذي يدخل فيه إصبع الرجل، ويطلق أيضاً على كل سير وقى به القدم من الأرض. قال الطيبي: ضرب العرب مثلاً بالشراك؛ لأن سبب حصول الثواب والعقاب، إنما هو بسعي العبد ويجري السعي بالأقدام، وكل من عمل خيراً استحق الجنة بوعده، ومن عمل شراً استحق النار بوعيده، وما وعد وأوعد منجزان فكأنهما حاصلان.

(وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ)، أي: أقرب إلى أحدكم من شرارك نعله. وقال القاري: إشارة إلى المذكور، أي: النار مثل الجنة في كونها أقرب من شرارك النعل، أي: فلا يزهّد في قليل من الخير أن يأتيه فلهه يكون سبباً لرحمة الله به، ولا في قليل من الشر أن يجتنبه، فربما يكون فيه سخط الله تعالى، ثم قيل: هذا؛ لأن سبب دخول الجنة والنار مع الشخص، وهو العمل الصالح والسيئ وهو أقرب إليه من شرارك نعله؛ إذ هو مجاور له والعمل صفة قائمة به.

قال ابن بطال: في الحديث: إن الطاعة موصلة إلى الجنة، وإن المعصية مقربة إلى النار، وإن الطاعة والمعصية قد تكون في أيسر الأشياء، فينبغي للمرء أن لا يزهّد في قليل من الخير أن يأتيه ولا في قليل من الشر أن يجتنبه؛ فإنه لا يعلم الحسنة التي يرحمها الله بها، ولا السيئة التي يسخط عليه بها. وقال ابن الجوزي: معنى الحديث: إن تحصيل الجنة سهل بتصحيح القصد، وفعل الطاعة والنار

كذلك بموافقة الهوى، وفعل المعصية. (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)، في الرقاق وهو من أفراده، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ١: ص ٣٨٧: ٤١٣: ٤٤٢).

٢٣٩٢ - [٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ لِأَهْلِهِ - وَفِي رِوَايَةٍ - أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْصَى بَنِيهِ إِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ، ثُمَّ أَذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا مَا أَمَرُهُمْ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ، فَغَفَرَ لَهُ».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٩٢ - قوله: (قَالَ رَجُلٌ)، أي: ممن كان قبلنا، ففي حديث أبي سعيد عند البخاري: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ رَغَسَهُ اللَّهُ مَالًا»، وفي رواية له: ذكر رجلاً فيمن سلف، أو فيمن كان قبلكم. وصرح في حديث حذيفة وأبي مسعود عند الطبراني: إِنَّهُ كَانَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ ولذلك أورد البخاري حديث أبي سعيد وحذيفة وأبي هريرة في ذكر بني إسرائيل. قيل: اسم هذا الرجل «جهينة»، فقد حكى الحافظ في «الفتح» (ج ٢٦: ص ١٣١: ١٣٢) أن أبا عوانة أخرج في «صحيحه» من حديث حذيفة عن أبي بكر الصديق، أن الرجل المذكور في حديث الباب هو آخر أهل النار خروجاً منها، وآخر أهل الجنة دخولاً الجنة.

قال الحافظ (ج ٢٧: ص ٢٠٩): وقد وقع في «غرائب مالك» للدارقطني من طريق عبد الملك بن الحكم، وهو واه عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه: إِنَّ آخِرَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ يَقَالُ لَهُ: جُهَيْنَةُ، فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: عِنْدَ جُهَيْنَةَ الْخَبَرُ الْيَقِينُ، وَحَكَى السَّهْلِيُّ أَنَّهُ جَاءَ إِنْ اسْمُهُ «هَنَادٌ». (لَمْ يَعْمَلْ) صفة «رَجُلٌ»،

(٢٣٩٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ الْبُخَارِيُّ (٧٥٠٦) فِي التَّوْحِيدِ، مُسْلِمٌ (٢٧٥٦/٢٥٢٤) فِي التَّوْبَةِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٢٥٥) فِي الرِّقَاقِ.

(خَيْرًا قَطُّ)، أي: عملاً صالحاً بعد الإسلام، ووقع في رواية لمسلم: «لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ»، قال الباجي: ظاهره أَنَّ العمل ما تعلق بالجوارح وهو حقيقة العمل، وإن جاز أن يطلق على الاعتقاد على سبيل المجاز والاتساع وَاللَّهُ عن هذا الرجل إنه لم يعمل شيئاً من الحسنات التي تعمل بالجوارح، وليس فيه إخبار عن اعتقاد الكفر، وإنما يحمل هذا الحديث على أنه اعتقد الإيمان، ولكنه لم يأت من شرائعه بشيء، فلما حضره الموت خاف تفريطه، فأمر أهله أن يحرقوه، انتهى.

قلت: وقع في رواية أحمد (ج ٢: ص ٣٠٤): «كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ»، وهكذا وقع استثناء التوحيد في حديث ابن مسعود أيضاً عند أحمد (ج ١: ص ٣٩٨) ورواية الباب وإن لم يذكر فيها هذا الاستثناء صريحاً لكنها كالصریح في ذكره؛ لإطباق الروايات على ذكر خشيته وخوفه من عذابه وغفرانه تعالى. (لِأَهْلِهِ) متعلق بـ«قَالَ»، (وَفِي رِوَايَةٍ: أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ)، أي: بالغ في فعل المعاصي، وهذا لفظ مسلم؛ وللبخاري: «كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ»، وفي حديث حذيفة عند البخاري: «إِنَّهُ كَانَ يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ»، وفي حديث أبي سعيد عند الشيخين: «فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَزِرْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا» فَسَرَهَا قتادة: «لم يدخر»، ووقع في آخر حديث حذيفة عند البخاري. قال عقبه بن عمرو - أبو مسعود -، وأنا سمعته - يعني: النبي وَاللَّهُ - يقول ذلك: «وَكَانَ نَبَاشًا - أي: للقبور - يَسْرِقُ أَكْفَانَ الْمَوْتَى» قال الحافظ: قوله: «وَكَانَ نَبَاشًا» هو من رواية حذيفة وأبي مسعود معاً، كما يدل عليه رواية ابن حبان. ووقع في رواية للطبراني بلفظ: بينما حذيفة وأبو مسعود جالسين، فقال أحدهما: سمعت رسول الله وَاللَّهُ يقول: «إِنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ يَنْبِشُ الْقُبُورَ...» فذكره.

(فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ)، فيه: تسمية الشيء بما قرب منه؛ لأن الذي حضره في تلك الحالة علامات الموت لا الموت نفسه. (أَوْصَى بَنِيهِ)، هذا لفظ مسلم، وللبخاري: «فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، قَالَ لِبَنِيهِ»، وفي حديث أبي سعيد عند البخاري: «فَلَمَّا حَضَرَ قَالَ لِبَنِيهِ: أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ، قَالَ...» إلخ.

(إِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ)، بصيغة الأمر من التحريق، وهذا عند مسلم، وللبخاري: «فَأَحْرَقُوهُ»، أي: من الإحراق، ومقتضى السياق أن يقول: إذا مت فحرقوني،

لكنه على طريق الالتفات. قال الطيبي: قوله: «إِذَا مَاتَ...» إلخ. مقول «قَالَ» على الرواية الأولى ومعمول «أَوْصَى» على الرواية الأخرى، فقد تنازعا فيه في عبارة الكتاب، انتهى. قلت: قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ) إلى قوله: (أَوْصَى بَنِيهِ) جملة معترضة وقوله: «إِذَا مَاتَ...» إلخ. إنما هو مقول «قَالَ» في الرواية الأولى كما يدل عليه سياق الحديث عند البخاري في التوحيد ومسلم في التوبة. وأمّا سياق الرواية الثانية، فعند البخاري في ذكر بني إسرائيل: «فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، قَالَ لِبَنِيهِ: إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي...» إلخ، وعند مسلم: «فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْصَى بَنِيهِ، فَقَالَ: إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي...» إلخ. (ثُمَّ اذْرُوا) يجوز فيه وصل الهمزة وقطعها من الثلاثي المجرد والمزيد يقال: ذرت الريح التراب وغيره تذروه ذرواً وذرياً وذرته: أطارته وسفته وأذهبته وفرقته بهبوبها.

قال الحافظ: بهمزة قطع وسكون المعجمة من أذرت العين دمعها، وأذريت الرجل عن الفرس، وبالوصل من ذروت الشيء ومنه ﴿نَذَرُوهُ الرِّيحَ﴾ [الكهف: ٤٥]. وفي رواية: «ثُمَّ اطْحَنُونِي ثُمَّ ذَرُونِي» بضم المعجمة وتشديد الراء من الذر، أي: فرقوني. وفي حديث حذيفة عند البخاري في الرقاق: «فَذَرُونِي»، قال الحافظ: بالتخفيف بمعنى الترك وبالتشديد بمعنى التفريق، وهو ثلاثي مضاعف، تقول: ذررت الملح اذره، ومنه: الذريرة نوع من الطيب.

قال ابن التين: ويحتمل أن يكون بفتح أوله وكذا قرأناه ورويناه بضمها. وعلى الأول هو من التذرية وعلى الثاني من الذر. (نِصْفُهُ)، أي: نصف رماده. (فِي الْبَرِّ وَنِصْفُهُ فِي الْبَحْرِ)، وفي حديث حذيفة عند البخاري في أول ذكر بني إسرائيل: «إِذَا أَنَا مِتُّ فَاجْمَعُوا لِي حَطْبًا كَثِيرًا وَأَوْقِدُوا فِيهِ نَارًا حَتَّى إِذَا أَكَلْتُ لَحْمِي وَخَلَصْتُ إِلَى عَظْمِي، فَاْمْتَحِشْتُ فَخَذُّوْهَا فَاطْحَنُوْهَا ثُمَّ انْظُرُوا يَوْمًا رَاحًا - أي: كثير الريح وشديده - فَادْرُوْهُ فِي النَّيِّ...» الحديث. وفي حديث أبي سعيد عنده أيضاً في الرقاق: «فَإِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي حَتَّى إِذَا صِرْتُ فَحْمًا فَاسْحَقُونِي - أَوْ قَالَ: فَاسْهَكُونِي - ثُمَّ إِذَا كَانَ رِيحٌ عَاصِفٌ فَادْرُونِي فِيهَا، فَأَخَذَ مَوَائِقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»، قال الباجي: وذلك على وجهين: أحدهما: على وجه الفرار مع اعتقاده أنه غير فائت، كما يفر الرجل أمام الأسد مع اعتقاده أنه لا يفوته سبقاً، ولكنه يفعل نهاية ما يمكنه فعله، والوجه الثاني: أن يفعل هذا خوفاً من الباري تعالى؛ وتذلاً ورجاء أن يكون هذا

سبباً إلى رحمته، ولعله كان مشروعاً في ملته، انتهى.

(قَوَّ اللَّهُ لَيْثُنَ قَدَرَ اللَّهِ عَلَيْهِ)، بتخفيف الدال وتشديدها من القدر بمعنى التضيق، أو بمعنى القضاء لا من القدرة والاستطاعة. (لِيُعَذِّبَهُ) بنون التأكيد. (عَذَابًا)، أي: تعذيباً. (لَا يُعَذِّبُهُ)، أي: ذلك العذاب. (أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) من الموحدين، وقد استشكل هذا الحديث؛ لأن صنيع الرجل وقوله ظاهر في الشك في قدرة الله على البعث والإحياء، والشك في القدرة كفر، وقد قال في آخر الحديث: «خَشِيتُكَ» وغفر له والكافر لا يخشاه، ولا يغفر له، واختلف في تأويله؛ فقليل: «لئن قدر» بالتخفيف بمعنى ضيق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ [الطلاق: ٧] بالتخفيف والتشديد، وهو أحد الأقوال في قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] والمعنى: لئن ضيق الله عليه وناقشه في حساب.

وقيل: المعنى: لئن قدر عليه العذاب، أي: قضى من قدر بالتخفيف والتشديد بمعنى واحد، أي: لئن قدر عليه أن يعذبه ليعذبه، ولكن هذا كالذي قبله معنى غير مناسب للسوق أصلاً، مع أنه قد وقع في حديث معاوية بن حيدة عند أحمد (ج ٤: ص ٤٤٧) (ج ٥: ص ٣، ٤): «ثُمَّ أَذْرُونِي فِي الرِّيحِ لَعَلِّي أَضِلُّ اللَّهَ ﷻ»، أي: أغيب عنه وأفوته. يقال: ضل الشيء: إذا فات وذهب وهو كقوله تعالى: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾ [طه: ٥٢] وهذا يدل على أن قوله: «لَيْثُنَ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ» على ظاهره، وإنه أراد التمتع بالتحريق من قدرة الله، ومع ذلك أخبر الصادق بغفرانه، فلا بد من وجه يمكن القول بإيمانه.

فقليل: مقصود الرجل بهذه الوصية: أن فرقوا أجزاءي في البر والبحر، بحيث لا يكون هناك سبيل إلى جمعها، فيحتمل أنه رأى أن جمعه حينئذ يكون مستحيلاً والقدرة لا تتعلق بالمستحيل فلذلك قال: «لَيْثُنَ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ»، فلا يلزم أنه نفى القدرة أو شك فيها، فصار بذلك كافراً فكيف يغفر له، وذلك أنه ما نفى القدرة على ممكن. وإنما فرض غير المستحيل مستحيلاً فيما لم يثبت عنده أنه ممكن من الدين بالضرورة والكفر هو الأول لا الثاني.

وقيل: إن الرجل ظن أنه إذا فعل هذا الصنيع ترك فلم ينشر ولم يندب. وأما تلفظه بقوله: «لَيْثُنَ قَدَرَ اللَّهُ»، وبقوله: «لَعَلِّي أَضِلُّ اللَّهَ» فلا أنه كان جاهلاً بذلك.

وقد اختلف في مثله هل يكفر أم لا بخلاف الجاحد للصفة؟ قال الخطابي: إنه لم ينكر البعث وإنما جهل فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب، وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله. وقيل: كان هذا الرجل موحدًا مثبتًا للصانع، وكان في زمن الفترة حين ينفع مجرد التوحيد ولم تبلغه شرائط الإيمان ولا تكليف قبل ورود الشرع على المذهب الصحيح؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقيل: إنما وصى بذلك؛ تحقيرًا لنفسه وعقوبة لها بعصيانها وإسرافها؛ رجاء أن يرحمه الله فيغفر له، وهذا يؤيد أن قوله: «لَئِنْ قَدَرْتُ»، بمعنى ضيق، وقيل: لقي من هول المطلاع ما أدهشه وسلب عقله، فلم يتمكن من تمهيد القول وتخميمه، فبادر بسقط من القول، وأخرج كلامه مخرجًا لم يعتقد حقيقته.

قال التوربشتي: وهذا أسلم الوجوه. وقال الطيبي: وهو كلام صدر عن غلبة حيرة ودهشة من غير تدبر في كلامه كالغافل والناسي، فلا يؤاخذ فيما قال. قال القاري: هذا هو الظاهر من الحديث، كما سيأتي حيث قال تعالى: «لِمَ فَعَلْتَ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ»، وقيل: ذلك لا يؤاخذ عليه. وقال السندي: يحتمل أن شدة الخوف طيرت عقله فما التفت إلى ما يقول وما يفعل، وأنه هل ينفعه أم لا، كما هو المشاهد في الواقع في مهلكة، فإنه قد يتمسك بأدنى شيء لاحتمال أنه لعله ينفعه؛ إذ هو فيما قال وفعل في حكم المجنون، انتهى. وجعل الحافظ هذا القول أظهر الأقوال حيث قال: وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتى ذهب بعقله لما يقول، ولم يقله قاصدًا لحقيقة معناه بل في حالة كان فيها كالغافل والذاهل والناسي، الذي لا يؤاخذ بما يصدر منه، قال: وأبعد الأقوال قول من قال: إنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر، انتهى.

وقال ابن أبي جمرة: كان الرجل مؤمنًا؛ لأنه قد أيقن بالحساب، وأن السيئات يعاقب عليها، وأمّا ما أوصى به فلعله كان جائزًا في شرعهم؛ لتصحيح التوبة، فقد ثبت في شرع بني إسرائيل قتلهم أنفسهم. وقيل: ظن هذا الرجل أن الله تعالى إن وجده على حاله وهيئته يعذبه عذابًا شديدًا، وإذا وجده محترقًا مطحونًا مفرقًا فلعله يرحمه ويشفق عليه، لتحمله تلك المشاق والشدائد كما هو دأب الموالي الكرماء، فإنهم إذا وجد أحدهم عبده المسيء في مرض أو شدة رحمه وعطف عليه ورضي

عنه، وإن كان قبل ذلك ساخطاً عليه وغضبان، واللّه أعلم.

(فَلَمَّا مَاتَ)، أي: الرجل الموصي. (فَعَلُوا)، أي: أهله أو بنوه. (مَا أَمَرَهُمْ)، به من التحريق وغيره وقوله: (فَلَمَّا مَاتَ...) إلخ. لمسلم فقط. (فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ)، أي: من أجزاء الرجل، وفي رواية أخرى للبخاري: «فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَرْضَ فَقَالَ: اجْمَعِي مَا فِيكَ مِنْهُ فَفَعَلَتْ فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ»، وفي حديث أبي سعيد عنده أيضاً: «فَقَالَ اللَّهُ: كُنْ فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ»، قال الحافظ: وفي حديث سلمان الفارسي عند أبي عوانة في «صحيحه»: «فَقَالَ اللَّهُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ كَأَسْرَعَ مِنْ طَرْفَةِ الْعَيْنِ»، وهذا جميعه كما قال ابن عقيل: إخبار عما سيقع له يوم القيامة، وليس كما قال بعضهم: أنه خاطب روحه، فإن ذلك لا يناسب قوله: فجمعه الله؛ لأن التحريق والتفريق إنما وقع على الجسد، وهو الذي يجمع ويعاد عند البعث.

(ثُمَّ قَالَ) اللَّهُ تَعَالَى. (لَهُ)، أي: للرجل. (لَمْ فَعَلْتَ هَذَا؟)، أي: ما ذكر من الوصية، وفي رواية: «مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ»، (قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ)، وفي حديث حذيفة عند البخاري: «مَا حَمَلَنِي إِلَّا مَخَافَتُكَ»، (وَأَنْتَ أَعْلَمُ)، أي: إنما فعلته من خشيتك. قال ابن عبد البر: وذلك دليل على إيمانه، إذ الخشية لا تكون إلا لمؤمن بل لعالم؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] ويستحيل أن يخافه من لا يؤمن به. وقد روي الحديث بلفظ: «قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ»، وهذه اللفظة ترفع الإشكال في إيمانه، والأصول تعضدها: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، قلت: الخشية من لوازم الإيمان، ولما كان فعله هذا من أجل خشية الله تعالى وخوفه فلا بد من القول بإيمانه، وعلى هذا فالحديث ظاهر بل هو كالصریح في استثناء التوحيد، كما تقدم فلا إشكال فيه.

(فَغَفَرَ لَهُ) وفي حديث أبي سعيد عن البخاري في الرقاق: «فَمَا تَلَفَاهُ أَنْ رَحِمَهُ»، أي: تداركه و«مَا» موصولة، أي: الذي تلافاه هو الرحمة، أو نافية وصيغة الاستثناء محذوفة، وفي ذكر بني إسرائيل بلفظ: «فَتَلَقَّاهُ رَحْمَةً»، قال الحافظ: قالت المعتزلة: غفر له؛ لأنه تاب عند موته وندم على فعله. وقالت المرجئة: غفر

له بأصل توحيده الذي لا تضر معه معصية . **وتعقب الأول:** بأنه لم يرد أنه رد المظلّمة ، فالمغفرة حينئذ بفضل الله لا بالتوبة ؛ لأنها لا تتم إلا بأخذ المظلوم حقه من الظالم ، وقد ثبت أنه كان نباشاً . **وتعقب الثاني:** بأنه وقع في حديث أبي بكر الصديق المشار إليه أولاً أنه عذب فعلى هذا فتحمل الرحمة والمغفرة على إرادة ترك الخلود في النار ، وبهذا يرد على الطائفتين معاً على المرجئة في أصل دخول النار ، وعلى المعتزلة في دعوى الخلود فيها ، وفيه أيضاً رد على من زعم من المعتزلة ، إنه بذلك الكلام تاب ، فوجب على الله قبول توبته ، انتهى . وقيل : إن مغفرته إنما هي لكمال خوفه وخشيته من الله ﷻ ؛ لأن الخشية من المقامات السنية ولما كانت على أقصى مراتبها ، وإن حصلت عند حضور علامات الموت صارت سبباً لمحو جميع سيئاته ووسيلة إلى مغفرة جميع ذنوبه ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨] وقد تقدم أن الخوف من الله من لوازم الإيمان .

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل ، وفي باب ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ ﴾ [الفتح: ١٥] من كتاب التوحيد ، ومسلم في التوبة ، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ : ص ٢٦٩ : ٣٠٤) ، ومالك ، والنسائي في أواخر الجنائز ، وابن ماجه في ذكر التوبة ، وفي الباب عن أبي سعيد عند أحمد والشيخين وغيرهم ، وعن حذيفة عند البخاري والنسائي وغيرهما ، وعن ابن مسعود عند أحمد ، وأبي يعلي ، وعن معاوية بن حيدة عند أحمد ، والطبراني وعن سلمان الفارسي عند أبي عوانة ، والطبراني .



٢٣٩٣ - [٧] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَبْيٌ،
فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ، قَدْ تَحَلَّبَ ثَدْيُهَا تَسْعَى، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ
أَخَذَتْهُ، فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا، وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَرُونَ هَذِهِ طَارِحَةً
وَلَدَهَا فِي النَّارِ» فَقُلْنَا: لَا، وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: «لَلَّهِ أَرْحَمُ
بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوْلَدِهَا».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٩٣ - قوله: (قَدِمَ) بكسر الدال.. (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَبْيٌ)، أي: أسرى من
الغلمان والجواري، وسيبته سبيًّا إذا حملته من بلد إلى بلد، وقوله: «قَدِمَ» على
صيغة المعلوم فعل ماضٍ و «سَبْيٌ» بالرفع فاعله، وفي رواية الكشميهني: «قَدِمَ
بِسَبْيٍ» على صيغة المجهول، وبالباء الموحدة في «سبي» وكان هذا من «سبي»
هو أَرْحَمُ.

(فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ) لم يعرف الحافظ اسمها. (قَدْ تَحَلَّبَ) بفتح الحاء وتشديد
اللام على وزن تفعّل. (ثَدْيُهَا) بالإفراد والرفع فاعله، أي: سال لبن ثديها على
حذف المضاف؛ لكثرة لعدم ولدها معها. وقال الحافظ: أي: تهيأ لأن يحلب.
(تَسْعَى) بفتح الفوقية وسكون السين وفتح العين المهملتين من السعي، وهو المشي
بسرعة، أي: تعدو المرأة في طلب ولدها. ووقع في بعض نسخ «صحيح
البخاري» بقاف مكسورة من السقي بالسین المهملة والقاف.

قال الحافظ: بفتح المثناة وبقاف مكسورة، وللکشمیهنی: «بسقي»، بموحدة
مكسورة بدل الفوقية وفتح المهملة وسكون القاف وتنوين التحتية، وللباقين:
«تسعى»، بفتح العين المهملة من السعي، أي: تمشي بسرعة تطلب ولدها الذي
فقدته، وفي رواية: تبتغي من الابتغاء وهو الطلب.

قال عياض: وهو وهم، والصواب ما في رواية البخاري: (تَسْعَى) بالسین من
السعي. وتعقبه النووي: بأنَّ كلاً من الروایتين صواب لا وهم فيه، فهي ساعية

وطالبة مبتغية لابنها.

وقال القرطبي: لا خفاء بحسن رواية «تسعى» ووضوحها، ولكن لرواية «تبتغي» وجهاً وهو تطلب ولدها وحذف المفعول للعلم به، فلا يغلط الراوي مع هذا التوجيه.

(إِذَا وَجَدَتْ) قال الحافظ: قوله: «إِذَا» كذا، أي: بالألف للجميع ولمسلم (صَبِيًّا فِي السَّبْيِ)، أي: في جملة صبيان السبي. (أَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا)، قال الحافظ: حذف منه شيء بينته رواية الإسماعيلي ولفظه: «إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا أَخَذَتْهُ فَأَرْضَعَتْهُ فَوَجَدَتْ صَبِيًّا، فَأَخَذَتْهُ فَأَلْزَمَتْهُ بِبَطْنِهَا»، وعرف من سياقه أنها كانت فقدت صبيها وتضررت باجتماع اللبن في ثديها، فكانت إذا وجدت صبيًّا أرضعته؛ ليخف عنها، فلما وجدت صبيها بعينه أخذته فالتزمته وألصقته ببطنها من فرحها بوجوده وغاية محبتها له.

(أَتَرُونَ) بضم الفوقية، أي: تظنون. (هَذِهِ)، أي: المرأة. (طَارِحَةً)، أي: ملقية. (فَقُلْنَا)، كذا في جميع النسخ، والذي في «الصحيحين»: «قلنا»، أي: بدون الفاء. (لَا)، أي: لا نظن إنها طارحة. وقال القسطلاني: أي: لا تطرحه. (وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ)، أي: لا تطرحه طائعة أبداً. وقال القاري: الواو للحال، وفائدة هذا الحال: أنها إن اضطرت، يمكن طرحها، والله منزّه عن الاضطرار، فلا يطرح عبده في النار البتة.

(لَلَّهِ) بفتح أوله لام تأكيد، وصرح بالقسم في رواية الإسماعيلي، فقال: «وَاللَّهِ لَلَّهِ أَرْحَمُ»، إلى آخره. (بِعِبَادِهِ)، أي: المؤمنين أو مطلقاً. (مِنْ هَذِهِ) المرأة. (بَوْلِدِهَا) هذا. قال الحافظ: كأن المراد بالعباد هنا: من مات على الإسلام، ويؤيده ما أخرجه أحمد، والحاكم والبخاري ورجالهم رجال الصحيح - من حديث أنس قال: مرَّ النبي ﷺ في نفر من الصحابة، وصبي على الطريق، فلما رأت أمه القوم خشيت على ولدها أَنْ يُؤْطَأَ فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى، وتقول: ابني ابني، وسعت فأخذته، فقال القوم: يا رسول الله، ما كانت هذه لتلقي ابنها في النار، فقال: «وَلَا اللَّهُ بِطَارِحٍ حَبِيبُهُ فِي النَّارِ»، فالتعبير بـ«حبيبه» يخرج الكافر، وكذا من شاء إدخاله ممن لم يَتَّبِعْ من مرتكبي الكبائر.

وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة: لفظ العباد عام، ومعناه خاص بالمؤمنين، وهو كقوله تعالى: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَاكُنْهَا لِلَّذِينَ يَنْقُوتُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] فهي عامة من جهة الصلاحية، وخاصة بمن كتبت له. ثم ذكر ابن أبي جمرة احتمال تعميمه حتى في الحيوانات، ورجحه العيني حيث قال، والظاهر: إنها على العموم لمن سبق له منها نصيب من أي العباد كان حتى الحيوانات على ما ورد في حديث أبي هريرة، وأنزل في الأرض جزءاً واحداً، فمن ذلك الجزء يتراحم الخلق، انتهى.

قال ابن أبي جمرة: وفيه: إشارة إلى أنه ينبغي للمرء أن يجعل تعلقه في جميع أموره بالله وحده، وإن كل من فرض إن فيه رحمة ما يقصد لأجلها، فالله ﷻ أرحم منه، فليقصد العاقل لحاجته من هو أشد له رحمة.

قال: وفي الحديث ضرب المثل بما يدرك بالحواس لما لا يدرك بها لتحصيل معرفة الشيء على وجهه، وإن كان الذي ضرب له المثل لا يحاط بحقيقته؛ لأن رحمة الله لا تدرك بالعقل، ومع ذلك فضربها النبي ﷺ للسامعين بحال المرأة المذكورة.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في باب: رحمة الولد من كتاب الأدب، ومسلم في التوبة.

٢٣٩٤ - [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يُنَجِّي أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ» قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَتِهِ، فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَاغْدُوا، وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدَّلْجَةِ وَالْقَصْدِ الْقَصْدَ تَبَلَّغُوا».

[مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٩٤ - قوله: (لَنْ يُنَجِّي)، أي: من النار. و«لَنْ» لمجرد النفي. وقيل:

(٢٣٩٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ الْبُخَارِيُّ (٦٤٦٣) فِي الرَّقَاقِ، مُسْلِمٌ (٢٨١٦ / ٧١) فِي التَّوْبَةِ.

لتوكيده، و«يُنَجِّي» بفتح النون وكسر الجيم المشددة من التنجية، أو بسكون النون وتخفيف الجيم المكسورة من الإنجاء، ومعناه: لن يخلص النجاة من الشيء التخلص منه. (أَحَدًا) بالنصب على المفعولية. (مِنْكُمْ عَمَلُهُ) بالرفع على الفاعلية، وفي رواية أبي داود الطيالسي: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يُنَجِّيهِ عَمَلُهُ»، وفي رواية للشيخين: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ»، وفي رواية لمسلم: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُنَجِّيهِ عَمَلُهُ»، وفي أخرى له: «لَنْ يَنْجُو أَحَدٌ مِنْكُمْ بِعَمَلِهِ»، واستشكل هذا الحديث ونحوه بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢].

. [٧٢]

وأجيب: بأنه تحمل الآية على أن الجنة تنال المنازل فيها بالأعمال، فإن درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الأعمال. ويحمل الحديث على أصل دخول الجنة والخلود فيها، فإن قلت: إن قوله تعالى: ﴿سَلِّمَ عَلَيْكُمْ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] صريح بأن دخول الجنة أيضًا بالأعمال. أجيب: بأنه بلفظ مجمل بينه الحديث، والتقدير: ادخلوا منازل الجنة وقصورها بما كنتم تعملون، فليس المراد بذلك أصل الدخول، ويجوز أن يكون الحديث مفسرًا للآية، والتقدير: ادخلوها بما كنتم تعملون مع رحمة الله لكم وتفضله عليكم؛ لأن اقتسام منازل الجنة برحمته، وكذا أصل دخول الجنة هو برحمته حيث ألهم العاملين ما نالوا به ذلك، ولا يخلو شيء من مجازاته لعباده من رحمته وتفضله، وقد تفضل عليهم ابتداءً بإيجادهم، ثم برزقهم، ثم بتعليمهم، هذا محصل ما قاله ابن بطال في الجمع بين الآيتين وحديث الباب.

وقال عياض: طريق الجمع أن الحديث فسر ما أجمل في الآية، فذكر نحوًا من كلام ابن بطال الأخير، وإن من رحمة الله توفيقه للعمل وهدايته للطاعة، وكل ذلك لم يستحقه العامل بعمله، وإنما هو بفضل الله ورحمته. وقال ابن الجوزي: يتحصل عن ذلك أربعة أجوبة:

الأول: أن التوفيق للعمل من رحمة الله، ولولا رحمة الله السابقة ما حصل الإيمان ولا الطاعة التي يحصل بها النجاة.

الثاني: إن منافع العبد لسيده فعمله مستحق لمولاه، فمهما أنعم عليه من الجزاء فهو من فضله. الثالث: جاء في بعض الأحاديث إن نفس دخول الجنة برحمة الله

واقْتِسَام الدرجات بالأعمال. والرابع: إن أعمال الطاعات كانت في زمن يسير، والثواب لا ينفد، فالإنعام الذي لا ينفد في جزاء ما ينفد بالفضل بمقابلة الأعمال.

وقال الكرمانى: الباء في قوله: ﴿يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] ليست للسببية بل للإلصاق، أو المصاحبة، أي: أورثتموها ملابسة، أو مصاحبة، أو للمقابلة نحو: أعطيت الشاة بالدرهم، وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في «المغني» فسبق إليه، فقال (ج ١: ص ٩٧): ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الأعواض نحو: اشتريته بألف وكافأت إحسانه بضعف. وقولهم: هذا بذاك منه ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة - فإنهم يقولون: العمل الصالح سبب موجب للجنة - وكما قال الجميع - أي: جميع أهل السنة - في «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»؛ لأن المعطي بعوض قد يعطي مجاناً بخلاف المسبب، فلا يوجد بدون السبب. قال: وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين جمعاً بين الأدلة.

قلت: سبقه إلى ذلك ابن القيم، كما قال الحافظ، وقد حكى كلامه عن كتاب «مفتاح دار السعادة» قال الحافظ: ويظهر لي في الجمع بين الآية والحديث وجه آخر، وهو أن يحمل الحديث على أن العمل من حيث هو عمل لا يستفيد به العامل دخول الجنة ما لم يكن مقبولاً، وإذا كان كذلك فأمر القبول إلى الله تعالى، وإنما يحصل برحمة الله لمن يقبل منه، وعلى هذا فمعنى قوله: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] أي: تعملونه من العمل المقبول، ولا يضر بعد هذا أن تكون الباء للمصاحبة، أو للإلصاق، أو المقابلة، ولا يلزم من ذلك أن تكون سببية، وحاصل هذا الجواب أن المنفي في الحديث: دخولها بالعمل المجرد عن القبول، والمثبت في الآية: دخولها بالعمل المتقبل، والقبول إنما يحصل من الله تفضلاً. وقال النووي: معنى الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال، والجمع بينها وبين الحديث: أن التوفيق للأعمال والهداية للإخلاص فيها وقبولها إنما هو برحمة الله وفضله، فيصح أنه لم يدخل الجنة بمجرد العمل، وهو مراد الحديث، ويصح أنه دخل بالأعمال، أي: بسببها وهي من رحمة الله تعالى. ورد الكرمانى الأخير: بأنه خلاف صريح الحديث.

وقال التوربشتي: ليس المراد من هذا الحديث نفي العمل وتوهين أمره، بل توقف العباد على أن العمل إنما يتم بفضل الله وبرحمته؛ لئلا يتكلموا على أعمالهم؛ اغترارًا بها، فإن الإنسان ذو السهو والسيان عرضة للآفات ودرية للغفلات، قلما يخلص له من شائبة رياء أو شهوة خفية أو فساد نية، أو قصد غير صالح، ثم إن سلم له العمل عن ذلك، ولا يسلم إلا برحمة من الله، فإن أرجى عمل من أعماله لا يفي بشكر أدنى نعمة من نعم ربه، فأنى له أن يستظهر بعمل لم يهتد إليه أيضًا إلا برحمة من الله وفضل. وقال الطيبي: أي النجاة من العذاب، والفوز بالثواب بفضل الله ورحمته، والعمل غير مؤثر فيهما على سبيل الإيجاب، بل غايته أنه يعد العامل؛ لأن يتفضل عليه ويقرب الرحمة إليه، ولذا قال: «فَسَدِّدُوا...» إلخ. والخطاب للصحابة، والمراد: معشر بني آدم. قال الماذري: مذهب أهل السنة إن إثابة الله تعالى من أطاعه بفضل منه، وكذلك انتقامه ممن عصاه بعدل منه، ولا يثبت واحد منهما إلا بالسمع، وله تعالى أن يعذب الطائع وينعم العاصي؛ لأن العالم كله ملكه، والدنيا والآخرة في سلطاته يفعل فيهما ما يشاء، فلو عذب المطيعين وأدخلهم النار كان عدلاً منه، وإذا أكرمهم ونعمهم وأدخلهم الجنة فهو فضل منه، ولو نعم الكافرين وأدخلهم الجنة كان له ذلك، ولكنه أخبر - وخبره صدق لا خلف فيه - أنه لا يفعل ذلك بل يغفر للمؤمنين، ويدخلهم الجنة برحمته، ويعذب الكافرين ويخلدهم في النار؛ عدلاً منه. وهذا الحديث يقوي مقالته ويرد على المعتزلة حيث يثبتون الأعواض بالعقل، ويوجبون ثواب الأعمال. ويوجبون الأصلح، ولهم في ذلك خبط كثير وتفضيل طويل.

(قَالُوا)، وفي رواية لمسلم: «فقل»، وفي أخرى له: «قال رجل». قال الحافظ: لم أقف على تعيين القائل. (وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ)، أي: لا ينجيك عملك مع عظم قدره، قال الطيبي: الظاهر: ولا إياك، أي: للعطف على «أحدًا» فعدل إلى الجملة الاسمية، أي: من الفعلية المقدرة؛ مبالغة. أي: ولا أنت ممن ينجيه عمله؛ استبعادًا عن هذه النسبة إليه. قلت: وقع في رواية لمسلم: قال رجل: «ولا إياك يا رسول الله؟» قال الكرمانى: إذا كان كل الناس لا يدخلون الجنة إلا أن يتغمدهم الله برحمته، فوجه تخصيص رسول الله ﷺ بالذكر، أنه إذا كان مقطوعًا

له بأنه يدخل الجنة، ثم لا يدخلها إلا برحمة الله، فغيره يكون في ذلك بطريق الأولى. وقال الرافي: لما كان أجر النبي ﷺ في الطاعة أعظم، وعمله في العبادة أقوم، قيل: «وَلَا أَنْتَ؟»، أي: لا ينجيك عملك مع عظم قدره؟ فقال: لا إلا برحمة الله.

(قَالَ: وَلَا أَنَا)، مطابق «وَلَا أَنْتَ؟»، أي: ولا أنا ممن ينجيه عمله. وفي رواية مسلم المشار إليها: قَالَ: «وَلَا إِنِّي إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ»، أي: يسترني. وفي رواية لمسلم: «إِلَّا أَنْ يَتَذَكَّرَنِي، مِنْهُ بِرَحْمَةٍ»، وفي رواية لهما: «بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ»، وللمستملي: «بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ»، بإضافة «بِفَضْلٍ» للاحقها. وفي رواية لمسلم: «بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلٍ»، وفي أخرى له: «بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَتِهِ»، قال أبو عبيدة: المراد بالتغمد: الستر، وما أظنه إلا مأخوذاً من غمد السيف؛ لأنك إذا غمدت السيف فقد ألبسته الغمد وسترته به، كأنه جعل رحمة له غمداً وستره بها وغشاه. قال القاري: والاستثناء منقطع، أي: إلا أن يلبسني لباس رحمة، فأدخل الجنة برحمته، والتغمد: الستر، أي: يسترني برحمته ويحفظني كما يحفظ السيف بالغمد، بكسر الغين وهو الغلاف، ويجعل رحمة محيطة بي إحاطة الغلاف للسيف.

وقال الشيخ الدهلوي: معنى الاستثناء، أي: لا ينجيني عملي إلا أن يرحمني الله، فحينئذ ينجيني عملي، ويصير سبباً في نجاتي، وبدونه لا يصير سبباً؛ لأن العمل ليس علة حقيقية موجبة للنجاة. وقال الطيبي: الاستثناء منقطع. قال القسطلاني: ويحتمل أن يكون متصلاً من قبيل قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] ولما أشعر هذا الكلام بإلغاء العمل من حيث إيجابه النجاة، وهو لا ينافي سببته ومدخليته فيها، باعتبار أنه يعد العامل؛ لأن يتفضل عليه، ويقرب إلى الرحمة من جهة حكمه تعالى، بذلك ووضعه إياه، كذلك أشار إلى إثباته بقوله: «فَسَدُّوا» بالسين المهملة المفتوحة وكسر الدال المهملة الأولى المشددة، أي: اقصدوا السداد من الأمر، وهو الصواب من قولهم: سد السهم إذا تحرى الهدف. وقيل: هو القصد من القول والعمل، واختيار الصواب منهما، وهو ما بين الإفراط والتفريط، يعني: قوموا بالعمل، واطلبوا الصواب واقصدوا في العمل بلا إفراط وتفريط، فلا تغلوا ولا تقصروا،

وفي رواية لمسلم: «وَلَكِنْ سَدُّوا».

قال الحافظ: ومعنى هذا الاستدراك أنه قد يفهم من النفي المذكور نفي فائدة العمل، فكأنه قيل: بل له فائدة، وهو أن العمل علامة على وجود الرحمة التي تدخل العامل الجنة، فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب، وهو اتباع السنة من الإخلاص وغيره ليقبل عملكم، فينزل عليكم الرحمة. (وَقَارِبُوا)، أي: اطلبوا المقاربة، وهي القصد في الأمر الذي لا غلو فيه ولا تقصير. وقيل: المعنى: إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل، فاعملوا بما يقرب منه، يعني: اعملوا بالسداد، فإن عجزتم عنه فقاربوا، أي: اقربوا منه. **وقال الحافظ:** أي: لا تفرطوا فتجهدوا أنفسكم في العبادة؛ لئلا يفضي بكم ذلك إلى الملل فتتركوا العمل فتفرطوا. (وَاغْدُوا) بالغين المعجمة الساكنة والdal المهملة من الغدو، وهو السير من أول النهار. (وَرَوْحُوا) بضم الراء وسكون الواو من الرواح، وهو السير من أول النصف الثاني من النهار. **وقال الجزري:** الغدو الخروج بكرة، والرواح العود عشياً، والمراد: اعملوا أطراف النهار، وقتاً ووقتاً.

(وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ) بضم أوله وفتحته وإسكان اللام ويجوز فتحها، وبعد اللام جيم: سير الليل، والمراد: العمل في الليل، وقال: «وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ»؛ لعسر سير جميع الليل، ففيه: إشارة إلى تقليله وإلى الحث على الرفق في العبادة، و«شيء» مرفوع على الابتداء وخبره مقدر. أي: اعملوا، أي: فيه، أو مطلوب عملكم فيه. وقيل: التقدير: ولكن شيء من الدلجة، وقيل: إنه مجرور لعطفه على مقدر، أي: اعملوا بالغدو والروحة وشيء من الدلجة، أو المعنى: استعينوا بشيء من الدلجة وفي بعض نسخ البخاري: «وَشَيْئًا» بالنصب، وهكذا نقله الجزري في «جامع الأصول».

قال الحافظ: «وَشَيْئًا» منصوب بفعل محذوف، أي: افعلوا. (وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ) بالنصب على الإغراء، أي: الزموا الطريق الوسط المعتدل، قال الجزري: «الْقَصْدَ» العدل في الفعل والقول، والوسط بين الطرفين، والتكرير للتأكيد. (تَبَلَّغُوا) المنزل الذي هو مقصدكم، وهو مجزوم على جواب الأمر، وقد شبه المتعبدين بالمسافرين؛ لأن العابد كالمسافر إلى محل إقامته وهو الجنة، وكأنه قال: لا تستوعبوا الأوقات كلها بالسير، بل اغتنموا أوقات نشاطكم وهو أول النهار

وآخره وبعض الليل، وارحموا أنفسكم فيما بينهما؛ لئلا ينقطع بكم، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤]، وقد تقدم بأبسط من هذا في شرح حديث أبي هريرة رقم (١٢٥٦).

قال الطيبي: بين أولاً أن العمل لا ينجي إيجاباً؛ لئلا يتكلوا عليه، وحث آخرًا على العمل؛ لئلا يفرطوا بناء على أن وجوده وعدمه سواء، بل العمل أدنى إلى النجاة، فكأنه معد وإن لم يوجب. **وقال الرافعي:** في الحديث إن العامل لا ينبغي أن يتكل على عمله في طلب النجاة، ونيل الدرجات؛ لأنه إنما عمل بتوفيق الله، وإنما ترك المعصية بعصمة الله، فكل ذلك بفضل ورحمة. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، واللفظ للبخاري بل السياق المذكور بطوله من أفراد، أخرجه في الرقاق، وأخرجه مسلم في التوبة مختصرًا من طرق متعددة، وأخرجه البخاري أيضًا مختصرًا في أواخر المرضى مقرونًا بقوله: «وَلَا يَتَمَتَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ...» إلخ. وأخرجه أيضًا أحمد مختصر (ج: ٣، ص: ٢٣٥: ٢٥٦: ٢٦٤: ٣٦٢)، وأبو داود الطيالسي، وأبو نعيم، وفي الباب عن عائشة عند الشيخين، وعن جابر عند مسلم، وعن جماعة من الصحابة غير هؤلاء كما في «الكنز» (ج: ٤: ص: ١٥٠).

٢٣٩٥ - [٩] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُدْخِلُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَلَا يُجِيرُهُ مِنَ النَّارِ وَلَا أَنَا إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ».

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ] {صحيح}

الشرح

٢٣٩٥ - قوله: (لَا يُدْخِلُ) بضم أوله. (عَمَلُهُ) بالرفع فاعله. (وَلَا يُجِيرُهُ)، أي: لا يخلصه ولا ينجيه، أجاز فلانًا أغاثه وأعانه ونصره، وأجاره من العذاب، أي: أنقذه وأبعده. (وَلَا أَنَا)، أي: إياي. (إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ)، أي: إلا عملاً مقرونًا برحمته، فالاستثناء متصل، فدخل الجنة بمحض الفضل، ودرجاتها على حسب أعمال أصحابها بمقتضى العدل.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، فِي التَّوْبَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرٍ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (ج ٣: ص ٣٣٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ بَلْفُظٍ: «قَارِبُوا وَسَدُّوا، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدُكُمْ يُنْجِيهِ عَمَلُهُ»، قَالُوا: وَلَا إِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا إِيَّايَ، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ»، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا بِنَحْوِهِ (ج ٣: ص ٣٦٢: ٣٩٤).

٢٣٩٦ - [١٠] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ يُكْفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ، كَانَ زَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدُ الْقِصَاصُ: الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا».

{صحيح} [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ]

الشرح

٢٣٩٦ - قوله: (إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ)، هَذَا الْحُكْمُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، وَذَكَرَهُ بَلْفُظُ الْمَذْكُورِ تَغْلِيظًا. (فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ)، عَطَفَ عَلَى «أَسْلَمَ» وَهُوَ بَضْمُ السَّيْنِ الْمَخْفُفَةِ، أَيْ: صَارَ إِسْلَامُهُ حَسَنًا بِمَوَاطَاةِ الظَّاهِرِ الْبَاطِنِ، وَيُمْكِنُ تَشْدِيدُ السَّيْنِ لِيُوَافِقَ رَوَايَةَ: «أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ»، أَيْ: جَعَلَهُ حَسَنًا بِالمَوَاطَاةِ الْمَذْكُورَةِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: مَعْنَى حَسَنِ الْإِسْلَامِ: الدَّخُولُ فِيهِ بِالظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ جَمِيعًا، يُقَالُ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ: حَسَنَ إِسْلَامَ فُلَانٍ، إِذَا دَخَلَ فِيهِ حَقِيقَةً، يَعْنِي: صَارَ إِسْلَامُهُ حَسَنًا بِاعْتِقَادِهِ وَإِخْلَاصِهِ، وَدَخُولِهِ فِيهِ بِالْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ، بَأَنْ لَا يَكُونَ مُنَافِقًا، قَالَ الْقَارِي: وَلَيْسَ مَعْنَاهُ اسْتِقَامَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَدَّى حَقَّهُ، وَأَخْلَصَ فِي عَمَلِهِ لِإِيْهَامِهِ إِنْ مَجْرَدُ الْإِسْلَامِ الصَّحِيحُ لَا يَكْفُرُ.

(يُكْفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ)، مِنَ التَّكْفِيرِ، وَهُوَ التَّغْطِيَةُ، وَهُوَ فِي الْمَعَاصِي كَالْإِحْبَاطِ فِي الطَّاعَاتِ، وَ(يُكْفِّرُ) بَضْمُ الرَّاءِ جَوَابُ «إِذَا»، قِيلَ: وَيَجُوزُ جَزْمُهُ فَتَكْسَرُ الرَّاءُ حِينَئِذٍ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي السَّاكِنِ إِذَا حَرَكَ حَرَكًا بِالكسْرِ، وَيُرَدُّ بِأَنْ جَزَمَ جَوَابُ «إِذَا»، إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «مَغْنِيهِ» (ج ١: ص ١٠٠):

(٢٣٩٦) الْبُخَارِيُّ (٤١) فِي الْإِيمَانِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ تَغْلِيظًا. قُلْتُ: وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٤) فِي «الشَّعْبِ»، وَالذَّارِقُطِيُّ فِي «عَرَائِبِ مَالِكٍ». (٤٦/٢). تَعْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ (ص ١٠٠).

ص ٨٥): ولا تعمل إذا الجزم إلا في الضرورة بقوله:

اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْعِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وقال الرضى: لما كان حدث إذا الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع، لم يرسخ فيه معنى أن الدال على الفرض، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم تجزم إلا في الشعر مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى. فقول الحافظ في الفتح: إن إذا لا تجزم، أي: في النثر، وذهل العيني عن كون محل جزمها، إنما هو في الشعر خاصة لا في النثر، فتعقب الحافظ كعادته، وإلا فذلك أمر ضروري لم يخل عنه أصغر كتاب في علم النحو. قال ابن آجروم: وإذا في الشعر خاصة، ولكن شغفه بالرد والتعقب على الحافظ أوقعه في ذلك، واستعمل الجواب مضارعاً، وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل. وفي رواية البزار: «كَفَرَ اللَّهُ فَوَاحَى بَيْنَهُمَا»، (كُلَّ سَيِّئَةٍ) بنصب «كُلَّ» على المفعولية، أي: من الصغائر والكبائر.

(كَانَ زَلْفَهَا) جملة فعلية في محل الجر؛ لأنها صفة «سَيِّئَةٍ» و«زَلْفَهَا» بتخفيف اللام المفتوحة وتشديدها، ولأبي ذر: «أَزْلَفَهَا» بزيادة همزة مفتوحة، وهما بمعنى واحد كما قاله الخطابي وغيره، أي: أسلفها وقدمها على الإسلام، وفي «المحكم»: أزلف الشيء قربه وزلفه - مخففاً ومثقلاً - قدمه، وفي «الجامع»: الزلفة تكون في الخير والشر، وقال في «المشارك»: زلف بالتخفيف، أي: جمع وكسب وهذا يشمل الأمرين. وأما القرية، فلا تكون إلا في الخير، فعلى هذا ترجح رواية غير أبي ذر، أي: بدون الهمزة، لكن الذي قاله الخطابي يساعد رواية أبي ذر، أي: بزيادة الهمزة المفتوحة فافهم. (وَكَانَ بَعْدُ) بضم الدال بعد حسن الإسلام، أو بعد تكفير السيئات به، وقوله: «بَعْدُ» كذا في جميع النسخ من «المشكاة» و«المصابيح»، والذي في الصحيح: «وَكَانَ بَعْدُ ذَلِكَ»، وهكذا في «الجامع الصغير»، وكذا وقع عند النسائي.

(الْقِصَاصُ) بالرفع اسم كان على أنها ناقصة، أو فاعل على أنها تامة، وعبر بالماضي، وإن كان السياق يقتضي المضارع؛ لتحقيق الوقوع، فكأنه واقع وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَحَبُّ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، أي: وكان بعد ذلك المجازاة

في الدنيا، أو في الآخرة على الأعمال التي يفعلها بعد إسلامه. قال العيني: المراد بالقصاص ها هنا: مقابلة الشيء بالشيء، أي: كل شيء يعمل به يعطى في مقابله شيء إن خيرًا فخيرًا، وإن شرًا فشرًا.

وقال السندي: أي: المماثلة الشرعية وضعها الله تعالى فضلًا منه ولطفًا لا العقلية. (الْحَسَنَةُ) بالرفع مبتدأ خبره. (بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا)، أي: تكتب، أو تثبت بعشر أمثالها، والجملة استئنافية بيان وتفسير للقصاص، واللام في «الْحَسَنَةُ» للاستغراق يدل على هذا قوله: «كُلُّ حَسَنَةٍ» في حديث أبي هريرة المتقدم في كتاب الإيمان. (إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٍ) متعلق بمقدر، أي: منتهية إلى ذلك، فهو حال والضعف المثل. (إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ)، أي: ممتدة إلى أمثال كثيرة، فضلًا من الله ونعمة.

(وَالسَّيِّئَةُ) مبتدأ خبره. (بِمِثْلِهَا)، أي: من غير زيادة عدلًا ورحمة كما قال: ﴿فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]. والجملة معطوفة على الجملة قبلها. (إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا)، أي: عن السيئة بقبول التوبة أو بالعفو وإن لم يتب، وفي «فوائد سمويه»: «إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ وَهُوَ الْغُفُورُ»، وفيه: دليل لأهل السنة أن العبد تحت المشيئة إن شاء الله تعالى تجاوز عنه، وإن شاء أخذه، ورد على القاطع لأهل الكبائر بالنار كالمعتزلة، ثم قوله: «إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ»، هكذا وقع في جميع النسخ من «المشكاة»، وهو من زيادة المصنف أو الناسخ، وهي خطأ وغلط بلا شك؛ لأنها ليست في «صحيح البخاري» ولم تقع أيضًا في «سنن النسائي» وليست أيضًا في «الجامع الصغير» و«المصابيح» و«الكنز» (ج ١: ص ٦٠). ويدل أيضًا على كونها غلطًا أنه استدل بعضهم بهذا الحديث، كما ذكر شراح البخاري نقلًا عن الماوردي على أن التضعيف لا يتجاوز سبعمائة بل ينتهي إلى سبعمائة، ثم رد كلهم على هذا البعض بحديث ابن عباس الآتي المصريح بالتضعيف إلى أكثر من سبعمائة، ولو كانت هذه الزيادة في حديث أبي سعيد أيضًا لم يكن للاستدلال به على هذا القول وجه، ولما احتاج من رد عليه إلى الاحتجاج على خلافه بحديث ابن عباس.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)، هذا الحديث لم يسنده البخاري في موضع من «صحيحه» بل ذكره معلقًا في باب: حسن إسلام المرء من كتاب الإيمان، فقال: قال مالك: أخبرني زيد بن أسلم، أن عطاء بن يسار أخبره، أن أبا سعيد الخدري أخبره، أنه

سمع رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ...» إلخ. والبخاري لم يدرك زمن مالك، فيكون تعليقاً، ولكنه بلفظ جازم، فهو صحيح ولا قدح فيه؛ لأنه موصول من جهات آخر صحيحة، ولم يذكره لشهرته، وكيف وقد عرف من شرطه وعادته أنه لا يجوز إلا بتثبت وثبوت، وليس كل معلق يقدر فيه، فهذا وإن كان معلقاً لكنه في حكم المتصل الموصول في كونه صحيحاً، وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته، فقال: أخبرنا النضروري - وهو العباس بن الفضل - حدثنا الحسين بن إدريس، حدثنا هشام بن خالد، حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك عن زيد بن أسلم. وكذا وصله النسائي في كتاب الإيمان، والحسن بن سفيان في «مسنده»، والبخاري والبيهقي في «الشعب» والإسماعيلي، ولفظه من طريق عبد الله بن نافع عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري: إن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ قَدَّمَهَا وَمَحَى عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ زَلَفَهَا، ثُمَّ قِيلَ لَهُ: اثْنَتَيْ عَشَرَ أَلْفَ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا، إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ»، وأخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من تسع طرق، ولفظه من طريق طلحة بن يحيى عن مالك: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُسْلِمُ فَيَحْسُنُ إِسْلَامَهُ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ زَلَفَهَا وَمَحَى عَنْهُ كُلَّ خَطِيئَةٍ زَلَفَهَا»، بالتخفيف فيهما، وللنسائي نحوه لكن قال: «أَزَلَفَهَا»، فقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري، وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام، وقوله: «كَتَبَ اللَّهُ»، أي: أمر أن يكتب. وللدارقطني من طريق ابن شبيب عن مالك: «يَقُولُ اللَّهُ لِمَلَأْتُكَ: اكْتُبُوا»، قيل: وإنما اختصره البخاري، وأسقط ما رواه غيره عمداً؛ لأنه مشكل على القواعد والأصول.

فقال المازري ثم القاضي عياض وغيرهما: الكافر لا يصح منه التقرب، فلا يثاب على العمل الصالح الصادر في شركه؛ لأن من شرط المتقرب كونه عارفاً بمن يتقرب إليه، والكافر ليس كذلك، ورده النووي فقال: الصواب الذي عليه المحققون، بل نقل بعضهم فيه الإجماع: أن الكافر إذا فعل أفعلاً جميلة على جهة التقرب إلى الله تعالى كصدقة، وصلة رحم، وإعتاق ونحوها، ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له. ودليله: حديث أبي سعيد الخدري عند النسائي والدارقطني وغيرهما، وحديث حكيم بن حزام في «الصحيحين» أنه قال

لرسول الله ﷺ: «أرأيت أمورًا كنت أتحنث بها في الجاهلية، هل لي فيها من شيء؟ فقال له رسول الله ﷺ: «أَسَلَمْتَ عَلَى مَا أَسَلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ».

قال الحافظ: وقد جزم بما جزم به النووي إبراهيم الحربي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين. وأما دعوى أنه مخالف للقواعد فغير مسلمة؛ لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار، فإنه لا يلزم إعادتها إذا أسلم وتجزئه. **قال ابن المنير:** المخالف للقواعد دعوى أنه يكتب له ذلك في حال كفره، وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيرًا، فلا مانع منه، كما لو تفضل عليه ابتداء من غير عمل، وكما يتفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة، جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير موفي الشروط.

وقال ابن بطال بعد ذكره حديث أبي سعيد: ولله أن يتفضل على عباده بما شاء، ولا اعتراض لأحد عليه، واستدل غيره بقوله ﷺ لما سأله عائشة عن ابن جدعان وما كان يصنعه من الخير هل ينفعه؟ فقال: «إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا: رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ»، فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر.

قلت: وأوَّل من لم يقل بهذا حديث حكيم بن حزام من وجوه. **منها:** إن معنى قوله: «أَسَلَمْتَ عَلَى مَا أَسَلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ»، إنك بفعلك ذلك اكتسبت طباعًا جميلة تنتفع بتلك الطباع في الإسلام، بأن تكون تلك العادة معونة لك على فعل الطاعات؛ لما حصل لك من التدريب على فعلها، فلا تحتاج إلى مجاهدة جديدة، فتثاب بفضل الله عمًا تقدم بواسطة انتفاعك بذلك بعد إسلامك. **ومنها:** إنك اكتسبت بذلك ثناء جميلًا، فهو باق عليك في الإسلام. **ومنها:** أنه لا يبعد أن يزداد في حسناته التي يفعلها في الإسلام، ويكثر أجره لما تقدم له من الأفعال الحميدة. وقد جاء أن الكافر إذا كان يفعل خيرًا، فإنه يخفف عنه به فلا يبعد أن يزداد به في أجره.

ومنها: إنه بركة ما سبق لك من فعل الخير هديت للإسلام؛ لأن المبادي عنوان الغايات. **ومنها:** إنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع. **قال ابن الجوزي:** قيل: إن النبي ﷺ ورَّى عن جوابه، فإنه سأل هل لي فيها من أجر؟ فقال: «أَسَلَمْتَ

عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ»، والعنق فعل الخير، وكأنه أراد أنك فعلت الخير، والخير يمدح فاعله ويجازى عليه في الدنيا، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً: «إِنَّ الْكَافِرَ يُثَابُ فِي الدُّنْيَا بِالرَّزْقِ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ مِنْ حَسَنَةٍ»، ولا يخفى عليك أن كل ما تأولوا به حديث حكيم بن حزام تكلف مخالف لظاهره، فالقول الراجح المعمول عليه هو ما ذهب إليه النووي ومن وافقه، والله أعلم.

٢٣٩٧ - [١١] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً». [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

الشرح

٢٣٩٧ - قوله (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، هكذا عند أحمد (ج ١: ص ٣٦١) وفي «الصحيحين»: «عن ابن عباس عن النبي ﷺ». ولأحمد (ج ١: ص ٣١٠): «عن ابن عباس يرويه عن النبي ﷺ». قال الحافظ: لم أر في شيء من الطرق التصريح بسماع ابن عباس له من النبي ﷺ، انتهى. ووقع في الصحيحين و«المسند» بعد هذا «فيما يروي عن ربه ﷻ»، أي: الحديث من الأحاديث الإلهية، ثم هو محتمل أن يكون مما تلقاه ﷺ عن ربه بلا واسطة، ويحتمل أن يكون مما تلقاه بواسطة الملك.

قال الحافظ: وهو الراجح، وقال الكرمانى: هذا لبيان أنه من الأحاديث القدسية، أو لبيان ما فيه من الإسناد الصريح إلى الله تعالى، حيث قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ»، ويحتمل أن يكون لبيان الواقع، وليس فيه أن غيره ليس كذلك؛ لأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، بل فيه أن غيره كذلك؛ إذ قال: فيما

(٢٣٩٧) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ الْبُخَارِيُّ (٦٤٩١) فِي الرَّقَاقِ، مُسْلِمٌ (١٣١/٢٠٧) فِي الْإِيمَانِ، وَالتَّسَائِي فِي الْبُعُوثِ.

يرويه، أي: في جملة ما يرويه أنه ﷺ إلخ.

(إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ) في البخاري فيما يروي عن ربه ﷻ قال: «قال: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ...» إلخ.

قال الحافظ: قوله: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ...) إلخ. يحتمل أن يكون هذا من قول الله تعالى فيكون التقدير: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قال الله: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ، ويحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ يحكيه عن فعل الله تعالى، أي: والتقدير: قال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ، ووقع عند أحمد (ج ١: ص ٢٧٩) بلفظ عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ فيما روى عن ربه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَحِيمٌ، مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ»، وللبخاري في التوحيد عن أبي هريرة بلفظ: عن رسول الله ﷺ قال: «يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ»، وأخرجه مسلم بنحوه. وفي رواية له عنه: «عن النبي ﷺ قال: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: إِذَا هَمَّ عَبْدِي»، وقوله: «كَتَبَ...» إلخ. أي: أثبتهما في الأزل في علمه على وفق الواقع، أو (كَتَبَ) بمعنى أمر الملائكة بكتبتهما في اللوح المحفوظ، أو «كَتَبَ الْحَسَنَاتِ»، أي: قضاها وقدرها وجعلها حسنة، وكذلك السيئة قدرها وجعلها سيئة، أو أمر الحفظ بكتابتها ليوافقهما أو صحفهما يوم القيامة. وفي «الصحاحين» و«المسند» (ج ١: ص ٣٦١) بعد هذا: «ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ»، أي: ثم فصل الله ذلك الذي أجمله في قوله: «كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»، بقوله: «فَمَنْ هَمَّ» ففاعل بين هو الله تعالى والمجمل قوله: «كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»، وقوله: «فَمَنْ هَمَّ»؛ بيان ذلك وشرحه بفاء الفصيحة، أو المعنى: ثم بين الله للملكة من الملائكة، ذلك التقدير حتى عرفوه، واستغنوا به عن استفسار في كل وقت كيف يكتبونه؛ لكونه أمراً مفروغاً عنه، أو المراد: بين ذلك وفصله في التنزيل. ويؤيد هذا أنه وقع في «الترغيب» (ج ١: ص ٢٥) للمنذري بلفظ: «ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ»، وقيل: فاعل «بين» هو النبي ﷺ، أي: ثم فصل النبي ﷺ ذلك الإجمال بما بعده، فيكون من كلام الراوي، وإليه يشير صنيع البغوي والمصنف، حيث تركه البغوي في «المصابيح» وتبعه المصنف في «المشكاة»، قيل: وذكر اسم الإشارة باعتبار المذكور.

(فَمَنْ هَمْ)، قال الطيبي: الفاء للتفصيل؛ لأن قوله: «كَتَبَ الْحَسَنَاتِ»، مجمل لم يعرف منه كيفية الكتابة، والهم: ترجيح قصد الفعل، فقول: هممت بكذا، أي: قصدته بهمتي وهو فوق مجرد خطور الشيء بالقلب، وقوله: «مَنْ هَمْ»، كذا وقع في رواية من حديث أبي هريرة عند مسلم، وللبخاري في التوحيد: «إِذَا أَرَادَ»، وأخرجها مسلم بلفظ: «إِذَا هَمْ»، فهما بمعنى واحد.

(بِحَسَنَةٍ) أي: من قصد بها وصمم على فعلها، يعني: عقد عزمه عليها، فقد ورد ما يدل على أن مطلق الهم والإرادة لا يكفي، فعند أحمد (ج ٤: ص ٣٤٥) وصححه ابن حبان، والحاكم من حديث خريم بن فاتك رفعه: «مَنْ هَمْ بِحَسَنَةٍ، فَعَلِمَ اللَّهُ» إنه قد أشعر بها قلبه وحرص عليها، وقد تمسك به ابن حبان فقال بعد إيراد حديث الباب في «صحاحه»: المراد بالهم هنا: العزم، ثم قال: ويحتمل أن الله يكتب الحسنة بمجرد الهم بها، وإن لم يعزم عليها زيادة في الفضل.

(فَلَمْ يَعْمَلْهَا) بفتح الميم، أي: فلم يعمل الحسنة التي هَمْ بها، والمراد: نفي عمل الجوارح. (كَتَبَهَا اللَّهُ)، أي: قدرها وقضاها، أو أمر الملائكة الحفظة بكتابتها، بدليل حديث أبي هريرة عند البخاري في التوحيد بلفظ: «إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا»، وأخرجه مسلم بنحوه. وفيه دليل على أن الملك يطلع على ما في قلب الآدمي إمَّا بإطلاع الله إياه، أو بأن يخلق له علماً يدرك به ذلك، ويؤيد الأول ما أخرجه ابن أبي الدنيا عن أبي عمران الجوني، قال ينادى الملك: اكتب لفلان كذا وكذا، فيقول يارب، إنه لم يعمل. فيقول: إنه نواه. وقيل: بل يجد الملك للهم بالسَيِّئَةِ رائحة خبيثة، وبالحسنة رائحة طيبة. وأخرج ذلك الطبري عن أبي معشر المدني، وجاء مثله عن سفيان بن عيينة، ورأيت في شرح مغلطائي أنه ورد مرفوعاً، قاله الحافظ. (لَهُ)، أي: للذي هَمْ بها. (عِنْدَهُ)، أي: عند الله، وفيه: إشارة إلى الشرف.

(حَسَنَةً) مفعول ثان باعتبار تضمين معنى التصيير، أو حال موطئة، وذلك؛ لأن العمل بالنية، ونية المؤمن خير من عمله، فإنه يثاب على النية بدون العمل، ولا يثاب على العمل بدون النية، لكن لا يضاعف ثواب الحسنة بالنية المجردة، كذا في «المراقبة». وقال الطوفي: إنما كتبت الحسنة بمجرد الإرادة؛ لأن إرادة الخير

سبب إلى العمل وإرادة الخير خير؛ لأن إرادة الخير من عمل القلب. واستشكل بأن عمل القلب إذا اعتبر في حصول الحسنة، فكيف لم يعتبر في حصول السيئة؟ وأجيب: بأن ترك عمل السيئة التي وقع الهم بها يكفرها؛ لأنه قد نسخ قصده السيئة، وخالف هواه.

(كَامِلَةً)، أي: لا نقص فيها، وإن نشأت عن مجرد الهم. ففيه: إشارة إلى رفع توهم نقصها؛ لكونها نشأت عن الهم المجرد، وإشارة إلى دفع كونها ليست كحسنة الفعل، لكن الفعل يزيد بالمضاعفة، وأقلها عشر. قال النووي: أشار بقوله: «عِنْدَهُ»، إلى مزيد الاعتناء به وبقوله: «كَامِلَةً» إلى تعظيم الحسنة وتأكيد أمرها، فالمراد بالكمال عظم القدر لا التضعيف إلى العشرة، كما زعم بعضهم أن التعبير بكاملة يدل على أنها تضاعف إلى العشرة؛ لأن ذلك هو الكمال؛ لأنه يلزم منه مساواة من نوى الخير بمن فعله والتضعيف مختص بالعامل؛ قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] والمجيء بها بالجوارح. وأمّا الناوي، فإنما ورد أنه يكتب له حسنة، ومعناه يكتب له مثل ثواب الحسنة، والتضعيف قدر زائد على أصل الحسنة.

قال الحافظ: ظاهر الحديث حصول الحسنة بمجرد الترك، سواء كان ذلك لمانع أم لا، ويتجه أن يقال: يتفاوت عظم الحسنة بحسب المانع، فإن كان خارجياً مع بقاء قصد الذي هم بفعل الحسنة فهي عظيمة القدر، ولاسيما إن قارنها ندم على تفويتها، واستمرت النية فيها عند القدرة، وإن كان الترك من الذي هم من قبل نفسه، فهي دون ذلك إلا أن قارنها قصد الإعراض عنها جملة. والرغبة عن فعلها، ولاسيما إن وقع العمل في عكسها، كأن يريد أن يتصدق بدرهم مثلاً فصرفه بعينه في معصية، فالذي يظهر في الأخير أن لا يكتب له حسنة أصلاً، وأمّا ما قبله فعلى الاحتمال، انتهى.

(فَإِنْ هَمَّ بِهَا)، أي: بالحسنة. (فَعَمِلَهَا) بكسر الميم، يعنى: جمع بين النية والعمل. (كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ)؛ اعتناء به وتشريقاً له. (عَشْرَ حَسَنَاتٍ)، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وهذا أقل ما وعد به من الأضعاف وقوله: «فَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»، يؤخذ منه رفع توهم إن حسنة الإرادة تضاف إلى عشرة التضعيف، فتكون الجملة إحدى عشرة، فإن هذا خلاف

ظاهر هذا الحديث .

(إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ) بكسر الضاد، أي: مثل . (إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ) بحسب الزيادة في الإخلاص، وصدق العزم، وحضور القلب، وتعدي النفع كالصدقة الجارية، والعلم النافع، والسنة الحسنة، وشرف العمل ونحو ذلك . (وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا)، أي: مراقبة لله وخوفاً منه مع القدرة عليها، لما في حديث أبي هريرة عند البخاري في التوحيد: «وَأِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَأَكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً»، ولمسلم: «وَأِنْ تَرَكَهَا فَأَكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي»، بفتح الجيم وتشديد الراء وبعد الألف ياء المتكلم، وهي بمعنى: «مِنْ أَجْلِي» .

(كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً) قد تقدم أن المراد بالكمال: عظم القدر لا التضعيف إلى العشرة، وظاهر إطلاق هذا الحديث: كتابة الحسنة بمجرد الترك، لكنه محمول على ما قيد به في حديث أبي هريرة، فهو مخصوص لمن هم بسيئة فتركها لوجه الله تعالى . قال الحافظ: ويحتمل أن تكون حسنة من ترك بغير استحضار ما قيد به دون حسنة الآخر، لما تقدم أن ترك المعصية كف عن الشر والكف عن الشر خير، ويحتمل أيضاً أن يكتب لمن هم بالمعصية، ثم تركها حسنة مجردة، فإن تركها من مخافة ربه سبحانه كتبت حسنة مضاعفة . وقال الخطابي: محل كتابة الحسنة على الترك، أن يكون التارك قد قَدَرَ على الفعل ثم تركه؛ لأن الإنسان لا يسمى تاركاً إلا مع القدرة، ويدخل فيه من حال بينه وبين حرصه على الفعل مانع؛ كأن يمشي إلى امرأة ليزني بها مثلاً، فيجد الباب مغلقاً ويتعسر فتحه، ومثله من تمكن من الزنا مثلاً، فلم ينتشر أو طرقه ما يخاف من أذاه عاجلاً، انتهى .

اعلم: أنهم اختلفوا فيمن همَّ بمعصية أو عزم عليها بقلبه وصمم على فعلها، هل يأثم في عزمه وتصميمه أم لا؟ قال المازري: ذهب ابن الباقلاني - يعني: ومن تبعه - إلى أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن عليها نفسه أنه يأثم، وحمل الأحاديث الواردة في العفو عمن هم بسيئة ولم يعملها على خاطر الذي يمر بالقلب ولا يستقر . قال المازري: وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ونقل ذلك عن الشافعي، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة في ما أخرجه مسلم من طريق همام عنه بلفظ: «فَأَنَا أَغْفِرُ لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْهَا»، فإن الظاهر أن المراد بالعمل هنا: عمل

الجارحة بالمعصية المعلوم به، وتعقبه عياض: بأن عامة السلف وأهل العلم من الفقهاء المحدثين على ما قال ابن الباقلاني؛ لاتفاقهم على المؤاخذة بأعمال القلوب، لكنهم قالوا: إن العزم على السيئة يكتب سيئة مجردة لا السيئة التي هم أن يعملها لكونه لم يعملها وقطعه عنها قاطع غير خوف الله تعالى والإناية؛ كمن يأمر بتحصيل معصية، ثم لا يفعلها بعد حصولها، فإنه يأثم بالأمر المذكور لا بالمعصية.

قال الحافظ: ومما يدل على ذلك حديث: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بَسِيفَتَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قيل: هذا القاتل فما بال المقتول؟! قال: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»، والذي يظهر أنه من هذا الجنس، وهو أنه يعاقب على عزمه بمقدار ما يستحقه ولا يعاقب عقاب من باشر القتل حسًا وهنا قسم آخر وهو من فعل المعصية ولم يتب منها، ثم هم أن يعود إليها فإنه يعاقب على الإصرار، كما جزم به ابن المبارك وغيره في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٣٥]، ويؤيده أن الإصرار معصية اتفاقًا، فمن عزم على المعصية وصمم عليها كتبت عليه سيئة فإذا عملها كتبت عليه معصية ثانية.

قال عياض: فإن تركها خشية لله تعالى كتبت حسنة كما في الحديث: «إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي» فصار تركه لخوف الله تعالى ومجاهدته نفسه الأمانة بالسوء في ذلك وعصيانه هو حسنة. فأما الهم الذي لا يكتب، فهي الخواطر التي لا توطن النفس عليها، ولا يصحبها عقد ولا نية ولا عزم. قال النووي: وهذا ظاهر حسن لا مزيد عليه، وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالمؤاخذة على عزم القلب المستقر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ﴾ الآية [النور: ١٩] وقوله: ﴿أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢] وغير ذلك، قال الحافظ: وأجيب عن القول الأول: بأن المؤاخذة على أعمال القلوب المستقلة بالمعصية، لا تستلزم المؤاخذة على عمل القلب بقصد معصية الجارحة، إذا لم يعمل المقصود للفرق بين ما هو بالقصد وما هو بالوسيلة. وقسم بعضهم ما يقع في النفس أقسامًا يظهر منه الجواب عن الثاني، أضعفها: أن يخطر له ثم يذهب في الحال وهذا من الوسوسة، وهو مغفوع عنها وهو دون التردد، وفوقه: أن يتردد فيه فيهم به ثم ينفر عنه فيتركه ثم يهتم به، ثم يترك كذلك ولا يستمر على قصده، وهذا هو التردد فيعفى عنه

أيضاً، وفوقه أن يميل إليه ولا ينفر عنه لكن لا يصمم على فعله وهذا هو الهم فيعفى عنه أيضاً، وفوقه: أن يميل إليه ولا ينفر منه، بل يصمم على فعله فهذا هو العزم، وهو منتهى الهم، وخمس بعضهم القسمة كما سبق في شرح حديث رقم (٦٣) ثم العزم على القسمين:

القسم الأول: أن يكون من أعمال القلوب صرفاً كالشك في الواحدانية، أو النبوة، أو البعث فهذا كفر، ويعاقب عليه جزماً، ودونه المعصية التي لا تصل إلى الكفر كمن يحب ما يبغض الله، ويبغض ما يحبه الله، ويحب للمسلم الأذى بغير موجب لذلك، فهذا يأثم ويلتحق به الكبر والعجب والبغي والمكر والحسد، وفي بعض هذا خلاف، فعن الحسن البصري، أن سوء الظن بالمسلم حسده معفو عنه، وحملوه على ما يقع في النفس مما لا يقدر على دفعه لكن من يقع له ذلك مأمور بمجاهدته النفس على تركه.

والقسم الثاني: أن يكون من أعمال الجوارح كالزنا والسرقة، فهو الذي وقع فيه النزاع. فذهبت طائفة إلى عدم المؤاخظة بذلك أصلاً، ونقل عن نص الشافعي، ويؤيده ما وقع في حديث خريم بن فاتك المنبه عليه قبل، فإنه حيث ذكر الهم بالحسنة. قال: علم الله أنه أشعرها قلبه وحرص عليها، وحيث ذكر الهم بالسيئة لم يقيد بشيء، بل قال فيه: ومن همَّ بسيئة لم تكتب عليه، والمقام مقام الفضل فلا يليق التحجير فيه.

وذهب كثير من العلماء: إلى المؤاخظة بالعزم المصمم، وسأل ابن المبارك سفيان الثوري: أيؤاخذ العبد بما يهيم به؟ قال: إذا جزم بذلك. واستدل كثير منهم بقوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وحملوا حديث أبي هريرة الصحيح المرفوع: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ، أَوْ تَتَكَلَّمْ»، على الخطرات كما تقدم. ثم افترق هؤلاء، فقالت طائفة: يعاقب عليه صاحبه في الدنيا خاصة، بنحو الهم والغم.

وقالت طائفة: بل يعاقب عليه يوم القيامة، لكن بالعتاب لا بالعذاب، وهذا قول ابن جريج والربيع بن أنس وطائفة، ونسب ذلك إلى ابن عباس أيضاً، واستدلوا بحديث النجوى المروي في باب ستر المؤمن على نفسه من كتاب الأدب،

واستثنى جماعة ممن ذهب إلى عدم مؤاخذه من وقع منه الهم بالمعصية، ما يقع في الحرم المكي ولو لم يصمم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلَمِ نُذْقَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]؛ لأن الحرم يجب اعتقاد تعظيمه؛ فمن هم بالمعصية فيه خالف الواجب بانتهاك حرمة، وانتهاك حرمة الحرم بالمعصية يستلزم انتهاك حرمة الله؛ لأن تعظيم الحرم من تعظيم الله، فصارت المعصية في الحرم أشد من المعصية في غيره، وإن اشترك الجميع في ترك تعظيم الله تعالى، نعم، من هم بالمعصية قاصداً الاستخفاف بالحرم عَصَى، ومن هم بمعصية الله قاصداً الاستخفاف بالله كَفَرَ، وإنما المعفو عنه الهم بالمعصية مع الذهول عن قصد الاستخفاف.

وأجاب من لم يقل بالمؤاخذه بالعزم عن حديث الملتقين بسيفيهما بأنه يتعلق بفعل خارجي، أي: يتعلق بالملتقين عزم كل منهما على قتل صاحبه، واقترن بعزمه فعل بعض ما عزم عليه وهو شهر السلاح وإشارته به إلى الآخر، فهذا الفعل يؤاخذ به سواء حصل القتل أم لا، ولا يلزم من قوله: «فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، أن يكونا في درجة واحدة من العذاب بالاتفاق، انتهى كلام الحافظ باختصار يسير.

(فَإِنْ هُوَ)، أي: الشأن، أو مريد العمل. (هَمَّ بِهَا)، أي: بالسيئة. (فَعَمَلَهَا)، أي: جمع بين القصد والعمل. (كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً)، في حديث أبي هريرة عند الشيخين: «فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِمِثْلِهَا»، ولمسلم من حديث أبي ذر: «فَجَزَاؤُهُ بِمِثْلِهَا أَوْ أُغْفِرَ لَهُ»، وله في آخر حديث ابن عباس: «أَوْ مَحَاها اللَّهُ» أي: محاه بالفضل، أو بالتوبة، أو بالإسْتِغْفَارِ، أو بِعَمَلِ الْحَسَنَةِ الَّتِي تُكَفِّرُ السَّيِّئَةَ، والأول أشبه بظاهر حديث أبي ذر، ويستفاد من التأكيد بقوله: «وَاحِدَةً» أن السيئة لا تضاعف كما تضاعف الحسنه، وهو على وفق قوله تعالى: ﴿فَلَا يُجْزَى إِلَّا أَمْلًا﴾ [غافر: ٤٠].

قال ابن عبد السلام في «أماليه»: فائدة التأكيد: دفع توهم من يظن أنه إذا عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل، وأضيفت إليها سيئة الهم وليس كذلك، إنما يكتب عليه سيئة واحدة. وقد استثنى بعضهم وقوع المعصية في الحرم المكي، والجمهور على التعميم في الأزمنة والأمكنه، ولكن قد تفاوتوا بالعظم ولا يرد

على ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحراب: ٣٠]؛ لأن ذلك ورد تعظيماً لحق النبي ﷺ؛ لأن وقوع ذلك من نساءه يقتضي أمراً زائداً على الفاحشة، وهو أذى النبي ﷺ، وزاد مسلم بعد قوله: «أَوْ مَحَاهاَ اللَّهُ»، «وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ»، أي: لا يهلك مع سعة هذه الرحمة إلا من حقت عليه الكلمة، أي: من أَصَرَّ على التجرؤ على السيئة عزماً وقولاً وفعلاً، وأعرض عن الحسنات همّاً وقولاً وفعلاً.

قال ابن بطال: في هذا الحديث بيان فضل الله العظيم على هذه الأمة؛ لأنه لولا ذلك كاد لا يدخل أحد الجنة؛ لأن عمل العباد للسيئات أكثر من عملهم الحسنات. ويؤيد ما دل عليه هذا الحديث من الإثابة على الهم بالحسنة وعدم المؤاخذة على الهم بالسيئة قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، إذ ذكر في السوء الافتعال الذي يدل على المعالجة والتكلف فيه بخلاف الحسنة، وفيه: أن الله تعالى بفضله وكرمه جعل العدل في السيئة، والفضل في الحسنة فضاعف الحسنة ولم يضاعف السيئة، بل أضاف فيها إلى العدل الفضل، فأدارها بين العقوبة والعفو بقوله كتبت له واحدة، أو يمحوها بقوله: «فَجَزَاؤُهُ بِمِثْلِهَا أَوْ أَغْفِرُ».

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أخرجه البخاري في باب: من همَّ بحسنة أو سيئة من كتاب الرقاق، ومسلم في الإيمان، وأخرجه أيضاً أحمد (ج: ١: ص ٢٢٧ - ٢٧٩ - ٣١٠ - ٣٦١) والنسائي في «الكبرى»، وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين وغيرهما، وعن أبي ذر عند مسلم وعن أنس عند أبي يعلى.



الفصل الثاني

٢٣٩٨ - [١٢] عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَثْلَ الَّذِي يَعْمَلُ السَّيِّئَاتِ، ثُمَّ يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ كَانَتْ عَلَيْهِ دِرْعٌ ضَيِّقَةٌ، قَدْ خَنَقَتْهُ، ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً فَأَنْفَكَتْ حَلَقَةً، ثُمَّ عَمِلَ أُخْرَى فَأَنْفَكَتْ أُخْرَى حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى الْأَرْضِ».

[رَوَاهُ فِي شَرْحِ السُّنَنِ]

الشرح

٢٣٩٨ - قوله: (إِنَّ مَثْلَ الَّذِي يَعْمَلُ السَّيِّئَاتِ ثُمَّ يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ)، أي: صفته. (كَمَثَلِ رَجُلٍ)، قيد به لمناسبته بالدرع. (كَانَتْ عَلَيْهِ دِرْعٌ) بكسر الدال المهملة، وهي قميص من زر والحديد يلبس وقاية من سلاح العدو، مؤنث، وقد يذكر بخلاف درع المرأة، أي: قميصها فإنه مذكر. (قَدْ خَنَقَتْهُ)، أي: عصرت حلقة ولبته لضيقها.

(ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً)، أي: أي حَسَنَةً كَانَتْ وَالتَّوْنِينَ لِلتَّكْبِيرِ. (فَأَنْفَكَتْ)، أي: انحلت. (حَلَقَةً) بسكون اللام، أي: من حلق تلك الدرع. (ثُمَّ عَمِلَ أُخْرَى)، أي: حَسَنَةً أُخْرَى. (فَأَنْفَكَتْ أُخْرَى)، أي: حلقة من الحلق، وهكذا تنفك واحدة بواحدة بعد أخرى. (حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى الْأَرْضِ)، أي: حتى تسقط تلك الدرع. قال الطيبي: أي: حتى تنحل وتنفك بالكلية ويخرج صاحبها من ضيقها، فقلوه: «تَخْرُجَ إِلَى الْأَرْضِ» كناية عن سقوطها، انتهى. والمقصود من الحديث: أن عمل السيئات يضيق صدر عاملها، ويحيره في أمره ويعسره عليه، فلا تيسر له أموره، ويسود قلبه ويضيق عليه رزقه ويغضه إلى الناس، وإذا عمل الحسنات تذهب حسناته سيئاته كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، فإذا زالت سيئاته انشرح صدره، وتوسع رزقه، وطاب قلبه، وتيسر له أموره، وصار محبوباً في قلوب الناس، فالحديث تمثيل، وبيان لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾.

(رَوَاهُ)، أي: البغوي. (في شَرْحِ السُّنَّةِ)، أي: بإسناده، وأخرجه أيضًا أحمد (ج ٤: ص ١٤٥) من رواية عبد الله بن المبارك. قال: أنا ابن لهيعة، قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، قال: حدثنا أبو الخير، أنه سمع عقبة بن عامر وابن لهيعة فيه كلام معروف، لكن رواية ابن المبارك عنه حسن. قال عبد الغني بن سعيد الأزدي: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح ابن المبارك وابن وهب والمقري، وذكر الساجي وغيره مثله، كذا في «التهذيب» (ج ٥: ص ٣٧٨)، وقال في «التقريب»: إنه صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون والحديث ذكره المنذري في «الترغيب» (ج ٤: ص ٢٥)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١٠: ص ٢٠١، ٢٠٢) وقالوا: رواه أحمد والطبراني وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح.

٢٣٩٩ - [١٣] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْصُصُ عَلَى الْمُنْبِرِ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانٍ﴾ ﴿٤٦﴾ قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَقَالَ الثَّانِيَةُ: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانٍ﴾ ﴿٤٦﴾ فَقُلْتُ الثَّانِيَةَ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَقَالَ الثَّالِثَةُ: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانٍ﴾ ﴿٤٦﴾ فَقُلْتُ الثَّالِثَةَ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: «وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدَّرْدَاءِ».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ]

الشرح

٢٣٩٩ - قوله (يَقْصُصُ)، أي: يحدث الناس ويعظهم ويذكرهم. (وَهُوَ يَقُولُ)، أي: والحال أنه يقول: ويحتمل أن يكون للعطف على «يَقْصُصُ»، (وَلَمَنْ خَافَ)، أي: لكل فرد من أفراد الخائفين أو لمجموعهم، يعني: الكلام على سبيل التوزيع، فأحدى الجنتين للخائف الإنسي، والأخرى للخائف الجنى، فكل خائف ليس له إلا جنة واحدة والأول هو المعتمد.

(مَقَامَ رَبِّهِ) مقامه سبحانه هو الموقف الذي يقف فيه العباد للحساب، أو قيام الخائف عند ربه للحساب، يعني: ولمن خاف من القيام بحضرة ربه يوم القيامة، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْآَلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]، وقيل: المعنى خاف مقام ربه عليه، وهو إشرافه على أحواله وإطلاعه على أفعاله وأقواله، من قام عليه إذا راقبه، كما في قوله: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، ومحصل ذلك احتمالات ثلاث في تفسير المقام: أولها: أنه اسم مكان. والثاني: أنه مصدر تحته احتمالان: إمّا بمعنى: قيام الخلائق بين يدي الله، أو بمعنى: قيام الله على الخلائق، وأضيف إلى الرب تفخيماً وتهويلاً. وقيل: أي لمن خاف ربه مقام مقحم للمبالغة؛ كقوله: أنفيت عنه مقام الذئب. قال مجاهد والنخعي: هو الرجل الذي يهيم بالمعصية فيذكر الله فيدعها من خوفه، وفيه: إشارة إلى سبب استحقاق الجنتين في نفس الأمر، وهو أنه ليس مجرد الخوف بل الخوف الناشئ عنه ترك المعاصي. وأخرج ابن جرير عن ابن عباس في هذه الآية قال: وعد الله المؤمنين الذين خافوا مقامه فأدوا فرائضه الجنة، وأخرج ابن جرير عنه أيضاً يقول: خاف ثم اتقى، والخائف من ركب طاعة الله، وترك معصيته.

(جَنَّتَانِ)، أي: جنتان ذواتا أفنان إلى آخر صفاتهما المذكورة في القرآن المبينة أنهما أعلى من الجنتين المذكورتين بعدهما من الجنان، ومن ثمة قال: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٢]، أي: في المرتبة والنعيم والشرف، واختلف في الجنتين أولاً؛ فقيل: جنة لفعل الطاعة وأخرى لترك المعصية. وقيل: جنة للعقيدة وأخرى للعمل. وقيد جنة بالعمل، وجنة بالترفضيل. وقيل غير ذلك، والأظهر أن يقال: جنتان من ذهب أنيتهما وقصورهما وحليهما وما فيهما، ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [٦٦]، أي: من فضة كذلك، وإليه ذهب ابن كثير حيث قال: الصحيح أن هذه الآية عامة كما قاله ابن عباس وغيره بقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ [النازعات: ٤٠] بين يدي الله ﷻ يوم القيامة ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، ولم يطغ ولا أثر الحياة الدنيا، وعلم أن الآخرة خير وأبقى، فأدى فرائض الله، واجتنب محارمه فله يوم القيامة عند ربه جنتان، كما روى البخاري بسنده عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «جَنَّتَانِ مَنْ ذَهَبَ آيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا...» الحديث، وقال في «فتح القدير» (ج ٥: ص ١٤١): أخرج ابن جرير،

وابن أبي حاتم، وابن مردويه عن أبي موسى عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦] وفي قوله: ﴿وَمِنْ دُونِهَا جَنَّاتٌ﴾ [الرحمن: ٦٢] قال: «جَنَّاتٍ مِنْ ذَهَبٍ لِلْمُقَرَّبِينَ، وَجَنَّاتٍ مِنْ وَرَقٍ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ»، وأخرج ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد وابن المنذر، والحاكم وصححه ابن مردويه والبيهقي في «البعث» عن أبي موسى في الآية: قال: جَنَّاتٍ مِنْ ذَهَبٍ لِلْسَّائِقِينَ، وَجَنَّاتٍ مِنْ فِضَّةٍ لِلتَّابِعِينَ.

(قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟)، «إِنْ» وصلية. أي: ولو زنى وسرق الخائف له جنتان. قال ابن حجر: إن سبق منه قبل هذا الخوف نحو الزنا والسرقة ويصح على بعد وإن فعلهما مع هذا الخوف، ووجه بعده اجتماع هذا الخوف وفعل ذنبك وأمثالها، انتهى. وقيل: المعنى: من خاف الله في معصيته، فتركها يعطيه الله بستانين في الجنة وإن زنا وإن سرق في وقت وتاب لم يطل زناه وسرقته ثواب خوفه من الله تعالى في معصية أخرى غير تلك الزنية والسرقة.

(فَقَالَ الثَّانِيَةُ)، أي: في المرة الثانية زيادة في التأكيد. (وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدَّرْدَاءِ) بكسر الغين المعجمة، أي: لصق بالرغام وهو التراب ذلاً وهواناً. قال القاري: ظاهر الحديث: أن «من» على عمومها، والمراد بالخائف: المؤمن فكيف يكون نظير حديث رواه الشيخان عن أبي ذر مرفوعاً: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»، ثم قال في الثالثة أو الرابعة: «عَلَى رَغِمَ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ...» الحديث. كما سبق في كتاب الإيمان، انتهى.

قلت: ونحوه ما رواه أحمد (ج ٦: ص ٤٤٢) عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قال: قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»، ثم قال في الثالثة: «عَلَى رَغِمَ أَنْفِ أَبِي الدَّرْدَاءِ»، قال: فخرجت لأنادي بها في الناس، قال: فلقيني عمر، فقال: ارجع، فإن الناس إن علموا بهذه اتكلوا عليها، فرجعت، فأخبرته ﷺ فقال: صدق عمر.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ)، لم أجده في «مسنده» في مسند أبي الدرداء. ويمكن أن يكون ذكره في غير مظهره. والحديث ذكره الحافظ ابن كثير في «تفسيره»، ولم يعز لأحمد، بل عزاه لابن جرير، والنسائي، وقال: وقد روي موقوفاً على أبي الدرداء

وروي عنه أنه قال: إن من خاف مقام ربه لم يزن ولم يسرق، نعم عزا الحديث الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٧: ص ١١٨) لأحمد والطبراني، وقال: ورجال أحمد رجال الصحيح، وذكره الشوكاني في «فتح القدير» (ج ٥: ص ١٤٠) وعزاه لابن أبي شيبه، وابن منيع، وأحمد، والحاكم والنسائي، والبزار، وأبي يعلى، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والطبراني.

٢٤٠٠ - [١٤] وَعَنْ عَامِرِ الرَّامِ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ - يَعْنِي: عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ - إِذَا أَقْبَلَ رَجُلٌ عَلَيْهِ كِسَاءٌ، وَفِي يَدِهِ شَيْءٌ قَدْ التَفَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَرَرْتُ بِغَيْضَةِ شَجَرٍ، فَسَمِعْتُ فِيهَا أَصْوَاتَ فِرَاحٍ طَائِرٍ، فَأَخَذْتُهُنَّ، فَوَضَعْتُهُنَّ فِي كِسَائِي، فَجَاءَتْ أُمَّهُنَّ فَاسْتَدَارَتْ عَلَى رَأْسِي، فَكَشَفْتُ لَهَا عَنْهُنَّ، فَوَقَعَتْ عَلَيْهِنَّ، فَلَفَفْتُهُنَّ بِكِسَائِي فَهَنَّ أُولَاءِ مَعِيَ، قَالَ: «ضَعْنَهُنَّ» فَوَضَعْتُهُنَّ، وَأَبَتْ أُمَّهُنَّ إِلَّا لُزُومَهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ لِرُحْمِ أُمِّ الْأَفْرَاحِ فِرَاحَهَا؟ فَوَالَّذِي بَعْثَنِي بِالْحَقِّ: لِلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ أُمِّ الْأَفْرَاحِ بِفِرَاحِهَا، أَرْجِعْ بِهِنَّ، حَتَّى تَضَعَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُنَّ وَأُمَّهُنَّ مَعَهُنَّ» فَرَجَعَ بِهِنَّ.

[رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

الشرح

٢٤٠٠ - قوله (وَعَنْ عَامِرِ الرَّامِ)، أي: الرامي، فحذف الياء تخفيفاً، كما في المتعال، وهو أخو الخضر بضم الخاء وسكون الضاد المعجمتين المحاربي من ولد مالك بن مطرف بن خلف بن محارب، صحابي له حديث واحد. قال في «التهذيب»: عامر الرام. وقيل: الرامي أخو الخضر بن محارب عداة في الصحابة، روى عن النبي ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا ابْتُلِيَ ثُمَّ عَافَاهُ اللَّهُ كَانَ كَفَّارَةً لِدُنُوبِهِ»، الحديث. قاله محمد بن إسحاق عن رجل من أهل الشام، يقال له: أبو منظور عن عمه عن عامر به، وقال في «الإصابة»: كان عامر رامياً حسن الرمي، فلذلك قيل له: الرامي، وكان شاعراً وفيه يقول الشماخ:

فَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكِةِ عَامِرٌ أَخُو الْخَضِرِ يَزْمِي حَيْثُ تُزْدَى الْهَوَاجِرُ

وكان يقال لولد مالك : الخضر ؛ لأنه كان شديد الأدمة ، وقال في «أسد الغابة» :
 قيل لمالك وأولاده الخضر ؛ لأنه كان آدم وكان عامر أرمى العرب يعني : عند
 النبي ﷺ تفسير من الرواي عن الرامي ، قاله القاري . والظاهر : أن هذا التفسير من
 البغوي ؛ إذ وقع كذلك في «المصباح» . (كِسَاءٌ) بكسر الكاف . (قَدِ التَّفَّ عَلَيْهِ) ،
 أي : لف الرجل كساءه على ذلك الشيء . (فَقَالَ) ، أي : الرجل . (مَرَرْتُ بِغَيْضَةٍ
 شَجَرٍ) ، الغيضة بفتح الغين : الأجمة ومجتمع الشجر ، وبالفارسية بيته وجنكل .
 والأجمة : الشجرة الكثيرة الملتف ، وبالفارسية : نيستان وأنبوه درختان .
 والشجر : اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، وأضاف الغيضة إليه ؛ لمزيد
 البيان .

(فَسَمِعْتُ فِيهَا) ، أي : في الغيضة . (أَصْوَاتَ فِرَاحٍ طَائِرٍ) بكسر الفاء جمع فرخ
 هو ولد الطائر . (فَأَخَذْتُهِنَّ) ، أي : الفراخ . (فَاسْتَدَارَتْ) ، أي : دارت . (فَكَشَفْتُ
 لَهَا) ، أي : لأم الفراخ . (عَنْهِنَّ) ، أي : عن الفراخ ، يعني : رفعت الكساء ونحيته
 عن وجه الفراخ لأجل أمهن حتى رأتهن . (فَوَقَعَتْ) ، أي : سقطت أم الفراخ .
 (فَلَفَقْتُهِنَّ) ، أي : جميعهن (فَهْنً) ، أي : هن وأمهن . (أُولَاءِ) اسم إشارة . (مَعِي) ،
 أي : تحت كسائي .

(فَقَالَ) ، أي : النبي ﷺ ، وفي بعض النسخ : قال : أي : بدون الفاء كما في أبي
 داود . (فَوَضَعْتُهِنَّ) ، أي : وكشفت عنهن وعن أمهن . (وَأَبَتْ أُمُّهُنَّ) ، أي :
 امتنعت . (إِلَّا لِرُؤُومِهِنَّ) ، أي : عدم مفارقتهن ، استثناء مفرغ لما في «أبت» من معنى
 النفي ، أي : ما فارقتهن بعد كشف الكساء ، بل ثبتت معهن من غاية رحمتها بهن .

(أَتَعْجَبُونَ لِرُحْمِ أُمِّ الْأَفْرَاحِ؟) ، أي : لشفقتها ورحمتها ، والرحم بالضم
 وبضميتين مصدر كالرحمة ، وهو التعطف والشفقة . (فِرَاحَهَا) منصوب على
 المفعولية . (ارْجِعْ بِهِنَّ حَتَّى تَضَعَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُنَّ) ، «مِنْ» بمعنى «في» نحو
 قوله تعالى : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ﴾ [الجمعة: ٩] وقيل : إنها زائدة على مذهب
 الأخفش . (وَأُمُّهُنَّ مَعَهُنَّ) جملة حالية . (فَرَجَعَ) ، أي : الرجل . (بِهِنَّ) ، أي :
 بالفراخ من مجلس النبي ﷺ إلى موضعهن ، فوضعهن فيه مع أمهن لألفتهن

بمكانهن .

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) فِي أَوَّلِ الْجَنَائِزِ ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ كَمَا فِي «الإصابة» كلاهما من طريق محمد بن إسحاق عن أبي منظور عن عمه عن عامر الرامي ، قال : إنا لبيلا دنا ؛ إذ رفعت لنا رايات وألوية ، فقلت : ما هذا ؟ قالوا : هذا لواء رسول الله ﷺ فأتيته ، وهو تحت شجرة قد بسط له كساء وهو جالس عليه ، وقد اجتمع له أصحابه ، فذكر الحديث في ثواب الأسقام ، ثم قال : فينا نحن عنده إذا أقبل رجل عليه كساء وفي يده شيء . . . إلخ . ورواه أيضًا ابن أبي شيبة ، وابن أبي خيثمة ، وابن السكن ، وقد سكت عليه أبو داود ثم المنذري وفي سنده كما ترى أبو منظور عن عمه وهما مجهولان ، أبو منظور الشامي . قال في «التقريب» و«الخلاصة» : أنه مجهول . وقال البخاري : أبو منظور لا يعرف إلا بهذا ، وعم أبي منظور لم أقف على حاله ولم أر له ترجمة في كتب الرجال الموجودة عندي .

وقال في «التقريب» في ترجمة عامر : صحابي ، له حديث يروى بإسناد مجهول . وقال ابن السكن : روي عنه حديث واحد فيه نظر .

وقال المنذري في «الترغيب» : بعد عزوه لأبي داود في إسناده راوٍ لم يسم .



الفصل الثالث

٢٤٠١ - [١٥] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، فَمَرَّ بِقَوْمٍ فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ؟ قَالُوا: نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ وَامْرَأَةٌ تَحْصِبُ بِقَدْرِهَا، وَمَعَهَا ابْنٌ لَهَا، فَإِذَا ارْتَفَعَ وَهَجٌ تَنَحَّتْ بِهِ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَتْ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَلَيْسَ اللَّهُ أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ؟! قَالَ: «بَلَى»، قَالَتْ: أَلَيْسَ اللَّهُ أَرْحَمَ بِعِبَادِهِ مِنَ الْأُمِّ بَوْلِدِهَا؟ قَالَ: «بَلَى»، قَالَتْ: إِنَّ الْأُمَّ لَا تُلْقِي وَلَدَهَا فِي النَّارِ، فَأَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْكِي، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا الْمَارِدَ الْمُتَمَرِّدَ الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللَّهِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». [رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ]

الشرح

٢٤٠١ - قوله (فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ؟ قَالُوا: نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ) كأنهم توهّموا أو خافوا أن رسول الله ﷺ ظنهم غير مسلمين. قال ابن حجر تبعاً للطبري: كان من الظاهر أن يقال في الجواب: نحن مضريون، أو قرشيون، أو طائيون، فعدلوا عن الظاهر، وعرفوا الخبر حصراً، أي: نحن قوم لا نتجاوز الإسلام؛ توهّمًا أن رسول الله ﷺ ظن أنهم غير مسلمين، انتهى. قال القاري: وهذا تكلف وقال: قوله: «مَنْ الْقَوْمُ»، أي: أنتم أو هم من الأعداء الكافرين أو الأحياء المسلمين. (وَامْرَأَةٌ)، أي: والحال أن امرأة معهم. (تَحْصِبُ) بالحاء والصاد المهملتين كتضرب، كذا وقع في بعض نسخ «المشكاة» من طبعات الهند، وهكذا وقع في «سنن ابن ماجه». (بِقَدْرِهَا) بكسر القاف، أي: ترمي الحصب والحطب تحت قدرها، وفي بعض طبعات الهند «تحضب» بالحاء المهملة والضاد المعجمة المكسورة، وهكذا في نسخة القاري وفي نسخة التي على حاشية «المرقاة» من حضب النار إذا ألقى فيها الحطب.

قال القاري: تحضب، أي: توقد وقوله: «بِقِدْرِهَا»، كذا في جميع نسخ «المشكاة» الموجودة عندنا، والذي في ابن ماجه: «تنورها».

قال السندي: تحضب تنورها، أي: ترمي فيه ما يوقد النار به فيه. (وَمَعَهَا ابْنُ لَهَا)، أي: صغير. (فَإِذَا ارْتَفَعَ وَهَجٌ) بالفتح حر النار، وفي ابن ماجه: فإذا ارتفع وهج التنور. (تَنَحَّتْ بِهِ)، أي: تبعدت الأم بالولد عن النار. (أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟) استفهام بحذف أداته، ولا ينافي إسلامها قبل ذلك؛ لعلمها به إجمالاً، وإن لم تعلم ذاته بعينها. (قَالَتْ: إِنَّ الْأُمَّ لَا تُلْقِي وَلَدَهَا فِي النَّارِ)، أي: فكيف أرحم الراحمين يلقي بعض العبيد فيها، وإن كانوا كفرة. (فَأَكْبَ)، أي: طأطأ رأسه. (إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ)، أي: عذاباً مخلداً. (مِنْ عِبَادِهِ)، أي: من جميع عبادِهِ، بالإضافة للاستغراق بدليل الاستثناء.

وقال السندي: قوله: (لَا يُعَذِّبُ)، أي: على الدوام، والظاهر: أنه لا يدخل النار إلا هؤلاء؛ إذ الكلام في إدخال النار في الخلود والدوام، والله أعلم. وبالجمله: فالمعصية تعظم وتزيد قبلاً وشناعة بقدر حقارة العاصي، وعظمة المعصية بها؛ وكثرة إحسانه إلى المعاصي، فيعظم جزاؤها بذلك فبالنظر إلى حالة العبد العاصي وأنه خلق من أي شيء، وأي شيء مقداره، وإلى عظمة خالق السماوات والأرض الذي قامت السماوات بأمره، وإلى كثرة نعمه وإحسانه تعظم أدنى المعاصي حتى تجاوز الجبال والبحار وتصير حقيقة، بأن يجعل جزاءها الخلود في النار، لولا رحمة الكريم العفو الغفور الرحيم، فكيف هذه المعصية المتضمنة لتشبيهه بالأحجار التي هي أرذل الخلق، فتعالى سبحانه عن ذلك علواً كبيراً، وحقائق هذه الأمور لا يعلمها إلا علام الغيوب، ثم ظاهر الحديث يقتضي أن جاحد النبوة، قد أبى عن كلمة التوحيد على وجهها، وهو المرادها هنا، انتهى كلام السندي.

(إِلَّا الْمَارِدَ)، أي: شيطان الإنس والجن المتعري عن الخيرات من مَرَدَ كنصر وكرم عتا وعصى. وجاوز حد أمثاله، أو بلغ الغاية التي يخرج بها من جملة ما عليه ذلك الصنف. (الْمُتَمَرِّدَ) مبالغة له. (الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللَّهِ)، أي: يتجرأ على مخالفته ويعتو عليه. (وَأَبَى) عطف على يتمرد عطف تفسير، أي: امتنع. (أَنَّ

يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فيكون بمنزلة ولد يقول: لست أُمِّي وأُمِّي غيرك ويعصيتها ويتصورها بصورة كلب أو خنزير، فلا شك أنها حينئذ تتبرأ عنه وتعذبه إن قدرت عليه.

وحاصل الجواب: أن الكافر خرج من العبودية، وأن يسمى عبد الله، فلهذا يعذب ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النكوت: ٤٠].

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه)، في باب: ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، وفي سنده إسماعيل بن يحيى الشيباني ويقال له: الشعيري متهم بالكذب.

وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه وحكى عن يزيد بن هارون أنه قال: كان إسماعيل الشعيري كذاباً. وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه روى له ابن ماجه في الزهد حديثاً واحداً عن ابن عمر في قصة المرأة التي تحصب تنورها، وهو الذي أشار إليه العقيلي، كذا في «تهذيب التهذيب» (ج ١: ص ٣٣٦)، وقال في «الزوائد»: إسناد حديث ابن عمر ضعيف لضعف إسماعيل بن يحيى متفق على تضعيفه، انتهى.

قال السندي: أصل الحديث ليس من الزوائد ولعله يشير إلى حديث أبي هريرة عند البخاري بلفظ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى»، قيل: ومن أبي؟ قال: «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى»، ويشهد له ما روى أحمد (ج ٥: ص ٢٨٥) برجال ثقات من حديث أبي أمامة بلفظ: «كُلُّكُمْ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا مَنْ شَرَدَ عَلَى اللَّهِ شِرَادَ الْبَعِيرِ عَلَى أَهْلِهِ»، ورواه أيضاً الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن كما في «مجمع الزوائد».



٢٤٠٢ - [١٦] وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَلْتَمِسُ مَرْضَاةَ اللَّهِ، فَلَا يَزَالُ بِذَلِكَ، فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ لِجَبْرِيلَ: إِنَّ فُلَانًا عَبْدِي يَلْتَمِسُ أَنْ يُرْضِيَنِي؛ أَلَا وَإِنَّ رَحْمَتِي عَلَيْهِ، فَيَقُولُ جَبْرِيلُ: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى فُلَانٍ، وَيَقُولُهَا حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَيَقُولُهَا مَنْ حَوْلَهُمْ حَتَّى يَقُولَهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، ثُمَّ تَهَيِّطُ لَهُ إِلَى الْأَرْضِ».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ]

الشرح

٢٤٠٢ - قوله: (إِنَّ الْعَبْدَ)، أي: الصالح. (لَيَلْتَمِسُ)، أي: يطلب. (مَرْضَاةَ اللَّهِ)، أي: رضاه بأصناف الطاعات. (فَلَا يَزَالُ بِذَلِكَ)، أي: ملتبساً، أي: بذلك الالتماس. (إِنَّ فُلَانًا) كناية عن اسمه ووصفه. (عَبْدِي)، أي: المؤمن إضافة تشريف. (يَلْتَمِسُ أَنْ يُرْضِيَنِي)، أي؛ لأن أرحمه. (أَلَا) للتنبيه. (وَإِنَّ رَحْمَتِي)، أي: الكاملة. (عَلَيْهِ)، أي: واقعة عليه ونازلة إليه. (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى فُلَانٍ) خبر، أو دعاء وهو الأظهر. (وَيَقُولُهَا)، أي: هذه الجملة.

(وَيَقُولُهَا مَنْ حَوْلَهُمْ)، أي: جميعاً. (ثُمَّ تَهَيِّطُ) على بناء الفاعل، ويحتمل أن يكون على بناء المفعول، أي: تنزل الرحمة. (لَهُ)، أي: لأجله. (إِلَى الْأَرْضِ)، أي: إلى أهل الأرض. قال القاري: يعني: محبة الله إياه ثم يوضع له القبول فيها.

قال الطيبي: . هذا الحديث وحديث المحبة متقاربان، انتهى. ويريد بحديث المحبة، ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا دَعَا جَبْرِيلَ، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جَبْرِيلُ ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ، فَيَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ...» الحديث. (رَوَاهُ أَحْمَدُ) (ج ٥: ص ٢٧٩). قال الهيثمي (ج ١٠: ص ٢٠٢): ورجاله رجال الصحيح غير ميمون بن عجلان وهو ثقة، انتهى.

٢٤٠٣ - [١٧] وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ :
﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ قَالَ : «كُلُّهُمْ فِي
الْجَنَّةِ» . [رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْبُعْثِ وَالنُّشُورِ]

الشرح

٢٤٠٣ - قوله: (فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ : ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ الفاء تفصيل لقوله :
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ﴾ [فاطر: ٣٢] والمفعول الأول ،
﴿أَوْرَثْنَا﴾ الموصول ، والمفعول الثاني ﴿الْكِتَابُ﴾ ، وإنما قدم المفعول الثاني ؛
لقصد التشريف والتعظيم للكتاب ، والمعنى : ثم أورثنا ، أي : أعطينا الذين
اصطفيناهم من عبادنا الكتاب ، وهو القرآن و«مِنْ» لبيان أو للتبعض ، والمراد
بعبادنا : أمة الإجابة ، أو أمة الدعوة وبالموصول آله وأصحابه ومن بعدهم من
أمته ، والمعنى : قضينا وقدرنا وحكمنا بتوريث القرآن منك الذين اخترناهم من
أمتك ، أو عبر بالماضي عن المضارع ؛ لتحقيقه ، ثم قسم سبحانه هؤلاء الذين
أورثهم كتابه واصطفاهم من عباده إلى ثلاثة أقسام ، فقال : ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ
لِّنَفْسِهِ﴾ ، أي : بالتقصير في العمل به .

﴿وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ يعمل به في أغلب أحواله وأوقاته . (وَمِنْهُمْ سَابِقٌ
بِالْخَيْرَاتِ) يضم إلى العمل به التعليم والإرشاد إلى العمل . وقيل : الظالم لنفسه :
هو المفرط في فعل بعض الواجبات المرتكب لبعض المحرمات ، والمقتصد : هو
المؤدي للواجبات ، التارك للمحرمات ، وقد يترك بعض المستحبات ، ويفعل
بعض المكروهات ، والسابق بالخيرات هو : الفاعل للواجبات والمستحبات التارك
للمحرمات والمكروهات ، وبعض المباحات . وقيل : الظالم : هو المرجأ لأمر
الله والمقتصد : هو الذي خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً .

قال النسفي : وهذا التأويل يوافق التنزيل ؛ فإنه تعالى قال : ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ
مِنَ الْمُهَجَرِينَ﴾ الآية [التوبة: ١٠٠] وقال بعده : ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْ دِينِهِمْ﴾ الآية [التوبة: ١٠٢]

وقال بعده: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، انتهى. وقيل: الظلم للنفس يصدق على الظلم للنفس بمجرد إحرامها للحظ، وتفويت ما هو خير لها، فتارك الاستكثار من الطاعات قد ظلم نفسه باعتبار ما فوتها من الثواب، وإن كان قائماً بما أوجب الله عليه وتاركاً لما نهاه الله عنه، ومعنى المقتصد: هو من يتوسط في أمر الدين ولا يميل إلى جانب الإفراط ولا إلى جانب التفريط. وأمّا السابق: فهو الذي سبق غيره في أمور الدين، وهو خير الثلاثة وفي تفسير هؤلاء الثلاثة أقوال أخرى كثيرة ذكرها الثعلبي وغيره.

(قَالَ)، أي: النبي ﷺ. (كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ) إيذان بأن قوله: ﴿جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾ [النحل: ٣١] مبتدأ أو خبر، والضمير للثلاثة، والحديث ذكره الحافظ ابن كثير من رواية الطبراني بلفظ: قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ»، وذكره الشوكاني في «فتح القدير» (ج ٤: ص ٣٤١) وعزاه للطبراني وابن مردويه، والبيهقي بلفظ: «كُلُّهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ»، قال ابن كثير: قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] قال: هم أمة محمد ورثهم الله تعالى كل كتاب أنزله فظالمهم يغفر له، ومقتصدهم يحاسب حساباً يسيراً، وسابقهم يدخل الجنة بغير حساب. وكذا روي عن غير واحد من السلف: أن الظالم لنفسه من هذه الأمة من المصطفين على ما فيه عوج وتقصير.

وقال آخرون: بل الظالم لنفسه ليس من هذه الأمة، ولا من المصطفين الوارثين للكتاب، والصحيح أن الظالم لنفسه من هذه الأمة. وهذا اختيار ابن جرير، كما هو ظاهر الآية، وكما جاءت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ من طرق يشد بعضها بعضاً، فذكرها، منها: حديث أسامة بن زيد الذي نحن في شرحه، ومنها: حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢] قال: «هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ» أخرجه أحمد، والترمذي، وابن جرير، وابن أبي حاتم. وفي أسانيد كلهم من لم يسم. قال ابن كثير: ومعنى قوله: «بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ»، أي: في أنهم من هذه الأمة، وأنهم من أهل الجنة، وإن كان بينهم فرق في المنازل في الجنة.

ومنها: حديث أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ﴾» [فاطر: ٣٢]، فَأَمَّا الَّذِينَ سَبَقُوا فَأُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَأَمَّا الَّذِينَ اقْتَصَدُوا، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ يُحَاسِبُونَ حِسَابًا يَسِيرًا، وَأَمَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ يُحَاسِبُونَ فِي طُولِ الْمَحْشَرِ ثُمَّ هُمْ الَّذِينَ تَلَاَفَاهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، فَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ إلى آخر الآية [فاطر: ٣٤]. أخرجه أحمد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، والطبراني، وابن مردويه، والبيهقي في «البعث». وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً، ويجب المصير إليها، ويدفع بها قول من حمل الظالم لنفسه على الكافر، وفي الباب آثار عن عمر، وعثمان، وعلي، وعائشة، وابن مسعود وغيرهم، ذكرها الحافظ ابن كثير والشوكاني في «تفسيرهما» وكلها تؤيد ما ذهب إليه الجمهور في تفسير الآية أن الطبقات الثلاث هم الذين اصطفى من عباده، وهم أهل الإيمان من هذه الأمة وكلهم نَجَّجَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ.

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ) وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الطَّبْرَانِيُّ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
٨ - كِتَابُ فَصَائِلِ الْقُرْآنِ	٥
الفصل الأول	٧
الفصل الثاني	٦٣
الفصل الثالث	١١٤
١ - بَابُ آدَابِ التَّلَاوَةِ وَدُرُوسِ الْقُرْآنِ	١٤٦
الفصل الأول	١٤٦
الفصل الثاني	١٧١
الفصل الثالث	١٩١
٢ - بَابُ اخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ وَجَمْعِ الْقُرْآنِ	٢٠٠
الفصل الأول	٢٠٠
الفصل الثاني	٢٢٦
الفصل الثالث	٢٣٠
٩ - كِتَابُ الدَّعَوَاتِ	٢٦٢
الفصل الأول	٢٦٥
الفصل الثاني	٢٨١
الفصل الثالث	٣٠٩
١ - بَابُ ذِكْرِ اللَّهِ وَرَجَائِهِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ	٣٢١
الفصل الأول	٣٢٤
الفصل الثاني	٣٦٠
الفصل الثالث	٣٧٥
٢ - كِتَابُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى	٣٩١
الفصل الأول	٣٩٤
الفصل الثاني	٣٩٩
الفصل الثالث	٤٢١

٤٢٦	٣ - بَابُ ثَوَابِ النَّسْبِ وَالْتَّحْمِيدِ وَالْتَّهْلِيلِ وَالْتَّكْبِيرِ
٤٢٧	الفصل الأول
٤٥٥	الفصل الثاني
٤٧٩	الفصل الثالث
٤٨٧	٤ - بَابُ الْإِسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ
٤٩٩	الفصل الأول
٥٣٧	الفصل الثاني
٥٧٥	الفصل الثالث
٥٩٧	٥ - بَابُ سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ
٥٩٧	الفصل الأول
٦٣٧	الفصل الثاني
٦٤٤	الفصل الثالث
٦٥١	فهرس الموضوعات

